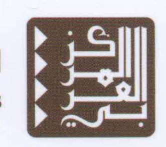
مجموعة مؤلفين

مئة عام على الحرب العالمية الأولى
مقاربات عربية

المجلد الأول
الأسباب والسياقات والتداعيات



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب مجموعة إجابات، قدّمتها نخبة من المؤرخين العرب في ملتقى علمي (مؤتمر "مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية" الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (بيروت، 20 – 22 شباط/فبراير 2015))، عن سؤال إشكالي: كيف نؤرخ لحدثٍ كبير ترك بصماته وآثاره السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المنطقة العربية منذ قرن، ولمّا تزل، هو الحرب العالمية الأولى؟ فماذا أرّخت هذه النخبة؟ وكيف؟

جُمعت الإجابات المُقدّمة في مجلدين: الأول "الأسباب والسياقات والتداعيات" (15 دراسة)؛ والثاني "مجتمعات البلدان العربية: الأحوال والتحولات" (24 دراسة). يضم المجلد الأول، أي هذا الكتاب، دراسات ومقاربات تبحث في الخلفيات والخلافات الأوروبية المسببة لهذه الحرب، خصوصًا على النفط العربي وسكك الحديد وأهمية المنطقة العربية الجيوستراتيجية، مع تركيز بعض الدراسات على الدور الاستعماري الأوروبي ومقاومته من المجتمعات العربية، انتقيت من مشرق ومغرب لتعكس وجهات نظر هي في الأصل تعبير عن هموم معرفية: هم معرفة المكان وخصوصيته. وكمنت خصوصية المكان آنذاك في حالة التجاذب وطبيعتها بين قطبين: القطب العثماني مقدمًا نفسه أو منظورًا إليه خلافة إسلامية، والقطب الأوروبي مقدمًا نفسه محررًا أو منظورًا إليه احتلالًا واقعًا وقائمًا كما هي الحال في بلاد المغاربة، أو مشروعًا احتلاليًا متوقعًا كما هي الحال في بلاد المشارقة.

المؤلفون المساهمون

إدريس محارتي	رهام محمد جمال عمرو	عقيل محفوض
إدريس مقبول	رياض شيا	علي شعيب
إسماعيل الربيعي	سعود المولى	محاسن يوسف عبد الجليل
أمجد الزعبي	عبد اللطيف المتدين	محمد الأرناؤوط
جلال زين العابدين		محمد زين العابدين أحمد مرسي
حنان ملكاوي		ناصر الدين سعيدوني

تنسيق وإشراف

وجيه كوثراني

السعر: 20 دولارًا
ISBN 978-614-445-090-1





المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مئة عام على الحرب العالمية الأولى
مقاربات عربية

المجلد الأول

الأسباب والسياقات والتداعيات

مئة عام على الحرب العالمية الأولى

مقاربات عربية

المجلد الأول

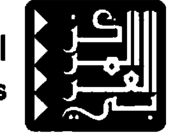
الأسباب والسياقات والتداعيات

إدريس محارتي
إدريس مقبول
إسماعيل الربيعي
أمجد الزعبي
جلال زين العابدين
حنان ملكاوي
رهام محمد جمال عمرو
رياض شيا
سعود المولى
عبد اللطيف المتدين
عقيل محفوض
علي شعيب
محاسن يوسف عبد الجليل
محمد الأرناؤوط
محمد زين العابدين أحمد مرسي
ناصر الدين سعيدوني

تنسيق وإشراف

وجيه كوثراني

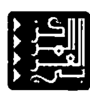
المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية/ إدريس محارتي ... [وآخ.]. تنسيق وإشراف وجيه كوثراني.
2 مج. ؛ 24 سم.
محتويات: مج. 1. الأسباب والسياقات والتداعيات ، مج. 2. مجتمعات البلدان العربية: الأحوال والتحولات.
يشتمل على إرجاعات بيليوغرافية وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-090-1
1. الحرب العالمية الأولى، 1914-1918. 2. الحرب العالمية الأولى - أسباب. 3. المنازعات الدولية - تاريخ - القرن 20 - مؤتمرات وندوات. 4. العالم - تاريخ - القرن 20 - مؤتمرات وندوات. 5. الحرب العالمية الأولى، 1914-1918 - أوروبا - مؤتمرات وندوات. 6. الحرب العالمية الأولى، 1914-1918 - البلدان العربية - مؤتمرات وندوات 7. الأحوال السياسية - القرن 20 - مؤتمرات وندوات. 8. السياسة الدولية - القرن 20. 9. البترول - الجوانب السياسية - تاريخ - القرن 20. 10. الحرب العالمية الأولى، 1914-1918- بريطانيا. 11. الحرب العالمية الأولى - العمليات العسكرية. 12. الحرب العالمية الأولى - معاهدات. أ. محارتي، إدريس. ب. كوثراني، وجيه. ج. مؤتمر «مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية» (2: 2015: بيروت - لبنان).
340.03

العنوان بالإنكليزية
World War I: A Century Later - Arab Approaches
Volume I
Causes, Contexts and Implications
by Multiple Authors

الناشر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 0097444199777 فاكس: 0097444831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/ أبريل 2016

المحتويات

قائمة الجداول والخرائط

الجدول

الخرائط

المساهمون

إدريس محارتي

أستاذ باحث، حائز شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر من جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، سايس، فاس.

إدريس مقبول

أستاذ اللغويات وتحليل الخطاب في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين في مكناس، المغرب. حائز الدكتوراه في اللسانيات العامة واللسانيات العربية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة محمد بن عبد الله - فاس.

إسماعيل الربيعي

باحث عراقي، يعمل أستاذًا مشاركًا في التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة الأهلية في مملكة البحرين. له 20 كتابًا منشورًا، أحدثها **موسوعة تكوين البشرية** (2011).

أمجد الزعبي

أستاذ مساعد في جامعة فيلادلفيا (الأردن). حائز دكتوراه في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من الجامعة الأردنية. عمل سابقًا محاضرًا غير متفرغ في الجامعة الألمانية - الأردنية (2012-2014).

جلال زين العابدين

حائز دكتوراه في التاريخ المعاصر من جامعة سيدي محمد بن عبد الله (فاس). له **التحولات الاقتصادية والاجتماعية بمدينة تازة على عهد الحماية 1914-1956**.

حنان ملكاوي

أستاذة التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة الأردنية. لها **تاريخ الأردن وحضارته** (بالاشتراك) و**التشكيل الحكومي في إمارة شرقي الأردن: المرحلة التأسيسية 1921-1929م دراسة تاريخية**.

رهام محمد جمال عمرو

محاضِرة أردنية، تحمل شهادة الماجستير بالتاريخ المعاصر مع رتبة الشرف من الجامعة الأردنية. مهتمة بدور النفط كعامل محرك وأساسي في السياسات العالمية وتغيراتها تجاه المنطقة العربية، خصوصًا الأميركية.

رياض شيا

محاضر في القانون الدولي وحقوق الإنسان في الجامعة اللبنانية وكلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان وفي منظمة الصليب الأحمر الدولي. صدر له **اتفاقية الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية لعام 1949 في ضوء القانون الدولي**.

سعود المولى

مدير وحدة الترجمة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حائز شهادة الدكتوراه في الحضارة الإسلامية والدراسات الإسلامية من جامعة السوربون. له **شكيب أرسلان أديبًا وناقدًا ومؤرخًا** و**الجماعات الإسلامية والعنف**.

عبد اللطيف المتدين

باحث مغربي في مجال القانون العام والعلوم السياسية، حائز شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لافال (كندا). أستاذ القانون الدولي في جامعة مولاي إسماعيل.

عقيل محفوض

باحث وأكاديمي مهتم بالشؤون التركية والإيرانية والكردية. صدر له **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة والأكراد، اللغة، السياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية.**

علي شعيب

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية ورئيس الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم (لبنان).

محاسن يوسف عبد الجليل

أستاذة التاريخ في جامعة بحري (السودان). حائزة شهادة الماجستير في الدراسات الأفريقية والآسيوية في تخصص التاريخ والثقافة الأفريقية، مهتمة بالتاريخ الشفوي.

محمد الأرناؤوط

مؤرخ كوسوفي/سوري يعمل في قسم الدراسات الإنسانية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية في عمّان، يهتم بتاريخ البلقان خلال الحكم العثماني والعلاقات البلقانية – العربية. صدر له **البلقان من الشرق إلى الاستشراق.**

محمد زين العابدين أحمد مرسي

مُعلم مادة التاريخ في المرحلة الثانوية العامة في التعليمين الخاص والحكومي، حائز شهادة دكتوراه الفلسفة في التاريخ الحديث.

ناصر الدين سعيدوني

باحث في قضايا العالم العربي ومنطقة البحر المتوسط. عمل أستاذًا للتاريخ الحديث والمعاصر في جامعات عدة. مهتم بدراسة التراث والوقف.

موجز الكتاب

كيف نؤرِّخ لحدث كبير، مثل الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، بعد مرور مئة عام عليه؟ هل باعتبارها، هذه الحرب، مادة أوّلية وعنصرًا أساسيًا في التأريخ لتسلسل الحوادث وتعاقبها وتأثيراتها في المؤسسات والدولة وسياساتها، أم باعتبارها نقطة تحوّل ومنطلقًا لأفكار وسياسات وعقليات ونُظُم اقتصادية وبنى اجتماعية جديدة، لمّا تزل تداعياتها ونتائجها مستمرة إلى اليوم؟

جاءت الإجابات عن هذا السؤال في تسع وثلاثين دراسة قُدِّمت في مؤتمر «مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية» الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (بيروت، 20-22)، وصدرت في جزءين: **الأول** «الأسباب والسياقات والتداعيات» (15 دراسة وتمهيد كتبه وجيه كوثراني)؛ **والثاني** «مجتمعات البلدان العربية: الأحوال والتحولات» (24 دراسة).

يُمهّد وجيه كوثراني (مُعدّ المؤتمر والمشرف عليه) بسؤال دافع للمؤتمر «كيف نُؤرخ لحدثٍ كبير كان لتداعياته وتردداته الديمومةُ لقرنٍ أو أكثر ...؟». مع الإقرار أن جامعات ومعاهدَ ومراكزَ أبحاث كثيرة في العالم تداعت لاستعادة ذاكرة هذا الحدث، «لكن ندرك أيضًا أن المئة الواحدة يحسبها الواحد منا أو الجماعة منا، وكلّ من موقع أو وجهة نظر، بطريقةٍ ربما تتباعد أو تتقارب». لذا، يضيف كوثراني، كانت هذه «المقاربات العربية» التي طلبناها وانتقيناها من مؤرخين وباحثين عرب، من مشرق الوطن العربي ومغربه، «لنقرأ الجزء والكل معًا، وبجدلية الوصل والفصل في الوقت نفسه، فلا نستغرقُ في الجزء المنفصل المستغني عن معرفة الآخر، ولا نضيعُ في الكل الطامس للتنوع والاختلاف بين الأجزاء»، فعكست وجهات نظر

هي في الأصل تعبير عن هموم معرفية: هم معرفة المكان وخصوصيته التي كمنت في حالة التجاذب وطبيعتها بين قطبين: القطب العثماني مقدمًا نفسه أو منظورًا إليه خلافة إسلامية، والقطب الأوروبي مقدمًا نفسه محررًا أو منظورًا إليه احتلالًا واقعًا وقائمًا كما هو الحال في بلاد المغاربة، أو مشروعًا احتلاليًا متوقعًا كما هو الحال في بلاد المشارقة.

بحث الجزء الأول الخلفيات والخلافات الأوروبية المسببة لهذه الحرب، خصوصًا على النفط العربي وسكك الحديد وأهمية المنطقة العربية الجيوستراتيجية، مع تركيز بعض الدراسات على الدور الاستعماري الأوروبي ومقاومته من المجتمعات العربية.

تسعى الدراسة الأولى «الحرب التي كان يمكن أن تندلع في عام 1913: الخلفية البلقانية لاندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914» لمحمد الأرناؤوط إلى التركيز على الخلفية البلقانية وإلى توضيح أن ما حدث في عام 1914 كان نتيجة تصادم مشروعين كبيرين في البلقان، يمثل كل منهما أهمية جيوبوليتيكية في حال إنجازه، منذ منتصف القرن التاسع عشر: مشروع بعث دولة صربية كبرى تبلور منذ عام 1844 باسم «مشروع غراشانين» وأصبح محرك السياسة الخارجية لبلغراد منذ ذلك الحين وحتى عام 1914 حين تداخل مع مشروع دولة كبرى لسلاف الجنوب/ اليوغسلاف وتتوّج في نهاية عام 1918 بتأسيس «مملكة الصرب والكروات والسلوفين» (مملكة يوغسلافيا منذ عام 1929)، ومشروع فيينا (مشروع سالونيك) الذي هدف إلى مدّ نفوذها إلى غرب البلقان وصولًا إلى سالونيك على بحر إيجه والساحل الأدرياتيكي بالاعتماد على المسلمين والكاثوليك هناك، وذلك لإفشال المشروع الصربي الذي كانت تدعمه الدول المعادية لها (روسيا وفرنسا وبريطانيا) في الوقت الذي كانت فيه فيينا تحظى بدعم حليفتها ألمانيا مع سياسة «الاندفاع نحو الشرق»، لكنه انتهى إلى فشل ذريع مع انهيار إمبراطورية النمسا والمجر في نهاية الحرب وتحوّل النمسا إلى دولة صغرى إلى جوار «يوغسلافيا الكبرى». لكن انهيار يوغسلافيا بين عامي 1992 و1999 وتحولها إلى سبع دول وتراجع المقاربة الأيديولوجية لما حدث في عام 1914 بات يسمح برؤية أفضل للخلفية البلقانية التي أوصلت إلى اندلاع الحرب في عام 1914.

عن علاقة التاريخ بالسياسة والاقتصاد، باعتبار هذا الأخير محرك التاريخ والوجه الآخر للسياسة، تتحدث الدراسة الثانية «المصالح النفطية البريطانية (1912-1932) من شركة النفط التركية حتى خط أنبوب نفط الموصل»، لرهام عمرو وحنان ملكاوي، عن تسلسل المصالح النفطية البريطانية ودورها وأثرها، في بلاد ما بين النهرين، في الحرب العالمية الأولى، معتبرة أنها سبب ونتيجة أيضًا في هذه الحرب. ومن المعلوم، بحسب ما جاء في الدراسة، أن هذه المنطقة عاشت تحولات مرهونة بالعوامل الاقتصادية، والمحرك الرئيس للسياسة العالمية كان المصالح النفطية، إذ بدأت المصالح النفطية البريطانية - بشكل خاص - في هذه المنطقة في وقت يسبق اندلاع الحرب العالمية الأولى التي خاضتها بريطانيا، أساسًا، من أجل تحقيق هذه المصالح وتثبيتها، وكان إدخال - بل جرّ - الدولة العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى مقصودًا من بريطانيا التي كانت تحاول الاستحواذ على الامتيازات النفطية في أراضي الدولة العثمانية، في ظل منافستها مع ألمانيا على هذه المصالح، بعد أن أصبح النفط مصدرًا حيويًا للطاقة في العالم. وبذلك، كان للنفط الدور الأساس في رسم السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وتلتها، فانشغلت بريطانيا بمسألة تأمين مخزون النفط وإمداداته، وجعلت منه الهدف الأساس في سياستها، وهذا الدافع الرئيس لسيطرة بريطانيا على العراق وفرض نظام الانتداب عليها.

كما لبريطانيا مصالح اقتصادية مختلفة، لباقي الدول الغربية مصالح مختلفة أيضًا، ومنها إيطاليا، خاضت من أجلها هذه الحرب العالمية؛ وعن هذه المصالح الضرورية لإيطاليا في الشرق، في ما وراء البحار لتكتمل عظمتها كدولة إمبريالية، وهذا ما لا يسمح به اقتصادها الضعيف وإمكاناتها المالية ولا نضجها السياسي؛ كتب علي شعيب، في الدراسة الثالثة في هذا الكتاب، عن «مصالح إيطاليا ودورها في الحرب العالمية الأولى»، عارضًا تاريخ علاقات إيطاليا الطويل واللافت مع البلدان العربية. هذا مع العلم أن الرأي العام الإيطالي كان منقسمًا في بداية الحرب في شأن الاشتراك بها أو الوقوف على الحياد، لأنه أكثر حساسية تجاه ما يتعلق بمستقبله. لكن في النهاية عوامل عدة رجحت الأخذ برأي الأقلية الإيطالية (القوميون المدعومون من بعض الأوساط الصناعية والراديكاليون والاشتراكيون الإصلاحيون)، منها الأزمة الاقتصادية والمفاوضات الدبلوماسية مع كلا

المعسكرين المتحاربين أملًا بالحصول على مكاسب كبيرة. والتلاعب على ميول الرأي العام الإيطالي من القوميين الذين نظموا تظاهرات في المدن الرئيسة اتسمت بالعنف، ما وضع الحكومة أمام خيارين: إعلان الجمهورية أو الحرب، فرضخت إيطاليا ودخلت الحرب ضد النمسا متأخرة وضعيفة في 24 أيار/ مايو 1915، فكانت النتيجة اضرابات داخلية وعنف وسقوط حكومات وأزمة اقتصادية حادّة وخسائر عسكرية في الأرواح والمعنويات وانكفاء بدلًا من التوسع.

كانت أهم ركائز الاقتصاد في الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تقوم على النفط المكتشف حديثًا والسكك الحديد، لناحية تأمين استخدامها والسيطرة عليها وإنشائها. وفي شأن الركيزة الثانية، السكك الحديد (كان بناء السكك الحديد في البلاد المسيطر عليها دليلًا عمليًا على «الاحتلال الفعلي» وفي أغلب الأحيان يفضل على الغزو العسكري، ولأن النقل بواسطة السكك الحديد كان إحدى ميزات التوسع الصناعي والتجاري) يقدم محمد زين العابدين أحمد مرسي، في الدراسة الرابعة «أثر الحرب العالمية الأولى وتداعياتها على سياسات سكك الحديد والصراع الدولي في شأنها»، عارضًا فيها تاريخًا غير معروف عن بناء سكتي حديد بغداد والحجاز خلال الحرب، مركزًا على أثر الحرب العالمية الأولى وتداعياتها عليهما والصراع الدولي في شأنهما، لأن القوى العظمى كانت حذرة من أن يكون لهما دور استراتيجي رئيس في الشرق الأوسط؛ لافتًا إلى أن من أسباب سعي ألمانيا إلى بناء خط سكة حديد بغداد وفروعها ليس مجرد تطوير طرق التجارة الجديدة، أو كسب مزايا اقتصادية أخرى، بل رغبة في زيادة النفوذ الألماني في الدولة العثمانية لتقوية جيشها، بهدف توظيف ذلك في النهوض بمصالح ألمانيا نفسها، فضلًا عن مناهضة الأخيرة لمصالح بريطانيا التي لم تعد قادرة على الدفاع عن ممتلكاتها. مع الإشارة إلى أن سكة حديد بغداد كانت بمنزلة العمود الفقري لقوة الدولة العثمانية في الحرب، ولو لم تكن موجودة لضعفت مقاومتها في بلاد ما بين النهرين وسورية.

في الدراسة الخامسة «تأثير الحرب العالمية الأولى في توجهات السياسة البريطانية في الخليج من المعاهدات غير المتكافئة إلى الهيمنة الكولونيالية»، يشرح ناصر الدين سعيدوني أساليب السياسة البريطانية وتوجهاتها في الخليج ومواقفها من الواقع المحلي والتطلعات الدولية، محاولًا رسم الخطوط العامة

للسياسة البريطانية في الخليج قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها بنظرة تكاملية إلى طبيعة الهيمنة البريطانية على الخليج من خلال الوثائق الأوروبية، خصوصًا الفرنسية. فما هي طبيعة هذا النفوذ البريطاني في الخليج؟ وما هو موقف الدول الأوروبية الأخرى منه؟ وكيف كان واقع الوجود الإنكليزي في الخليج في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها؟ وما هي انعكاسات ما بعد الحرب العالمية الأولى على الهيمنة البريطانية هناك؟ فمن المعروف تاريخيًا أن الحكومة البريطانية تمكّنت بفعل المعاهدات الكثيرة (أكثر من 40 معاهدة قبل الحرب العالمية الأولى) مع شيوخ وحكام خليجيين من جعل الخليج بحيرة بريطانية مغلقة خاصة بنفوذها، من خلال التهديد والضغط والترغيب واستغلال الأوضاع لفرض هذه المعاهدات التي تعاملت معها الدول الأوروبية الأخرى باعتبارها أمرًا واقعًا فرضته التوازنات الدولية. هذا مع العلم، بحسب الدراسة أيضًا، أن الحرب العالمية الأولى حملت تغيرات جذرية في علاقة الإنكليز بالخليج، وكانت مؤشرًا على تغير استراتيجي في تعامل إنكلترا مع ممتلكاتها ومحمياتها، حيث تخلّت عن سياسة المهادنة والاحتواء لإجراءات عملية تسمح باستكمال سيطرتها، فأصبح الخليج بحيرة بريطانية. لكن مع نهاية الحرب العالمية الأولى والتطورات الجديدة في العلاقات الدولية تغيّر هذا الواقع، خصوصًا حين ظهرت قوة الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية التي شكلت منافسًا للهيمنة البريطانية في الخليج، بحكم تطور استغلال النفط.

في الدراسة السادسة «فرنسا وتحدي الحفاظ على المغرب في الحرب العالمية الأولى»، يرصد جلال زين العابدين، بطريقة أكاديمية جديدة تتعالى على الخلاصات التي قدّمتها الكتابات التاريخية السابقة، الوضعية الصعبة والحرجة التي عاشتها فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى بسبب مواجهتها تحديين كبيرين بعد عامين من استعمار المغرب: رغبتها الحفاظ على احتلال المغرب، وفي هذه الحال الإبقاء على مزيد من الجنود فيه على حساب الدفاع عن الحدود؛ وإما إرسال أكبر عدد منهم إلى جبهات الحرب مع ما يعنيه ذلك من احتمال فقدانها مستعمرتها هذه. فما هو دور الجنرال هوبير ليوتي (المقيم العام الفرنسي في المغرب) وسياسته في الحفاظ على المغرب في خلال الحرب العالمية الأولى، فكيف جرى ذلك؟ وما هي الأوضاع والحيثيات الفاعلة داخليًا وخارجيًا في هذا الحدث؟ وما هو

الرأي العام الفرنسي في شأن استعمار المغرب إذا ما قامت الحرب؟ خصوصًا أن ألمانيا سعت في خلال الحرب العالمية الأولى إلى استغلال المجال المغربي لإقلاق فرنسا من خلال دعم حركة المقاومة ضدها، في محاولة منها لإضعاف الجبهة الأوروبية بتشتيت القوة العسكرية الفرنسية، ونجحت في ذلك إلى حد ما. فأي منحى أخذت العلاقات الفرنسية - الألمانية في المغرب، خصوصًا أن ألمانيا كانت على رأس قائمة الدول في العلاقات التجارية مع المغرب، وكان ذلك سببًا مباشرًا في التنافس بينها وبين فرنسا؟

يتابع إدريس محارتي في الدراسة السابعة «الاستراتيجية العسكرية للحماية الفرنسية في المغرب: فاس وناحيتها أنموذجًا (من خلال وثائق الاستخبارات العسكرية الفرنسية)» كيف نهج الاحتلال الفرنسي، خصوصًا المقيم العام ليوتي، في المغرب سياسة تمكّنه من الاقتصاد في الرجال والعتاد، مع اندلاع الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى تقليص عدد الجنود الذين تركوا فراغًا في المغرب نتيجة انتقالهم إلى جبهات القتال (كما ناقشت الدراسة السادسة من هذا الكتاب). لذلك، لجأ ليوتي إلى السياسة الأهلية التي كانت ترمي إلى إقناع السكان بأن السلطات الفرنسية مهتمة بهم قبل غيرهم، كما تحترم مصالحهم المعنوية بهدف استدراجهم شيئًا فشيئًا إلى إدراك مزايا السلطة الأجنبية، وربما إلى قبولها عوضًا من أن تكون عبئًا عليهم. من هنا، كما جاء في الدراسة، لجأت هذه السلطات إلى مشروعات ترميم الآثارات والأبنية والبناء والعمران. وفي هذا المجال كانت مدينة فاس (أنموذج الدراسة الذي توقف عنده الكاتب) لافتًا باعتبارها كانت صورة معاكسة لمحيطها، فإذا كان محيط فاس المكون للقبائل التي شهدت دينامية عوّقت التقدم الفرنسي في الاتجاهات كلها، فإن ما حدث فيها كان معاكسًا، حيث عرفت هدوءًا ملحوظًا، ما جعل التأثير والتأثر بين المحيط والمدينة عكسيًا، فعندما تكون الأوضاع متوترة في محيط بفاس، تشهد المدينة حركة غير عادية باعتبارها مركزًا رئيسًا في المنطقة، الشيء الذي دفع سلطات الحماية الفرنسية إلى التسريع بعمليات البناء والتهيئة داخل فاس وخارجها.

في الدراسة الثامنة «الشرق الأوسط بعد مئة عام على الحرب العالمية الأولى: من «المسألة الشرقية» إلى «الدولة الفاشلة»: هل هناك «سايكس - بيكو جديدة؟»» يتقصّى عقيل محفوض دينامية هيمنة وتغلغل السياسة الإقليمية والدولية في

الشرق الأوسط منذ ما عُرِفَ بـ «المسألة الشرقية»، أو منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم. وتطور الدولة في المنطقة واحتمالات تغيير الحدود داخل الدولة أو بين الدول. منتهجًا منهجية مركبة تتمثل بالتحليل الثقافي والتاريخي للتفاعلات الدولية الذي يساعد في تقصي ظاهرة الدولة «المتمفصلة» مع النظام العالمي منذ الحرب العالمية الأولى، وديناميات هذا التغلغل والاختراق الخارجي ووضعية المنطقة في هذا النظام العالمي، حيث فتحت الحرب الأبواب أمام تطورات غير مسبوقة في المنطقة لجهة الحداثة السياسية والتكنولوجيا والنظام الدولي والقانون والدولنة... إلخ، وبدت الحرب كما لو أنها رافعة للتقدم التقاني والاقتصادي والسياسي، وكان لها تداعيات «ثورية» على النظام العالمي. لكن الأمور تطورت خلافًا لمصالح أطراف عدة في المنطقة، حيث مضى قطار الدولة في المنطقة ولم يمر على الكرد، كما وضع العرب في مقطورات/ كيانات أو دول عدة، فيما كانوا يأملون بدولة واحدة تشمل المشرق العربي أو جزءًا كبيرًا منه، بحسب وعد بريطانيا لهم، بينما دفع الأرمن والسريان ثمنًا لمشروعهم الدولتي تمثل بإبادة وتهجير حوالى مليوني شخص منهم. والسؤال الإشكالي الذي تطرحه الدراسة: هل تغيير حدود سايكس - بيكو وأخواتها ممكنة اليوم؟ على الرغم من المخاطر الكبيرة والمخاوف من انفلات الأمور.

في الدراسة التاسعة «التطور التاريخي لمفهوم وسط أوروبا وتأثير الحرب الأولى» يبيّن أمجد أحمد الزعبي المقصود بمفهوم «وسط أوروبا» الذي تشكل في خلال الحرب العالمية الأولى وفقًا لرؤية القوى المتصارعة ومصالحها. معتبرًا أن هذا المفهوم هلامي غير محدد الملامح، متتبعًا تطوره التاريخي والجغرافي ومحاولة إزالة اللبس الذي يقع فيه كثيرون من الباحثين العرب عند تناول تاريخ المنطقة، بحسب الكاتب، حيث تعج الكتب المترجمة والمؤلفة عن المنطقة بمفاهيم وسط أوروبا أو أوروبا الوسطى من دون تحديد لهذا المفهوم، خصوصًا أن وسط أوروبا هو المفتاح الأساس لمعالجة الحرب العالمية الأولى ومعرفة ذات جدوى في فهم الآخر. فمن أين يبدأ وسط أوروبا؟ وأين ينتهي؟ وأين مركزه، في برلين أو في براغ أو فيينا؟ في أي وقت من تاريخ أوروبا ظهر هذا المصطلح؟ هذا ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه، على الرغم من أن بعد الحرب العالمية الأولى، أُقصيت الفكرة الألمانية لوسط أوروبا وفكرة وسط أوروبا الفدرالية،

وجرى توحيد مجموعة من الدول باعتبارها دولًا قومية وأصبحت رؤى وسط أوروبا مسألة هامشية واختفت تقريبًا من المشهد، وبقيت في ثنايا العقلية التوسعية الألمانية في مجال الجغرافيا السياسية فحسب.

يتساءل عبد اللطيف المتدين في الدراسة العاشرة «ميزان القوى في أثناء الحرب العالمية الأولى وأثره في مفهوم السلم»: عن مدى النجاح لسلام قائم على التقسيم والاقتطاع والتفكيك والاستعمار والانتداب بما فيه من تحكّم وفرض لإرادة متعالية، في تحقيق الاستقرار والتنمية والتعايش بين الشعوب؟ وذلك من خلال إعادة قراءة بنود السلام الواردة في أبرز المعاهدات والاتفاقات وإعلانات المبادئ المرتبطة بالحرب العالمية الأولى، مثل معاهدة فرساي (1919) ومعاهدة سان جرمان (1919) ومعاهدة سيفر (1920). وتبيّن من خلال إعادة القراءة هذه أن معاهدات السلام هذه وُضِعت أساسًا لتحديد الشروط والعقوبات التي فرضتها الدول المنتصرة على المهزومة، واللافت صدورها من مؤتمر سلام، فسمّاها المؤتمرون «معاهدات سلام»، وهي في الواقع، كما يرى الكاتب، ترتيبات أحادية الجانب مفروضة على دول معينة في مناسبة الانتصار عليها، وكأنها تصفية حسابات، لكن الأطراف المبتهجة بالنصر كانت واثقة من أن الشروط القاسية والعقوبات الكثيرة ستؤدي إلى ردع الأطراف المعتدية ومنعها من العودة إلى الحرب، فجُرِّدت من عناصر قوتها وانهارت كفّتُها في ميزان القوة. لذا، ظن الحلفاء أن فرض عقوبات قاسية على ألمانيا سَيُمَكِّن من تحييد قدراتها العسكرية، وسيصبح السلام أطول مدى وأكثر ثباتًا من ذي قبل، وأن كابوس الحرب سيزول عن أوروبا إلى الأبد، لكن أغفل هذا التصور أن العقوبات المجحفة واقتطاع الأراضي والاستيلاء على القدرات الاقتصادية لألمانيا لن يستمر من دون أن يصطدم برغبة في التحرر من هذه القيود.

من خلال استخدام مفهوم «الممارسة التاريخية»، بدلًا من «الوعي التاريخي»، يتساءل إسماعيل نوري الربيعي، في الدراسة الحادية عشرة «مئة عام من شروخ الوجدان الجمعي: العراق ومئوية الحرب العالمية الأولى»: كيف تمثّل العراقيون كلمة «الحرب العظمى» بطريقة وظيفية، أي من منطلق البحث في «المستوى الوظيفي» الذي توفّره طبيعة العلاقة القائمة بين التعبير «الدال» والمحتوى «المدلول»، وليس الإحلال البديهي الذي تستدعيه المخيلة في شأن

الربط بين كلمة ومعناها، حيث قامت هذه الطريقة على المقارنة الفاضحة بين الدولة العثمانية المتهالكة والقوات البريطانية التي تبسط سيطرتها على نصف الكرة الأرضية، لكن هذه المقارنة لم تتحول إلى علامة خشية أو ذعر يدب في النفوس، وذلك يعود إلى الإدراك الذي وقف عليه العراقيون لمعنى «الوجود البريطاني»، من خلال السياق السياسي الذي كشف المزيد من اللبس في شأن هذه «الإمبراطورية العظمى» التي تعمل من أجل مصلحتها. وهذا ما كشفته الحوادث حين لم تتردد لحظة من خيانة حلفائها، والنكث بعهودها والتفريط بحقوق الغير، حيث اتفاقية سايكس - بيكو، والموقف المزري من ثورة الشريف الحسين، أو الوعد الذي قدّمه بلفور إلى الصهيونيين. ولا يزعم الكاتب أن الفرد العراقي في تلك الحقبة (الحضري أو العشائري) بلغ الوعي السياسي العميق والدال، لكن كانت هذه الحوادث الثلاثة من سعة التداول أن تركت تأثيرها في النخبة المثقفة والمتعلمة التي على الرغم من صغر حجمها، إلا أنها استطاعت أن تستثمر المستوى الوظيفي في التعبير، وتبث فيه المزيد من الشحنات المتعلقة بالمصير. لهذا، جرى التلازم بين مفردتين غدا تداولهما بإفراط في الفضاء الاتصالي العراقي «الوطنية - الاستقلال». وهكذا، تحول الصوت الذي همست به النخبة المتنورة إلى موضوع أُنتِجت من خلاله المواقف التي تبنتها العامة، ليتحول إلى مفهوم يعيش في صلب الممارسة التاريخية للمجتمع.

في الدراسة الثانية عشرة «الحرب العالمية الأولى وتأرخة المقاومة السودانية (1900-1925): مقاربة نقدية» تُعيد محاسن يوسف عبد الجليل قراءة دور السودان في الحرب العالمية الأولى وتطور المقاومة الوطنية السودانية في وجه الاستعمار البريطاني في تلك المرحلة، هذه المقاومة التي تبدلت أيديولوجيتها وجغرافيتها، بل ووعيها. كما كانت الحرب لحظة تحول (أخرى) في ردة فعل الدولة (السلطة الاستعمارية) على حركة المقاومة. وعلى الرغم من أن السودان لم يكن ضمن تلك الشعوب التي أثقلت بالمشاركة في مسارات الحرب، لكن بقيت مآلات الحرب وذيولها قوية التأثير، لا في السياسة الاستعمارية تجاه السودان بعد الحرب فحسب، بل تعدّت ذلك إلى الإطار الذهني والنفسي والخيالي الذي أنتج هذه السياسات. كما تجلّى تأثير الحرب عميقًا أيضًا في البنى الاجتماعية والسياسية السودانية، بصورة تتجاذب مستقبل الكيان الوطني

السياسي - الاجتماعي (منذ ما بعد الحرب وحتى الوقت الراهن). كما تعددت تجليات تأثير الحرب بصورة عميقة في جدل المقاومة (باعتبارها فعلًا) واستجابة الإدارة البريطانية عليها (باعتبارها ردة فعل). وتبني الكاتبة قراءتها هذه على ثلاثة محاور: الأول، توصيف تعريفي لأيديولوجية المقاومة وكرونولوجيتها وجغرافيتها وسياسة الاستعمار تجاهها وتأثيرات الحرب العالمية الأولى فيها؛ والثاني، الخطاب التاريخي في شأن المقاومة وقراءة أولية في تمظهرات اغترابه؛ والثالث، المخيلة والذاكرة والبنى القيمية التي أطّرت جدل المقاومة والعنف باعتباره «ثابتًا» والحرب باعتبارها «متحولًا».

في الدراسة **الثالثة عشرة** «الأمير الخطابي في مواجهة «الظاهرة الاستعمارية»: قراءة في ترددات الحرب العالمية الأولى»، يبحث إدريس مقبول جانبًا من جوانب الصورة التي حملها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي عن الحرب العالمية الأولى في تقاطعاتها مع حوادث الداخل المغربي الذي كان يتحرك في اتجاه انفجار وشيك تُوّج بنصر أنوال المعروف في عام 1921. طارحًا (الكاتب) إشكالية متشابكة ترتكز على تصوّر الأمير الخطابي حوادث الحرب العالمية الأولى وكيف تفاعل معها، والطريقة التي أثرت من خلالها حوادث الحرب العالمية الأولى في وضعية العلاقة بين المقاومة والاستعمار في شمال المغرب، والدور الذي قامت به هذه الحرب وهذا الاستعمار في بلورة ذهنية متغيرة و«وعي» تاريخي عرف تطورًا شديدًا تجاه «الظاهرة الاستعمارية»، ودور هذه الحوادث الكونية في نشوء «أسطورة الأمير»، خصوصًا أن كان لاحتكاك الخطابي بالمستعمر منذ البداية، في عمله الصحافي، دور مهم جعله يقف على النيات العدوانية للمستعمر، ويدرك مدى احتقار الحكام العسكريين للشعب المغربي ولحضارته وثقافته. وسيترسخ هذا الوعي حين يخضع للاختبار الميداني عقب وقوع الخطابي في الأسر خلال الحرب العالمية الأولى في منتصف عام 1915 وسجنه في قلعة مليلية. فكانت التمثّلات الخطابية عن هذه الحرب أنها «حربًا لا تعنينا» لأنها اشتعلت بعيدًا عنا على أراضٍ أوروبية، ورهان المتصارعين فيها المعنية بالهيمنة والتوسع تعنيهم وحدهم؛ لكنها في الوقت ذاته «تعنينا» لأن المتصارعين فيها «مستعمرون» و«بُغاة» بغوا علينا، فهزيمتهم وانتصارهم يؤثران في علاقتنا بهم.

في الدراسة **الرابعة عشرة** «الأمير شكيب أرسلان: العثمانية والعروبة

والحرب الكونية الأولى (1890-1916)»، يناقش سعود المولى السياسية الملتزمة التي خاضها الأمير شكيب أرسلان في مرحلة مفصلية من مراحل تبلور التيارات الوطنية والقومية المشرقية، في مرحلة محددة من تاريخ لبنان والعرب، المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ومرحلة الحرب نفسها، أي المرحلة التي كانت بالنسبة إلى الأمير مرحلة الدفاع عن الدولة العثمانية وتشجيع اشتراكها في الحرب ورفض دعوات الانفصال القومي أو الإقليمي. وهي مرحلة، كما يراها الكاتب، آخر مراحل الحركة الإسلامية النهضوية التي قادها الأفغاني من جهة، وأولى مراحل التمهيد للحركات العربية الوطنية الاستقلالية من جهة ثانية. ويرى المولى أن الأمير أرسلان بنى توجهاته ومواقفه من أدوار القوى ومواقعها في الحرب والأعوام التي تلتها على قاعدة رؤية متميزة لدور الدروز في العالمين العربي والإسلامي وفي بلاد الشام خصوصًا. وكان أرسلان يعتبر أن دوره ودور أسرته ودور الدروز عمومًا يتمثل في دعم الدولة العثمانية وأن لا حياة للدروز أولًا وللسوريين عمومًا إلا بحياتها، لذا عمل على استعادة وزن الدروز ودورهم في الجبل بعد سنوات من التهميش والصراعات المحلية. وعمل أيضًا على وقف تمردات دروز حوران والانضواء تحت لواء الدولة العثمانية وذلك قبيل الحرب. وقاد مجموعة من المتطوعين الدروز للقتال في ليبيا ضد الإيطاليين (1912) إلى جانب أنور باشا. كما قام بمهمة المراقبة على بعثات الهلال الأحمر العثماني وتوزيع الإعانات التي جمعت في مصر على مسلمي الروملي بعد حرب البلقان وانتخب لاحقًا عضوًا في مجلس المبعوثان العثماني (1913) عن حوران.

في الدراسة الخامسة عشرة والأخيرة « تقرير المصير أحد تداعيات الحرب العالمية الأولى»، في الجزء الأول من الكتاب، يبحث رياض شيّا في الجذور التاريخية لمبدأ تقرير المصير الذي اعتمدته الحرب العالمية الأولى باعتباره واحدًا من الأسس التي يجب أن تُبنى عليها العلاقات الدولية. وكان واحدًا من المبادئ الأربعة عشر التي طرحها الرئيس الأميركي ويلسون على مؤتمر السلام في أعقاب الحرب. ثم ينتقل الكاتب إلى معاينة كيفية تعاطي القوى العظمى معه بعد الحرب وفي مؤتمر السلام وما تلاه، ثم يلقي نظرة إلى محاولة تطبيقه في المنطقة العثمانية من الشرق الأوسط من خلال معاهدة سيفر وكيف تعثّر لاحقًا. ويرى الكاتب أن فكرة تقرير المصير وُلدت أساسًا في أوروبا والولايات المتحدة

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وإذا كان تحقيق تقرير المصير مرتبطًا بحريّة تحديد الشعب نظامه السياسي، ففي أوروبا الغربية والولايات المتحدة استمدت فكرة تقرير المصير إيحاءها الأول من أفكار التنوير في السيادة الشعبية والحكومة التمثيلية، في حين استندت فكرة تقرير المصير في أوروبا الشرقية في الأساس إلى ظاهرة القومية التي سادت في القرن التاسع عشر. وإذا كانت هذه الحرب هي لحظة استجداء هذا المبدأ واستدراكه، فإنّ ذلك بحد ذاته سبب لإثارة الكثير من الإشكاليات التي تحتاج إلى تمعن وعناية لجلائها وتوضيح مآلها. وإذا اتُّفق في شأن صلاحيته وضرورة اعتماده، أول ما يثير التساؤل هو تطبيقه. لماذا نجح المبدأ في مكان (في أوروبا خصوصًا)، وتعثّر في مكان آخر، خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط؟ كيف تعاملت الدول العظمى التي انتصرت في الحرب مع هذا المبدأ، وهل كانت فعلًا راغبة في اعتماده أساسًا لعلاقاتها بعد تلك الحرب، وهل هي فعلًا راغبة في أن ينال هذا الحق مَن يستحقه من الشعوب، أم أن مصالحها هي الأساس وفي ضوئها يتقرر اعتماده أم لا؟

هذا موجز لخمس عشرة دراسة، تناولت «الأسباب والسياقات والتداعيات» للحرب العالمية الأولى، قُدّمت في المؤتمر التاريخي الثاني الذي يقيمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات[1] (مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية)، وهناك أربع وعشرون دراسة أخرى ستنشر في الجزء الثاني «مجتمعات البلدان العربية: الأحوال والتحولات».

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

(1) المؤتمر الأول كان «التاريخ الشفوي: المفهوم والمنهج وحقول البحث في المجال العربي»؛ الذي عقده فرع لبنان بين 21 و23 شباط/ فبراير 2014.

تمهيد

وجيه كوثراني

كيف نُؤرخ لحدثٍ كبير كان لتداعياته وتردداته وتلاطم أمواجه الديمومةُ لقرنٍ أو لأكثر من قرن؟ كان هذا السؤال الدافعَ إلى انعقاد هذا الملتقى العلمي، وبمبادرة مشجعة من عزمي بشارة، مدير عام المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. نعلم أن جامعاتٍ ومعاهدَ ومراكزَ أبحاث في العالم تداعت لاستعادة ذاكرة الحدث في صيغة إعلانٍ هو «مئة عام على الحرب العالمية الأولى»، لكن ندرك أيضًا أن المئة الواحدة يحسبها الواحد منا أو الجماعة منا، وكلّ من موقع أو وجهة نظر، بطريقةٍ ربما تتباعد أو تتقارب. المؤرخ إريك هوبزباوم احتسب المئة (وقبل نهايتها) فسمّاها القرن العشرين الوجيز، أي إن القرن العشرين يبدأ بالحرب العالمية الأولى وبانتصار الثورة الشيوعية، وينتهي بأفول الاتحاد السوفياتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي. وهذه وجهة نظر تصدر عن احتسابٍ للزمن التاريخي من مكانٍ محدد وأيديولوجيا محددة. لذا، فإن مقاربة أخرى قد تحتسب هذا الزمن بمقياسٍ آخر، فتراه قرنًا طويلًا، على غرار قراءة فرنان بروديل للقرن السادس عشر المتوسطي، أي القرن مرئيًا من زاوية تحولات تاريخ المتوسط عندما غرقت دوله في حروب قرصنة، وانفتحت دول أخرى أطلسية على حروب فتوحات المحيطات والقارات والثروات الكبرى. لا أدعي أن القرن العشرين العربي مُشابه للقرن السادس عشر المتوسطي، حين جرى الانعطاف بين مسار حضارتين: الأولى تغفو والأخرى تنهض، بل أزعم أن الطول والقصر في الزمن التاريخي نسبيان، ويرتبط كل منهما بمنطلق وافتراض نهاية هي بداية لتحوّل قد يطول وقد يقصر. وهذا شأننا مع قرن عربي طويل، هو القرن العشرين، نفترض أنه بدأ مع الحرب العالمية الأولى من دون أن يقطع مع نهايات القرن التاسع عشر التي هيأت للحرب في زمن تحوّل الرأسماليات إلى إمبرياليات،

وأخذ بالانتهاء مع مطالع القرن الواحد والعشرين من دون أن ينقطع عن التحوّلات الجارية فيه اليوم. من هنا كانت أهمية التشديد على المقاربة العربية، بل المقاربات العربية، لحدثٍ كبير ذي امتدادات وتموجات مختلفة النتائج والإيقاعات والتأثيرات على أقطار العالم العربي وسكانه وشعوبه ودوله.

«مقاربات عربية» طلبناها بشكل غالب من مؤرخين وباحثين على امتداد المنطقة العربية، لنقرأ الجزء والكل معًا، وبجدلية الوصل والفصل في الوقت نفسه، فلا نستغرقُ في الجزء المنفصل المستغني عن معرفة الآخر، ولا نضيعُ في الكل الطامس للتنوع والاختلاف بين الأجزاء.

بين مشرق ومغرب، وما بينهما وادي النيل (مصر والسودان وسيناء)، جمعت وانتقيت مقاربات، هي في معظمها مباحث عربية تعكس وجهات نظر هي في الأصل تعبير عن هموم معرفية: هم معرفة المكان وخصوصيته. وخصوصية المكان آنذاك، أي في الحرب العالمية الأولى، كمنت في حالة التجاذب وطبيعتها بين قطبين: القطب العثماني مقدمًا نفسه أو منظورًا إليه خلافة إسلامية، والقطب الأوروبي مقدمًا نفسه محررًا أو منظورًا إليه احتلالًا واقعًا وقائمًا كما هو الحال في بلاد المغاربة، أو مشروعًا احتلاليًا متوقعًا كما هو الحال في بلاد المشارقة. نستشعر هذا الهمّ في مباحث تؤرخ لجنودٍ مغاربة أو جزائريين أو تونسيين جنّدوا في فرق خاصة في الجيش الفرنسي، فعاشوا أزمة التمزق الوجداني بين الانتماءات المتضاربة والدعوة الجاذبة: خلافة أو دولة إسلامية تدعو إلى الجهاد في صف التحالف الألماني التركي، في مقابل تجنيد فرنسي لرعايا مستعمرات يحلمون بوعود الاستقلال والحرية بعد الحرب.

في مقابلِ هذا، مشهدٌ يُؤرخ له للمقارنة: أسرى مسلمون مغاربة في معسكرات اعتقال ألمانية، سياسات ثقافية وصحية «جاذبة» يُمارسها الحاكم الفرنسي ليوتي في صيغة الاعتراف بالإسلام (في قلب باريس حيث بناء الجامع الكبير للمسلمين المهاجرين)، كما في صيغة برامج العناية الطبية ضد الأوبئة والأمراض في المغرب، سياسات من هذا النوع يواكبها سياسات استخبارية كولونيالية تحرص على ديمومة الاحتلال في عواصم المغرب (مثال فاس).

تلك هي مشاهد يؤرخ لها باحثون من المغرب.

في المشرق، تبدو الصورة مُغايرة، كليًا وأحيانًا جزئيًا. السيطرة العثمانية كاملة أو شبه كاملة، حركات الممانعة في الجزيرة أو في الأرياف لدى القبائل تتفاعل وتنمو، وحركات التذمر في المدن المشرقية تترجمها برامج وعرائض مطلبية لدى النخب المدينية، تراوح بين المطالبة باللامركزية ونزوع استقلالي أو انفصالي كامن، وصولًا إلى إعلان الثورة العربية بقيادة الشريف حسين في إطار مشروع إنكليزي ووعد من دبلوماسييه مشبوه وملغم.

يعرف المؤرخون المشرقيون تفصيلات هذا المشهد، بل إنهم، وعلى اختلاف أيديولوجياتهم القومية العامة أو الوطنية القطرية، أو الطائفية (الجماعاتية)، يفصّلون مسار هذا المشهد على مقاساتٍ فرعية وصورٍ جزئية تُناسب ما اختزنت الذاكرة الجماعية اللاحقة، أي المتكوّنة بعد الحدث، من مستجدات على طريق بناء الدول الحادثة (بتعبير ابن خلدون)، واستحداث سلطات وإدارات وجيوش من مكوّنات هذا المشرق المتعدد، إثنيًا ودينيًا وطائفيًا، حيث تكوّنت أو بالأحرى «تركّبت» «تواريخ رسمية» متباينة لدولٍ أو لطوائف تسيّست، تواريخٌ استمدت أسانيدها من واقعات الحرب، ومن موازين القوى الإقليمية والدولية والأهلية، ومن معاناة الأهلِ والناس: الويلات والمجاعات والموت والقتل، لتُضافَ إلى الأسانيد تصوراتٌ جديدة لاحقة تُدخل الواقعات في ذاكرة جماعاتية، تساعد في نشأة جماعات سياسية متخيّلة وتواريخ افتراضيةٍ لها.

قليلة هي الأوراق التي تلقيناها، كمباحث في هذه الإشكاليات، غير أن القليل منها ذو دلالات على الدعوة الجادة لولوج البحث في هذه الموضوعات. فموضوع المجاعة التي ضربت جبل لبنان وبعض مناطق بلاد الشام، أُخرج إبيستمولوجيًا من الذاكرة ومن إطار الأسباب الأحادية ذات التوظيف الأيديولوجي - السياسي، ليصبحَ موضوعًا علميًا في حقل التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي، أو ليصبح أيضًا استعادةً لسيرةٍ تخصّ أحد المفكرين السياسيين اللبنانيين الفاعلين في الحوار العربي - التركي آنذاك، وهو شكيب أرسلان، أو ليصبح أيضًا بحثًا جديدًا في مذكرات من أهملهم وهمشهم التاريخ الرسمي القومي لدى العرب ولدى الأتراك، وكما هو حال دراسة مذكرات ضابط عربي - عثماني، أو لتفكيك أنثروبولوجي - سياسي للثنائية الطائفية في صورة عيد الشهداء لدى المسلمين والمسيحيين في لبنان.

أما عن خلفيات الحرب وأسبابها وسياسات أطرافها، وتداعياتها وتأثيراتها إقليميًا وعالميًا، فإن الورقة الخلفية لمباحث المؤتمر حرصت على أن تُثير إشكالياتٍ وأسئلةً لعلها تكون جديدةً أو مصححةً لأفكارٍ مُسبقة. فالسبب الصربي - النمساوي الذي شاع في الكتب المدرسية بصيغ مبسّطة، يعاد النظر فيه بمنهجٍ جديدٍ في مبحث «الحرب التي كان يمكن أن تندلع في عام 1913». والعامل النفطي، كبعد أساسي من أبعاد الحرب، طرح من وجهة نظر دخوله كسلعة حرب، لكن أيضًا كمادة أولية وأسواق تتطلب تحديد مناطق نفوذ، وتقسيم أو إعادة اقتسام الجغرافية البشرية والسياسية. في هذا الإطار، وفي هذا السياق، جاءت مباحث المصالح النفطية، والسكك الحديد، والتوظيفات المالية فيها، والحملة البريطانية على العراق، وتوجهات السياسة البريطانية في منطقة الخليج، والمصالح الإيطالية، وسياسات الحدود في المشرق العربي، لترسم مشهدًا تاريخيًا متكاملًا بأبعاده الاستراتيجية لدى الأطراف المتحاربة: المكان والإنتاج والسوق، والثقافة وشروط تمكين السلطة والهيمنة.

لكن في ظلّ هذه الشروط (أي شروط السلطة والهيمنة)، ومهما بلغت من اتقان وقدرة تدبّر في لعبة المفاوضات والمعاهدات والاتفاقات الدولية، يبقى المُعطى الداخلي (وأقصد بالمعطى الداخلي قوى المجتمع المحلي والأهلي) قادرًا على التغيير إلى مدى معين، أو قادرًا على أن يكون - على الأقل - لاعبًا أو فاعلًا في تعديل هذه الشروط، من خلال حتمية المقاومة وفاعليتها. مبحثان اندرجا في البحث عن هذا المعطى في سياق علاقته وارتباطه بترددات الحرب وتداعياتها، هما المقاومة السودانية والمقاومة المغربية بقيادة عبد الكريم الخطّابي، علمًا أن الساحة المكانية لزمن هذه المقاومة في عشرينيات القرن العشرين شملت بلدان عربية عدة من المشرق والمغرب معًا (ليبيا ومصر وسورية والعراق)، حيث قامت مقاومات ما زالت تحتاج سوسيولوجيتها التاريخية وفاعليتها السياسية في التعديل أو التغيير، أي تغيير نتائج ما استدعته موازين القوى «المنتصرة» في الحرب، إلى دراسة أو إعادة دراسة.

ليس هذا التطلب من قبيل التأريخ من أجل التأريخ، لكن من أجل التاريخ الذي هو زمن بشري فيه ماضٍ وحاضر ومستقبل، زمن تترابط حلقاته ولحظاته بين الأمس واليوم. وعندما يتساءل مبحث من مباحث المؤتمر: هل هناك سايكس -

بيكو جديدة؟ يكشف السؤال عن حالة إحباط في الوعي التاريخي العربي، ولا سيما المشرقي، ويثير أسئلة أخرى مكملة: ترى لماذا دخلت سايكس - بيكو في الذاكرة التاريخية العربية كأسطورة محبطة أو كفزاعة، مع انها كانت مجرد اتفاقية أو سيناريو من سيناريوات تقسيم «التركة العثمانية» في المشرق العربي، فضلًا عن أنها لم تُطبّق كليًا، لأن الخلل في موازين القوى العسكرية بين بريطانيا وفرنسا عدّلها»، وهي أيضًا لم تدع إلى دول ولم ترسم حدود دول، ولأن مصالح أخرى استجدّت بعدها تمثلت بالمشروع الصهيوني في فلسطين وباكتشاف النفط في الموصل، بل إن سؤالًا آخر من شأنه أن ينزع الحجاب عن المسكوت عنه كليًا أو جزئيًا. لماذا استطاعت الحركة الوطنية التركية أن تلغي سيفر (1920) التي تقضي بتقسيم تركيا تقسيمًا خطرًا هو أخطر من تقسيم سايكس - بيكو للمشرق العربي، في حين عجزت الحركة العربية والثورات السورية عن أن تلغي أي بند من بنود الاتفاقات والمعاهدات التقسيمية من سايكس - بيكو إلى مقررات سان ريمو. المحجوب هنا، أو المسكوت عنه، أو ربما «اللامفكر» به عربيًا، هو أن معاهدة لوزان (1923)، التي فرضها أتاتورك بانتصاره، لم تجد في الوعي التاريخي العربي (ولا سيما في العراق وبلاد الشام)، منزلة مستدعية لمعانيها ودلالاتها في حيز التفكير ببناء الدول/ الأوطان، ولا سيما من خلال العمل على ترجمة النص التأسيسي المعنون في الباب الثاني من المعاهدة بـ Nationalité، وبما يقتضيه هذا المبدأ من اعتماد صيغة المواطنة وحقوقها في الأقطار التي سلخت عن السلطنة.

حلّ محلّ هذين المبدأين همّان أسطوريان: أسطورة سايكس - بيكو، وأسطورة إلغاء الخلافة، اللذان ساهما برأيي في تهميش مفهومي الـ «ناسيوناليته» والمواطنة في وعي كثير من النخب العربية ذات النزعة القومية، كما النزعة الإسلامية. نأسف أن تبقى هذه الصفحة من التاريخ العربي المعاصر من دون ملء باحتمالات تاريخية، كان يمكن أن تستشرف وتستدرك إمكانية بناء دول وطنية حديثة في عالم مابعد الحرب، كبديلٍ من هاجس الدولة الفاشلة وفزّاعة سايكس - بيكو.

من جهة أخرى، هل كان يمكن لمبدأ حق تقرير المصير (مبادئ ويلسون - ووثيقة عصبة الأمم) أن يملأ هذه الصفحة من التاريخ العربي المعاصر؟ كيف تعامل من كان معنيًا بهذا الحق من الجماعات، مع هذا المبدأ؟ سؤال فتح التاريخ اللاحق الذي هو ماضينا على مشكلات عويصة، أخطرها مشكلة الهويات الإثنية

والدينية الباحثة عن دول أو عن حماية. كتب روبرت لانسينغ، وزير خارجية إدارة ويلسون في مذكراته، وكان معارضًا لإعلان ويلسون القائل «بحق الشعوب في تقرير مصيرها»:

«عندما تحدث ويلسون عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، أي وحدة شعب تلك التي فكر بها؟ أهي وحدة عرق، أو مساحة معينة من الأرض؟ أو جماعة معينة؟ إذا لم نحدد هذه الوحدة، فإن تطبيق ذاك المبدأ خطر على السلام وعلى الاستقرار». ثم يكمل: «بعد عشرة أيام، أي في (30 كانون الأول-ديسمبر)، انتشرت صيغة ويلسون انتشارًا واسعًا في الصحف وبين أعضاء بعض الجماعات والوفود غير الرسمية التي جاءت تسمع صوتها في المؤتمر. وهذا ما جعلني أكتب من جديد: كلما فكرت في إعلان ويلسون، ازددت اقتناعًا بخطر غرس هذه الأفكار في رأس بعض الأعراق. سينتج من ذلك مطالب يستحيل تحقيقها بواسطة المؤتمر، واضطرابات في عدد من البلدان».

هل كانت هذه الرؤية من قبيل الاستشراف، لمئة عام آتية، لم تهدأ خلالها الهويات الإثنية والدينية والمذهبية حراكًا وانبعاثًا وإعادة انبعاث. بمعزلٍ عن تصريح ويلسون أو اعتراض وزير خارجيته، وكلاهما ينطلق من منظور الهيمنة والسيطرة وإن بأساليب غير أساليب الكولونيالية الأوروبية الكلاسيكية، نقول: يبقى الحدث الكبير، الحامل في ذاته طاقة الارتدادات لزمن لاحق، يتغذى من بنى اجتماعية وثقافية راسخة وعميقة في مجتمعاتنا.

إجابة عن سؤال البداية: كيف نؤرخ؟ أترك لنخبة من المؤرخين العرب تقديم نماذج دالّة على كيفيات هذا التأريخ - المتجدد للحرب العالمية الأولى، الذي حاولت أن أنقل في هذه العجالة أهم إشكالياته البحثية القديمة منها والجديدة.

الفصل الأول

الحرب التي كان يمكن أن تندلع في عام 1913 : الخلفية البلقانية لاندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914

محمد م. الأرناؤوط

في الأعوام الأخيرة، خصوصًا خلال عام 2014، صدرت لمناسبة مئوية الحرب العالمية الأولى كتب عدة تُراجع ما حدث في عام 1914، في ضوء وثائق منوعة أكثر (روسية وألمانية وصربية وبريطانية وفرنسية) ومقاربة موضوعية أكثر، للوصول إلى أسباب الحرب الحقيقة على اعتبار أن اغتيال ولي عهد النمسا والمجر في سراييفو (28 حزيران/ يونيو 1914) لم يكن ليقدّم أو يؤخر في حرب كانت ستقع. وإضافة إلى الأسباب المطروقة، مثل التحالفات الجديدة والسباق على التسلح والتنافس الاستعماري، تسعى هذه الدراسة إلى التركيز على الخلفية البلقانية، وإلى توضيح أن ما حدث في عام 1914 كان نتيجة تصادم مشروعين كبيرين في البلقان منذ منتصف القرن التاسع عشر: مشروع بعث دولة صربية كبرى تبلور منذ عام 1844 باسم «مشروع غراشانين»، وصار محرك السياسة الخارجية لبلغراد منذ ذلك الحين وحتى عام 1914، حين تداخل مع مشروع دولة كبرى لسلاف الجنوب/ اليوغسلاف وتتوّج في نهاية عام 1918 بتأسيس «مملكة الصرب والكروات والسلوفين» (مملكة يوغسلافيا منذ عام 1929)؛ ومشروع فيينا الذي هدف إلى مدّ نفوذها إلى غرب البلقان، وصولًا إلى سالونيك على بحر إيجه والساحل الأدرياتيكي، بالاعتماد على المسلمين والكاثوليك هناك، لإفشال المشروع الصربي الذي كانت تدعمه الدول المعادية لها (روسيا وفرنسا وبريطانيا)، في الوقت الذي كانت فيه فيينا تحظى بدعم حليفتها ألمانيا مع سياسة «الاندفاع نحو الشرق»، لكنه انتهى إلى فشل ذريع مع انهيار إمبراطورية النمسا والمجر في نهاية الحرب، وتحوّل النمسا إلى دولة صغرى إلى جوار «يوغسلافيا الكبرى». لكن انهيار يوغسلافيا بين عامي 1992 و1999، وتحولها إلى سبع دول وتراجع المقاربة الأيديولوجية لما حدث في عام 1914، يسمح الآن برؤية أفضل للخلفية البلقانية التي أوصلت إلى اندلاع الحرب في عام 1914.

أولًا: بلغراد و«مشروع غراشانين»

كانت بلغراد حتى مطلع القرن السادس عشر تُعرف بـ «مفتاح المجر»، حيث كانت قلعة حصينة في موقع استراتيجي. ومع الفتح العثماني لها، تحولت بسرعة إلى مدينة كبيرة وغدت مركز ولاية أو باشوية بلغراد التي ضمّت خليطًا من السكان الصرب الذين يتمركزون في الريف والمسلمين (البشناق والألبان) الذين يتمركزون في المدن، إضافة إلى أقلية يهودية[1]. لكن، مع تدهور الأوضاع في الدولة العثمانية بعد فشل الحصار الثالث لفيينا في عام 1683 وصلح كارلوفتز (1699) الذي يُعتبر بداية انحدار الدولة نحو الانهيار، جاء السلطان المصلح سليم الثالث (1807-1879) الذي سعى إلى انتشال الدولة من انحدارها بتحديث الجيش وتنفيذ إصلاحات تقرّب المسيحيين من الدولة بدلًا من انتظار «الخلاص» على يد الدول المجاورة (روسيا والنمسا). اختار السلطان باشوية بلغراد لتكون أول تجربة لتلك الإصلاحات الطموحة، وعيّن مصطفى باشا واليًا جديدًا لتنفيذها، مع إصداره فرمانات عدة في عامي 1793 و1794 حسّنت بسرعة وضع الصرب في الباشوية، حتى إن بعض الصرب في النمسا المجاورة فضل الانتقال للعيش في الباشوية[2].

مع سعي السلطان إلى تأسيس جيش جديد يحلّ محل الجيش الانكشاري المتهالك، تخلصت الباشوية من رجال الإنكشارية الذين لجأوا إلى والي فيدين (Vidin) المجاورة عثمان باشا الذي تزعّم معارضة الإصلاحات وقاد تمردًا مكشوفًا ضد السلطان. وبسبب حملة نابليون بونابرت على مصر في عام 1798، وافق السلطان مرغمًا، كي لا يفتح جبهة أخرى في البلقان، على عودة رجال الإنكشارية إلى باشوية بلغراد فسارعوا إلى إعادة الأوضاع في الباشوية

---

(1) فيصل عبد الله الكندري، «الفتح العثماني لمدينة بلغراد 927هـ/1521م،» المؤرخ المصري: دراسات وبحوث تاريخية محكمة، العدد 27 (2004)، ص 321-295؛ *Enciklopedija Jugoslavije*, [glarni urednik Miroslav KrleŽa; Zamjenik glavnog urednika Ivo Ceric; stucni Sekretar_ urednik Igor Gost], 2nd ed., 6 vols (Zagreb: Jugoslavenski Leksikografski Zavod, 1980), vol. I, pp. 568-590; and B. Djurdjev, «Belgrade,» in: *Encyclopaedia of Islam*, 2nd ed, (Leidenl: Brill, 1995), vol II pp.1163-1165.

(2) محمد موفاكو، تاريخ بلغراد الإسلامية، المكتبة البلقانية؛ 1 (الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1987)، ص 73-75.

كما كانت عليه، إلى أن قتلوا الوالي المصلح مصطفى باشا في عام 1802، وقُتل السلطان نفسه في مابعد[3].

لكن هذا الانعطاف إلى الوراء أثار الصرب في الباشوية، وأدى إلى اندلاع «الانتفاضة الصربية» في الريف خلال شباط/فبراير 1804 بزعامة قراجورج التي حاصرت قواتها بلغراد وسيطرت عليها في خريف 1806. وترافق مع هذه الانتفاضة اندلاع الحرب بين روسيا والدولة العثمانية في عام 1807، حين توجّه الجيش الروسي نحو البلقان واشتركت القوات الروسية - الصربية في إلحاق الهزيمة بالعثمانيين في عام 1810. ومع أن صلح بوخارست (1812) فرض على اسطنبول منح حكم ذاتي للصرب في الباشوية، إلا أن انشغال روسيا بالدفاع عن نفسها أمام تقدم جيش نابليون بونابرت أتاح لاسطنبول إعادة سيطرتها على بلغراد، ما أدى بدوره إلى «الانتفاضة الصربية الثانية» في عام 1815 بقيادة ميلوش أوبرنوفيتش (Milos Obrenovic). لكن اعتدال الجانبين في هذه المرة أدى إلى حل وسط، تضمّن اعتراف اسطنبول بحكم ذاتي للصرب في الباشوية، وأصبح بموجبه زعيم الانتفاضة «أمير صربيا»[4].

في حين بقيت بلغراد مركز الباشوية يرفرف عليها العلم العثماني، اتخذ الأمير ميلوش من مدينة كراغويفاتس (Kragujevac) مركزًا له، وأخذ من هناك يعمل على انتزاع مزيدٍ من الحقوق للصرب وتوطيد حكمه بالدبلوماسية والرشوة. وهكذا تمكّن في عام 1830 من انتزاع «خط شريف» من السلطان يعترف له بالحكم الوراثي وبالحق في تشكيل قوة أمن وإجلاء المسلمين من الإمارة الصربية الجديدة باستثناء بلغراد. ومهّد هذا لانتقال أجهزة الحكم الصربي إلى بلغراد في عام 1841، ما ساعد بسرعة في تعزيز الوجود الصربي حتى تجاوز نسبة الصرب 50 في المئة من سكان المدينة في عام 1844[5].

---

(3) للمزيد عن هذه التجربة الإصلاحية انظر: المصدر نفسه، ص 74-75.

(4) Vladimir Stojancevic, *Milos Obrenovic i njegovo doba*, 2nd ed. (Beograd: Zavod za udzbenike inastavna sredstva, 1990), pp. 49-50.

وللمزيد انظر: محمد م. الأرناؤوط، البلقان: من الشرق إلى الاستشراق (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014)، ص 44-45.

(5) Glavni Urednik Vasa Cubrilovic, «Grad i njegovo stanovništvo u XVI-XVII veku,» in: *Istorija Beograda*, 3 vols. (Beograd: Prosveta, 1974), p. 526.

في ذلك الوقت، كانت الإمارة الصربية الناشئة تغلي بالأفكار السياسية والمشروعات الجديدة التي نبعت من موقعها الجيوبوليتيكي المهم الذي جعل القوى الكبرى معنيّة كثيرًا بها، إذ وجدت الإمارة الصربية بين إمبراطورتين محافظتين (روسيا والنمسا) بينما تبنّت في عام 1835 دستورًا تقدميًا من وحي الثورة الفرنسية، الأمر الذي أزعج موسكو وفيينا فضغطتا على اسطنبول لإلغائه، وصوغ دستور آخر منسجم أكثر مع تبعية صربيا للدولة العثمانية. كان الأمير ميلوش أميًا، لكنه أدرك منذ ذلك الحين أن الشرط الأول لتطور صربيا المستقل يكمن في عدم خضوعها لأي قوة خارجية، حتى لو كانت روسيا التي ترتبط مع صربيا باللغة والثقافة. وفي الوقت نفسه، أثار تدخل روسيا والنمسا لإلغاء دستور 1835 بروز حركة دستورية ليبرالية متنامية تمكنت في عام 1842 من خلع الأمير الجديد ميخائيل أوبرنوفيتش، وتنصيب ألكسندر كاراجورجفيتش (ابن زعيم الانتفاضة الصربية الأولى) أميرًا على صربيا، ما أثار غضب روسيا المحافظة التي اعتبرت ذلك انقلابًا على الشرعية. لكن الأوضاع الأوروبية آنذاك ساعدت صربيا على تقوية موقفها في وجه روسيا والنمسا معًا.

في تلك الأعوام، برز الأمير البولوني آدم تسارتوريسكي (A. Czartoryski) على رأس المعارضة في المنفى بعد أن تقاسمت روسيا والنمسا ما بقي من بلاده في عام 1795. وبعد أن كان يؤيد الرابطة أو الجامعة السلافية تحت حماية روسيا حتى عام 1830، تحول إلى عدو لروسيا بدعم من فرنسا وإنكلترا، وصار يؤيد قيام دولة كبرى لسلاف الجنوب (اليوغسلاف) تكون صربيا مركزها لتقف في وجه توسّع روسيا والنمسا في البلقان. وتواصل الأمير تسارتوريسكي مع رجال الحركة الدستورية في صربيا، وزار بلغراد في عام 1843، وتمكّن من خلال علاقاته الدولية من تأمين اعتراف فرنسا وإنكلترا بالأمير ألكسندر كاراجورجفيتش حاكمًا شرعيًا على صربيا[6].

---

(6) تجدر الإشارة إلى أن شبكة المنفيين البولونيين في أوروبا كانت تزود تسارتوريسكي بمعلومات دقيقة عن صربيا، ومن هؤلاء الشاعر آدم مسكيفيتش (A. Mickiewicz) الذي كان يعمل أستاذًا للآداب السلافية في «الكوليج دو فرانس» وقدّم خلال عام 1841 سلسلة محاضرات عن صربيا وعن الأدب الشعبي الصربي. ويبدو أيضًا أن الصلة الخاصة بين تسارتوريسكي والناشر والدبلوماسي البريطاني دافيد أركيوهارت الذي كان قد نشر كتابًا مهمًا عن صربيا في عام 1843 كان لها دورها في بلورة أفكار تسارتوريسكي. انظر: D. Urquhart, *A Fragment of the History of Servia* (London: [n. pb.], =

في هذا السياق، قدّم الأمير تسارتوريسكي في مطلع عام 1843 إلى قيادة صربيا الجديدة مذكرة بعنوان «نصائح للقيادة التي يجب أن تتبعها صربيا»، كان لها تأثيرها في مستقبل صربيا، ركّز فيها على فكرة مهمة أصبحت ملهمة لصربيا في المستقبل: كي تتحرر صربيا من نفوذ روسيا والنمسا عليها أن تسعى إلى نيل الدعم من فرنسا وإنكلترا، وتنشيط صلاتها بالصرب والسلاف في المناطق المجاورة التي كانت تحت الحكم العثماني والنمساوي[7]. وقدّمت المذكرة إلى وزير الداخلية إيليا غراشانين، حفيد أحد زعماء الانتفاضة الصربية في عام 1804، وأحد رموز الحركة الدستورية الصربية، الذي تأثر كثيرًا بها وطلب في كانون الثاني/ يناير 1844 من فرانز زاك (F. Zach)، ممثل الأمير تسارتوريسكي في بلغراد، أن يكتب بدوره تصورًا عن سياسة صربيا إزاء السلاف. ومقارنة بمذكرة الأمير، كان زاك رائدًا في طرح مشروع تقارب مع الكروات الخاضعين للحكم النمساوي لتشكيل دولة يوغسلافية مستقلة عن روسيا والنمسا، ومتحالفة مع فرنسا وإنكلترا[8].

مع أن الأمير ألكسندر تحمّس للفكرة، إلا أن رجال الحركة الدستورية لم يشاركوه في ذلك، لأنهم رأوا أن مشروع زاك لقيام دولة يوغسلافية كبرى يفوق القدرة الدبلوماسية والعسكرية للإمارة الصربية، لأنه يفترض أن يتحقق على حساب النمسا القوية، الأمر الذي دفع غراشانين إلى أن يضع مشروعًا أكثر واقعية في صيف 1844 عُرف باسمه «مشروع غراشانين»، ودخل التاريخ به مع أنه اعتمد فيه على أفكار تسارتوريسكي وزاك.

رأى غراشانين بواقعيته أن مشروع زاك حلم نبيل، لكن تحقيقه يتطلب انهيار إمبراطورية النمسا، وهذا أمر ربما يتحقق بعد أجيال عدة، لذلك مال إلى استبدال مصطلحات زاك «سلاف الجنوب» و«دولة سلاف الجنوب» بمصطلحات «الصرب» و«دولة صربية» كي لا تكون مستفزة لفيينا، مع التوسع بمدلولها لتصل تقريبًا إلى ما اقترحه زاك. ورأى غراشانين أن تبدأ صربيا بهذا المشروع لتحقيق

1843), and Milorad Ekmecic, *Stvaranje Jugoslavije 1790-1918*, 2 vols. (Beograd: Prosveta, 1989), = pp. 224-228 and 473-474.

(7) المصدر نفسه ص 366-367.

(8) David MacKenzie, *Ilija Garašanin, Balkan Bismarck*, East European Monographs; 181 (Boulder: East European Monographs; New York: Distributed by Columbia University Press, 1985), pp. 50-55.

«الوحدة الصربية» أولًا بضم المناطق الخاضعة للدولة العثمانية (البوسنة والهرسك والجبل الأسود وكوسوفو ومقدونيا مع شريط عبر ألبانيا الشمالية)، ما يجعل صربيا تطل على بحرين مهمين للنمسا (بحر إيجه في الجنوب والبحر الأدرياتيكي في الغرب). لكن الفكرة الرئيسة المهمة التي ربطها بهذا الطموح تقول إن سياسة صربيا يجب أن تقوم على التوازن بين القوى الكبرى، وأن تعتمد على القوى التي ليس لها مصالح مباشرة في البلقان (مثل فرنسا وإنكلترا)، بينما يمكن أن تتعاون مع روسيا من دون أن تخضع لها، وتكون أداة لمصالحها في البلقان[9].

قدّم غراشانين مشروعه إلى الأمير ألكسندر ووُزّع على أعضاء الحكومة، كما وصلت نسخة منه إلى صديقه حاكم الجبل الأسود المطران بطرس الثاني بتروفيتش - نيغوش الذي كان من العاملين من أجل توحيد الصرب وسلاف الجنوب[10]. واكتسب مشروع غراشانين أهمية أكبر في الأعوام اللاحقة مع التطورات الداخلية في صربيا. ففي عام 1860، خُلع الأمير ألكسندر كاراجورجفيتش وتولّى الحكم الأمير ميخائيل أوبرنوفيتش الذي عيّن غراشانين وزيرًا للخارجية بين عامي 1861 و1868، أي في موقع يمكّنه من أن ينفذ مشروعه بدعم من الأمير الجديد، وذلك على مستويين: استقلال صربيا التدريجي عن الحكم العثماني وتوطيد دورها الجديد في البلقان بناء على مشروع غراشانين، أي بالتركيز أولًا على الدولة العثمانية المتهالكة.

هكذا نجح الأمير ميخائيل نجاحًا مهمًا تمثل في «بروتوكول 1862» الذي تعهدت اسطنبول بموجبه بإجلاء جميع المسلمين من الإمارة الصربية، والاحتفاظ بأربع قلاع فقط (بلغراد وشاباتس وسمدرفو وكلادوفو). في هذا السياق، بادر أمير

(9) للمزيد عن غراشانين ومشروعه، إضافة إلى الكتاب المرجعي السابق الذي صدر في عام 1984، لدينا بالإنكليزية دراسة متممة للباحث الصربي دوشان باتاكوفيتش تتضمن في نهايتها ترجمة كاملة للمشروع: Ilija Garašanin, «Nacertanje,» *Balkanica*, vol. 25-1, (1994), pp. 157-183.

(10) مطران ورجل دولة وشاعر معروف بين سلاف الجنوب (1813-1851) ينحدر من أسرة بتروفيتش التي جمعت الرئاسة الكنسية والزمنية في مسمى واحد «الفلاديكا» (Vladika) (المطران الحاكم) منذ عام 1690، لكن مع تولي نيغوش هذا المنصب في عام 1830 سعى إلى تأسيس دولة مركزية متحررة من الحكم العثماني وإصدار قوانين جديدة وإرساء علاقات إقليمية (مع صربيا خصوصًا) ودولية (مع روسيا)، وأصبح بسياسته وشعره من رموز توحيد الصرب وسلاف الجنوب في البلقان.

صربيا إلى انتهاج «سياسة بلقانية» خلال 1866-1868 مع الكيانات المجاورة التي لا تهدد مشروع صربيا (رومانيا واليونان والجبل الأسود)، حيث عقد في عام 1866 اتفاقية مع الجبل الأسود للعمل على تحرير الصرب من الحكم العثماني، وعقد اتفاقية سياسية وأخرى عسكرية مع اليونان (1867-1868) التي كانت قد استقلت عن الدولة العثمانية، ثم اتفاقية صداقة مع رومانيا في عام 1867 لتسهيل وصول السلاح والعتاد إلى صربيا[11].

مع هزيمة النمسا أمام بروسيا في عام 1866، بدا لغراشانين أن ما اعتبره حلمًا يحتاج تحقيقه إلى «أجيال عدة» أصبح واردًا، كما يتضح ذلك في مراسلاته مع زعماء الكروات في شأن قيام دولة يوغسلافية في عام 1867[12]. ونظرًا إلى أن غراشانين اختلف مع الأمير ميخائيل بسبب زواجه وعُزِل وجمّدت سياسته في عام 1867، إلا أن هذا أدى إلى اغتيال الأمير ميخائيل الثالث في آذار/ مارس 1868، وتولى الأمير ميلان أوبرنوفيتش. ومع أن غراشانين اعتزل السياسة آنذاك، إلا أن مشروعه كان قد تحول إلى قاعدة ثابتة لسياسة صربيا في المنطقة. وفي هذا السياق، ركزت بلغراد على البوسنة المجاورة التي صارت تعتبر بحسب الأيديولوجيا القومية الصاعدة «مهد الصرب»، ونشرت هناك المدارس والكنائس الصربية لصهر جميع الأرثوذكس (الذين كانت أغلبيتهم من الأفلاق) هناك في البوتقة الصربية، كما وصلت إلى هناك الأسلحة والدعاية الصربية للثورة على الحكم العثماني والانضمام إلى صربيا. وهكذا، اندلعت في جنوب غرب البوسنة (الهرسك) انتفاضة للصرب في عام 1875، دفعت بـ «المشكلة الشرقية» إلى الواجهة الأوروبية. وردّت السلطات العثمانية بقوة على هذه الانتفاضة، ما دفع

---

(11) للمزيد عن ذلك انظر: الأرناؤوط، البلقان، ص 14-13.

(12) في رسالة إلى الأسقف يوسيب يوراي ستروس ماير زعيم الحزب القومي للكروات في النمسا في عام 1867، يطرح غراشانين مفهومه الجديد للدولة التي يريدها لسلاف الجنوب/ اليوغسلاف: «إن القوميتين الصربية والكرواتية واحدة، ألا وهي القومية اليوغسلافية» و«إن الدولة هي أساس القومية لأن الدين يقسمنا إلى ثلاثة أقسام (أرثوذكس وكاثوليك ومسلمين - م. الأرناؤوط)، لذلك لا يمكن أن يكون الدين أبدًا هو المبدأ لتوحيدنا في دولة واحدة»، انظر: Vojislav J. Vuckovic, *Politicka akcija Srbije u južnoslovenskim pokrajinami Habsburške Monarhije*, Srpska akademija nauka i umetnosti, Belgrad. Zbornik za istoriju, jezik i književnost srpskog naroda. 1. odeljenje, knj. 27 (Beograd: SAN, 1965), p. 274.

صربيا والجبل الأسود إلى إعلان الحرب على الدولة العثمانية في 30 حزيران/ يونيو و1 تموز/ يوليو 1876 على التوالي. لكن انتصار الدولة العثمانية على قوات صربيا والجبل الأسود منح روسيا الفرصة التي تنتظرها منذ هزيمتها في حرب القرم (1853-1856) لتوجيه ضربة قوية إلى الدولة العثمانية في البلقان[13].

كانت روسيا تعرف حساسية البلقان بالنسبة إلى النمسا التي كانت حدودها الجنوبية تطل على بلغراد، لذلك سعت إلى إرضاء فيينا بالسماح لها باحتلال البوسنة المجاورة باتفاقية سرية في كانون الثاني/ يناير 1877 مقابل حيادها في حال اندلاع حرب روسية - عثمانية. وبالفعل، اندلعت الحرب في نيسان/ أبريل 1877 وانتهت إلى هزيمة مذلّة للدولة العثمانية تمثلت بصلح سان استيفانو الذي وُقّع في ضواحي اسطنبول في 3 آذار/ مارس 1878، حيث سلّمت الدولة العثمانية بتوسع بلغاريا وصربيا والجبل الأسود الحليفة لروسيا، وعززت روسيا انتصارها حين أقرّت اسطنبول أيضًا في البند (14) لصلح سان استيفانو بحكم ذاتي للبوسنة من دون أي ذكر للنمسا، ليمتدّ بذلك نفوذ روسيا في البلقان من البحر الأسود إلى البحر الأدرياتيكي[14].

مع انقلاب الوضع في البلقان لمصلحة روسيا التي تناست ما وعدت به فيينا، كان من الطبيعي أن ترفض فيينا فرض الأمر الواقع، ودعمتها في ذلك ألمانيا وبريطانيا، وانتهى الأمر بعقد مؤتمر برلين في حزيران/ يونيو 1878. وبروح الحل الوسط، حُجّم التوسع الروسي في البلقان مع الاعتراف باستقلال صربيا وتوسيع حدودها نحو الجنوب على حساب الدولة العثمانية، بينما حصلت النمسا في المقابل على البوسنة بصيغة «تفويض» لإدارة البلاد لأجل تحسين أوضاعها[15].

---

(13) الفلاش (Vlachs) أو الأفلاق من أقدم شعوب جنوب غرب البلقان، شغلوا بالرعي وانتشروا في المرتفعات الممتدة من غرب بلغاريا ومقدونيا واليونان وكوسوفا وألبانيا والجبل الأسود إلى البوسنة، لكن لغتهم ترومنت خلال الحكم الروماني للبلقان وذابوا بالتدريج في شعوب الدول المذكورة. انظر:
T. J. Winnifrith, *The Vlachs: The History of a Balkan People* (London: Duckworth, 1987).

للمزيد عنهم في العربية وعن تصريبهم في البوسنة ونتائج ذلك انظر: نويل مالكوم، البوسنة، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997)، ص 106-118.

(14) Mustafa Imamovic, *Historija Bošnjaka*, 2nd ed. (Sarajevo: Bošnjačka zajednica kulture, 1998), p. 374, and Eqrem Zenelaj, *Historia e Diplomacisë* (Prishtinë: Vatra, 2013), pp. 224-226.

(15) شمل البند الخامس والعشرون من معاهدة الصلح بين الأطراف المختلفة في مؤتمر برلين =

وعلى الرغم مما تحقق لصربيا في مؤتمر برلين (توسيع حدودها واستقلالها عن الدولة العثمانية)، فإن سيطرة النمسا على البوسنة شكّل نكسةً لـ «مشروع غراشانين»، لأنه أصبح على صربيا الآن أن تواجه النمسا وتنتصر عليها لأجل إنجاز «مشروع غراشانين»، وهذا ما كان يبدو ضربًا من الخيال آنذاك.

مع ذلك، كان ما تحقق لصربيا في عام 1878 كبيرًا، وأثار المشاعر القومية الصربية التي صارت تحكم أكثر السياسة الصربية في المنطقة، وبذلك أصبحت نبرة العداء للنمسا تزداد قوة في الصحافة والحياة السياسية التي تبلورت حول «الحزب الراديكالي الصربي» الذي أُسّس في كانون الثاني/ يناير 1881، وكان له دوره الكبير لاحقًا في السير بـ «مشروع غراشانين» حتى تحقيقه في عام 1918. لكن بروز هذا الحزب الذي أكد الديمقراطية البرلمانية كي تكون صربيا أنموذجًا جاذبًا في مشروعها جعل الأمير ميلان يخشى من أن يؤدي ذلك إلى الحد من سلطته، فلجأ إلى إمبراطورية النمسا المحافظة ليعقد معها في عام 1882 اتفاقية سرية جعلت صربيا دولة تابعة للنمسا اقتصاديًا وسياسيًا. ويكفي هنا للدلالة على هذا التحول أن الأمير ميلان قّدم آنذاك في بادرة حسن نية «مشروع غراشانين» إلى فيينا، بعد أن كان حتى ذلك الحين وثيقة سرية، وأعلن في العام ذاته عن تحوّل صربيا إلى مملكة لتعزيز حكمه[16].

لكن التخلي عن «مشروع غراشانين» بإنشاء دولة صربية كبرى ذات أفق يوغسلافي، والتحالف مع النمسا عدوة هذا المشروع اللدودة، لم يكن سهلًا بعد أن أصبح قاعدة الحياة السياسية في صربيا وعقيدة الجيش العسكرية. ومن هنا بدأ تسيّس الجيش مع شعور بالخطر جمع مجموعة من الضباط الشبان (3 نقباء وأربعة ملازمين) فأسسوا منظمة سرية أخذت على عاتقها تحقيق «مشروع غراشانين» بأفقه

= جملة واحدة بأقل من عشر كلمات تقول: «إن النمسا والمجر ستحتل ولاية البوسنة والهرسك لإدارتها»، بينما تناول باقي سطور البند ترتيب الوضع في سنجق نوفي بازار الذي يوصل بين ولاية البوسنة وولاية قوصوه (كوسوفو) بين النمسا والمجر والدولة العثمانية. انظر: Dženana Caušević, *Pravno: Politicki razvitak Bosne I Hercegovine: Dokumenti sa komentarima*, Editio Iuristica; knj. 28 (Sarajevo: Magistrat, 2005), p. 195.

(16) Dorde D. Stankovic, *Nikola Pašic, Saveznici i stvaranje Jugoslavije*, Biblioteka Istorija (Beograd: Nolit, 1984), p. 20, and Dusan T. Batakovic, «Ilija Garasanin's «Nacertanije», A Reassessement,» Serbian Foreign Policy, 1844. pp. 16-17.

اليوغسلافي، أي مع تحرير سلاف الجنوب من الحكم النمساوي وتوحيدهم مع صربيا لإقامة دولة يوغسلافية كبرى. ومع هذا الانعطاف المهم، خطّط قادة هذه المنظمة السرية إلى اغتيال الملك ألكسندر الذي تولى الحكم خلفًا لوالده في عام 1889، وتابع سياسة التحالف مع النمسا، فهاجموا القصر الملكي ليلة 28-29 أيار/ مايو 1903 واغتالوا الملك وزوجته ورئيس الحكومة ونصّبوا بدلًا منه بطرس كاراجورجفيتش ملكًا على صربيا التي دخلت بذلك في منعطف تاريخي. قُدّم إلى الملك الجديد «مشروع غراشانين» الذي أصبح مدعومًا من الجيش. كما ألهم هذا المشروع نيقولا باشيتش (N. Pasic)، رئيس الحزب الراديكالي الصربي، الذي حكم الحياة السياسية في صربيا حتى عام 1914، وحقق «مشروع غراشانين» في عام 1918 بانهيار النمسا وتأسيس يوغسلافيا في عام 1918[17].

مع هذا الانقلاب الدموي والانعطاف السياسي، كان من الطبيعي أن تقوم فيينا بأقصى ما تستطيع لإخضاع صربيا عن طريق «الحرب الجمركية»، نظرًا إلى أن اقتصاد صربيا كان يعتمد كليًا في الاستيراد والتصدير على النمسا. لكن رئيس الحكومة باشيتش عرف كيف يقود المواجهة مع فيينا بمساعدة أعداء النمسا (روسيا وفرنسا وبريطانيا)، وكيف يدخل صربيا في ما سُمي «العقد الذهبي» بين عامي 1904 و1914. ومع هذا النجاح الصربي الذي أخذ ينعكس في تزايد المؤيدين لها في المناطق التي تخضع للنمسا، بادرت فيينا إلى خطوة خطرة تتمثل بضم البوسنة

---

(17) ولد نيقولا باشيتش (1845-1926) في مدينة زايتشار قرب الحدود مع بلغاريا في أسرة ذات أصول بلغارية، لذلك كان تفكيره السياسي في عام 1876 يدور حول «اتحاد صربي - بلغاري وحتى كونفدرالية دانوبية إذا كان ذلك في الإمكان». لكن بعد استقلال صربيا واحتلال النمسا البوسنة في عام 1878، تغيّر تفكيره السياسي ليتركز في تطوير صربيا وتحويلها إلى دولة ديمقراطية وحرة، لتكون «بيمونت لكل الصرب». وترافق ذلك مع انتخابه في عام 1878 عضوًا في البرلمان الصربي، وتشكيله أول معارضة برلمانية في عام 1881، ثم تأسيس «الحزب الراديكالي الصربي» في عام 1881 الذي قاد أولًا مشروع «توحيد الصرب» حتى عام 1912، ثم توحيد الصرب مع «إخوتهم اليوغسلاف» في دولة كبرى بين عامي 1913 و1918 خلال تولي باشيتش رئاسة الحكومة. فبعد انتصار صربيا في حرب البلقان الأولى ونجاحها بضم مكدونيا وكوسوفو والسنجق إليها وتلاحمها الجغرافي مع مملكة الجبل الأسود، اشتعلت الحماسة لصربيا بين السلاف داخل الإمبراطورية (البوسنة وكرواتيا وسلوفينيا)، لذلك نجد باشيتش في 27 حزيران/ يونيو 1913 يعبّر بوضوح عن هذا التحول نحو «المشروع اليوغسلافي» في اجتماعه بكتلة الحزب في البرلمان: «بعد تحرير كوسوفو ومقدونيا تبرز المهمة الكبرى للتوحيد القومي للصرب مع إخوتهم الصرب والكروات والسلوفين». انظر: Stankovic, pp. 20-25.

والهرسك في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 1908 إلى الإمبراطورية، حيث لم يعد هناك أي أمل لصربيا بالبوسنة إلا انتزاعها بالقوة من النمسا. وأثار هذا الموقف الجيش الصربي الذي أصبح يتدخل أكثر في السياسة، حيث عقد كبار الضباط وبعض الوزراء والشخصيات العامة اجتماعًا في قاعة بلدية بلغراد بعد يومين من قرار فيينا بضم البوسنة، أعلنوا فيه عن تأسيس منظمة «الدفاع القومي» التي أخذت على عاتقها تحقيق «مشروع غراشانين»، أي تحرير الصرب الموجودين تحت الاحتلال النمساوي، والقيام بعمليات ضد الوجود النمساوي. ومع تصاعد العداء للنمسا في الشارع الصربي، تشكلت في أيار/ مايو 1911 منظمة سرية من بعض ضباط الجيش الذين قادوا انقلاب 1903 وعلى رأسهم العقيد دراغوتين ديمتريفتش (D. Dimitrijevic)، التي عُرفت باسم «الوحدة أو الموت» أو «الكف الأسود»، وأصبحت تمثّل «سلطة موازية» بعد أن أصبح رئيسها مديرًا للاستخبارات في قيادة الجيش. وقامت هذه المنظمة السرية على نظام الخلايا (3-5)، ودعمت قيام منظمات معادية للنمسا في الداخل مثل «بوسنة الفتاة» التي اغتالت لاحقًا ولي عهد النمسا[18].

لم تكن صربيا آنذاك في وضع يسمح لها بالانتصار في حرب على إمبراطورية النمسا والمجر، فتوجّهت إلى الجهة الأضعف (الدولة العثمانية) لإنجاز «مشروع غراشانين» حيثما يمكنها ذلك. ورأت روسيا التي أُرغمت في مؤتمر برلين (1878) على التنازل عما حصلت عليه من الدولة العثمانية بالحرب، أن الأوضاع ملائمة لتصفية الوجود العثماني في البلقان، في وقت كانت فيه الدولة العثمانية منشغلة بالحرب مع إيطاليا خلال عامي 1911-1912، فشجّعت دول البلقان (صربيا وبلغاريا والجبل الأسود واليونان) في ربيع 1912 على تشكيل تحالف عسكري وشن حرب على الدولة العثمانية لإنهاء وجودها هناك[19].

بعد اتفاقات سرية لتقاسم التركة العثمانية، شنّت هذه الدول حربها على

(18) للمزيد عن هذه المنظمات والدور الجديد للجيش الصربي في الحياة السياسية خلال 1903-1914، انظر: David MacKenzie, *Apis, The Congenial Conspirator: The Life of Colonel Dragutin T. Dimitrijevic*, 2nd ed., East European Monographs; 265 (Boulder: East European Monographs; New York: Distributed by Columbia University Press, 1995), and Radovan M. Draškovic, *Pretorijanske težnje u srbiji: Apis I «Crna Ruka»* (Beograd: Žagor, 2006).

(19) للمزيد عن هذه الحرب وأسبابها ونتائجها انظر: توفيق طنوس، تاريخ الحرب البلقانية 1912-1913، تقديم وتعليق محمد م. الأرناؤوط (بيروت: جداول، 2013).

الدولة العثمانية بشعارات قومية ودينية استردادية في تشرين الأول/ أكتوبر 1912، وتميزت باختراق صربي سريع نحو الجنوب حققت فيه بلغراد تقدمًا كبيرًا في إنجاز «مشروع غراشانين»، بالسيطرة على كوسوفو (التي أصبحت تسمى «صربيا القديمة») وعلى مقدونيا (التي أصبحت تسمى «صربيا الجنوبية»)، وصولًا إلى ميناء دورس على البحر الأدرياتيكي من خلال ألبانيا، ما كان يعني قطع طريق سالونيك أمام فيينا. وكما كان الأمر في عام 1878، تحركت النمسا بسرعة للردّ على انقلاب الموقف في البلقان لمصلحة روسيا وصربيا وهدّدت بحرب أوروبية، مدعومة في ذلك بحليفتيها ألمانيا وإيطاليا، ما استدعى مؤتمر لندن (1912-1913) لـ «إنقاذ السلم في أوروبا»[20].

على الرغم من نجاح مؤتمر لندن في تجنب حرب أوروبية في صيف 1913، بقي التوتر يتفاقم بين صربيا والنمسا، وكاد يؤدي إلى حرب ثنائية/ أوروبية في خريف 1913، كما سنرى في نهاية هذه الدراسة.

ثانيًا: فيينا ومشروع سالونيك

بعد فشل الحصار العثماني الثالث على فيينا في عام 1683، تحوّلت النمسا من الدفاع إلى الهجوم، وشنت حروبًا عدة للسيطرة على البوسنة (في الأعوام 1697 و1737 و1788-1791). لكن بعد مؤتمر فيينا (1815) الذي رسم خريطة جديدة لأوروبا بعد سقوط نابليون بونابرت، توسعت حدود النمسا في حوض الأدرياتيكي وأصبحت تحيط بالبوسنة من ثلاث جهات. وفي هذا السياق، تغيّرت سياسة فيينا تجاه الدولة العثمانية مع تنامي الأطماع الروسية في البلقان،

---

(20) يشيد رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك ريمون بوانكاريه بدور وزير الخارجية البريطاني إدوارد غراي في المؤتمر من أجل «إنقاذ السلم في أوروبا»، حيث يستشهد بما ورد في تقرير السفير الألماني الأمير ليخنوفسكي: «بعد وصولي بقليل في نهاية عام 1912، شجع السير إدوارد غراي على تبادل الآراء من دون إلزام الأطراف شيئًا، لتجنب حرب أوروبية بسبب الحرب في البلقان». و«منذ البداية، أوضح رجل الدولة الإنكليزي موقفه: لا يوجد لإنكلترا أي مصالح في ألبانيا ولا ترغب في الوصول إلى حرب بسبب هذه المسألة (ألبانيا)، ويريد أن يقوم بدور الوسيط الشريف بين الفريقين». وينتهي بوانكاريه إلى القول إنه «قدّم مساعدة مؤثرة للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف بفضل رغبته الحميدة وتأثيره الكبير».
انظر: Raymond Poincaré, *Lufta e parë dhe e dytë Ballkanike si dhe konferenca E Londrës 1912-1913*, Perktheu Shaqir Shehu (Shkup: Logos-A, 2006), pp. 383-384.

خصوصًا بعد حرب القرم (1853-1856)، حيث أصبحت فيينا معنيّة الآن بالحفاظ على الوضع القائم الذي تحقق في البلقان[21].

مع ذلك، نجد أن القيادة العسكرية في فيينا أخذت منذ عام 1857 تشير إلى ضرورة الاستيلاء على البوسنة لأسباب استراتيجية. وزادت الأصوات المطالبة بالاستيلاء على البوسنة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لتعزيز التوسع الاقتصادي والسياسي باتجاه الجنوب/ الشرق الذي بقي تحت الحكم العثماني، ومنع قيام دولة سلافية كبيرة على الحدود الجنوبية للإمبراطورية[22].

لكن في الإمبراطورية التي أصبحت مملكة ثنائية (النمسا والمجر) في عام 1867، مع برلمان خاص لكرواتيا التي بقيت تتبع المجر، نجد أن في العام التالي (1868) كان هناك من يتحفظ على فكرة توسع الإمبراطورية في البوسنة أو يعارضها، بسبب التخوف من تضخم العنصر السلافي الجنوبي[23]. لكن مع النجاح الكبير الذي حققته بلغراد في إنجاز «مشروع غراشانين» في تلك الأعوام باتجاه البوسنة، حيث نجحت في تصريب الأرثوذكس هناك بواسطة الكنيسة وشبكة المدارس الصربية والدعاية القومية، غدت البوسنة ذات أهمية حيوية لفيينا، لأن نجاح «مشروع غراشانين» في البوسنة كان يعني قيام دولة سلافية كبيرة على الحدود الجنوبية للإمبراطورية، حيث يتمركز العنصر الثالث (سلاف الجنوب أو اليوغسلاف) في الإمبراطورية[24].

من ناحية أخرى، أصبحت البوسنة جسرًا لفيينا نحو الجنوب/ الشرق وصولًا

---

(21) Zenelaj, *Historia*, pp. 207-209.

(22) Mustafa Imamovic, *Pravni položaj i unutrašnji politicki razvitak Bosne i Hercegovine od 1878. do 1914* (Sarajevo: Svjetlost, 1976), pp. 12-13.

(23) لم يكن من المستغرب أن يكون على رأس المتحفظين وزير الخارجية آندراشي (من أصل مجري) وبنيامين كالاي (من أصل مجري) الدبلوماسي والمختص بتاريخ السلاف في البلقان. انظر: مالكوم، ص 178.

(24) بحسب خريطة اللغات المستخدمة في الإمبراطورية، التي تفيد في معرفة الخريطة الإثنية، نجد أن الناطقين بالألمانية 24 في المئة، والمجرية 20 في المئة، والناطقين باللغات اليوغسلافية (الكروات والصرب والسلوفين) 11 في المئة، بينما إذا أضفنا إليهم كل السلاف (التشيك والسلوفاك والأوكرانيون والبولونيون) فيماثلون تقريبًا عدد الألمان والمجر.

إلى ميناء سالونيك على بحر إيجه، وصارت تفكر في الكيانات التي يمكن أن تنشأ هناك (ألبانيا ومقدونيا) في حال انهيار الدولة العثمانية. وفي هذا السياق، رأت فيينا إمكان ترتيب الوضع في البلقان بالتفاهم مع روسيا، حيث عُقد لقاء تاريخي بين الإمبراطور فرانز جوزف والإمبراطور ألكسندر الثاني في رايخشتات (بوهيميا) في 7 تموز/ يونيو 1876، تمخّض عن اتفاقية سرية. وبحسب المادة (3)، اتفق الطرفان على أنه في حال انهيار الدولة العثمانية، يمكن أن تُقام دولة بلغارية مستقلة في شرق البلقان (تكون تحت النفوذ الروسي) ودولة ألبانية مستقلة في غرب البلقان (تكون تحت النفوذ النمساوي). وفي ما يتعلق بصربيا في الوسط، أوضحت فيينا أنها تعتبر صربيا منطقة نفوذ للنمسا، وإذا حاولت روسيا توسيع نفوذها ليشمل صربيا فهذا يعني إعلان حرب بالنسبة إلى النمسا[25].

مع عزم روسيا على شنّ حرب كبيرة على الدولة العثمانية، توصّل الطرفان في 15 كانون الثاني/ يناير 1877 إلى «اتفاقية بوخارست» التي التزمت فيها فيينا الحياد في حال اندلاع حرب بين روسيا والدولة العثمانية، على أن تحصل مقابل ذلك على الحق باحتلال البوسنة. كما ورد في الاتفاقية أيضًا أن في حال انهيار الدولة العثمانية، تُقام في البلقان ثلاث دول مستقلة (رومانيا وبلغاريا وألبانيا)، ويُسمح لليونان بضم تساليا وإبيروس وكريت، بينما تبقى اسطنبول مع ضواحيها مدينة مفتوحة[26].

اندلعت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية في نيسان/ أبريل 1877، وانتهت بهزيمة مذلة للدولة العثمانية، كما مر آنفًا. ومع انقلاب الوضع في البلقان لمصلحة روسيا التي تناست ما وعدت به فيينا في «اتفاقية بوخارست»، كان من الطبيعي أن تثور فيينا وتهدد بحرب مع روسيا، وأن تتدخل بريطانيا وفرنسا للتوسط وعقد مؤتمر برلين في حزيران/ يونيو 1878. وبروح الحل الوسط، حُجّم التوسع الروسي في البلقان مع الاعتراف باستقلال صربيا وتوسيع حدودها نحو الجنوب على حساب الدولة العثمانية، بينما حصلت النمسا في المقابل على البوسنة بصيغة «تفويض» لإدارة البلاد لتحسين أوضاعها. وعلى

(25) Zenelaj, *Historia*, p. 215.

(26) المصدر نفسه.

الرغم مما تحقق لصربيا في مؤتمر برلين (توسيع حدودها واستقلالها عن الدولة العثمانية)، شكّل سيطرة النمسا على البوسنة نكسة لـ «مشروع غراشانين»، لأن إنجاز صربيا هذا المشروع يستدعي أن تواجه النمسا وتنتصر عليها، وهذا ما كان يبدو ضربًا من الخيال، خصوصًا بعدما قرّر المستشار الألماني بسمارك منذ عام 1879 أن يدير ظهره إلى روسيا، وأن يربط ألمانيا بتحالف مصيري مع النمسا[27].

احتلت النمسا البوسنة في صيف 1878، بناءً على «تفويض» مؤتمر برلين لإدارة البوسنة بغرض «إصلاح الأحوال» فيها، إلا أن السياسة التي اتبعتها خلال الأعوام اللاحقة من شق الطرق ومدّ السكك الحديد وتحسين الزراعة والاستثمار في الصناعة واستقدام سكان ألمان ومجر من داخل الإمبراطورية تحت شعار «أورَبَة البوسنة»، كانت في الحقيقة تهدف إلى تأسيس بنية تحتية تساعد لاحقًا في ضمّ البوسنة إلى الإمبراطورية[28].

لكن ما فاجأ فيينا كان ردّ فعل المسلمين الذين كانوا يمثلون أغلبية السكان عشية الاحتلال النمساوي في صيف 1878. فمع أن الدولة العثمانية تخلّت عن البوسنة بموجب قرارات «مؤتمر برلين»، إلا أن المسلمين قاوموا القوات النمساوية بضراوة، وبعد اكتمال الاحتلال في نهاية صيف 1878، هاجروا بأعداد كبيرة من البوسنة إلى الجوار العثماني، ما جعل الصرب يصعدون ببطء ليحتلوا المرتبة الأولى بين سكان البوسنة عوضًا عن المسلمين، الأمر الذي عزّز آمال أنصار «مشروع غراشانين» في البوسنة[29].

---

(27) Zenelaj, *Historia*, p. 230.

(28) للمزيد عن «أوربة البوسنة» انظر: F. Karcic, *The Bosniaks and Challenges of Modernity: Late Ottoman and Hapsburg Times*, Contemporary Islamic Thought (Sarajevo: El-Kalem, 1999), وانظر في العربية: الأرناؤوط، البلقان، ص 51-67.

(29) في مطلع القرن التاسع عشر (1817)، وصل عدد جميع المسيحيين في البوسنة (من الصرب الأرثوذكس والكروات الكاثوليك) إلى حوالى 400 ألف، أي حين كانت الأغلبية في البوسنة مسلمة. لكن النخبة المسلمة دخلت منذ ذلك الحين في معارك وحروب مع السلطة العثمانية المركزية، إلى أن انتهى الأمر بالاحتلال النمساوي الذي قاومه المسلمون بضراوة بين 29 تموز/يوليو و20 تشرين الأول/أكتوبر 1878، ما أدى إلى انخفاض تدريجي في عدد المسلمين الذين أصبحوا الآن في المرتبة الثانية بعد الصرب. ففي أول إحصاء لإدارة الاحتلال النمساوي في عام 1879، لم يتجاوز عدد =

لذلك، قامت فيينا بتغيير سياستها في البوسنة إزاء المسلمين، فمشروع التوسع باتجاه الجنوب نحو سالونيك كان يمر بمناطق ذات أغلبية مسلمة (السنجق وألبانيا ومقدونيا الغربية)، وسعت إلى تكوين نخبة علمانية ودينية موالية لها في البوسنة، وإلى إيجاد هوية قومية بوسنوية مشترك لعزل تأثير بلغراد في صرب البوسنة. كان المؤرخ المختص بالبلقان والدبلوماسي بنيامن كالاي مهندس هذه السياسة، وأصبح تاليًا مسؤولًا عن البوسنة، باعتباره وزيرًا للمالية المشتركة بين عامي 1882 و1903 (30).

في الوقت نفسه، أخذت فيينا بالحلقة الأخرى لإفشال «مشروع غراشانين»: قيام دولة ألبانية مستقلة لعزل صربيا في قلب البلقان. وعبّر الدبلوماسي النمساوي والخبير في شؤون البلقان تيودور إيبن عن هذا التوجه بالقول: «مع بوسنة في إطار النمسا وألبانيا صديقة، يمكن أن نُفشل الحلم الصربي بالوصول إلى السماء»(31). وكما يبدو هنا، كان الأمر مختلفًا بين البوسنة وألبانيا، إذ لم يعد الهدف التوسع بمزيد من الاحتلال والضم، بل بإنشاء دولة ألبانية «صديقة» لفيينا، تمنع صربيا من التوسع باتجاه البحر الأدرياتيكي. لكن المشكلة كانت في أن الألبان كانوا يتوزعون على أربعة ولايات مجاورة في غرب البلقان (كوسوفا وشكودرا ومناستير ويانينا) وعلى ثلاث ديانات (الإسلام والأرثوذكسية والكاثوليكية) ولهجات وأبجديات عدة، لذلك عملت فيينا على وضع استراتيجية لنشر التعليم في الألبانية لبعث الشعور القومي ووضع أبجدية واحدة تعزز هوية ألبانية قومية وإصدار صحف

= المسلمين 448.613 نسمة، أي 38.73 في المئة من مجمل عدد السكان، بينما أصبح الصرب 42.88 في المئة والكروات 18.08، واستمر انخفاض عدد المسلمين بسبب الهجرة إلى أن وصلت نسبتهم في عام 1910 إلى 32.25 في المئة، مقابل ارتفاع نسبة الصرب إلى حوالى 43.49 في المئة والكروات 22 في المئة: Imamovic, *Pravni položaj*, pp. 82, 100 and 111.

للمزيد، انظر: محمد م. الأرناؤوط: «الإسلام والهجرة: نموذج البوسنة 1878-1918،» في: دراسات في التاريخ الحضاري للإسلام في البلقان، تقديم عبد الجليل التميمي (تونس؛ دبي: مؤسسة التميمي للنشر العلمي؛ مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، 1996)، ص 87-99.

(30) مع نظام الحكم الجديد في المملكة الثنائية للنمسا والمجر (1867)، كان هناك ثلاثة وزارات مشتركة، بينما كان لكل دولة حكومتها وبرلمانها. ومن هنا رؤي ألا تكون البوسنة تحت إدارة النمسا أو إدارة المجر، بل أن تكون تحت إدارة إحدى الوزارات المشتركة (وزارة المالية)، وبقي الوضع كذلك بعد ضم البوسنة في عام 1908 مع السماح لها ببرلمان خاص.

(31) Elena Kocaqi Levanti, *Si e krijoi Austro-Hungaria shtetin shqiptar* (Tiranë: Emal, 2012), p. 21.

بالألبانية تروّج لأهداف فيينا وإيجاد نخبة ألبانية جديدة يمكن أن تكون بنية تحتية للدولة الألبانية المنشودة[32].

هكذا، أصبح مشروع سالونيك يفترض قيام دولة ألبانية تريد فيينا أن تضم حدودها مقدونيا الغربية ذات الأغلبية الألبانية، كي تشمل وادي فردار الذي يوصل إلى سالونيك. وبهذا الشكل، أمكن لوزير خارجية النمسا والمجر غولتشوسكي أن يصرّح بوضوح في عام 1897 بأن ألبانيا تمثل مصلحة استراتيجية لفيينا: «ألبانيا مستقلة تحت حكم أمير أجنبي وحماية النمسا ستكون خيارًا ممكنًا في حال انهيار تركيا»[33]. ولذلك تسارعت خطوات فيينا منذ عام 1897 بتوجيه قناصلها في المنطقة للعمل على «إعلاء الوعي القومي الألباني»، ونشر المدارس باللغة الألبانية في مناطق المسلمين والمسيحيين، وتمويل طبع الكتب المدرسية والصحف الألبانية، كما افتتحت فيينا دورة للغة الألبانية في معهد الدراسات الشرقية في عام 1903 لتأهيل جيل جديد من المدرسين للتدريس بالألبانية في المدارس الجديدة، وعملت على تقديم منح كثيرة لاستقدام الشباب الألبان للدراسة في جامعاتها، لتكوين نخبة متعلمة ومثقفة جديدة في الدولة المنشودة[34].

في غضون ذلك، دخلت النمسا في التحالف الثلاثي مع ألمانيا وإيطاليا في عام 1882، وعزّزت موقفها المشترك مع إيطاليا بالاتفاق على ضرورة إنشاء كيان ألباني نظرًا إلى أن ذلك كان يلبي حاجة روما والفاتيكان إلى دعم الأقلية الألبانية الكاثوليكية، كما ينسجم مع مصالحها بمنع وصول صربيا إلى البحر الأدرياتيكي. وبالاستناد إلى ذلك، توصلت الدولتان في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1900 إلى اتفاق سري يضمن استمرار وجود ألبانيا تحت العلم العثماني، أي بعدم تعرضها لاحتلال صربي أو مونتينغري، وضمان استقلال ألبانيا في حال انهيار الوجود العثماني، وهذا ما أُكد وفُعّل في ما بعد[35].

(32) Stavro Skendi, *The Albanian National Awakening, 1878-1912* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1967), pp. 239-242.

(33) Levanti, p. 24.

(34) Skendi, p. 24.

(35) في عام 1907، التقى وزير الخارجية الإيطالي تيتوني ووزير الخارجية النمساوي - المجري الجديد أرنتال، حيث تم تأكيد الاتفاق السابق في شأن ألبانيا مع تأكيد أن «قيام الدولة الألبانية هو الحل الوحيد الذي يلبي المصالح المتبادلة للدولتين إذا لم يعد في الإمكان الإبقاء على الحكم=

لكن، مع النجاح الملموس لمشروع سالونيك في بداية القرن العشرين وشيوع عبارة «نحو سالونيك» علنًا في البوسنة، حدث في السنة المذكورة (1903) الانقلاب العسكري في بلغراد، الذي أطاح الملك ألكسندر أوبرنوفيتش بسبب سياسته الممالئة لفيينا، وأُتي بملك من الأسرة المنافسة (بطرس كاراجورجفيتش) المعادية لفيينا. وبالفعل، تزايدت المشاعر المعادية للنمسا في صربيا بعد عام 1903، وأدى هذا إلى تفاقم العلاقات بين بلغراد وفيينا وصولًا إلى «الحرب الجمركية» بين عامي 1906 و1908، التي أثارت هياج الشارع الصربي أكثر ضد النمسا. ومع هذه «الحرب» بدأت تتحرك مشاعر تعاطف مع صربيا بين سلاف الإمبراطورية، وبالتحديد في كرواتيا، حيث أخذ الجيل الشاب يميل نحو دولة واحدة كبيرة لسلاف الجنوب أو اليوغسلاف[36].

في هذه الأوضاع، استشعرت فيينا الخطر أكثر من صربيا، لذلك أصبح وزير الخارجية البارون فون أرنتال في تلك الفترة يفكر جديًا في اجتياح صربيا التي كانت تنطلق منها الدعاية القومية لضم البوسنة بعد أن صار الصرب أغلبية فيها. ونظرًا إلى أن البوسنة كانت «تُدار» حتى ذلك الحين من فيينا بـ«تفويض» أوروبي، ما كان يجعل الصرب يأملون في ضمها إلى صربيا، رأت فيينا أن الوقت حان لإعلان ضمّها بشكل نهائي إلى الإمبراطورية. ومع نجاح جماعة «الاتحاد والترقي» في إرغام السلطان عبد الحميد على إعادة العمل بالدستور في تموز/ يوليو 1908، وما أثاره ذلك من حماسة لتجديد بناء الدولة العثمانية، سارعت فيينا إلى الإعلان عن ضمّ البوسنة إلى الإمبراطورية في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1908، ما أثار هياج الشارع الصربي ضد النمسا إلى حدّ أن صربيا وجدت نفسها مدفوعةً إلى حرب ضد الإمبراطورية. ولم يمنع صربيا من إعلان الحرب على النمسا والمجر إلا تدخل وزير خارجية روسيا إيزفولسكي الذي كان يشعر أن فيينا خدعت روسيا أيضًا، لكنه نصح بلغراد بأنه «يجب أن تظل صربيا ساكنة، وألا تفعل شيئًا يمكن أن يستفز النمسا ويزوّدها بفرصة تقضي فيها على صربيا قضاء مبرمًا»[37].

= العثماني في هذه المنطقة». انظر: Levanti, pp. 37-39.

(36) Andrej Mitrovic, *Prodor na Balkan: Srbija u planovima Austro-Ugarske i Nemacke, 1908-1918*, Biblioteka Istorija (Beograd: Nolit, 1981), pp. 97-99.

(37) مالكوم، ص 194.

أخذت حكومة صربيا بهذه النصيحة، إلا أنه كان من الواضح أن بعض الأوساط العسكرية الصربية التي كانت وراء الجمعيات السرية («الدفاع القومي» و«الوحدة أو الموت» ... وغيرها) مدّت يدها إلى شباب الصرب المحبطين في البوسنة، الذين أنشأوا آنذاك المنظمة السرية «بوسنة الفتاة» التي كانت تسعى إلى ضم البوسنة إلى صربيا بالقوة[38]. وفي الوقت نفسه، تزايدت الميول بين الشباب في كرواتيا نحو دولة كبيرة لسلاف الجنوب أو اليوغسلاف، إلى جانب شعور بالغبن بسبب عدم المساواة مع العنصرين الآخرين في الإمبراطورية (الألمان والمجر). وتعززت هذه الميول كثيرًا مع انتصار صربيا الباهر في الحرب البلقانية في عام 1912، بعد أن سيطرت قواتها على كوسوفو ومكدونيا، ووصلت إلى البحر الأدرياتيكي عبر ألبانيا، ما كان يعني قطع الطريق بالكامل على مشروع فيينا للوصول إلى سالونيك.

ثالثًا: الحرب التي كان يمكن أن تقع في عام 1913

عرفت موسكو كيف ترد على فيينا بضمها البوسنة إلى الإمبراطورية، ووضعها القوى الكبرى أمام الأمر الواقع، إذ نصحت صربيا بعدم الانجرار إلى حرب مع الإمبراطورية، لأنها كانت بذلك تحقق لها ما تريده لأجل مشروعها

(38) على الرغم من مرور مئة عام على اغتيال ولي العهد في سراييفو، لا تزال هناك خيوط خفية بين هذه المنظمات، وتحديدًا بين «الكف الأسود» و«بوسنة الفتاة»، بسبب مصير العقل المدبر العقيد دراغوتين ديمتريفيتش - أبيس الذي شارك في انقلاب عام 1903 وفي تأسيس «الكف الأسود» في عام 1911 ليصبح من الشخصيات المهمة في الجيش والحياة السياسية، خصوصًا بعد أن أصبح في عام 1913 رئيس الاستخبارات العسكرية، وتولى رعاية النشاط السري ضد الحكم النمساوي في البوسنة وكرواتيا، ومن ذلك تزويده شبان «بوسنة الفتاة» بالأسلحة لاغتيال ولي العهد في سراييفو. لكن مع انهيار الجيش الصربي أمام الهجوم النمساوي في عامي 1914-1915 وانسحابه إلى سالونيك، اعتقل العقيد أبيس هناك في كانون الثاني/يناير 1917، وقُدّم إلى محكمة صربية عسكرية بتهمة ملفقة عن اغتيال ولي عهد صربيا الأمير ألكسندر في عام 1916. اعترف بدوره في عملية اغتيال ولي عهد النمسا في سراييفو، إلا أنه رفض التهمة الثانية، وكان يتوقع تدخل «أصدقاء» له في فرنسا وبريطانيا وروسيا لإطلاق سراحه، لكن المحكمة قضت بإعدامه الذي نُفّذ فورًا ودُفنت معه أسرار كثيرة. وعن هذا، لا يزال كتاب المؤرخ اليوغسلافي فلاديمير ديدير الطريق إلى سراييفو الذي نشره بالإنكليزية في عام 1966 هو المرجع الأفضل، لذلك أعيد نشره بالصربية في عام 2014 لمناسبة مئوية الحرب، انظر: Vladimir Dedijer, *Sarajevo 1914* (Beograd: Obradovic, 2014).

الاستراتيجي بالوصول إلى سالونيك وضمان السيطرة على غرب البلقان، لكنها أخذت تحرّض دول البلقان (بلغاريا وصربيا والجبل الأسود واليونان) على حرب خاطفة تُنهي الوجود العثماني في البلقان، وتضع القوى الكبرى أمام الأمر الواقع. ومقارنةً بتعثّر بلغاريا واليونان في العمليات العسكرية خلال حرب البلقان التي انطلقت في تشرين الأول/ أكتوبر 1912، حقّقت صربيا نصرًا كبيرًا وسريعًا خلال تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 1912، بعد أن سيطرت قواتها على كوسوفو ومقدونيا ووصلت عبر ألبانيا إلى ميناء دورس على البحر الأدرياتيكي. وأثار هذا الانتصار الصربي حماسةً صربيةً في البوسنة وكرواتيا، وبدا أن الحلم بصربيا الكبرى أو يوغسلافيا صار مرئيًا في الأفق.

في الواقع، فاجأ هذا الانقلاب في الموقف فيينا التي شعرت فورًا بخطره على استمرار وجودها، لا على مصالحها الاستراتيجية في البلقان فحسب، إذ كانت سيطرة صربيا على كوسوفو ومقدونيا ووصولها إلى ميناء دورس على البحر الأدرياتيكي ضربةً قاضية لمشروع فيينا بالوصول إلى بحر إيجه في الجنوب عبر سالونيك، وتحدّيًا للاتفاقية السرية في عام 1901 بين النمسا وإيطاليا. لكن الأخطر من ذلك كان ما أثاره الانتصار الصربي من حماسة داخل سلاف الإمبراطورية لصربيا وفكرة يوغسلافيا. صحيحٌ أن ولي العهد الشاب في فيينا الأمير فرانز فرديناند لم يكن على وفاق مع عمه العجوز الإمبراطور فرانز جوزف الذي كان يرى في نظام الحكم الثنائي (النمسا والمجر) الحل الأمثل، حيث إنه بعد زيارته إلى الولايات المتحدة أصبح يميل إلى الحل الفدرالي، الذي يتيح للسلاف في الإمبراطورية أن يكونوا عنصرًا فاعلًا ومساويًا للألمان والمجر في إدارة الدولية، إلا أن تأخر أي إصلاح كان يصبّ في مصلحة الدعاية القومية المؤيدة لصربيا التي أصبحت تهدد استمرار الإمبراطورية[39]. من هنا، تصرفت فيينا بسرعة سياسيًا وعسكريًا في نهاية عام 1912 وبداية 1913 لتقطع الطريق على هذا الخطر بمواجهة صربيا، حتى لو دخلت في حرب أوروبية.

صحيحٌ أن فيينا سلّمت بسيطرة صربيا على مقدونيا الذي يعني إغلاق

(39) Žan Pol Bled, *Franc Ferdinand*, Preveo T. Valcic I A. Tadic (Beograd: NNK Internacional-DAN GRAF, 2014), p. 55.

الطريق إلى سالونيك، لكن وصول صربيا إلى البحر الأدرياتيكي كان خطًا أحمر بالنسبة إلى فيينا، لأنه كان يعني إفشال مشروع الدول الألبانية التي كانت تعمل عليه فيينا في العقود الأخيرة ليكون حاجزًا بين صربيا والبحر الأدرياتيكي. سارعت فيينا، بدعم من روما بناء على اتفاق 1900 وبروتوكول 1907، بكل ثقلها إلى تشجيع النخبة الألبانية لتعلن في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1912 «استقلال ألبانيا» في مدينة فلورا الساحلية، التي بقيت خارج سيطرة قوات صربيا أو الجبل الأسود[40]. وهكذا كانت تبدو مفارقة غريبة في أن تصرّ فيينا على إنشاء دولة ألبانية بأغلبية مسلمة، لذلك كانت مستعدة على خوض حرب مع صربيا وروسيا. لكن تدخل بريطانيا والدعوة إلى مؤتمر للقوى الكبرى في لندن في منتصف كانون الأول/ يناير 1912 مثّلا فرصةً للدبلوماسية قبل الانجرار إلى حرب أوروبية.

عشية انعقاد «مؤتمر لندن» في كانون الأول/ ديسمبر 1912، للنظر في الواقع الجديد نتيجة الحرب البلقانية، كانت فيينا قد ضمنت موافقة روما على إيجاد كيان ألباني مستقل، لأن روما كان يهمها أن يضم هذا الكيان الأقلية الكاثوليكية لضمان عدم ذوبانها في ما لو بقيت تحت حكم صربيا أو الجبل الأسود، كما ضمنت عدم معارضة لندن. لكن المشكلة كمنت في روسيا وحليفتها فرنسا، وفي الدول المنتصرة التي صارت تسيطر على الأرض (صربيا والجبل الأسود). ففي ما يتعلق ببلغراد التي كانت قواتها قد وصلت إلى شاطئ البحر الأدرياتيكي، كانت الحجة بمعارضة إيجاد كيان ألباني تقول على لسان رئيس الحكومة فلادان جورجفيتش (V. Djordjevic) إن «وجود دولة مسلمة في أوروبا سيكون إهانة لثقافة وأفكار أوروبا

(40) حسمت فيينا الأمر في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1912 حين استقبل وزير خارجيتها الكونت برشتولد الزعيم الألباني إسماعيل كمالي الذي جاء ليضمن تأييد فيينا لإعلان الاستقلال، وبعد هذا اللقاء أبرق إلى زملائه في ألبانيا «تأمّن مستقبل ألبانيا»، وبعدها أبحر بسفينة نمساوية إلى ميناء دورس في شمال ألبانيا ليعلن الاستقلال في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر ومنها إلى ميناء فلورا في جنوب ألبانيا، حيث التأم مجلس تمثيلي للألبان قام بإعلان الاستقلال في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر، انظر: Eqrem M. Zenelaj, *Diplomacia e Ismail Kemal bej Vlorës, rivalitetet e brendshme në Shqipëri dhe rruga e pavarësisë 1912-1913: (burime arkivore austro-hungareze, italiane dhe osmane)* (Prishtinë: Shtëpia Botuese Vatra, 2013), pp. 288-297 and 363-365.

الحديثة»[41]. لذلك، الحل هو في تقاسم صربيا واليونان مناطق الألبان بما ينهي التنافس النمساوي - الإيطالي في شأن الكيان الألباني المقترح.

إلا أن اقتراب القوات الصربية من ميناء دورس الألباني وفرض الأمر الواقع كان يهدد بحرب أوروبية، إذ نقل السفير الصربي في باريس إلى الخارجية الفرنسية أن بلغراد «تعتبر وجود منفذ لها على الأدرياتيكي مصلحة حيوية لصربيا، وهي مستعدة للتضحية بكل شيء لتحقيق ذلك»، وهذا ما كرّره السفير الصربي في لندن للخارجية البريطانية بشكل أقوى. وعندما عرف أن إيطاليا أيضًا تعارض ذاك وليس النمسا وحدها، أكّد أن «صربيا ستحتل ميناء دورس وتبقى هناك»[42]. ومع ما كان يعني ذلك من إمكان صدام عسكري بين صربيا والنمسا، يبدو أن بلغراد كانت تعوّل على دعم الحلفاء (روسيا وفرنسا وبريطانيا). إلا أن ريمون بوانكاريه، رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك، يكشف في مذكراته عن اعتراف سازنوف (وزير خارجية روسيا) له بأن موسكو «لم تضمن منفذًا لصربيا على الأدرياتيكي»، وطلبه من حكومتي باريس ولندن أن تنصحا بلغراد بالتروي، مع تأكيده أن حكومته «نقلت بكل وضوح إلى صربيا بألا تأمل بجر روسيا إلى حرب بسبب ميناء لصربيا على الأدرياتيكي»[43].

في غضون ذلك، كانت فيينا تستعد للحرب إذا فشل جهدها الدبلوماسي لضمان قيام كيان ألباني يمنع صربيا من الوصول إلى الأدرياتيكي. ومع أن ضغط فيينا القوي أثمر في مؤتمر لندن في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1912 اعترافًا أوليًا بكيان ألباني مستقل، إلا أن المعركة الدبلوماسية تواصلت في شأن حدود هذا الكيان، إذ كانت فيينا تريد توسيع هذا الكيان ليضمّ جميع الألبان، ليكون لهذا الكيان أوسع عمق في الداخل الألباني كي يبعد صربيا أكثر عن البحر الأدرياتيكي، بينما سعت روسيا إلى تحجيم هذا الكيان كي لا يحول دون وصول صربيا إلى البحر الأدرياتيكي. ومع إصرار بلغراد على إبقاء القوات الصربية في ميناء دورس، قامت فيينا باستنفار حوالى مليون جندي، ما دفع وزير خارجية روسيا

---

(41) Levanti, *Si e krijoi.*

(42) Poincaré, p. 309.

(43) المصدر نفسه، ص 312.

سازنوف إلى القول: «إن صربيا تستفز بأي ثمن حربًا أوروبية، وهي بذلك تقضي على دعم روسيا لها، لأن روسيا لا تريد مثل هذه الحرب». وفي الواقع، لم تكن روسيا مستعدة لحرب أوروبية شاملة لذلك ضغطت على بلغراد حتى تنسحب من الشاطئ وتقبل بسيطرتها على الداخل الألباني (كوسوفو ومقدونيا الغربية)، وهذا ما جرى التوصل إليه أخيرًا في 22 آذار/مارس 1913 لينزع فتيل صدام عسكري بين النمسا وصربيا. ومن هنا، حقّ لوزير الخارجية البريطاني إدوار غراي الذي كان له الفضل الأكبر في نجاح مؤتمر لندن، القول في مجلس العموم (7 نيسان/أبريل 1913) إن اتفاق القوى الكبرى الست في شأن حدود الكيان الألباني الجديد يمثل «محطة مهمة بالنسبة إلى السلام في أوروبا، وبحسب رأيي تحقق هذا اليوم للحفاظ على السلم بين القوى الكبرى، وهذا مهم جدًا بالنسبة إلى السلام في أوروبا»[44].

على الرغم من هذه الصورة الوردية، كانت الصورة الخلفية أو الحقيقية عكس ذلك. فرئيس الحكومة الفرنسية آنذاك بوانكاريه ينقل في مذكراته ما يسميها «رسالة نبوية» وصلته من السفير الفرنسي في لندن بول كامبو في 4 كانون الأول/ديسمبر 1912 تنبأ فيها بحتمية الحرب الآتية، منطلقًا من أن النزاع بين النمسا وصربيا لا يتعلق ولا ينتهي بمسألة ميناء على الأدرياتيكي فحسب، بل يتعلق الأمر بـ «استعداد فيينا للتخلي عن التوسع باتجاه بحر إيجه»، وهذا ما تتطلع إليه صربيا أيضًا. ويصل إلى أن المشكلة تكمن في «سياسة فيينا بالاندفاع نحو الشرق»، وهي «لا يمكن أن تحل إلا بالتخلي عنها أو بواسطة حرب قريبة وسريعة، وفي الأحوال كلها لا بد منها». ونظرًا إلى أن ألمانيا تشترك مع النمسا في سياسية «الاندفاع نحو الشرق»، وتأملان بأن يأتي اليوم الذي تسيطران فيه على المنطقة الممتدة من بحر الشمال إلى بحر إيجه، يصل كامبو إلى أن «فرنسا وإنكلترا وروسيا مضطرة إلى مواجهتمها»، وينهي رسالته بهذه الجملة الخطرة: «تضعنا فيينا بموقفها هذا في مواجهة مباشرة مع أهدافها، لذلك فإن الجمهورية الفرنسية ستضطر إلى معاودة الحرب الموروثة من الملكية الفرنسية ضد البلاط الإمبراطوري النمساوي».

---

(44) André Simonard, *Essai sur l'indépendance Albanaise* (Paris: impr. de M. Lavergne, 1942), p. 1138, et Levanti, *Si e krijoi*, p. 299.

هكذا، نجد أن خطر اندلاع حرب أوروبية بسبب النزاع بين النمسا وصربيا في شأن الكيان الألباني تجدّد في خريف 1913، بعد أن بادرت صربيا إلى إرسال قواتها للسيطرة على بعض المرتفعات الاستراتيجية في الكيان الألباني التي كانت حدوده قد رسمت بالاتفاق بين القوى الست الكبرى. وبحسب مذكرات بوانكاريه، وصله هذا الخبر الذي أدرك تبعاته خلال اجتماع الحكومة في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 1913، لذلك كان من رأيه أن تتحرك فرنسا بسرعة لتجاوز ما حذّر منه السفير كامبو (الحرب). وساعد في ذلك أن سازنوف كان قد وصل إلى باريس للعلاج، فاتُّفق على الاتصال الفوري بسفير صربيا في باريس لنقل رسالة فورية إلى حكومته تقول: «من الأفضل لبلغراد أن تتقبل عتبًا وديًا من فرنسا وروسيا على أن تتلقى تهديدًا من النمسا»[45].

نظرًا إلى أن النمسا كانت تنتظر مثل هذه الفرصة لتوجيه ضربة قاضية لصربيا، سارعت فيينا في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1913 إلى توجيه تحذير إلى بلغراد لسحب قواتها من أراضي الكيان الألباني الجديد. ومع تجاهل بلغراد ذلك، صعّدت فيينا من موقفها (بعد ثلاثة أيام) إلى حدّ توجيه إنذار إلى صربيا لسحب قواتها خلال ثمانية أيام، وإلا «ستجبر صربيا على ذلك». ومع تعاظم خطر اندلاع حرب أوروبية، بادرت لندن إلى نصح صربيا بسحب قواتها خلال الأيام اللاحقة، وحتى روسيا بدت غير مستعدة للتورط في حرب أوروبية من أجل حليفتها صربيا، فقال سازنوف إن رئيس الحكومة الصربية نيقولا باشيتش «وضع بطرسبرغ في موقف صعب إزاء فيينا، لذلك ينصحه بالانسحاب من ألبانيا». وحين وجدت بلغراد أن حتى روسيا لن تدعمها في أي حرب مع النمسا، بادرت إلى سحب قواتها من ألبانيا في اليوم الأخير للإنذار، أي في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1913[46].

لكن ما جرى تفاديه في تشرين الأول/ أكتوبر 1913 أصبح صعبًا بعد ثمانية شهور، حين قامت مجموعة «بوسنة الفتاة» التي لها علاقة بضباط كبار في بلغراد، باغتيال وليّ عهد النمسا والمجر فرانز فرديناند في سراييفو في 28 حزيران/ يونيو 1914، ووجهت فيينا إنذارها المشهور إلى بلغراد في 23 تموز/ يوليو 1914

(45) Poincaré, pp. 350-352.

(46) المصدر نفسه، ص 352.

الذي رفضته، ما أدى إلى إعلان النمسا والمجر الحرب على صربيا في 28 تموز/ يوليو 1914، ما جرّ إلى حرب أوروبية بين النمسا وألمانيا من جهة وفرنسا وإنكلترا وروسيا من جهة أخرى، لتتحقق بذلك نبوءة السفير الفرنسي كامبو في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1912، الذي لم يتصور أن تتحول هذه الحرب الأوروبية إلى حرب عالمية.

الخريطة (1-1)

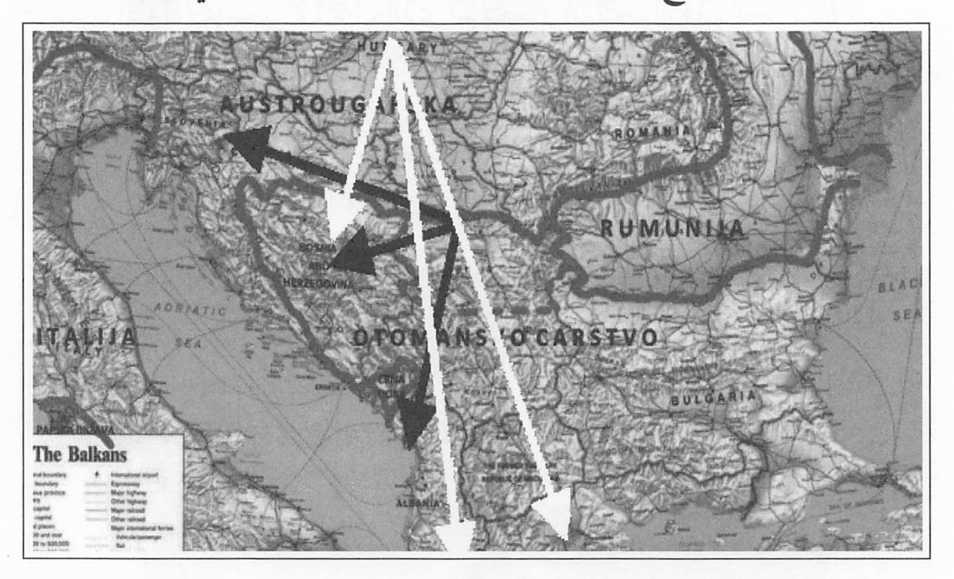
الخريطة الإثنية للبلقان



الخريطة (1-2)

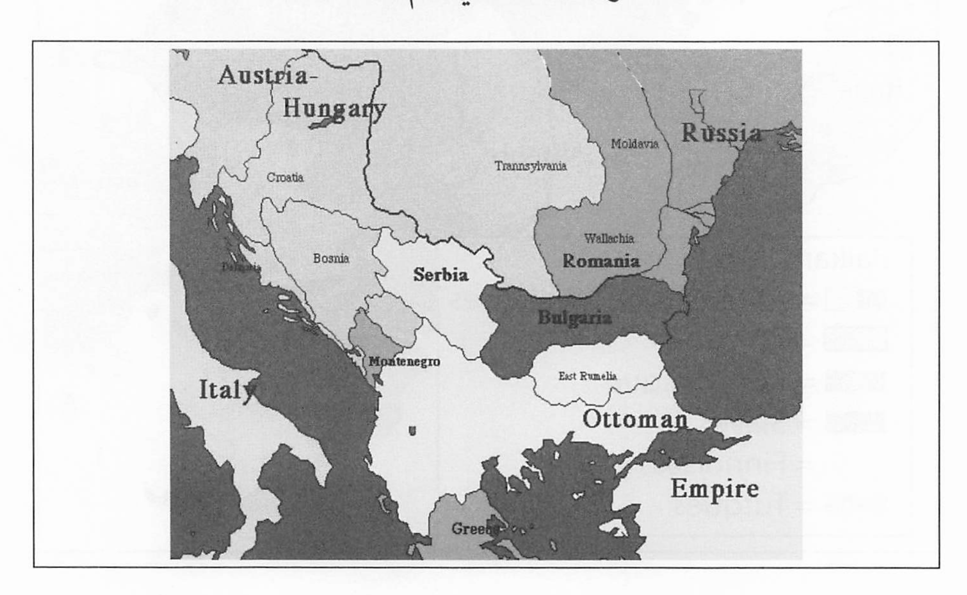
صربيا والنمسا في عام 1867

اتجاهات التوسع لصربيا (بالأسود) والنمسا (بالأبيض) في البلقان



الخريطة (1-3)

صربيا والنمسا في عام 1878



الخريطة (1-4)
البلقان بعد الحرب البلقانية في عام 1913



MITTELEUROPA VOR DEM ERSTEN WELTKRIEG

Die donauschwäbischen Siedlungsgebiete auf beiden Seiten der mittleren Donau vom Raabfluß im Nordwesten bis zum Eisernen Tor im Südosten in der Doppelmonarchie des Kaiser- und Königreiches Österreich-Ungarn (schraffiert dargestellt).

(Quelle: J. V. Senz, Donauschwäbische Siedlungsgebiete, München 1974)

الخريطة (1-5)

البلقان بعد الحرب العالمية الأولى



الفصل الثاني

المصالح النفطية البريطانية (1912-1932)
من شركة النفط التركية
حتى خط أنبوب نفط الموصل

رهام عمرو وحنان ملكاوي

بدأت المصالح النفطية البريطانية في الشرق الأوسط قبيل الحرب العالمية الأولى، وخاضت بريطانيا هذه الحرب من أجل تحقيق هذه المصالح وتثبيتها. تتناول هذه الدراسة تسلسل المصالح النفطية البريطانية في منطقة بلاد ما بين النهرين - التي أطلق عليها في فترة لاحقة العراق - منذ المساهمة البريطانية في شركة النفط التركية (Turkish Petroleum Company) في عام 1912 - أطلق عليها في وقت لاحق اسم شركة نفط العراق .I. P. C - وبمحاولاتهم الحصول على امتيازات التعدين في المنطقة وما تلاها من اتفاقية الأراضي المحولة في عام 1913، التي ضمنت بريطانيا من خلالها حق شركة النفط البريطانية الفارسية في مد أنابيب النفط حتى الأراضي المحوّلة إلى منطقة الخليج العربية. ثم تأتي اتفاقية سان ريمو النفطية في عام 1920 لتؤكد هذه المصالح، بعد النزاع الذي حصل بين دول الحلفاء المنتصرة في الحرب. وفي عام 1928، عقدت اتفاقية الخط الأحمر بين شركات النفط الغربية التي قسّمت بموجبها نفط منطقة العراق والخليج العربي بين هذه الشركات. وتنتهي هذه الدراسة بتناول مد أنابيب النفط إلى شواطئ البحر المتوسط في عام 1932. تسعى هذه الدراسة أيضًا إلى معرفة تسلسل المصالح النفطية البريطانية ودورها في الحرب العالمية الأولى، وفي الوقت ذاته أثرها في الفترة التي تلت الحرب، إذا ما اعتبرت أنها سبب ونتيجة أيضًا من نتائج الحرب العالمية الأولى.

برز الخليج الفارسي/ العربي في بؤرة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط[1] خلال فترة التاريخ الحديث. وبين أواخر القرن التاسع عشر وبداية

(1) منذ بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الأولى عرف الفكر الغربي ثلاثة مصطلحات: الشرق الأدنى (Near East)، أي الدولة العثمانية، والشرق الأقصى (Far East) أي الصين، وأطلقت عبارة الشرق الأوسط (Middle East) للدلالة على المنطقة الواقعة بينهما. وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، بدأت دلالة هذا التعبير في التغير حين استخدمت عبارة الشرق الأوسط للدلالة على جزء من =

القرن العشرين، هيمنت بريطانيا على الخليج بوصفه ممرًا لجوهرة التاج البريطاني «الهند»[2]. ولوقوع المنطقة ضمن الحزام الأمني الذي فرضته بريطانيا حول إمبراطوريتها لحماية الطرق المؤدية إليها، عقدت بريطانيا اتفاقات حماية مع الأسر الحاكمة المحلية، وبالتالي أضفت الشرعية الدولية على هذه الأسر[3]، وكان

= المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى. وفي آذار/ مارس 1921، أنشأ ونستون تشرشل - وزير المستعمرات البريطاني آنذاك - ما عرف بـ «إدارة الشرق الأوسط» كي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، ثم بعد ذلك أصبح المصطلح يدل على الرقعة المنبسطة التي تقع عند التقاء قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا، من مصر إلى الخليج، ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي. لمزيد من التفصيل، انظر: ممدوح محمود مصطفى منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، تصدير محمد طه بدوي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995).

(2) Mehran Kamrava, ed., *International Politics of the Persian Gulf*, Published in Association with the Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, Modern Intellectual and Political History of the Middle East (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2011), pp. 1-6. ملاحظة: لم تظهر هذه الفكرة إلا في نهاية العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، عندما أدخل الإنكليز تعديلات إلى فكرة الدفاع عن الهند بعد أن ادعوا أنها مهددة من الوهابيين والقوات المصرية والقوات الروسية. للمزيد انظر: نتاليا نيكولايفنا تومانوفيتش، **الدول الأوروبية في الخليج العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر**، ترجمة سمير نجم الدين سطاس؛ تقديم ومراجعة قسم الدراسات والنشر والشؤون الثقافية بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، السلسلة المشتركة للبحوث والمصادر في تاريخ الجزيرة العربية وبلدان الخليج؛ 4 (دبي: المركز، 2006)، ص 259.

(3) عقدت بريطانيا معاهدات منفردة مع شيوخ المنطقة وزعمائها البارزين في النصف الأول من كانون الثاني/ يناير 1820، كانت أشبه بشروط استسلام، إذ عملًا بمواد هذه المعاهدات أوقفت أعمال المقاومة العربية للوجود البريطاني في المنطقة أو ما أطلقت عليه بريطانيا «النهب والسلب والقرصنة»، وأصبحت المنطقة بأكملها تحت سيطرة بريطانيا، خصوصًا في مجال الملاحة والتجارة في مياه الخليج. ومن الجدير بالذكر أنه تم بموجب هذه المعاهدة إعطاء اسم جديد لما كان الإنكليز يسمونه ساحل القراصنة، هو «ساحل عُمان المتصالحة»، وتسلّمت بريطانيا مهام الشرطة في المنطقة، بل تلا ذلك معاهدة أخرى في عام 1835 تقضي بسماح الشيوخ للإنكليز بالتدخل في جميع النزاعات الداخلية بصفة وسطاء محكمين فيها. وأتبعت هذه المعاهدة بسلسلة من المعاهدات غير المتكافئة، كتلك التي فرضتها بريطانيا على المنطقة في الأعوام 1835 و1841 و1856 و1862. واستمرت سيطرة بريطانيا على منطقة الخليج مستندة إلى معاهدات الحماية هذه لمدة وصلت إلى 150 عامًا تعاملت خلالها مع المشكلات الأمنية الداخلية، وتحكمت أيضًا بسياسات المنطقة الخارجية حتى انسحابها من المنطقة في عام 1971. للمزيد انظر: تومانوفيتش، ص 241-243، 273 و293؛ Kamrava, pp. 1-6; Hussein Sirriyeh, *U.S. Policy in the Gulf, 1968-1977: Aftermath of British withdrawal* (London: Ithaca Press, 1984), pp. 1 and 5-6.

لاكتشاف النفط في المنطقة الدافع القوي للتمسك بها، وعن طريق المعاهدات الأبدية ضمنت بريطانيا مصالحها هناك[4].

إضافة إلى المخزون النفطي، تعود أهمية المنطقة الاستراتيجية إلى سيطرتها على طرق الملاحة البحرية الدولية بين الشرق والغرب، عبر مضيق هرمز الذي تعبره ناقلات النفط إلى موانئ غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان وباقي الدول المستوردة للنفط، مثل الهند والأقطار الأفريقية. وعبّر ريموند أوشيه في كتابه *The Sand King of Oman* عن وجهة نظر الغرب في هذا الموقع المهم، قائلًا: «سيبقى الخليج العربي يسيطر على استراتيجيتنا في الشرق العربي لوجود الموانئ والمراكز البحرية والجوية فيه، وكذلك محطات الوقود اللازمة لأساطيلنا، والدولة التي تفرض نفوذها عليه تستطيع أن تمد نفوذها من خلاله إلى جزيرة العرب وإيران وأفريقيا، وتستطيع أن تقطع خطوط المواصلات إلى الهند»[5].

في مطلع القرن العشرين، تعددت الدلائل التي تثبت أن بريطانيا كانت القوة الاقتصادية الرائدة في العالم، حيث كانت القوة الصناعية التي تمتلكها - بحكم سيطرتها على بلاد ومراكز تجارية ممتدة على طول إمبراطوريتها - تؤمّن لها المواد الخام ومراكز تصنيع هذه المواد إلى سلع مصنعة يُعاد تصديرها إلى جميع أنحاء العالم. إضافة إلى ذلك، كان التفوق البحري الذي وصلت إليه بريطانيا عاملًا مهمًا في اعتبارها قوة اقتصادية رائدة، خصوصًا أن ما ميّز هذه القوة البحرية (الأدميرالية البريطانية) شراكتها مع وزارة الخارجية، التي أدت إلى إنجازات اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية مهمة حققتها العلاقة بين هذين الفرعين من الحكومة[6].

كانت الدولة العثمانية - وكانت بلاد ما بين النهرين جزءًا منها - هدفًا للتغلغل الأجنبي الذي اتخذ أشكالًا مختلفة، مثل الامتيازات الأجنبية والقروض وامتيازات السكك الحديد والملاحة والاستثمارات المالية والبنوك. واحتدمت المنافسة بين

---

(4) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، 5 مج (القاهرة: دار الفكر العربي، 1996)، 3 مج، ص 47.

(5) Raymond O'Shea, *The Sand Kings of Oman; Being the Experiences of an R. A. F. Officer in the Little Known Regions of Trucial Oman, Arabia* (London: Methuen, [1947]), p. 20.

(6) Eric W. Osborne, *Britain's Economic Blockade of Germany, 1914-1919* (London; New York: Frank Cass, 2004), p. 5.

أطراف هذا التغلغل الأجنبي، وزادت محاولاته في فرض نفوذه وسيطرته على الإمبراطورية العثمانية بظهور بوادر النفط في المنطقة. وكان أول من التفت إلى إمكان وجود منابع نفط في منطقة بلاد ما بين النهرين هم الألمان، حيث زارت لجنة من خبرائهم في عام 1871 شمال المنطقة لدراسة إمكان استغلال النفط فيها. وأتبعتها في عام 1902 ببعثات عدة من الخبراء والصحافيين، أكدت تقاريرهم أن هذه المنابع تحوي كميات كبيرة من النفط الجيد، ووصفوا المنطقة بأنها «بحيرة من النفط لا تنضب»، وحثّوا الحكومة الألمانية على التعجيل بتطويرها، وبيّنوا أن مستقبل النفط في هذه المنطقة أكثر ربحًا من حقول النفط الروسية. وفي هذه الأثناء، قدّم رجل الأعمال الأرمني كالوست كولبنكيان (1869-1955) بحوثًا عدة في المجلات العلمية، وعددًا من التقارير إلى الحكومة العثمانية بين أعوام 1891 و1894 و1904، تناول فيها إمكان وجود نفط في بلاد ما بين النهرين. فما كان من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876-1909) إلا أن ألحق حقول النفط المحتملة في منطقة الموصل بخزينته الخاصة في عام 1882، ثم في ولاية بغداد (1889)، مانعًا بذلك أي شركة خاصة من التنقيب عن النفط فيهما، واستملاكها من الأجانب. وبعد أن تم له ذلك، أصدر فرامانات سلطانية في عامي 1889 و1898 وجددها في عام 1903، حصر بموجبها امتيازات البحث عن النفط واستغلاله في ولايتي الموصل وبغداد بخزينته الخاصة، فأصبحت المفاوضات كلها في شأن امتيازات النفط تجري من خلال هذه الخزينة[7].

(7) قاسم أحمد العباس، إعداد وترتيب وترجمة، وثائق النفط في العراق: وثائق عامة، 2 ج (بغداد: شركة النفط الوطنية العراقية، 1975)، ج 1، ص 59؛ نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952 (بغداد: جامعة بغداد، 1980)، نشر في: العالِم، 2/12/2013، ص 10، متوافر على الرابط: <http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=13300>, and James G. Speight, *An Introduction to Petroleum Technology, Economics, and Politics* (Salem, MA: Scrivener; Hoboken, NJ: Wiley, 2011), p. 146.

في ما يتعلق بالإنتاج العالمي من النفط في مطلع القرن العشرين، وتحديدًا في عام 1900، فهو لم يتعد الـ 600000 برميل في اليوم الواحد، كان إنتاج الولايات المتحدة الأميركية منها 174000 وروسيا 206000 وكندا 200000، بينما بدأت المكسيك الإنتاج في عام 1901 والأرجنتين في عام 1907 وفنزويلا في عام 1914. وكانت منطقة بحر قزوين أكبر مصدر للنفط في العالم في الفترة بين عامي 1898 و1901 . للمزيد، انظر: Mir Yusif Mir-Babayev, «Azerbaijan's Oil History: A Chronology Leading up to the Soviet Era,» *Azerbaijan International*, vol. 10, no. 2 (Summer 2002), pp. 34-40. <http://www.azer.com/aiweb/categories/magazine/ai102_folder/102_articles/102_oil_chronology.html>.

في عام 1893، كانت العلاقات البريطاينة - الألمانية متوترة، خصوصًا بعد انتهاج بريطانيا سياسة ضد الحلف الثلاثي (ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا)[8]. لكن احتدم هذا الصراع بشكل متزايد بعد أن وجدت بريطانيا في النفوذ الألماني ومشروعاته في بلاد ما بين النهرين تهديدًا لمصالحها السياسية والاقتصادية في الخليج وجنوب فارس والهند، بحصول الألمان في آذار/مارس 1903 على امتياز تنفيذ اتفاقية سكة حديد بغداد[9] عن طريق البنك الألماني، وهو خط يربط اسطنبول برأس الخليج الفارسي/العربي. وما زاد في القلق البريطاني أن الامتياز منح الألمان حقوق التعدين ضمن منطقة يصل عرضها إلى عشرين كلم من الجانبين، في الأراضي التي تمتد على خط السكة المراد إنشاؤها، وكذلك حصول ألمانيا على امتياز بناء ميناء نهري في بغداد[10]. لكن أعاقهم التبدل في الملكية من الحكومة التركية إلى الخزينة الخاصة. ومع ذلك، حصلت المصالح الألمانية على رسالة من الحكومة التركية تعِدُها بالمعاملة الخاصة في ما يتعلق بحقوق الامتياز[11]. وبذلك تكون المصالح الأجنبية قد بدأت بربط امتيازات السكك الحديد بحقوق التنقيب عن المعادن ضمن المنطقة المراد تشغيل خط السكة فيها.

---

(8) للمزيد، انظر: أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789-1950، ترجمة بهاء فهمي؛ مراجعة أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1978)، ص 526.

(9) حاول الألمان مد السكة إلى جنوب العراق والخليج العربي وهي مناطق لا تسمح بريطانيا لأي طرف بمنافستها عليها. انظر: جاوان حسين فيض الله الجاف، الدبلوماسية الألمانية 1870-1914م، نسخة الكترونية: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=49390>؛ للمزيد عن العلاقات العثمانية - الألمانية خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، انظر: Edip Öncü, «The Beginnings of Ottoman-German Partnership: Diplomatic and Military Relations between Germany and the Ottoman Empire before the First World War» (Master's Thesis, Bilkent University, Department of History, Ankara, September 2003).

للمزيد عن سكة حديد بغداد، انظر: يوسف عمر ويوسف حسين، «موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد 1898-1914م،» المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، السنة 6، العدد 4 (2012)، ص 174-203.

(10) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام 1914: دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري (بغداد: مطبعة العاني، 1968)، ص 228-232 و242-251، و J. C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East; A Documentary Record*, 2 vols. (New York: Octagon Books, 1972), vol. 1: *1535-1914*, pp. 252-257.

(11) العباس، وثائق النفط، ص 59.

أولًا: تحقيق المصالح النفطية إبان دخول بريطانيا الحرب العالمية الأولى

في وقت أسبق، تحديدًا في 29 أيار/ مايو 1901، وُقّع أول اتفاق نفطي بين إيران والشركات البريطانية، حصل وليم دارسي من خلاله على امتياز للنفط لمدة 60 عامًا، يشمل مساحة نصف مليون ميل مربع، أي ما يعادل خمسة أسداس الإمبراطورية الفارسية باستثناء الولايات الشمالية الخمس، على أن يدفع للحكومة الفارسية 16 في المئة من الأرباح الصافية. وأراد دارسي أن يمد امتيازه إلى بلاد الرافدين، فحاول ذلك في عامي 1901 و1903[12]، إلا أنه لم يحقق مبتغاه بسبب المنافسة الألمانية، لذلك حاولت بريطانيا عرقلة النشاط الألماني في المنطقة. حظي دارسي بدعم السفارة البريطانية في الأستانة، وفي عام 1907 عادت المفاوضات على حقوق التعدين مره أخرى مع الباب العالي[13]، لكنها أُجّلت بسبب الانقلاب العثماني في عام 1908، وأظهر الاتحاديون بعد مجيئهم إلى الحكم في العام نفسه ميلًا إلى بريطانيا، فحصلت مصالحها الاقتصادية على مركز مفضل في ميدان المنافسة التجارية[14]. وعلى الجانب الفارسي من الخليج، كان صراع نفطي آخر يحتدم، طرفاه بريطانيا وروسيا، إلا أنهما توصّلا إلى عقد اتفاق في عام 1907 لاقتسام النفوذ بينهما، حيث تحصل روسيا من خلاله على المنطقة الشمالية من بلاد فارس، وبريطانيا على جنوب شرق بلاد فارس[15].

استؤنفت المفاوضات على حقوق التعدين في بلاد ما بين النهرين في عام 1909 مع خزينة المالية التركية التي انتقلت إليها ملكية حقول النفط، إلا أن الحوادث التي وقعت في تلك الأعوام حالت دون تقدم تلك المفاوضات.

(12) العباس، وثائق النفط، ص 60-61؛ خليل، ص 10، وحامد حميد كاظم، «النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية - الأمريكية خلال القرن العشرين،» مجلة مِداد الآداب، العدد 6 (2011)، ص 580-617.

(13) Questions in the House: HC Deb 18 April 1907 vol. 172 c1138, and HC Deb 25 April 1907 vol 173 c265.

(14) خليل، ص 10.

(15) Donald Ewalt, «The Fight for Oil: Britain in Persia, 1919,» *History Today*, vol. 31, no. 9 (September 1981), <http://www.historytoday.com/donald-ewalt/fight-oil-britain-persia-1919>.

وفي العام نفسه، حصل أول اكتشاف نفطي - حقل نفط خانه - في المناطق الحدودية مع فارس[16].

في خضم التنافس الألماني - البريطاني من أجل الحصول على تأكيد مطالبهم في نفط بلاد الرافدين وتحجيم تحرك منافستها، وجد الطرفان نفسيهما مجبرَين على تنسيق جهدهما لمواجهة خطر دخول المصالح الأميركية، الذي تجسّد بتأسيس الشركة العثمانية - الأميركية للتنمية في عام 1909، التي حصلت بعد عام واحد على حق التنقيب عن المعادن في مناطق محددة في شمال العراق[17]. ولحل هذه الأزمة، قام كولبنكيان باقتراح حل مرضٍ للادعاءات بنفط بلاد الرافدين، يكمن في التعاون مع المصالح الألمانية، لذلك قام بالاتفاق مع البنك الوطني التركي - الذي أسس في عام 1910[18] - والبنك الألماني - الذي يسيطر على حقوق سكة حديد الأناضول - بغداد - ووصلت المفاوضات في 31 كانون الثاني/ يناير 1911 إلى تأسيس شركة بريطانية ذات مسؤولية محدودة في لندن، تكون حصة البنك الألماني فيها 25 في المئة من الأسهم و75 في المئة

(16) خليل، ص 10.

(17) كانت الحكومة الأميركية في هذا الوقت تساوم الباب العالي أيضًا في شأن امتياز النفط العراقي. ففي عام 1899، أرسلت الأدميرال كولبي مايكل جستر إلى الأستانة بحجة الحصول على تعويض عن الخسائر التي لحقت بالمبشرين الأميركيين في أثناء مذبحة الأرمن في عام 1896، ولأجل دراسة المشروعات الاقتصادية في الإمبراطورية العثمانية. وبعد أن اطلع جستر على وجود النفط، عاد الى وطنه واستقال من وظيفته، ثم رجع إلى البلاد العثمانية في عام 1908 يسعى إلى الحصول على امتيازات للسكك الحديد والنفط والمعادن الأخرى، مدعومًا من غرفة تجارة مدينة نيويورك ومجلس التجارة فيها، وبإسناد الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت (1900-1912) ووزير خارجيته. بعد مفاوضات طويلة، توصل جستر إلى اتفاق مع الحكومة العثمانية في عام 1909، حصل بموجبه على امتياز لبناء ميناء وسكك حديد في الأناضول، يمتد فرع منها إلى السليمانية عبر الموصل وكركوك، مع حق التنقيب عن المعادن لمسافة عشرين كلم على جانبي السكة، فأسست الشركة العثمانية - الأميركية للتنمية لتنفيذ عقد الامتياز. وفي التاسع من آذار/ مارس 1910، وقّع وزير الأشغال العامة التركي الامتياز وأرسله رئيس الوزراء في السنة التالية إلى البرلمان للمصادقة عليه. انظر: المصدر نفسه، ص 10.

(18) في عام 1910 أُسس البنك الوطني التركي برأس مال بريطاني وبتشجيع من الحكومة البريطانية، وبجهد المتموّل الإنكليزي الألماني الأصل السير آرنست كاسل، ليعمل على تشجيع استثمار رؤوس الأموال البريطانية في الإمبراطورية العثمانية. وتطلب ذلك استشارة ومعاونة كولبنكيان الذي أصبح أحد مدراء البنك، وراح يوجه اهتمامه بشؤون النفط. انظر: المصدر نفسه، ص 10، و B. S. McBeth, *British Oil Policy, 1919-1939* (London; New York: Routledge, 2013), p. 9.

للبنك الوطني التركي وكاسل وكولبنكيان. وفعلًا، أُسّست شركة الامتيازات الأفريقية الشرقية المحدودة التي صارت في عام 1912 شركة النفط التركية. وفي نيسان/ أبريل 1929 صارت تعرف باسم شركة نفط العراق[19]. لم تكتفِ بريطانيا بحصة مقدارها 25 في المئة فقط، واعتبرت حكومة صاحبة الجلالة أنها يجب أن تزيد سيطرتها على احتياطي موارد النفط، وكان هذا هو هدفها الأساس[20].

حاولت بريطانيا عمل ترتيبات لتقسيم نفط المنطقة بين الشركات والمصالح المتنافسة، ووجهت جهدها لدعم مطالب مجموعة دارسي للاستحواذ على النفط بشتى السبل. لذلك فاوضت الحكومة الألمانية في شأن إشراك دارسي في شركة النفط التركية، حيث أرادت توسيع امتياز شركة النفط الإنكليزية - الفارسية (امتياز دارسي) ليشمل بلاد ما بين النهرين. بدأت هذه المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والألمانية في تموز/ يوليو 1913، وبذل كولبنكيان جهدًا كبيرًا لإنجاحها، ثم دعت وزارة الخارجية البريطانية الأطراف المساهمة في الشركة إلى اجتماع عقد في 19 آذار/ مارس 1914 نوقشت خلاله مسألة الدمج وإعادة النظر في توزيع الحصص. ووُقّعت الاتفاقية المعروفة باتفاقية وزارة الخارجية من ممثلين عن الحكومتين البريطانية والألمانية، وأصبحت الشركة بموجبها تحت السيطرة البريطانية، حيث تنازل البنك الوطني التركي عن حصته في الشركة، وأخذت مجموعة دارسي 50 في المئة من الأسهم، وأخذ البنك الألماني وشركة الأنغلوساكون 25 في المئة. أما كولبنكيان فأُعطي 5 في المئة تؤخذ من مجموعة دارسي والأنغلوساكون بالتساوي. وتعهدت الجماعات الثلاث بألا يكون لها مصلحة مباشرة في إنتاج النفط وصناعته في الإمبراطورية العثمانية، باستثناء مصر والكويت، إلا بواسطة شركة النفط التركية. وبعد نشوب الحرب، وضعت الحكومة البريطانية يدها على حصص البنك الألماني، واتخذت من خلاف الحدود بين الدولتين الفارسية والعثمانية ذريعة لتحقيق غاياتها. وعندما وُقّعت اتفاقية تعيين الحدود بين الدولتين في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، دخلت بموجبه منطقة ضيقة من الأراضي الفارسية المشمولة بامتياز دارسي تبلغ مساحتها 800 ميل مربع، يطلق عليها اسم خانقين

---

(19) العباس، وثائق النفط، ص 60-61؛ خليل، ص 10، و Speight, p. 146.

(20) كاظم، ص 580-617، و McBeth, p. 11.

ضمن الأراضي العثمانية وإعطاء منطقة قصر شيرين (المشمولة بامتياز دارسي) إلى فارس. عرفت هذه الاتفاقية في ما بعد بالأراضي المحوّلة (Territories Trans Ferried)، واعترفت الحكومة العثمانية بموجب البروتوكول بحق الشركة في مد أنابيب النفط حتى الأراضي المحوّلة إلى الخليج العربي/ الفارسي، وتعهدت تركيا لشركة النفط الأنغلوفارسية بإعطائها امتياز مدّ أنابيب النفط في ممتلكات الدولة العثمانية وأراضيها حتى البحر، وحصلت بريطانيا على موافقة تركيا في 14 آذار/ مارس 1914 في الاعتراف بكون القسم الجنوبي من العراق مجالًا حيويًا لشركة النفط الأنغلوفارسية، وعلى الموافقة على مد سكة حديد بين الكوت ومندلي لنقل النفط الذي تعثُر عليه الشركة هناك[21].

لم تكتفِ بريطانيا بهذا القدر من تحقيق المصالح النفطية في مناطق الدولة العثمانية، بل سعت إلى أكثر من ذلك، ويمكن اعتبار الهدف من جرّ الدولة العثمانية إلى غِمار الحرب العالمية الأولى (1914-1918) طمعًا في تحقيق قدر أكبر من المصالح النفطية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال:

- إنهاء التحالف العثماني - الألماني؛ وبذلك تمنع بريطانيا ألمانيا من الوصول إلى نفط الشرق الأوسط بعد أن كانت الاستراتيجية الألمانية تسعى إلى استخدام الأراضي العثمانية ممرًا من أجل التوسع في هذه المنطقة، ما يهدد المصالح البريطانية في الشرق والهند.

- لأن سكة حديد بغداد كانت مهمة جدًا بالنسبة إلى مشروع الألمان، إذ تربط ألمانيا بالخليج الفارسي/ العربي وتجعلها قريبة من الهند (بدأ هذا المشروع في عام 1903 وأنجز في عام 1940)، تمكّن الألمان من الحصول على حقوق التنقيب عن النفط حول سكة الحديد، وحق الوصول أيضًا إلى البصرة ومنها إلى الخليج الفارسي/ العربي، لتصدير منتوجاتهم إلى مناطق آسيا، ما يمثّل خطرًا

---

(21) ألبرت م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي (بغداد: مطبة الجامعة، 1978)، ص 549؛ فيليب ويلارد آيرلاند، العراق: دراسة في تطوره السياسي، كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها، نقله إلى العربية جعفر خياط (بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعة، 1949)، ص 32؛ خليل، ص 10؛ McBeth, p. 9, and Ian Rutledge: «Indications of Oil,» in: *Enemy on the Euphrates: The British Occupation of Iraq and the Great Arab Revolt, 1914-1921* (London: Saqi Books, 2014).

استراتيجيًا من حيث الموقع، ومن حيث مورد النفط المهم جدًا بالنسبة إلى بريطانيا[22].

- ليس مصادفة استبدال محركات الفحم بمحركات تعمل على النفط قبل اندلاع الحرب مباشرة، ما أعطى المنطقة أهمية جيوسياسية نفطية، إذ أمر تشرشل في عام 1911 رئيس القوات البحرية البريطانية باستخدام محركات النفط[23]، فأصبحت أهمية النفط تظهر بشكل متزايد، بسبب اعتماد السفن البحرية[24] وعربات الجيش والشاحنات والدبابات وحتى الطائرات العسكرية كلها على الطاقة النفطية، وأصبح النفط عاملًا استراتيجيًا مهمًا جدًا ومبررًا لأي عمل عسكري محتمل. وأدى استخدام النفط خلال الحرب إلى ظهور نقص حاد فيه في عامي 1917 و1918. وبما أن بريطانيا كانت تسيطر على الطاقة النفطية المكتشفة حديثًا في بلاد فارس (إيران حاليًا) عن طريق شركة النفط الأنغلوفارسية - علمًا أن بريطانيا كانت تفتقر لموارد نفطية تؤمن حاجاتها المستقبلية - سعت إلى السيطرة بشكل كامل من دون منافسة ألمانية على نفط منطقة بلاد ما بين النهرين، لذلك تعرضت هذه المنطقة لهجوم بريطاني تبعه احتلال. ومع استمرار الحرب، بدت أهمية النفط تزداد أكثر من أي وقت مضى، وظهر هذا الأمر جليًا في رسالة وزير شؤون الحرب في الحكومة البريطانية موريس هانكي إلى وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور يقول فيها: إن النفط الفارسي ونفط بلاد ما بين النهرين والتحكم بإمدادات النفط في هذه المنطقة تمثّل أهدافًا للحرب من الدرجة الأولى[25].

---

(22) Iakovos Alhadeff, *The First World War for Oil 1914-1918: Similarities with the 2014 Oil Wars, 100 Years Later* ([n. p.]: Smashwords Edition, 2014), pp. 3-5 and 23-36.

(23) المصدر نفسه، ص 3-5 و23-36 و Ewalt, «The Fight for Oil».

(24) كانت البحرية البريطانية تمتلك 120 سفينة حربية و5 بوارج و16 سفينة حربية صغيرة، وتعمل كلها بالطاقة النفطية، وتقديرًا تحتاج هذه السفن الحربية إلى 6000 طن من النفط لتعمل يوميًا. وسعر النفط كان أعلى من سعر الفحم بأربع مرات. وفي 3 آذار/ مارس 1914 تساءل مجلس العموم البريطاني عن نقص النفط الذي ربما يحدث في البحرية البريطانية، ولم ينكر تشرشل هذا الأمر وطلب من المجلس زيادة مخصصات النفط بمقدار 500.000 جنيه استرليني لزيادة احتياطيات النفط. انظر: McBeth, p. 11.

(25) Maurice Hankey, «Letter to Arthur Balfour, 1918,» Cited in: Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power*, Free Press Trade pbk. ed. (New York: Free Press, 2008), p. 188; Steven Hiatt, ed., *A Game as Old as Empire: The Secret World of Economic Hit Men and the Web of Global Corruption*, Introduction by John Perkins, A BK Currents Book (San Francisco: Berrett-Koehler Publishers; Berkeley, CA: Publishers Group West, 2007), p. 223, and McBeth, p. 11.

- كان هناك خوف عند الحكومة البريطانية على المصالح النفطية في منطقة بلاد ما بين النهرين، قبل دخولها الحرب، وظهر هذا الخوف من خلال المناقشات في شأن مشروع خط أنابيب النفط، وجرى - مرارًا - اقتراح إرسال قوات بريطانية لحماية هذه المصالح، حتى لو خصصت نفقات لهذه الحماية من الحكومة[26]، وكانت المخاطر الحقيقية تكمن - في رأيهم - في محاور عدة، أولها الخوف على إمدادات النفط بسبب المشكلات الداخلية في المنطقة والاعتداءات على المصالح هناك، الأمر الذي يجبرهم على احتلال المنطقة، وكذلك الخوف من احتمال انهيار الدولة العثمانية وسيطرة ألمانيا على ممتلكاتها في بلاد ما بين النهرين[27]. وعلى الرغم من هذه المخاوف، كان البرلمان البريطاني ينادي بعدم التدخل مطلقًا بأي شكل من الأشكال في هذه الحرب، وفقًا لرئيس الوزراء هربرت أسكويث. ولم تكن بريطانيا ترتبط مع فرنسا أو روسيا بأي معاهدة تجبرها على الدخول في الحرب ضد ألمانيا، وكان عدد من السياسيين البريطانيين ضد هذا التدخل، إلا أنها وجدت حجة ملائمة عندما أعلنت عن دخولها في الحرب ضد ألمانيا في 4 آب/ أغسطس 1914 بسبب تعدي ألمانيا على النرويج (Belgium) التي تربطها ببريطانيا معاهدة منذ عام 1839. وفي المقابل، دخلت الدولة العثمانية الحرب عندما أعلنت روسيا الحرب بسبب توقيع الدولة العثمانية اتفاقية سرية مع ألمانيا في 2 آب/ أغسطس بين أنور باشا والسفير الألماني[28]. وبوقوع الاعتداء على ميناء عبدان، حصل السبب المباشر الذي جعل بريطانيا ترسل قواتها العسكرية إلى المنطقة. لكن وجود هذه الحملة استمر فترة أطول مما كان مقررًا لها، وهذا ما نلحظه في تساؤلات مجلس اللوردات البريطاني في جلسة 20 نيسان/ أبريل 1916، عن الحملة التي أرسلتها الحكومة البريطانية لحماية المصالح وإمدادات النفط في عبدان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1914. جرت حماية هذه المصالح، وأمّنت لهم أيضًا المرور في الخليج الفارسي/ العربي بعد أن قطعه الأتراك، فكان السؤال: لماذا لم تتوقف هذه العملية عند هذا الحدّ؟ ومن هو المسؤول عن قرار التقدم باتجاه الكوت وبغداد؟ واعتبر اللورد ستراتشي أن المصائب تتوالى في بلاد

(26) Anglo-Persian Oil Contract, HC Deb 29 June 1914 vol 64 cc5-7.

(27) Supply [Twelfth Allotted Day.], HC Deb 29 June 1914 vol. 64 cc53-129.

(28) Ian Rutledge: «Protect the Oil Refineries,» in: *Enemy on the Euphrates*.

ما بين النهرين منذ الحملة عليها في 16 شباط/ فبراير[29]، إذا لم يكن معلنًا من الحكومة أن هذه الحملة ستستمر أو تؤدي إلى احتلال المنطقة بأسرها. لذلك جاء توضيح رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج في خطابه في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916، واستخدم الكلمات التالية لشرح الحملة على المنطقة: «كان الهدف التأكد من حفاظ العرب على حيادهم، وحماية الآبار النفطية وحماية مصالحنا في الخليج الفارسي، والحفاظ على سيطرتنا وارتفاع علمنا في منطقة الشرق»[30].

ثانيًا: المصالح النفطية البريطانية عند إعلان الحرب العالمية الأولى

كانت بريطانيا مصممة على الاحتفاظ بمكانتها المتفوقة في العراق مهما اختلفت الأوضاع، وبذلك لم يسمح للدولة العثمانية بالبقاء على موقف الحياد الذي أعلنته سابقًا (3 آب/ أغسطس 1914)[31]، وكان لا بد من إدخالها في الحرب لتحقق بريطانيا المصالح النفطية التي تطمح لها.

حصل أن أعلنت الدولة العثمانية دخول الحرب ضد روسيا في تشرين الأول/ أكتوبر 1914، وفي المقابل أعلنت فرنسا وبريطانيا وروسيا دخولها الحرب في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914. وهكذا، لم يمض إلا يوم واحد على إعلان الحرب حتى بدأت حملة القوات البريطانية المحتشدة أصلًا في البحرين منذ أكثر من شهر، فاستولت على شبه جزيرة الفاو من دون مقاومة تذكر[32]. بعد أن كانت الحكومة البريطاينة قد استعدت إلى إرسال الحملة العسكرية إلى منطقة الخليج في وقت أسبق، عندما أرسل المقيم السياسي في الكويت ستيورت نوكس في 20 آب/

(29) The Position in Mesopotamia, HL Deb 26 April 1916 vol. 21 cc832-4.

(30) The Mesopotamian Expedition, HL Deb 20 July 1916 vol. 22 cc835-74.

(31) يعقوب يوسف الإبراهيم، «الحلقة الثانية: الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى: من الحياد إلى مواجهة بريطانيا،» الشرق الأوسط، 30/ 7/ 2014، على الرابط: <http://aawsat.com/home/article/148176>.

(32) العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930، ترجمة وتحرير فؤاد قزانجي؛ تقديم ومراجعة عبد الرزاق الحسني (بغداد: دار المأمون، 1989)، ص 22-23.

أغسطس 1914 إلى اللورد هاردينغ، نائب الملك في الهند، يبلغه بأن الوقت حان لإرسال حملة عسكرية للحفاظ على حقول النفط في مسجد سليمان ومستودعات تخزينه في عبدان بمنطقة شط العرب - عند التقاء دجلة والفرات من بلاد ما بين النهرين - بحسب الخطط المرسومة[33]. وكانت لحظة افتعال الإشكالية عندما واجه مركب تركي من دورية البحر زورقًا حربيًا بريطانيًا قرب عبدان، وجرى تبادل لإطلاق النار بينهما، ما تسبب بوقوع انفجار في الزورق الحربي، وفي مخازن النفط البريطانية التي اشعلت المنطقة. لكن المركب التركي عاد إلى البصرة من دون أي ضرر يذكر[34]. لذلك، قامت بريطانيا مباشرة بفتح جبهة عسكرية جديدة، وأرسلت قوات بريطانية وهندية إلى الخليج في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر لحماية المصالح النفطية البريطانية في عبدان، واندفعت القوات البريطانية بشكل سريع شمالًا أمام المقاومة العثمانية الضعيفة. وفي أقل من شهر، في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر، احتلت القوات البريطانية البصرة، وواصلت مسيرها حتى وصلت إلى نهر دجلة في عام 1915. وبحلول 28 أيلول/ سبتمبر، سيطرت على مدينتي الكوت والعمارة - شط العمارة، 120 ميلًا جنوب مدينة بغداد[35]، بقيادة الجنرال تشارلز تاونسند. وبعد حرب استمرت سجالًا حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، احتلّ العراق بكامله[36].

ثالثًا: سلسلة الاتفاقات

على الرغم من محاولات بريطانيا الانفراد بنفط المنطقة، فإن الأحوال الدولية لم تساعدها في مبتغاها، إذ لم تكد تتخلص من المنافسة الألمانية حتى ظهرت فرنسا على الساحة، ساعيةً إلى ضمان مصالحها النفطية في الشرق

---

(33) Edmund Dane, *British Campaigns in the Nearer East, 1914-1918: From the Outbreak of War with Turkey to the Armistice* (London; New York: Hodder and Stoughton, [1919]), chapter III, pp. 26-46.

(34) Official Report from Great Headquarters, Constantinople, 7 November 1914, p. 193, in: *The Times Documentary History of the War*, 11 vols. (London: Printing House Square, 1917-1920), vol. 4, Naval - part 2.

(35) Report of the Mesopotamia Commission. HO 45/10838/331607 (1917) 1917; IWM 76/115/1 (2-6 February 1916), and PRO 30/57/71 (4 May 1916).

(36) العراق في الوثائق البريطانية، ص 22-23.

الأوسط، لذلك بدأت المفاوضات السرية بينهما لاقتسام أراضي الدولة العثمانية. وجرى تبادل المذكرات التي عيّنت حصة كل منهما بين وزارة الخارجية البريطانية والسفارة الفرنسية في لندن في عام 1916 وصولًا إلى اتفاقية سايكس - بيكو في 16 آذار/ مارس 1916، حيث احتفظت فرنسا بموجبها بالسيادة على ولاية الموصل(37)، لأن بريطانيا آنذاك كانت تفكر في أن تجعل من الوجود الفرنسي في الموصل حاجزًا بينها وبين روسيا. لذلك وافقت على إعطائها الولاية، لكن تراجعت بريطانيا عن ذلك الاتفاق بعد الثورة البلشفية (1917) وانشغال روسيا عن شؤون الشرق الأوسط، خصوصًا مع وجود إغراءات النفط، وهي لم تُجِزه بداية وجعلته مقرونًا بتعهد فرنسا الالتزام بالامتيازات كلها التي كانت تتمتع بها بريطانيا قبل الحرب في المناطق التي ستخضع للنفوذ الفرنسي(38). وعلى الرغم من أن فرنسا قدمت مثل هذا التعهد، تنصلت بريطانيا من هذا الاتفاق، وبدأت تحاول ضم منطقة الموصل إلى نفوذها. فهددت فرنسا - في حال عدم منحها حصة في نفط الموصل - بمعارضة فاعلية امتياز عام 1914 الممنوح لشركة النفط التركية، وستضع العراقيل في وجه مدّ خط الأنابيب إلى البحر المتوسط، ويعتقد أن فرنسا كانت على اتصال بشركة ستاندرد أويل الأميركية، وكانت ستلجأ إلى الولايات المتحدة وتضغطا معًا في سبيل تطبيق سياسة «الباب المفتوح» حيال نفط بلاد ما بين النهرين في حال عدم اتفاق بريطانيا معها(39).

في ضوء ما سبق، استغل رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج زيارة كليمنصو (رئيس الوزراء الفرنسي) إلى لندن في كانون الأول/ ديسمبر 1918، ورغبة فرنسا في جلاء الجيوش البريطانية عن سورية، والاعتراف بنفوذها هناك، فحصل على موافقته لتغيير الاتفاق في ما يخص ولاية الموصل وبعض المناطق الأخرى، في مقابل وعود

(37) Walter Laqueur and Barry Rubin, eds., *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict*, 7th Rev. and Updated ed. (New York: Penguin Books, 2008), pp. 13-16; David Styan, *France & Iraq: Oil, Arms and French Policy Making in the Middle East*, Library of International Relations; 25 (London; New York: I.B. Tauris, 2006), p. 16, and Kwasi Kwarteng, «Britain's Legacy in the Middle East: Iraq's Oil,» *The Globalist*, 24/2/2012, <http://www.theglobalist.com/britains-legacy-in-the-middle-east-iraqs-oil>.

(38) كاظم، ص 580-617.

(39) Briton Cooper Busch, *Britain, India, and the Arabs, 1914-1921* (Berkeley: University of California Press, 1971), p. 306.

بحصول فرنسا على حصة من نفط الولاية[40]. لكن مجموعة من الخلافات سرعان ما استجدت بين الطرفين حالت دون توقيع الاتفاقية، حيث رفضت فرنسا تثبيت هذه الاتفاقية حتى يُستجاب لطلبها الآخر، أي ضمان انتدابها على سورية ولبنان.

وُقّعت أول مذكرة اتفاق في 8 نيسان/ أبريل 1919 بين لونك (وزير المستعمرات والنفط البريطانية) وبيرنجيه (عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ورئيس اللجنة الفرنسية العامة للنفط)، وسميت اتفاقية لونك - بيرنجيه، وبناء عليها تكون حصة بريطانيا من شركة النفط التركية 70 في المئة ويكون لفرنسا 20 في المئة. أما نسبة 10 في المئة الباقية فتخصص لحكومة العراق المقبلة[41]. لكن الاتفاقية لم تأخذ شكلها النهائي إلا باتفاق جديد في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1919، حيث حصلت فرنسا من خلاله على 25 في المئة من حصة شركة النفط التركية، في مقابل موافقتها على مدّ خطين منفصلين لأنابيب النفط وسكك الحديد الضرورية لإنشاء خطوط نقل النفط في بلاد ما بين النهرين - العراق وفي فارس - إيران. وعلى هذا الأساس، صارت حصة شركة النفط التركية موزعة كالآتي[42]: 50 في المئة للشركة الأنغلوفارسية، وأصبح اسمها في عام 1935 شركة النفط الأنغلوإيرانية المحدودة، ثم في عام 1954 بُدّل اسمها إلى شركة النفط البريطانية، ونسبة 25 في المئة لشركة رويال داتش شل، ونسبة 25 في المئة لفرنسا.

رابعًا: اتفاقية سان ريمو (1920) وما تلاها

من خلال مؤتمر سان ريمو، وصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق نفطي، وتمكنتا من تسوية خلافاتهما في شأن نفط الموصل في اتفاقية النفط التي عقدت بينهما في 25 نيسان/ أبريل 1920، إلا أن بريطانيا لم تتمكن من تجاوز المنافسة الأميركية.

---

(40) خليل، ص 10.

(41) Christopher M. Andrew and A.S. Kanya-Forstner, *The Climax of French Imperial Expansion, 1914-1924* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1981), pp. 198-199, and Styan, pp. 12 and 15.

للمزيد انظر: قاسم أحمد العباس، «وثائق اتفاقيات النفط اتفاقية لونك - بيرنجيه،» النفط والتنمية، السنة 2، العدد 8 (أيار/ مايو 1977) ص 166.

(42) Ian Rutledge: «The Oil Agreements,» in: *Enemy on the Euphrates*, and Ewalt, «The Fight for Oil».

شملت الاتفاقية مواد تتعلق بتوحيد المصالح النفطية بين البلدين. وفي ما يخص بلاد ما بين النهرين، تعهدت الحكومة البريطانية بمنح الحكومة الفرنسية أو من ينوب عنها 25 في المئة من صافي إنتاج النفط الخام، أي أكدت ما جاء في الاتفاقات السابقة، وتكون الشركة المعنية أيضًا تحت السيطرة البريطانية الدائمة، إضافة إلى موافقة الحكومة الفرنسية في حال تقديم الطلب على بناء خطّي أنابيب منفصلين مع السكك الحديد اللازمة لبنائهما وإدامتهما ونقل شحنات النفط من بلاد ما بين النهرين وفارس عبر منطقة النفوذ الفرنسي إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، وتتعهد فرنسا بتقديم التسهيلات كلها لحقوق المرور من دون أي مطالبة بأي رسوم على النفط المنقول. وفي حال رغبت شركة النفط المعنية في مدّ خط أنابيب وسكة حديد إلى الخليج الفارسي/ العربي، فستستعمل الحكومة البريطانية دوائرها لضمان منح تسهيلات مماثلة لمثل هذا الغرض[43].

في اتفاق سان ريمو، استُبعدت شركات النفط الأميركية من المشاركة في تقاسم المصالح النفطية في المنطقة، ما أثار احتجاجات قوية من هذه الشركات التي كانت تخشى أن تُحرم من الوصول إلى مصادر النفط في الشرق الأوسط. فسارعت – عن طريق وزارة خارجيتها – بالاتصال بالحكومة البريطانية، مبدية اعتراضها على انشغال بريطانيا العظمى بإحكام السيطرة على احتياطيات النفط في هذه المنطقة، وتقسيمها المصالح النفطية وفق رغبتها، فأرسل السفير الأميركي جون ديفيس رسالة إلى اللورد كرزون (وزير الدولة للشؤون الخارجية) في 12 أيار/ مايو 1920 رأى فيها أن بريطانيا تعطي نفسها صلاحيات وامتيازات خاصة في الأراضي التي فُرض عليها الانتداب، ولا سيما المنطقة التي أصبح يطلق عليها اسم العراق. إلا أن بريطانيا أنكرت هذا الأمر، وردت قائلةً إن هذه الاتهامات بُنيت على انطباع خاطئ عن السياسة النفطية، وإن الولايات المتحدة الأميركية تتحكم بإنتاج 70 في المئة من الإنتاج النفطي في العالم، وتمتلك شركات النفط الأميركية ما يقدر بثلاثة أرباع إنتاج المكسيك، ويقدر بنحو 12 في المئة إضافية، في المقابل يقدر إنتاج الإمبراطورية البريطانية، إضافة إلى إنتاج شركة النفط الأنغلوفارسية،

(43) Styan, pp. 18-20, and James A. Paul, «Great Power Conflict over Iraqi Oil: The World War I Era» (Global Policy Forum, October 2002), <https://www.globalpolicy.org/component/content/article/185/40479.html>.

بـ 4.5 في المئة فقط من إجمالي الإنتاج العالمي. وبذلك تساءل كورزون اعتمادًا على هذه المعطيات: هل يمكن جديًا لبريطانيا أن تهدد السيطرة الأميركية على المصالح النفطية العالمية[44]؟ أجاب وزير الخارجية كولبي في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1920 أنه يجب أن تكون الموارد الطبيعية لبلاد ما بين النهرين مضمونه لشعبها وللدولة العربية المستقبلية، وأن على البريطانيين حماية هذه الأصول لهذا الشعب. ورأى أن هذا الأمر يتناقض مع الاتفاق الأنغلوفرنسي في سان ريمو، الذي قسّم نفط العراق على أساس 75/ 25 في المئة. وكان تساؤله ما إذا كانت بريطانيا ستوظف نظام الانتداب ستارًا لنظام أقدم هو نظام المحميّات[45]. ولأن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن قد أعلنت الحرب على الدولة العثمانية، واجهت صعوبة في أداء دور مباشر في المفاوضات التي جرت آنذاك، ومع ذلك لم تقبل بتقسيم الغنائم الذي تم في سان ريمو، وكان لا بد من إعادة تفسير الاتفاق البريطاني - الفرنسي (سان ريمو 1920) لضمان فتح الباب أمام شركات النفط الأميركية في الأراضي التي خسرتها الدولة العثمانية، قبل الحصول على موافقة واشنطن على الانتداب البريطاني على فلسطين، كما كان على بريطانيا تأكيد - بشكل متكرر - حماية المصالح الأميركية الخاصة في الأراضي المقدسة[46]. وبناء على ذلك، ضغطت وزارة الخارجية الأميركية على مكتب الخارجية البريطاني حتى وافق على مراجعة اتفاقية الخط الأحمر المعروفة.

أعقبت الخارجية الأميركية اتصالاتها بمحادثات مستفيضة بين شركة النفط الأنغلوفارسية وعدد من الشركات الأميركية، بقصد مشاركة إحدى الشركات الأميركية في شركة النفط التركية، وأنتجت هذه المباحثات تفاهمًا بين الأميركيين والبريطانيين. وفي عام 1923 أُسّس «اتحاد إنماء (تطوير) الشرق الأدنى» من

(44) «Davis to Curzon, 12 May 1920,» in: *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1920* (Washington: U.S. Government Printing Office, 1920), vol. 2, pp. 649-655, «Davis to Colby, 11 August 1920,» p. 665.

(45) «Davis to Curzon,» p. 670.

(46) «Oil Negotiations Preceding U.S. Agreement to the British Mandate in Palestine,» in: *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1921* (Washington: U.S. Government Printing Office, 1921), vol. 2, pp. 94-105, and Carole Fink, *The Genoa Conference: European Diplomacy, 1921-1922*, Syracuse Studies on Peace and Conflict Resolution (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1993), p. 27.

عدد من الشركات الأميركية: Jersey Standard, Socony, Gulf Oil, the Pan-American Petroleum and Transport Company, and Atlantic Refining (later Arco)، وحصلت على نسبة من حصص شركة النفط الأنغلوفارسية في عام 1924، في مقابل حصة معينة تتسلمها شركة النفط الأنغلوفارسية كتعويض[47]. وأعيد تنظيم شركة النفط التركية لتشمل الأميركيين في شراكتها بعد أن حصلت على امتياز من الحكومة العراقية في 14 آذار/ مارس 1925. وبعد جهد، تحول الوعد الذي حصلت عليه الشركة قبل الحرب العالمية الأولى إلى امتياز حقيقي منحتها إياها الحكومة العراقية، على الرغم من عاصفة من الاحتجاجات في الأوساط الرسمية والشعبية التي اعتبرت الاتفاقية تفريطًا بحقوق الشعب العراقي[48].

في ضوء ما سبق، بدأت شركة النفط التركية أعمالها في نهاية عام 1926. وفي 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1927، انبثق النفط أول مرة في العراق من بئر «بابا كركر» بغزارة هائلة من حقل القيارة غرب نهر دجلة وقرب كركوك. فاجتمع الشركاء في بلدة أوستند في بلجيكا في 31 تموز/ يوليو 1928 لتوقيع اتفاق نهائي بين عدد من الشركات النفطية الأميركية والبريطانية والفرنسية في شأن الموارد النفطية داخل الأراضي التي كانت تتبع سابقًا للدولة العثمانية في الشرق الأوسط. وبدأت المفاوضات في شأن تقسيم إنتاج النفط الخام بين الشركاء (Anglo-Persian, Royal Dutch/Shell, the Compagnie Française des Pétroles (CFP, later Total), and the Near East Development Corporation) ووقّع المجتمعون اتفاقية الخط الأحمر في أوستند - بلجيكا، وبموجب شروط الاتفاق تلقى كل طرف من الأطراف الأربعة حصة تقدر بـ 23.75 في المئة من النفط الخام كله الذي تنتجه الشركة، ويسمح للشركة بالعمل في أي مكان في الشرق الأوسط بين قناة السويس وإيران، باستثناء الكويت. وذهبت 5 في المئة الباقية إلى كالوست كولبنكيان. أهم ما ميز اتفاقية الخط الأحمر هو مبدأ «إنكار الذات»، حيث اتفقت الشركات على عدم تطوير أي حقل نفطي داخل المنطقة المحددة من دون دعم الأعضاء الآخرين وموافقتهم.

---

(47) خليل، ص 10.

(48) Ferruh Demirmen, «Oil in Iraq: The Byzantine Beginnings» (Global Policy Forum, 26 April 2003), Part II: The Reign of a Monopoly, <https://www.globalpolicy.org/component/content/article/185/40550.html>.

ويتضمن انكار الذات الاحتكاري الذي يمنع أي من مساهميها من السعي بشكل مستقل في المصالح النفطية في المناطق التي كانت تتبع للدولة العثمانية سابقًا، باستثناء بعض المناطق، منها الكويت والأراضي المحوّلة. وأصبح الاتفاق يعرف بالخط الأحمر، لأنه خلال المفاوضات لم يكن أحد من أعضاء شركة النفط التركية يعلم بدقة حدود الإمبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، لذلك خلال أحد اللقاءات الأخيرة للاتفاق رسم كولبنكيان خطًا بقلم أحمر لحدود الشرق الأوسط على خريطة. وفي عام 1929، تحول اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (I. P. C.)، وألغيت اتفاقية الخط الأحمر بشكل غير رسمي في لشبونة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1948[49].

بعد أن ضمنت الاحتكارات العالمية مصالحها في شركة نفط العراق عن طريق مجموعة الاتفاقات التي ذكرت آنفًا، واجهت هذه المصالح مشكلة في كيفية نقل النفط من حقول الموصل وشمال العراق بشكل عام إلى موانئ البحر المتوسط، حيث يحمل إلى مصافي التكرير. وبرزت هذه المسألة سابقًا في المفاوضات الأنغلوفرنسية التي اقتسمت أراضي الإمبراطورية العثمانية عند نهاية الحرب العالمية الأولى. وكان الدبلوماسيون الفرنسيون قد وافقوا على مد خطوط الأنابيب في الأراضي التي تسيطر عليها فرنسا، في مقابل الحصول على حصة لفرنسا في شركة النفط التركية. ولإعادة مثل هذا الاقتراح إلى الساحة، وقعت شركة نفط العراق اتفاقية مع الحكومة العراقية في آذار/ مارس 1931 أغلقت به احتمال دخول أي شركة أخرى في المصالح النفطية إلى المنطقة، أي انتهت بهذه الاتفاقية سياسة الباب المفتوح. وكذلك التزمت الشركة ببناء خط أنابيب للنفط، لكن لم يتفق الشركاء بداية أين سيكون مسار هذا الخط ونهايته، إذ اقترحت الشركة الأنغلوفارسية وشل المسار الذي ينتهي في حيفا ودعمتها الحكومة البريطانية، أما عن فرنسا فاقترحت المسار الشمالي الذي ينتهي في طرابلس. في نهاية المطاف، توصل الشركاء إلى اتفاق تسوية يقضي بتشييد خطي نفط يتفرع عند نهر الفرات إلى حيفا وإلى طرابلس. وشرع ببناء المشروع بين عامي 1932 و1934. ويُعد

---

(49) «Milestones: 1921-1936: The 1928 Red Line Agreement,» United States Department of State, Office of the Historian, on the website: <https://history.state.gov/milestones/1921-1936/red-line>, and Paul, «Great Power,» and Demirmen, «Oil in Iraq».

هذا المشروع أول خط أنابيب للنفط الخام يشيّد عبر الحدود الرئيسة في الشرق الأوسط[50].

خاتمة

مما سبق، كان لهذه الفترة الأثر الكبير في تاريخ منطقة بلاد ما بين النهرين - العراق - النفطي، وفي موازين القوى في المنطقة. وكما يتداخل التاريخ بالسياسة، يأتي الاقتصاد إلى جانبهما ليؤدي إلى شمولية النظرة التاريخية، لذلك قالوا إن الاقتصاد هو محرك التاريخ وجعلوه الوجه الآخر للسياسة. وفي هذا الإطار، تأتي تحركات الدول. ومن المعلوم أن المنطقة عاشت تحولات مرهونة بالعوامل الاقتصادية، والمحرك الرئيس للسياسة العالمية كان المصالح النفطية، وظهر ذلك جليًا في منطقة الشرق الأوسط، إذ بدأت المصالح النفطية البريطانية - بشكل خاص - في هذه المنطقة في وقت يسبق اندلاع الحرب العالمية الأولى، وخاضت بريطانيا هذه الحرب من أجل تحقيق هذه المصالح وتثبيتها، وكان إدخال - بل جرّ - الدولة العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى مقصودًا من بريطانيا التي كانت تحاول الاستحواذ على الامتيازات النفطية في أراضي الدولة العثمانية، في ظل منافستها مع ألمانيا على هذه المصالح، بعد أن أصبح النفط مصدرًا حيويًا للطاقة في العالم. وبذلك، كان للنفط الدور الأساس في رسم السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وتلتها، فانشغلت بريطانيا بمسألة تأمين مخزون النفط وإمداداته، وجعلت منه الهدف الأساس في سياستها، وهذا الدافع الرئيس لسيطرة بريطانيا على العراق وفرض نظام الانتداب عليها.

نستنتج كذلك أنه خلال هذه الفترة، انتقل مركز ثقل العلاقات الدولية من منطقة جنوب الخليج العربي إلى شمال الخليج من دون تهميش دور الجنوب وأهميته في العلاقات الدولية بسبب المصالح النفطية. وكذلك انتقل الاهتمام من الاستثمارات الدولية في مشروعات سكك الحديد إلى مجال النفط. وتم للمصالح الاحتكارية ذلك بربط امتياز سكة الحديد بحقوق التعدين حول السكة.

(50) Styan, pp. 28-29, and Rafael Kandiyoti, *Pipelines: Flowing Oil and Crude Politics* (London; New York: I.B. Tauris, 2008), pp. 52-53.

المراجع

1- العربية

كتب

آيرلاند، فيليب ويلارد. **العراق: دراسة في تطوره السياسي، كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها**. نقله إلى العربية جعفر خياط. بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعة، 1949.

تومانوفيتش، نتاليا نيكولايفنا. **الدول الأوروبية في الخليج العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر**. ترجمة سمير نجم الدين سطاس؛ تقديم ومراجعة قسم الدراسات والنشر والشؤون الثقافية بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. دبي: المركز، 2006. (السلسلة المشتركة للبحوث والمصادر في تاريخ الجزيرة العربية وبلدان الخليج؛ 4)

الجاف، جاوان حسين فيض الله. **الدبلوماسية الألمانية 1870-1914م**. نسخة إلكترونية.

جرانت، أ. ج. وهارولد تمبرلي. **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789-1950**. ترجمة بهاء فهمي؛ مراجعة أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1978.

خليل، نوري عبد الحميد. **التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952**. بغداد: جامعة بغداد، 1980.

صالح، زكي. **بريطانيا والعراق حتى عام 1914: دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري**. بغداد: مطبعة العاني، 1968.

العباس، قاسم أحمد (إعداد وترتيب وترجمة). **وثائق النفط في العراق: وثائق عامة**. بغداد: شركة النفط الوطنية العراقية، 1975. 2 ج.

العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930. ترجمة وتحرير فؤاد قزانجي؛ تقديم ومراجعة عبد الرزاق الحسني. بغداد: دار المأمون، 1989.

قاسم، جمال زكريا. **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1996. 5 مج.

منصور، ممدوح محمود مصطفى. **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**. تصدير محمد طه بدوي. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995.

منتشاشفيلي، ألبرت م. **العراق في سنوات الانتداب البريطاني**. ترجمة هاشم صالح التكريتي. بغداد: مطبعة الجامعة، 1978.

دوريات

العباس، قاسم أحمد. «وثائق اتفاقيات النفط اتفاقية لونك-بيرنجيه.» **النفط والتنمية**: السنة 2، العدد 8، أيار/ مايو 1977.

عمر، يوسف ويوسف حسين. «موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد 1898-1914م.» **المجلة الأردنية للتاريخ والآثار**: السنة 6، العدد 4، 2012.

كاظم، حامد حميد. «النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية - الأمريكية خلال القرن العشرين.» **مجلة مِداد الآداب**: العدد 6، 2011.

2- الأجنبية

Books

Alhadeff, Iakovos. *The First World War for Oil 1914-1918: Similarities with the 2014 Oil Wars, 100 Years Later*. [n. p.]: Smashwords Edition, 2014.

Andrew, Christopher M. and A.S. Kanya-Forstner. *The Climax of French Imperial Expansion, 1914-1924*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1981.

Busch, Briton Cooper. *Britain, India, and the Arabs, 1914-1921*. Berkeley: University of California Press, 1971.

Dane, Edmund. *British Campaigns in the Nearer East, 1914-1918: From the Outbreak of War with Turkey to the Armistice*. London; New York: Hodder and Stoughton, [1919].

Fink, Carole. *The Genoa Conference: European Diplomacy, 1921-1922*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1993. (Syracuse Studies on Peace and Conflict Resolution)

Hiatt, Steven (ed.). *A Game as Old as Empire: The Secret World of Economic Hit Men and the Web of Global Corruption*. Introduction by John Perkins. San Francisco: Berrett-Koehler Publishers; Berkeley, CA: Publishers Group West, 2007. (A BK Currents Book)

Hurewitz, J. C. *Diplomacy in the Near and Middle East; A Documentary Record*. vol. 1: *1535-1914*. New York: Octagon Books, 1972. 2 vols.

Kamrava, Mehran (ed.). *International Politics of the Persian Gulf*. Published in Association with the Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2011. (Modern Intellectual and Political History of the Middle East)

Kandiyoti, Rafael. *Pipelines: Flowing Oil and Crude Politics*. London; New York: I.B. Tauris, 2008.

Laqueur, Walter and Barry Rubin (eds.). *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict*. 7th Rev. and Updated ed. New York: Penguin Books, 2008.

McBeth, B. S. *British Oil Policy, 1919-1939*. London; New York: Routledge, 2013.

Osborne, Eric W. *Britain's Economic Blockade of Germany, 1914-1919*. London; New York: Frank Cass, 2004.

O'Shea, Raymond. *The Sand Kings of Oman; Being the Experiences of an R. A. F. Officer in the Little Known Regions of Trucial Oman, Arabia*. London: Methuen, [1947].

Rutledge, Ian. *Enemy on the Euphrates: The British Occupation of Iraq and the Great Arab Revolt, 1914-1921*. London: Saqi Books, 2014.

Sirriyeh, Hussein. *U.S. Policy in the Gulf, 1968-1977: Aftermath of British withdrawal*. London: Ithaca Press, 1984.

Speight, James G. *An Introduction to Petroleum Technology, Economics, and Politics*. Salem, MA: Scrivener; Hoboken, NJ: Wiley, 2011.

Styan, David. *France & Iraq: Oil, Arms and French Policy Making in the Middle East*. London; New York: I.B. Tauris, 2006. (Library of International Relations; 25)

Yergin, Daniel. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power*. New York: Free Press, 2008. (Free Press Trade pbk. ed.)

Periodicals

Ewalt, Donald. «The Fight for Oil: Britain in Persia, 1919.» *History Today*: vol. 31, no. 9, September 1981.

Mir-Babayev, Mir Yusif. «Azerbaijan's Oil History: A Chronology Leading up to the Soviet Era.» *Azerbaijan International*: vol. 10, no. 2, Summer 2002.

Studies and Reports

Demirmen, Ferruh. «Oil in Iraq: The Byzantine Beginnings.» Global Policy Forum, 26 April 2003. Part II: The Reign of a Monopoly.

Paul, James A. «Great Power Conflict over Iraqi Oil: The World War I Era.» Global Policy Forum, October 2002.

Thesis

Öncü, Edip. «The Beginnings of Ottoman-German Partnership: Diplomatic and Military Relations between Germany and the Ottoman Empire before the First World War.» Master's Thesis, Bilkent University, Department of History, Ankara, September 2003.

الوثائق البريطانية:

Anglo-Persian Oil Contract. HC Deb 29 June 1914 vol. 64 cc5-7.

The Mesopotamian Expedition. HL Deb 20 July 1916 vol. 22 cc835-74.

The Position in Mesopotamia. HL Deb 26 April 1916 vol. 21 cc832-4.

Questions in the House: HC Deb 18 April 1907 vol. 172 c1138, and HC Deb 25 April 1907 vol 173 c265.

Report of the Mesopotamia Commission. HO 45/10838/331607 (1917) 1917; IWM 76/115/1 (2-6 February 1916), and PRO 30/57/71 (4 May 1916).

Supply [Twelfth Allotted Day.]. HC Deb 29 June 1914 vol. 64 cc53-129.

The Times Documentary History of the War, 11 vols. (London: Printing House Square 1917-1920). vol. 4, Naval - part 2.

<http://www.nationalarchives.gov.uk>.

الوثائق الأميركية:

«Milestones: 1921-1936: The 1928 Red Line Agreement.» United States Department of State, Office of the Historian, on the website: <https://history.state.gov/milestones/1921-1936/red-line>.

Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1920. Washington: U.S. Government Printing Office, 1920.

Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1921. Washington: U.S. Government Printing Office, 1921.

الفصل الثالث

مصالح إيطاليا ودورها في الحرب العالمية الأولى

علي شعيب

أولًا: الوحدة الإيطالية والدعوة إلى التوسع خارج الحدود

لم تكد تتكون إيطاليا باعتبارها دولة وطنية في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى راحت تتحول إلى دولة إمبريالية ذات مطامع استعمارية قوية. وأخذ ساستها ومفكروها يضعون أسس التحرك الاستعماري الذي كان يملك العناصر الأولية في الأيديولوجيا الإمبريالية، مثل بعث الإمبراطورية الرومانية حول البحر المتوسط. ورافق حلم الوحدة تسارع التصريحات لمصلحة التوسع في ما وراء البحار، إذ أكد الاقتصادي الجنوي ريفالورا (Rivalora) أن موقع إيطاليا الجديد في أوروبا غير قابل للحياة من دون توسع اقتصادها نحو الشرق[1]. وتبنى هذا الطرح معظم مفكري القرن التاسع عشر في إيطاليا. أما الزعيم الوطني ماتزيني فطالب أن يكون لإيطاليا ممتلكات في آسيا وأفريقيا خصوصًا، وقال: «في الحركة التي تدفع بأوروبا إلى تحضير البقاع الأفريقية مثلما تكون مراكش من نصيب شبه جزيرة إيبيريا، والجزائر من نصيب فرنسا، فإن تونس قلب البحر المتوسط المتصل بالنظام السرديني الصقلي، هي من نصيب إيطاليا»[2].

بعد تحقيق الوحدة الإيطالية في عام 1869، واضب المفكرون والسياسيون الطليان على ضرورة التوسع والاستعمار. في عام 1870، صرح وزير الخارجية فيسكونتي فينوستا (Visconti Venosta) أمام مجلس الوزراء: «في يوم ما يجب أن تعود تونس إلى إيطاليا». وفي عام 1873، أشار كامبو فريغوزو (Campo Fregoso) في كتابه *Il Primato Italiano* (في المستقبل القريب) ستضم إيطاليا إليها معظم الأمم المتوسطية. فمصر وطرابلس وتونس والجزائر الواقعة على مسافة قريبة من شواطئنا هي مستعمرات طبيعية لنا...». أما كابري (Capri) فأكد في كتابه *Dell emigration*

(1) J.-L. Miège, *L'Impérialisme colonial italien: De 1870 à nos jours* (Paris: Société d'édition d'enseignement supérieur, 1968), pp. 12-13.

(2) المصدر نفسه، ص 13.

الصادر في عام 1874 «أن الشعب العظيم الذي لا يمد نفوذه ويوسع ممتلكاته في رحاب البحار سيزول عاجلًا أم آجلًا، وسيصبح خاضعًا للأمم الأخرى»[3]. وفي 26 أيار/ مايو 1906 وبمبادرة من جيولي (Gioli) من فلورنس والسيناتور مارتينو (Martino) ولدت المؤسسة الاستعمارية الإيطالية في اجتماع شارك فيه 18 برلمانيًا وعدد من الشخصيات، وتولت الدولة تمويل نشاط هذه المؤسسة. وفي عام 1908 عقد أول اجتماع للإيطاليين في الخارج[4].

ثانيًا: دور الاستشراق الإيطالي في حلبة الصراع الاستعماري

بعد أن حسمت روما خيارها بالدخول في حلبة الصراع الاستعماري في الشرق، راحت تُعدّ مختصين بشؤون هذه المنطقة. وأسندت إلى نخبها الفكرية دورًا رياديًا في هذا المجال. في عام 1889، كلف المستشرق كارلو نالينو بتطبيق قرار الحكومة بتعليم اللغة العربية. وفي عام 1904، أسس الطبيب الإيطالي أنريكو أنسباتو في القاهرة، وتحت الرعاية الأبوية لعدد من علماء المسلمين من بينهم الشيخ محمد عبده، مجلة النادي وبنى منهج أعمالها على التعاون الإيطالي - العربي الإسلامي[5]. وبعد احتلال ليبيا في عام 1911، أُلزم المستشرقون الإيطاليون بالتبحر في الميدان الواسع للدراسات الإسلامية العربية.

في المقابل، طالب المستشرقون الطليان حكومتهم بإنشاء مؤسسة استشراقية في القاهرة على غرار المؤسسة الفرنسية الأثرية الاستشراقية التي أُنشئت في عام 1908. وفي أيار/ مايو 1913، ناقش البرلمان الإيطالي مسألة تعزيز مؤسسات الاستشراق في بعض المدن الإيطالية لتؤدي الدور نفسه الذي نيط بمدرسة اللغات الشرقية الحية في باريس. وفي محصلة لهذا التداول، تقرر إلقاء محاضرات حرة في جامعة روما في الشريعة الإسلامية بإشراف ديفيد سانتيانا (David Santillana) (من مواليد تونس). وفي نابولي، حاضر لابو بونازيا (Lapo Buonazia)، وفي مدينة

---

(3) Miège, p. 23.

(4) المصدر نفسه، ص 73.

(5) كارلو قوتي بورشيناري، العلاقات العربية الإيطالية من 1902-1930م: من مذكرات أنريكو إنسباتو، ترجمة عمر الباروني؛ مراجعة عبد الرحمن سالم العجيلي، سلسلة الدراسات المترجمة؛ 3 (ليبيا: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1980)، ص 16.

بالرم حاضر نالانو (Nallano) وفي فلورنس حاضر فوستين لاسيميو (Faustin Lasimio)، وفي مدينة تيران حاضر إيتالو بيتزي[6] (Italo Pizzi). وحتى الربع الأول من القرن العشرين، كان الاستشراق الإيطالي معروفًا بشخصيات ثلاث: غيدي وكايناني ونالينو عضو المجمع العلمي في دمشق والمجمع اللغوي في القاهرة منذ تأسيسهما.

ثالثًا: الطموحات التوسعية والواقع الاقتصادي

وضع القادة الطليان بلدهم في مستوى طموحات الدول الكبرى، وهذا لا يسمح به اقتصادهم الضعيف وإمكاناتهم المالية، ولا النضج السياسي في الدولة الفتية. وبمعنى آخر، كان هناك هوّة بين إرادة إيطالية في إنجاز كل شيء مباشرة كأنها دولة كبرى عالميًا والصعوبات التي تواجهها باعتبارها دولة فتية تعيش أزمة اجتماعية متفاقمة.

منذ عام 1880، شهدت إيطاليا كسادًا زراعيًا وصناعيًا نتيجة المنافسة الأجنبية. وعندما تجاوبت الحكومة الإيطالية مع مطالب المزارعين وأصحاب المصانع بالحماية الجمركية، أدى ذلك إلى حرب جمركية مع فرنسا في عام 1887، انتهت بقطيعة بين البلدين وسحب الرأسمال الفرنسي من المصارف الإيطالية بين عامي 1890 و1893[7].

كانت تداعيات القطيعة انهيار بنك Credit Mobiliaire de la Banco Generale وظهور الاضطرابات الاجتماعية على التوالي:

في عام 1895: انتفاضة في ميلان.

في عام 1897: احتجاجات في روما امتدت إلى معظم المدن الإيطالية، حيث أصبح المحتجون سادة المدن، ما اضطر الشرطة إلى إطلاق النار، وسجل ظهور مسلح عمالي في ميلان.

---

(6) Antoine Cabaton, «L'Orientaliste musulman et l'italie moderne,» *Revue du monde musulman*, vol. 27 (Juin 1914).

(7) Pierre Milza et Serge Bertstein, *L'Italie, La papauté, 1870-1970*, 1er cycle. Histoire. Un Siècle d'histoire (Paris: Masson et cie, 1970), p. 30.

شهدت الأعوام بين 1900 و1912 تزايدًا في عدد السكان الإيطاليين من 32 مليون إلى 35 مليون نسمة. بدت الهجرة أفضل حل للمسائل المطروحة من الفائض السكاني وتزايد البطالة. لكن الهجرة لم تلامس الحل المنشود. فعند انتقال جزء كبير من مهاجري الشمال الإيطالي إلى الدول الصناعية المجاورة مثل ألمانيا وسويسرا، خصوصًا فرنسا التي واجهوا فيها مصاعب في شروط الإقامة، حصلت صدامات مع السكان المحليين، كما في مدينة ليون في عام 1893. أما مهاجرو الأرياف فاختاروا الهجرة إلى ما وراء البحار، مثل أفريقيا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية[8].

رابعًا: ميدان المصالح الإيطالية بعد الوحدة

اتضح أن الأهداف الاستعمارية لساسة إيطاليا ومفكريها في ما وراء البحار لم تتعدَّ النطاق الجغرافي الذي حددت ميادينه الجمهوريات الإيطالية قبل قيام الوحدة، وهو باتجاه المشرق والمغرب العربيين.

1- مصالح إيطاليا في المشرق العربي

كان الإيطاليون أعرق أمم أوروبا التي اتصلت بالشرق الأدنى اتصالًا وثيقًا منوّعًا. وبعد القرن السادس عشر، كان في عدد من المدن العربية، ولا سيما في مرافئها البحرية، قناصل وممثلون تجاريون للجمهوريات الإيطالية بهدف الإبقاء على الأسواق العربية مفتوحة، لما كانت تمثله من مصدر ربح وفير لتجارتها، فضلًا عن وجود جوالٍ إيطالية تقيم في أمكنة خاصة بها. وتولّت البندقية في أيام ازدهارها تمويل تعليم اللغات الشرقية لتجارها والأدلّاء. وكان تعامل السكان الشاميين بعملة البندقية (الدوكات) دليل استئثار الجمهوريات الإيطالية دون غيرها من دول الغرب بأسواق الشرق[9]. وسبقت الدول الإيطالية غيرها من الدول الأوروبية في

---

(8) Milza et Bertstein, p. 40.

(9) سمير علي الخادم، الشرق الإسلامي والغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرقي البحر المتوسط، 1450-1517 (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، 1989)، ص 527. قدم هذا الكتاب في الأصل كرسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ في كلية الآداب، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، 1988.

الحصول على الامتيازات في السلطنة العثمانية. وأبرمت جنوه اتفاقيتين معها في عامي 1823 و1825. وبحسب تقرير قنصل فرنسا في بيروت في عام 1948، بقيت حياكة الحرير وتجارته حكرًا على الإيطاليين حتى نافستهم سويسرا[10].

كان الفاتيكان والرأي العام الكاثوليكي في إيطاليا يتأثران كثيرًا بما يجري في بلاد الشام، ولا سيما بما يتعلق بمسيحييه. وعند اندلاع الحرب الطائفية في جبل لبنان في عام 1860، ساهم الأب ريكادونا الإيطالي الأصل (من مواليد زحلة) في نشر بعض وقائعها من على صفحات بعض الجرائد الإيطالية كما رفع كثرة من الآباء الأجانب في دير زحلة إلى المراجع الروحية العليا في روما وليون طالبين منهم المعونة لمساعدة المنكوبين[11]. وتؤكد الرسائل الثلاث في المحفوظات السرية للفاتيكان التابع لأرشيف القصادة الرسولية في جبل لبنان الاستجابة الإيطالية للتدخل في حوادث الجبل.

في الرسالة الأولى التي كتبها الكونت كافور رئيس الحكومة الإيطالية في 31 آب/ أغسطس 1860 إلى المركيز د. أزيليو (D. Azeglio) الذي بدوره أرسلها إلى جون رشيل وزير خارجية بريطانيا، تناولت مطالبة إيطاليا المشاركة مع الدول الكبرى لوضع حل نهائي لحوادث 1860.

أما في الرسالة الثانية فكانت رسالة الجنرال دوراندو إلى صفوت باشا بطلب من الكونت كافور في 22 أيلول/ سبتمبر 1860 التي تدور حول حقوق إيطاليا بالتدخل والمشاركة في وضع الحلول الملائمة من أجل حماية الرعايا المسيحيين في الجبل اللبناني. لكن الرسالة التي كتبها كافور بتاريخ 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1860، والتي أرسلت إلى وزير خارجية إنكلترا يعقّب فيها على رسالته الأولى ويؤكد حق بلاده المشاركة في حل المسألة في جبل لبنان وإلحاحه بالإطلاع الكامل على المفاوضات السرية المتعلقة بهذه المسألة بالذات بين الدول

---

(10) Adel Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays de proche-orient du XVII^e siècle à nos jours* (Beyrouth: Editions de divers politiques et historiques, 1978), série contenue.

(11) ساسين عساف، «دور الرهبنة اليسوعية في تاريخ البقاع الاجتماعي والاقتصادي 1918-1948» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، بيروت، 1998)، ص 68.

الكبرى والسلطنة العثمانية[12]. وبرر وزيرا الخارجية الإيطاليان راتيسي (Rattisi) وروكاسول (Rocassol) اندفاع إيطاليا إلى هذه المنطقة بحجة ما كان لها من مصالح تجارية أكثر أهمية مما لبريطانيا والنمسا، وكذلك مرتين أكثر أهمية مما لفرنسا، واعتبرا أن ذلك يؤهل بلدهم للمشاركة في مؤتمر القسطنطينية في شأن دفع التعويضات لضحايا حوادث 1860. ولا تزال الحجج المتعلقة بهذه السياسة هي نفسها: الدفاع عن المواطنين الإيطاليين وتنمية التجارة والملاحة البحرية...[13].

عمليًا، وبحسب جريدة الطان الفرنسية في 23 كانون الأول/ ديسمبر، ولمناسبة إعادة طرح مسألة القانون الأساسي للبنان الذي وضع في عام 1861، «أن القوة العسكرية اللبنانية التي يراد تشكيلها أضيف إليها ضباط أجانب كلفوا بإعادة تنظيم الدرك في تركيا، كانوا أكثريتهم من الإيطاليين والألمان. كنا نأمل بأن تعهد المهمة إلى الفرنسيين لأنهم كانوا أوائل من نظموا هذه القوة العسكرية»[14]. واستطاعت المملكة الإيطالية أيضًا الحصول على ما كان للدول الخمس الموقعة بروتوكول 1864 من حقوق المراقبة في القضية اللبنانية عندما وقّعت سفارتها في الأستانة على بروتوكول تعيين فرانكو باشا في منصب حاكم جبل لبنان[15].

في هذا السياق كان الرأي العام الكاثوليكي في الشرق متأثرًا بما يصدر عن الفاتيكان. وعندما قررت الحكومة الفرنسية في عام 1860 التدخل عسكريًا لحماية مسيحيي المشرق في أثناء الحرب الطائفية في جبل لبنان، مشددة على هدفها الإنساني، كان الرأي العام الكاثوليكي الداخلي لا يزال متأثرًا بالقضايا الإيطالية ولا يفكر إلا في مساعدة الكرسي الرسولي، وإن كان لم ير في بادئ الأمر إلا التضليل[16].

بعد تحقيق إيطاليا وحدتها في عام 1869 حاولت أن تتماثل مع أساليب

---

(12) Archivo Segreto Vaticano, «Delegazione Apostolica del Libanon,» vol. 229,. Fasc. 3.

(13) Miège, p. 18.

(14) Ismail, tome 19, *Le Temps*, 23/12/1891.

(15) لبنان في تاريخه وتراثه، دراسات لبنان، أبحاث وتوثيق؛ 1 (بيروت: مركز الحريري الثقافي، 1993)، ج 1، بحث قدمه منير إسماعيل، ص 453.

(16) دومينيك شوفالييه، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة منى عاقوري (بيروت: دار النهار، 1994)، ص 493.

الدول الأوروبية الاستعمارية في بلاد الشام التي كانت حقل تجارب مميزًا للنفوذ الفرنسي الذي كان يتمتع بقدرة كبيرة على مواجهة أي نفوذ آخر. وكانت اللغة الفرنسية لغة الأغنياء وكبار التجار الشوام. وبعد التدخل العسكري الفرنسي في حوادث جبل لبنان في عام 1860 تغيرت الأمزجة المحلية. إذ شعر كاثوليك الشرق مدى أهمية الارتباط بفرنسا، على الصعيد الأمني أم الاقتصادي. واتضح خلال هذه الحقبة أن الدول الكاثوليكية الأوروبية لم تنشط في الشرق إلى الحد المتوقع على أنها دعامة العقيدة الكاثوليكية فحسب، بل باعتبارها منافسة سياسية أيضًا، وذلك بسبب المصالح لكل دولة. هذه المصالح التي كانت تنعكس على نشاط الأرساليات. في الوقت نفسه وجد الكاثوليك فرصة لتوسع نشاطهم التبشيري خارج البلاد. وبذلك قسّمت الأدوار بين الدولة والكنيسة في مناطق النفوذ الاستعماري. الأولى تستغل الثروات المادية للمستعمرات؛ والثانية تنشر الحضارة المسيحية. وعندما أخذت إيطاليا تشق طريقها في ركب الاستعمار ومستهدفة بلاد الشام، كانت مسألة ضرب الحماية الفرنسية في سورية أحد أهم الأهداف الرئيسة المستمرة بها في الشرق. كانت الأوضاع مساعدة لإيطاليا في اختراق الهيمنة الفرنسية في الشرق:

- كانت إيطاليا من الدول المحظية من بين الدول الكبرى الأوروبية كلها في السلطنة العثمانية منذ تولي حقي باشا سفارة بلاده في روما في عام 1890، واستمرت عند تسلمه الصدارة العظمى في الأستانة[17].

- لم يكن البابا راضيًا عن الحماية الفرنسية المطلقة على مسيحيي الشرق بفعل تداعيات تبنيها العلمنة، ما أدى إلى تدهور العلاقات بين الفريقين في منتصف الثمانينيات من القرن التاسع عشر. كانت محاولة لإفهام الفرنسيين أن محافظتهم على مصالحهم في بلاد الشام مرتبط بمدى قربهم أو عدمه من الفاتيكان. لذلك عيّن البابا مبعوثين بابويين في المدن الشامية بخلاف إرادة فرنسا ومن أصل إيطالي. ففي عام 1848 عُيِّن الأب فيرليرغا بطريركًا على القدس،

(17) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، 1908-1914 (دمشق: دار طلاس 1991)، ص 298-299، وهو في الأصل رسالة قدمها توفيق علي برو للحصول على درجة الماجستير في التاريخ العربي الحديث.

والأب بيافي مبعوثًا بابويًا في بيروت وكلاهما لا يحبذ الحماية الفرنسية على مسيحيي المشرق[18].

أ- دور الإرساليات الكاثوليكية في نشر الثقافة الإيطالية

كانت الإرساليات الكاثوليكية في الشرق بأغلبيتها من سكان أواسط جنوب إيطاليا «ويختارون من حثالة الأديرة الإيطالية»[19]. وأدّى احتدام التنافس بين إيطاليا وفرنسا للهيمنة في بلاد الشام إلى تباعد بين الكاثوليك الطليان والكاثوليك الفرنسيين. وراح كل منهما ينشر الكاثوليكية في هذه المنطقة من منطلق قومي فرنسي أو إيطالي.

تلازمت مطالبة إيطاليا بحماية كاثوليك الشرق مع حرصها أيضًا على استعادة دورها الثقافي في بلاد الشام باعتباره مقدمة لإعادة مجد غابر من العلاقة الجيدة. وكان الجهد منصبًا على جعل اللغة الإيطالية لغة التدريس الأساسية في المؤسسات التعليمية الكاثوليكية. وتأكد بوضوح في هذه الحقبة أن المؤسسات الاستعمارية كانت تتخذ من الثقافة ذريعة ووسيلة في الوقت نفسه. ومن الطبيعي ظهور تناقضات حادة بين الدول الاستعمارية تجبرها على خوض مواجهة عنيفة في المجال الثقافي بهدف توسيع رقعة المعرفة بلغة الدولة النازعة للسيطرة.

بحسب تقرير قنصل فرنسا في بيروت في 2 آب/ أغسطس 1871، قبِل مطران الكاثوليك في دمشق مكاريوس (Macarios) الدعم الإيطالي المالي المقرر بـ 6000 فرنك بهدف تعليم اللغة الإيطالية في مدارس المطرانية. وخصص جزءًا من المبلغ لإعطاء منح لعشرة طلاب يختارهم القنصل الإيطالي، على أن ينالوا شهادات تخرجهم من وزارة التربية الإيطالية. كما استطاع القنصل فرض مدرّس للغة الإيطالية في مدرسة آباء الأرض المقدسة في دمشق وحلب. وكان لنشاط الإرسالية الكبوشية في بيروت أثر في تعزيز اللغة الإيطالية عندما أسّست

---

(18) انظر: علي عبد المنعم شعيب، الصراع الإيطالي - الفرنسي على بلاد الشام، 1860-1941 (بيروت: دار الفارابي، 2002).

(19) شوفالييه، ص 450-451.

مدرستين في جبل لبنان، إحداها في صليما في المتن. وفي عام 1894 أُسست مدرسة تجارية في بيروت بهدف نشر اللغة الإيطالية والتعريف بالمنتوجات الإيطالية. وسمح للطلاب النظاميين بقبولهم مجانًا في المدارس العليا التجارية الإيطالية. كما دعم الطليان مدرسة العازاريين بشكل خاص التي كانت بإشراف الإرسالية الفرنسيسكانية للحؤول دون توسع مدارس الفرير الفرنسية. ووصلت حدة التنافس بين المدرستين إلى الشتم العلني لرجال الدين الفرنسيين. ويبدو أن الدور الثقافي الإيطالي حقق نجاحًا عبّر عنه قنصل فرنسا في بيروت عبر تقرير رفعه إلى وزارة الخارجية في عام 1896 أشار فيه إلى «أن المنافسين الأساسيين للمؤسسات الثقافية الفرنسية في المشرق هي المدارس الإيطالية التي قدمت معونات كبيرة لمدارسها على الرغم من الصعوبات الاقتصادية لإيطاليا»، ويعطي مثالًا على ذلك مدرستي الذكور والإناث الإيطاليتين في رأس بيروت[20].

لم يبقَ التنافس الإيطالي الفرنسي ضمن الدائرة الثقافية، بل تعداه إلى تحد النفوذ الفرنسي سياسيًا. وتولى المهمة المبعوثان البابويان، خصوصًا الأب بيافي في بيروت الذي طالب في عام 1871 بحماية أكثر من طرف أوروبي كاثوليكي على كاثوليكيي الشرق. ولا أحد يجهل أخطار هذه المطالبة لقوى منقسمة بحسب مصالحها. ما ابتغاه بيافي هو إخراج فرنسا واللجوء إلى إيطاليا بعد فشل تجربة الحماية الجماعية. كما استطاع بيافي استمالة عدد من قادة الكنيسة المارونية إلى جانبه ولم تنفع المواجهة التي قادها المطران الدبس راعي أبرشية بيروت في إفشال خطط بيافي[21].

بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الفاتيكان وفرنسا في عام 1905، يشير نجيب عازوري في كتابة **يقظة الأمة العربية** إلى أن «إيطاليا سارعت لاحتلال موقع فرنسا في القدس»، خصوصًا بعدما شعر الكاثوليك المقدسيون بأن فرنسا لا تريد حمايتهم مجاملة للروس[22].

---

(20) Ismail, tome 13, no. 58 et 61-62.

(21) Ismail, tome 14, no. 108, 19 Septembre 1882, pp. 420-421.

(22) نجيب عازوري، **يقظة الأمة العربية**، تعريب وتقديم أحمد بو ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د.ت.])، ص 151.

في عام 1911 برزت سياسة العداء للفرنسيين علانية من الأب ب. أزبينو (P. Azpino) والأب ر. ب. غيسيب (R. P. Guiseppe)، حيث رُفع العلم الإيطالي على الكنيسة الكرملية في الإسكندرون. وجرى التعليم في مدرستها باللغة الإيطالية التي تسجلت فيها مجانًا أكثرية من الطلاب، فضلًا عن منحهم أموالًا وثيابًا. ويُعزا هذه الزخم الإيطالي في الإسكندرون إلى تواجد عشرات العائلات الإيطالية فيها.

أما في دمشق فشهد عام 1913 توسع النفوذ الإيطالي، أُسّست راهبات Consentvelles الإيطالية مدرسة للصبيان. وفي العام نفسه فتحت راهبات Salesiennes مدرسة للبنات، وكان معظم طالبتها من أبناء الجالية الإيطالية التي تعد بمئات العائلات، منهم التجار والأطباء ورجال الأعمال والمقاولون والعاملون في إدارة المستشفى الإيطالي[23]. واللافت أن النشاط الإيطالي في بلاد الشام كان موضع متابعة دائمة من القناصل الفرنسيين ومن أنصار فرنسا الشاميين.

اقترح قنصل فرنسا في بيروت في تقرير له في 8 أيار/مايو 1888 حلًا لمواجهة النفوذ الإيطالي من خلال الطلب من البابا تسمية مدبرين رسوليين من أصل فرنسي[24]. وكان المثال على ذلك توقف الانقسام بين القادة الدينين الموارنة عندما جرى تسمية ديفال (Duval) من أصل فرنسي مديرًا رسوليًا.

في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1912 بعث شكري غانم (رئيس الجمعية اللبنانية في باريس) رسالة إلى رئيس وزراء فرنسا يشير فيها إلى دور المدبر الرسولي جياني (Gianni) وهو إيطالي مارس سياسته الخاصة القائمة على إلحاق الأذى بالتعليم الفرنسي، وتابع من جهة أخرى تأسيس المدارس الإيطالية في لبنان، واتخذ من بشري مركزًا رئيسيًا له على الرغم من معارضة السلطة الدينية المارونية. ويرى غانم أن الأمور لا تستقيم إلا بتعيين أسقف فرنسي في مركز المدبر الرسولي[25].

---

(23) Anne-Lucie Chaigne-Oudin, «Les Rivalités franco-italiennes au Levant, 1918-1939» (Maitrise d'histoire, Université Paris-Sorbonne, Paris, 1993), p. 80.

(24) Ismail, tome 15, le 8 Mai 1883, pp. 34-36.

(25) Ismail, tome 19, no. 42, 26 Novembre 1912, pp. 146-147.

ب - النفوذ الإيطالي في بلاد الشام عشية الحرب الأولى

عشية الحرب العالمية الأولى كانت سياسة التوسع الإيطالية في بلاد الشام محكومة باعتبارات خاصة إيطالية ناتجة من الصعوبات الاقتصادية بالدرجة الأولى التي لم تكن ترتقي إلى مستوى تلبية طموحات البرلمان الإيطالي الذي ألح على التوسع وزيادة المدارس في الخارج. فضلًا عن أن الفاتيكان لم يكن في وارد فتح حربًا دبلوماسية مفتوحة مع السياسة الفرنسية في هذه المنطقة، بقدر ما كان يريد إعادة العلاقات الدبلوماسية مع باريس. يضاف إلى ذلك أن القوى المحلية الكاثوليكية راحت تتصدى للنفوذ الإيطالي.

في بلدة بشري أغلق السكان الموارنة أبواب مدرسة الكرمليين فيها، ولم تفتح إلا بعدما أنزل العلم الإيطالي عن المدرسة ورفع العلم الفرنسي. من جهة أخرى لم تكن الحرب العثمانية - الإيطالية حدثًا عابرًا في بلاد الشام بسبب احتلال ليبيا في عام 1911 بل حدثًا سياسيًا مهمًا، حيث أثارت موجه من النقاشات السياسية في الأوساط المدنية في سورية عن مصير البلاد والمشروعات التي تنتظرها، لأن الهجوم الإيطالي على ليبيا كان يحظى بالدعم الأوروبي، وأثبتت إيطاليا باحتلالها ليبيا في عام 1911 حضورها الاستعماري على المسرح الدولي[26]. لكن على مستوى العلاقة مع بلاد الشام أخذ المنحى نفسه متجاوزًا صورة المؤسسات الإيطالية التعليمية والطبية إلى استعمال لغة السلاح والحرب. إذ قصف الأسطول الإيطالي مرفأ بيروت وطال التهديد مينائي طرابلس وصيدا. وكانت الحجة التي ساقتها إيطاليا لتبرير عملها العسكري هو الحؤول دون انتقال المؤن إلى الجيش العثماني في طرابلس الغرب، التي من المفترض أن سترسل من هذه الموانئ المستهدفة. غير أن حقيقة الأمر أبعد من ذلك، إذ كان القصف يستهدف الموقف الشعبي الشامي المحرض والداعم للسلطنة العثمانية في مواجهة الاندفاع العسكري الإيطالي في ليبيا. وبصورة أخرى كان القصف موجه ضد الفرنسيين باعتبار أن هذه البلاد مناطق نفوذ فرنسية.

---

(26) وجيه كوثراني، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص 167.

2- مصالح إيطاليا في المغرب العربي

لم يكن الأوروبيون وهم يتنافسون في ما بينهم منافسة شديدة يطبقون في تجارتهم مع أفريقيا الطرائق نفسها. بقيت البندقية حتى أوائل القرن السادس عشر تحتكر بيع التوابل التي استوردتها من مصر وسورية وتبيعها بثمن مرتفع جدًا. ومن هذه الزاوية بقيت مصر وشرق البحر المتوسط البلاد التي كانت تهم البندقية أكثر من غيرها لمدة طويلة بوصفها النقاط التي تنتهي إليها التجارة مع آسيا والشرق الأوسط وأكثر أهمية بالنسبة إلى البندقية من أفريقيا ذاتها. وعندما طرد العثمانيون الدول الإيطالية من الحوض الشرقي للمتوسط، اعتمدوا منذ ذلك الحين اعتمادًا تامًا على المتاجرة مع أفريقيا الشمالية[27]. وفي عام 1831 أقام الإيطاليون أول مدرسة إيطالية في البلاد التونسية، وفي عام 1825 أبرمت جنوه اتفاقية مع سلطنة مراكش وعقدت مملكة بيدمونت الإيطالية اتفاقية مع مراكش في عام 1858. وسعت مملكة سردينيا إلى احتلال وادي النون في منطقة السوس جنوب سلطنة مراكش ليكون موئلًا للمنفيين والمهاجرين الإيطاليين. ومنذ عام 1860 شرع أحد رواد الاستكشاف الإيطاليين كارول بياجيا (Carol Piaggia) مع الماركيز أنتينوري (Antinori) يجوبان أقطار أفريقيا العربية، فزارا مصر وتونس بحثًا عن موطن لتشغيل الفائض من الأيدي العاملة الإيطالية. عشية قيام الوحدة الإيطالية كان الساسة الإيطاليون يركزون على أفريقيا. وفي عام 1848 بدأت أكبر مغامره في أفريقيا للدفاع عن روما والبندقية، واعتبرت المجال التاريخي الواسع للمصالح الإيطالية ولمستقبل صناعتها. وأعقب ذلك قيام عدد من الرحالة الطليان بزيارة السودان واليمن بين عامي 1877 و1880[28].

كانت سبعينيات قرن التاسع عشر فاتحة الاستعمار الإيطالي لتونس. ولعل أول نجاح أحرزته إيطاليا فيها كانت معاهدة 1868 التي تضمنت كل ما كانت تونس قد منحته للدويلات الإيطالية قبل «حركة التوحيد» وجعلته امتيازًا للرعايا

(27) اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام (اليونسكو)، تاريخ إفريقيا العام: المجلد الرابع، إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1988)، ص 642.

(28) Miège, p. 19.

الإيطاليين. وعلى أساس هذه المعاهدة فتحت لرعايا إيطاليا أبواب العمل في تونس على مصراعيه[29]. فقدم إليها التجار ورجال الأعمال والمغامرين والفارين من مجتمعهم الطلياني حيث أقاموا الدساكر الزراعية وظهرت الشركات وجمعيات الأراضي الإيطالية. وبدافع الحاجة استوطن كثيرون من الإيطاليين في تونس بحثًا عن عمل وأسسوا مستعمرات تطورت بصورة سريعة.

أصبح المواطنون الإيطاليون في تونس أكثر عددًا بين مواطني الدول الأوروبية، ففي عام 1881 كان عدد الجالية الإيطالية 11200 نسمة، فيما عدد الجالية الفرنسية 700 فقط. وفي عام 1901 كان عدد المالكين الطليان 665 شخصًا ومساحة الأراضي التي يملكونها 33945 هكتارًا[30]. خلال هذه الحقبة استمر الرحالة الإيطاليون بالقيام برحلات إلى بلاد أفريقيا يستكشفون عن مواطن التشغيل الفائض من اليد العاملة الإيطالية. وأعطى فتح قناة السويس الأمل بانتعاش التجارة الإيطالية. ففي عام 1869 فتح خط بحري من جنوه مرورًا ببعض المرافئ الإيطالية إلى مصر. وأنشأت شركة Rubattino الإيطالية خطًا بحريًا يمتد من الموانئ الإيطالية إلى ميناء صفاقس التونسي في عام 1874، ثم فتحت خطًا آخر بعد عامين إلى جربه[31].

يبدو أن هزيمة فرنسا في حرب السبعين مع ألمانيا، وإنجاز الوحدة الإيطالية في الوقت نفسه حفّز روما على العمل بنشاط أكثر من ذي قبل. إذ طالب القنصل الإيطالي في تونس بأن يكون لبلده حق التحكم بأملاك الإيطاليين في تونس. وأعدت إيطاليا حملة تأييد لمطلبها وفرض وصايتها على تونس، لكن تدخل بريطانيا والسلطنة العثمانية أفشلها.

خلط مؤتمر برلين في عام 1878 أوراق التحالفات الدولية، حيث أدّت المساومات إلى قرارات عامة واتفاقات خاصة ثنائية أو ثلاثية لم تعلن يومها، لكنها وضعت تدريجًا موضع التنفيذ. إذ وافقت فرنسا على الاعتراف باستيلاء

---

(29) نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002)، ص 82.

(30) المصدر نفسه، ص 75-76.

(31) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، 1919-1945، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 25.

إنكلترا على قبرص، والنمسا على البوسنة والهرسك، وكذلك توسع روسيا في البلقان. وعلى الرغم من أن المؤتمر لم ينص صراحةً على احتلال فرنسا لتونس، حصلت باريس من الدول الأوروبية على رخصة غير رسمية لهذا الاحتلال، ووافق بسمارك (زعيم ألمانيا) عليه ليصرف فرنسا عن خططها الانتقامية في أوروبا لاسترداد الإلزاس - اللورين[32]. ومنذ عام 1878 كفت إنكلترا عن الاعتراض على التوسع الفرنسي في تونس مقابل احتلالها قبرص ومصر.

كان من الطبيعي أن تقف إيطاليا موقفًا عدائيًا من السياسة الجديدة نحو تونس، ولا سيما أن البرلمان الإيطالي وجه نقدًا لاذعًا إلى الحكومة لأنها عادت خاوية اليدين من أي غنيمة في مؤتمر برلين واتهمها بالتفريط بمصالح إيطاليا في تونس. ولاستيعاب الموقف الإيطالي عرضت فرنسا على إيطاليا التوسع في طرابلس الغرب وأوضحت لها أنها لا تسمح لأي دولة أخرى بأن تحتل تونس ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة[33]. وفي 2 نيسان/ أبريل 1881 احتلت فرنسا تونس، في حين بقيت إيطاليا على معارضتها. وكل ما أقدمت عليه هو منح صحافي إيطالي مساعدة مالية لإصدار صحيفة عربية أسبوعية في صقلية اسمها المستقبل باللغة العربية لمحاربة فرنسا والتشهير بها وكانت توزع مجانًا في تونس والجزائر وغيرهما من البلاد الإسلامية[34].

في أواخر القرن التاسع عشر أعادت إيطاليا النظر في سياستها الخارجية وأخذت تساوم فرنسا بصدد القضايا الاستعمارية. وفي عام 1896 عقدت اتفاقية معها اعترفت روما بموجبها بالحماية الفرنسية على تونس في مقابل اعتراف باريس بالوضع الخاص للمقيمين الإيطاليين، وتأكد التقارب الإيطالي - الفرنسي في مؤتمر الجزيرة في مراكش (1906). وقطعت إيطاليا شوطًا في العام نفسه بعقد الاتفاق الثلاثي الإيطالي - الفرنسي - البريطاني الذي عين مناطق النفوذ الاقتصادية لهذه الدول في البحر الأحمر، إنكلترا في وادي النيل، فرنسا في ما

---

(32) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني؛ مراجعة يوري يوشين، ط 8 (بيروت: دار الفارابي، 1985)، ص 231-232.

(33) محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين 1878 وأثره في البلاد العربية (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1957)، ص 59.

(34) زيادة، تونس، ص 92.

وراء الساحل الصومالي، وإيطاليا في أريتريا والصومال والمنطقة التي تربط هاتين المستعمرتين بأديس أبابا[35].

3- احتلال ليبيا

كان الرأي العام الإيطالي يدعو صراحةً حكومته إلى أخذ المبادرة واحتلال مناطق في السلطنة العثمانية. اقتنعت إيطاليا بأن كل توسع بحاجة إلى توافق مع الدول الأوروبية الاستعمارية. واتضح أنها دخلت ميدان الاستعمار متأخرة. وجابهت مواقع استعمارية ثابتة لفرنسا وبريطانيا ومخططات مناهضة لأطماعها، ولا سيما من فرنسا في أفريقيا وبلاد الشام. وبحسب تعبير بسمارك كانت مطامع إيطاليا أشبه بمطامع ابن آوى إلا أن أسنانها منخورة أو أنها كانت أشبه بحيوان مفترس صغير وهزيل زاحمته في كل مكان الحيوانات الأخرى الأقوى منه[36].

أعدّت إيطاليا العدة للاستيلاء على طرابلس الغرب. وقبل كل شيء استعدت لذلك استعدادًا سياسيًا متينًا. ففي عام 1887 عقدت إيطاليا اتفاقات مع إنكلترا والنمسا وألمانيا وإسبانيا، ما يسمح لها بالاستيلاء على ليبيا. وفي عام 1900 عقدت اتفاقية مع فرنسا وبموجبها تخلّت باريس لمصلحة روما عن مطامعها كلها في طرابلس الغرب لقاء منح إيطاليا حرية العمل في مراكش. وفي عام 1900 حصلت روما على موافقة روسيا في مقابل الاعتراف للأخيرة بدعواها في منطقة المضايق. وفي عام 1911 بلغت الدعوة إلى احتلال ليبيا ذروتها عند الرأي العام الإيطالي. وحثت مؤلفات عدة صدرت في ذلك العام على هذا الخيار: «يجب على إيطاليا أن تمارس سياسة إمبريالية حتى تغلق كل المنافذ التي هي بمنزلة الأوكسجين الذي يسمح بالعيش طويلًا»[37].

عند اعتراض الباب العالي العثماني عند الدول الاستعمارية على مغامرة إيطاليا العسكرية في طرابلس الغرب في عام 1911، كان الرد: «هذا خلاف يخصكم وإيطاليا وعليكم أن تحاولوا تسويته كيفما تريدون»[38].

---

(35) لوتسكي، ص 303-354.

(36) المصدر نفسه، ص 330.

(37) Miège, p. 86.

(38) لوتسكي، ص 367.

تمكّنت إيطاليا من إجبار الدولة العثمانية على توقيع معاهدة Ouchy (لوزان) في 15/10/1912 التي تضمنت سحب القوات العثمانية من ليبيا ومنحها الاستقلال الذاتي. وبذلك اختصرت مواجهة إيطاليا على الحركة السنوسية.

خامسًا: استعدادات إيطاليا للحرب

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى في 2 آب/أغسطس 1914 اختارت إيطاليا في البداية أن تكون على الحياد. كان المشهد السياسي فيها متأثرًا باعتبارات عدة، والرأي العام الإيطالي أكثر حساسية بما يتعلق بمستقبله. ومنذ بداية القرن العشرين كانت الدبلوماسية الإيطالية تركز جهدها على البلقان ومنطقة الأدرياتيكي، حيث كانت تصطدم بالنفوذ النمساوي. ووصل الصراع بين الطرفين إلى منعطف خطر. وكان هناك فريق إيطالي ينادي منذ عام 1870 بنظرية سياسية غايتها ضم المناطق التي يسكنها أبناء جنسهم ولغتهم، وكانت خاضعة لدولة أجنبية كما هي الحال مع النمسا.

على الصعيد الاقتصادي كانت الاستثمارات الألمانية والفرنسية تشغل حيزًا مهمًا في الاقتصاد الإيطالي وبارجحية ألمانية. زادت الصادرات الألمانية في عام 1913 باتجاه إيطاليا بنسبة 120 في المئة على نظيرتها الفرنسية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التوظيفات المالية الألمانية في القطاع المصرفي. إن البنك التجاري الذي أسس في عام 1914 في ميلان، والذي أصبح في العام نفسه يحتل المرتبة الأولى في إيطاليا كان مُهيمنًا عليه بنسبة 75 في المئة من البنوك الألمانية، كان يمتلك أسهمًا كبيرة في صحف إيطالية عدة. إلى جانب ذلك استطاعت الاستثمارات المالية الألمانية فرض إشرافها على مجمل القطاعات الصناعية الإيطالية[39].

1 - أشكال الجدل الإيطالي في شأن المشاركة في الحرب

مع بداية الحرب العالمية الأولى كان الرأي العام الإيطالي كما الطبقة السياسية منقسمين في شأن مسألة الاشتراك في الحرب أو الوقوف على الحياد. كانت الأغلبية من دُعاة الحياد:

---

(39) Milza et Bertstein, p. 47.

- القوى السياسية الأكثر تمثيلًا.

- الأكثرية الكاثوليكية الملتزمة بدعوة الفاتيكان إلى الوقوف على الحياد نكاية بفرنسا العلمانية.

- بخلاف عقيدة الاشتراكيين العالمية، أعلن الاشتراكيون الطابع الإمبريالي للحرب.

- الأكثرية البرلمانية التي تمثل البرجوازيين والليبراليين، وكان لها الأرجحية في الرأي العام.

في المقابل كان دعاة المشاركة في الحرب أقلية، لكنهم ديناميون وذوو وزن في الحياة السياسية يتمثلون بمجموعتين:

- فئة القوميين المدعومين من بعض الأوساط الصناعية الذين طالبوا في البداية بدخول الحرب إلى جانب معسكر المحور. لكن الأساس بالنسبة إليهم في نهاية المطاف ألا تبقى إيطاليا مغيّبة عن صراع سيرسم مصير أوروبا. المهم عندهم العمل وليس اختيار الحليف وانتهوا أخيرًا إلى المشاركة في الحرب إلى جانب معسكر الحلفاء باعتقادهم أنه على المدى الطويل لديهم الأرجحية بالانتصار.

- كان للراديكاليين والاشتراكيين الإصلاحيين اعتبارات خاصة للمشاركة في الحرب إلى جانب الحلفاء، منها مساندة الفريق الإيطالي المعادي للنمسا. ومن جهة أخرى وجدوا أن المشاركة في الحرب هي الوسيلة لدعم فرنسا الليبرالية والديمقراطية ضد إمبراطوريات التسلط والرجعية[40].

في سياق هذا الجدل الإيطالي، أخذ فريقا النـزاع في الحرب الأولى يفتحان قنوات تواصل مع المسؤولين الطليان كي ينخرط بلدهم في الحرب إلى جانب أحد الفريقين المتصارعين. وتولت ألمانيا ذات النفوذ المالي في إيطاليا بتوظيف الصحف الإيطالية المؤيدة لسياستها في جذب الرأي العام إلى جانب المحور، وجرى التواصل مع الأوساط الاستقراطية والثقافية والاستعانة بأبرز قادة الكاثوليك والاشتراكيين الألمان للهدف نفسه.

---

(40) Milza et Bertstein, p. 48.

أما فرنسا فاستعانت في سعيها إلى جذب الإيطاليين إلى معسكرها بمجموعة شركات Ansaldo ومديرها بيو بيرون (Pio Pirrone) الذي كان في عام 1914 يشرف على صحيفة *L'idia Nationnale*، فضلًا عن دعم موسوليني من خلال صحيفته *Le popolo*.

2- قرار الدخول في الحرب

يبدو أن عوامل ثلاثة رجّحت دخول إيطاليا الحرب:

- **الأزمة الاقتصادية**: برزت منذ خريف 1914 أزمة اقتصادية تميّزت بقلة الإنتاج (القمح - الفحم الحجري - الحرير...) وببطء إنتاج في بناء السفن ومصانع القطن، وبارتفاع الأسعار وتزايد عدد العاطلين من العمل. هذه الوضعية كتب عنها السفير بارير (Barrere) مقالة في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر أشار فيها إلى أنه «لا يمكن إلغاء فرضية أن الأزمة الاقتصادية وتدهور الوضع الاجتماعي أرغما الحكومة الإيطالية على المشاركة في الحرب لإلهاء الشعب»[41].

- **المفاوضات الدبلوماسية**: منذ الأيام الأولى لإعلان الحرب فتحت الحكومة الإيطالية قنوات اتصال مع كلا المعسكرين المتحاربين على أمل الحصول على مكاسب كبيرة. لكن أمام رفض النمسا التخلّي عن المناطق المتنازع عليها في البلقان والأدرياتيكي. توجّه وزير الخارجية الإيطالية اليهودي الأصل سونّينو (Sonnino) بمذكرة إلى دول الحلفاء في تشرين الثاني/ نوفمبر 1914 بالمطالب الإيطالية التي تتضمن التالي:

- تنازل أثيوبيا عن جيبوتي.
- إعلان حياد الجزيرة العربية والبحر الأحمر وجعلهما مفتوحتين لكل نشاط اقتصادي وتجاري.
- اقتطاع منطقة جربوب على الحدود المصرية وضمها إلى ليبيا.
- المشاركة في حال تقسيم محتمل للمستعمرات البرتغالية في أفريقيا.
- عودة الأراضي المقتطعة من إيطاليا على البحر الأدرياتيكي[42].

---

(41) Milza et Bertstein, p. 49.

(42) Miège, p. 101.

جاءت اتفاقية لندن التي وقعت بين روما من جهة وباريس ولندن من جهة ثانية في 26 نيسان/ أبريل 1915، والتي حددت شروط دخول إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء لا تلبي مطالب روما كلها: إذ حددت المادة الثالثة عشرة: «في حال توسيع المتلكات الاستعمارية لفرنسا وبريطانيا في أفريقيا على حساب ألمانيا ستعترف هاتان الدولتان، مبدئيًا، بحق إيطاليا في المطالبة بتعويضات مماثلة، خصوصًا تسويه المسائل المتعلقة بحدود المستعمرات المجاورة لممتلكات فرنسا وبريطانيا. لمصلحتها. أما المادة التاسعة فنصّت على حق إيطاليا في الحصول على نصيب عادل من منطقة أضاليا في آسيا الصغرى. ومنحت الاتفاقية إيطاليا قسمًا من منطقة دلماسيا على بحر الأدرياتيكي. كذلك أعطت فرنسا الضمانة لإيطاليا بإعادة إحياء التبادل في المجالين الاقتصادي والمالي، وقبلت إيطاليا المشاركة في ضمان الدولة الإسلامية في الحجاز واستقلالها»[43].

- التلاعب على ميول الرأي العام الإيطالي: كانت الأكثرية البرلمانية وفي مجلس الشيوخ ضد الدخول في الحرب. لكن رئيس الحكومة سلاندرا (Salandra) المعروف بذكائه لجأ إلى أسلوب يظهر أن الرأي العام يؤيد الحرب. إذ نظّم القوميون الطليان تظاهرات في المدن الرئيسة اتسمت بالعنف. في هذا المناخ وضعت الحكومة أمام خيارين: إعلان الجمهورية أو الحرب. ترافق ذلك مع تقديم سلاندرا استقالته ليضع الملك أمام مسؤولية الاختيار. في 16 أيار/ مايو 1915 رفض الملك الاستقالة، وبعد أربعة أيام حصل على تفويض كامل من البرلمان لإعلان الحرب لأنه خاف من قلب النظام[44].

سادسًا: الوضع الداخلي الإيطالي وإعلان الحرب

في 24 أيار/ مايو 1915 باشرت إيطاليا الحرب على النمسا، في حين لم تعلن ضد ألمانيا إلا في آب/ أغسطس 1916. ويبدو أن الوضع الداخلي الإيطالي على المستويات كلها لم يكن مؤهلًا لهكذا حرب أُعلِنت من مجموعة

(43) Antoine Hokayem, Daad Bou Malhab Atallah et Jean Charaf, *Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat, 1914-1946; Tome 1: Le Démantèlement de l'Empire ottoman et les préludes du mandat, 1914-1919* (Beyrouth: les Éd. universitaires du Liban; Paris: l'Harmattan, 2003), voir doct: 57, 78, 164 et 213.

(44) Milza et Bertstein, pp. 49-50.

قيادية ضيّقة تضم رئيس الحكومة سلاندرا ووزير الخارجية سونّينو مدعومين من الملك. اعتقدت هذه المجموعة أن الحرب ستكون قصيرة وستفوز إيطاليا بمكتسبات مهمة. لكن الحرب استمرت ثلاثة أعوام ونصف العام ولم تكن إيطاليا مستعدة لها. فالمصانع الإيطالية غير مؤهلة كفاية لتلبية حاجات الجيش الإيطالي بالأسلحة الحديثة والذخائر. وأثبتت القطيعة مع ألمانيا الشريك الاقتصادي الرئيس لإيطالية عجز فرنسا وبريطانيا عن سد الفراغ من تصدير الحبوب والمواد الأولية والفحم الحجري وآليات من الأنواع المختلفة إلى إيطاليا.

ترتب عن هذا الوضع حصول أزمة اقتصادية حادة في إيطاليا أدت في عام 1916 إلى تدهور حاد في الوضع الاجتماعي. وسجل بين عامي 1911 و1915 هجرة إيطالية إلى ما وراء البحار قدّرت بـ1.525.004 مهاجرين وإلى أوروبا بحدود 1.217.007 مهاجرين.

في السياق نفسه لم يكن المستوى العسكري الإيطالي أفضل حالًا. لم تكن المعدات العسكرية كافية لخوض غمار الحرب. القائد العسكري كاردونا (Cadorna) يجهل فنون الحرب الحديثة، فضلًا عن أن الكادرات العسكرية الأخرى غير مؤهلة وجرى تدريبها بسرعة في بضعة أسابيع.

محصلة نهائية كانت العمليات العسكرية الإيطالية خلال السنتين الأولويتين مخيبة للآمال على الجبهات الثلاث التي شاركت فيها:

- **الجبهة الأوروبية**: إن المعارك التي فتحتها إيطاليا على إقليم Carso لم تحقق مكاسب على الأرض مهمة بل كان الثمن في الخسائر باهظًا. في 16 أيار/ مايو 1916 استطاعت القوات النمساوية اختراق الدفاعات الإيطالية في حوض Asiago، ولم ينقذ إيطاليا من هذا الخطر إلا التقدم الروسي في Galicie. وسجل على الجبهة الأوروبية خسائر في الجانب الإيطالي ما يزيد على 150 ألف قتيل[45].

- **الجبهة الأفريقية**: كانت إيطاليا تعتبر أن بعض المناطق في أفريقيا مجالها الاقتصادي المتاح لها. وبسبب دخولها الحرب الأولى كان عليها أن تتحمل

(45) Milza et Bertstein, pp. 50-51.

نفقات كبيرة ومتاعب داخلية ناءت بحملها، حيث إنها رأت تأجيل احتلال ليبيا كلها موقتًا، فسحبت كثيرًا من قواتها وأصبحت سلطتها لا تعدو المراكز الرئيسة لها في برقه. إلا أن مجرى الحوادث في برقة تغير في أواخر عام 1916، حين أعلن الباب العالي الجهاد المقدس مصحوبًا بتوزيع أسلحة من ألمانيا على القوى الأفريقية المناهضة للوجود الإيطالي. واستطاعت الحركة السنوسية بمساعدة ضباط أتراك وألمان إلحاق الهزيمة بالجيش الإيطالي في برقه الذي لم يكن مؤهلًا للقتال في الصحراء.

بما أن برقه أصبحت جائعة ومنهكة بسبب انتشار الأوبئة والجراد والجفاف، قبلت عرضًا بريطانيًا بإنهاء القتال وأبرمت الحركة السنوسية هدنة عسكرية في 14 و17 نيسان/ أبريل 1917 مع روما ولندن نصّت على إيقاف القتال وإنهاء حال الحرب[46]. يبدو أن إيطاليا قبلت بالحل موقتًا لأنها كانت عاجزة عن إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا وفي الوقت نفسه لم تنسَ أنها تطالب بالسيادة عليها. لذلك حاولت أن تتقرب من السكان أملًا في أن ينتهي الأمر بهم إلى القبول بالسيادة الإيطالية. ولعل هذا ما حدا بإيطاليا أن تمنح برقة «دستورًا أساسيًا» على نحو ما منحت طرابلس قبل ذلك.

لم يكن وضع القوات الإيطالية في الصومال أفضل حالًا عن وضعهم في ليبيا، حيث تعرضوا لخسائر فادحة في منطقة Bulo Perti في آذار/ مارس 1916. أما في إريتريا فكان الوضع لمصلحة إيطاليا نتيجة الصراع بين القبائل فيها على السلطة وانتهى بفوز القوى المعادية للتحالف الألماني - التركي. هذه الفئة التي أقامت علاقات حسن الجوار مع القوات الإيطالية[47].

- **جبهة بلاد الشام:** كانت لإيطاليا مساهمة مهمة في عام 1914 وقابلة للنمو في التجارة مع بلاد الشام. كانت أساطيلها وتجارتها (في سلع منافسة مباشرة للسلعة الفرنسية) تحتل مكانة بارزة بين الأمم الأوروبية. ومنح الإيطاليون

---

(46) نقولا زيادة، **الأعمال الكاملة**، 23 مج (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002)، مج 10: **برقة الدولة العربية الثامنة**، **ليبيا 1948 (وثيقة رسمية): ليبيا من الاستعمال الإيطالي إلى الاستقلال**، ص 57-61.

(47) Miège, pp. 108-109.

أوسمة للأعيان السوريين وكانت الأموال الآتية من روما توزع بينهم على نحو حكيم[48]. وتؤكد رسالة أحد أعيان حلب إلى مسؤول كبير في الخارجية الفرنسية، في شباط/ فبراير 1914، مدى الاختراق الإيطالي في بلاد الشام، وطلب قناصل إيطاليا من السكان تأسيس مدارس للفنون والمهن، وأنجزوا في بيروت تأسيس المستشفيات، كما عملوا في حلب على نشر اللغة الإيطالية بوساطة الآباء الفرنسيسكان. وتختم الرسالة بالقول: «ماذا فعلت دبلوماسيتكم؟ نائمة؟ أيقظوها إذا أردتم...»[49].

مع أن إيطاليا لم تحصل على ضمانات بخصوص مطلب الحماية على مسيحيي الشرق، إلا أنها ضمنت مشاركتها في قوة عسكرية في حملة الحلفاء لاحتلال فلسطين. وتجاوب رئيس وزراء فرنسا مع الطلب الإيطالي شرط أن ترسل بهدف رمزي، وأن يكون عديدها بحدود 300 جندي وألا يوكل إليها أي مهمة سياسية (وضع خط أحمر تحت كلمة سياسية)[50].

خلال الحرب عملت ألمانيا على توطيد نفوذها في سورية ولبنان وإنهاء نفوذ دول الحلفاء. وأولى الخطوات في هذا المجال كانت تنمية مؤسساتها التربوية والتجارية على حساب مؤسسات العدو. إذ عملت على إغلاق قنصليات دول الحلفاء واعتقال رعاياها وإغلاق مدارسها باستثناء تلك التي للولايات المتحدة الأميركية حتى عام 1917[51].

سابعًا: معاهدة سان جان دي موران

خلال سير المعارك في الحرب راحت تتكشف لروما أن هناك أكثر من سيناريو لرسم خرائط دول في آسيا وأفريقيا بمعزل عنها:

(48) ستيفن هامسلي لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1978)، ص 55.

(49) Ismail, tome 20, no. 113, 15 Février 1914.

(50) Hokayem, Atallah et Charaf, doct. 189 le 14 Avril 1917, p. 218.

(51) عبد الرؤوف سنو، ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين (بيروت: الفرات للنشر، 2007)، ص 332.

- اتفاق 30 آب/ أغسطس 1914 المتعلق بالتوغو (أفريقيا).

- اتفاق عام 1916 المتعلق بالكاميرون.

- اتفاقية سايكس - بيكو 1916 التي تتناول تقسيم بلاد المشرق العربي.

في 16 آذار/ مارس 1917 كشف الطبيب الإيطالي أنساباتو اللثام عن سوابق بقيت مجهولة عند السياسيين الطليان، ضمن تقرير له في باريس جاء فيه: «تُجرى الآن دراسة لإنشاء الخلافة العربية وتضم فلسطين إليها (مع وضع خاص للأماكن المقدسة) وأرض ما بين النهرين (مع وضع خاص للنجف وكربلاء). تنشأ المملكة العربية بناءً على اتفاق ابن سعود أمير الحجاز ومبارك شيخ الكويت والأدريبسي شيخ عسير ويحيى إمام اليمن وحاكم العراق، على أن يتمتع كل جزء من هذه المملكة باستقلال ذاتي واسع. وستبقى بلاد فارس مستقلة، لكنها تقسم إلى منطقتي نفوذ إنكليزي وروسي»[52].

من جهة أخرى، أظهر التحرك الفرنسي في أفريقيا التوسع نحو أثيوبيا وانفراد بريطانيا بالتوسع في الشرق الأوسط، فيما كانت المناقشات بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا المتعلقة بالمسائل الاستعمارية من دون اعتبار للمصالح الإيطالية ومطالبها.

أدت سياسة التجاهل للمصالح الإيطالية رفع وزير الخارجية سونّينو مذكرة إلى الحلفاء موقعة من 300 شخصية من عالم السياسة والفكر والصناعة تتضمن مزيدًا من المناطق في أفريقيا تطال جيبوتي وبحيرة تانا ومناطق متاخمة للحدود الليبية[53]. وفي 19 نيسان/ أبريل 1917 شاركت روما في اجتماع للحلفاء باستثناء روسيا، عقد في سان جان دي موران، حيث طالبت بحقوق متساوية مع غيرها من الدول، خصوصًا في الأماكن المقدسة في فلسطين. لكن ما اعترف لروما في هذا الاجتماع «إنه في حال اقتسام الإمبراطورية العثمانية فسيكون نصيب إيطاليا في منطقة أضاليا في جنوب الأناضول».

---

(52) بورشيناري، ص 113.

(53) Miège, p. 105.

ثامنًا: التحالف الإيطالي - البابوي ضد الحماية الفرنسية على الأماكن المقدسة

عند ستيلاء الحلفاء على القدس في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1917 حاول المندوب الفرنسي جورج بيكو الإبقاء على حماية بلاده للأماكن المقدسة في فلسطين، إلا أنه اصطدم بالإيطاليين المشاركين بقوة عسكرية إلى جانب الحلفاء سعيًا منهم إلى تدويل مسألة الحماية. ونجحت روما في حمل الكرسي الرسولي على تسمية بطريرك جديد للاتين في القدس من أصل إيطالي. وتحولت زيارة الكاردينال غاستيني (Guestini) إلى فلسطين إلى تظاهرة إيطالية. وفي هذه الفترة نشرت جريدة *Le Messagero* مقابلة مع المونسنيور ديشسم (Duchesme) ورد فيها أن القوة العظمى المؤهلة لشغل دور مهم في فلسطين ستكون إيطاليا التي تملك أهلية كبيرة لحكم هذه المنطقة الشائكة التعقيد على غرار نجاحها سابقًا في معالجة المسائل الصعبة(54).

بسرعة لم تكن متوقعة، يشير بيكو إلى اشتداد الحملة في القدس ضد الحماية الفرنسية، حيث شارك فيها إضافة إلى الطليان جمعية حراس الأراضي المقدسة (Le Custode) والإنكليز أيضًا. ووصل الأمر إلى حد التوتر بين القوات الفرنسية والإيطالية(55).

رأت فرنسا ضرورة الوقوف على وجهة نظر الكرسي الرسولي صراحةً، ورد ذلك في رسالة بعث بها سكرتير وزارة الخارجية الفرنسية كوسان (Cochin) إلى الكاردينال كاسباري (Caspari) الذي تضمن ردّه «أن زوال السيطرة العثمانية يستتبع زوال الحماية الدينية الفرنسية في الشرق لأن الحماية كانت بسبب وجود سلطة عثمانية قائمة ...»(56). وظهر لاحقًا أن البابا بينوا بندكت (Benoit XV) وسكرتير الدولة الفاتيكاني خططا لإقامة بعثة دبلوماسية في القدس تسند إليها مهمة حماية

---

(54) Hokayem, Atallah et Charaf, doct. 210.

(55) Sergio I. Minerbi, *L'Italie et la Palestine: 1914-1920*, Publications de la Faculté des lettres et sciences humaines de Paris-Sorbonne. Série Recherches; 60 (Paris: Presses universitaires de France, 1970), p. 67.

(56) Hokayem, Atallah et Charaf, doct. 262 le 20 Janvier 1918, p. 296.

حقوق الكاثوليك في الأراضي المقدسة. في حين وضع الرهبان الكرمليون الطليان مخططًا قائمًا على الحماية الجماعية من القوى المسيحية كلها[57]. وبحسب معلومات من سفير فرنسا في روما عن أن البابا استمزج رأي الحكومة البلجيكية في شأن تولي مهمة حماية الأماكن المقدسة بهدف تقويض الحماية الفرنسية[58].

فشل السعي الإيطالي إلى الحصول على حق الحماية على الأماكن المقدسة في القدس بعدما نجح قادة الكاثوليك الفرنسيون في توجههم نحو الفاتيكان واتهامه بعدم المحافظة على المصالح الكاثوليكية. وفي آذار/ مارس 1918 أعلن البابا تجميد طرح مسألة الحماية وطلب من الإرساليات الكاثوليكية في المشرق الاستمرار بتقديم كل مظاهر التكريم التقليدية لممثلي فرنسا في هذه المنطقة.

لم يزعج مشهد المنافسة بين إيطاليا وفرنسا في فلسطين بريطانيا، بل وجدت فيه تسهيلًا لمخططها الخاص في فلسطين، أي تحقيق وعد بلفور الذي حظي بمباركة فرنسية - إيطالية وبتعاطف الفاتيكان[59].

تاسعًا: نهاية الحرب الأولى وأثرها في المشهد الإيطالي

شهد عام 1917 في إيطاليا، كما في فرنسا، أزمة سياسية واقتصادية حادة، أدت في روما إلى استقالة رئيس الحكومة سالاندرا ليشغل المركز رئيس ضعيف هو بوسيللي (Boselli). ترافق ذلك مع حملة قوية للاشتراكيين والكاثوليك تدعو إلى السلم، خصوصًا بعد إعلان البابا بينوا بندكت ضرورة السلام (العادل والمستمر). ومتزامنة مع أزمة اقتصادية عبّر عنها بالتظاهرات الكثيرة التي بلغت ذروتها في آب/ أغسطس مع إعلان التمرد في مدينة تيران، حيث أدى إلى قتل 41 شخصًا. أما على الصعيد العسكري فقادت التعزيزات العسكرية الألمانية على الجبهة النمساوية - الإيطالية إلى وضع 400 ألف جندي إيطالي خارج المعركة. ترتب عن ذلك سقوط الحكومة الإيطالية وقيام أخرى برئاسة أورلاندو (Orlando)

(57) Hokayem, Atallah et Charaf, doct. 276 et 263, Janvier 1918.

(58) Hokayem, Atallah et Charaf, doct. 288 le 25 Février 1918, p. 317.

(59) Hokayem, Atallah et Charaf, doct. 282.

الذي كانت مهمته كما رئيس وزراء فرنسا كليمنصو، النضال ضد رافعي شعار الاستسلام(60). وجاء توقيع الهدنة في أواخر عام 1918 لتضع حدًا لتدهور الأوضاع في إيطاليا على أمل أن تعوض في مؤتمر السلام في فرساي ما كانت ترجوه عند المشاركة في الحرب.

مثّل روما في مؤتمر الصلح وفد برئاسة رئيس الحكومة أورلاندو يساعده وزير الخارجية سونينو. ركز الوفد جل اهتمامه على تنفيذ ما جاء في اتفاقية لندن وسان جان دي موران. وسعيًا إلى تحقيق الاتفاقيتين طلب سونينو من السفيرين الإيطاليين في باريس ولندن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 إجراء مباحثات استطلاعية للتعرف إلى نوايا الحكومتين الفرنسية والبريطانية. غير أن نتيجة المباحثات لم تكن مشجعة، وكانت الأوساط الاستعمارية الإيطالية تمارس ضغطًا شديدًا على الوفد الإيطالي لدى مؤتمر الصلح. ففي 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 أرسل رئيس الأركان في الجيش الإيطالي بادوغليو (Badoglio) مذكرة إلى الوفد يحدد فيها، من وجهة النظر العسكرية، التعويضات الاستعمارية لإيطاليا بضم الصومال الفرنسي والصومال الإنكليزي وتعديل حدود ليبيا حيث تتضمن الاتصال بين غاث وغدامس واستعادة منطقة تبستي ويوركو والسماح لإيطاليا بمنطقة احتلال أو نفوذ في ولايتي قونية وأضنة العثمانيتين.

مع قرب عقد مؤتمر الصلح تسارع نشاط الأوساط الاستعمارية الإيطالية واتخذت الرابطة القومية قرارًا في 15 كانون الأول/ ديسمبر بلائحة مطالبها، منها ضم منطقتي الفيوم ودلماسيا والحماية على ألبانيا وأرض آسيا الصغرى وحدود طبيعية لليبيا مع مصر وتونس وتشاد وضم الصومال الفرنسي والإنكليزي(61). وانضم البرلمان والصحافة الإيطالية إلى دعم النشاط الاستعماري.

لقيت هذه الحملة الصحافية والشعبية الإيطالية ردات فعل سلبية عند دول الحلفاء. ونددت الصحف الفرنسية والإنكليزية بالطروحات الاستعمارية الإيطالية. وأبدى جورج كليمنصو ولويد جورج امتعاضهما من عناد الوفد الإيطالي في مؤتمر الصلح، الذي طالب بالأراضي التي وعدوا بها وبمعاملتهم

---

(60) Milza et Bertstein, p. 52.

(61) محافظة، ص 99-100.

على قدم وساق مع غيرهم. فقال أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالي: «إذا لم يحصل الآخرون على أي شيء فلن نطلب أي شيء»[62].

حقيقة الأمر لم تكن هناك حاجة إلى جهد خاص في معظم الوقت داخل مؤتمر الصلح. فالقضايا الأوروبية كانت لها الأولوية العليا، وللقضايا الأخرى المكانة الدنيا نسبيًا، مثل مستقبل الدولة العثمانية. وكانت الحسابات لترتيب أوضاع العالم بعد الحرب العالمية الأولى تدخل ضمن الأولويات:

- أنعشت انتصارات أتاتورك آمال الشعوب المشرقية، إذ رأت فيه منقذًا من استعباد «الجيش الأوروبي»، فعرضت عليه إيران وأفغانستان عقد معاهدة دفاعية وطالبته الهند بالمساعدة في صراعها مع بريطانيا. أما المحيطون بالأمير فيصل في دمشق فكانوا يوصونه بالاتحاد مع أتاتورك ويرون ضرورة مشاركة الأتراك والعرب في القتال جنبًا إلى جنب مرة أخرى للحيلولة دون تحكم الفرنسيين بالشرق الأوسط[63].

- بعد قيام الحكم البلشفي في روسيا زادت مخاوف الحلفاء منه، حيث اعتبر المسؤول البريطاني موريس هاتكي أن البلشفية ستكون في الأعوام الآتية الخطر الأعظم على أوروبا. وفي صيف 1919 دعا وزير الخارجية البريطانية كروزون إلى إقامة مواقع عسكرية متقدمة لبلده في الشرق الأوسط تحسبًا للتهديد الروسي.

تبين من خلال سير المداولات في أروقة مؤتمر الصلح إصرار فرنسي - بريطاني على تهميش دور روما. ولما اقترب وقت حسم الأمور مع القادة الإيطاليين أنبهم الرئيس الأميركي ويلسون تأنيبًا شديدًا على طموحاتهم الإمبريالية. ولما علم بأنباء إرسال سفن إيطالية إلى أزمير - في أيار/ مايو 1919 تحدث عن احتمال دخول الولايات المتحدة حربًا على إيطاليا من أجل هزيمتها[64].

خلال المباحثات الدائرة في مؤتمر الصلح وقف رئيس الوزراء الإيطالي

---

(62) دافيد فرومكين، سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914-1922، ترجمة أسعد كامل الياس (لندن: رياض الريس، 1992)، ص 436.

(63) شعيب، ص 52-54.

(64) فرومكين، ص 437.

أورلندو موقف المتفرج في شأن ما جرى الموافقة عليه من الحلفاء على مطالب إيطاليا. ولم يبد رأيًا في مسألة تجزئه المشرق العربي باستثناء التحفظات على الأماكن المقدسة في فلسطين التي أصبحت مرتبطة ببعد المخطط الصهيوني فيها.

أدى الإخفاق الإيطالي في مؤتمر الصلح إلى استقالة رئيس الوزراء، لكن التحول الأساسي في إيطاليا بعد الحرب الأولى تمثل بانتعاش طروحات موسوليني الفاشية، حيث استخدم وسائل إعلامه كلها لاستغلال المرارة عند أولئك الذين يشعرون أن إيطاليا مغبونة لحرمانها جوائز النصر في الحرب.

عاشرًا: سياسة الانكفاء عن التوسع (1920-1922)

قبيل استيلاء موسوليني على السلطة في روما انتهجت الحكومات الإيطالية التي قامت بين عامي 1920 و1922 سياسة الانكفاء على الذات وفضّلت التعاون السلمي مع الدول الكبرى. في 20 حزيران/ يونيو 1920 رفعت الفدرالية العامة للعمل وقيادة الحزب الاشتراكي مذكرة تطالب الحكومة الإيطالية «باللجوء إلى كل الوسائل كي لا تنخرط البلاد مجددًا في مغامرات حربية»[65].

في هذا الوقت فتحت رابطة الشعوب الإسلامية المضطهدة ومقرها في برلين فرعًا لها في روما بهدف قيام حملة شاملة لجلاء إيطاليا عن ليبيا.

وجد التوجه الإيطالي السلمي تجاوبًا إيجابيًا عند القادة العرب والمسلمين، ما سهّل قيام جسور اتصال مبكرة بين الطرفين. وكان عقد مؤتمر شعوب الشرق في جنوة - في أيار/ مايو 1922 الذي رئسه الأمير شكيب إرسلان، بهدف إيجاد أرضية للوحدة لكل الشعوب وجبهة مشتركة ضد الغرب الاستعماري ولإزالة الانتداب والاعتراف باستقلال شعوب الشرق وجلاء الجيوش الأوروبية وقبول بلدانهم في عصبة الأمم. حضر المؤتمر مندوبون عن البلدان: الأناضول - مصر - إيران - سورية - فلسطين - أفغانستان - دول بخاري - كيف - أذربيجان - الهند[66].

---

(65) Miège, p. 119.

(66) *Revue du monde musulman*, vol. 54 (Juin 1923), pp. 36-37.

في المقابل حاولت بريطانيا وفرنسا احتواء استنكاف إيطاليا عن التعاون معهما كي لا تساند المطالب التحررية للشعوب المضطهدة. لكن لم تؤد مظاهر الود من الحلفاء تجاه روما لنسيانها خيبة أملها من محصلة مؤتمر السلام بعد الحرب الأولى.

أدت تطورات داخلية في روما إلى انحسار عدد المؤيدين لسياسة الحكومة الاشتراكية فيها لمصلحة توجهات الأحزاب القومية الاستعمارية، خصوصًا الحزب الفاشي برئاسة موسوليني. ورمت الأزمة الاقتصادية بثقلها على الوضع الداخلي، حيث زادت نسبة العاطلين من العمل وارتفعت الأسعار بشكل جنوني، ونقصت الكماليات المعروضة من المواد الغذائية، ما أتاح في المجال لترعرع الأفكار الفاشية بين أوساط جيش العاطلين من العمل وأضحت اللفظة الثورية العامل الحاسم في توحيده على أمل التخلص من التدهور الاقتصادي.

في هذا المناخ من التدهور الاجتماعي بذلت المؤسسة الاستعمارية الإيطالية جهدًا لإعادة الحيوية بطروحاتها السياسية وممارسة ضغط على الحكومة. وفي نيسان/ أبريل 1921 نُظّم في روما مؤتمر عن المصالح الإيطالية في آسيا الصغرى، شارك فيه أعضاء من الجمعيات الاستعمارية المختلفة وممثلون لغرف التجارة ورجال السياسة.

حادي عشر: العودة مع موسوليني إلى سياسة التوسع في الشرق

عرف الدوق موسوليني كيف يستغل الظرف للاستيلاء على السلطة في تشرين الأول/ ديسمبر 1922. وأعلن المبدأ الذي سيعتمده في سياسته الخارجية في أول كانون الثاني/ يناير 1919 حين كتب في جريدة *Le Popolo* «أن الإمبريالية هي القانون الخالد والثابت للحياة»[67]. وإن معاهدات الصلح ليست أبدية ويجب إعادة النظر فيها، وفي اليوم الذي يظهر أنها لا تتمشى مع الحقائق[68].

(67) Miège, p. 128.

(68) جلال يحيى، أوروبا في العصور الحديثة، 3 ج (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982)، ص 46.

كان موسوليني يسعى إلى ضرورة تحقيق طروحاته الاستعمارية بشتى السبل لأنها برأيه مدخلًا إلى حل الأزمة الاقتصادية في بلاده. كان يشعر على نحو متزايد بأن الشرق مؤهلًا لأن يصبح مسرحًا للتوسع الإيطالي وأن الاحتكار الفرنسي أمر في غير محله. وربما يكون مفيدًا التعبير عن العطف الإيطالي للمطالب العربية. وبرزت توجهات سياسته الخارجية نحو الشرق في فترة مبكرة. ففي خطاب ألقاه في تشرين الأول/ أكتوبر 1922 قال: «إذا ألقينا الإيطاليين كقوة وحيدة نحو مهام عالمية وجعلنا المتوسط بحيرتنا وارتبطنا مع من يعيشون من البحر المتوسط وطردنا من هم طفيليات فيه ... نكون حقًا قد بدأنا عهدًا عظيمًا في التاريخ الإيطالي»[69]. أما لماذا الشرق فيعلن موسوليني أمام مجلس الوزراء في شباط/ فبراير 1924 «لا تستطيع إيطاليا إلا أن تتوجه نحو الشرق. ففي الغرب توجد تشكيلات قومية كاملة لا نستطيع أن نمد أيدينا إليها وربما أصبح هذا الأمر ممنوعًا علينا في يوم ما»[70].

أدّت التطورات على الصعيد الدولي إلى التقارب بين دول الحلفاء وإيطاليا الفاشية، ففي عام 1925 عقد أتاتورك معاهدة صداقة وحياد مع الاتحاد السوفياتي.

في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1926 نشرت جريدة **الإقبال** خبرًا عن محاولة تأسيس عصبة الأمم الآسيوية على غرار عصبة الأمم في جينيف وتضم الاتحاد السوفياتي وتركيا وإيران وأفغانستان.

أثار التقاء الأمم الآسيوية على قواسم مشتركة لمناهضة هيمنة الغرب قلقًا عند الدوائر الأوروبية الاستعمارية نظرًا إلى انعكاساتها على مصالحها في الوطن العربي. ووجدت إيطاليا الفاشية نفسها تتقاطع في مواقفها مع دول الحلفاء في التصدي لما يعتبرونه الخطر الشرقي. ووصفت جريدة **جورنال ديطاليا** الاتحاد الآسيوي بأنه ضد أوروبا وشديد الخطر[71]. في هذا السياق سجلت مبادرات إيجابية عدة من الحلفاء باتجاه روما الفاشية على أمل تبديد حالة الجفاء المستحكم بينهما.

---

(69) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية** (بيروت: دار النهضة العربية، 1973)، ص 49.

(70) Miège, p. 164.

(71) **الإقبال**، 20/ 11/ 1926.

لكن تلك المبادرات بقيت في إطار الأقوال ولم تتجاوب مع التلميح الإيطالي إلى الورقة السورية باعتبارها تعويضًا محتملًا لحاجات التوسع الإيطالي[72] وشارك الفاتيكان موسوليني في مواقفه، حيث اعتبر أن الفرنسيين ليسوا بمستوى يمكّنهم من تأمين حماية فاعلة للأقليات المسيحية في المشرق[73]. وفي عام 1926، في أثناء قيام الثورة السورية ضد الوجود الفرنسي، طالب موسوليني بالانتداب على البلاد السورية كمدى حيوي للشعب الإيطالي[74].

أمام سكوت الحلفاء عن الإدعاءات الإيطالية في بلاد الشام، وصل الاعتقاد عند الإيطاليين إلى أن مسألة انتدابهم على سورية مرتبطة بإجراءات روتينية مع فرنسا. وكان الاعتقاد نفسه عند غرف التجارة في ليون - مرسيليا و Reins التي - رفعت مذكرات إلى وزارة الخارجية الفرنسية تعارض فيها تخلي فرنسا عن انتدابها لسورية. كذلك طال الاحتجاج الصحافة الفرنسية والجمعيات السورية في باريس التي رفعت مذكرات الاحتجاج إلى عصبة الأمم ووزير الخارجية ومجلس الشيوخ والنواب الفرنسيين[75].

موضوعيًا، يمكن ربط الشائعات في شأن انتداب إيطاليا على سورية بالإطار العام للسياسة التكتيكية التي اتبعها الحلفاء تجاه إيطاليا، حيث قاد حرص هؤلاء على علاقة متينة مع موسوليني إلى دفع الأخير للمطالبة بمراجعة اتفاقات الصلح في فرساي. غير أن باريس ولندن أهملتا خطبة وتركوه يتكلم من دون إبداء موقف واضح من مضمون كلامه، لأن اهتمامات الحلفاء انكبت على ما اعتبروه الخطر البلشفي الفكري والعسكري. لكن عشية الحرب العالمية الثانية كشفت المواقف بوضوح بين إيطاليا الفاشية والحلفاء استحالة التعايش مع شعارات موسوليني الفاشية.

---

(72) Edmond Rabbath, *Unité syrienne et devenir arabe* (Paris: M. Rivière, 1937), p. 381.

(73) Chaigne-Oudin, pp. 63 et 120.

(74) إميل خوري وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة 1789 إلى سنة 1958، 5 ج (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، 1970-1959)، ج 5، ص 114.

(75) Les Archives du ministère des affaires étrangères (Paris), Série E-Levant, Sous série Syrie-Liban (1930-1940), vol. 255, pp. 78-79, 165-166 and vol. 116, pp. 169-170.

الفصل الرابع

أثر الحرب العالمية الأولى وتداعياتها على سياسات سكك الحديد والصراع الدولي في شأنها

محمد زين العابدين أحمد مرسي

لا يمكننا فهم أصل الحرب العالمية الأولى من دون الإشارة إلى تاريخ جهد ألمانيا في الحصول على مناطق غنية في البلاد العثمانية لاستغلال مواردها الاقتصادية، حيث أدارت ألمانيا عيونها في بادئ الأمر إلى أميركا الجنوبية التي لم تُستغل مواردها بعد حينذاك، ثم اتجهت صوب أفريقيا. لكن كما يُعتقد جاء هذا الاستعمار مخيبًا لآمال الألمان، فلم يبق لهم إلا التدخل السلمي في الإمبراطورية العثمانية عن طريق بناء سكك الحديد، وعلى هذا الجانب حققت الدبلوماسية الألمانية انتصارات لافتة، ومن ناحية أخرى أقرت بريطانيا وفرنسا وروسيا وقوع خطوط السكك الحديد كلها في آسيا العثمانية في أيدي الألمان.

تروي هذه الدراسة تاريخًا غير معروف عن بناء سكتي حديد بغداد والحجاز خلال الحرب، كما تسلط الضوء على عدد من العوامل المهمة التي غيّرت طبيعة الشراكة بين اسطنبول وبرلين، وتُبرز الدراسة أن التحالف التركي - الألماني جسّد المرحلة النهائية لصعود الأتراك تدريجًا لتحقيق مكانة متساوية بين القوى الأوروبية الكبرى، وكان أوج العلاقات بين البلدين.

قدّر لآسيا الصغرى أن تؤدي دورًا مهمًا في تطورات السكك الحديد، منذ أن بدأ التفكير في سكة حديد بغداد التي مثّلت حلقة مهمة في مسار السكك الحديد بين أوروبا والهند. ولأكثر من نصف قرن نظرت ألمانيا إلى آسيا العثمانية على أنها أرض تكفي لاستيعاب معظم السكان الألمان، وكانت تعتقد أن الأناضول هو المجال الحيوي لسكانها، وكان مخطط بغداد يجتاز ثلاثة مناطق منفصلة ومميزة في آسيا العثمانية: الأناضول وسورية وبلاد ما بين النهرين.

كان لخط سكة حديد الحجاز أهمية كبيرة أيضًا، في خلال عشرة أعوام من التشغيل الناجح للخط الحجازي، حيث زاد عدد الحجاج بسبب توفير الأمن والقضاء النسبي على نهب الحجاج، وزاد عدد زوّار الديار المقدسة، وأصبحت المدينة محورًا جديدًا للتجارة يجري فيها تبادل تجارة الشام بتجارة الحجاز

ووسط الجزيرة، إضافة إلى آثاره في التطور العمراني، واستفادت الدولة عسكريًا من الخط لسهولة وصول القوات العثمانية إلى المنطقة.

كانت السكك الحديد العسكرية في تلك الفترة واحدة من أكثر الآلات الضرورية لسير الحرب، ويقصد بها الخطوط التي تتميز من الخطوط التجارية التي تخدم الأغراض العامة، وخُصّصت للاستخدام العسكري لنقل القوات المسلحة إلى الحرب، ويمكن تقسيم هذه الخطوط إلى مجموعتين: **الأولى** سكك حديد تستخدم في أعمال الحصار لنقل الأسلحة الثقيلة والذخيرة؛ **الثانية** سكك حديد الإمدادات التي شيّدت لنقل القوات من المعسكرات إلى الجبهة.

يقال إن السلطان عبد الحميد شدد على منح امتيازات السكك الحديد للألمان لأن مد هذه الخطوط في المناطق النائية من شأنه أن يعزز - إلى حد كبير - موقف الدولة العثمانية العسكري، لأنه سيمكّنها من نقل قواتها بسرعة إلى تلك الجهات.

غالبًا، يُعْتَبر بناء السكك الحديد في البلاد المسيطر عليها دليلًا عمليًا على «الاحتلال الفعلي»، وفي أغلب الأحيان يفضل على الغزو العسكري، إضافة إلى عدد من المزايا الأخرى. في الحقيقة، كانت الحرب العالمية باعتراف الجميع صراعًا دوليًا على تركة الرجل المريض، لذلك استدعى السلطان العثماني المسلمين في جميع أنحاء الأرض إلى الحرب المقدسة.

أولًا: قضية سكة حديد بغداد

لعل من أسباب سعي ألمانيا إلى بناء خط سكة حديد بغداد وفروعها ليس مجرد تطوير طرق التجارة الجديدة، أو كسب مزايا اقتصادية أخرى، لكن رغبةً في زيادة النفوذ الألماني في الدولة العثمانية لتقوية جيشها، بهدف توظيف ذلك في النهوض بمصالح ألمانيا نفسها، فضلًا عن مناهضة الأخيرة لمصالح بريطانيا التي لم تعد قادرة على الدفاع عن ممتلكاتها بشكل فاعل.

بالنسبة إلى توظيف السكك الحديد لأغراض تكتيكية، قال هيلموث فون مولتكه (أحد القادة العسكريين الألمان) أمام مجلس النواب الألماني: «تقتنع الأركان العامة الألمانية كثيرًا بالمزايا التي يمكن جَنيها من بناء السكك الحديد

في بداية الحرب، بدلًا من تشييد الحصون». وأضاف الجنرال فون غولتز عن إدارة الحرب: «نحن نحسب بالساعة تقريبًا»[1]. وأضاف: «إن فائدة السكك الحديد محدودة في وقت الحرب للاعتبارات التالية: إنها أقل من السفن في نقل الحمولات الثقيلة، لهذا السبب الطريق البرية إلى الهند لا يمكن أبدًا أن تنافس الطريق البحرية عبر قناة السويس في ما يتعلق بالنقل العسكري، غير أن السكك الحديد معرضة بصفة خاصة للتدمير من الأعداء، حتى إن انقطاع حركة المرور لمدة يوم أو نصف يوم، ربما يكون مسألة ذات أهمية خطرة خلال حشد القوات أو في بعض اللحظات الحرجة»، وأثبتت التجربة أيضًا أن لرحلات السكك الحديد الطويلة، ربما، تأثيرًا ضارًا في القوات المسلحة[2].

أقرب مثل على استخدام السكة الحديد العسكرية كان في حرب القرم، حيث واجهت القوات مشاقًا كبيرة بسبب عدم كفاية الإمدادات من المؤن والوقود إلى المعسكر. هكذا كانت الحال، حيث صمم مهندسو السكك الحديد العسكرية معالجة في فترة قصيرة بوساطة المقاولين الإنكليز الذين وصلوا إلى شبه جزيرة القرم مع رجالهم ومواد بنائهم خلال كانون الثاني/ يناير 1855[3].

أما على الجانب السياسي فوقعت ألمانيا وفرنسا اتفاقًا في 15 شباط/ فبراير 1914 تضمن تسوية القضايا المتعلقة بينهما في آسيا العثمانية، واعتبر جول كامبون (السفير الفرنسي في برلين) أن هذا الاتفاق يساعد في تحسين العلاقات الرسمية بين فرنسا وألمانيا إلى حد ما. كما اعتقد أنه لن يؤثر بشكل كبير في الرأي العام من كلا الجانبين، لكن المؤسف أنه لن يغير نبرة الصحافة الفرنسية نحو الألمان[4].

على الرغم من ذلك، ارتبط التصديق النهائي على الاتفاق بشروط عدة: أولها إبرام اتفاق بين المجموعة الفرنسية والحكومة العثمانية في شأن امتيازات السكك الحديد للمصالح الفرنسية؛ ثانيها عقد اتفاق بين برلين واسطنبول في شأن مسألة

(1) Edwin A. Pratt, *The Rise of Rail-Power in War and Conquest, 1833-1914* (London: P. S. King, 1915), p. 346.

(2) المصدر نفسه، ص 352 وما بعدها.

(3) المصدر نفسه، ص 352 وما بعدها.

(4) E. D. Morel, *Diplomacy Revealed* (London: The National Labour Press, ltd. [1921]), p. 283.

سكة حديد بغداد والأناضول؛ ثالثها اختتام تفاهم مالي بين المجموعتين الفرنسية والألمانية في ما يتعلق بتصفية مصالح الممولين الفرنسيين في شركة بغداد[5].

معنى هذا أن الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ منذ توقيعه بسبب التأخير في المفاوضات بين ألمانيا وبريطانيا إلى حزيران/ يونيو 1914، كما أن استبدال الأوراق المالية لسكة بغداد بالسندات العثمانية لم يكتمل. ونتيجة ذلك، عندما قامت الحرب كان المصرفيون الفرنسيون محتفظين بفوائد الشركة الألمانية[6]. شعرت الأوساط الفرنسية بحال من الرضا والارتياح عن الإنجاز الدبلوماسي الذي حققته فرنسا في الشرق، حتى إن السفير الفرنسي في برلين أرسل مذكرة مطوّلة في 31 آذار/ مارس إلى وزارة الخارجية الألمانية تتضمن اهتمام فرنسا بالتعاون مع ألمانيا في حماية المصالح الخاصة للمجموعتين الفرنسية والألمانية والحفاظ على استقلال الدولة العثمانية[7].

بعدما ظهرت ملامح الاتفاق بين بريطانيا وألمانيا، حث بيرد، أحد أعضاء مجلس العموم، الحكومة البريطانية على أن تضع توازنًا لنفوذ سكة حديد بغداد عن طريق تطوير الملاحة في نهر دجلة، معتبرًا أن هذا الأمر ليس صعبًا! مستنكرًا موقف بريطانيا التي لديها نهر يمتد مسافة 500 ميل يصعب الملاحة فيه! وينافس مسافة 350 ميلًا من السكك الحديد المنبسطة التي من الممكن أن يقدم إليها دعمًا ماليًا[8].

كان إدوارد غراي، وزير خارجية بريطانيا (1905-1916) راضيًا عن الاتفاق الأنغلوألماني ومتلهّفًا لوضعه أمام البرلمان. وعلى الرغم من أنه وقّع ، فإن الإنكليز كانوا في انتظار تسوية المفاوضات بين ألمانيا والدولة العثمانية[9].

---

(5) *Die grosse politik der europäischen kabinette, 1871-1914. Sammlung der diplomatischen akten des Auswärtigen amtes*, im auftrage des Auswärtigen amtes herausgegeben von Johannes Lepsius, Albrecht Mendelssohn Bartholdy, and Friedrich Thimme, 40 vols. (Berlin: Deutsche veragsgesellschaft für politik und geschichte, 1922-1927), vol. 37, no. 14996, p. 587.

(6) Edward Mead Earle, *Turkey, The Great Powers, and the Bagdad Railway: A Study in Imperialism* (New York: Macmillan, 1923), p. 272.

(7) *Die grosse politik*, vol. 37, no. 15014, p. 606f.

(8) *Parliamentary Debates (Hansard) House of Commons Official Report*, vol. 64, Seventh Volume of Session, Fourth Session of the Thirtieth, from 29th June to 17th July 1914, pp. 75f.

(9) *Die grosse politik*, vol. 37, no. 14910, p. 466f.

في سياق آخر، واجه البنك الألماني انهيار المفاوضات مع الدولة العثمانية، ونتيجة ذلك بعث الهير كارل هلفري (H. Karl Helfferich) ممثلًا عن البنك الألماني مذكرة في 20 تموز/ يوليو 1914، قال فيها: «يجب على الإمبراطورية الألمانية نفسها أن تصبح شريكًا للبنك الألماني في بناء سكة حديد بغداد، وبالتالي فإن العلاقات بين ألمانيا والدولة العثمانية في فترة حرجة، ويمكن تجنبها في جميع الأحوال». كان بيان هلفري حماسيًا، إلا أن الحكومة الألمانية كانت منهمكة كثيرًا في أزمة الحرب العالمية الأولى، لذلك لم تهتم لهذا المقترح[10].

على أي حال، في نهاية تموز/ يوليو 1914، رأى البنك الألماني أن لا جدوى من استمرار المفاوضات، لأن المصالح الألمانية عجزت عن إقناع الحكومة العثمانية بتيسير طلباتها من ناحية، كما أن إشعال نار الحرب شغل الطرفين بما يدور في تلك السياسة الأوروبية من ناحية أخرى.

حال اندلاع الحرب دون تنفيذ أي من هذه الاتفاقات، وهذا لا يمنع أنه بذل جهد حقيقي بين الحكومتين البريطانية والألمانية اللتين تعاونتا في حربي البلقان الأولى والثانية، حيث أسفرتا عن خطر وشيك من القطيعة بين روسيا والنمسا. لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق في شأن الحد من القوات البحرية، لكنهما تفاوضا في شأن المسائل البارزة التي تتعلق بأفريقيا وسكة حديد بغداد، ما أدى إلى توقيع اتفاقات قبل وقت قصير من الحرب، وهذا يرجع إلى أن الوزراء في لندن وبرلين رغبوا في تحقيق السلام[11]. وأيدت هذا القول وثائق وزارة الخارجية الأميركية التي جاء فيها: «قبل اندلاع الحرب تحسّنت العلاقات بين بريطانيا وألمانيا كثيرًا، وكانت خلافاتهم السياسية على وشك تسويتها»[12].

أقر الألمان بصراحة تامة أن الحرب قدّمت فرصة لجعل سكة حديد برلين - بغداد حقيقة واقعة بدلًا من مجرد حلم، حيث اعتقد بعضهم أن الهيمنة الألمانية يمكن أن تمتد من بحر الشمال إلى الخليج العربي، وتوقع الرأسماليون إمكان إنشاء وحدة

---

(10) *Die grosse politik*, no. 15042, p. 638.

(11) Earl Loreburn, *How the War Came* (London: Methuen & co. ltd, [1919]), p. 97.

(12) Foreign Relations of the United States [FRUS], United States Department of State, Part I (25 March, 1916), p. 26.

سياسية واقتصادية كافية في وسط أوروبا، وعزّزت علاقات أوثق أيضًا مع الدولة العثمانية بهدف نشر المعلومات عن الشرق الأدنى وأهميته في الحرب، حيث نُشرت ووزعت مئات الآلاف من الكتب والنشرات والخرائط المتعلقة بآسيا العثمانية[13].

اجتازت السكك الحديد بلاد السلاف الجنوبية، ومن ثم أصبحت محور أساس السياسة الألمانية منذ الشروع في بناء سكة حديد بغداد، لأن صربيا والدولة العثمانية يجب أن يكونا تابعتين للنمسا بقدر تبعية الأخيرة لألمانيا. في الواقع، جعلت حروب البلقان من صربيا قوة كبيرة ومنتصرة، وقادت هذه الأوضاع إلى عداوة بين روسيا والنمسا لوجود صربيا موحدة[14].

إن مصالح ألمانيا في جنوب شرق أوروبا مرتبطة بالنمسا، ومن المستحيل أن يتصارع الطرفان ما دامت ألمانيا تحتفظ بسيادتها على الحكم الملكي الثنائي، كما أن النمسا تسيطر على طريق فيينا - سالونيك وهذا كافٍ لطموحات ألمانيا، وفكرة توسع المشروع النمساوي أيضًا في خط سكة حديد برلين - بغداد لا تعني افتتاح التجارة الشرقية لألمانيا عبر أقصر طريق من قناة السويس فحسب، بل هي غزو لمصر وسورية وبلاد العرب وفارس حتى الهند[15].

كانت الاتصالات بين وزارة الحرب العثمانية وشركة سكة حديد بغداد ضعيفة في بداية الحرب - باعتبارها شركة عثمانية خاصة - حيث اهتم رئيس الشركة بالنواحي المالية للسكة الحديد، ومع ذلك أثّرت الحرب في مواقع بناء السكة الحديد، حيث أجبرت التعبئة العامة في ألمانيا عددًا كبيرًا من كبار موظفي شركة بغداد على مغادرة المواقع والعودة إلى بلادهم أو نقلهم إلى منطقة ذات أهمية استراتيجية في الإمبراطورية العثمانية، كما طُلب أيضًا من العمال الأتراك ترك المواقع للانضمام إلى الجيش. في ضوء ذلك، لم يكن إنجاز خط بغداد من أولويات جدول أعمال ألمانيا في زمن الحرب، على الرغم من أن التعبئة لم توقف عمليات الشركة، ما أوجد فجوة في قوتها العاملة على أقسام أضنة وحلب،

---

(13) Earle, p. 281.

(14) Gilbert Slater, *Peace and War in Europe* (New York: E. P. Dutton & Company, [1915]), p. 19.

(15) Gilbert Parker, *The World in the Crucible: An Account of the Origins & Conduct of the Great War* (New York: Dodd, Mead and Company, 1915), p. 301.

وانخفض عدد الموظفين من 11.796 في آب/ أغسطس 1914 إلى 1.651 في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، فلم يكن أحد يتوقع أن تستمر الحرب طويلًا[16].

مع ذلك، أخذت السكة تتغلغل في ربوع بلاد ما بين النهرين بعد إنجاز القسم الممتد بين بغداد وسامراء، وافتُتح كاملًا بشكل رسمي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1914، وأخذت الشركة تسيّر عليه قطارًا واحدًا يوميًا في الاتجاهين، وكانت رحلة ذلك القطار بين المحطتين اللتين تبعد إحداهما عن الأخرى مسافة واحد وأربعين ميلًا فقط، تستغرق ساعتين، تتخللهما ثلاث وقفات، وبدأ العمل في بداية العام نفسه أيضًا في المسافة بين سامراء وتكريت من جهة وبغداد والحلة من جهة أخرى. على أي حال، تمكنت الشركة من فتح 946 كلم لحركة النقل من إجمالي 2893 كلم تقريبًا بين اسطنبول والبصرة، وكانت المسافة عبر جبال طوروس وأمانوس في الوقت ذاته قيد الإنشاء، وتقدّر بـ 840 كلم، ولم يبقَ إلا 1.100 كلم هي الأسهل في البناء[17].

لكن توقف العمل في القسم الممتد بين كاربينار - دوراق (325 كلم) من قونية تقريبًا في القرب من المنحدرات الشرقية لجبال طوروس، بطول حوالى ثلاثين ميلًا تقريبًا، وشكّل هذا الجزء من الخط، إلى حد كبير، أصعب مهمة هندسية في سكة حديد بغداد بكاملها، لأنه كان يتطلب إنشاء أربعة أنفاق يبلغ طولها ثمانية عشر كلم في منطقة تحوي كمية هائلة من الموانع الأرضية القاسية. بدأ العمل بهذا القسم قبل أعوام عدة، لكن توقف في أيار/ مايو 1914، على الرغم من وضع القضبان فيه على طول الجسور بين المحطتين، وكان مقررًا أن يستغرق عامين أو ثلاثة للانتهاء منه - بحسب وصف الضباط الذين قاموا بالرحلة في هذا الجزء - كما أفادت التقارير أن جميع أعمال الشركة الألمانية في سكة حديد بغداد توقفت في تموز/ يوليو 1914[18].

---

(16) Jonathan S. McMurray, *Distant Ties: Germany, The Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway* (Westport, Conn.: Praeger, 2001), p. 115.

(17) زكي صالح، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني: محاضرات (بيروت: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1966)، ص 87، وخالد السعدون، «سير العمل في إنشاء سكة حديد برلين - بغداد بين 1908-1914،» الدارة، السنة 35، العدد 4 (2009)، ص 131.

(18) S. F. Newcombe and J. P. S. Greig, «The Baghdad Railway,» *The Geographical Journal*, vol. 44, no. 6 (December 1914), pp. 578 ff, and Henry Charles Woods, «The Baghdad Railway and Its Tributaries,» *The Geographic Journal*, vol. 50, no. 1 (July 1917), p. 43.

على الرغم من أن سكة حديد بغداد لم تكتمل، لكنها قامت عشية اندلاع الحرب بحمل ما يقرب من 600.000 مسافر و116.000 طن من الشحن سنويًا. وكانت البضائع تُنقل من قونية والبوسفور وتتحرك باتجاه واحد فقط من الداخل إلى البحر. وفي عام 1914، شمل الخط الحديدي ما يقرب من 200 قاطرة بخار وحوالى 3500 عربة شحن[19]. وفي الحقيقة، قضت الحرب العالمية على أي أمل في إكمال سكة حديد بغداد، وأصبحت الاتفاقات الدولية الخاصة بهذا الخط مجرد حبر على ورق، بعد أن قطعت الدول المعنية شوطًا كبيرًا لاختتامها، وبقي هذا العمل الحضاري الكبير مجرد مشروع.

لا شك في أن الحرب العالمية أيقظت الرغبة في استخدام ما أُنجِز من سكة حديد بغداد في الأهداف العسكرية والاستراتيجية، ولا سيما أن القطار كان آلة الحرب الألمانية. ومما يدل على ذلك تسجيل الوثائق البريطانية محاولات من هذا النوع، حيث أفادت تقارير مرسلة إلى السير غراي في 27 آب/ أغسطس 1914 عن حشد عدد من القوات الألمانية، إضافة إلى عمال ومهندسين ألمان، في قطار خاص من برلين عبر بوخارست عن طريق اسطنبول للعمل في سكة حديد بغداد[20]، واعتقد أن المغزى من ذلك حماية الأقسام التي أُنجزت من السكة خشية عليها من التدمير، وإتمام ما يمكن عمله من الكيلومترات في الخط الحديدي أيضًا لاستخدامه في نقل الجنود والمعدات العسكرية.

استخدم حلم برلين - بغداد أيضًا باعتباره دعاية في وقت الحرب لرفع الروح المعنوية للشعب الألماني بمواجهة الحصار البريطاني[21].

أما من حيث الموقف الاستعماري من مشروع بغداد الألماني، فيمكن تحديده في النقاط الآتية: أولًا، ارتبطت سكة حديد بغداد بالسياسة الرسمية للإمبراطورية الألمانية التي كان يأمل الاستفادة منها في عملية الاختراق الاقتصادي، باعتبار

---

(19) Marian Kent, ed., *The Great Powers and the End of the Ottoman Empire*, 2nd ed. (London: Frank Cass, 1996), p. 112.

(20) *Diplomatic Documents Relating to the Outbreak of the European War*, ed. with an Introduction by James Brown Scott, 2 vols. (New York: Oxford University Press, 1916), vol. 2, p. 1077.

(21) Foreign Relations of the United States [FRUS], «The World War 1917,» vol. 1, Supplement 2, United States Government Printing Office, Washington, 1932, p. 258.

ألمانيا قوة استعمارية عالمية من الناحية الاستراتيجية؛ ثانيًا، ساهمت سكة حديد بغداد إلى حد كبير في توسيع نطاق الدَّين العام العثماني وتعزيزه، بحكم احتكاكها بالبنوك الأجنبية وحاملي سندات الأجانب الذين هم أداة حقيقية «للإمبريالية» المالية الأوروبية؛ ثالثًا، هدفت سكة حديد بغداد في المنطقة الخاضعة لسيطرتها إلى تحويل الهياكل الاقتصادية والطاقات الإنتاجية إلى مجرد مزوّد للمواد الخام للاقتصاد الوطني الألماني؛ رابعًا، من أجل تأمين خط السكة الحديد عسكريًا وزيادة الإنتاج والأرباح، خُطّط لنظام حكم اقتصادي وسياسي غير مباشر من خلال الاستفادة من الآليات السياسية والاجتماعية القائمة[22].

وقتذاك أثار الاختراق السلمي (Peaceful Occupation) الألماني للدولة العثمانية جدلًا كبيرًا بين مؤيد ومعارض، على اعتبار أن ألمانيا تعمل من أجل مصالح الشعوب الإسلامية التي كانت تحت وطأة الاستعمار الإنكليزي أو الفرنسي أو الروسي، لأن الدولة الألمانية كانت قوة عظمى لها مستعمراتها وأهدافها «الإمبريالية». لكن ما ساعد في قبول السياسة الألمانية آنذاك هو بُعد الدول التي وقعت تحت الاحتلال الألماني عن الدول الإسلامية[23].

في كانون الثاني/ يناير 1915، أعدّ أنور باشا حملة عسكرية في شرق الأناضول، لكن القوات الروسية سحقت الجيش العثماني الثالث في ساريكاميس (Sarakamis)، واعتُقِد في حينها أن سكان المنطقة من الأرمن أتلفوا الدفاعات العثمانية بالتعاون مع القوات الروسية. نتيجة ذلك، اتخذ النظام العثماني تدابير صارمة لضمان عدم وقوع ذلك مرة أخرى، كما أقرَّ البرلمان العثماني مشروع قانون ترحيل السكان الأرمن من المناطق الحدودية مع روسيا إلى المناطق الصحراوية في شبة الجزيرة العربية، واستخدمت القوات التركية سكتي حديد بغداد والحجاز لترحيل اللاجئين. وأفاد شهود عيان في المنطقة أن الرجال والنساء والأطفال كُدّسوا في عربات الشحن ومات كثير منهم جوعًا وعطشًا ومرضًا[24].

(22) Helmut Mejcher, «Some Aspects of the German Baghdad Railway Policy,» in: مجلة المؤرخ العربي (بغداد: اتحاد المؤرخين العرب، 1975)، مج 1، ص 25-26.

(23) فرنر أنده وبيتر هاينه، «الوطنيون العرب ونشاطهم السياسي والصحف في ألمانيا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى،» المجلة التاريخية المصرية، السنة 27 (1981)، ص 201-202.

(24) Immo Sievers, *Der Europäische Einflusse auf die türkischen Bahnbauten bis 1914* (Pfaffenweiler: Centaurus Verlag, 1991), p. 56.

يبدو أن السكك الحديد أدّت دورًا محوريًا في تسهيل عمليات ترحيل السكان الأرمن العثمانيين وقتلهم. من ناحية أخرى، صارت سكة حديد بغداد ناقلًا رئيسًا للجهد الحربي للدولة العثمانية وألمانيا على حدٍ سواء، كما ظهر اعتماد الأخيرة على الخط الحديدي لتحدي بريطانيا في سيناء وبلاد ما بين النهرين.

في حزيران/ يونيو 1915، بعد فشل الهجوم العثماني على قناة السويس، قررت القيادتان الألمانية والعثمانية بناء فرع استراتيجي من خط الحجاز في غرب سورية صوب سيناء، بينما اهتم الألمان بالاستيلاء على القناة، وحاول العثمانيون الضغط على الإنكليز من الغرب لإجبار المحتلين الأجانب على الخروج من مصر وطرابلس إذا أمكن. حينئذ، تعلقت آمال برلين واسطنبول على إتمام بناء السكة الحديد في أواخر خريف 1915، لتسهيل هجوم مشترك على قناة السويس، وبالتالي إغلاق إحدى طرق الإمداد الرئيسة لإنكلترا من الهند والمناطق المجاورة[25].

في الواقع، بذل الألمان والعثمانيون جهدًا كبيرًا خلال عام 1915 لتحسين الخدمة على الخطوط الموجودة آنذاك ولتعجيل إكمال سكة حديد بغداد، وشحنت القاطرات والمعدات الأخرى إلى اسطنبول، وتعاون خبراء السكك الحديد الألمانية مع السلطات العسكرية في استخدام مرافق النقل على أفضل وجه؛ وفي أيلول/ سبتمبر 1915 اخترقوا نفق بكتشا (Bagtche)، وعلّق في حينها القنصل الأميركي في اسطنبول على أهمية هذا النفق، فكتب: «بإكماله تَّم التغلب على الصعوبات الكبيرة المرتبطة بسكة حديد بغداد»[26]. وتؤكد التقارير السنوية لشركة سكة حديد بغداد أن مواقع بناء السكة بقيت ناشطة طوال فترة الحرب[27].

أدركت شركة بغداد أنها تحتاج إلى عامين آخرين (حتى عام 1916) لتشغيل الخط بشكل كامل. من ناحية أخرى كانت نتائج حروب البلقان عبئًا كبيرًا وتسببت بخسائر مالية عانتها الإمبراطورية طوال عامين متتاليين، ناشدت الشركة دعم البنوك الألمانية حفاظًا على سمعتها والأعمال الجارية آنذاك، لكن في الآونة الأخيرة فقد عدد من المستثمرين الألمان الثقة في شركة السكة الحديد، وحاولت البنوك

(25) McMurray, p. 119.

(26) Earle, p. 289.

(27) McMurray, p. 109.

الألمانية بيع 119 مليون سهم من سندات السكة الحديد، لكن الحكومة العثمانية أخفقت في تحقيق هدفها، ما وضع مستقبل السكك الحديد في خطر[28].

توترت السوق المالية الأوروبية لدعم قروض سكة حديد بغداد بسبب الحرب، لذلك كان تمويل السكك الحديد يأتي بشكل خاص من حلفاء ألمانيا. ومع ذلك، لم تطلب الحكومة النمساوية أن يكون لها علاقة بالسكة الحديد، ووعدت الحكومة الألمانية وقتذاك بدعم جهد البناء شرط مساهمة الأتراك. وقال وزير المالية العثماني جاويد بك للسفير الألماني: «إن الحكومة العثمانية تضمن للدعم المالي الألماني إكمال أنفاق طوروس وأمانوس فحسب خلال ستة شهور... فنظرًا إلى مقتضيات الحرب لا نستطيع أن نضمن أي شيء أبعد من ذلك»[29].

يبدو أن مستقبل الإمبراطورية العثمانية كان متوقفًا على إتمام سكة حديد بغداد نتيجة الحروب البلقانية، ورأى الباب العالي أن بناءها أفضل الوسائل المُتاحة لتوجيه الإمبراطورية إلى مسارها، وساعد في ذلك الاتفاق الأنغلوألماني على قسم الخليج الذي خفف من حدة التوتر الدولي خلال الفترة التي سبقت نشوب الحرب.

في خريف 1915، خطط الإنكليز للاستيلاء على بغداد بقيادة الجنرال تاونسند بدءًا من الهند حتى بلاد ما بين النهرين، لكن حاصرتهم قوات عثمانية كبيرة في مدينة كوت العمارة[30]. صمم الإنكليز على الاستيلاء على بغداد، وفي كانون الثاني/ يناير 1917 أرسلوا حملة بريطانية بقيادة الجنرال مود لغزو بلاد الرافدين مرة أخرى، فاستعادت مدينة كوت العمارة. وفي الثاني من آذار/ مارس، احتلت القوات البريطانية بغداد[31].

---

(28) McMurray, p. 110.

(29) المصدر نفسه، ص 116.

(30) في نيسان/ أبريل 1916 عانى الإنكليز الهزيمة في مضيق الدردنيل، حيث هزم الجيش العثماني بقيادة الجنرال الألماني غولتز القوات الإنكليزية في كوت العمارة (بلدة تقع على نهر دجلة، على بعد 40 كلم تقريبًا جنوب شرق بغداد)، نتيجة ذلك ارتفعت الروح المعنوية للقيادة العسكرية العثمانية كثيرًا، وأجبر الإنكليز على تسليم المدينة. انظر: المصدر نفسه، ص 121f.

(31) J. Salwyn Schapiro, *Modern and Contemporary European History*, Under the Editorship of James T. Shotwell, 4th impression (Boston: Houghton Mifflin, 1918), p. 736.

بانتصار العثمانيين في بلاد ما بين النهرين، كان قادتهم بحاجة ماسة إلى سكة حديد بغداد، حيث طلب خليل بك (وزير الخارجية العثمانية) من شركة بغداد بدء العمل عاجلًا في القسم الذي لم يتمّ الانتهاء منه من خط السكة بين رأس العين ونصيبين، وحذر الألمان من أنهم إذا كانوا غير قادرين على الوفاء بوعدهم لاستكمال القسم المذكور فالأتراك على استعداد لاستكماله بأنفسهم. وكدليل على حسن النية بين البلدين، أصرّ خليل بك على أن يتحمل الألمان نصف نفقات البناء «باعتبارها نفقات حرب». ساعد انتصار كوت العمارة أيضًا في حل مشكلة النقص في الأيدي العاملة التي أصابت مواقع السكك الحديد لأعوام، حيث تمكّن الجيش العثماني من أسر 13.380 رجلًا في أثناء المعركة، وتجاهل مناشدات الإفراج عنهم، فنُقلوا إلى الأناضول وعملوا من دون أجر على أقسام السكك الحديد في طوروس وأمانوس[32].

في الشهور الأخيرة من عام 1915 وأوائل 1916، بُذل جهد مضنٍ لبلوغ الآلة العسكرية العثمانية مرحلة متقدمة من الكفاءة، حيث أُرسل عدد كبير من ضباط الأركان الألمانية إلى بلاد ما بين النهرين وسورية والأناضول، وذهب ضباط أتراك إلى الجبهات الفرنسية والروسية لتعلم فنون الحرب الحديثة، وتمّ تبني النظام الألماني للخدمة العسكرية في أنحاء الإمبراطورية العثمانية كلها، وأُرسِل فون غولتز إلى بلاد ما بين النهرين بصفته قائدًا عامًا للقوات العثمانية. كان العائق الرئيس أمام العثمانيين في حملاتهم العسكرية كلها هو أن وسائل النقل لم تكن كافية. وتعتمد القوات العثمانية التي تعمل في القرب من غزة وبغداد على خطوط الاتصال إلى مسافة طويلة تبلغ مئات الأميال، ولم يكن خط بغداد مكتملًا آنذاك ومن الصعب إجراء أي عمليات عسكرية في تلك المناطق، وكان لا بد من نقل القوات والإمدادات إلى الأناضول عبر جبال طوروس وأمانوس على الخيل وفي العربات[33].

في نهاية صيف 1916، تضاءل الوجود الألماني في مواقع بناء السكة الحديد، لأن الحرب عوّقت الجهد الرامي إلى الحصول على مواد البناء اللازمة من ألمانيا، ولم يكن أمام الأتراك إلا الاعتماد على الإنتاج المحلي من المواد الخام.

---

(32) McMurray, p. 122.

(33) Earle, p. 288.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، كان فون غفينر (Von Gwinner) (مدير شركة بغداد) مذهولًا من سياسة التتريك المتزايدة لخط بغداد، حيث حث البنك الألماني على خفض خسائره وتحويل العملية برمتها إلى العثمانيين، إذ ارتفعت خسائر الشركة بشكل ملحوظ خلال الحرب بسبب ارتفاع تكاليف الشحن. وعلى الرغم من وجود عمالة كبيرة، لم يكن هناك تقدم كبير على خط السكة الحديد[34].

في عام 1918، ما عاد سرًا أن سكة حديد بغداد فشلت في خدمة الجهد الحربي الألماني. وأعلنت الشركة عن خسائر بقيمة عشرة ملايين فرنك في عام 1917، تحملت معظمها الخزينة العثمانية. وفي العام نفسه استهلكت تكاليف البناء وحدها أكثر من ثلاثة أرباع دخل الشركة، ومع ذلك أكدت الوفاء بوعدها للحفاظ على مشروع بغداد وحمايته بالتعاون مع الحكومة الألمانية، وطمأن السفير الألماني الجديد في اسطنبول مدير شركة بغداد فون غفينر وزملاءه، حيث كان المسؤولون الألمان في اسطنبول وبرلين متفقين على دعمهم السكك الحديد، وكانت النقطة الخلافية الوحيدة الباقية هي كيفية إنقاذ السكك الحديد[35].

استغلت بريطانيا فرصة قيام الحرب العالمية وبسطت نفوذها على بلاد ما بين النهرين والخليج العربي. وعندما دخلت قواتها البصرة في آذار/ مارس 1917، استخدمت خط بغداد لمواصلة تقدمها ضد العثمانيين. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، وصلت السكة إلى نواحي بيجي[36]، وشيّد الإنكليز أكثر من ألف كلم من السكك الحديد بوساطة الجيش البريطاني في بلاد ما بين النهرين، بين عام 1917 وإبرام معاهدة السلام مع الدولة العثمانية. وفي نهاية عام 1919، كان هناك حوالى 945 كلم من السكك الحديد تستخدم بشكل ثابت، حيث أُكمِل خط البصرة - الناصرية على الفرات، وخط آخر من كورنا إلى أمارا، وخط أُنجز سابقًا في آب/ أغسطس 1917 من الكوت إلى بغداد[37].

---

(34) McMurray, p. 123.

(35) المصدر نفسه، ص 129.

(36) Philip Willard Ireland, «Berlin to Baghdad Up-to-Date,» *Foreign Affairs*, vol. 19, no. 3 (April 1941), p. 665.

(37) Joseph T. Parfit, *Marvellous Mesopotamia, The World's Wonderland* (London: S.W. Partridge & co. Ltd., [1920]), p. 63.

في 19 أيلول/سبتمبر 1918، تحرك الجنرال اللنبي وأصدقاؤه صوب فلسطين واصطدم بقوة الجيش العثماني، لكنه تمكن من القضاء عليه في خلال بضعة أسابيع، فاستولى على حلب في 26 تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، وتمكن من قطع سكة حديد بغداد، الأمر الذي أقلق اسطنبول، فاستقال أنور بك من منصبه، وسارع السلطان العثماني إلى قبول الصلح مع المنتصرين، ووقّعت الهدنة في 30 تشرين الأول/أكتوبر، وبذلك انتهت الحرب في الشرق الأدنى[38].

أدرك الألمان أهمية التقدم البريطاني في بلاد الرافدين، خصوصًا أن هذا التقدم حمل الكثير من المشروعات المدنية والتنموية لترسيخ أسس الاحتلال الدائم، حيث أُنشئت وزارة للري للتعامل مع خطر الفيضانات وأُجريت تجارب متقنة لزراعة القطن، وبُني خط سكة حديد بين البصرة وبغداد (افتتح في عام 1919) وأصبح جزءًا لا يتجزأ من خطوط السكك الحديد بين اسطنبول والبصرة[39].

تشير هذه الدلائل إلى أن الإنكليز لم ينووا مغادرة بلاد ما بين النهرين، وهكذا فقدت ألمانيا أي أمل في الاحتفاظ بأي نفوذ اقتصادي أو سياسي في الإمبراطورية العثمانية، وأصبح حلم برلين - بغداد مجرد كابوس واجه تركيا وقطّع أوصالها. وهذا لا يمنع أن سكة حديد بغداد كانت بمنزلة العمود الفقري لقوة الأخيرة في الحرب، ولو لم تكن موجودة لضعفت المقاومة العثمانية في بلاد ما بين النهرين وسورية في أثناء الحرب، وكان يمكن أن تتأخر التعزيزات العثمانية إلى القوقاز بدرجة كبيرة.

خلال عام 1919، تحدثت الصحافة الفرنسية عن أن شعارات «هامبورغ - الخليج» و«برلين - بغداد» ستُستبدل بسرعة بـ«كاليه - القاهرة» و«بوردو - بغداد»، وأُلغيت الحقوق الألمانية كلها في سكة حديد بغداد والمشروعات الاقتصادية الأخرى في الشرق الأدنى بموجب توقيع معاهدة فرساي في 28 حزيران/يونيو 1919[40].

---

(38) Ferdinand Schevill, *The History of the Balkan Peninsula; From the Earliest Times to the Present Day* (New York: Harcourt Brace & co., 1922), p. 498.

(39) Earle, p. 297.

(40) المصدر نفسه، ص 301.

ثانيًا: سكة حديد الحجاز وتداعياتها

في عام 1908 زاد عنف المقاومة القبلية مع اقتراب السكة إلى المدينة المنورة، وفي حزيران/ يونيو من العام نفسه احتشدت القبائل المعارضة قرب المدينة، وخاضت معركة عنيفة ضد القوات الحكومية التي استخدمت المدفعية لقصف تجمعات القبائل المعادية، ما اضطرها إلى التراجع بعد أن خسرت أكثر من سبعين قتيلًا. وأفشل عنف المقاومة الجهد الاسترضائي الذي كانت الحكومة تقوم به تجاه القبائل. وتمثل هذا الجهد في إيفاد بعثة من دمشق ضمت عبد الرحمن باشا ومحمد فاضل باشا إلى منطقة المدينة لتقديم الهبات إلى مشايخ القبائل، ومنحهم الوعود بتخصيص رواتب سنوية لهم في مقابل الكف عن معارضة مد السكة الحديد، لكن فشل هذا الجهد وعاد عضواها إلى دمشق في تموز/ يوليو 1908، وأُقيل كاظم باشا، مفتش عام السكة، نتيجة فشله في التعامل مع مشكلة المقاومة القبلية، وعُيّن بدلًا منه عبد الله باشا، المشير السابق في الجيش الخامس المتمركز في الشام[41].

مالت الدولة بعد إخفاق جهدها السلمي إلى القوة في التعامل مع القبائل المعارضة، واختارت لهذه المهمة قائدًا كرديًا في أورفه هو إبراهيم باشا، بعد أن اقنعته بالتوجه إلى الحجاز على رأس ألف وخمسمئة من فرسانه للمساعدة في إخماد المقاومة القبلية. عززت الحكومة قواتها العاملة في الحجاز بنجدات من الحاميات الحكومية في المناطق المجاورة، حيث أرسلت خمسمئة جندي من جنود حامية عكا إلى المدينة المنورة، كما توجّه إليها ثلاثمئة وخمسون جنديًا أتوا من طرابزون على البحر الأسود عن طريق ميناء حيفا[42].

أدت أعمال المقاومة القبلية تلك بلا ريب إلى إعاقة سرعة إنجاز العمل في مد السكة، كما كلفت الدولة خسائر كبيرة في الأرواح والأموال، لكنها لم تستطع على الرغم من كل ذلك، وما كان بإمكانها، الحيلولة دون المضي قدُمًا في مد

---

(41) خالد حمدون السعدون، «مقاومة القبائل لسكة حديد الحجاز خلال عامي 1326 و1327هـ 1908 و1909م: أسبابها وتطوراتها،» الدارة، السنة 14، العدد 2 (آب/ أغسطس - تشرين الأول/ أكتوبر 1988)، ص 52.

(42) المصدر نفسه، ص 52-53.

السكة التي وصلت إلى المدينة في أوائل آب/ أغسطس 1908، وما حل في اليوم الثاني عشر من ذلك الشهر حتى غادرت حيفا أول قاطرة تجر تسع عربات محملة بالنفط متجهة إلى المدينة المنورة. أما التدشين الرسمي للسكة فتقرر أن يقام في محطة المدينة المنورة في اليوم الأول من الشهر التالي، ودُشّنت في الموعد المقرر بالفعل في حفل كبير وسط تظاهر حماسية كبيرة أبداها أهالي المدينة الذين هزهم أن يروا هذه السكة تمتد إلى مسافة 1300 كلم لتربط مدينتهم بالعالم الخارجي[43].

كان من الأسباب التي أدّت إلى اضطراب الأمن في الحجاز، في السنة الأولى من إمارة الشريف حسين 1909، خصوصًا في موسم الحج، تغيير طريق الحجاج من الشام، ما أدى إلى انقطاع عائدات بعض القبائل بسبب وصول السكة الحجازية إلى المدينة. وعلى الرغم من ذلك، ذكرت جريدة **الاتحاد العثماني** إن الأمن الذي يشهده الحجاز في هذه الفترة (في عام 1909) لم يشهده منذ سنوات عدة، وذلك يعود إلى جهد الأمير المتواصل في مقاومة من يسعى إلى الإخلال بالأمن[44].

سعى الشريف إلى فرض سيطرة الدولة العثمانية على القبائل، فهاجم الحسين بن الحارث ومضارب هذان جبل بالحرّة بسبب اعتداءاتهما المستمرة على الحجاج ، وأدّب قبيلة مطير التي هجمت على السكة الحجازية وحاولت التصدى لقوات الوالي العثماني كاظم باشا، وذهب الحسين بنفسه وأخضع قبيلتي سبيع والتقوم على حدود الحجاز وأكد نفوذه هناك[45].

لكن في عام 1910 (في عهد الاتحاديين الذين أطاحوا السلطان عبد الحميد صاحب هذا المشروع العظيم) توالت الشكاوى من سوء إدارة الخط، إلى درجة أن صحيفة **الأهرام** المصرية شنّت هجومًا على إدارة الخط، وأرجعت سوء إدارته إلى أن الأتراك، نظرًا إلى قلة خبرتهم، لا يصلحون إطلاقًا لإدارة مثل هذا المشروع

---

(43) السعدون، «مقاومة القبائل،» ص 53.

(44) نضال داود المومني، الشريف الحسين بن علي والخلافة، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة؛ 11 (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، بواسطة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، 1996)، ص 48.

(45) المصدر نفسه، ص 49.

العظيم، وأضافت: إن لم تستعِن الحكومة العثمانية بخدمات الخبراء المصريين في هذا المجال، فإن الأمور ستسير من سيئ إلى أسوأ[46].

يرجع ظهور مثل هذه الشكاوى إلى أهمال حكومة الاتحاديين شؤون الخط الحجازي، أو إلى استغنائهم عن بعض الخبرات الأجنبية - في الإدارات المهمة - وأسناد مهامها إلى العثمانيين. أما مطالبة الأهرام بالاستعانة بالخبرة المصرية فترجع إلى أن المصريين - حينذاك - كانوا يتمتعون بخبرة طويلة في إدارة السكك الحديد.

هذه الإدارة السيئة للسكة الحديد لا تعني أن الخط الحديدي لم يكن له نتائج إيجابية في شتى الجوانب الاقتصادية والعمرانية، إضافة إلى السياسية والعسكرية وخدمات الحجاج، حيث استطاع خط سكة حديد الحجاز إحداث نقلة نوعية، اقتصادية واجتماعية في المنطقة، وساهم في تغيير أنماط الحياة المعيشية للسكان المقيمين في محاذاته، وأحدث تغيرات في التركيبة السكانية للمدن التي تطورت حركتها الاقتصادية بعد مدّه. وبناءً على ذلك، نستشهد في هذا المقام بالمدينة المنورة التي كانت تمثل نهاية الخط الحديدي، ومدينة حيفا الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها الميناء الرئيس الذي يربط سكة حديد الحجاز بالحاضرة العثمانية اسطنبول والعالم الخارجي.

في عام 1911، وُلّي حازم بك ولاية الحجاز قبيل سفر الشريف حسين إلى عسير، وكان في وداعه يوم السفر، وأعلنت الدولة العثمانية قبيل ذلك عزمها القيام على إنشاء سكة حديد بين مكة وجدة، وأعلن الشريف استعداده للإشراف على العمل فيها وحفظ الأمن خلال تنفيذها، وأرتأت الدولة العثمانية أنه إذا كان في غياب الشريف حسين عن الحجاز إعاقة للمشروع، فإنها ترى ضرورة عدم سفره إلى عسير بسبب أهمية المشروع، واستشارت الحسين بذلك فأشيع أن الحسين لن يسافر[47].

---

(46) السيد محمد الدقن، سكة حديد الحجاز الحميدية: دراسة وثائقية (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، 1985)، ص 260.

(47) المؤيد: 12/ 4/ 1911، و27/ 4/ 1911، ص 1.

توترت العلاقات بين الشريف والوالي، وتدخلت الدولة طالبة من الشريف إرضاء الشريف ناصر، لكن الحسين ماطل ولم ينفذ رغبة الدولة، وذُكر أن الوزارة العثمانية آنذاك اتخذت قرارًا بعزل الشريف حسين وتعيين الشريف علي حيدر، لكن معارضة محمود شوكت باشا وزير الحربية حالت دون تنفيذ هذا الأمر[48].

يبدو أن سبب عزل الولاة في الحجاز يرجع إلى سياسة الشريف حسين الذي ارتبط بعلاقات قوية مع الحجازيين، فكان يوعز إليهم بشكوى الولاة إلى الدولة، إضافة إلى ضعف كثير منهم نظرًا إلى أهمية المركز الذي يتولّونه.

استعاد الاتحاديون سيطرتهم على الدولة بعد حرب البلقان (1913)[49]، وساءت العلاقات بين الشريف والاتحاديين الذين بدأوا يخططون لمقاومة الحركة العربية عمومًا، لذلك سعوا إلى إلغاء شرافة مكة باعتبارها قوة عربية يخافونها، وسعوا إلى التخلص من الشريف حسين. وأدّت سياسة الاتحاديين المركزية في عام 1913 إلى تقليص نفوذ الشرافة، إضافة إلى رغبتهم في إكمال

---

(48) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط 3 (القاهرة: دار الآفاق العربية، 1956)، ص 253.

(49) في تشرين الأول/أكتوبر 1912، اندلعت حرب البلقان الأولى وشاركت فيها بلغاريا وصربيا والجبل الأسود واليونان، وتحالف هؤلاء ضد العثمانيين، وانتهت المعركة بهزيمة ساحقة للدولة العثمانية، لكن اختلف الحلفاء في شأن تقسيم الغنائم، حيث كانت صربيا والجبل الأسود واليونان غير مستعدة للتخلي عن ثمار النصر لبلغاريا التي طلبت نصيب الأسد، وترتب عن ذلك عقد مؤتمر دولي في لندن في عام 1913 لحل الأزمة. لكن المؤتمر فشل في تعديل الصعوبات، فناشدت الأخيرة الاحتكام إلى السلاح، واشتعلت حرب البلقان الثانية في تموز/يوليو 1913. وسرعان ما هُزمت بلغاريا من حلفائها السابقين التي انضمت إليهم رومانيا، وكانت النتيجة تقسيم جديد للأسلاب، وحصلت الدولة العثمانية على جزء من الأراضي، وتركت بلغاريا تحت إكراه جزء من الأقاليم إلى صربيا واليونان، إضافة إلى جزء من الأراضي التي تملكها، أي خسرت معظم ما كسبته في حرب البلقان الأولى. وافقت ألمانيا والنمسا والمجر على هذه التسوية، لكنهم رفضوا مع إيطاليا السماح لصربيا بأن تحصل على منفذ على البحر الأدرياتيكي. وبسبب الحروب البلقانية تمزقت خطط ألمانيا في آسيا الصغرى، لكن بعد توقيع معاهدة بوخارست استعادت ألمانيا نفوذها السابق في اسطنبول خلال مفاوضات السلام الطويلة في لندن التي عقدت في الفترة بين عامي 1912 و1913. انظر: James Brown Scott, *A Survey of International Relations between the United States and Germany, August 1, 1914 - April 6, 1917, Based on Official Documents* (New York: Oxford University Press, 1917), p. 32, and Baron S. A. Korff, *Russia's Foreign Relations During the Last Half Century*, The Institute of Politics Publications, Williams College, Williamstown, Mass (New York: The Macmillan Company, 1922), p. 139.

السكة الحجازية من المدينة حتى مكة، وأدّى كل هذا إلى قلق الحسين، فسعى إلى مقاومة السكة ومنع إيصالها إلى مكة[50].

في شباط/ فبراير 1914، كان الشريف عبد الله بن الحسين، نائب مكة في القاهرة، في طريقه إلى الأستانة لحضور جلسات مجلس النواب العثماني، وللتباحث مع الحكومة العثمانية في شأن سكة حديد الحجاز[51]، لكن تغيرت لهجة الحكومة مع الشريف عبد الله وأخبره طلعت باشا (وزير الداخلية) بضرورة إنشاء الخط الحديدي من المدينة إلى مكة، ومن جدة إلى مكة، وقيام أمير مكة بمسؤولياته تجاه السكة. كانت اللهجة تحمل الترغيب والترهيب، وأرسلت الدولة مع الشريف عبد الله شروطًا مغرية للشريف حسين لضمان إكمال السكة، وهي منحه ثلث دخل الخط يصرفه كيفما يشاء، والإمارة مدى الحياة، ومن بعده لأولاده، ووضع قوة كافية تحت إمارته لتأمين التنفيذ، وإصغاء الدولة إلى مشروعاته في هذا الباب، ونقده ربع مليون ليرة ذهبية ينفقها على العربان[52].

عاد الشريف عبد الله إلى الحجاز حاملًا الشروط إلى والده الذي اعتبرها رشوة من الباب العالي، ثم عاد عبد الله مرة أخرى إلى الأستانة وشرح للحكومة موقف والده من تمديد الخط. وأعربت الدولة عن رضاها، لكن إعلان الحرب العالمية الأولى وتوقع اشتراك الدولة العثمانية فيها أدى إلى تأجيل البحث في موضوع السكة، واستبدلته الدولة بالحديث عن مقطوعة الحجاز[53].

اللافت أن عبد الله بن الشريف حسين كان يتردد بين اسطنبول ومكة لحمل رسائل والده إلى الحكومة العثمانية وبالعكس، في شأن الخلاف بين الطرفين ومطالب الشريف ومعارضته لفكرة مد السكة الحديد من المدينة إلى مكة، التي كانت تصّر عليها الدولة[54].

---

(50) المومني، ص 55-56.

(51) سليمان موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908-1924، ط 2 (بيروت: دار النهار للنشر، 1977)، ص 78.

(52) المومني، ص 60.

(53) المصدر نفسه، ص 61.

(54) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين: حقبة من تاريخ الأردن، ط 2 (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1979)، ص 102-103.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن الحجاز شكل بُعدًا مهمًا في سياسة الدولة العثمانية باعتباره أحد أهم ولايات الدولة، حيث مثّل الشريف حسين بن علي، أمير مكة، مع الوالي العثماني آنذاك وهيب باشا السلطة العثمانية التقليدية التي تأرجحت خلال العقود الماضية بين القوة والضعف تبعًا لقوة الشريف والوالي.

بعد بدء الحرب العالمية الأولى ومساندة الدولة العثمانية للمعسكر الألماني، ظهرت أهمية الخط الحديدي وخطورته العسكرية على الحلفاء، لأنه مكّن العثمانيين من إحكام قبضتهم على الحجاز وسيناء وجنوب فلسطين، ولا شك في أن هذا الواقع دفع قوات الحلفاء بقيادة لورنس العرب[55] والشريف حسين وانصارهما من أعراب الجزيرة العربية إلى تخريب الخط الحديدي، ونسف جسوره، ونزع قضبانه في أجزاء عدة منه، وكانت ذريعة الشريف حسين ومن خلفه القوات البريطانية تتمثل في احتمال قيام جمال باشا[56]، قائد الجيش العثماني الرابع، باستغلال سكة حديد الحجاز في نقل قواته لضرب الثورة العربية في الحجاز[57].

هذا ما حدث بالفعل عندما دخلت الدولة العثمانية معترك الحرب وقررت وفقًا لخطة الدولة القيام بغزو مصر، فشرع جمال باشا بمخاطبة شريف مكة طالبًا منه أن يعزز قائد فرقة الحجاز بقوة مساعدة بزعامة أحد أبنائه، أو يتولى هو القيادة

---

(55) هو توماس إدوارد (1888-1935)، المعروف بلورنس العرب، قام بدور فاعل في قيادة الثورة العربية في عام 1916 ضد الدولة العثمانية عبر تقديم النصح والإرشاد للعسكريين لتوجيه مسار الثورة العربية لمصلحة قوات الحلفاء. وقبل وفاته في مدينة أكسفورد، كتب سيرته الذاتية أعمدة الحكمة السبعة التي بلورت جوانب مهمة من تاريخ حياته الذي قضاه مع البدو. انظر: أحمد إبراهيم أبو شوك، «خطة سكة حديد الحجاز: المسوغات والآثار والنتائج،» مجلة الإسلام في آسيا، السنة 6، العدد 1 (تموز/يوليو 2009)، ص 21-22.

(56) أوكلت الحكومة العثمانية الى جمال باشا، الذي عُيّن قائدًا للجيوش المرابطة في سورية، مهمة الهجوم على قناة السويس. ودعا جمال باشا القائد وهيب باشا للالتحاق بقوات الشام، كما دعى الحسين للمساهمة في الحملة، غير أن الحسين تململ في الاستجابة لهذه الدعوة وأبدى موقفًا سلبيًا منها، علمًا أن هذه الحملة فشلت في مهمتها أمام قوات الحلفاء. انظر: طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز (1916-1925): دراسة في الأوضاع السياسية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ 61 (البصرة: المركز، 1982)، ص 31.

(57) أبو شوك، ص 20-21.

ويلحق بالجيش. فوافق الشريف على إرسال ابنه ليرافق وهيب باشا والي الحجاز وقائد فرقة الحجاز المذكورة[58].

أمر جمال باشا قائده في المدينة فخري باشا بتشكيل وفد لاستمالة شيوخ القبائل إلى جانبهم. وعلى الفور، شكل الأخير وفدًا ضم محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف والشيخ أسعد الشقيري الذين سافروا إلى المدينة لمقابلة شيوخها وإقناعهم بالبقاء على الولاء للدولة العثمانية والانضمام إلى جيوشها، لكنهم فشلوا في مهمتهم. كما قابلوا قبائل البدو الضاربة في صحراء الشام وحاولوا إغرائها بالأموال في مقابل إعلان ولائها للدولة، فاستهزأ المشايخ منهم وأعلنوا بقاءهم بكل إخلاص وصدق في خدمة الشريف حسين، واقتلاعهم بعض أجزاء سكة حديد الحجاز. وبعد أن ظن الاتحاديون أن الخط الحجازي سليم وأن قطاراتهم ستصل إلى المدينة المنورة، تفاجأوا في اليوم التالي بالخط مقطوعًا وبالجسور محطمة، وتخدم قبائل البدو الشريف حسين بإخلاص[59].

هذا ما أكده أحد المشاركين في الحرب، إذ قال: «كان أحد مصادرنا لمهاجمة العثمانيين للحد من هجومهم هو إعاقة وتعطيل الخط الحديدي الذي كان ضروريًا لبناء قوتهم الضاربة، ووفقًا لذلك قمنا بترتيب عدة تفجيرات من أجل القيام بها، وقررت أيضًا إحياء فكرة قديمة لتلغيم القطارات»[60]. حينذاك، دخل آرثر هنري مكماهون (المندوب السامي البريطاني) في اتفاق بتاريخ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1914 مع شريف مكة، وأكد الأول للثاني أن بريطانيا هيّأت للاعتراف بالعرب ودعم استقلالهم في المناطق التابعة لها من دون الإضرار بمصالح حليفتها فرنسا، على أن يكون التفاهم في ألا تكون مرسين والإسكندرون وأجزاء من سورية وحماة وحلب عربية خالصة[61].

---

(58) جمال باشا، مذكرات جمال باشا، تعريب علي أحمد شكري (القاهرة: مكتبة الهلال، 1923)، ص 262، و Djemal Pasha, *Memories of a Turkish Statesman, 1913-1919* (New York: George H. Doran Company, 1922), p. 99f.

(59) كليب سعود الفواز، المراسلات المتبادلة بين الشريف الحسين والعثمانيين (1908-1918): دراسة تحليلية، دراسات في الفكر القومي العربي؛ 1 (القاهرة: المكتبة الوطنية، 1997)، ص 173.

(60) توماس إدوار لورنس، أعمدة الحكمة السبعة: لورنس العرب، ترجمة محمد نجار (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص 394.

(61) Earle, p. 284.

وضحت أهمية الخط بصورة واقعية من خلال نتائج الحرب التي دارت بين القوات العثمانية والقوات البريطانية ومعها قوات الثورة العربية التي تزعّمها الشريف حسين في العاشر من حزيران/ يونيو 1916. فعندما تراجعت الجيوش العثمانية أمام الحملات البريطانية، كان للخط الحجازي الدور في ثبات القوات العثمانية في جنوب فلسطين لنحو عامين في وجه قوات إنكليزية متفوقة. وعندما أعلن الشريف حسين ثورته ضد الدولة العثمانية في مكة والطائف وجدة وينبع والوجه وسائر مدن الحجاز، وصدر بيان بذلك من الشريف حسين نفسه، دخلت القوات العربية في صراع مع القوات العثمانية في الحجاز، واستولت قوات الثورة على المواقع العثمانية في جدة ومكة المكرمة والطائف وغيرها، لكنها لم تستطع تحقيق شيء من ذلك في المدينة المنورة بسبب اتصالها بسكة حديد الحجاز، واستمرت حامية المدينة تقاوم ولم تستسلم إلا بعد انتهاء الحرب بشهرين في عام 1918، وكان ذلك بفضل السكة الحديد[62].

لم يكن الصراع بين بريطانيا والدولة العثمانية في شأن الحجاز صراعًا ميدانيًا مباشرًا، إنما تبلور في إطار سياسي غفلت عنه الدولة العثمانية نتيجة دقة السياسة البريطانية وحذرها في اتصالاتها السرية مع الشريف حسين. ويتضح من خلال ما سبق أن بريطانيا هي السبب الرئيس والمباشر لقيام الثورة بأساليب ترهيبها وترغيبها، بعد أن رأت أن ذلك يحقق غايتها في بث الوهن في نداء الجهاد العثماني، وفي كسر شوكة الدولة العثمانية بفصل أهم ولاياتها عنها. كما كانت بريطانيا ضالعة في تدمير سكة حديد الحجاز عن طريق عميلها لورنس الذي حرّض قيادة الثورة العربية على القيام بأعمال تخريب الخط في المنطقة الواقعة بين معان والمدينة المنورة، بحجة احتمال قيام جمال باشا باستخدام الخط في نقل القوات العثمانية للقضاء على الثورة العربية في مهدها.

كان للثورة أثر مادي ملموس في خطط الألمان العسكرية، إذ عند نشوبها سلكت بعثة عسكرية ألمانية مؤلفة من وحدتين لاسلكيتين وبعض الضباط

---

(62) سليمان الموسى، «تحليل لكتاب الدكتور/ وليم أكسنوالد عن سكة حديد الحجاز،» العربي، العدد 276 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1981)، ص 146، وعبد اللطيف بن محمد الحميد، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، 1332-1337 هـ/ 1914-1918م (الرياض: عبد اللطيف الحميد، 1994)، ص 247.

والجنود بقيادة فون ستوتزنجن طريقها إلى شبه الجزيرة للعمل مع قوة خيري بك العثمانية في اليمن لفتح ميدان جديد للعمل ضد الحلفاء. وعندما نشبت الثورة في الحجاز، كانت هذه البعثة الألمانية في ينبع فهرب أفرادها وتشتتوا وعاد قائدها وبعض ضباطه إلى دمشق. ويعترف بريمون (رئيس البعثة الفرنسية إلى الحجاز) بأن الثورة العربية أسدت للحلفاء خدمة كبيرة، حيث أحبطت الحملة العثمانية الألمانية التي كانت متجهة إلى اليمن، وأن هذه الحملة لو نجحت في خططها لأوصدت البحر الأحمر في وجه الحلفاء ونقلت العمليات الحربية إلى المحيط الهندي[63].

أخيرًا، أفضت هذه الأعمال التخريبية إلى تقطيع أوصال الخط الحديدي، وتعطيل مساره الرابط بين دمشق والمدينة. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، قُسّم خط سكة حديد الحجاز إلى ثلاثة أقسام رئيسة: قسم سورية بإدارة القوات الفرنسية، وقسم الأردن بإدارة القوات البريطانية، وقسم الحجاز بإدارة الشريف حسين، وجرت صيانة الجزء الشمالي الواقع تحت إدارة قوات الحلفاء وإعادة تأهيله في عام 1921، واستؤنف العمل بين دمشق ومعان. أما الخط الواصل بين معان والمدينة، فحاول الشريف حسين صيانته بمعاونة القوات البريطانية، إلا أن تلكؤ حلفائه الإنكليز دفعه إلى إعادة تأهيل الخط بعمالة محلية، لم تتمكن من صيانته بالمواصفات المطلوبة، وانعكس ذلك على فاعلية أدائه بين دمشق والمدينة، حيث أضحت الرحلة تستغرق اثني عشر يومًا بدلًا من أربعة أيام. وأخيرًا، توقف الخط داخل الحجاز، وتحوّلت فروعه العاملة في بلاد الشام إلى أداة استعمارية قيّضت لخدمة قوات الحلفاء وأعداء الجامعة الإسلامية[64].

خاتمة

بعد فترة قصيرة من الحرب الفرنسية - البروسية في عام 1870، دخل العالم الحديث في عصر التوسع الصناعي والتجاري، وكانت إحدى ميزات هذا التوسع هو التطور السريع للنقل بواسطة السكك الحديد. وكان الجانب الثاني هو الصراع

(63) محمود حسن صالح منسي، تاريخ الشرق العربي الحديث، (القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر، 1990)، ص 450-451.

(64) أبو شوك، ص 22-23.

العدواني على المستعمرات والمحميات ومناطق النفوذ. وبعد أن أصبحت السكك الحديد غاية في الأهمية، كان مجرد الإعلان عن امتياز مبدأي لسكة حديد مسألة تولد الشك والعداوة والغيرة من القوى الأخرى.

ركّزت هذه الدراسة على أثر الحرب العالمية الأولى وتداعياتها على سياسات خط حديد بغداد والحجاز والصراع الدولي في شأنهما، لأن القوى العظمى كانت حذرة من أن يكون لهذه الخطوط دور استراتيجي رئيس في الشرق الأوسط.

في ضوء هذه الصفحات، يمكن القول إن التوصل إلى نتائج في الموضوعات التاريخية الصعبة مثل قضايا الصراعات الدولية ليس بالأمر اليسير، وستبقى الحقائق نسبية غالبًا، لكن يمكننا أن نستخلص بعض الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

- في أواخر القرن التاسع عشر، برز مشروع بغداد باعتباره واحدًا من أهم المشروعات التي حاولت ربط الغرب بالشرق، ومع أن هذا الخط أخفق ولم يُكتَب له النجاح إلا أنه كان مخططًا استعماريًا متطورًا قادته ألمانيا لبناء طريق حديدية دولية تبدأ من برلين وتنتهي عند ساحل الخليج العربي.

- ترمز عبارة «برلين - بغداد» إلى علاقات الصداقة بين برلين واسطنبول، وتوضح الطريق التي اتبعتها الأولى في الانفتاح على ثروات الدولة لشعبها. كانت هوية المصالح الألمانية - العثمانية واضحة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، تماشيًا مع سياسته الحكيمة في التقرب إلى ألمانيا، نظرًا إلى حكمه المطلق الذي اعتبر نتيجة طبيعية للنظام الاستبدادي. وكل ما قامت به ألمانيا لدعم الدولة العثمانية وتزويدها بالأسلحة وإرسال بعثة عسكرية والامتناع عن المشاركة الفاعلة في الحركات المناهضة للترك، سهّل لخصوم ألمانيا وصفها بأنها دولة رجعية و«قلعة للنظام القديم وعدو للحرية التركية».

- كان التعاون الألماني - العثماني عنصرًا أساسيًا في تطور سكة حديد بغداد، وثبت أنه مفتاح نجاحها، إذ أدّى التمويل الألماني والمواد والآلآت والعمال دورًا مهمًا لا غنى عنه في مد خط السكة الحديد. كما أن علاقات الألمان الشخصية مع نظرائهم العثمانيين كانت حجر الزاوية للشراكة بين البلدين، والحاجة إلى

التعاون والتوافق سهّلت التقدم في عمل السكة، وتغلبت على الجدال المستمر من أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والدوائر الدبلوماسية من القوى الكبرى، يضاف إلى ذلك حماسة الألمان في استكمال الخط تلبية لأهدافهم السياسية والتجارية.

- يبقى الحديث عن سكة حديد الحجاز دائمًا وأبدًا متجددًا وشيقًا، إذ كان المشروع محورًا لسياسة الدولة العثمانية في الجزيرة العربية، لارتباطه بأمن وتحديث المواصلات في ولاياتها العربية، ومحورًا لسياستها في العالم الإسلامي لارتباطه بالحج ومسألة الوحدة في العالم الإسلامي، تلك السياسة التي دعمها السلطان عبد الحميد الثاني في أواخر عهد الدولة العثمانية. وكان للمشروع أيضًا آثار كبيرة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعمرانية، فظهرت الدولة العثمانية باعتبارها دولة عصرية متطورة تمد الخطوط الحديدية في قلب الصحارى القاحلة، وتنشئ المواصلات السريعة الآمنة بعد أن كان يرميها خصومها الاستعماريون بالجمود والتخلف.

- سرّعت السكة السفر في الولايات العربية الواقعة في الغرب، وساعدت في نقل الأفكار وتبادلها، حيث كانت القافلة قبل مد السكة تقطع رحلتها بين دمشق والمدينة في أكثر من أربعين يومًا، وكان السفر عبر البحر من الشام إلى الحجاز يستغرق نحو خمسة عشر يومًا تبعًا لوجود السفن التي كانت رحلاتها قليلة ومواعيد إبحارها غير منتظمة. أما بعد مّد السكة، فأصبح السفر بين المدينتين يستغرق خمسة أيام، وقُدّر لهذا الاختصار في الزمن أن يكون ذا أثر بالغ في مصير الحركة العربية.

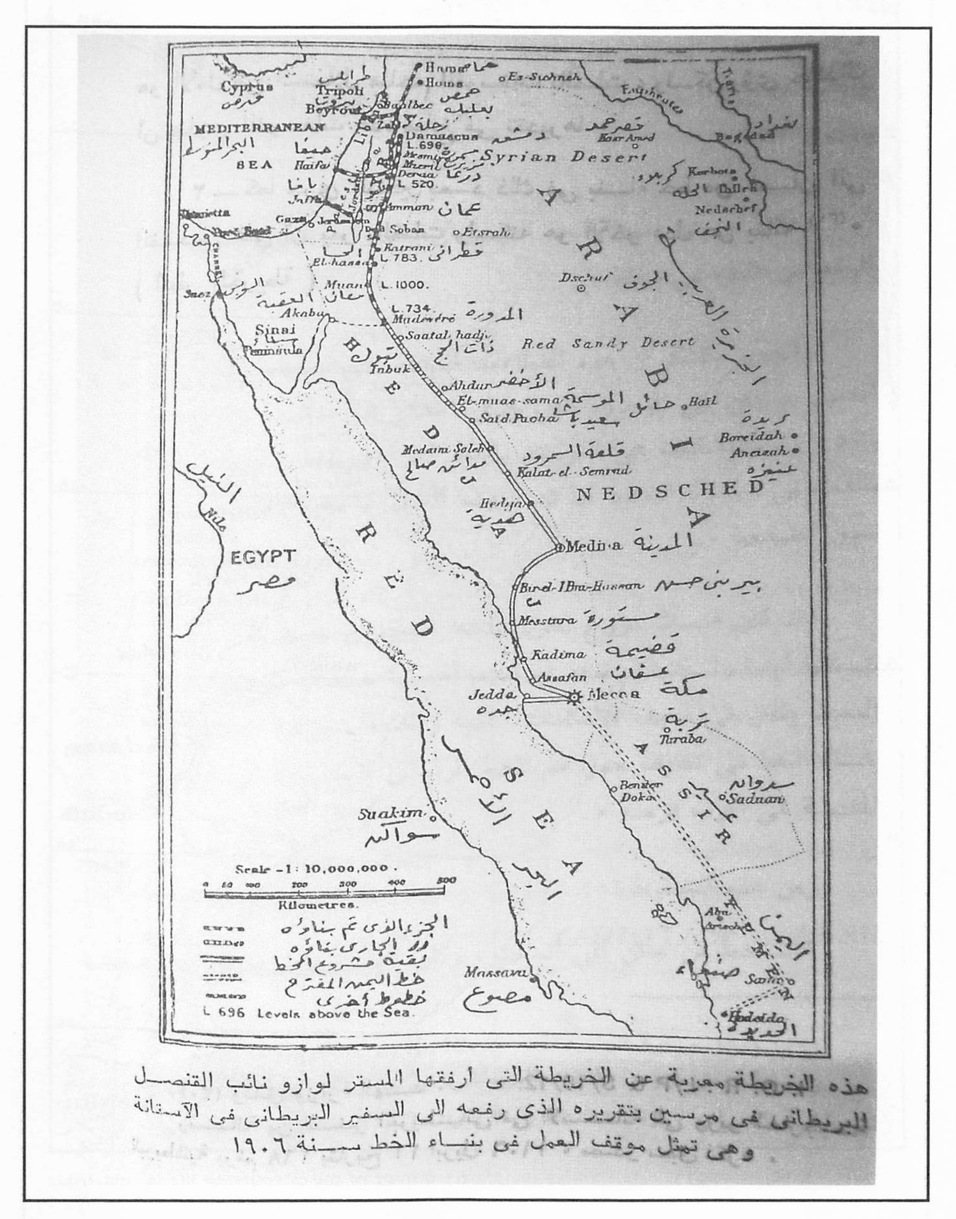
- أخيرًا، يلاُحظ أن السلطات العثمانية لم تبذل جهدًا كافيًا في تهيئة أذهان أبناء القبائل لتقبّل فكرة مد سكة حديد في ديارهم، ولم توفر لهم بدائل للموارد المالية التي خسروها جراء مد السكة، أو جراء هجوم القوات الحكومية ضدهم في حملات غير مجدية كلفت الدولة الكثير من الخسائر المادية والمعنوية، بل اكتفت بإغداق الهبات والعطايا على مشايخ القبائل، وكان من الأجدى للسلطات الحكومية لو أنها تعاملت مع البدو باللين وطرحت مشروع السكة على القبائل وأقنعتهم به باعتباره جزءًا من مشروع حضاري اقتصادي متكامل يصب في مصلحتهم، يوفر لهم مصدرًا بديلًا للعيش من خلال الزراعة والرعي حول الآبار،

ومن خلال استيعاب كثير منهم في العمالة اللازمة للسكة حراسًا وعمالًا يدويين. ولعل خزانة الدولة المنهكة والمثقلة بالأعباء في هذه الفترة هي التي حالت بينها وبين النهوض بمشروع كبير مثل هذا.

- في الحقيقة، كان هناك بعض السمات التي تميز سكتي حديد بغداد والحجاز، حيث إن المشروع الأول عبارة عن مدخل لتغلغل الاستعمار الألماني السلمي في الإمبراطورية العثمانية، لتحقق ألمانيا مجالها الحيوي وطموحاتها. أما الخط الثاني فجاء تنفيذه تحقيقًا لأهداف دينية واقتصادية وعسكرية، وبُني بسواعد الأتراك أنفسهم، وكان المشروعان أنموذجين فريدين لما آلت إليه الدولة العثمانية حينذاك، فإذا نظرنا اليوم إلى عالمنا العربي المعاصر نجد غياب وسائل مواصلات سريعة حديثة غير السفر بالطائرات، في الوقت الذي يجوب فيه القطار الأوروبي معظم العواصم الأوروبية على الرغم من اختلاف اللغة والجنس والدين، لذا يحتاج العالم العربي اليوم إلى المزيد من تطور وسائل النقل الحديثة أسوة بنظيره من الشعوب في البلدان الأخرى المتقدمة.

ملحق

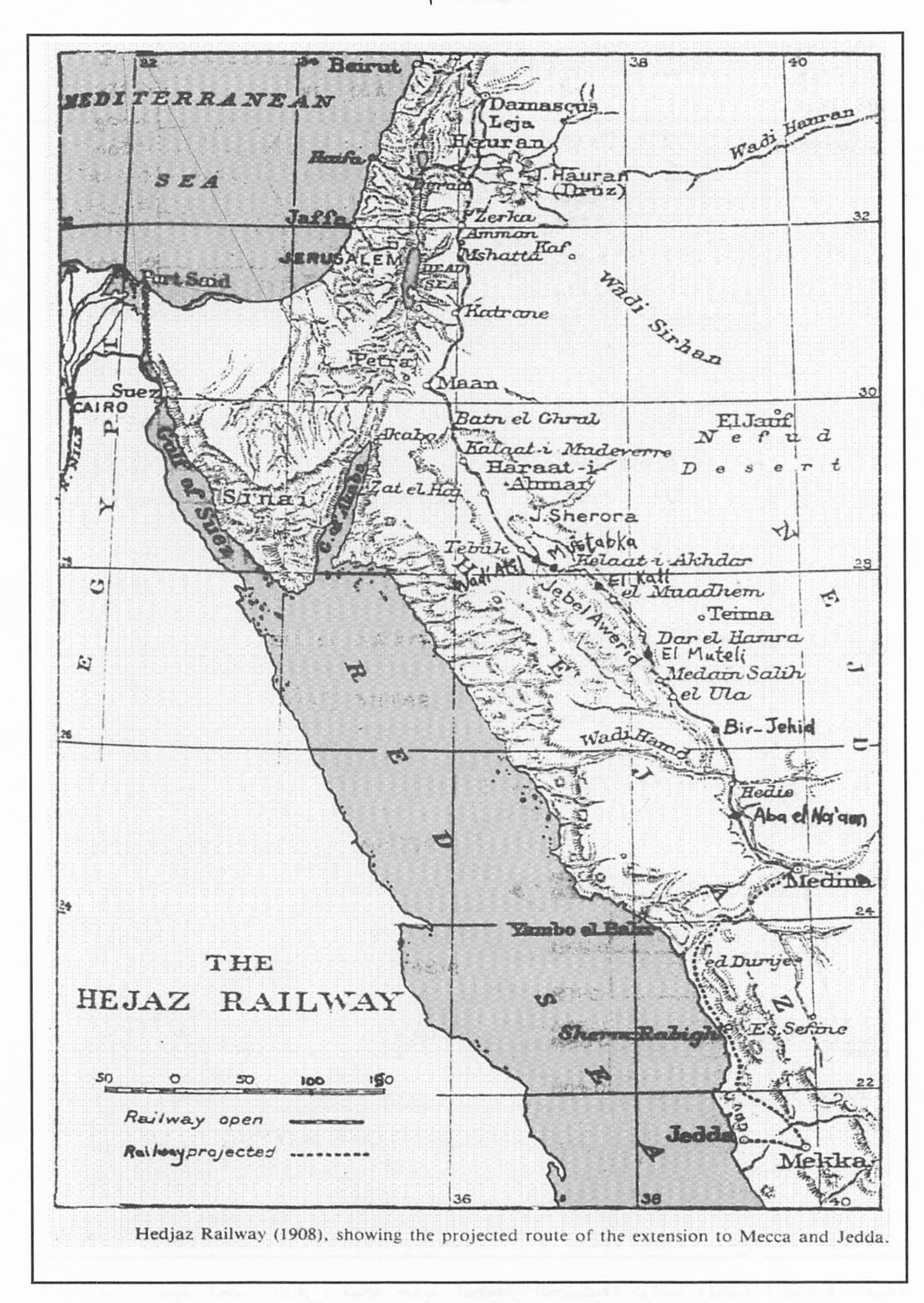
خريطة رقم (1)



هذه الخريطة معربة عن الخريطة التى أرفقها المستر لوازو نائب القنصل البريطانى فى مرسين بتقريره الذى رفعه الى السفير البريطانى فى الآستانة وهى تمثل موقف العمل فى بنـاء الخط سـنة ١٩٠٦

انظر: السيد محمد الدقن، **سكة حديد الحجاز الحميدية: دراسة وثائقية** (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، 1985)، ص 192 و 403-411.

خريطة رقم (2)



Hedjaz Railway (1908), showing the projected route of the extension to Mecca and Jedda.

انظر: الدقن، ص 206، 208-209 و211.

الفصل الخامس

تأثير الحرب العالمية الأولى
في توجهات السياسة البريطانية في الخليج:
من المعاهدات غير المتكافئة إلى الهيمنة الكولونيالية

ناصر الدين سعيدوني

كان للحرب العالمية الأولى (1914-1918) تأثير ملحوظ في توجهات السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط عمومًا والخليج العربي[1] خصوصًا، إذ على الرغم من أن أوروبا كانت مسرح العمليات العسكرية ومحور الرهانات الكبرى في الصراع، انعكست حوادث هذه الحرب ونتائجها مباشرةً على توجّهات السياسة البريطانية في الخليج، حيث شكّلت حدًا فاصلًا بين أسلوبين في تعامل السياسة البريطانية مع مناطق نفوذها وتوجهين مميزين في الاستراتيجيا البعيدة المدى التي انتهجها الساسة الإنكليز لرعاية المصالح البريطانية، والعمل على تأكيد نفوذ بريطانيا في منطقة الخليج، وهذا ما عبّر عنه النشاط الدبلوماسي وأظهره التنافس الدولي في المنطقة، وعكسته مواقف الساسة والممثلين الإنكليز من الحوادث المستجدة في الخليج قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها. ما يطرح على الباحث في تاريخ الخليج تساؤلات تتعلق بأساليب السياسة البريطانية وتوجهاتها في الخليج، ومواقفها من الواقع المحلي والتطلعات الدولية، وهذا ما نحاول تناوله في هذا البحث بهدف رسم الخطوط العامة للسياسة البريطانية في الخليج قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها بنظرة تكاملية إلى طبيعة الهيمنة البريطانية على الخليج، تتجاوز السرد التاريخي المبسط للحوادث والعرض التقليدي للتطورات، مع محاولة تجاوز الرؤية البريطانية للحوادث بالرجوع إلى الوثائق الأوروبية، خصوصًا الفرنسية منها.

في إطار هذه الإشكالية، نحاول تحديد البعد الاستراتيجي للسياسة البريطانية في الخليج والتطورات التي عرفها نتيجة الحرب العالمية الأولى، من خلال أربع

---

(1) نظرًا إلى تكرر عبارة الخليج العربي كثيرًا في البحث، فإننا نقتصر عند ورودها على كلمة «الخليج»، مع العلم أننا لا نسلم بالتسمية المعتمدة عادة في اللغات الأوروبية، أي الخليج الفارسي، لكونها مفهومًا قوميًا، ولأن الواقع البشري والمعطيات التاريخية للمنطقة تؤكد الطابع العربي للخليج في ضفته الجنوبية وأجزاء من شاطئه الشمالي الغربي.

نقاط: الأولى طبيعة النفوذ البريطاني في الخليج؛ والثانية موقف الدول الأوروبية الأخرى من هذا النفوذ؛ والثالثة واقع الوجود الإنكليزي في الخليج في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها؛ والرابعة رصد انعكاسات ما بعد الحرب العالمية الأولى على الهيمنة البريطانية في الخليج.

أولًا: واقع النفوذ البريطاني في الخليج قبل الحرب العالمية الأولى

بدأ الاهتمام الإنكليزي في منطقة الخليج منذ احتكار البرتغاليين، ثم الهولنديين، تجارة الشرق الأقصى (في القرنين السادس عشر والسابع عشر)، وأصبح أحد الثوابت في السياسة البريطانية مع تأسيس شركة الهند الشرقية الإنكليزية (في عام 1600) وامتداد النفوذ الإنكليزي إلى شبه القارة الهندية[2]، وتزايُد أهمية ممتلكات بريطانيا في الشرق الأقصى (أستراليا ونيوزلندا والملايو وهونغ كونغ). فأصبح الخليج يمثل همزة الوصل بين المسالك البحرية، ونقطة ارتكاز رئيسة للأسطول الإنكليزي المكلف حماية الطريق التجارية بين إنكلترا ومناطق نفوذها في الهند والشرق الأقصى[3].

---

(2) أُسست شركة الهند الشرقية البريطانية (The East India Company) بمبادرة من 218 تاجرًا إنكليزيًا (في أيلول/سبتمبر 1599)، وتبنتها الملكة إليزابيث في نهاية عام 1600، بهدف البحث عن مناطق نفوذ إنكليزية في الهند والشرق الأقصى ومنافسة البرتغال والهولنديين والفرنسيين في تجارة التوابل. فكان للشركة دور مهم في توسيع النفوذ البريطاني عبر البحار، واعتبرت بمنزلة العامل الأساس في الهيمنة البريطانية على الهند (1856)، كما استُخدمت وسيلة اقتصادية وأداة سياسية في فرض الحضور الإنكليزي في الخليج، قبل أن يرتبط نشاطها مع وزارة الهند البريطانية التابعة للتاج البريطاني (1859)، وتلحق إدارتها الشركة التاج المشرفة على شؤون الهند (1858)، قبل إدماجها في وزارة الهند (1859).

(3) أصبحت بريطانيا قوة بحرية منذ تدميرها الأسطول الإسباني (الأرمادا) (1588) في عهد الملكة إليزابيث الأولى، فاستخدم الأسطول الإنكليزي لتنفيذ سياسة التوسع الاستعماري الإنكليزي في شمال العالم الجديد وفي سواحل أفريقيا والشرق الأقصى. وعملت بريطانيا، بعد أن تمكنت من طرد فرنسا من الهند في إثر حرب دامت سبعة أعوام (1756-1763)، عملًا بشروط معاهدة إنهاء الحرب (معاهدة باريس، شباط/فبراير 1763)، على تطوير أسطولها لتأمين المسالك البحرية وفرض هيمنتها على النقاط الحيوية عبر الطريق الإمبراطورية التي تربط إنكلترا بالشرق الأقصى عبر جبل طارق ومالطا والسويس وعدن وهرمز وبومباي وكالكوتا وسنغافورة وهونغ كونغ وسيدني. وهذا ما جعل العقيد السير جون كولمب يصف الأسطول بأنه «الدرع الذي يحمي، بينما الجيش هو الرمح الذي يضرب». انظر: =

ساعد في تحول الخليج إلى حلقة أساس في الطريق الإمبراطورية البريطانية الرابطة بين إنكلترا والشرق الأقصى تراجع الدولة العثمانية وتزايد الاضطرابات في فارس وتوطن نظام المشيخات القبلية في الخليج واشتداد الصراعات القبيلة في شبه الجزيرة العربية. فبدأ النفوذ الإنكليزي في الخليج بوسائل دبلوماسية وأساليب تجارية، حيث حرص الساسة الإنكليز على إقامة علاقات مباشرة مع الحكام المحليين، وإقرار تمثيل قنصلي وتنصيب وكالات تجارية في منطقة الخليج، فافتتحت أول وكالة إنكليزية في البصرة بموافقة السلطة العثمانية بحجة تسهيل خدمة البريد بين منطقة الخليج والبحر المتوسط (في عام 1738)، كما منح حاكم بوشهر الإنكليز امتيازات مكّنتهم من فتح وكالة تجارية في بوشهر (في عام 1763)[4]، تولّى شؤونها موظف من الأهالي هو مهدي علي خان، بعدها تمكن الإنكليز من فرض حضورهم في خليج عُمان من خلال معاهدة صداقة مع سلطان بن أحمد، سلطان مسقط (12 تشرين الأول/ أكتوبر 1798)، وضعت حدًا للنفوذ الفرنسي في عُمان وأقرّت وضعًا خاصًا للإنكليز في السلطنة[5].

تعددت الاتصالات الإنكليزية بحكام الخليج، وترسخت بفعل انتهاج الإنكليز سياسة احتواء تقوم على فرض معاهدات واتفاقات تُكسب الحضور الإنكليزي شرعية وتضمن المصالح التجارية البريطانية وتُبعِد المنافسين في

= John Colomb, *The Invasion of England* (London; New York: Hodder and Stoughton, 1915), p. 41.

(4) Ramire-Pie-Maxime Vadala, *Le Golfe persique* (Paris: éd. Rousseau, 1921), p. 41.

ارتبط الحضور البريطاني في الخليج بنشاط شركة الهند الشرقية البريطانية التي كان لها اتصالات بالبصرة منذ عام 1728، ونصبت فيها وكلاء (1763-1778)، كان أولهم برايس. وعندما أُلغيت الوكالة، نصبت الشركة مقيمين مكلفين برعاية مصالحها في الخليج، كان أولهم وليم لاتوش (1778). وكان للسير جون مالكولم دور بارز في توسيع امتيازاتها وتطوير معاملاتها مع موانئ الخليج (1800)، ما أكسبها نفوذًا قويًا، وخوّلها صلاحيات سياسية بعد أن أصبحت تتحكم بأجزاء واسعة من الهند (1818)، وهذا ما جعلها ترتبط مباشرة بالإدارة الإنكليزية في شبه القارة الهندية منذ عام 1872.

(5) Patricia Risso, *Oman & Muscat: An Early Modern History* (London: Croom Helm, 1986), pp. 148-154; لبيب عبد الساتر، قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر، 3200 ق. م./ 1988م. - 1409هـ (بيروت: دار المجاني، 1989)، ص 59، ومعاوية سعيدوني وخالد الوسمي، «الدبلوماسية الفرنسية وعُمان في أواخر القرن التاسع عشر «دور بول اوتافي نائب القنصل الفرنسي بمسقط» (1894-1901) دراسة وثائقية،» حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (جامعة الكويت)، السنة 32، الرسالة 358 (حزيران/ يونيو 2012)، ص 114.

المنطقة. وتمكّنت الحكومة البريطانية بفعل هذه المعاهدات الكثيرة من جعل الخليج بحيرة بريطانية مغلقة خاصة بنفوذها[6].

بلغ عدد المعاهدات البريطانية مع حكام الخليج قبل الحرب العالمية الأولى حوالى أربعين معاهدة، أغلبيتها نسخة مكررة لبنود أساسية تؤكد النفوذ البريطاني[7]؛ كان أولها بين العقيد كابِر والشيخ سليمان عدية (1192هـ/ 1778م)، تتعلق بحراسة القوافل من رجال القبائل، وآخرها مشروع معاهدة مع الدولة العثمانية (29 تموز/ يوليو 1913) التزم فيها الحكام العثمانيون بعدم التدخل في شؤون الكويت والتخلي عن مطالبهم في قطر والاعتراف باستقلال البحرين وتأليف لجنة لترسيم الحدود.

أما أهم المعاهدات التي كرست الهيمنة البريطانية على الخليج:

- معاهدة السلم العامة مع الأقوام العربية (1235هـ/ 1820م): أعقبت الهجمات البريطانية وعرض نصها الضابط وليم غرانت كير على كبير شيوخ

(6) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية، من طرف ناصر الدين سعيدوني ومعاوية سعيدوني (2011): وثيقة 3، رقم التسلسل 397 (مذكرة، باريس، 17-2-1903)، مج 6، ص 107-118. انظر كذلك: J. Charles, *Les Luttes d'influence dans le Golfe Persique* (Bruxelles: A. Dewit, 1907), p. 93; غيورغي بونداريفسكي، الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ترجمة ماهر سلامة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994)، ص 129-130، وفؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي، 2 ج (الكويت: دار السلاسل، 1984)، ج 2: 1853-1914، ص 263.

(7) وضع المندوبون والوكلاء والقادة الإنكليز العاملون أو المهتمون بمنطقة الخليج (منهم: كابر، ومالكولم، وهينيل، وهامرتون، وكامبل، وروبرتسون) بنود اتفاقات ومعاهدات تعطي صلاحيات للممثلين الإنكليز بهدف فرض الهيمنة البريطانية على حكام الخليج، وإلزامهم بالتخلي عن سيادتهم الخارجية وعن ممارسة النخاسة وتجارة الأسلحة والقيام بأعمال عدائية بعضهم ضد بعض. ونظرًا إلى ارتباط النفوذ البريطاني على الخليج بهذه الاتفاقات والمعاهدات، فإننا نسجل تاريخ توقيعها مع حكام الخليج المختلفين في ما يلي: 1778-1798-1800-1802-1806-1820-1821-1822-1824-1829-1835-1837-1838-1839-1840-1841-1843-1845-1847-1853-1856-1861-1862-1863-1864-1868-1876-1880-1881-1890-1891-1893-1899-1900-1904-1911-1913-1914-1919-1921-1933-1927-1933-1938-1961-1963-1971.

كما يمكن الرجوع إلى: ج. ج. لوريمر، دليل الخليج: القسم التاريخي، ترجمة ديوان أمير قطر، نُشر برعاية الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (قطر: منشورات دولة قطر، 1980)، ج 1، ص 3514-3536.

إمارات ساحل عُمان (الإمارات حاليًا) الشيخ شخبوط بن ذياب لإقرار السلام في البر والبحر. وتضمّنت 15 مادة أكدت الهيمنة البحرية البريطانية، وقّعها الشيوخ الآخرون في ما بعد.

- معاهدة الهدنة البحرية الأولى (1251هـ/ 1835م): أشرف على توقيعها القبطان هينيل ووضعت حدًا للصراع القبلي بين بني ياس (أبو ظبي) بزعامة شخبوط بن ذياب والقواسم (الشارقة) برئاسة سلطان بن صقر، وانضم إليها شيخا دبي وعُمان. وفرضت تعويضات على من ينتهك أمن الملاحة ويقوم بمهاجمة غيره.

- معاهدة الهدنة البحرية الثالثة (1259هـ/ 1843م): أشرف عليها مساعد هينيل، الميجر كمبول، وحُدّدت مدتها بعشرة أعوام.

- معاهدة السلام الدائم (أو الهدنة البحرية الدائمة) (1270هـ/ 1853م): اقترحها المقيم البريطاني في حكومة الهند البريطانية روبرتسون لتأكيد معاهدة عام 1843، ووقعها شيوخ ساحل عُمان (الـمُعاهد) وحاكم البحرين، وعن الجانب الإنكليزي الميجر كمبول.

- معاهدة الاتفاقية المانعة (Exclusive Agreement) (1310 هـ/ 1892م): تضمّنت الامتناع عن أي اتفاقية أو مراسلة مع قوة أخرى غير بريطانيا، وعدم التنازل عن الأراضي إلا بالرجوع إلى السلطات البريطانية.

- معاهدة حماية الكويت (1317هـ/ 1899 م): وقعها الشيخ مبارك مع الإنكليز حتى يتجنب ضغط الدولة العثمانية، وضمن بها حق سيادته على مشيخة الكويت، وخوّلت هذه المعاهدة إنكلترا تولي الشؤون الخارجية للكويت.

تقوم هذه المعاهدات مع تنوّعها وتعددها واختلاف صيغ بنودها على مبادئ ثابتة وتهدف إلى تحقيق هدف واحد هو تكريس النفوذ البريطاني في منطقة الخليج، وضمان المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية المتمثلة في تحقيق مطالب محددة:

- الحصول على حق تنصيب ممثلين لإنكلترا في الخليج، باعتبارهم وكلاء أو قناصل أو مفوضين معتمدين تابعين لحكومة الهند البريطانية، مع منحهم صلاحيات واسعة تسمح لهم برعاية المصالح البريطانية.

- تأمين الملاحة في الخليج وإعطاء إنكلترا حق مراقبتها وتطبيق الإجراءات التي تضمن الأمن والسلام البريطاني، وتحول دون ممارسة تجارة السلاح والنخاسة وتُحد من النزاعات المحلية والصراعات القبلية.

- إيجاد نقاط ارتكاز في الخليج تسمح للأسطول البريطاني بحرية الحركة وإمكانية مراقبة السفن وتفتيشها ومعاقبة المخالفين لبنود الاتفاقات، وذلك لضمان سلامة الطرق البحرية والمسالك البرية وأمنها وتأمين البريد والمواصلات مع الهند والشرق الأقصى. وهذا ما أكده تقرير مالكولم (في عام 1800) الذي ورد فيه: «من الضروري للدولة المسيطرة على الهند أن يكون لها قواعد عسكرية ومستودعات تجارية في الخليج».

- ضمان امتيازات تجارية وفرض حقوق جمركية لمصلحة السلع البريطانية، وتوفير مكاتب لنقل البريد عبر الخليج، الذي تتكفل به بواخر شركة الهند الشرقية الإنكليزية، وتستعمل فيه القوافل والنقل النهري (دجلة) (1844) وحركة السفن من الهند (كراتشي) إلى الخليج (البصرة) عبر موانئ جوادر ومسقط وجاسك وبندر عباس ولنجه والبحرين وبوشهر والكويت والفاو والمحمرة (1897-1908)، مع فتح مكاتب في بغداد والبصرة (1868) وفي مسقط والبحرين (1864) وفي الكويت (1904)[8].

- الإبقاء على الأوضاع في الخليج كما هي، حيث يلتزم حكامه بعدم القيام بأي عمل يُخلّ بذلك إلا بموافقة مسبقة من بريطانيا، فلا يحق لهم في التنازل عن أراضيهم أو القيام بعمليات تأجير أو بيع أو رهن أو نقل أو هبة أو تمليك للغير، ما يكرس حال التجزؤ والتفكك ويحول دون أي عملية اندماج أو اتحاد يغير الموازين السياسية في الخليج.

- ضمان بريطانيا سلطة الأسر الحاكمة، وتقديم مساعدات مالية سنوية لها عند الحاجة، وتخويلها صلاحيات حكم داخلي بإقرار الأوضاع كما هي، في مقابل امتناع هؤلاء الحكام عن الاتصال بأي دولة معادية أو منافسة لإنكلترا، حيث تصبح السياسة الخارجية لحكام الخليج تحت مراقبة المفوض أو الوكيل البريطاني وإشرافه، وهو الذي يتعامل مع كل حاكم على حدة.

---

(8) لوريمر، ص 3514-3536.

لجأت بريطانيا إلى أساليب التهديد والضغط والترغيب واستغلال الأوضاع لفرض هذه المعاهدات على حكام الخليج الذين لم يجدوا بدًّا من قبولها والتسليم بمطالبها. كما تعاملت معها الدول الأوروبية الأخرى باعتبارها أمرًا واقعًا فرضته التوازنات الدولية، وتمثلت هذه الأساليب والطرائق التي انتهجها الإنكليز مع حكام الخليج في إجراءات عدة، منها:

- شن الحملات البحرية التي اتخذت شكل إرهاب تسلّطه بريطانيا على كل من يعارض سياستها أو يعادي مصالحها، فاستهدفت الحملات البريطانية شيوخ ما يُعرف بساحل عُمان أو الساحل المعاهد (الإمارات المتحدة)، وتمكنت سفن الأسطول البريطاني العاملة في الهند من القضاء على قوة القواسم البحرية وإخضاع مراكزهم (الحميراء وعُمان وأم القوين والشارقة وفشت وأبو جبل) بفعل حملات بحرية عدة (1797-1798، 1804-1805، 1809، 1811، 1816-1819)، انتهت بتدمير رأس الخيمة وفرض معاهدة السلم العامة (1820) على يد الجنرال وليم غرانت[9].

- السيطرة على النقاط الحيوية في الخليج المتحكمة بالمواصلات البحرية، بدءًا من الاستيلاء على جزيرة بريم المتحكمة بباب المندب (1799) وباسيدو (قشم) (1820) وعدن (1836)، وانتهاءً بمسقط والبحرين والفاو (1914) وقطر (1916). وكانت بريطانيا في ذلك مدفوعة بالمقولة الاستراتيجية المنسوبة إلى نابليون: «إن الحرب مسألة مواقع، والنجاح فيها يكون من نصيب من يستطيع التعرف عليها واحتلالها في الوقت الملائم»[10].

---

(9) بدر عباس خصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، 2 مج (الكويت: ذات السلاسل، 1988)، ج 1، ص 181-226؛ محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي: جذوره التاريخية وأبعاده، مراجعة شهيرة مراد؛ تقديم شاكر الفحا (دمشق: دار دمشق، 1984)، ص 349-359؛ رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1994)، ص 149-153؛ محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها (الكويت: دار القلم، 1981)، ص 27 و29، و Vadala, p. 43.

(10) مرفت أسعد عطا الله، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس، 1869-1904، راجعه وقدمه محمد محمود السروجي (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005)، ص 96.

- تنظيم الإدارة الداخلية لحكام الخليج عن طريق الأوامر التأسيسية وإدارة الجمارك والشؤون المالية وقضايا التموين وخدمات البريد والمواصلات، والاستعانة في ذلك بتعيين مستشارين إنكليز واستخدام موظفين محليين أو تجار برهنوا على تعاونهم وإخلاصهم، مثل مهدي علي خان في بوشهر وعُمان وعلي بن غلوم رضا في الكويت[11].

- استغلال الأوضاع السائدة آنذاك في الخليج لمحاولة إقناع حكامه بأن تعاونهم مع الإنكليز عامل لحماية حكمهم وإقرار سلطتهم أمام أطماع حكام فارس في الخليج، وأمام سياسة الدولة العثمانية التوسعية، واجتياح محمد علي للجزيرة العربية (1811-1819) وهجمات الوهابيين (1809، 1893، 1897، 1898)، وصراع الأحلاف القبلية (بني ياس والقواسم) أو نزاع الزعامات المحلية (ابن رشيد والشيخ مبارك وابن سعود) (1852، 1954، 1859، 1901، 1906)[12].

- الحيلولة دون تنفيذ أي مشروع اقتصادي في الخليج لا يتحكم به الممثلون الإنكليز، أو يؤدي إلى زيادة نفوذ دول أخرى، مثل مشروع سكة حديد بغداد التي كان من المأمول أن تربط الخليج بأوروبا عبر العراق والأناضول، لكن معارضة

---

(11) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي (دراسة وثائقية) (الرياض: دار المريخ، 1981)، ص 222، ورسائل علي بن غلوم رضا: الوكيل الإخباري لبريطانيا في الكويت (1899-1904)، تحرير وتقديم عبد الله يوسف الغنيم (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2007).

(12) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 46، رقم التسلسل 146 (25-4-1904) (مج 2، ص 171-146)؛ وثيقة 46، رقم التسلسل 264 (مج 3، ص 227-230)؛ وثيقة 18، رقم التسلسل 293 (01-10-1895) (مج 4، ص 141-149)؛ وثيقة 23، رقم التسلسل (30-11-1895) (مج 4، ص 7-14)؛ وثيقة 9، رقم التسلسل 380 (24-2-1902) (مج 6، ص 3-26)؛ وثيقة 8، رقم التسلسل 379 (27-2-1903) (مج 6، ص 109)؛ وثيقة 3، رقم التسلسل 478 (5-3-1902) (مج 7، ص 174-198)؛ وثيقة 48، رقم التسلسل 479 (بومباي، 9-4-1902) (مج 7، ص 199-201)، ووثيقة 118، رقم التسلسل 435 (بغداد، 28-8-1901) (مج 7، ص 4-7).

وانظر كذلك: بونداريفسكي، ص 26، 45-46 و102؛ العابد، ج 2، ص 123-125؛ رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، 1840-1909 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1970)، وعبد الساتر، ص 57-61.

بريطانيا له وتفعيل بنود معاهدتها مع حاكم الكويت حالت دون تحقيق ألمانيا هذا المشروع(13).

- تحجيم القوى الجهوية التي ربما تكون خطرًا على النفوذ الإنكليزي في الخليج، أي الدولة العثمانية ودولة فارس ودولة محمد علي في مصر قبل تحجيمها، واعتبار محاولة إقامة أي علاقة لدولة أوروبية مع حكام الخليج عملًا معاديًا للمصالح البريطانية، منافسة فرنسية كانت أم اهتمامًا روسيًا أم تطلّعًا ألمانيًا.

ثانيًا: موقف الدول المتطلعة إلى الخليج العربي من النفوذ الإنكليزي

كانت منطقة الخليج، بفعل موقعها الاستراتيجي المتحكم بالمواصلات بين أوروبا والشرق الأقصى والمؤثر في ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط والمتصل بأقاليم الدولة العثمانية ودولة فارس والمنفتح على المناطق الجنوبية لجزيرة العرب والهند وسواحل شرق أفريقيا، مطمح الدول الأوروبية الكبرى وموضع اهتمام حكام الدولة العثمانية وفارس. وكان هذا الاهتمام وما ترتب عنه من منافسة للنفوذ الإنكليزي في الخليج قبل الحرب العالمية الأولى موضوع تقارير القناصل والوكلاء ومذكرات الساسة وتعليقات الصحف وتصريحات القادة وممثلي الدول. كل ذلك جعل من الخليج مسألة سياسية وقضية حيوية في العلاقات الدولية، وحوّله آنذاك إلى حلبة صراع للحصول على الامتيازات السياسية والتجارية.

على المستوى المحلي، حاولت الدولة العثمانية منذ الربع الأول من القرن

(13) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 3، رقم التسلسل (بغداد، 26-2-1902) (مج 3، ص 133)؛ وثيقة 171، رقم التسلسل 362 (إستانبول، ترابيا، 8-10-1901) (مج 5، ص 173-174)؛ وثيقة 101، رقم التسلسل 364 (سان بترسبورغ، 12-10-1901) (مج 5، ص 177-179)؛ وثيقة 4، رقم التسلسل 341 (28-11-1900) (مج 5، ص 91)؛ وثيقة 27، رقم التسلسل 343 (2-3-1901) (مج 5، ص 100-101)؛ وثيقة 9، رقم التسلسل 380 (24-2-1902). (مج 6، ص 27-32)، ووثيقة 73، رقم التسلسل 495 (20-11-1898) (مج 7، ص 276-284)، و Louis Ragey, *La Question du chemin de fer de Bagdad, 1893-1914* (Paris: Rieder, 1936).

التاسع عشر تأكيد سلطتها على الكويت والأحساء وقطر وساحل عُمان اعتمادًا على حقوقها التاريخية وعلى الروابط الروحية مع السكان الذين كان السلطان العثماني يحظى عندهم بمكانة خاصة باعتباره رمز الخلافة الإسلامية.

لكن، أدّى تراجع الدولة العثمانية وفشلها إلى انحسار النفوذ العثماني[14]، وتأكيد النفوذ الإنكليزي وتحوّله إلى هيمنة استعمارية، بعدما فشلت آخر محاولة جادة للدولة العثمانية لبسط نفوذها في الخليج المتمثلة في حملة مدحت باشا والي بغداد (1869-1872) على الأحساء (في عام 1871) التي استقطبت تأييد بعض الزعماء المحليين ومنهم الشيخ مبارك في الكويت الذي ساهم في دعم الحملة[15].

لعل أهم أسباب تراجع سلطة الدولة العثمانية في الخليج الضغط الذي مارسه ولاة بغداد والبصرة على الكويت لإلحاقها بالدولة العثمانية (1839-1895)، ما دفع الشيخ مبارك إلى التواصل مع الإنكليز (أيلول/ سبتمبر 1897) وإلى قبوله بحمايتهم (1899)[16].

---

(14) من الوثائق الدبلوماسية التي تتعرض إلى فشل محاولات الدولة العثمانية في فرض سلطتها على الخليج وتراجعها أمام النفوذ الإنكليزي، نذكر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 19، رقم التسلسل 380 (بوشهر، 25-2-1902) (مج 6، ص 3-36)؛ وثيقة 9، رقم التسلسل 380 (24-8-1901) (مج 6، ص 27-32)؛ وثيقة 13، رقم التسلسل (20-5-1905) (مج 6، ص 41-44)، ووثيقة 11، رقم التسلسل 448 (باريس، 27-6-1910) (مج 7، ص 56-60).

(15) فيصل عبد الله الكندري، الحملة العثمانية على الأحساء عام 1288 هـ -1871 م من خلال الوثائق العثمانية، سلسلة إصدارات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية؛ 22 (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2003)؛ العابد، ج 2، ص 254-262، وحسين محمد قهواتي، «الصراع العثماني البريطاني في منطقة الخليج (1871-1914)،» في: مصطفى النجار [وآخ.]، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (البصرة: جامعة البصرة، 1984)، ص 111-129.

(16) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 2، رقم التسلسل 91 (مراسلة، بغداد، 2-5-1899) (مج 2، ص 2)؛ وثيقة 6، رقم التسلسل 200 (مراسلة، بغداد، 28-8-1901) (مج 3، ص 4-7)؛ وثيقة 5، رقم التسلسل 350 (2-7-1901) (مج 5، ص 133-134)؛ وثيقة 11، رقم التسلسل 448 (مراسلة، باريس، 27-6-1901) (مج 7، ص 56-58)، ووثيقة 15، رقم التسلسل 471 (مراسلة فادالا (Vadala) ببوشهر إلى ديلكاسي (Delcassé) بتاريخ 17-4-1915) (مج 7، ص 151-153).

قضى عدم تفهم الدولة العثمانية لأوضاع حكام الخليج، وانتهاجها سياسة تقوم على فكرة إلحاق أقطار الخليج (الكويت والأحساء وقطر والبحرين) من دون اعتبار الوضع المحلي، على إمكانية تعاون حكام الخليج مع الدولة، على الرغم من النيات الحسنة لبعض الحكام الذين لم يروا مانعًا من الانتساب الأدبي إلى الدولة العثمانية، ورفع العلم العثماني باعتباره رمزًا لهذا التعاون، كما فعل شيخ الكويت جابر بن عبد الله بن صباح (1829)[17]. لكن خلفه الشيخ مبارك لم يلبث أن اضطر إلى التعامل مع الإنكليز عندما حاول المبعوثون العثمانيون (1897) إرغامه على البيعة للسلطان العثماني وتحويله إلى موظف برتبة قائم مقام خارج الكويت[18]. وبفعل هذه السياسة العقيمة، فقد العثمانيون موطئ قدم لهم في الخليج، وانتهى بهم الأمر إلى التخلي عن حقوقهم التاريخية في الكويت وقطر والقبول بالنفوذ الإنكليزي، كما نص على ذلك مشروع اتفاقية 1913 التي حالت الحرب العالمية الأولى دون تنفيذها[19].

أما دولة فارس أو إيران، وهي الدولة الإقليمية الأخرى التي كان لها اتصال بالخليج، فلم تكن سياستها تختلف عن السياسة العثمانية، إذ بقيت حبيسة تطلّعاتها القديمة تجاه الخليج، فاعتبرته منطقة نفوذ لها، ما جعلها تعادي قواه المحلية، واعتبرت البحرين تابعة لها وضمانًا لأمنها، فادّعت حق السيادة

---

(17) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 6، رقم التسلسل 412 (مراسلة نائب القنصل الفرنسي روي (Rouet) للسفارة الفرنسية بإستانبول، بتاريخ 26-7-1904) (مج 6، ص 184-192)؛ وثيقة 11، رقم التسلسل 448 (بغداد، 2-5-1899) (مج 7، ص 56-58)؛ وثيقة 5، رقم التسلسل 350 (2-7-1901) (مج 5، ص 133-134)؛ وثيقة 11، رقم التسلسل 448 (مراسلة، باريس، 27-6-1901) (مج 7، ص 56-58)، ووثيقة 15، رقم التسلسل 471 (مراسلة فادالا (Vadala) ببوشهر إلى ديلكاسي (Delcassé) بتاريخ 17-4-1915) (مج 7، ص 151-153).

(18) المصدر نفسه: وثيقة 24، رقم التسلسل 222 (بغداد، 25-12-1901). (مج 3، ص 92-93)؛ وثيقة 5، رقم التسلسل 350 مكرر (2-7-1901). (مج 5، ص 132-133)؛ وثيقة 264، رقم التسلسل 356 (13-10-1901) (مج 5، ص 181)؛ وثيقة 9، رقم التسلسل 380 (24-2-1902). (مج 6، ص 3-32)، ووثيقة 8، رقم التسلسل 397 (17-2-1903). (مج 6، ص 107-118). انظر كذلك: بونداريفسكي، ص 49، ومراد، ص 399.

(19) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ دولة الإمارات العربية (1840-1914) (القاهرة: دار الفكر العربي، 1966)، ص 488-492، وخصوصي، ج 2، ص 131-133 و177.

عليها (1843). وعندما اصطدمت فارس بقوة القواسم البحرية وبالحضور الإنكليزي، حاولت استدراج شيخ البحرين محمد بن خليفة عن طريق المبعوث الفارسي ميرزا، بعرض المساعدات في مقابل التخلي عن علاقته مع الإنكليز، لكن الحضور البحري الإنكليزي أحبط المحاولة وحال دون تبعية شيخ البحرين لفارس، بعد أن سمحت معاهدة 1860 لإنكلترا بالإشراف على شؤون البحرين الخارجية.

إلا أن فارس لم تُسلم بالأمر، وانتهزت حوادث 1906 في البحرين لتكرر مطالبتها بها، ما دفع إنكلترا إلى رفض تلك المطالب في مكاتبة رسمية لوزير الهند البريطانية السير شارلز وودز إلى حاكم بوباي الجديد السير جورج كلارك في 18 شباط/ فبراير 1861[20].

مع اضطراب الأوضاع في فارس وتزايد النفوذ الروسي والإنكليزي فيها وتراجع سلطتها في الخليج بعد إنزال علمها من جزيرتي طنب وأبو موسى (1904)، لم تعد مطالب حكام فارس تمثل خطرًا على البحرين، بل تحولت هي الأخرى، بفعل الاتفاق الإنكليزي - الروسي (1907) إلى مناطق نفوذ روسية وإنكليزية[21].

أما على الصعيد الدولي، فواجهت بريطانيا في بسط سلطتها على الخليج

---

(20) العابد، ج 2، ص 130-133.

(21) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 78، رقم التسلسل 440، من الوزير المفوض الفرنسي بطهران ستيفان بيشون (Stéphane Pichon) إلى ديلكاسي وزير الخارجية الفرنسية (طهران، 4-10-1907) (مج 7، ص 22-23).

ترتب عن الاتفاق الإنكليزي - الروسي (1907) التحاق روسيا بالوفاق الودي المؤلف من فرنسا وإنكلترا (1904) لمجابهة التهديدات الألمانية والنمساوية في وسط وشرق أوروبا. وحدّ من المطالب الفارسية في الخليج بعد أن أصبحت الأراضي الفارسية مناطق نفوذ روسية (في الشمال) وبريطانيا (في الجنوب). لكن حكومة فارس لم تتقبل مع ذلك الأمر الواقع على الرغم من رفض ادعاءاتها في جزر الخليج (1923 و1925). انظر: قاسم، ص 306-307؛ أ. ج. ب. تايلور، الصراع على سيادة أوروبا (1848-1918)، ترجمة فاضل جتكر (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 595-598، Jean Ganiage, *Les Relations internationales de 1890 à 1914: Les Affaires européennes*, 3 vols., Les cours de Sorbonne (Paris: Centre de documentation universitaire, 1972), pp. 134-140.

منافسة قوية من الدول الاستعمارية (فرنسا وروسيا وألمانيا) آنذاك، التي لم تُسلّم بأسبقية بريطانيا في الاتصال بالخليج وجعله منطقة نفوذ خاصة بها.

- فرنسا: تمكنت من إيجاد موطئ قدم لها في الخليج عند اعتماد أول ممثل لها في عُمان (1785) وفتح قنصلية لها في مسقط (1894)، وحصلت على امتيازات لإنشاء محطة فحم في بندر جصة جنوب مسقط لتزويد سفنها (1898)، وتأكدت علاقاتها مع عُمان عندما سمحت للسفن العُمانية برفع الراية الفرنسية لتكون في منأى عن التفتيش. هذا في الوقت الذي تطلّعت فيه إلى التعامل مع حكام المنطقة الآخرين عن طريق ممثليها في بغداد ومسقط، لكنها اصطدمت بمعارضة الإنكليز الذين وضعوا حدًا لهذا التواجد عندما تمكن السير هارفورد جونز بريدجز من دفع والي بغداد العثماني، سليمان باشا، إلى قطع علاقته بالفرنسيين، كما أقنع الضابط جون مالكولم حاكم فارس (فتح علي باشا) بإغلاق بلاده أمام الفرنسيين (1801) وعقد معاهدة معه (1819) تسمح باستخدام الإنكليز موانئ الخليج والوقوف ضد أي قوة تحاول غزو الهند، في مقابل تعهد الإنكليز بإمداد حاكم فارس بالسلاح في حال تعرض بلاده للاعتداء[22].

فعّل الإنكليز بنود معاهداتهم مع حكام الخليج (مسقط: 1898 و1900، الكويت: 1899، قطر: 1916) التي تلزمهم عدم التعاون مع الدول الأخرى إلا بالرجوع إلى الممثلين الإنكليز، فتراجعت علاقات فرنسا مع حاكم الكويت، وانقطعت صلاتها بسلطان عُمان بعد أن تنازلت عن حقوقها في محطة الفحم وتخلّت عن حماية السفن العُمانية (1905)[23] وأنهت علاقاتها المميزة مع سلطان عُمان بإغلاق قنصليتها في مسقط في عام 1920[24]. وبذلك، اقتصر اهتمام فرنسا في الخليج على مراقبة التحركات البحرية الإنكليزية فيه، ومحاولة التعرف إلى الأوضاع الداخلية لبلدانه وتحركات الممثلين الإنكليز، معتمدة في

(22) خالد الوسمي، تاريخ الخليج العربي في العصر الحديث والمعاصر (بيروت: دار قرطاس، 2006)، ص 84.

(23) روبير أودوس، «قرنان من العلاقات الفرنسية - العمانية، 1735-1920: نظرة تاريخية،» ترجمة ناصر الدين سعيدوني، مجلة الخليج للتاريخ والآثار، العدد 1 (2005)، ص 142-195، والوسمي، ص 131-132.

(24) أودوس، ص 264 و277.

ذلك على زيارات سفنها ونشاط وكلائها وقناصلها الذين كانوا يراقبون الوضع عن كثب ويرسلون التقارير والرسائل والمذكرات إلى وزارة الخارجية الفرنسية أو إلى السفارة الفرنسية في اسطنبول، ما يوفر للباحث في هذا الجانب مجموعات مهمة من الوثائق الأرشيفية التي تُعرِّف بأوضاع الخليج وتعبّر عن الموقف الفرنسي من النفوذ الإنكليزي فيه[25].

- روسيا: بقي الشرق الأوسط، بما فيه الخليج، محط الاهتمام الرئيس عند السياسة الروسية في محاولتها التوسع جنوبًا على حساب الدولة العثمانية في البلقان والقوقاز، وفي سعيها المستمر للوصول إلى المضائق[26]، يشجعها ضعف الدولة العثمانية وأوضاع فارس المضطربة. وحصلت روسيا على امتيازات كثيرة نتيجة حربها مع فارس (1825-1828) وفرضها معاهدة مجحفة على حاكمها،

---

(25) من وثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية التي رصدت التحركات الإنكليزية في الخليج: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 1، رقم التسلسل 90 (بغداد، 5-12-1903) (مج 1، ص 296)؛ وثيقة 28، رقم التسلسل 141 (بغداد، 8-12-1903) (مج 2، ص 163)؛ وثيقة 29، رقم التسلسل 142 (بغداد، 25-12-1903) (مج 2، ص 164)؛ وثيقة 46، رقم التسلسل 264 (بغداد، 25-12-1904) (مج 3، ص 227-230)؛ وثيقة s. n.، رقم التسلسل 262 (15-12-1903) (مج 3، ص 220-222)؛ وثيقة 12، رقم التسلسل 274 (21-3-1867) (مج 4، ص 41-47)؛ وثيقة 1، رقم التسلسل 400 (بومباي، 3-12-1903) (مج 6، ص 132-135)؛ وثيقة 27B، رقم التسلسل 404 (بغداد، 3-12-1903) (مج 6، ص 141-143)؛ وثيقة 27C، رقم التسلسل 450 (كالكوتا، 5-12-1903) (مج 6، ص 144-154)؛ وثيقة 13، رقم التسلسل (بغداد، 2-5-1902) (مج 6، ص 2-5)؛ وثيقة 48، رقم التسلسل 479 (بومباي، 19-14-1902) (مج 7، ص 199-201)، ووثيقة s. n.، رقم التسلسل 477 (5-2-1902) (مج 7، ص 174-198).

(26) كان مضيقا البوسفور والدردنيل اللذان يصلان البحر الأسود بالبحر المتوسط في صلب الاهتمامات الروسية، لكون 50 في المئة من مجمل تجارة روسيا و90 في المئة من صادراتها من الحبوب قبل الحرب العالمية الأولى، تمر عبرهما، إذ تتحكم بهما الدولة العثمانية، ما جعل الدولة العثمانية وبلاد فاس ومنطقة الخليج العربي ضمن الأهداف التوسعية القيصرية المستندة إلى الحقوق التاريخية والدوافع الدينية والحضارية. فاسطنبول (القسطنطينية) تمثل بيزنطة الأرثوذكسية التي ورثتها روسيا القيصرية وأقاليم الدولة العثمانية، تشكل مجال توسع حيويًا لروسيا القيصرية، عملًا بوصية بطرس الأكبر (1682-1725) الذي حثّ فيها الروس على التوغل جنوبًا حتى يبلغوا الخليج، ليعيدوا - بحسب تعبيره - الحياة إلى الطرق التجارية القديمة. انظر: تايلور، ص 671؛ مصطفى عبد القادر النجار، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص 69-80، و Percy M. Sykes, *A History of Persia*, 2 vols. (London: Macmillan, 1915), vol. 2, p. 254.

الأمر الذي شجعها في ما بعد على التطلع إلى موانئ الخليج الشمالية (بندر عباس ولنجه وبوشهر) باعتبارها منافذ طبيعية لها على المحيط الهندي (1840)، ووجدت في تقاربها مع فرنسا (1892-1895) الفرصة المواتية لإثبات حضورها في مياه الخليج وربط علاقات مع مشيخاته. لم يأخذ الإنكليز هذه المساعي مأخذ الجد، فاعتبروها مجرد تمويه روسي لتحويل نظر بريطانيا عن غرضهم الحقيقي في البلقان، بحسب تصريح نائب الملك الإنكليزي في الهند اللورد كرزون (1889)[27].

اتخذت التحركات الروسية في الخليج طابعًا اقتصاديًا ومظهرًا دبلوماسيًا وشكل مهمات علمية وبعثات استطلاعية، منها بعثة سيرومياتنيكوف وبيلينبرغ. وتعددت زيارات السفن الروسية التجارية والحربية إلى الخليج للتعرف إلى أوضاعه، واهتمت شركة بوغانوف بالمبادلات مع الخليج (1886)، وبذل الروس مساعي حثيثة لإنشاء محطة فحم لتزويد سفنهم في جزيرة قشم[28]. أما سفنهم التي زارت موانئ الخليج (مسقط، البحرين، بندر عباس، بوشهر، لنجه، جاسك، الكويت، البصرة، المحمرة) وحاولت الاتصال بحكامه، فنذكر منها على سبيل المثال[29]:

---

(27) عبد المالك خلف التميمي، «المسألة الكويتية ثمرة الصراع الدولي،» في: تاريخ الكويت (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2008) (عن: قاسم، الخليج العربي).

(28) كان النشاط الدبلوماسي الروسي في الخليج ومساعي حكومة القيصر للحصول على محطة فحم لتزويد سفنها محل اهتمام القناصل والوكلاء الفرنسيين في الخليج، انظر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 7، رقم التسلسل 336 (بغداد، 16-3-1900) (مج 5، ص 75)، ووثيقة 24، رقم التسلسل 246 (6-12-1895) (مج 4، ص 184-186)؛ وثيقة 5، رقم التسلسل 350 مكرر (ترابيا-إستانبول، 2-7-1901) (مج 5، ص 132-133)، ووثيقة 43، رقم التسلسل 340 (مسقط، 29-9-1900) (مج 5، ص 85-88).

انظر كذلك: صبري فالح الحمدي، الصراع الدولي في الخليج العربي (1500-1958) (لندن: دار الحكمة، 2010)، ص 102-105 و109-115.

(29) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 20، رقم التسلسل 477 (بغداد، 4-8-1903) (مج 2، ص 145-148)؛ وثيقة 9، رقم التسلسل 338، من روي إلى ديلكاسي (12/ 2/ 1900) (مج 5، ص 81-82)؛ وثيقة 2، رقم التسلسل 223 (لندن، 19/ 4/ 1899) (مج 5، ص 21-24)؛ وثيقة 8، رقم التسلسل 337 (بغداد، 25/ 3/ 1900) (مج 5، ص 73-76)، ووثيقة 20، رقم التسلسل 129 (بغداد، 8/ 9/ 1902) (مج 2، ص 110-122). انظر كذلك: ي. ريزفان، سفن روسية في الخليج العربي (1899-1903): مواد من أرشيف الدولة المركزي للأسطول البحري الحربي، المحرر المسؤول وواضع المقدمة ف. ناؤومكين؛ ترجمة سليم توما (موسكو: دار التقدم، 1990)، ونادية =

• السفينة نوفغورود (1893) (Novgorod).

• الطراد فارياغ (Varyag) (كانون الأول/ ديسمبر 1901 - كانون الثاني/ يناير 1902).

• السفينة الحربية غولياك (Guliak) (آذار/ مارس 1900).

• السفينة التجارية كورنيلوف (1901) (Kornilof).

• الطراد أشكولد (Askold) (تشرين الثاني/ نوفمبر 1902).

• الطراد بويارين (Boyarin) (شباط/ فبراير 1903).

• الطراد تروفير (Trouver) (تشرين الأول/ أكتوبر 1904).

هذا في الوقت الذي عرف فيه التمثيل القنصلي الروسي في الخليج حركة ناشطة وتوسعًا ملحوظًا، بعد فتح الوكالة الروسية في بغداد (1881) وإنشاء قنصلية وتكوين شركة ملاحة روسية في البصرة، ولها فرع في بغداد (1901). وكان هذا الحضور القنصلي والتجاري الروسي محل اهتمام متزايد من القناصل والوكلاء الفرنسيين في بغداد ومسقط واسطنبول، بحسب ما تؤكد تقاريرهم[30].

أثارت الزيارات الرسمية الروسية الكثيرة إلى الخليج ومحاولات الاتصال بحكامه مخاوف الإنكليز، فاتخذوا موقفًا عدائيًا من هذا النشاط، وعبّر الممثل البريطاني في الهند اللورد كرزون عن موقفه من التحركات الروسية، واعتبر في تقريره عن الخليج (1899) أنها تهدف إلى الحصول على ميناء في الخليج، وأن للروس أطماعًا في جزيرة قشم، وقال: «إن حصول روسيا على امتياز في دولة

= الدوسري، محاولات التدخل الروسي في الخليج العربي 1297-1325 هـ/ 1880-1907 م (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 2001)، ص 98-99.

(30) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 20، رقم التسلسل 48 (بغداد، 4-8-1903) (مج 2، ص 144-148)؛ وثيقة 20، رقم التسلسل 129 (بغداد، 8-9-1904). (مج 2، ص 110-122)؛ وثيقة 24، رقم التسلسل 296 (بغداد، 6-12-1895) (مج 4، ص 184-186) وثيقة 43، رقم التسلسل 340 (بغداد، 29-9-1900) (مج 5، ص 85)؛ وثيقة 9، رقم التسلسل 338 (بغداد، 12-2-1900) (مج 5، ص 81-82)، ووثيقة 109، رقم التسلسل 420 (مسقط، 8-10-1904) (مج 6، ص 213-214)، انظر كذلك: الحمدي، ص 103-105 و110-115.

ما لإقامة ميناء لها على سواحل الخليج إهانة متعمدة لبريطانيا، وإخلال بالوضع القائم فيه، واستفزاز مقصود من أجل الحرب»[31].

مع تزايد النشاط الروسي في الخليج، أعلن رئيس الوزراء البريطاني اللورد لانسدون في 5 آذار/ مارس 1903 أمام مجلس العموم أن حكومته «تعتبر إقامة أي قاعدة بحرية في الخليج من أي دولة يهدد المصالح البريطانية تهديدًا لا حدود له، وأنها تتصدى لمثل هذا العمل بكل السبل المتاحة، مع بقاء التزامنا بمبدأ التجارة الدولية المشروعة»[32].

لم يمض وقت طويل حتى تراجعت روسيا عن تطلّعاتها في الخليج، بعد هزيمتها في حربها مع اليابان (1904)، واضطرارها إلى إنهاء خلافها مع إنكلترا في شأن فارس والتبت وأفغانستان للتفرغ لمواجهة سياسة التوسع التي انتهجتها ألمانيا في شرق أوروبا والبلقان والأناضول، وهي المعروفة بالاندفاع الجرماني نحو الشرق (Drang Nach Osten)[33]. وبذلك، خرجت روسيا من معادلة التنافس الدولي في الخليج بفعل مباحثات سان بطرسبورغ (11 أيلول/ سبتمبر 1907) التي سمحت لها بالالتحاق بالوفاق الدولي مع إنكلترا وفرنسا الذي أفقدها مكانتها في الخليج لكنه ضمِن لها مناطق نفوذ في شمال إيران مقابل تسليمها بالنفوذ الإنكليزي في جنوبها بما فيه الساحل الشمالي للخليج الذي أصبح منطقة نفوذ إنكليزي، مع الإبقاء على منطقة محايدة بين روسيا وإنكلترا في إيران سادت فيها الفوضى (1906-1910)[34]. إذ لم يعد بإمكان روسيا التواصل مع الخليج.

- ألمانيا: بدأ تطلّع ألمانيا الموحدة (1870) نحو الخليج بعد تنحية بسمارك

---

(31) بونداريفسكي، ص 129.

(32) Vadala, pp. 50-51, and العابد، ج 2، ص 210 (عن: أرنولد ويلسون، تاريخ الخليج، تقديم آي. إس. أميري؛ ترجمة محمد أمين عبد الله (لندن: دار الحكمة، 2001)، ص 8)، وخصوصي، ص 96 و296.

(33) Henri Bogdan, *Histoire de l'Allemagne: De la Germanie à nos jours*, 2ème éd., Tempus; 50 (Paris: Perrin, 2003), pp. 332-333.

(34) بيار رونوفان، تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، ط 2 (دمشق: دار الفكر، 1980)، ص 8-9، وتايلور، ص 595، و Manaud de Batz, *Aide-Mémoire d'histoire diplomatique européenne, 1815-1914* (Toulouse: A. Roucariès, 1944), pp. 167-170.

(في عام 1890) وتبني القيصر سياسة توسعية من أجل مناطق النفوذ. وبدأ الاهتمام بالخليج تجاريًا عندما بدأ رجل الأعمال الألماني فونكهاوس بشراء الأصداف والحُليّ من مرفأ لنجه (1892) وتأسيسه شركة بمؤازرة الحكومة الألمانية، ما دفعه إلى التوسع في الخليج ومحاولة استئجار جزيرة «حلول» في البحرين (1898)، وإنشاء مستودع للفحم ومركز لصيد اللؤلؤ في البحرين أيضًا. وتوسع نشاط هذه الشركة بعد أن حصلت على امتيازات تجارية في بندر عباس والبحرين والبصرة، وحصلت على توكيل من شركة النقل هامبورغ - أميركا للملاحة (Hamburg-Amerika Linie) المرتبطة بموانئ الخليج، وشجعها هذا التطور على محاولة العمل في مجال تعدين الأكسيد الأحمر في جزيرة أبي موسى (1906)[35]، وفرض وجودها في الكويت بفتح فرع لها هناك، لكنها لم توفق في ذلك على الرغم من محاولاتها المتكررة (في الأعوام 1907 و1911 و1912)[36]. وهكذا أصبح الحضور الألماني في الخليج واقعًا بعد أن حصلت شركة ألمانية على امتياز خط البرق بين بغداد والبصرة، ونالت امتيازًا آخر لري وادي القارون، واعتمد تمثيل قنصلي لها في بوشهر والبصرة وارتبطت بعلاقات وطيدة مع الدولة العثمانية مكّنتها لاحقًا من الحصول على حق امتياز بناء سكة حديد عبر الأناضول والعراق نحو الخليج (1899-1903).

أثار النشاط الاقتصادي والسياسي الألماني في الخليج مخاوف بريطانيا ودفعها إلى تفعيل بنود معاهداتها مع حكامه، فتراجع الشيخ مبارك عن الاستجابة

---

(35) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 8، رقم التسلسل 442 (بغداد، 22-4-1908) (مج 7، ص 27-28)؛ خصوصي، ج 2، ص 165-166؛ العابد، ج 2، ص 103-104، و Vadala, pp. 32-34.

(36) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 20، رقم التسلسل (بغداد، 4-8-1903) (مج 2، ص 141-148)؛ وثيقة 5، رقم التسلسل 138 (بغداد، 26-2-1902) (مج 3، ص 133)؛ وثيقة 25، رقم التسلسل 339، من أوتافي إلى ديلكاسي (مسقط، 21-4-1900) (مج 5، ص 83-85)؛ وثيقة 10، رقم التسلسل 324 (بغداد، 2/5/1899) (مج 5، ص 25-30)؛ وثيقة 4، رقم التسلسل 341 (28-11-1900) (مج 5، ص 91)؛ وثيقة 101، رقم التسلسل 364 (سان بترسبورغ، 12/10/1901) (مج 5، ص 177-179)؛ وثيقة XIII، رقم التسلسل 442 (بغداد، 22-4-1908) (مج 7، ص 27-28)، ووثيقة 28، رقم التسلسل 495 (8/3/1901) (مج 7، ص 279-284).

لمطالب الألمان بجعل كاظمة نهاية الخط الحديدي ومحطة تحويل، ما حال دون المضي قدُمًا في تنفيذ مشروع سكة حديد بغداد المؤمل وصولها إلى الخليج[37].

أسفرت نهاية الحرب العالمية الأولى عن تصفية الحقوق الألمانية في الدولة العثمانية، حيث ألغت معاهدة فرساي (1919) تلك الحقوق، ومنها امتيازات ألمانيا في خط سكة حديد بغداد، ونُقلت ممتلكات البنك الألماني الخاصة بها إلى البنك السويسري[38].

كانت هذه المساعي لفرض الحضور الألماني في الخليج والإجراءات الإنكليزية الهادفة إلى وقفه موضوع التقارير والمذكرات الدبلوماسية الفرنسية التي كانت ترصد الأوضاع وتطور السياسة الألمانية والإنكليزية إزاء الخليج[39].

---

(37) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 9، رقم التسلسل 338، من روي إلى ديلكاسي (بغداد، 12/ 4/ 1900) (مج 5، ص 81-82)؛ وثيقة 7، رقم التسلسل 336 (بغداد، 16/ 3/ 1900) (مج 5، ص 73)؛ وثيقة 10، رقم التسلسل 324 (بغداد، 2/ 5/ 1899) (مج 5، ص 25-30)؛ وثيقة 8، رقم التسلسل 337، من روي إلى ديلكاسي (بغداد، 25/ 3/ 1900) (مج 5، ص 77-80)؛ وثيقة 2، رقم التسلسل 396 (بغداد، روي، 7/ 1/ 1905) (مج 6، ص 104-106)؛ وثيقة رقم التسلسل 380 (بغداد، 24/ 2/ 1908) (مج 6، ص 27-32)؛ وثيقة .s.n، رقم التسلسل 397 (باريس، 17/ 2/ 1903) (مج 6، ص 109)؛ وثيقة 27، رقم التسلسل 484 (مسقط، 23/ 9/ 1907) (مج 7، ص 224-226)، ووثيقة .s.n، رقم التسلسل 495 (بغداد، 8/ 3/ 1901) (مج 7، ص 276-284). انظر كذلك: نجاة عبد القادر الجاسم، **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر** (الكويت: مطابع الوطن، 1997)، ص 29-30، و Charles, pp. 47-50.

(38) Morris Jastrow, Jr.: «The Story of the Bagdad Railway,» in: *The War and the Bagdad Railway: The Story of Asia Minor and Its Relation to the Present* (Philadelphia, PA: J.B. Lippincott, 1917), pp. 82 sqq.

(39) من وثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية التي تضمنت معلومات عن موقف الفرنسيين والألمان والروس من النفوذ الإنكليزي في الخليج، نذكر: وثيقة .s.n، رقم التسلسل 90 (بغداد، حوالي 1897) (مج 1، ص 296)؛ وثيقة 3، رقم التسلسل 91 (بغداد، 2/ 5/ 1899) (مج 2، ص 2-6)؛ وثيقة 37، رقم التسلسل 247 (7/ 6/ 1900) (مج 3، ص 160-164)؛ وثيقة .s.n، رقم التسلسل 255 (بغداد 21/ 12/ 1904) (مج 3، ص 191-198)؛ وثيقة 10، رقم التسلسل 273 (بغداد، 25-2-1897) (مج 4، ص 37-40)؛ وثيقة 27، رقم التسلسل 343 (مسقط، 2-3-1901) (مج 5، ص 100-101)؛ وثيقة .s.n، رقم التسلسل (باريس، 18-2-1903) (مج 6، ص 109)؛ وثيقة 27، رقم التسلسل 495 (بغداد، 8-3-1901) (مج 7، ص 276-284)، ووثيقة 6، رقم التسلسل 467 (بوشهر، 5-2-1915) (مج 7، ص 137-140).

وكانت زيارة نائب الملك الإنكليزي في الهند اللورد كرزون (1899-1905) إلى الخليج العربي تكريسًا للهيمنة البريطانية المطلقة على شؤونه، وتأكيدًا لسياسة الممثل البريطاني في الخليج (في مسقط 1899-1904، وفي بوشهر 1904-1914)، حيث أمضى كرزون ثلاثة أسابيع في المنطقة (بين 17 تشرين الثاني/ نوفمبر و5 كانون الأول/ ديسمبر 1903) زار في خلالها مسقط والشارقة وبندر عباس وبوشهر والكويت والبحرين، واصطحب معه في الزيارة زوجته وجمعًا من معاونيه وحاشيته، واستقبل باحتفالات لافتة من حكام الخليج في كل المحطات التي توقف فيها[40]. وفي الكلمات الكثيرة التي ألقاها، أكد أن النفوذ الإنكليزي إنجاز حضاري. فبريطانيا، بحسب قوله، «لها في الخليج التزامات كثيرة ومتواترة لا تقوم بها أي قوة دولية في مكان ما، إلا إذا تولت تلك القوة إدارة الشؤون السياسية لتلك المنطقة. ومع ذلك فإن بريطانيا لم تستعمر الأرض في الخليج، وإنما حكمته عن طريق مقيمها فيه»، الذي هو بفعل الصلاحيات المخولة له بمنزلة ملك غير متوج[41].

كانت زيارة كرزون إلى الخليج العربي وسياسة المقيم البريطاني فيه كوكس موضوع تقارير دبلوماسية عدة وتعليقات صحافية أكدت نجاح السياسة البريطانية المُنتَهجة في السيطرة على الخليج والتحكم بشؤونه وربطه بحكومة الهند البريطانية لفترة طويلة (1858-1947)، وتناولها عدد من التقارير والمراسلات الفرنسية[42].

---

(40) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، ط 9 (بيروت: دار الفارابي، 1980)، و(موسكو: دار التقدم، 1971)، ص 389؛ بونداريفسكي، ص 129-132 و389-393، والكويت وبريطانيا: صداقة تاريخية (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2007)، ص 23-25.

(41) إبراهيم، ص 221.

(42) من الوثائق التي تناولت سياسة اللورد كرزون في الخليج، نذكر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 26، رقم التسلسل 402 (بغداد، 18-12-1903) (مج 6، ص 138-139)؛ وثيقة 29، رقم التسلسل 142 (بغداد، 15-12-1903) (مج 2، ص 164)؛ وثيقة .s.n، رقم التسلسل 262 (بغداد، 15-12-1903) (مج 3، ص 220-222)؛ وثيقة 110، رقم التسلسل 400 (بومباي، 3-12-1903) (مج 6، ص 132-135)؛ وثيقة 27B، رقم التسلسل 404 (بغداد، 3-12-1903) (مج 6، ص 141-143)، ووثيقة 27C، رقم التسلسل 405 (كالكوتا، 5-2-1903) (مج 6، ص 144-154).

ثالثًا: الوجود الإنكليزي في الخليج
في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها

حملت الحرب العالمية الأولى تغيرات جذرية في علاقة الإنكليز بالخليج، وكانت مؤشرًا على تغير استراتيجي في تعامل إنكلترا مع ممتلكاتها ومحمياتها في الخليج والهند والشرق الأقصى. إذ تخلّى الساسة الإنكليز عن سياسة المهادنة والاحتواء ليتخذوا الإجراءات العملية التي تسمح لهم باستكمال سيطرتهم السياسية والاقتصادية على الخليج، وبذلك حققوا مشروعهم الذي عملوا على تنفيذه منذ أكثر من قرن، فأصبح الخليج بحيرة بريطانية، كما غدا المحيط الهندي مجالًا للهيمنة البريطانية التجارية والبحرية.

أعلن الإنكليز حمايتهم الرسمية للكويت باعتبارها مشيخة مستقلة تحت الحماية البريطانية في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1914، وكذلك بالنسبة إلى البحرين وقطر وعُمان (1916)، وبسطوا سيطرة تامة على ساحل عُمان (الساحل المعاهد) وعلى سلطنة مسقط وعُمان، وكان لهم نفوذ قوي في الساحل الشمالي للخليج التابع لفارس وإقليم الأحساء.

دخلت القوات البريطانية مسقط في عام 1915 وفرضت الحماية على سلطانها (1916) وسخّرت الوسائل الممكنة كلها لجهدها الحربي ضد الدولة العثمانية، ما اضطر الملك عبد العزيز آل سعود إلى استباق الحوادث والتفاوض مع الإنكليز (1914)، والتخلي عن التدخل في شؤون الساحل المعاهد وغيره من المشيخات المرتبطة ببريطانيا حتى يحافظ على سلطته في الأحساء، وينأى بنفسه عن مخطط التوسع الإنكليزي الذي جعل من جنوب الجزيرة العربية (اليمن وحضرموت) وشرقها (الخليج) منطقة نفوذ إنكليزي[43]. كما دفعت أوضاع الحرب وتزايد الضغط الإنكليزي على شيخ البحرين عيسى بن خليفة إلى التعهد للوكيل السياسي البريطاني في البحرين الميجر ترفور (1914) ألا يتصرف في استغلال النفط في أراضيه إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية على ذلك، ما أثار احتجاج فارس التي كانت تعتبر أن لها حق السيادة على أرض البحرين[44].

---

(43) العابد، ج 2، ص 111.

(44) المصدر نفسه، ج 2، ص 134.

انخرط الخليج في الجهد الحربي البريطاني ضد الدولة العثمانية في العراق، فأصبحت البحرين منذ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1914 نقطة تجمع للقوات البريطانية في حملتها على ولايتي البصرة وبغداد[45]. وفي هذا المسعى، قدِم اللورد هارينغ (نائب الملك البريطاني في الهند) إلى الخليج لعقد لقاءات مع الحكام والشيوخ العرب، وفي مقدمهم الشيخ مبارك، لقرب الكويت من جبهة القتال (5 حزيران/ يونيو 1915)، كي يضمن سلامة دخول الإمدادات اللازمة للقوات البريطانية في مواجهتها الجيش العثماني[46]. وسُخرت موانئ الخليج وإمكاناته لخدمة الخطط العسكرية الإنكليزية. ورصدت التقارير الدبلوماسية والمقالات الصحافية تطورات الحرب وانعكاساتها على وضع الخليج، وذكر نائب القنصل الفرنسي في بوشهر، فادالا، في رسالة بتاريخ 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1914 أن الأتراك أرسلوا فرقًا عسكرية عدة إلى الفاو، وأن الأقلية الأميركية اضطرت إلى التحول من الكويت والبحرين إلى بوشهر حيث يوجد القنصل العام البريطاني في الخليج العقيد نوكس، وأنهم عندما رجعوا إلى أماكن إقامتهم قام بزيارتهم لطمأنتهم[47]. وفي أحوال الحرب هذه، شنّ الشيخ مبارك هجمات على المواقع التركية على الحدود في منطقة سفوان وأم القصر، محاولًا الاستيلاء على البصرة، كما قدمت فصائل البدو التابعة له يد العون للجنرال الإنكليزي السير آرثر برايت عند إنزاله قواته في الجهة الأخرى من شط العرب وفي أثناء تقدمه نحو البصرة[48].

تمكنت القوات الإنكليزية - الهندية من احتلال الفاو واتخاذها نقطة تجمع عسكري، والتقدم في شط العرب للاستيلاء على البصرة، والتقدم منها نحو القرنة عند التقاء نهري دجلة والفرات، حيث واجهت مقاومة عنيفة من القوات

---

(45) يلينا ميلكوميان، دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ترجمة ماهر سلامة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2011)، ص 37.

(46) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية، وثيقة 6، رقم التسلسل 467، من فادالا إلى ديلكاسي (بوشهر، 5-2-1915) (مج 7، ص 137-140).

(47) المصدر نفسه، وثيقة 4، رقم التسلسل 465 (بغداد، 13/ 10/ 1914) (مج 7، ص 129-133).

(48) المصدر نفسه، وثيقة 15، رقم التسلسل 471 (بندر بوشهر، 17/ 4/ 1915) (مج 7، ص 151-153).

العثمانية أرغمتها على التوقف[49] قبل أن تتعرض للمحاصرة في كوت العمارة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1915)[50]. وورد في رسالة نائب القنصل الفرنسي في بوشهر (فادالا) إلى وزير الخارجية الفرنسي ديلكاسي، وصف للعمليات العسكرية في الخليج، وذكر أن الإنكليز أرسلوا إلى شط العرب أربعة قادة عسكريين منهم نوكس، كما أن عدد الجنود الإنكليز تزايد، وأنهم تكبدوا خسائر كبيرة في ناحية الأهواز التي لا يزالون يحتلونها على الرغم من مقاومة القوات التركية ومناصريهم من العرب، ما جعل القوات الإنكليزية لا تتجاوز في تقدمها القرنة والأهوار حيث بقيت أنابيب النفط هناك في مأمن على الرغم من العمليات العسكرية[51].

سمحت حوادث الحرب العالمية الأولى باستكمال سيطرة إنكلترا على الخليج، ولم يعد ينافسها عليه أي قوة محلية أو دولية، بعد أن اشتعلت الثورة البلشفية في روسيا وحوّلتها عن سياستها التقليدية في الشرق الأوسط، وغابت ألمانيا المنهزمة عن المسرح السياسي العالمي، والتزمت فرنسا المتحالفة مع إنكلترا منذ كانون الثاني/ يناير 1914 إنهاء خلافها مقابل دفع تعويضات للتجار الفرنسيين المشتغلين بتجارة الأسلحة في عُمان. كما انتهى وجود الدولة العثمانية باحتلال ولاياتها العربية واقتسامها عملًا باتفاقية سايكس - بيكو، وتحول تركيا إلى دولة مهتمة بشؤونها، وأصبحت إيران مجال نفوذ إنكليزي، وتوجهت الدولة السعودية إلى تأمين أوضاعها الداخلية وربط علاقات تعاون مع الإنكليز، وبذلك فُرض السلام الإنكليزي على الخليج في فترة ما بين الحربين العالميتين (1918-1939).

رابعًا: انعكاسات ما بعد الحرب العالمية الأولى على الهيمنة البريطانية في الخليج

حملت نهاية الحرب العالمية الأولى تطورات عميقة في العلاقات الدولية، وغيّرت معطيات السياسة البريطانية في الخليج مع ظهور قوة الولايات المتحدة

(49) لوتسكي، ص 412.

(50) Yves Ternon, *Empire ottoman: Le Déclin, la chute, l'effacement*, Le Félin poche (Paris: Le Félin; M. de Maule, 2005), pp. 395-396.

(51) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: وثيقة 9، رقم التسلسل 466 (بندر بوشهر، 11/ 11/ 1914) (مج 7، ص 134-136).

السياسية والاقتصادية التي شكلت منافسًا للهيمنة البريطانية في الخليج، بحكم تطور استغلال النفط فيه وتزايد الحاجة إليه، ما زاد من الأهمية الاستراتيجية للخليج، وجعله مسرحًا لتنافس اقتصادي إنكليزي أميركي من أجل الفوز بامتيازات استغلال نفطه.

في البداية، لم يرَ الإنكليز في هذا التنافس الأميركي على نفط الخليج أي خطر على وضعهم فيه، وصرّح وزير خارجية بريطانيا في مجلس اللوردات (14 أيار/ مايو 1924): «إن وضعنا في الخليج في الوقت الراهن على أحسن ما يكون، ثابت لا يمكن النيل منه»[52]. لكن الواقع كان غير ذلك، إذ أثبت الأميركيون وجودهم الاقتصادي في الخليج، فكان اتفاقهم مع الإنكليز «ميثاق النزاهة» (31 تموز/ يوليو 1928) بمنزلة بداية انحسار النفوذ الإنكليزي من منطقة الخليج، وفُتح الباب أمام الشركات الأميركية للمشاركة في استغلال النفط والحصول على امتيازات التنقيب عنه تكريسًا لسياسة الباب المفتوح[53] التي خوّلت الأميركيين الحصول على حق استغلال النفط في العراق (1929) والبحرين (1932) والسعودية (1933، 1944) وقطر (1935) وعُمان (1937) والساحل المعاهد (الإمارات) (1938) والكويت (1939).

بذلك، لم يعد الخليج احتكارًا إنكليزيًا، بل تحوّل إلى مجال شراكة إنكليزية أميركية مع تنامي المصالح الأميركية في الخليج التي ستمهد للهيمنة الأميركية فيه مستقبلًا، وتعمل على حدوث تطور استراتيجي في السياسة البريطانية بفعل توازنات ما بعد الحرب العالمية الأولى التي أقنعت الساسة الإنكليز بضرورة التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة في مجال الدفاع عن الخليج واستغلال نفطه والتصدي لتطلعات القوى الأخرى، خصوصًا الاتحاد السوفياتي.

في هذا التوجه، سمحت إنكلترا للشركات الأميركية بأن تشاركها في استغلال نفط الخليج والشرق الأوسط، التي أصبح لها نسبة 23.75 في المئة من أسهم

---

(52) خصوصي، ج 2، ص 279.

(53) André Nouschi, *Luttes pétrolières au Proche-Orient*, Questions d'histoire; 17 (Paris: Flammarion, 1970), pp. 12, 68 et 77, et

عبد الساتر، ص 103-104.

شركة النفط التركية - الإنكليزية، التي عُرفت منذ 8 حزيران/ يونيو 1929 باسم شركة نفط العراق، والتي تفرعت إلى شركتين: إحداهما في الشمال (شركة نفط الموصل المحدودة)، والأخرى في الجنوب (شركة نفط البصرة)[54]، في الوقت الذي بقيت فيه الشركات الإنكليزية تحتفظ بحوالى 80 في المئة مما يُنتج منه حتى عام 1939 في مقابل حوالى 15 في المئة لحساب الولايات المتحدة. لكن الحرب العالمية الثانية وتوسع المصالح الأميركية في الشرق الأوسط جعلا حصة بريطانيا في نفط الخليج تتراجع إلى 28 في المئة، ونصيب الولايات المتحدة يقفز إلى 42 في المئة، ليبلغ بفعل تفوق الشركات الأميركية من حيث الخبرة وتقنيات التنقيب، في عام 1958 نسبة 56 في المئة مقابل 33 في المئة لبريطانيا و6.5 في المئة لفرنسا و4 في المئة لهولندا.

تعاملت إنكلترا بواقعية مع هذا الوضع عندما صرح أحد المسؤولين البريطانيين في الخليج وسفير بريطانيا في مصر السيد كامبال: «على الأميركيين ألا يشعروا بأن هناك توجهًا من حكومة صاحبة الجلالة (الحكومة البريطانية) لتقويض مصالحهم النفطية في الخليج ما دامت الأوضاع الحالية مهيأة لأن تصبح الولايات المتحدة الشريك الأقوى والأكثر قسوة والطرف الأساس في المنطقة. إننا لا نستطيع أن نضع أيدينا على أملاكنا في وجود الولايات المتحدة الأميركية كما كان في الماضي. لهذا وجدنا أنفسنا نلقّب بالشريك الأضعف في الحوادث، وسيكون ذلك بلا شك أفضل لمصالحنا من طردنا من الشرق الأوسط»[55].

تفهّمت بريطانيا الأوضاع المستجدة في العالم والتغيرات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وتأثر بها الخليج والمتمثلة في تصاعد حركات التحرر التي بدأت باستقلال شبه القارة الهندية (1947) وبلغت أوجها في خمسينيات القرن الماضي مع تنامي المد القومي العربي وتحرر عدد من الأقطار العربية، وتشكل دول قطرية مهمة مثل العراق والسعودية وإيران وتركيا ومصر. فكانت

---

(54) خصوصي، ج 2، ص 278-279.

(55) محمد رشيد النيل، «الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج في النصف الأول من القرن العشرين،» ورقة قدمت إلى: محاضرات الموسم الثقافي (الخليج في مواجهة التحديات) (الكويت: مطابع رابطة الاجتماعيين، 1975) ص 153.

أزمة السويس (1956) وإرغام المستشار البريطاني في البحرين بلغراف على مغادرة منصبه بعد عشرين عامًا من مزاولة مهامه فيها، في وقت زادت فيه توترات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، واشتد التنافس الاقتصادي مع الولايات المتحدة على نفط الخليج، فساهمت هذه العوامل كلها في إحداث تغير في الرأي العام البريطاني الذي كان يعاني أوضاعًا اقتصادية صعبة (1966-1968)، جعله يتخلّى عن السياسة الاستعمارية القائمة على الهيمنة على مناطق النفوذ. وهذا ما عكسته التوصية المبدئية للجنة المسؤولة عن سياسة الدفاع وما وراء البحار التابعة لحزب العمال البريطاني، التي أكدت ضرورة المحافظة على مركز بريطانيا في الخليج، مع العمل على خفض عدد القوات البريطانية العاملة فيه[56]، ما دفع الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر في دور بريطانيا في شرق السويس (نيسان/ أبريل 1967)، والإعلان عن قرار الانسحاب من الخليج (1968)، ودخول القرار حيّز التطبيق (1971)، مع استقلال البحرين (11 أيار/ مايو 1970) وإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة (2 كانون الأول/ ديسمبر 1971)[57].

بذلك انتهت، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى في الخليج التي تُعرف بمرحلة السلام البريطاني (Pax Britannica)، لتبدأ مرحلة أخرى لا زلنا نعيش تطوراتها الحاسمة وتداعياتها الخطرة التي لا زالت لبريطانيا فيها مكانة على مستوى رسم الخطط وتوجيه الحوادث.

خاتمة

تمكنت إنكلترا من السيطرة على حكام الخليج وتحييد الدول الإقليمية (دولة فارس والدولة العثمانية) وإبعاد الدول الأوروبية الطامحة لأن يكون لها موطئ قدم في الخليج، بفضل انتهاج سياسة عملية تقوم على مبدأ استراتيجي أساسي

(56) عبد الله، ص 95 و101؛ فريد هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية**، تعريب وتقديم محمد الرميحي (بيروت: دار الساقي، 2008)، ص 120-124، و Phillip Darby, *British Defence Policy East of Suez, 1947-1968* (London: Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1973), p. 325.

(57) عبد الله، ص 102.

يضمن المصالح الإنكليزية ويؤكد نفوذ الإمبراطورية البريطانية ويسمح لممثليها بأن يكونوا وكلاء على المنطقة وأن يضعوا حدًا لأي إجراء ربما يحد من النفوذ الإنكليزي. فاستعملوا أسلوب المزاوجة بين استظهار القوة الحربية واستعمال الوسائل الدبلوماسية وتفعيل بنود المعاهدات المُبرَمة مع حكام الخليج، التي كانت تمنح الإنكليز حق التصرف في الشؤون الخارجية، وتُلزم الحكام المحليين عدم الاتصال بدول أخرى إلا بالرجوع إلى السلطات البريطانية.

يعود نجاح السياسة البريطانية في الخليج التي أبعدت الدول الأوروبية المنافسة لها وحجّمت نشاط الدول الإقليمية في المنطقة وفرضت سلطة شبه مطلقة جعلت الخليج بحيرة إنكليزية مرتبطة بالإمبراطورية البريطانية في الهند، إلى ما كانت تتصف به الإجراءات الإنكليزية من مميزات في تواصلها مع حكام الخليج أو تعاملها مع الدول المنافسة لها في المنطقة، ومن هذه المميزات:

- اعتماد إنكلترا سياسة بعيدة النظر تلتزم الحذر والحنكة والمراوغة والتستر، مع استغلال الفرص. وهذا ما تُظهره بنود المعاهدات التي صيغت بنظرة مستقبلية لتفعيلها عند الحاجة، مع أنها كانت في الأغلب مجرد التزام من طرف واحد، أو إبقاء الاتفاقات سرية. فاتفاقية حماية الكويت (23 كانون الثاني/ يناير 1899) بقي طي الكتمان انتظارًا للأحوال الملائمة في إثر حادثة فاشودة (السودان) التي اصطدمت فيها الهيمنة البريطانية على وادي النيل بالتوسع الفرنسي في السودان الشرقي (1898)، ما جعلها موضوع تساؤلات ممثلي الدول، ولم يُكشف عنها إلا بعد أن تهيّأت الأوضاع لفرض الأمر الواقع على الدولة العثمانية وألمانيا وروسيا، بحسب ما يثبته عدد من وثائق الأرشيف الفرنسي التي كانت تسعى إلى التعرف إلى تعامل إنكلترا مع الكويت[58].

---

(58) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية: الوثيقة 3، رقم التسلسل 91 (بغداد، 2/ 5/ 1899) (مج 2، ص 2)؛ الوثيقة 10، رقم التسلسل 324 (بغداد 2/ 5/ 1899) (مج 5، ص 25-30)؛ الوثيقة s.n.، رقم التسلسل 350 مكرر (ترابيا - اسطنبول، 2/ 7/ 1901) (مج 5، ص 132-133)، ووثيقة s.n.، رقم التسلسل 448 (باريس، 27/ 6/ 1910). (مج 7، ص 56-58). وكذلك الصحف: *Le Gaulois*, 21/10/1901, et *Le Figaro*, 8/10/1901.

انظر أيضًا: بونداريفسكي، ص 126، ولوتسكي، ص 387.

- تجاوزت إنكلترا في تعاملها في مسائل الخليج وفي فرض سلطتها عليه الاعتبارات الشكلية والمواقف الآنية، فلم توليها أي اهتمام إذا لم تتعارض مع المصالح البريطانية، فهي ترضي الحكام وتُطمئن القوى الخارجية بإجراءات لا تؤثر في جوهر المخططات البريطانية[59]، حيث يترك الساسة الإنكليز عادة للخصوم والمنافسين امتيازات ومكاسب آنية في مقابل الحصول على الكثير، ما يدعم السيطرة الإنكليزية مستقبلًا على الخليج.

- استغلال الأوضاع الداخلية والتوازنات الدولية وإيجاد تناقضات في العلاقات بين منافسي بريطانيا وخصومها. فكان يتظاهر الإنكليز بالسعي إلى الحد من النزاع القبلي والعداء المستحكم بين حكام الخليج، في الوقت الذي كانوا يشجعونه عمليًا. فلم يروا حرجًا في تأييد الدولة العثمانية وحثها على التصدي للحركة الوهابية (1838) في الوقت الذي كانوا يستغلون فيه مطالب العثمانيين ومطامع الفرس في الخليج في تخويف حكامه وجعلهم يقتنعون بأن تعاونهم مع الإنكليز مرتبط ببقاء سلطتهم، كما هو الحال في البحرين بالنسبة إلى المطالب الفارسية، وفي الكويت نظرًا إلى تصرفات عمال الدولة العثمانية، وفي عُمان بسبب الهجمات الوهابية على الساحل المعاهد، وكذلك مع ولاة الدولة العثمانية ومناصريهم في تصديهم للحركة الوهابية في نجد والأحساء في النصف الأول من القرن التاسع عشر[60].

- تحقيق المصالح البريطانية بأقل كلفة وبأسهل الطرائق، إذ لم يحبذ الساسة الإنكليز في الخليج فكرة الاحتلال العسكري، ولا حكم الخليج مباشرة، وإنما كانوا يرون في القوى المحلية عاملًا إيجابيًا يحفظ مصالحهم ويتقيّد بتوجيهاتهم، بحسب ما تنص عليه بنود المعاهدات الكثيرة. وهذا ما أدى إلى استقرار الأوضاع وملء الفراغ السياسي في المنطقة بفعل تطور الزعامات القبلية والمشيخات المحلية إلى أجهزة حكم متعاونة، بينما بقي الإنكليز بعيدين عن النزاع القبلي المباشر.

---

(59) العابد، ج 2، ص 134-143 و261.

(60) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق المصورة والمفهرسة بمركز البحوث والدراسات الكويتية، الوثيقة 46، رقم التسلسل 267 (بومباي، 13/ 4/ 1911) (مج 3، ص 235-244).

من خلال واقع السياسة البريطانية في الخليج، وبالرجوع إلى التطورات التي عرفتها، يمكن القول في ختام هذا البحث أن الهيمنة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا الخليج، تأثرت بالتطورات التي عرفها العالم بين الحربين، خصوصًا ظهور قوة الولايات المتحدة وتعاظم مد الحركات التحررية في المنطقة، وتحديدًا في شبه الجزيرة الهندية، وتزايد أهمية استغلال النفط في منطقة الشرق الأوسط وضمان مسالك وصوله إلى أوروبا. وهذا ما أخذته السياسة البريطانية في الخليج في الاعتبار وحاولت التعامل معه بإيجابية للحفاظ على وضعها المهيمن ومكانتها المتميزة، فحاول الساسة الإنكليز التقرب أكثر من حكام المنطقة وربط مصالحهم بالوجود البريطاني، ومسايرة التطورات التي أقنعتهم أخيرًا بالعمل على وضع وستمنستر (1931) الهادف إلى مسايرة شعوب المستعمرات في حصولها على سيادتها واستقلالها، لتبقى ضمن المجموعة البريطانية (الكومنولث)، ولتعمق التأثير البريطاني في الحكام والشعوب[61]. وهذا ما أوضحه بلفور في محاضرته المعروفة عن الإمبريالية (1926)، التي تعتبر توجيهًا عمليًا وتنظيرًا استراتيجيًا لضمان المصالح البريطانية في المستعمرات، ومنها الخليج، وقال فيها: «إن توجيه الشعوب المستقلة يعني مسايرة الشعوب الملونة نحو أحد أهداف السياسة الإنكليزية نفسها، لأن الشعب البريطاني، كما يؤكد مانسيرغ، لم يكن أبدًا يؤمن بنظام الهيمنة الاستعمارية، وإنما بحكومات الرجال الذين يحكمون أنفسهم. وبهذا الاعتقاد، فهم يعتبرون أن النظام الاستعماري مرحلة ضرورية، لكن نظرًا إلى طبيعتها فهي مرحلة موقتة تؤدي بالشعوب المتأخرة إلى النضج السياسي»[62].

بهذه السياسة المتصفة بالمرونة والفاعلية، وتعتمد على إخفاء النيات الحقيقية والتعامل بالدهاء والحيلة وبعد النظر، وتتقبل التغيرات الموقتة مع المحافظة على المصالح بعيدة المدى، تمكنت بريطانيا من المحافظة على نفوذها المباشر في الخليج قبل الحرب العالمية الأولى، بفعل سياسة القوة عن طريق المعاهدات غير المتكافئة التي أخضعت حكام الخليج وأبعدت الدولة المنافسة لها عنه. كما أبقت

(61) Henri Grimal, *La Décolonisation, 1919-1963*, Collection U. Série histoire contemporaine (Paris: A. Colin, 1965), pp. 53 et 55.

(62) المصدر نفسه، ص 53.

هيمنتها الإمبريالية عسكريًا واقتصاديًا على منطقة الخليج بعد الحرب العالمية الأولى، بعد أن عرفت كيف تساير التطورات التي عرفها عالم ما بعد الحرب، الذي برزت فيه قوة الولايات المتحدة الأميركية، والتي تعاملت معها الحكومات البريطانية بواقعية حفظت لها مصالحها وسمحت لها بسحب قواتها من الخليج والإبقاء على حضورها الثقافي والاقتصادي وتأثيرها الأدبي في حكامه في إطار تعاون استراتيجي إنكليزي - أميركي يتحكم بمنطقة الشرق الأوسط ويبقيها تحت الهيمنة الأنغلوأميركية التي نعيش إفرازاتها المدمرة اليوم.

الفصل السادس

فرنسا وتحدي الحفاظ على المغرب
في الحرب العالمية الأولى

جلال زين العابدين

وجدت فرنسا نفسها بعد عامين من استعمار المغرب في مواجهة تحديات كبيرة، فأمام رغبتها في تثبيت أقدامها فيه وإعادة بناء هياكله بما يخدم مصالحها هناك، كانت طبول الحروب تُقرع في الساحة الأوروبية. لذلك كان أمامها خياران، أحلاهما مر، إما الحفاظ على احتلال المغرب، وفي هذه الحال الإبقاء على مزيد من الجنود فيه على حساب الدفاع عن الحدود، وإما إرسال أكبر عدد منهم إلى جبهات الحرب مع ما يعنيه ذلك من احتمال فقدانها مستعمرتها هذه.

تتمحور إشكالية هذه المساهمة حول رصد الوضعية الصعبة والحرجة التي عاشتها فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، المتمثلة في الربط بين ضياع اللورين في شمال فرنسا وضياع المغرب باعتباره مستعمرة خارج الأراضي الفرنسية، ثم تتبع السياسة التي ابتكرها هوبير ليوتي خلال هذه الفترة، والتي قاومت بشجاعة صدمات الحرب، حيث استطاع بحنكته وإصراره القويين إبقاء مجموع البلاد تحت السيطرة والتمسك بها على الرغم من تقليص عدد القوات العسكرية، وفي الوقت نفسه تزويد فرنسا بكل ما تحتاجه من هذه القوات لتوظيفها في الدفاع عن الجبهة الأوروبية.

يتجلّى دهاء ليوتي ومكره في توظيفه وسائل عمل أخرى عوضت النقص الحاصل في الوسائل العسكرية، ارتكز أبرزها على نهج سياسة مكثفة تستند إلى البحث المستمر عن كسب ثقة السكان واستعمال الوسائل المعنوية التي يمثلها السلطان والهيئات التقليدية وكبار الشخصيات الأهلية المرتبطة بفرنسا، ودفع الأشغال العمومية إلى حدها الأقصى ومواجهة الدعاية الألمانية.

يدفعنا التأريخ لهذا الحدث الكوني، بعد مرور قرن على اندلاعه، وكانت تداعياته ونتائجه كبيرة على المغرب، إلى تقديم قراءة أكاديمية لهذه التجربة من منظار تاريخي يستحضر الآليات والتصورات المعرفية المؤطرة لطبيعة العلاقات بين طرفين: مستعمِر يدافع عن حدوده ومستعمراته، ومستعمَر كان

جزء من سكانه وقودًا أو جنودًا في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل. كما تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في إعادة قراءة هذا الحدث بصيغة متجددة، تتعالى على الخلاصات التي قدّمتها الكتابات التاريخية السابقة المحكومة بسياقها العام والخاص. وسنعالج ذلك من خلال أربع نقط منهجية، تتمحور جلها حول دور ليوتي وسياسته في الحفاظ على المغرب خلال الحرب العالمية الأولى. فكيف جرى ذلك، وما هي الأوضاع والحيثيات الفاعلة داخليًا وخارجيًا في هذا الحدث؟

أولًا: ليوتي والوضع المرتبك لمثيرات الحرب فقدان اللورين فقدان للمغرب

كان الرأي العام الفرنسي قبيل الحرب العالمية الأولى يؤمن بأن المغرب سيكون مصدر قلق كبير لفرنسا في حال اندلاع حرب دولية تدخلها، لأن بعض المناطق في المغرب كان لا يزال خارج السيطرة الفرنسية. ولأن المغاربة، في نظرهم، محاربون أُباة وتأثروا كثيرًا بالدعاية الألمانية، وسيستغلون دخول فرنسا الحرب ليحاولوا التمرد. فتبلور منذ ذلك الوقت اتجاهان اثنان: إما الحفاظ على احتلال المغرب وفي هذه الحال بقاء عدد كبير من الجنود في المغرب على حساب الدفاع عن الحدود؛ وإما الانسحاب من الداخل والانحصار في المراسي مع ما كان يعنيه ذلك من احتمال الثورة العامة التي ترمي بالفرنسيين في البحر، وتنتقل إلى الجزائر وتعلن الجهاد في المستعمرات الفرنسية الإسلامية[1].

في 27 تموز/ يوليو 1914، أي في الوقت الذي أصبح فيه خطر الحرب محققًا، تلقّى الجنرال ليوتي برقية من وزير الخارجية الفرنسية يطلب منه فيها إرسال أكبر عدد ممكن من الجنود إلى الجبهة: «في حال الحرب، يجب أن يهدف جهدكم كله إلى الاحتفاظ في المغرب بالحد الأدنى من القوات التي لا يمكن الاستغناء عنها. إن مصير هذه البلاد سيحسم في اللورين. ويجب أن

(1) المصطفى برنوسي، «جوانب من الأزمة المالية بالمغرب على عهد الحماية الفرنسية، الميزانيات 1912-1925،» تحت إشراف عبد العزيز التمسماني خلوق (أطروحة دكتوراه الدولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2004-2005)، ص 304.

يقتصر احتلال المغرب على أهم الموانئ الساحلية، وإذا كان ممكنًا تأمين خط المواصلات: القنيطرة - مكناس - فاس - وجدة. ويجب إخلاء المراكز والثغور الأمامية كلها، إن واجبكم هو إجلاء الفرنسيين والأجانب من الداخل ونقلهم إلى الموانئ لتأمين سلامتهم»[2].

هكذا، بدا لكثيرين في البداية ضرورة تجنيد جميع الفرنسيين المقيمين في المغرب من دون الالتفات إلى المصالح الاقتصادية الفرنسية فيه، وتقليص ميزانية الحماية، وإيقاف الأشغال الكبرى وخزن أموال القرض واستعمالها باقتصاد كبير خلال الحرب. وأكثر من ذلك، راجت فكرة التخلي عن المغرب[3].

لم تقف المسألة عند حدود البرقية الأولى، حيث أرسلت وزارة الحربية برقية أخرى إلى الجنرال ليوتي، هذا نصها: «زيادة إلى البرقية التي بعثها إليكم وزير الخارجية، لا شك في أنكم ترون أن احتلال المغرب يجب أن يقتصر على أهم المراسي وخطوط المواصلات التي تربط القنيطرة بمكناس وفاس ووجدة. كما أن الإلغاء الموقت للمراكز الثانوية سيسمح لكم بالتخفيف من قواتكم، والمساهمة بصفة أوسع في الدفاع الوطني. ويبدو لي أنه من الضروري أن ترسلوا إلى فرنسا مجموع فرق المطاردة والزواف والمشاة الاستعماريين والعساكر الجزائريين والتونسيين والمدفعيات. وسيبقى لديكم عشرون فرقة من اللفيف الأفريقي للمشاة الخفيفة والسينغاليين والمغاربة والكوم المختلط والمدفعيات الجبلية وجميع الخيالة والصباحية»[4]. وطلب وزير الحربية من ليوتي رأيه في هذه التعليمات والأوامر وبعدد الوحدات التي يمكن توجيهها إلى وهران، مع إبراز المراحل وتاريخ وصولها إلى تلك المراسي، ثم الوحدات التي ستصل إلى الدار البيضاء كي تتوجه منها إلى بوردو، وأخيرًا الوسائل التي يوجهها لاحتلال المغرب بعد هذه الإرساليات[5].

---

(2) Hubert Lyautey, *Lyautey l'Africain: Textes et lettres du maréchal Lyautey, présentés par Pierre Lyautey. 2. 1913-1915* (Paris: Plon, 1954), p. 228.

(3) برنوسي، ص 304.

(4) Lyautey, *Lyautey l'Africain*, p. 229.

(5) George Catroux [Général], *Lyautey le Marocain* (Paris: Hachette, 1952), pp. 150-151.

كان من الطبيعي أن يقف المقيم العام ورفاقه من هذه التعليمات موقف الحائر بين الدفاع عن وطنه فرنسا والمصلحة الاستعمارية المتمثلة في مواصلة احتلال المغرب ومقاومة الثائرين من أبنائه[6]. لكن كان لليوتي العسكري المحنك رأي آخر، إذ اعتبر مسألة إرسال أكبر عدد من القوات العسكرية إلى الجبهة فكرة غير قابلة للنقاش وواجب لا يمكن التملّص منه، فقال: «أقدّر جيدًا أن مصير المغرب سيتقرر في اللورين، والجميع هنا مصمم على بذل كل شيء في سبيل الدفاع عن الوطن»[7]، وأضاف في معرض رده على البرقية التي وصلته: «ليس هناك أدنى ريب أو تردد محتمل. لم يخالجني ولو لحظة التفكير بالمساومة على رجل ما دام الوطن ينادي ...»[8]، لكنه في الوقت نفسه، تمسك بضرورة الحفاظ على الوجود الفرنسي في المغرب، وقال: «الواقع أنه بناء على التصريحات التي سمعتها قبل عام من أركان الحرب العامة في شأن الاحتياطي لحال شبيهة، وبناء على رسالتيكم المؤرختين بـ 12 حزيران/ يونيو و20 تموز/ يوليو، قررت ألا أرسل إليكم إلا أربع فرق وثلاث مدفعيات، وهي مستعدة للذهاب من الآن، ذلك لأنني متيقن من أن مجرد إعلان الحرب سيحدث أثرًا عاجلًا هنا، ويجب أن أقطع الطريق على أي تمرد، من خلال الاحتفاظ بأماكن الاحتلال الحالي، مع تقليص عدد الجنود، وإلغاء بعض المراكز الثانوية في سبيل الإبقاء على خط وجدة – القنيطرة بحراسة جانب مقدماته وحماية نقط الشواطئ المهمة والشاوية ومدينة مراكش إن أمكن، نظرًا إلى المؤسسات الأوروبية التي تكونت وأصبحت ذات أهمية. إن وسائل الدفاع الوطني فوق كل اعتبار، وإني مستعد لأن أسقط من هذا البرنامج كل ما ترون حذفه ضروريًا، لكن أطلب أن تكون القوة المتروكة لي قوة حقيقية لا ضعفًا وخطرًا. يجب أن نتمكن على الأقل من حفظ شرف العلم وأن نستخلص الثمن الغالي لحياتنا»[9].

من خلال تفكيك خطاب هذه الرسائل – من جهة – التي بعث بها ليوتي إلى

---

(6) علال الفاسي، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، تصحيح ومراجعة مختار باقة (الدار البيضاء: منشورات مؤسسة علال الفاسي، 2010)، ص 23.

(7) Mohamed Bekraoui, *Les Marocains dans la grande guerre 1914-1919*, Préf. de Jean-Claude Allain (Casablanca: Publication de la commission marocaine d'histoire militaire, 2009), p. 76.

(8) المصدر نفسه، ص 76.

(9) الفاسي، ص 25.

الميتربول، والتي تنم عن إذعان كامل بغيرة وطنية لمتطلبات حكومته في تزويدها بالعدد الكافي من الجيوش[10]، ومن جهة ثانية بالنظر إلى واقع الجبال المغربية وسير العمليات فيها[11]، يُلاحظ أن المقيم العام مَرَّ بفترة صعبة وحيرة كاملة، هل يجب بعث كل ما طُلب منه إلى الجبهة الأوروبية وإفراغ المراكز والمواقع الأمامية وهي في مرحلة ملتهبة، خصوصًا في جبهة تازة وقصبة تادلة؟

للخروج من حال الارتباك هذه، عقد ليوتي في 30 تموز/ يوليو 1914 اجتماعًا في الرباط مع أقرب مساعديه: الجنرال هنريس والجنرال كورو والجنرال برولار والكولونيل بيلتيي، أسفر عن الخروج بنتيجة واحدة: الحفاظ على المغرب في الحرب يعتبر مسألة حيوية لفرنسا، نظرًا إلى العواقب الوخيمة على الوضعية العامة التي من الممكن أن تترتب عن فقدانه أو حتى انتفاض المغاربة ولو جزئيًا[12]، ولا سيما بعد دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب وما أثاره ذلك من غليان في العالم الإسلامي[13].

كان تفكير ليوتي إذًا موزعًا بين المغرب ووطنه، فرغبته في الاحتفاظ بالمغرب موطن مجده جعله لا يغامر بإرسال وحداته العسكرية كلها مرة واحدة إلى الميتربول، لأن تكتيكه كان يعاكس توجيهات حكومته، حيث عمل على إخلاء الساحل وحشد القوات الجاهزة كلها في الداخل على الخطوط الأمامية، سالكًا بذلك سياسة دفاعية لمواجهة الثوار وللاحتفاظ بالمناطق كلها التي احتلها خلال عامين من العمل العسكري الشاق والمتواصل. واقتناعًا منه بمقولة «مصير المغرب يحسم في اللورين»[14]، كان دائمًا يحاول إرضاء طلبات الحكومة الفرنسية ولم يتردد في إرسال مجموعة من الجنرالات إلى الجبهة الأوروبية، لأن قيمتهم فيها أكثر أهمية، بعدما كُلّفوا بمهام كبرى في المغرب. ومن بين هؤلاء نذكر الجنرال

---

(10) Catroux, p. 153.

(11) فؤاد قشاشي، «الاحتلال العسكري لبقعة تازة الاستراتيجية العسكرية والمقاومة المحلية 1912-1956» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2003-2004)، ص 39.

(12) Bekraoui, p. 76.

(13) برنوسي، ص 305.

(14) Lyautey, *Lyautey l'Africain*, p. 228.

كورو وبرولار وبومكارتن وبوميرو وآخرين[15]. وفي ما يخص عدد القوات التي طلبها وزير الحربية، والتي حددها في 35 كتيبة من المشاة، أرسل ليوتي حوالى 37 كتيبة، إضافة إلى فرقة من الخيالة و6 بطاريات للمدفعية ومعدات مهمة للهندسة والاتصالات، ولم يُبق للمؤسسة العسكرية في المغرب إلا 23 كتيبة مشاة وبعض فرق الخيالة وبعض البطاريات[16].

بهذا العمل يعترف ليوتي عمليًا بأن مصير المغرب يتقرر في اللورين[17]، فنجح في الاحتفاظ بالمكتسبات العسكرية الفرنسية كلها في المغرب بعدد قليل من الجيوش، بعدما أُرسلت إليه فرق متواضعة من فرنسا، فاستطاع بذلك مراقبة حوالى 400 كلم من الجبهات، وواجه بانتصار «تام» «المحرضين» المختلفين الذين تدعمهم ألمانيا بالمال وتساند عملياتهم[18].

لا يتوانى الماريشال بيتان في تجسيد النفوذ القوي لشخصية ليوتي في الأيام العسيرة التي مرت فيها الإقامة العامة، بقوله: «برؤية واضحة ونفوذ واسع وإصرار قوي وجهد جبار وإيمان راسخ، قرر إبقاء مجموع البلاد تحت السيطرة والتمسك بها، حيث عزز صفوف القوات الفرنسية بالمشاة والكوم والصباحية المغربية الذين أُرسلوا إلى الحرب معنا. وفي فاس، استدعيتُ أعيانها وأكدتُ لهم أن لي كامل الثقة في أن المغرب سيبقى في حال هدوء في أثناء الحرب العالمية الأولى، وذلك راجع في الأساس إلى مزايا الاحتلال الفرنسي»[19].

يذهب كورو أيضًا إلى أكثر من ذلك، إلى حد القول إن ليوتي أدّى دورًا كبيرًا في إنقاذ المغرب من الهزات العنيفة التي كانت تحف به، خصوصًا من جهة الجزائر وتونس: «بقراراته الفاعلة، أنقذ ليوتي المغرب، حيث قال يومًا إن المغرب محرقة إلى جانب الجزائر، فإذا اندلعت الثورة في المغرب، ستصل من دون شك إلى الجزائر وتونس»[20].

---

(15) Louis Barthou, *Lyautey et le Maroc: Illustrations d'après les documents inédits, avec une carte du Maroc en 1930*, Vos gloires coloniales (Paris: éditions du «Petit Parisien», 1930), p. 31.

(16) المصدر نفسه.

(17) Jean Vial, *Le Maroc héroïque*, Préface de H. Giraud (Paris: Hachette, 1938), p. 103.

(18) قشاشي، ص 40.

(19) Henri Gouraud [Général], *Lyautey* (Paris: Hachette, 1938), p. 48.

(20) المصدر نفسه، ص 48.

إنها إذًا خاصية ليوتي التي تقوم على استراتيجية توظيف العمل السياسي المتواصل والعمل العسكري الدفاعي، حيث عمل على إخلاء الجبهات الأمامية واحتفظ بالمراكز هناك وبعدد قليل من الجيوش يعتمد على التحرك الخفيف[21]، والعمل على تضخيم شكل القوات عن طريق جمعها في مكان واحد، وجعل المناطق الخاضعة لسيطرته تشعر بالأمان وبقدرة الانتصار على الألمان، والدفع بالتنمية الاقتصادية للمغرب، وهذا هو جوهر فلسفة ليوتي في هذه المرحلة. واستقرت سياسته طوال أهم فترات الحرب على اعتماد استراتيجية عسكرية دفاعية وإطلاق دينامية الأشغال الكبرى وفتح سياسة المعارض للفت المغاربة ومنحهم الثقة في فرنسا عبر سياسة عدم الاكتراث بأخبار الجبهة الأوروبية[22]. كما تقرب من السلطان وكسبه إلى جانبه، وعمّق العلاقة مع القادة الكبار وبثّ فيهم ثقته الكبرى[23]، إلا أن تطور مسار الدعاية الألمانية في المغرب جعل الأوضاع تأخذ طريقًا أخرى كادت في بعض الأحيان، مع اشتداد أعمال المقاومة المغربية، تعصف بالاستقرار الفرنسي في المغرب[24].

ثانيًا: ليوتي وإقصاء العنصر الألماني من المغرب

سعت ألمانيا في خلال الحرب العالمية الأولى إلى استغلال المجال المغربي لإقلاق فرنسا من خلال دعم حركة المقاومة ضدها، في محاولة منها لإضعاف الجبهة الأوروبية بتشتيت القوة العسكرية الفرنسية. وفطن ليوتي إلى أن المغرب أصبح بعد اندلاع الحرب مجالًا لتحرك الأتراك والألمان، خصوصًا بعد دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب، وما أثاره ذلك من موجة من التضامن والتعاطف في صفوف الدول الإسلامية التي كانت ترزح تحت سيطرة «الغرب المستعمر». وكان المقيم العام ليوتي متأكدًا من تحركات بعض الضباط الأتراك مثل الكولونيل طاهر والقائدين رمزي ونوري الذين ربطوا الاتصال ببعض رموز

---

(21) Vial, p. 105.

(22) «Le Maroc en paix,» *Bulletin du Comité de l'Afrique Française*, nos. 10-11 (Octobre-Novembre 1916), p. 355.

(23) Jean Van Gend, *Découverte du Maroc* (Casablanca: P. Bory, [s. d.]), p. 6.

(24) Barthou, *Lyautey et le Maroc*, p. 62.

المقاومة في المنطقة الشمالية[25]، ومن تشكيل القيادة الألمانية في برلين لمصلحة التجسس والاستعلامات في طنجة التي كانت مهمتها تنظيم الدعاية الألمانية لإذكاء القلاقل في المغرب وإقامة علاقات مع شخصيات نافذة في مصر وتونس والجزائر والمغرب[26].

تمكنت ألمانيا، بفضل الاستراتيجية التي اهتدت إليها، من التشويش على فرنسا في مستعمرتها وتخفيف الضغط الفرنسي على الجبهة الأوروبية، حيث احتجت الحكومة الألمانية مع اندلاع الحرب على عملية تجنيد المغاربة وإرسالهم إلى الجبهة الأوروبية، وهو الموقف نفسه الذي اتخذته النمسا حين اعتبرت هذا الفعل خرقًا سافرًا لموقف الحياد الذي يلزمه المغرب، والذي هو في المواثيق الدولية بلد حر ومستقل. كما عملت على استقطاب شخصيات قادرة على التأثير في الأهالي بفضل نفوذها، ونذكر في هذا الصدد رهانها على أسرة عبد الكريم الخطابي قصد قيامها بتعبئة القبائل الريفية وضمهم إلى كتائب عبد المالك بن محيي الدين، الابن الأصغر للأمير عبد القادر الجزائري[27]. وفعلًا تحمّست الأسرة للمشروع، ولا سيما أن الدعوة إلى تأييد السلطان التركي محمد رشاد - بصفته مسلمًا - كانت منتشرة في المغرب آنذاك[28].

---

(25) Bekraoui, p. 85.

(26) محمد أحميان، «الدعاية الألمانية في شمال المغرب ضد فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى،» المجلة العربية، العدد 453 (آب/ أغسطس 2014)، ص 59.

(27) ازداد عبد المالك بدمشق وأصبح ضابطًا في الجيش العثماني قبل أن ينضم إلى صفوف الجيلالي الزرهوني الملقب ببوحمارة في عام 1904، ثم انقلب عليه وانضم إلى الجيش العزيزي، وألقي عليه القبض من أنصار المولى عبد الحفيظ، إلا أنه وبعد تدخل الحكومة الفرنسية أفرج عنه وعيّن مفتشًا على طوابير بوليس طنجة. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى ودخول الإمبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، قطع عبد المالك علاقته مع فرنسا واستقر في تطوان. وبفضل نسبه الشريف وتربيته الأوروبية وثقافته الواسعة وتكوينه العسكري ومعرفته بالمغرب والمغاربة وبالفرنسيين أيضًا، استفاد من المساعدات الخارجية واستطاع توحيد قبائل ممر تازة. فكوّن جيشًا منظمًا يتألف من 1000 جندي تقريبًا، جزء منهم من الجنود المغاربة الذين تمردوا في عام 1912 وبعض الألمان، وطبعًا أفراد القبائل المحاربة التي مكّنته من خوض حرب عصابات متطورة، مستعملًا تقنيات حديثة العهد في المغرب: متفجرات، خنادق...، ما مكنه من إعطاء قوة مهمة لجيوشه المنظمة ومحاربي القبائل الملتفة حوله. انظر: Vial, p. 105.

(28) أحميان، ص 59.

نشرت جريدة المراسل (*le correspondant*) في عام 1915 مقالة بعنوان «الوضعية في المغرب، أشياء مرئية» تبرز أن في 2 نيسان/ أبريل 1913 جرى تداول تقرير رسمي سري بين أوجين إتيان (وزير الحربية الفرنسية) وشارل جونار (وزير الشؤون الخارجية) يفضح المخطط التركي - الألماني. ومما جاء فيه: «... يجب إشعال نار الفتنة والقلاقل في شمال أفريقيا وروسيا، حيث تعتبر وسيلة لنسف قوات الخصوم، لذلك من الضروري أن ننشئ علاقات مع أعضاء مختارين بطرائق جيدة، مع أشخاص مؤثرين في مصر وتونس والجزائر والمغرب حتى نكون على استعداد تام في حال بروز المشكل الأوروبي»[29]. ويظهر أن الألمان هيّأوا بعناية مخططهم الذي يقضي باندلاع انتفاضات شعبية عامة ضد الهيمنة الفرنسية، ونزلوا بثقلهم في المغرب مستندين إلى عاملين اثنين:

- لاحظ الألمان أن احتلال المغرب من الفرنسيين لم يكتمل بعد، حيث لا تزال جهات واسعة ترفض الخضوع للهيمنة الكولونيالية.

- أُججت الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة كثيرًا بعد تجنيد الفيالق الأولى[30].

أشرف على الخطة الألمانية الأمير راتيبور (سفير ألمانيا في مدريد) الذي قام بتوظيف أشخاص ألمان عدة ممن أقاموا طويلًا في إسبانيا، خصوصًا في منطقة الاحتلال الإسباني في المغرب: سبتة ومليلية والعرائش وتطوان وجزر الكناري وطنجة، ودعم هذه الخطة الموظفون الألمان وعدد من التجار الأجانب المقيمين في المغرب والمحميين[31].

شعر ليوتي بخطر هذه المؤامرة، فأشار إلى أنه «يجب الدفاع ضد التحرك الألماني بشكل جيد الذي يهدف إلى إيجاد المشكلات والمتاعب لنا»[32]. لذلك استبق الأمور واتخذ مواقف عدائية تجاه الألمان ومحمييهم من الأهالي المغاربة، فعاملهم معاملة الرعايا غير المحترمين، بل أعدم بعض أعيان جاليتهم

(29) Bekraoui, p. 87.
(30) المصدر نفسه، ص 88.
(31) المصدر نفسه، ص 89.
(32) المصدر نفسه، ص 89.

بالرصاص[33]. ودفع السلطان مولاي يوسف إلى الأمر باتخاذ بعض التدابير والإجراءات لسحب الاعتماد الذي سبق أن أعطاه للقناصل الألمان، وأصدر السلطان في هذا الصدد ظهيرًا في 5 غشت (آب/ أغسطس) 1915 جاء فيه: «نظرًا إلى ما وقع من الحرب في هذه الظروف الحاضرة، بين الدولة الجمهورية وبين ألمانيا الممتد حاله إلى المنطقة الفرنسوية من إيالتنا السعيدة من حيث كون البعض منها تحت سيطرة حكام الجنود الفرنسوية اقتضى نظرنا الشريف مراعاة لقواعد الحقوق الجارية بين الأمم أن رفعنا حكم مصادقتنا الشريفة على تولية قناصل الدولة الألمانيين القائمين بتكليفهم في مراسي ومدن المنطقة الفرنسوية المذكورة الصادرة لهم من دولتهم، وبناء على ذلك فإن مأموريتهم في المنطقة الفرنسوية من إيالتنا السعيدة قد زالت وانقطعت من الآن»[34]، كما أصدر في اليوم نفسه ظهيرًا آخر يُنهي العمل بالامتيازات التي بين المغرب وألمانيا[35] على الصيغة التالية: «بناء على ما صدر به أمرنا الشريف حسبما في غير تاريخه من رفع حكم مصادقة جنابنا العالي بالله على تولية قناصل ألمانيا في مراسي ومدن المنطقة الفرنسوية من إيالتنا الشريفة، فإنه قد أبطل في المنطقة الفرنسوية المذكورة حكم جميع ما نتج من المعاهدات الواقعة بين الدولة الألمانية وبين الإيالة الشريفة، وأسقطت جميع من كانوا تحت حماية الدولة الألمانية إسقاطًا كليًا، وصاروا كغيرهم من مطلق رعية المخزن الشريف بحيث يرجعون إلى شريف نظرنا وتحت حكم ولاة أمرنا»[36].

استكمالًا لتدابير التضييق على الألمان، أرسل السلطان السفير الفرنسي (الكونت دي سانت أولير) والوزير قدور بن غبريط إلى طنجة للإشراف على إقفال النيابة الألمانية فيها، وصدر الأمر للنائب السلطاني فيها، فتوجه رفقة عساكره لإقفال دار ألمانيا وإخراج موظفيها من البلاد، وترتب عن هذا الإجراء

(33) الفاسي، ص 27.

(34) «ظهير شريف برفع ما تقدم من المصادقة على تولية القناصل الألمان في المغرب،» الجريدة الرسمية (21 آب/ أغسطس 1914)، ص 347.

(35) صدر في العدد نفسه من الجريدة الرسمية أيضًا ظهيران شريفان ينزعان الاعتماد من قناصل النمسا والمجر ويضعان حدًا لامتيازاتهما في المغرب.

(36) «ظهير شريف برفع الامتيازات والجمايات الألمانية بالمغرب،» الجريدة الرسمية (21 آب/ أغسطس 1914)، ص 349.

أن أصبح الرعايا الألمان من اختصاص المحاكم الفرنسية المغربية، وعاد الأهالي المحميون من ألمانيا إلى اختصاص المحاكم الشريفة[37].

كي يُمعِن ليوتي في إذلال الألمان ويظهر قوته للمغاربة، اقترح على الحكومة الفرنسية أن ترسل إليه أكبر عدد من السجناء الألمان لاستغلالهم في شق الطرق وأشغال السكك الحديد، نظرًا إلى نقص اليد العاملة في المغرب بسبب عمليات التجنيد. كما أن حضور هؤلاء الألمان أمام أنظار المغاربة هو شهادة على انتصار فرنسا واستمرارها في المغرب، وله دور كبير أيضًا على المستوى المعنوي: «لجأنا إلى استخدام هذه الوسيلة لإقناع الأهالي بأن الهيمنة الألمانية انتهت»[38]. واستجابت الحكومة الفرنسية لمقترح ليوتي، وأرسلت إليه في بداية شباط/ فبراير 1915 ما مجموعه 4000 سجين حربي ألماني استُعملوا في أشغال الورشات العمومية، مثل شق الطرق وأشغال السكك الحديد، واستُعمل بعضهم في الحفريات في وليلي، ووُزّعوا على ثلاث جهات: الرباط 2000 شخص، وفاس 1500 شخص، ومكناس 500 شخص. وفي نهاية عام 1916، وصل عدد السجناء الألمان الذين وظفوا في المغرب حوالى 8000 سجين، واحتجت الحكومة الألمانية كثيرًا على هذا الإجراء وطلبت من فرنسا إعادتهم إلى أوروبا[39]. وهكذا، على غرار الحرب الدائرة رحاها على الجبهة الأوروبية، دخل ليوتي في حرب ضد الدعاية الألمانية، وهذا ما سمّاه لويس بارتو «حرب المغرب»[40].

بما أن ألمانيا كانت على رأس قائمة الدول في العلاقات التجارية مع المغرب، وكان ذلك سببًا مباشرًا في التنافس بينها وبين فرنسا، إلى أن أرضتها (ألمانيا) اتفاقية الجزيرة الخضراء في عام 1906 بإقرار الحرية التجارية في المغرب، ثم اعترفت لها فرنسا في ما بعد بالامتيازات في هذا المجال من خلال اتفاقهما في عام 1911، لم يكتف الفرنسيون بعد اندلاع الحرب بالقضاء على سمعتها السياسية والعسكرية فحسب، لكنهم بذلوا كل ما في وسعهم للقضاء على صلاتها التجارية لفائدة رأس المال والمصانع والسماسرة الفرنسيين. واعترف ليوتي في تقريره

---

(37) الفاسي، ص 28.

(38) Bekraoui, p. 93.

(39) المصدر نفسه، ص 93-94

(40) Louis Barthou, *La Bataille du Maroc*, 9ème éd. (Paris: E. Champion, 1919), p. 35.

المرفوع إلى اللجنة الاستشارية للمستعمرات التي كانت وزارة الدفاع الفرنسية قد أقامتها لتنسيق جهد الإمبراطورية في أمور الدفاع، بأن أمد الحرب، ثم أمد التنظيم التجاري والبحري الذي يليه، سيكونان طويلين، لذلك من الضروري والواجب على التجارة الفرنسية أن تنتهز فرصة الحرب، إذ كانت ترمي إلى أن تُنسي الزبون المغربي علاقاته مع ألمانيا والنمسا والمجر[41]. وفي السياق نفسه، دفع ليوتي السلطان إلى إصدار ظهير 19 شتنبر (أيلول/ سبتمبر) 1914 حمل قرار تجميد المصالح والأموال النمساوية والألمانية كلها[42] في المغرب، وأظهر الفصل الأول ما يلي: «تثقف حالًا الأموال المنقولة والغير المنقولة كيفما كان نوعها، لا سيما المعادن والمقاطع التي كانت في حوزة بعض الرعايا الألمانيين والنمساويين في اليوم الذي ألغيت فيه الامتيازات والمعاهدات التي كانت تتمتع بها دولتاهم»[43].

عمومًا، تمكّن ليوتي بفضل أطروحاته الثاقبة واستراتيجيته الشاملة من إقصاء العنصر الألماني من المغرب ومواجهة دعايته، وإبعاد الأخطار كلها التي كانت تهدد المحمية الفرنسة، ويجب التأكيد هنا أن ألمانيا استطاعت بفضل السياسة التي اهتدت إليها من التشويش على فرنسا في مستعمرتها وتخفيف الضغط الفرنسي على الجبهة الأوروبية، وإن فشلت في الأخير في حسم الصراع لمصلحتها.

ثالثًا: برامج السياسة الأهلية في استراتيجية ليوتي

برزت القدرة في التوظيف والتكيف مع واقع الحرب عند المقيم العام ليوتي مستفيدًا من التجارب التي راكمها في الهند الصينية ومدغشقر والجزائر، حيث سيعمل على دمج مقارباته للشأن المغربي مع ما يتطلبه الوضع في فرنسا التي تواجه حربًا شرسة تتطلب الرجال والمال، وفي الوقت نفسه الحفاظ على

---

(41) الفاسي، ص 28.

(42) صدر ظهير آخر بتاريخ 24 أيار/ مايو 1915 يجمد كذلك المصالح التركية والبلغارية في المغرب. وصاحب هذا التجميد مصادرة الأموال والمصالح كلها من شركات وعقارات ومساحات زراعية ومحلات تجارية ومصانع، حيث استفاد نظام الحماية كثيرًا من هذه العملية للحصول على أموال كثيرة.

(43) «ظهير شريف يتعلق بعقل الأموال المنقولة وغيرها على الرعايا الألمانيين والنمساويين،» الجريدة الرسمية (5 تشرين الأول/ أكتوبر 1914)، ص 424.

وضع المستعمرات تحت سلطتها حتى لا يمتد تأثير هزائمها العسكرية في أوروبا إلى وضعها في المغرب، فارتكزت أولى الوسائل على نهج سياسة أهلية مكثفة، تستند إلى البحث المستمر عن كسب ثقة السكان، واستعمال القوى المعنوية التي كان يمثلها السلطان والهيئات التقليدية والدينية وكبار الشخصيات الأهلية المرتبطين بفرنسا. وتمثلت الوسيلة الثانية في ترسيخ حيوية كبيرة جدًا في حياة البلاد الاقتصادية، وفي ترك انطباع عند الأهالي والأجانب المقيمين في المغرب بأن «المسرحية ما زالت مستمرة»، بدفع الأشغال العمومية إلى حدها الأقصى[44]، حيث كان يردد دائمًا «أن المغرب يُشيّد في زمن الحرب»[45].

حاول ليوتي من خلال ذلك كله أن يُبيّن للمغاربة شعور فرنسا العميق بثقتها في النفس وقوتها وثروتها. واختصر ذلك كله في مقولته التي كان يرددها خلال الحرب: «هنا، وخلال الحرب يساوي فتح أي ورشة جديد كتيبة»[46]، وأشار إلى أن أخبارًا كانت تتسرب إلى المغاربة لا توافق السياسة الفرنسية في شأن احتمالات نهاية الحرب وعدم اليقين بانتصار الفرنسيين. واقتنع ليوتي بأن «الرد الملائم على الدعاية المغرضة والرادع الحقيقي لأي تمرد ممكن والعلاج الفاعل لمظاهر الانشقاق البادية كان مشهد الورشة الكبرى التي صار عليها المغرب منذ اندلاع الحرب: إن الطرق[47] التي تشق عبر البلاد كلها، والمدن الأوروبية التي

---

(44) برنوسي، ص 306.

(45) Maurice Long, «Le Maroc pendant la guerre,» *Bulletin du comité de l'Afrique Française*, no. 3 (Mars 1916), p. 91.

(46) Auguste-Félix-Charles de Beaupoil Saint-Aulaire [comte de], *Confession d'un vieux diplomate* (Paris: Flammarion, 1953), p. 279.

(47) الطرق والمسالك: اعتبرها ليوتي أساس كل شيء في المغرب، ذلك أن المغرب كان منفذًا تجاريًا مهمًا، وأراضيه الزراعية تنتج بشكل وافر وتوافق الزراعة المكثفة. كما كان حقل تجارب جديدًا وغنيًا ومفتوحًا على الصناعات والمقاولات كلها. وكان خزانًا غنيًا للسياحة. لكن هذه المادة كانت في نظر المقيم العام كاسدة بسبب الافتقار إلى شبكة طرق، واعتبر أن شريطًا صغيرًا بعرض 40 إلى 50 كلم على طول الساحل كان مفتوحًا أمام الحياة الخارجية. أما بعيدًا في الداخل، فكانت هناك أرض واعدة ومدن آهلة بالسكان، لكنها لا تزال معزولة عن العالم الخارجي وحركة المبادلات فيها ضعيفة. ولذلك كان العمل عل بناء شبكة من الطرق أحسن ركيزة للاستعمار، وأداة لجلب رؤوس الأموال وإقامة المشروعات وتطوير المبادلات التجارية. أما السكك الحديد فكان ليوتي يرى فيها أداة سياسية واقتصادية وعسكرية في الوقت نفسه، فهي تضمن حرية وطاقة كبيرتين في نقل القوات العسكرية من منطقة إلى أخرى لإخضاع المناطق التي ترفض الانصياع لهم، وتشكل في الوقت ذاته أداة لامتصاص=

تبنى وتنمو[48]، والأشغال ذات المنفعة العمومية التي تتابع من دون انقطاع من مستشفيات ومدارس[49] وتدبير المياه، والتي تمد البلاد بثروة ورفاه لم يسبق لها أن شهدته، تخرج السكان أولًا من حال الفراغ وتعطيهم ثانيًا انطباعًا بالأمن والحماية والقوة المالية التي هي بالتأكيد الأساس المتين الذي استند إليه»[50].

= الثروات المغربية بتكاليف أقل من الطرق. انظر: أحمد تفاسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب (1919-1939) (بيروت: دار ابن خلدون، 1980)، ص 34-35.

(48) الأشغال البلدية: دافع ليوتي عن برنامجه للأشغال الحضرية فذكر بالوضعية التي كانت عليها المدن المغربية منذ بدء الحماية، والحدة التي طرحت بها مشكلة المدن، مبينًا أن الأحياء الأهلية كانت وسخة وملوثة وتفتقر لأبسط وسائل النظافة، وأنها كانت وكرًا للعدوى والأوبئة، وأن المدن الأوروبية نشأت فجأة حيثما اتفق، مبعثرة على أراضي المضاربة، ومشتتة على امتدادات واسعة وسط الحقوق من دون طرق ولا نظافة. لذلك، وجب القيام بأعمال الترصيف والتنظيم والتنظيف والكنس. واعتبر ليوتي أنه بالإمكان الاستفادة من الحرب التي تحرره من عدد من القيود التي كانت تكبل المغرب من الخارج والداخل للقيام ببعض الأعمال لتحسين وضع المدن ومدها بالطرق والمياه وتوجيهها وضمها ما أمكن، تبعًا لتصميم منطقي وعملي بإحداث الأزقة وتشييد البنايات العمومية. واعتبر أن من شأن هذه السياسة أن توفر له في المستقبل اقتصادًا معقولًا. انظر: برنوسي، ص 308.

(49) ركز ليوتي كثيرًا على هذا الشطر من الأشغال. إذ قال مخاطبًا وزير الشؤون الخارجية: «تعلمون لماذا كنت دائمًا أعتبر المعلم والطبيب الوكلاء الأساسيين للسياسة السلمية بالمغرب. إن الظروف الحالية تفرض أكثر من أي وقت مضى تركيز الجهود على الصحة والتعليم». فالطبيب في منظور إدارة الحماية يهدف إلى السيطرة على الأجسام، وبإعلانه لصيغته الشهيرة التي بمقتضاها «طبيب واحد يساوي فيلق»، أدرك ليوتي بشكل جيد أن «عمل الطبيب المفهوم كبعثة وكرسالة» يبرئ ويعظم التوسع الاستعماري موازنًا به «خشوناته» و«عيوبه». ومن هذا المنطلق نستشف أن دور الطبيب لم يكن يكمن في العلاج فحسب، بل كان يرمي هو الآخر إلى المراقبة الاجتماعية وضبط النظام واستمالة الأهالي بشرائحهم المختلفة. أما المدرسة، فاختزل الجنرال ليوتي دورها في كونها وسيلة فاعلة للتغلغل داخل المجتمع المغربي، لذلك لم يتأخر في تبرير وجودها ما دامت بالنسبة إليه أداة للتدجين والاستقطاب، بل للتقرب من المغاربة المسلمين أكثر من أي مؤسسة أخرى، لأنها قادرة في نظره على القيام بالوظيفة التي حددت لها عندما تستعمل بحكمة. يقول ليوتي: «يمكن بواسطة المدارس وحدها أن نهيئ النخبة المتأهلة للمشاركة معنا، وتكون العنصر الحي والأهم في موظفي الحماية». انظر: محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية، 6 ج (بيروت: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير، 1982)، ج 1: طور المخاض والنشوء، ص 209؛ Daniel Rivet, *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912-1925*, 3 vols., Histoire et perspectives méditerranéennes (Paris: Éd. l'Harmattan, 1996), vol. 2, p. 230, et «Le Maréchal Lyautey et l'enseignement,» *Bulletin du Comité de l'Afrique Française*, no. 8 (Août 1934), p. 464.

(50) *Archives Nationales de Rabat*, Carton, no. S238, «Rapport fait au nom de la commission des affaires extérieurs, des protectorats et des colonies chargée d'examiner le projet de loi autorisant le gouvernement chérifien à augmenter jusqu'au concurrence de 242 000 de Francs, le montant de l'emprunt de 170 250 000 francs autorisé par la loi du 16 Mars 1914,» p. 6.

نهج المقيم العام سياسة أهلية مميزة هدفها جلب السكان المغاربة وكسب ثقتهم في مشروع فرنسا في المغرب، جاعلًا من سياسته «خبز - سكر - ابتسامة»[51] واليد الممدودة، موجّهًا له ولأعوانه في العلاقة مع المغاربة، والظهور عندهم بصفته راعي تقاليدهم ونمط عيشهم[52].

من جهتها، شكلت سياسة المعارض التجارية مرتكزًا أساسيًا في سياسة ليوتي في أثناء الحرب العالمية الأولى، قصد بها مواجهة الدعاية الألمانية. وكي يثبت تمكّنه من المغرب وإظهار أجواء الأمن والسلم، شرع في تنظيم المعارض عبر المدن كلها وفاءً لأطروحته: «معرض يعادل فيلق عسكري»[53] وهي سياسة علاوة على مفعول تأثيرها في المغاربة حيث تجعلهم يثقون في النجاح النهائي والهدوء الذي تتمتع به فرنسا، فإنها تقنع الميتربول بأهمية المغرب الاقتصادية[54].

هكذا، فبعد نجاح معرض الدار البيضاء الذي افتتح في عام 1915، نُظّم المعرض التجاري لفاس في تشرين الأول/ أكتوبر 1916، ومعرض الرباط في عام 1917. تواصل هذا المسلسل، وأقبل عليه جميع المغاربة، وفي مقدمهم السلطان مولاي يوسف حينما زار معرض فاس. إنها إذًا، كما يؤكد جون فيال، السياسة التي أنست الجميع مصاعب المتربول[55]، فإضافة إلى مزاياها الاقتصادية لها أهداف سياسية تتمثل في إظهار الهدوء، ما يعطي لسلطات الحماية إمكانية التأثير في عقلية الساكنة المغربية[56].

هكذا إذًا استطاع ليوتي بفضل سياسته هذه مواجهة ورقة المغرب الخاسرة طبعًا التي لعبتها ألمانيا ضد فرنسا في أثناء الحرب على حد تعبير لويس بارتو، هادفة إلى زعزعة استقرار المغرب عبر تهييج جبهات عدة بوساطة حركة دعائية ممنهجة[57].

---

(51) Saint-Aulaire, p. 280.

(52) قشاشي، ص 49.

(53) المصدر نفسه، ص 280.

(54) Hubert Lyautey, *Paroles d'action*, Acteurs de l'histoire ([Paris]: Impr. nationale, 1995), p. 177.

(55) Vial, p. 106.

(56) قشاشي، ص 49.

(57) Barthou, *La Bataille*, p. 63.

رابعًا: موقف المغاربة والفرنسيين المقيمين في المغرب من الحرب

لم يمر أكثر من عامين على بدء الحماية حتى أتت السياسة الإسلامية أُكلها، وظهرت بالملموس خلال الحرب العالمية الأولى، عندما بادر المولى يوسف إلى دعوة المغاربة للقتال في الجبهات الفرنسية، وبعث إليهم ثلاث رسائل سلطانية في أقل من عام، كلها استنهاض لهمم المغاربة للوقوف في صف فرنسا، علمًا أنهم سيخوضون الحرب ضد دولة إسلامية هي الدولة العثمانية. ويمثل انتشار إشاعة اعتناق المقيم العام للإسلام في الأوساط المغربية أحد مظاهر نجاح هذه السياسة[58].

أشادت فرنسا، ومعها المقيم العام ليوتي، بموقف السلطان. فقال ليوتي: «منذ بداية الحرب، تفهمت الحضرة الشريفة أن الواجب يفرض عليها مساندة ومؤازرة الذين يحاربون من أجل الحق والعدالة والحرية»[59]، وأضاف: «منذ بداية الأزمة، لاحظنا تضامنًا مطلقًا من المولى يوسف، حيث أبدى استعداده لجعل الشعب ينخرط في مساندة فرنسا، كما أكد لي أنه سيكون إلى جانب الحكومة الفرنسية، وأبلغني تمنياته بالتوفيق لجنودنا في ساحة الحرب»[60]. وأثنت فرنسا على موقف السلطان، ففي غشت (آب/ أغسطس) أرسل الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه برقية إلى السلطان حملها له المقيم العام ليوتي، جاء فيها: «بلغنا بوساطة جانب المقيم العام ما بذلته جلالتكم لدولتنا من كريم الإعانة وتمام الإخلاص والتأييد لما تقوم به دولتنا من محاولات في الدفاع بوجه هجوم المعتدين، فنقدم لسيادتكم آيات شكرنا القلبية الصادقة على مقصدكم الأسمى، وإن ما أظهرته جلالتكم من كمال العناية في الوقت الراهن يبرهن على متانة عرى الصداقة والاتحاد في ما يرجع للمصالح الموجودة بين وطنينا المرتبطين بعلاقات قوية»[61]. ونشر ليوتي

(58) خالد الغالي، «ليوطي «حامي» العرش والدين،» زمان، العدد 15 (كانون الثاني/ يناير 2015)، ص 13.

(59) Bekraoui, p. 65.

(60) المصدر نفسه، ص 66.

(61) «Télégramme de M. Poincaré au sultan,» *Bulletin Officiel* (21 Août 1914), pp. 673-674.

هذه البرقية على نطاق واسع، بل قُرئت حتى في المساجد[62]. وردّ السلطان على هذه البرقية في 21 غشت (آب/ أغسطس) ببرقية[63] شكر فيها الرئيس الفرنسي، مُعربًا له فيها عن مساندة جلالته ومعه المغاربة لدولة فرنسا، متمنيًا لها النصر.

لم يقتصر الأمر خلال الحرب على عموم الرعية، بل نجح ليوتي في تجنيد كبار علماء المغرب حينها، مثل أحمد بن المواز وأبي شعيب الدكالي وغيرهما، لإصدار فتاوى تبيح اصطفاف المغاربة إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى. ووقف العلماء ضد الدعاية العثمانية وشرعنوا قتال المغاربة ضد «أشقائهم المسلمين». وكانت فتاواهم ردًا على فتوى شيخ الإسلام في الدولة العثمانية الصادرة في 7 نونبر (تشرين الثاني/ نوفمبر) 1914 التي اعتبرت الجهاد في صفوف الدولة العثمانية ضد فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا فرض عين على كل مسلم[64]. وردًا على هذه الفتوى، جاءت فتوى علماء مراكش في 11 ماي (أيار/ مايو) 1915، وتقاطع رأي أحمد بن المواز وأبي شعيب الدكالي في الخلافة العثمانية، ووجهات نظر القاضيين العربي الناصري ومحمد الروندة، والآراء والفتاوى الأخرى كلها في شأن انتقاص قيمة السلطان العثماني (محمد

---

(62) Bekraoui, p. 66.

(63) جاء فيها: «إلى حضرة رئيس الجمهورية الفرنسوية المسيو بوانكاري لا زالت أيامه منوطة باليمن والإجلال وأعماله مقرونة بالسعادة والإقبال، وبعد مزيد السؤال عنكم محبة أن تكونوا بخير على الدوام. فالمعروض على مسامعكم أن جناب المقيم العام قد رفع لحضرتنا تلغرافكم السامي المتضمن اعترافكم لجنابنا الشريف بصدق المودة وتمام الإخلاص، وذلك بسبب ما قمنا به من المساندة والتعاون لدولتكم المظفرة فيما أوجبته الحالة الحاضرة التي يستاء منها جنابنا الشريف كثيرًا. ولقد أثر فينا خطابكم الحسن تأثيرًا قويًا انشرحت له عواطفنا ولجنابكم منا غاية الشكر على ذلك ... إن ما فعلناه في ذلك إنما هو بعض قيام بالواجب وشكر لصنيع الدولة الجمهورية واعترافًا بجميل معاملتها، وإننا لا نزال مستعدين للوقوف معكم في كل ما تدعو إليه الظروف حيث إن الدولة الجمهورية والمملكة الشريفة صارتا كالوطن الواحد، ولنا قوي الرجاء في نصر الراية الفرنسوية وفوز جنودها المظفرة المدافعة عن شرف الوطن وفخر الدولة ولا شك عندنا في ذلك سيما وقد بدت لها مقدمات الانتصار وسامت عدوتها طلائع البوار والاندحار. وفي الختام، فالمرجو أن تقبلوا فائق احتراماتي وأزكى تمنياتي من دوام سعادتكم في ظهور باشر وإقبال زاهر وبقاء دولتكم المحترمة المحبوبة محفوفة بالنصر والظفر والارتقاء في البدء والانتهاء». انظر: «زيارة المقيم العام لجلالة السلطان،» الجريدة الرسمية، (28 آب/ أغسطس 1914)، ص 354-355.

(64) الغالي، ص 13.

الخامس آنذاك) واستنكار تحالفه مع ألمانيا، والثناء على مزايا السلطان المغربي، ولم يفت ليوتي أن يقدمه، وهو سليل النبي، بديلًا من الخليفة العثماني لولا أن سلطات فرنسا صرفت النظر عن اقتراحه[65].

تبنّت النخبة المخزنية وكبار الملاكين والأعيان الموقف السلطاني نفسه، حيث أوردت جريدة **السعادة** مجموعة من مواقف الدعم لممثلين مخزنيين، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الزيارة التي قام بها عامل الرباط الصديق بركاش للمقيم العام ليوتي مع حوالى 40 من أعيان الرباط عبّروا خلالها عن خالص مساندتهم ومآزرتهم لفرنسا والحلفاء[66]، ثم زيارة الصدر الأعظم محمد الكباص مرفوقًا بباقي الوزراء الذين عبروا لليوتي عن تضامنهم المطلق واللامشروط مع الفرنسيين[67]. وعلى العموم كل من استفاد من النظام الكولونيالي، عبّر عن ولائه ومؤازرته لفرنسا[68].

توزعت مواقف باقي المغاربة بين مؤيد لفرنسا ومعارض لها. فبالنسبة إلى الزوايا مثلًا، باستثناء البوعزاويين والعينيين الذين وقفوا في وجه الاحتلال الفرنسي للمغرب، وضعت أغلبية الزوايا الأخرى من وزانية ودرقاوية وناصرية وشرقاوية وكتانية نفسها في خدمة النظام الجديد. ونذكر هنا ما قام به شريف وزان مولاي الطيب وابن عمه مولاي علي اللذان ذهبا إلى عرباوة وسلّما رسالة إلى القائد الفرنسي ليوصلها إلى المقيم العام، تضمنت تمنياتهم بالنصر لفرنسا وحلفائها[69]. ولم يقتصر الأمر على مغاربة الداخل، بل تفاعل المغاربة المقيمون في الخارج مع تطورات الحرب العالمية الأولى، نذكر على سبيل المثال لا الحصر الرسالة التي وجهها المغاربة المقيمون في السنغال في 15 شباط/ فبراير 1915 إلى الحاكم العام لأفريقيا الغربية الفرنسية، يعربون له فيها عن مساندتهم الكاملة لفرنسا وعن تثمينهم وإشادتهم بموقف السلطان

---

(65) الغالي، ص 13.

(66) «مظاهرة الرباطيين نحو فرنسا،» السعادة، 6/ 8/ 1914.

(67) «مظاهرة ولائية،» السعادة، 7/ 8/ 1914.

(68) Bekraoui, p. 70.

(69) Bibliothèque nationale de Rabat, «Situation politiques et militaire dans la subdivision et région de rabat» (Rapport mensuel du protectorat, Décembre 1914), p. 5.

مولاي يوسف وشجاعته في الوقوف إلى جانب فرنسا على الرغم من وجود بلد إسلامي في الجبهة المضادة[70].

من جهة أخرى، تفاعلت الجالية الأوروبية في المغرب، خصوصًا الفرنسية التي كانت تقدر في هذه الفترة بحوالى 46000 ألف شخص مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من الخوف والقلق اللذين سادا في نفوسها، كان الشعور بالوحدة والتكتل السمة البارزة التي طبعت أغلبية مواقف الأوروبيين، حيث نظمت في المدن الكبرى مجموعة من التجمعات والتظاهرات أمام القنصليات الألمانية نددت بالسياسة الألمانية وتوعدها بالنصر[71].

كان الجميع يشترك في شيء واحد هو الوطن، حيث عُبئ الفرنسيون بشكل كبير منذ 3 غشت (آب/ أغسطس) 1914، واتجهوا إلى المكاتب المكلفة بتجنيد المتطوعين. كما أوجدت مجموعة من الإعانات لمصلحة الجرحى وعائلاتهم في المغرب تدعو إلى الاكتتاب لمساعدة عائلات المجندين الأوروبيين والمغاربة. وفي هذا الصدد أصدرت الحماية، على سبيل المثال لا الحصر، طابعًا بريديًا للهلال الأحمر يباع بـ 15 سنتيمًا، كما أقدم موظفو قطاع البريد والسكك الحديد على جمع كمية من الإعانات والتبرعات. وساهم المعمرون والأعيان المغاربة والتجار بدورهم في هذه الحملة الخيرية التي كانت منظمة من حرم ليوتي التي ضاعفت زياراتها إلى المراكز الصحية المختلفة في المغرب وفرنسا، حيث أرسلت الملابس الصوفية إلى الفرنسيين والمجندين المغاربة، ووزّعت إعانات مادية يومية لمصلحة المتضررين وعائلاتهم، قدّرت بـ 0.75 فرنك للمرأة، و0.25 فرنك للطفل[72].

خاتمة

انطلاقًا مما سبق، يمكن القول إن فرنسا عاشت مع بداية الحرب العالمية الأولى أصعب مرحلة في تاريخها الاستعماري، خصوصًا في علاقتها مع المغرب حيث لم يمر أكثر من عامين على استعماره وهي مدة لم تكن كافية لإخضاعه

(70) «Les Marocains résident dans l'Afrique occidental française, à Monsieur le gouverneur général de l'Afrique occidental française,» *La Revue du monde musulman*, vol. 29 (1915), pp. 163-164.

(71) Bekraoui, p. 61.

(72) المصدر، ص 62-64.

بشكل كامل. ففي عام 1914، كانت لا تزال مجموعة من المناطق تؤرق رجالات التنظير الاستراتيجي في الإقامة العامة، ونخص بالذكر منطقة تازة التي كانت تقف في وجه ربط المغرب الشرقي بالأطلنتي ومن ثم المغرب بتونس عبر الجزائر، ثم منطقة الأطلس المتوسط التي تكبدت فيها فرنسا إحدى أكبر هزائمها وهي منهمكة في الحرب العالمية الأولى.

في هذه الوضعية الصعبة، ولا سيما مع ارتفاع الأصوات المطالبة بإفراغ المغرب من الجنود الفرنسيين وإرسالهم للدفاع عن حدود فرنسا، ظهرت كاريزما المقيم العام ليوتي الذي استطاع بحنكته تعويض نقص الجنود بنهج سياسة أهلية مكثفة استندت إلى البحث المستمر عن كسب ثقة السكان، واستعمال القوى المعنوية التي كان يمثلها السلطان والهيئات التقليدية والدينية وكبار الشخصيات الأهلية المرتبطين بفرنسا، والدفع بالأشغال الكبرى إلى حدها الأقصى، ثم بإذلال الألمان الموجودين في المغرب حتى يظهر للمغاربة قوة فرنسا التي لا تهزم.

خرجت فرنسا منتصرة في الحرب الكبرى، بعدما كسرت التوازن التي كانت ألمانيا تدافع عنه في المغرب، ولم يبق لها إلا أن تمضي في تنفيذ خطتهما الاستعمارية، حيث كان همها أخذ نصيبها من تركة «الرجل المريض»، وتوطيد دعائمها في المناطق المغربية التي سبق أن احتلتها. وهكذا حصلت باسم الانتداب على احتلال بلاد الشام (ما عدا فلسطين والأردن) وتحصين الخطوط المتوسطية التي يمكن أن تربط بين المغرب العربي والبلدان العربية الأخرى. أما المغاربة فأضاعوا خلال هذه الحرب فرصة كبيرة لتحقيق أهدافهم التحررية، وذلك راجع إلى غياب قيادة وطنية محكمة، وإبقاء المقاومة في جو إقليمي وحتى قبلي أحيانًا.

المراجع

1- العربية

كتب

تفاسكا، أحمد. تطور الحركة العمالية في المغرب (1919-1939). بيروت: دار ابن خلدون، 1980.

الفاسي، علال. المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى. تصحيح ومراجعة مختار باقة. الدار البيضاء: منشورات مؤسسة علال الفاسي، 2010.

الوزاني، محمد حسن. مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية. بيروت: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير، 1982. 6 ج. ج 1: طور المخاض والنشوء.

دوريات

أحميان، محمد. «الدعاية الألمانية في شمال المغرب ضد فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى.» المجلة العربية: العدد 453، آب/ أغسطس 2014.

الجريدة الرسمية: 21 آب/ أغسطس 1914؛ 28 آب/ أغسطس 1914، و5 تشرين الأول/ أكتوبر 1914.

الغالي، خالد. «ليوطي «حامي» العرش والدين.» زمان: العدد 15، كانون الثاني/ يناير 2015.

أطروحات

برنوسي، المصطفى. «جوانب من الأزمة المالية بالمغرب على عهد الحماية الفرنسية، الميزانيات 1912-1925.» تحت إشراف عبد العزيز التمسماني خلوق. أطروحة دكتوراه الدولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2004-2005.

قشاشي، فؤاد. «الاحتلال العسكري لبقعة تازة الاستراتيجية العسكرية والمقاومة المحلية 1912-1956.» رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2003-2004.

2- الأجنبية

Books

Barthou, Louis. *La Bataille du Maroc*. 9ème éd. Paris: E. Champion, 1919.

_______. *Lyautey et le Maroc: Illustrations d'après les documents inédits, avec une carte du Maroc en 1930.* Paris: éditions du «Petit Parisien», 1930. (Vos gloires coloniales)

Bekraoui, Mohamed. *Les Marocains dans la grande guerre 1914-1919.* Préf. de Jean-Claude Allain. Casablanca: Publication de la commission marocaine d'histoire militaire, 2009.

Catroux, George [Général]. *Lyautey le Marocain.* Paris: Hachette, 1952.

Gouraud, Henri [Général]. *Lyautey.* Paris: Hachette, 1938.

Guillaume, Augustine [Général A]. *Les Berbères marocains et la pacification de l'Atlas central (1912-1933).* Paris: René Julliard, 1946.

Lyautey, Hubert. *Lyautey l'Africain: Textes et lettres du maréchal Lyautey, présentés par Pierre Lyautey. 2. 1913-1915.* Paris: Plon, 1954.

_______. *Paroles d'action.* [Paris]: Impr. nationale, 1995. (Acteurs de l'histoire)

Rivet, Daniel. *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912-1925.* Paris: Éd. l'Harmattan, 1996. 3 vols. (Histoire et perspectives méditerranéennes)

Saint-Aulaire, Auguste-Félix-Charles de Beaupoil [comte de]. *Confession d'un vieux diplomate.* Paris: Flammarion, 1953.

Van Gend, Jean. *Découverte du Maroc.* Casablanca: P. Bory, [s. d.].

Vial, Jean. *Le Maroc héroïque.* Préface de H. Giraud. Paris: Hachette, 1938.

Periodicals

Long, Maurice. «Le Maroc pendant la guerre.» *Bulletin du comité de l'Afrique Française*, no. 3, Mars 1916.

«Le Maréchal Lyautey et l'enseignement.» *Bulletin du Comité de l'Afrique Française*: no. 8, Août 1934.

«Le Maroc en paix.» *Bulletin du Comité de l'Afrique Française*: nos. 10-11, Octobre-Novembre 1916.

«Les Marocains résident dans l'Afrique occidental française, à Monsieur le gouverneur général de l'Afrique occidental française.» *La Revue du monde musulman*, vol. 29 (1915).

«Télégramme de M. Poincaré au sultan.» *Bulletin Officiel*: 21 Août 1914.

Archive

Archives Nationales de Rabat, Carton, no. S238, «Rapport fait au nom de la commission des affaires extérieurs, des protectorats et des colonies chargée d'examiner le projet de loi autorisant le gouvernement chérifien à augmenter jusqu'au concurrence de 242 000 de Francs, le montant de l'emprunt de 170 250 000 francs autorisé par la loi du 16 Mars 1914».

Bibliothèque nationale de Rabat. «Situation politiques et militaire dans la subdivision et région de rabat.» Rapport mensuel du protectorat, Décembre 1914.

الفصل السابع

الاستراتيجية العسكرية للحماية الفرنسية في المغرب: فاس وناحيتها أنموذجًا (من خلال وثائق الاستخبارات العسكرية الفرنسية)

إدريس محارتي

مثّل احتلال المغرب بموجب معاهدة الحماية في عام 1912 بداية مشروع استعماري فرنسي يهدف إلى ربط المغرب اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا بالامتداد الجغرافي لمستعمراتها بالشمال الأفريقي، ما خلّف انعكاسات واضحة على المجتمع المغربي في إطار عملية التدخل وآلياته التي تمت على يد الإقامة العامة ممثلة باريس في التراب المغربي، وبعد نجاحها في وضع بنود الحماية التي تتوافق مع توجهاتها المدفوعة برغبة الهيمنة، لتبدأ بعد ذلك بطرح البرنامج الاستعماري بتفصيلاته على الأرض، وتطبيقه في تجلياته الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية كلها.

غير أن اندلاع الحرب في عام 1914 وما سبقها من توتر على الساحة الأوروبية بين القوى المتصارعة، سيعرّض هذه البرامج الفرنسية في المغرب إلى حال ارتباك دخلت خلالها لحظات تجميد وتأخير أو تجاوز لبعض المسائل. وفي هذا الصدد، برزت القدرة في التوظيف والتكييف عند المقيم العام هوبير ليوتي (Hubert Lyautey) الذي عمل على دمج مقارباته للشأن المغربي مع ما يتطلبه الوضع في فرنسا التي تواجه حربًا شرسة، تتطلب الرجال والمال وفي الوقت نفسه الحفاظ على وضع المستعمرات تحت سلطتها، حتى لا يمتد تأثير هزائمها العسكرية في أوروبا إلى وضعيتها في المغرب، وكشفت هذه السياسة التي تبناها ليوتي عن حنكته وتشبثه بضرورة التعامل مع الهواجس الأمنية، خصوصًا في المغرب، بحساسية مفرطة وبضرورة الاعتماد على آليات مختلفة لعدم إثارة المغاربة ولفتهم إلى ساحة الحرب العالمية، وجعلهم يشعرون بأن فرنسا جاءت فعلًا لمساعدتهم في إدخال إصلاحات احتاجتها البلاد، فانعكست هذه السياسة على وتيرة التحرك العسكري الفرنسي في المغرب وإيقاعه، خصوصًا أن ألمانيا عملت على بث دعاياتها بين القبائل المغربية التي أعلنت مقاومتها للوجود الفرنسي منذ عام 1907، الأمر الذي جعل ليوتي يعتمد على مبدأ الحماية والاختفاء وراء السلطان في مواجهة

عدد من القضايا وعدم التظاهر بأنه مالك السلطة الحقيقي. وبناء عليه، خضعت الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في إطار مشروع «التهدئة» لهذه المؤثرات، محاولة التعايش مع المستجدات، فجاءت سياسة أمنية دفاعية تتحرك ببطء، محاولة الحفاظ على الوضع بالقدر الذي يسمح بعدم إثارة حنق المغاربة. واعتبرت منطقة فاس ذات أهمية قصوى من الناحية الأمنية في سياق الحرب العالمية الأولى لما تمثله من أهمية استراتيجية في المخطط الاستعماري، إضافة إلى أن صدى الحرب العالمية كان قد وصل إلى القبائل المحيطة بمدينة فاس، وتحرك في إثره عدد من القبائل محاولًا استغلال الأمر لمصلحته ورد الغزو الفرنسي عن أراضيه، وبذلك كان لاندلاع الحرب تأثير في تغيير الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في المغرب عمومًا ومنطقة فاس خصوصًا.

أولًا: محيط فاس في الحرب (1915-1918)

في إطار الدفاع المتحرك الذي نهجته القيادة العسكرية الفرنسية في المغرب، اعتمدت سلطات الحماية على تدعيم هذه التقانية خلال الحرب العالمية الأولى في الجهة الشمالية لمنطقة فاس، من أجل حماية مراكزها من تحركات القبائل، والحفاظ على المكتسبات العسكرية التي حققتها قبيل الحرب.

1- حركة القبائل الشمالية في مواجهة التدخل العسكري

تراجع عدد القوات الفرنسية في المغرب بعد اندلاع الحرب بسبب مشاركتها في الحرب الأوروبية، ما اضطر إدارة الحماية إلى نهج سياسة الدفاع المتحرك لتغطية النقص العددي والحفاظ على مراكزها في الجهة الشمالية لفاس وحمايتها من تحركات قبائل هذه المنطقة خلال فترة الحرب.

تبعًا لذلك، مكّن إحداث مركز شراكة (CHRAGA) الجديد من سد الثغرة التي يتسلل منها رجال المقاومة، كما ساعد رئيس المركز في مراقبة إدارة رؤساء القبائل لشؤونهم المحلية، الذين كانوا بعيدين جدًا عن محور تحرك القوات الفرنسية[1].

---

(1) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Janvier 1915, p. 3.

ووُضعت قبائل مكناسة بين خيارين: أولهما اتباع الشنكيطي، وثانيهما التقرب من سلطات الحماية، بعدما اقتنعوا بالتعاون مع هذه الأخيرة، والدليل على ذلك الحماسة التي أظهرتها هذه القبائل في أثناء إرجاعها جزءًا من المعدات العسكرية الضائعة في 21 شباط/ فبراير[2].

لم تتأثر سلاس فشتالة بهجمات الريسولي الذي انحصر تأثيره في الجنوب عند قبيلة بني زروال، أما أولاد عيسى في الضفة اليمنى لورغة فلم يؤدوا الغرامة خوفًا من سلطته، كما أن بعض قبائل جبالة وتحت وطأة الحصار الاقتصادي ارتأى أن لا مصلحة له في العزلة، وبالتالي بدأت هذه القبائل تقوم بمبادرات فردية عدة في تيسة من أجل الخضوع للسلطات الفرنسية[3].

ساندت الفرقة المتحركة، المكونة من العناصر المحلية التابعة لشمال الدائرة، الفرقة العسكرية المنطلقة من قلعة سلاس خلال الفترة بين 10 و17 ماي (أيار/ مايو) في عمليتها في الغرب، حيث مكّنت هذه التحركات من التعرف إلى الأسباب التي تحرك قبيلتي سطة وبني مزكلدة، وأن أغلبية الأهالي ترفض الاستسلام من دون مواجهة، باستثناء بعض الأعيان المستعدين للاتفاق مع سلطات الحماية بهدف الحفاظ على مصالحهم[4].

كان للزيارة التي قام بها الشريف سي محمد بالمكي الوزاني في 8 حزيران/ يونيو إلى أولاد عيسى أثر كبير، حيث تمكن من «تهدئتهم»، وانتصار الحجامي وأتباعه وإحراقه مشطات سلاس في 15 حزيران/ يونيو، بمشاركة أولاد محمد فخدة الحياينة المجاورة، وسماح أولاد عيسى للمهاجمين بالمرور فوق ترابهم، دفع أولاد عمران إلى رفض الانصياع إلى رئيسهم القائد موداد المكلف بتنظيم القبيلة، كما تمرد أولاد بوشتى والجعافرة الطنطنيين في 19 حزيران/ يونيو، ما فتح المجال أمام الحجامي لإرسال محاربين إلى بوسبلو[5].

هبّت ريح الثورة الآتية من الغرب على القبائل الجبلية كلها لبني مسطراة

(2) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Février 1915, p. 3.

(3) المصدر نفسه، نيسان/ أبريل 1915، ص 5.

(4) المصدر نفسه، أيار/ مايو 1915، ص 5.

(5) المصدر نفسه، حزيران/ يونيو 1915، ص 6.

وصنهاجة غدو وقبائل ورغة المؤطرين من علي بن عبد السلام وأحمد سلام الحجامي، وأنهم على أهبة الاستعداد من أجل الانطلاق والزحف على القبائل الهادئة والغنية باعتبارها مصدرًا أساسيًا للتموين[6].

شجعت الانتصارات التي حققها «المتمردون» في 5 حزيران/ يونيو جماعة كبيرة من بني ورياغل وبني زروال على مهاجمة مركز القلعة، في الوقت الذي تعرضت فيه فخدة قائد قبيلة سلاس لهجوم من الجاية ومزيات وبني زروال. وللوقوف في وجه هذه التحركات وحماية القبائل الخاضعة المتواجدة بين سبو وورغة، أعطى اللواء قائد الشمال أوامره لتحرك كيش شراكة الذي أخذ موقعه بين القلعة وأزرو في 11 و12 حزيران/ يونيو[7].

عاد الثوار إلى ورغة بهدف الإعداد للمواجهة المقبلة، وكانت صفوفهم في البداية تضم بني زروال وأتباع الحجامي المستقرين في القرب من ورغة عند الجاية، إضافة إلى بني نلول لتدعم في ما بعد بعناصر من الريف وقبائل صنهاجة غدو[8].

في 15 حزيران/ يونيو، انطلق الهجوم الذي تقرر في العاشر من الشهر نفسه على سلاس التي غادرها أهلها تحت وطأة الهجوم الذي أدّى إلى قتل 20 شخصًا و15 منهم، في حين لم يفلح المحاربون الذين أرسلهم علي بن عبد السلام للإغارة على مركز القلعة بسبب قوة المدفعية وكيش شراكة، لذلك دفعت الانتصارات الجديدة المبالغ فيها والمروّج لها بكثيرين للانخراط في «التمرد»، واستوجب وصول بوحمارة لتدعيم صفوف الحجامي مصحوبًا بعناصر من كتامة ومثيوه وبني بوشبت، والتهديد الذي تمثله مجموعة علي بن عبد السلام الذي تلقى الدعم من بني ورياغل على فتشالة، تدخل كتيبتي سيمون (Simon) وديريغوان (Dérigoin) لتفريقهم، وإعادة الهدوء إلى المنطقة[9].

أصبح جل أولاد عمران وفخدة من أولاد عليان من المعارضين بعدما لجأوا

(6) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Février 1915, p. 7.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

إلى الضفة اليمنى لورغة للانضمام إلى المناهضين هناك. وبهدف القضاء على هذه «التمردات»، وصلت الفرقة المتحركة لتازة إلى ورغة، حيث أقدمت على تدمير «مشطات» أولاد بلغينه، واخترقت في 25 حزيران/ يونيو سهل ورغة بعدما أبعدت أولاد الطاهر، لتتجه إلى سوق السبت للانضمام إلى فرقة قلعة سلاس[10].

بعد مشاركة هذه الوحدة المتحركة في قمع الجاية وبني ورياغل، عادت في 4 تموز/ يوليو إلى الحياينه لتجبر في السادس من الشهر نفسه فرقًا «متمردة» على إعلان خضوعها لسلطات الحماية وطلب الأمان. وافقت هذه الفرق على الشروط من دون مقاومة، مع التزامها أداء الغرامة وتسليم سلاح قبيلتي أولاد عمران وأولاد عليان[11].

أما الجاية التي عوقبت في 25 و26 حزيران/ يونيو فكانت أول من استسلمت وخضعت بحسب التقرير، وبعدما قامت الفرقة المتحركة بتحطيم قصبة علي بن عبد السلام في بني ورياغل، اضطر هذا الأخير إلى طلب الأمان، بل إن قبيلة الجاية وبني ورياغل وفخدة من أولاد قاسم (بني زروال) وبعض دواوير بني مزكلدة الشرقية انضم إلى المخزن بشكل نهائي بعد إقـدام علي بن عبد السلام على هذا الإجراء[12].

كان لشدة القمع التي شهدها شهر تموز/ يوليو، والتصرف الجيد لعلي بن عبد السلام وقادة المخزن الموالين لفرنسا، وقع كبير مكّن من خضوع الجاية وبني ورياغل وفخدة من أولاد قاسم (بني زروال) لسلطات الحماية، وبالتالي عم الأمان الجهة الشمالية بشكل كامل[13].

بعد وصول أنباء عزم بني وراين على القيام بهجمات على الفرق المجاورة لبني سادن والحياينة، انتقلت في 17 شتنبر (أيلول/ سبتمبر) الوحدة المتحركة من فاس إلى الخريبة في إيناون، واتجهت فرقة من تيسة إلى سوق الهبورجة بهدف حماية الحياينة من أي هجوم محتمل. وفي نهاية الشهر نفسه، اجتمعت فرقتان من

---

(10) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Juillet 1915, p. 7.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه.

(13) المصدر نفسه، آب/ أغسطس 1915، ص 6.

فاس ومثيلتهما من تازة، وتوجهتا إلى واد مطماطة لإنشاء مركز يحمي سهل إيناون وقبائل بني سادن من غارات غياتة وبني وراين.

كانت المساعدات التي قدمتها سلطات الحماية[14] إلى زبور مشيت، إضافة إلى قتل أحمد بن سلام على يد موالين لفرنسا بمساعدة المخازنية، دفعت أبناءه إلى الهروب واللجوء إلى بني زروال، وبذلك سيقوي هذا النجاح الكبير سلطة القائد الجديد للجالية، التي لا زالت مضطربة بسبب فقدانها شخصية لها هيبتها، مثل تلك التي يتمتع بها علي بن عبد السلام عند بني ورياغل[15].

أما في عام 1916، فوقعت مجموعة من الحوادث، بدءًا من كانون الثاني/ يناير، حيث إن عبد السلام بن طه (القائد السابق لفشتالة) ما زال «متمردًا» عند بني بوعبان، إلا أنه لا يفكر في إيجاد حركة ضد القوات الفرنسية[16]، في حين تمكنت هذه الأخيرة من قتل سي إبراهيم في 30 كانون الثاني/ يناير وجرح خليفته سي الصغير اليعقوبي في الكمين الذي وضع لهما وفق خطة محكمة[17].

باستثناء بعض الغارات التي قامت بها غياتة وبني وارين على أولاد رياب، عرفت دائرة الحياينة هدوءًا تامًا في آذار/ مارس، ولم تتغير وضعية قبائل الجبل شمال ورغة إذا ما استثنيت بعض القبائل التي تبدو قلقة وغير راضية عن ازدواجية لعبة الريسولي، الذي لم يتمكن من إدراجها في الحرب المقدسة لمدة طويلة، نظرًا إلى الدعم الذي يتلقاه من الإسبان[18]. ولم تعرف الوضعية السياسية خلال شباط/ فبراير أي تغيير، والأغلبية الساحقة من الأهالي غير مكترثة بالحوادث التي تدور في القبائل الشمالية لورغة، حيث الدعاية للريسولي لأنهم منشغلون بالأعمال الفلاحية وبالمبادلات التجارية[19].

---

(14) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Septembre 1915, p. 5.

(15) المصدر نفسه، تشرين الأول/ أكتوبر 1915، ص 7.

(16) المصدر نفسه، كانون الثاني/ يناير 1915، ص 10.

(17) المصدر نفسه، شباط/ فبراير 1915، ص 8.

(18) المصدر نفسه، آذار/ مارس 1916، ص 6-7.

(19) المصدر نفسه، نيسان/ أبريل 1916، ص 5.

ارتفعت حدة الدعاية المعادية لفرنسا لأن الثوار أنصار الألمان الذين اختفوا منذ مدة ظهروا من جديد على الساحة وضاعفوا نشاطهم. كما يواصل الريسولي من جهته استقطابه القبائل، حيث أخبر صنهاجة المصباح بقرب الالتحاق بهم، ما دفع بهؤلاء إلى وقف مفاوضاتهم مع سلطات الحماية وقرروا مقاومتها في حال دخولها إلى أراضيهم[20]، على الرغم من أن الأهالي منشغلين بحصد محاصيلهم وعلى الرغم من عدم اكتراثهم للتحريض الفادح للأعوان الألمان، ما فرض على الفرنسيين أن يكونوا أكثر يقظة من الماضي[21]، خصوصًا من الجبهة الشمالية التي تعتبر مقر دعاية شديدة ومعادية للفرنسيين، ومنها توجّه النداءات للقيام بالحرب المقدسة وتوزيع المنشورات المناهضة للوجود الفرنسي[22].

اكتفت سلطات الحماية خلال غشت (آب/ أغسطس) بتتبع الأوضاع في الجهة الشمالية عن بعد، حيث أنذرت التجمعات العدائية في محاذاة صنهاجة أواخر شهر رمضان بوقوع هجمات ضد أولاد بلغينة والمحارين وأولاد عمران، لكنهم اتخذوا مجموعة من الإجراءات الدفاعية تحسبًا لأي هجوم، في حين أن قبائل متيوة لم تكتف بالدفاع، بل أغارت في 15 غشت (آب/ أغسطس) على جيرانها الخاضعين رغيوة الذين استنجدوا بصنهاجة لدعمهم، لكنهم لم يحصلوا إلا على الكلام الطيب[23].

كان للزيارة التي قام بها السلطان مولاي يوسف إلى قلعة سلاس في 13 و14 نونبر (تشرين الثاني/ نوفمبر) وقع كبير في المناطق الخاضعة لسلطات الحماية، وعند القبائل «المتمردة» في شمال ورغة. وجاءت الاضطرابات التي عرفتها هذه القبائل عند استخلاص مكتب قلعة سلاس للترتيب نتيجة التقويم الخاطئ لمردودية المحاصيل التي بلغت عائداته رقمًا مبالغًا فيه، ما خلف استياءً كبيرًا عند الأهالي. إلا أن تدخل السلطان وإعلانه إسقاط جزء من هذه الضريبة وضع حدًا لهذا القلق[24].

---

(20) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Mai 1916, p. 6.

(21) المصدر نفسه، أيار/ مايو 1916، ص 7.

(22) المصدر نفسه، حزيران/ يونيو 1916، ص 7.

(23) المصدر نفسه.

(24) المصدر نفسه، تشرين الثاني/ نوفمبر 1916، ص 4-5.

مرت عملية تحصيل الترتيب من القبائل الخاضعة في ضفتي ورغة من دون مشكلات، وباستثناء تماطل أولاد قاسم فخدة بني زروال في تأدية الضريبة، ليس هناك أي حوادث تذكر. أما قبائل السطة فاستغلوا ارتفاع منسوب مياه نهر ورغة الذي يصعب اجتيازه وقاموا بتهديد جيرانهم أولاد عيسى في الضفة اليمنى ومنعوهم من أداء الترتيب وحرث أراضيهم[25].

في الوقت الذي هاجمت فيه مجموعة من غياتة أولاد عبد الكريم وأولاد بوزيان في 24 و28 دجنبر (كانون الأول/ ديسمبر)، وعلى الرغم من أن هذا الهجوم لم يخلف ضحايا في صفوف هاتين القبيلتين، تمكّن المهاجمون من تفجيـر حائط قنطـرة أولاد بوزيان[26].

إذا ما استُثني النزاع الدموي الذي عرفته صنهاجة المصباح في إثر اغتصاب فتاة صغيرة في 12 شباط/ فبراير، والذي أدّى إلى سقوط 14 قتيلًا وعدد من الجرحى[27]، عرفت المنطقة الشمالية هدوءًا تامًا بعدما فشل مخطط بني مزكلدة الذين كانوا يخططون لشن هجمات ضد قبائل الضفة اليسرى لورغة بسبب ارتفاع منسوب مياه النهر[28].

لم تعرف عمليات تحصيل الترتيب في الجهة الشمالية لفاس أي مشكلات، ولم يعد أولاد قاسم وأولاد عيسى الذين كانوا يرفضون في دفع الضريبة، عدوانيين. واستمر السطة وبني مزكلدة في حيادهم من دون محاولة لاتخاذ أي إجراءات معادية للقبائل الخاضعة، فيما أصبح موقف بني زروال ومتيوة ومزيات وصنهاجة يخدم مصالح سلطات الحماية، حيث لم يسجل أي حادث مناهض لهذه القبائل[29].

بقيت الوضعية السياسية في المناطق التابعة لملحقة الحياينة مطمئنة

---

(25) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Décembre, 1916, p. 4.

(26) المصدر نفسه، كانون الثاني/ يناير 1917، ص 5.

(27) المصدر نفسه، ص 6.

(28) المصدر نفسه، شباط/ فبراير 1917، ص 4.

(29) المصدر نفسه، أيار/ مايو 1917، ص 3.

على الرغم من الهجومين اللذين تعرضت لهما المناطق الحدودية الجنوبية من مجموعة كبيرة من بني وراين: **الأول** في 30 ماي (أيار/ مايو) حيث تمكن خلاله المهاجمون من الاستيلاء على جزء من قطيع أولاد عليان؛ والثاني في 30 حزيران/ يونيو، لكنه لقي مقاومة شديدة من الهبارجة الذين كبّدوا بني وراين 15 قتيلًا ومنعوهم من الظفر بأي غنيمة[30].

بقي بنو وراين يهددون المنطقة، وأغارت مجموعة تابعة لهم على فخدات الضفة الشمالية لإيناون بهدف إحراق المحاصيل الزراعية. ولوضع حد لهذه التحركات، أُوجد مركز للتغطية في 15 تموز/ يوليو في قصبة كورياط فوق الهضبة الممتدة على طول الضفة الجنوبية لإيناون، في وقت قام فيه بني مزكلدة بهجوم على فشتالة، مخلفين لديهم خسائر فادحة، تمثلت في 16 قتيلًا[31]. إن الكراهية بين قبائل ضفة ورغة تنبئ بحدوث مواجهات جديدة لا يمكن تجنبها إلا بالمراقبة الدائمة للقبائل الخاضعة، وما أثار القلق هو وجود عبد المالك عند بني ورياغل والجاية وحلول الحجامي عند بني محمد (فخدة من الجاية غير خاضعة[32]).

كان إيجاد مركز كورياط فكرة صائبة لضمان أمن التخوم الجنوبية لمنطقة الحياينة، حيث عبّر أولاد رياب عن رضاهم لما وفره لهم هذا المركز من تغطية في هذا الجانب[33]. فعلى الرغم من التنظيم الممتاز الذي أصبح الأهالي يتمتعون به في فشتالة وشراكة وأولاد عيسى، شكل المركز حاجزًا أمام أعدائهم[34] بني مستارة وبني مزكلدة وسطة الذين فشلوا في المحاولات كلها التي قاموا بها[35]، ودعا التقرير سلطات الحماية بالقول: «ينبغي علينا ألا نتخلى عن يقظتنا في الحدود الشمالية، لأن دسائس عبد المالك تنتشر وتتّجه نحو إعطاء جيراننا المتمردين الأمان الذي كان ينقصهم من قبل»[36].

---

(30) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Juin 1917, p. 4.

(31) المصدر نفسه.

(32) المصدر نفسه، تموز/ يوليو 1917، ص 4.

(33) المصدر نفسه، آب/ أغسطس 1917، ص 5.

(34) المصدر نفسه.

(35) المصدر نفسه، أيلول/ سبتمبر 1917، ص 3.

(36) المصدر نفسه، ص 5.

كان للإجراءات التي اتخذتها سلطات الحماية في الجبهة الشمالية، المتمثلة في تدعيم مركز قلعة سلاس ودعم أولاد عثمان، خصوصًا التنظيم المهم الذي وضع من أجل حماية الأهالي، نتائج جيدة[37]. فحملة عبد المالك الدعائية انخفضت في منطقة النفوذ الفرنسي، أما المراكز الاستخبارية فتتفق على أن علاقات ودية تنسج بين قبائل الشمال، فإذا كان عبد المالك قد تخلى عن مجال تحركه في شمال تازة للتقرب من الريسولي، أصبح الوضع السياسي في شمال ورغة، الذي استقر نسبيًا طوال ثلاثة أعوام، قابلًا للتغيير، خصوصًا بعدما اتجهت قوات عبد المالك نحو الغرب، الأمر الذي جلب من دون شك تجمعات حلف جبالة، ما سيجعل الجبهة الغربية وشراكة والحياينة أمام خطر حقيقي[38].

أما دائرة ورغة فخضع بني وليد من قبيلة الجاية «المتمردة» في عام 1916، حيث أدت مقابل حصولها على الأمان دعيرة حربية، كما طلبت أربعين عائلة تابعة إلى بني مزكلدة من سلطات الحماية السماح لها بالاستقرار في الضفة اليسرى لورغة، مع التزامها تطبيق الشروط التي فرضت على من سبقها في الاستكانة للفرنسيين[39].

إن الوضعية السياسية مرضية، حيث لم تتعرض الجبهة الشمالية لأي هجوم أو ضربة من جبالة، ورفعت الأمطار العاصفة التي شهدتها الأيام الأخيرة منسوب مياه الأنهار، ما جعل الانتقال بين ضفتي ورغة أمرًا صعبًا، وتعرضت فرقة مخازنية تيسة لطلقات نارية من طرف أهالي قبائل ورغة، وبما أنه لم يسقط ضحايا، حُلت القضية سلميًا[40].

لعل أبرز ما يمكن ملاحظته بعدما تطرقنا إلى أهم الحوادث التي عرفها عام 1917 في الجهة الشمالية لفاس، هو قلة العمليات العسكرية للقوات الفرنسية في المنطقة، حيث اكتفت بالرد على الهجمات التي كانت تقوم بها القبائل المناهضة

---

(37) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Octobre 1917, p. 4.

(38) المصدر نفسه.

(39) المصدر نفسه، تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، ص 4.

(40) المصدر نفسه، كانون الأول/ ديسمبر 1917، ص 3.

للوجود الفرنسي[41]، ونهج ساسية إقامة مناطق «عازلة» لحماية القبائل الخاضعة، إضافة إلى تجنب الاصطدام المباشر مع المقاومين. أما في عام 1918، فجرت محاولات إخراج الحياينة من وضعية «الفوضى» التي يعيشون فيها، عن طريق إخضاعهم لسلطة الشريف سيدي محمد الوزاني، واستخدام السياسية لتفادي اللجوء إلى التدخل العسكري[42].

كان للقصف الجوي دور كبير في محاصرة محاولات النهب وخضوع فخدة بني محمد التي المناهضة للفرنسيين، وحرم المنطقة الأمن[43].

في 23 حزيران/ يونيو، التحقت الوحدة المتحركة لفاس انطلاقًا من جنان مجبر في القمة المطلة على بني محمد، وواجهت مقاومة شديدة تحمّلها الجانب الأيسر من الفيلق الذي عسكر في جنوب واد اللبن في مساء اليوم نفسه، وقسّمت المجموعة إلى فريقين: اتخذ الأول مكانه في قمة 652 المعروفة بكدية عبد الكريم، وبدأ بمباشرة أشغال بناء الحصن؛ أما الفريق الثاني فعاد إلى جنان مجبر والتحق بباب مزاب الذي انتُزع من محاربي صنهاجة بعد مقاومة شديدة، ما أخّر عملية بناء الحصن إلى 27 حزيران/ يونيو، وعادت الوحدة المتحركة إلى فاس في 13 تموز/ يوليو بعد أن تمت بناء حصن كدية عبد الكريم وباب مزاب[44].

كان لاحتلال باب مزاب ومرور المقيم العام في 2 غشت (آب/ أغسطس) في المنطقة، نتائج جيدة تمثلت في توالي عملية خضوع القبائل، بدءًا بمزيات ومزراوة وبني وليد وثلاث أرباع من بوعادل ثم فناسة[45]. وعُقد لقاء في التاسع عشر من الشهر نفسه بين الشريف سيدي عبد الرحمن بن مولاي الطيب شيخ الزاوية الدرقاوية لبو بريح والقبطان راكت - برانكاز (Ract-Brancaz) عند قائد سلاس، نتج منه انطباع جيد عند الأهالي المناهضين، كما دل على أن قضية عبد المالك تضمحل يومًا بعد يوم[46].

(41) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Décembre 1917, p. 4.

(42) المصدر نفسه، آذار/ مارس 1917، ص 3.

(43) المصدر نفسه، تموز/ يوليو 1918، ص 1.

(44) المصدر نفسه، ص 1.

(45) المصدر نفسه، آب/ أغسطس 1918، ص 1.

(46) المصدر نفسه.

كان لسياسة التقارب من أعيان القبائل واستمالتهم لخدمة مصالح سلطات الحماية نتائج مهمة بفضل سي محمد بن المكي الوزاني، وقائد متيوة الداودي، اللذين يتمتعان بحسن القيادة الدبلوماسية المخزنية، على الرغم من الشائعات التي تفيد أن عبد المالك يفكر في اللجوء إلى الغرب قرب بني وليد(47).

قام قائد ملحقة الحياينة مع مخزن عين معطوف بجولة خلال الفترة الممتدة بين 10 و13 نونبر (تشرين الثاني/ نوفمبر) في قبيلة متيوة وجبل تاونات وتخوم واد تغازوت وسرة، وانتهت باجتياز رأس الجنوب الشرقي عند بني زروال للتعرف إلى مزراوة مرورًا بسهل مزيات، وأرسل عدد من أعيان أولاد بوسلامة مندوبين إلى سي محمد بهدف اختيار رئيسًا لهذه القبيلة، إلا أن إحدى الفخدات خالفت هذا الإجراء، ما أدى إلى صراع استعان خلاله أحد الطرفين ببني ونجل المناهضين للوجود الفرنسي، في 15 نونبر (تشرين الثاني/ نوفمبر)، سقط خلاله ثلاثة قتلى وأربعة جرحى في صفوف الموالين لسلطات الحماية، في حين قتل 9 وجرح 15 في صفوف الفخدة المتمردة، إضافة إلى إحراق ونهب قريتها من المناهضين لفرنسا(48).

في 30 نونبر (تشرين الثاني/ نوفمبر)، زار اللواء قائد المنطقة عين مديونة في صنهاجة، وحظي باستقبال أعيان قيادة سي محمد بن المكي وأعيان متيوة مع قائدهم سي المهدي الداودي، ومرت الزيارة من دون مشكلات، حيث وصل عدد المنشقين الذين استسلموا خلال تشرين الأول/ أكتوبر ونونبر (تشرين الثاني/ نوفمبر) إلى 25 عنصرًا، على الشكل الآتي: 9 من جعافرة الفوقانيين و4 من أولاد بوشتى و6 من هوارة ديل الحجر و3 من هبروجة و2 من كوال وواحد من أولاد جموح(49).

2- العمليات العسكرية الفرنسية في جنوب منطقة فاس

عرفت الفترة الممتدة بين عامي 1915 و1918 عددًا من التدخلات للقوات العسكرية الفرنسية في المنطقة الجنوبية لفاس بهدف «تهدئة» قبائل هذه الجهة وقمع تحركات «الثوار». ومن أجل رصد التدابير التي اعتمدتها سلطات الحماية

(47) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Septembre 1918, p. 3.

(48) المصدر نفسه، تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، ص 1.

(49) المصدر نفسه،كانون الأول/ ديسمبر 1918، ص 3-4.

للحفاظ على تواجدها هناك، لا بد من العودة إلى التقارير الشهرية التي تشير إلى أن سيدي رحو ومجموعته من قبائل آيت عرفة وآيت يوسي، أقاموا حلفًا عسكريًا مع آيت محمد سيدي علي، إلا أن تأثيره تراجع في الجهة الجنوبية، وإذا ما استثنيت بعض القبائل التي كانت مواقفها غامضة، فالمنطقة هادئة وعلاقاتها جيدة مع سلطات الحماية، خصوصًا بني يازغة وآيت يوسي دجبالة وآيت يوسى كيكو[50].

فشلت المحاولة التي قام بها سيدي رحو من أجل الاحتماء بآيت مرغي، ما جعله يبحث عن حُماة بين فخدات المنطقة الفرنسية[51]. في حين سجلت عملية «التهدئة» في دائرة صفرو تقدمًا ملموسًا، والعلاقات الناشئة بين الفرنسيين وآيت حمزة وإخطارن من واد كيكو منظمة ومسالمة، ما سمح بإرسال فرقة استطلاعية إلى غاية كيكو، وهذا ما كان مستحيلًا في السابق[52].

قامت الفرقة المتنقلة المكلفة بالاستطلاع، بأمر من قائد دائرة صفرو في 10 نيسان/ أبريل بجولات استخبارية في جهة تكلوت وضاية إفراح وتكناس في الثاني عشر من الشهر نفسه. وفي التاسع عشر منه، خرجت الفرقة في حملة تفقدية لجنود إفران، لتصل في اليوم الموالي إلى قصبة آيت حمزة بكيكو[53]. وبعد عودتها في 23 نيسان/ أبريل، والجولات الاستطلاعية التي قامت بها في 4 و7 ماي (أيار/ مايو) داخل الدائرة، اتضح أنها أدّت إلى نتائج مهمة تمثلت في إخلاء سيدي رحو للمنطقة، على الرغم من أنه مسنود من مجموعة قبائل الجبل، خصوصًا بني مكليد الذين لا يقومون باستهداف مراكز سلطات الحماية أو الأهالي الخاضعين، ويقتصرون على الدفاع فحسب، على أنهم مستعدين للتصدي للقوات الفرنسية إذا ما حاولت اختراق أراضيهم. أما سيدي رحو فاستقر في منطقة السف مع مجموعة مكوّنـة من 80 خيمة[54].

كان أتباع سيدي رحو من آيت عرفة وآيت يوسى يقومون من حين إلى آخر

(50) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Janvier 1915, pp. 3-4.

(51) المصدر نفسه، شباط/ فبراير 1915، ص 3.

(52) المصدر نفسه، آذار/ مارس 1915، ص 4-5.

(53) المصدر نفسه، نيسان/ أبريل 1915، ص 6.

(54) المصدر نفسه، أيار/ مايو 1915، ص 7.

بهجمات بوساطة فرق صغيرة على الجبهة المجاورة لدائرة صفرو، أما سيدي رحو فانتهى من جمع محاصيله في إزرار بفضل عملية «التويزة» التي ساهم فيها آيت محمد وآيت علي(55).

لقي استقرار القوات الفرنسية في ألميس كيكو ترحابًا من آيت يوسي كيكو، لكنه لم يرق للمناهضين من آيت عرفة وسيدي رحو، الذين قاموا بمجموعة من محاولات إثارة «الفتنة» في المنطقة، لكن من دون جدوى، خصوصًا في 17 شتنبر (أيلول/ سبتمبر) حين هاجم 40 رجلًا من آيت عرفة سخرة الخشب في القرب من مركز صفرو، لكن جنوده تصدوا لهم بمساعدة الأهالي المجاوريين مبرهنين بذلك على إخلاصهم لسلطات الحماية(56).

نشأت الخلافات التي عرفتها جماعة مولاي بن محمد السغروشني، على ما يبدو، نتيجة تأثير سيدي رحو الذي وبأمر منه قام ببعض المنشقين من ألميس ولعنوصر بعمليات هجومية في 27 شتنبر (أيلول/ سبتمبر) ضد فخدة واد أمكلة، لكنهم أُبعدوا بطلقات قليلة(57).

أقلقت تحركات سيدي رحو الفرنسيين، ما حتّم عليهم مراقبته عن قرب(58). وكان للجولات التي قامت بها الشرطة حول دائرة صفرو وقع جيد على قبائل الجنوب الذين كان وضعهم مضطربًا، كما وصلت فرقة فاس المتحركة إلى إيموزار في 13 نونبر (تشرين الثاني/ نوفمبر)، وإلى لعنوصر في اليوم التالي، وبعد إقامتها في مركز لعنوصر ليومين تحركت إلى واوجرت في السابع عشر من الشهر نفسه، والبسابيس في الثامن عشر، وإلى زاوية سيدي لحسن في العشرين منه، لتصل في الثاني والعشرين إلى وطا مصحوبة ببعض العناصر من الفرقة العسكرية التابعة إلى دائرة صفرو(59).

بعد الهجوم الذي تعرض له سيدي رحو وأنصاره من أهالي ألميس، اضطر

---

(55) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Juillet 1915, p. 8.

(56) المصدر نفسه، أيلول/ سبتمبر 1915، ص 6.

(57) المصدر نفسه، تشرين الأول/ أكتوبر 1915، ص 8.

(58) المصدر نفسه، تشرين الثاني/ نوفمبر 1915، ص 8.

(59) المصدر نفسه، ص 9.

إلى مغادرة تيكني وادو واللجوء إلى آيت يوسف[60]، فيما استمرت بعض خيام آيت يوسي «المنشقة» في تقديم الدعم لأنصاره، من خلال مشاركتهم في معركة 7 كانون الثاني/ يناير ضد إحدى الكتائب الفرنسية عند اقترابها من مركز صفـــرو، لكنهم تكبدوا خسائر فادحة تمثلت في عدد من القتلى وكثير من الجرحى[61].

نظرًا إلى رداءة الطقس والثلوج في شباط/ فبراير والأمطار الغزيرة في آذار/ مارس، لم يكتب لتحركات سيدي رحو عند آيت يوسي وبني مكليد، بهدف تكوين حركة، النجاح[62]، وكان لإنشاء مركز المنزل دور كبير في حماية بني يازغة ودائرة صفرو، ومن استباب الأمن في المنطقة كما حد من غارات بني وراين على القبائل الخاضعة وجعلها غاية في الصعوبة[63].

بفضل تدخل الفرقة المتحركة إلى مكناس تمكنت القوات الفرنسية من صد الهجوم الذي قام به سيدي رحو على مركز تغازوت، ونجحت في تفريق مجموعته المكونة من آيت هالي جبالة وآيت يوسي انجيل. هذا في الوقت الذي تمكن سيدي رحو من إقحام وبالقوة آيت هالي من ضواحي تغازوت وأولئك من واد الرمان، في هذه الحركة، في حين التزم آيت سغروشن سيدي علي الحياد[64].

ردًا على هذه العملية، أقدمت الوحدة منطقة مكناس المتنقلة، بعد وصولها في 21 حزيران/ يونيو إلى تنيت على قصف مخيمات سيدي رحو في تغزازيت بالمدفعية، وتكبدت القبائل التي هاجمت مركز تغازوت خسائر كبيرة، ما اضطرها إلى إرسال موفديها إلى المركز في اليوم التالي لطلب الأمان. وفُكّكت حركتهم والتحق المشاركون بمناطقهم، مع التزامهم بعدم التعرض للقوات الفرنسية والعمل على إرغام سيدي رحو على اتباع الخطوة نفسها أو الابتعاد عن المنطقة[65]. وعدل

---

(60) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Décembre 1915, p. 9.

(61) المصدر نفسه، كانون الثاني/ يناير 1916، ص 10.

(62) المصدر نفسه، آذار/ مارس 1916، ص 7.

(63) المصدر نفسه، أيار/ مايو 1916، ص 6.

(64) المصدر نفسه، حزيران/ يونيو 1916، ص 7-8.

(65) المصدر نفسه، تموز/ يوليو 1916، ص 7-8.

آيت هالي وآيت يوسي عن إنشقاقهم ودفعوا ضريبة حربية قيمتها 5.060 بسيطة حسنية، وقبلوا بأن يخضعوا للإحصاء من أجل دفع الترتيب(66).

أثّر سفر الشريف مولاي محمد إلى صفرو ثم إلى فاس في آيت سغروشن سيدي علي الذين لم يقبلوا خليفته سعيد أو محمد، ووعدوا بالوفاء للمخزن، مبرهنين على ذلك بسماحهم بمرور موكب المخزن إلى تغازوت عبر تاكينت. أما سيدي رحو فنجح في التقرب من النجيل وتيجمة، في حين «تردد» آيت يوسى جبالة ولا يرغبون في إقامة علاقات مع سلطات الحماية(67).

خلال نونبر (تشرين الثاني/ نوفمبر) عرفت الأوضاع في المنطقة الجنوبية استقرارًا، حيث بدأ آيت علي والزراردة من جهة، وآيت حدو وآيت الربع من جهة أخرى، والذين قُلّصت أراضيهم المخصصة للحرث جراء وضع مراكز جديدة في المنزل وبوقنادل، في التقرب من الفرنسيين، ما اعتبره التقرير مجرد خدعة يهدفون من ورائها إلى الحصول على هدنة كي يتمكنوا من إتمام عملية الحرث وقضاء فصل الشتاء مع قطعانهم في وسط المنطقة الخاضعة(68).

لم يطرأ أي تغيير على الأوضاع خلال كانون الثاني/ يناير 1917، إذا ما استثنيت الغارات التي قامت بها فرق آيت يوسى وبني مكليد، على اعتبار أن جميع قبائل ناحية دائرة صفرو من مصلحتها الحفاظ على السلم مع سلطات الحماية حتى تتمكن من المرور بأراضي القبائل الخاضعة من دون حوادث(69).

في 17 شباط/ فبراير، اغتيل القبطان فيري (Ferret) ونقيب الأطباء ميلين (Méline) على بعد ساعة في اتجاه الجنوب الشرقي لمركز لعنوصر، ونُسبت الجريمة إلى مجموعة تنتمي إلى آيت سغروشن سيدي علي، وفي إثر هذا الحادث انسحبت المعسكرات المقيمة في سهل أزرار وسهل تكلتونت في اتجاه تكنت خوفًا من رد فعل القوات الفرنسية(70).

---

(66) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Août 1916, pp. 6-7.

(67) المصدر نفسه، تشرين الأول/ أكتوبر 1916، ص 4-5.

(68) المصدر نفسه، تشرين الثاني/ نوفمبر 1916، ص 5.

(69) المصدر نفسه، تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، ص 3.

(70) المصدر نفسه، تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، ص 3.

إن فشل المحاولة التي قامت بها سلطات الحماية لربط علاقة ودية مع آيت سغروشن، خصوصًا مع قائدها مولاي محمد، راجع في الأساس إلى نقض هذا الأخير وعده وتشييد طريق تربط بين العنوصر وتغازوت، ما يشكل دعمًا وسندًا للمناهضين[71].

بذلك قامت السلطات الفرنسية بتغيير السياسة المتبعة في جبهة كيكو منذ عام 1913، بعدما ساهمت في ضمان الأمن في الجبهة الجنوبية لمدة أربعة أعوام، وذلك بالتخلص من الآمال المعقودة على مولاي محمد السغروشني بعد مكافأته، لأن تأثيره بدأ يضمحل وقبيلته تنفلت من قبضته يومًا بعد يوم، واتضح أنها لن تستسلم إلا بالقوة[72].

من خلال محاولة أحد إخوان مولاي محمد الانضمام إلى بني وراين ومرموشة، معلنًا بذلك عن عدائه للفرنسيين[73]، قامت وحدة فاس المتنقلة وبمجرد انتهائها من عمليات إيغزران، بحملة تمشيطة في العنوصر وتازوطة ومنعطفات سبو[74]. ومن أجل إتمام أشغال بناء مركز تازوطة، والطريق التي تربطه بالعنوصر عبر تاكونيت من جهة، وتلك التي تصله بصفرو مباشرة بأمان من جهة أخرى، أقامت سلطات الحماية معسكرًا لفيلق فاس المتحرك لفترة طويلة، في تازوطة وآيت سغروشن[75]، وبقي فيه إلى 18 حزيران/ يونيو، أي التاريخ نفسه الذي عاد فيه إلى فاس عبر البسابيس، بعدما انتهت أشغال بناء مركز تازوطة[76].

يبقى أهم حدث خلال تموز/ يوليو هو العملية المشتركة بين الفرقة المتحركة لكل من فاس ومكناس في منعطفات سبو، حيث انطلقت الأولى في 4 تموز/ يوليو من تازوطة والثانية من تفازوت، ليتم اللقاء في سكورة في مساء اليوم نفسه،

---

(71) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Février 1917, p. 4.

(72) المصدر نفسه، آذار/ مارس 1917، ص 5.

(73) المصدر نفسه.

(74) المصدر نفسه، أيار/ مايو 1917، ص 3.

(75) المصدر نفسه، حزيران/ يونيو 1917، ص 4.

(76) المصدر نفسه، ص 5.

حيث أتلف محاصيل آيت سغروشن الذين لم يتوانوا في تكوين تجمع كبير مدعوم من مرموشة وآيت هالي بهدف الانتقام(77).

بالفعل، بعدما أنهت الفرقة المتنقلة فترة إقامتها في سكورة التي دامت ثلاثة أيام بقيادة العقيد بوميرو، تعرضت خلال عودتها في 8 تموز/ يوليو لهجوم عنيف من آيت سغروشن، حيث دارت معركة تكبد خلالها المهاجمون، بحسب التقرير، خسائر فادحة، تمثلت في 170 قتيلًا و250 جريحًا، ضمنهم عدد كبير من الأعيان، وبعد إقامة الفيلقين في تازوطة ليوم واحد، اتجه الفيلق الأول إلى فاس والثاني إلى تمحضيت(78).

ابتداء من 25 تموز/ يوليو، زادت حدة الغليان في منعطف سبو بضغط من مولاي محمد وسيدي رحو وسعيد أومحمد، ومحمد أوعلي وعلي أولحسن الذين قرروا تكوين حركة ستوجه ضد آيت يوسي أمكلة وآيت هالي دوار سرة لدفعهم إلى مناهضة سلطات الحماية(79).

عرف شهر غشت (آب/ أغسطس) مجموعة من الحوادث، أخطرها جرح سيدي رحو وقتل ثمانية من أتباعه بعد الهجوم الذي قاده ضد شربانة، قبل انسحابه إلى تازوطة تحت وطأة نيران كتيبة لعنوصر وفرقة فاس المتحركة، واتخذت سلطات الحماية عددًا من الإجراءات لحماية المنطقة الجنوبية لدائرة صفرو، من بينها إيجاد فيلق متحرك بالعنوصر يضم فرقة الكوم 18 وكتيبة من الفرسان المغاربة، كما تكونت فرقة جديدة من الكوم في صفرو، ما ساعد في التدخل السريع في المنطقة المتواجدة بين شربانة وسبو في حال تعرضها للخطر(80).

تمكّن استنفار القوات الفرنسية الدائم في دائرة صفرو الذي دعم بصعود كبانية من الجنود والفرقة 20 من الكوم، من حماية الخط الخلفي للبلاد في مركز ألميس وتغازوت وتازوطة، ومطاردة المناهضين الذين يخترقون التغطية التي وضعت لحماية الأهالي، كما سيُطبق الخناق على آيت سغروشن المحاصرين

---

(77) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Juillet 1917, p. 4.

(78) المصدر نفسه، ص 4-5.

(79) المصدر نفسه، آب/ أغسطس 1917، ص 6.

(80) المصدر نفسه.

اقتصاديًا والمحاطين ببني علاهم الموالين لسلطات الحماية من جهة أخرى، فهم بذلك بحسب التقرير يوجدون في عزلة[81].

في 19 غشت (آب/ أغسطس) زار العقيد بيريو (Berriau) (قائد منطقة فاس بالنيابة) مركز لعنوصر ومعسكر سيدي علي، حيث استقرت كتيبة بصفة موقتة، بهدف الاستعداد للجولة التي سيقوم بها المقيم العام في 10 شتنبر (أيلول/ سبتمبر) إلى العنوصر ولواتة، ولإقامة قصبة بمساعدة الفرقة 20 من الكوم لسد الثغرة الموجودة بين سيدي بوقنادل والمنزل[82].

لم تعرف الأوضاع العامة في المنطقة الجنوبية أي حوادث تذكر، بحسب تقارير تشرين الأول/ أكتوبر ونونبر (تشرين الثاني/ نوفمبر) ودجنبر (كانون الأول/ ديسمبر)، حيث اكتفت بالإشارة إلى «أن الشنكيطي نجح أول مرة في عقد معاهدة بين عبد المالك وعدونا سيدي رحو»[83].

مر آذار/ مارس من دون حوادث، إذا ما استثنينا بعض المشكلات التي يعرفها آيت سغروشن في إيموزار بين القواد المحليين[84] ونية آيت سغروشن سيدي علي، خصوصًا آيت محمد في احتلال تيكنت بالقوة وبشكل دائم، ومنع القوات الفرنسية من الإقامة فيها[85].

كانت عمليات مجموعة بني وراين كلها وأشغال بناء مركز تاهلة مراقبة بحرص شديد، وطلب المساعدة الذي تقدم به بنو وراين إلى آيت سغروشن وبني علاهم ومرموشة لم يستجب له لأن معظمهم منشغل بموضوع احتلال النجيل وتاكنيت[86]، وبذلك فإن «احتلال النجيل يشكل تهديدًا حقيقيًا لآيت سغروشن سيدي علي، مع احتمال إجبار آيت يوسي على الخضوع لسلطات الحماية»[87].

---

(81) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Septembre 1917, p. 3.

(82) المصدر نفسه، ص 5.

(83) المصدر نفسه، شباط/ فبراير 1918، ص 3.

(84) المصدر نفسه، آذار/ مارس 1918، ص 3.

(85) المصدر نفسه، نيسان/ أبريل 1918، ص 3.

(86) المصدر نفسه، أيار/ مايو 1918، ص 4.

(87) المصدر نفسه، حزيران/ يونيو 1918، ص 1.

كان للعمليات التي قامت بها القوات الفرنسية في الجهة الجنوبية ضد عبد المالك انعكاسًا على تقدم الفرقة المتنقلة لمكناس جنوب كيكو، كما أصبح الخاضعون والمناهضون في هذه المنطقة متيقنين من أن الفرنسيين سيحتلون النجيل، خصوصًا بعد قصف الطائرات الذي وصل إلى مرموشة[88].

في 17 تموز/ يوليو، تعقبت عناصر من الوحدات المتحركة للعنوصر أربعين شخصًا من آيت سغروشن المناهضين بهدف القضاء عليهم، لكن العملية فشلت بسبب تضرس المنطقة، ورُصِدت هذه المجموعة بعد خروجها من صفرو، بعدما منحت رشوة لمن وشى بهم[89].

لم يتوقف عناصر آيت سغروشن عند هذا الحد، بل استمروا خلال غشت (آب/ أغسطس) في القيام بعدد من التحركات ضد القبائل الموالية لسلطات الحماية، حيث تمكنوا في السادس من الشهر نفسه من الاستيلاء على قطيع من الغنم كان يرعى في القرب من تزي سيدي سليمان، وهي في ملك آيت محمد من أمكلة. لكن بعد مواجهة مع المهاجمين الذين قدرت خسائرهم بقتيل واحد وعدد من الجرحى وجرح ثلاثة عناصر من فرقة صفرو المتحركة، استُرجع القطيع[90]. كما أطلقت مجموعة مكونة من ثلاثين فردًا من آيت سغروشن، مسلحين ببنادق من نوع 86، النار في الحادي عشر من الشهر نفسه على قرية هوهريت، ما تسبب في سقوط قتيل. وفي اليوم التالي، هاجم ستة أفراد من القبيلة نفسها معسكر الحجاج فسقط قتيل من كل طرف[91].

أمام قوة المقاومة، لم تستطيع سلطات الحماية خلال هذه الفترة القيام بأي عمل صارم ونهائي ضد «المتمردين»، واكتفت بإظهار القوة باعتبارها الشيء الوحيد الذي سيمكن من إبهار المستعمر على اعتبار أنه على علم بتقلص أعداد الجنود الفرنسيين المشاركين في الحرب العالمية الأولى، وأن الحركة السياسية لا تكفي لوضع حد لتحركات بني وراين وآيت سغروشن ومرموشة، وبالتالي فإن

(88) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Juillet 1918, p. 1.

(89) المصدر نفسه، آب/ أغسطس 1918، ص 4.

(90) المصدر نفسه.

(91) المصدر نفسه.

الحل الوحيد هو الاستمرار في كسر شوكة المقاومة في الجنوب لأنهم مقاتلون شرسون ومسلحون جيدًا[92].

استغلت القبائل النقص الذي عرفته حامية مركز تغازوت ولعنوصر للقيام بعدد من الغزوات في المنطقة، حيث أقدمت في 24 شتنبر (أيلول/ سبتمبر) فرقة ضخمة من آيت سغروشن على سرقة 200 رأس غنم لآيت «الندور»، قبل أن تسترجعها الفرقة 18 من الكوم[93]، فيما تمكنت حركة مكوّنة من 150 فارسًا وأكثر من 500 من المشاة في السادس والعشرين من الشهر نفسه من الاستيلاء على 400 رأس لايت مرغي قرب تازوطة، وخسروا ثمانية قتلى وتسعة جرحى، كما قتلت مجموعة أخرى راعيين من أولاد جراد في سايس بعد الاستيلاء على 50 عجلًا[94].

على الرغم من أن مدينة فاس لم تعرف مشكلات عسكرية إلا ابتداء من عام 1934، تأثرت بالمقاومة التي أبدتها القبائل المحيطة بها، الأمر الذي انعكس مباشرة على وضعها الأمني، حيث إن القوات الفرنسية لم تهنأ أبدًا بتطبيق مشروعها الذي كانت تسميه «التهدئة»، على الرغم من استخدامها ترسانة عسكرية قوية، وبقيت تعرف تطورًا تقنيًا، خصوصًا بعد الحرب العالمية الأولى، في مقابل الأسلحة البسيطة التي كانت تعتمد عليها القبائل في مقاومتها.

مرت عملية «تهدئة» منطقة فاس في ثلاث مراحل، عرفت الأولى منها ظهور مجموعة من زعماء المقاومة الذين كان لهم دور كبير في التشويش على مشروع التهدئة الذي يقوده الفرنسيون الذين وجدوا صعوبات كبرى في اختراق صفوف هذه المجموعات، خصوصًا إبان الحرب العالمية الأولى التي استغلها المقاومون بعد تقلص أعداد القوات العسكرية الفرنسية في المغرب بسبب مشاركتهم في الحرب، حيث كانوا ينظمون هجمات مباغتة يومية عنيفة ومكثفة على شكل حرب عصابات على المراكز الفرنسية، التي اضطرت أمام النقص العددي إلى الاكتفاء

---

(92) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Septembre 1918, pp. 3-4.

(93) المصدر نفسه، تشرين الأول/ أكتوبر 1918، ص 3.

(94) المصدر نفسه، ص 4.

بالدفاع وإيجاد مناطق «عازلة» يقطنها موالون لسلطات الحماية، بهدف تجنب الاصطدام المباشر مع القبائل المناهضة، في انتظار ما ستسفر عنه الحرب.

لعل أبرز ما يمكن ملاحظته من خلال التقارير العسكرية الفرنسية المثيرة هو أن سلطات الحماية، على الرغم من انشغالها «بتهدئة» القبائل الشمالية والجنوبية لمنطقة فاس خلال فترة الحرب العالمية الأولى، فإنها لم تهمل إتمام الأشغال العمومية التي كانت قد بدأتها مدينة فاس قبل الحرب.

ثانيًا: إدارة الحماية وتدبير الأشغال في مدينة فاس خلال الحرب

لم تمنع الحرب، وانشغال الإدارة الفرنسية في المغرب بالأوضاع العامة التي عاشتها فرنسا بسبب الحرب، من مواصلة أشغال تهيئة مدينة فاس، حيث «إن العمران قد امتد في فاس بمرور السنين وشهد نسيجها الحضري تغييرًا سريعًا وواضح المعالم، وكان هذا التحول يدخل ضمن سياسة عمرانية عامة نهجتها إدارة ليوطي بعد أن أحاط نفسه بثلة من المهندسين والمعماريين، وفي مقدمتهم موريس طرانشان دولونيل، رئيس مصلحة الفنون الجميلة وهو مهندس ورسام فرنسي تعرف عليه المقيم العام في فاس في ماي 1912»[95]. فما حصيلة هذه الأشغال؟

شملت التدخلات العمرانية التي قامت بها سلطات الحماية الفرنسية خلال فترة الحرب العالمية الأولى صيانة المرافق العامة وتدبير أمور المدينة القديمة، حيث أشرفت مصلحة الفنون الجميلة على عدد من عمليات الإصلاح والترميم التي شملت كثيرًا من المنشآت الملكية والدور والمدارس العتيقة، إضافة إلى الحرص على إنجاز بعض المشروعات العمومية. وهذا ما رصدته تقارير الاستخبارات العسكرية بدقة على امتداد الفترة بين عامي 1915 و1918.

---

(95) جامع بيضا، «فاس بين تجربة الاحتلال والحركة الوطنية، 1912-1956،» في: تاريخ مدينة فاس من التأسيس إلى أواخر القرن العشرين: الثوابت والمتغيرات، إشراف محمد مزين؛ مراجعة إبراهيم بو طالب (فاس: سيباما، 2010)، ص 261.

1- ترميم المآثر التاريخية وإصلاحها

على الرغم من أوضاع الحرب، باشرت سلطات الحماية ابتداءً من عام 1915 بعدد من عمليات الترميم والإصلاح في عدد من المدارس العتيقة، في إطار تفعيل ظهيري 26 نونبر (تشرين الثاني/ نوفمبر) 1912 و13 شباط/ فبراير 1914 اللذين يحددان العناية الكبرى التي يوليها المخزن لصيانة المآثر التاريخية في مجموع ربوع البلاد، حيث حظي عدد من هذه المدارس بعناية واهتمام كبيرين، وكان أبرزها المدرسة البوعنانية ومدرسة العطارين والشراطين والمصباحية ... وغيرها.

كانت أولى عمليات الإصلاح في المدرسة البوعنانية (تشرين الأول/ أكتوبر 1915)، حيث باشرت مصلحة الآثار والفنون الجميلة والمآثر التاريخية بترميم قباب المدرسة[96]. وبموازاة ذلك، كانت أشغال الترميم قد انطلقت في مدرسة العطارين، وبعد شهرين وصلت الأشغال إلى مرحلة متقدمة في المدرستين معًا، إذ انتهت مصلحة الآثار من إصلاح غطاء قبة المدرسة البوعنانية والطلاء الخارجي، ولم يبق إلا ترميم الجبص، والشيء نفسه بالنسبة إلى مدرسة العطارين التي عرفت ترميم المنضدة الخشبية المزخرفة بهدف إرجاع إفريزات صحن المدرسة إلى حالته الأصلية[97]. وتواصلت الأعمال في مدرسة العطارين التي توقفت في نهاية عام 1916، مباشرة بعد توصلها بالقرض الخاص بعام 1917. أما في مدارس الشراطين والأندلس والمصباحية والصهريج، فبدأت الدراسات لتقديم كشف خاص بكل هذه المعالم التاريخية[98].

عرف شباط/ فبراير مواصلة عمليات الترميم في مدرسة العطارين، بتغيير خشب الصحن المهترئ. وفي مسجد الأندلس الذي استمرت أعمال الترميم فيه، وهدم الجزء العلوي للواجهة الأمامية وأُزيلت أجزاء من الإفريزات التي أصبحت في حال سيئة، على أنها ستعوض بأخرى من الشكل نفسه[99].

---

(96) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Octobre 1915, p. 23.

(97) المصدر نفسه، كانون الأول/ ديسمبر 1915، ص 21.

(98) المصدر نفسه، كانون الثاني/ يناير 1917، ص A5.

(99) المصدر نفسه، آذار/ مارس 1917، ص A4.

حظيت مدرسة العطارين في نيسان/ أبريل بترميم الجبص المنحوت فوق باب المدخل المقابل للصحن، وكذا سقف الخشب المنقوش في مدخل المدرسة، كما جرى إصلاح واجهة النافورة وجزء من زليجها في مدرسة الشراطين، وتنظيف الصحن، إضافة إلى تعويض القرميد القديم بجديد[100].

قامت مصلحة الآثار والفنون الجميلة والمآثر التاريخية خلال ماي (أيار/ مايو) بعدد من أعمال الصيانة في مسجد البوعنانية الذي انطلقت به أشغال ترميم الأجزاء الكبرى من الخشب المنقوش المقبب داخل قاعة الصلاة. كما رُمّم سقف الجانب الأيمن من المسجد الذي أعيد إلى الوضعية التي كان عليها في السابق. أما إفريزات الأجزاء الجنوبية والقريبة من مدرسة العطارين فانتهت بها عملية التقويم واستؤنفت الأشغال في الأسوار الداخلية. وفي مدرسة الشراطين، شُرع بصيانة الشرفات ووصل الخشب المنقوش وتركيب المشربيات أمام النوافذ[101].

تمثلت الإصلاحات التي عرفتها فاس المدينة خلال شباط/ فبراير 1918، والتي قامت بها مصلحة الآثار، في ترميم خشب الباب الخارجية المنقوشة وزليج أعمدة الفناء الداخلي للمدرسة البوعنانية. كما رُمّم قرميد المنضدة الجنوبية المتواجدة في الجهة اليمنى بالقرميد الأخضر في مدرسة العطارين، إضافة إلى إصلاح الزليج واستئناف عملية صيانة الخشب المنقوش في المدرسة نفسها[102]. أما في مدرسة الشراطين، فأعيد تركيب القرميد الأخضر في المنضدة الجنوبية المحيطة بالصحن وإصلاح الخشب المنقوش، فيما تواصلت أشغال الترميم في مدرسة الصهريج في الواجهة المقابلة للمسجد بالقرميد الأخضر ورأب المنضدة المزخرفة[103].

في شباط/ فبراير 1912، شهدت مدرسة العطارين أيضًا صيانة الجبص المنحوت بأعلى الأعمدة وإعداد الخشب المنقوش لترميم الواجهة الأمامية، في

---

(100) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Avril 1917, pp. A6-A7.

(101) المصدر نفسه، أيار/ مايو 1917، ص A4.

(102) المصدر نفسه، شباط/ فبراير 1918، ص A20.

(103) المصدر نفسه.

حين استمرت أعمال النقش في المنضدة والإفريز في مدرسة الشراطين وشرفة المدرسة البوعنانية التي هُيّئ فيها الزليج من أجل ترميم أُطر المدخل[104].

إذا كانت سلطات الحماية الفرنسية قد عملت طوال فترة الحرب العالمية الأولى على الاعتناء بالمدارس القديمة، فإن ذلك لم يساهم في إحياء دور هذه المدارس التي «تحولت إلى أحياء سكنية خاصة بالطلبة الأجانب»[105]. وفي مقابل ذلك، ظهرت بوادر الاهتمام بوضع سياسة تعليمية فرنسية من خلال إقامة مجموعة من المدارس التي انطلق العمل في إنجازها خلال فترة الحرب، منها الثانوية الإسلامية التي تقرر بحسب مديرية التعليم وضع مشروع بنائها في خربة بوجلود بالمزاد العلني، ابتداءً من نونبر (تشرين الثاني/ نوفمبر) 1916[106]، ليُنتهى من إنشاء الثانوية الإسلامية بعد قرابة السنة، في تشرين الأول/ أكتوبر 1917[107].

أُنشئت الثانوية الإسلامية في مدينة فاس، وحملت اسم ثانوية مولاي إدريس في إطار المخطط التعليمي للحماية الفرنسية في المغرب من أجل «تجديد البنيات الفكرية للشعب المغربي تلبية لنداء الضمير والمهام المقدسة لفرنسا تجاه محمييها»[108]، فكانت مهمة هذه الثانوية إعداد نخبة مغربية وموظفين صغار ومتوسطين يقومون بدور الوسيط بين الحماية الفرنسية والأهالي.

اهتمت إدارة الحماية بالتعليم الابتدائي، حيث أنشئ عدد من المدارس التي انتهت الأشغال الخاصة بإنشائها في أحياء بوجلود ودار دبيبغ في أواخر عام 1916[109].

(104) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Septembre 1918, p. A 27.

(105) Louis Holtz, *Traité de législation marocaine, droit public et droit privé du Protectorat* (Paris: Éditions des jurisclasseurs, 1914), p. 362.

(106) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Novembre 1916, p. A17.

(107) المصدر نفسه، تشرين الأول/ أكتوبر 1917، ص A7.

(108) Paul Marty, «Rapport sur le fonctionnement du collège musulman de Fès, pendant l'année scolaire 1922- 1923,» 1923, p. 24.

(109) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Novembre 1916, p. A17

عرف التعليم اليهودي اهتمامًا واضحًا من إدارة الحماية الفرنسية التي عملت على ترميم المدرسة الإسرائيلية في الملاح وإصلاحها[110]، وذلك في إطار دعم تدريس اليهود المغاربة في مدينة فاس.

تعاملت إدارة الحماية الفرنسية مع عمليات إنجاز مشروعات الترميم وإنشاء المؤسسات التعليمية بشكل تحكمت فيه غايات سياسية وأوضاع دولية، لتمكنها من الحفاظ على الاستقرار الداخلي في إحدى أهم المراكز الحضرية في المغرب، وذلك من خلال «تفكيك المجتمع الأهلي إلى أفراد عزّل مُهيّأين ماديًا ونفسيًا للانضمام بصفتهم أفرادًا إلى المجتمع الأوروبي الجديد»[111].

2- ترميم القصور والدور في المدينة القديمة

لم يؤثر دخول فرنسا الحرب في استكمال الأشغال التي بدأتها سلطات الحماية في مدينة فاس، خصوصًا تلك المتعلقة بترميم القصور الملكية، حيث استمرت مصلحة الآثار والفنون الجميلة والمآثر التاريخية خلال عام 1915 في تهيئة إقامة بوجلود والقصر الملكي وإصلاحهما[112]. واستمرت هذه الأشغال بإشراف مصلحة الآثار والفنون الجميلة والمآثر التاريخية حتى غشت (آب/ أغسطس) من العام نفسه، حين أصلح قصر السلطان في فاس[113].

تواصلت أعمال الصيانة في قصر السلطان خلال عام 1917، بعد تقديم كشف في شأن مد قنوات لتزويد قصر السلطان بالمياه[114]، كما بدأت أشغال الصيانة استجابة للطلب الذي تقدم به إلى الإدارة الفرنسية[115]. وشهد عام

(110) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Octobre 1917, p. A 7.

(111) عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، 3 ج، ط 2 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ج 3، ص 588.

(112) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Janvier 1915, p. 25.

(113) المصدر نفسه، آب/ أغسطس 1917، ص 23.

(114) المصدر نفسه، كانون الثاني/ يناير 1917، ص A5.

(115) المصدر نفسه، آذار/ مارس 1917، ص A4.

1918 استمرار الأشغال في قصر السلطان، حيث وُضع الزليج ورُمم سطحه[116]، واستؤنفت عملية جر مياه العين إليه، إضافة إلى ترميم زليج فنائه[117].

كان لبعض الدور القديمة نصيب مهم من أشغال مصلحة الآثار، وبشكل خاص دار عديل، نظرًا إلى الدور التاريخي لهذه الدار التي شهدت ابتداء من عام 1917 تدخلات مكثفة، حيث استأنفت، في شباط/ فبراير، مصلحة الآثار ترميم شرفة الدار وتقويم خشب صحنها[118]. وتبعًا لما جاء في تقرير نيسان/ أبريل، انتهت عملية ترميم خشب الصحن في الدار وأصبح في حال جيدة، وباستثناء الزجاج والخشب اللذين لم يستكملا، استمر إصلاح الإفريزات العليا المنحوتة من الجبص في الطابق الأول[119].

واصلت مصلحة الآثار خلال تموز/ يوليو أشغال الترميم في دار عديل الكبرى وأنهت وضع زليج الأدراج في الطابق الأرضي إلى الطابق الأول، بينما استمر الجباصون في نحت إفريزات في الطابق الأول بعدما انتهوا من طلاء صحن الدار في الطابق نفسه، واستمرت الأشغال في واجهة الصحن الخشبية وإتمام تركيب المشربيات[120].

عرف دجنبر (كانون الأول/ ديسمبر) 1918 استئناف أشغال نحت جبص النافورات وإفريز رواق مدخل الدار وإصلاح الأبواب الكبرى المخترقة للممرات وتركيبها، وإتمام النجارة الموصولة بالزليج[121].

إلى جانب العناية التي طالت قصر السلطان ودار عديل، تدخّلت السلطات الفرنسية لتشجيع البناء داخل المدينة القديمة، حيث باشرت مصلحة الآثار والفنون الجميلة والمآثر التاريخية، منذ عام 1915 بدراسة المشروعات التي تقدمت بها البلدية والخاصة بالترخيص للبناء داخل مدن الأهالي[122].

---

(116) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Septembre 1918, p. A 27.

(117) المصدر نفسه، كانون الأول/ ديسمبر 1918، ص A26.

(118) المصدر نفسه، آذار/ مارس 1917، ص A4.

(119) المصدر نفسه، نيسان/ أبريل 1917، ص A7-A6.

(120) المصدر نفسه، تموز/ يوليو 1917، ص A4.

(121) المصدر نفسه، كانون الأول/ ديسمبر 1918، ص A26.

(122) المصدر نفسه، تشرين الأول/ أكتوبر 1915، ص 23.

واصلت هذه المصلحة في عام 1918 إصلاحاتها في فاس المدينة بصيانة سطح إقامة بوجلود وإصلاحه[123] وإتمام تحويل قاعة السلاح في البطحاء إلى متحف وبناء شرفة مقوّسة وفتح باب، وانتهى طلاء الجدران وتركيب الزليج في المرافق المختلفة في هذا المتحف[124].

في ذلك، كانت بصمات السلطات الفرنسية واضحة داخل المدينة القديمة لفاس طوال فترة الحرب العالمية الأولى، إلا أن هذا لم يحل دون ظهور مشروع المدينة الجديدة الذي يهدف إلى التمييز بين المدينة القديمة والمجال المخصص للأجانب، وخصصت هذه المدينة لإقامة الأجانب والأغنياء من المغاربة، حيث زوّدت بالمرافق الاقتصادية والإدارية والاجتماعية الحديثة كلها[125]. وكان الهدف المعلن من وراء التمييز بين المجالين الحضريين في فاس، مبدئيًا، التوفيق بين الحفاظ على أصالة الموروث المعماري المحلي وتقاليد المغاربة وعاداتهم، وضرورة استحداث عمران عصري على الطراز الغربي يوفر للسكان نمطَ عيشٍ أوروبيًا ويجعل البلاد تنخرط في مسلسل التحديث[126].

3 – الأشغال العمومية

انطلقت الأشغال المدنية المتعلقة بمد الطرق وبناء المرافق العمومية في مدينة فاس في عام 1913، وشهدت فترة الحرب حركة كثيفة من أجل استكمال الكثير منها مع فتح ورش جديدة. ومن أبرز تلك المشروعات مشروع مد خط السكة الحديد بين فاس وعدد من المدن المغربية، وهو المشروع الذي انطلق العمل به قبيل انطلاق الحرب بشهور قليلة، وليستمر طوال فترة الحرب، إضافة إلى مشروعات الطرق الرابطة بين فاس وبعض المدن الأخرى، وأنجزت بشكل متزامن.

---

(123) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Septembre 1918, p. A 27.

(124) المصدر نفسه، كانون الأول/ ديسمبر 1918، ص A26.

(125) Mohamed Yakhlef, «La Municipalité de Fès à l'époque du Protectorat, 1912-1956» (Thèse de doctorat d'état en histoire contemporaine, 3 tomes, Université libre de Bruxelles, 1990), tome 1, p. 192.

(126) بيضا، ص 263.

هكذا، خلال العام الأول من الحرب، كانت أشغال مد خط السكة الحديد الرابطة بين مكناس وفاس قد وصلت إلى النقطة الكلوميترية 238.600، فيما كانت القنطرة الحديدية المتواجدة على واد فاس والحواجز المائية في حافة نهر زخلاع في طور الإنجاز(127).

استمرت ورش إنشاء الشطرين الأولين من الطريق الرابطة بين فاس ومكناس على مسافة 40 كلم بوتيرة سريعة، والحال نفسها بالنسبة إلى أشغال تعبيد طريق فاس - القنيطرة في الشطر الأول الممتد بين وسط فاس والنقطة الكلومترية رقم 12.825، على أن الشروع في الشطر الثاني كان سيتم، بحسب التقرير، في أقرب الآجال(128).

خلال آذار/ مارس بدئ بإنجاز المقطع الثاني الذي يربط فاس بالقنيطرة، بين النقطة 13.825 وواد مكس، وكان من المفترض أن تبدأ تقوية الشطر الذي يصل المدينتين عبر تازوطة في مطلع نيسان/ أبريل، بعد استكمال الدراسة الخاصة به(129).

بانتهاء أعمال الحفر في الشطر الرابط بين فاس وواد مدومة، تكون الطريق بين فاس ومكناس جاهزة تمامًا على مسافة 23.650 كلم، بينما الأشغال استمرت في المقطع الممتد بين تويزة وواد الردم، حيث رُدم 17 كلم وأنجزت ستة جسيرات(130). وأكملت مصلحة التلغراف إنجاز خط فاس - شراكة وقلعة سلاس - فاس، كما قامت بصيانة خط فاس - تيسة وواد أمليل(131).

تم هذا في الوقت الذي انتهت فيه الأشغال الخاصة بتشييد مبنى للمسافرين في محطة فاس(132). ويرجع استمرار نهج الإدارة الفرنسية لسياسة مد الطرق إلى تسهيل عملية تحرك قواتها وإيصال إمداداتها إلى مدينة فاس.

---

(127) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Janvier 1915, p. 27.

(128) المصدر نفسه، شباط/ فبراير 1915، ص 21.

(129) المصدر نفسه، آذار/ مارس 1915، ص 20.

(130) المصدر نفسه، تشرين الثاني/ نوفمبر 1915، ص 33.

(131) المصدر نفسه، ص 38.

(132) المصدر نفسه، نيسان/ أبريل 1916، ص 34.

كانت بصمات ليوتي وفريقه من المهندسين والمعماريين واضحة في مورفولوجية مدينة فاس التي كان الحرص فيها كبيرًا على التمييز بين المدينة القديمة والمجال المخصص للأجانب[133]. وهذا ما يتضح من خلال استمرار الأشغال في الطريق المحيطة بفاس الرابطة بين باب الحمرة وباب الفتوح[134]، والانتهاء من بناء مطبخ ومستودع للسيارات في باب الحديد، وإنجاز مكاتب ومخازن للكتيبة التابعة لمعسكر بروكوس، ومكتب السكرتاريا في دار التازي التي بدأت فيها أشغال بناء جناح الجنرال ومجلس القيادة[135].

إلا أن أشغال الردم في الطريق الرابطة بين باب الساكمة وباب الفتوح 8.720 كلم فكانت مستمرة، لجعلها في المستوى نفسه مع قنطرة واد فاس التي انتهت أعمال البناء فيها ولم يبق منها إلا البلاطة، هذا في ما يخص الأشغال التي عرفتها فاس المدينة، أما تلك التي في المدينة الجديدة فتتمثل في مد شارعي «أ» و «ب» والزقاق الذي يربط بين ظهر المهراز والشارع، وكانت الأشغال في نهايتها، أما تجزئة حي عين الخميس والحي الصناعي الصغير ومشروع إنشاء قنوات الصرف في الحي الجنوبي للمدينة الجديدة، فكان من المقرر الشروع بالدراسات الخاصة بها قريبًا[136].

أصبحت الطريق بين باب الساكمة وباب الفتوح (8.720 كلم) جاهزة للاستعمال باستثناء قنطرة واد فاس التي تأخرت أشغال وضع البلاطة عليها، والتي قدّر لها أن تنتهي في نهاية تموز/ يوليو، هذا في ما يخص فاس المدينة، أما ورش المدينة الجديدة فكانت في نهايتها في شارعي «أ» و «ب»، والزقاق الذي يربط الشارع «أ» بظهر المهراز، كما أنجز 1200 م من شبكة الواد الحار من أصل 1600 م[137].

كانت الورش التي فتحتها المصالح الجهوية لفاس في طور الإنجاز، بما في ذلك جناح المرضى الخاص بالنساء ومقصورة الأطباء وأخرى للممرضين في

(133) بيضا، ص 263.

(134) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Octobre 1916, p. A 12.

(135) المصدر نفسه، أيلول/ سبتمبر 1916، ص A30.

(136) المصدر نفسه، ص A12.

(137) المصدر نفسه، حزيران/ يونيو 1917، ص A17.

مستشفى كوكار (قصبة الشراردة) وبناية المصالح البلدية[138]، فيما انتهت مصلحة الهندسة من صناعة معدات إضاءة معسكر ظهر المهراز، الذي اكتملت به أشغال بناء مساكن الجنود. أما في فاس المدينة فتمت عملية تزويد الأفران والرشاشات والمخبزة بالماء، وكانت الأشغال مستمرة في حمامات ورشاشات مستشفى أوفير وفي قاعة الولادة[139].

تواصلت الأشغال في مستشفى كوكار بالإسطبلات وأسوار السياج والمطبخ، إضافة إلى مد قنوات المياه في مرافق المستشفى المختلفة[140]، ويأتي الاهتمام بهذه المرافق في إطار السياسة الصحية التي اتبعها المقيم العام ليوتي إذ كان يقول: «عندما لا يأتي المريض إلى الطبيب يجب على الطبيب أن يذهب إليه»[141]، بهدف اختراق المجتمع المغربي عن طريق «الطبيب الذي كان له دور لا يقل أهمية عن دور ضابط الشؤون الأهلية»[142]، على أساس أن إدارة الحماية كانت ترى في الطبيب الوسيلة الناجعة للسيطرة على الأجسام[143].

لم يكن دور الطبيب يقتصر على الجانب الصحي فحسب، بل كان يتعداه إلى الجانب الاستخباري، حيث «كان جل الأطباء الأوروبيين من المخبرين عن خبايا المجتمع المغربي ومن أنجع أدوات الدعاية الاستعمارية في صفوف الأهالي».

خاتمة

عملت سلطات الحماية الفرنسية منذ البدايات الأولى لفترات «التهدئة» على نهج سياسة تمكّنها من الاقتصاد في الرجال والعتاد، خصوصًا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى تقليص عدد الجنود الذين تركوا فراغًا في المغرب

---

(138) Archive national à Rabat, Rapport mensuel d'ensemble du protectorat, Octobre 1917, p. A 7.

(139) المصدر نفسه، حزيران/ يونيو 1918، ص A39.

(140) المصدر نفسه، أيلول/ سبتمبر 1918، ص A6.

(141) André Colliez, *Notre Protectorat marocain: La Première étape 1912-1930*, Préface de MM. Jérôme et Jean Tharaud (Paris: Librairie Marcel Rivière, 1930), p. 110.

(142) Léon Barety, *La France au Maroc* (Paris: Felix carbonnel, 1932), p. 140.

(143) Daniel Rivet, *Lyautey et l'institution du protectorat Français au Maroc 1912-1925*, 3 tomes, Histoire et perspectives méditerranéennes (Paris: L'Harmattan, 1988), tome 3, p. 174.

نتيجة انتقالهم إلى جبهات القتال. لذلك، لجأ ليوتي إلى السياسة الأهلية التي كانت ترمي إلى إقناع السكان بأنها مهتمة بهم قبل غيرهم، كما تحترم مصالحهم المعنوية بهدف استدراجهم شيئًا فشيئًا إلى إدراك مزايا السلطة الأجنبية، وربما إلى قبولها عوضًا من أن تكون عبئًا عليهم.

إذا كان محيط فاس المكون للقبائل التي شهدت دينامية عوّقت التقدم الفرنسي في الاتجاهات كلها، فإن ما حدث هو العكس تمامًا بالنسبة إلى مدينة فاس التي عرفت هدوءًا ملحوظًا، ما جعل التأثير والتأثر بين المحيط والمدينة عكسيًا، فعندما تكون الأوضاع متوترة في محيط بفاس، تشهد المدينة حركة غير عادية باعتبارها مركزًا رئيسًا في المنطقة، الشيء الذي دفع سلطات الحماية الفرنسية إلى التسريع بعمليات البناء والتهيئة داخل فاس وخارجها.

المراجع

1- العربية

كتب

تاريخ مدينة فاس من التأسيس إلى أواخر القرن العشرين: الثوابت والمتغيرات. إشراف محمد مزين؛ مراجعة إبراهيم بو طالب. فاس: سيباما، 2010.

العروي، عبد الله. **مجمل تاريخ المغرب.** ط 2. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009. 3 ج.

دورية

بوطالب، إبراهيم. «أدوار ضباط الاستعلامات أثناء الحماية في المغرب.» **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية:** العدد 18، 1994.

2- الأجنبية

Books

Barety, Léon. *La France au Maroc*. Paris: Felix carbonnel, 1932.

Colliez, André. *Notre Protectorat marocain: La Première étape 1912-1930*. Préface de MM. Jérôme et Jean Tharaud. Paris: Librairie Marcel Rivière, 1930.

Holtz, Louis. *Traité de législation marocaine, droit public et droit privé du Protectorat*. Paris: Éditions des jurisclasseurs, 1914.

Rivet, Daniel. *Lyautey et l'institution du protectorat Français au Maroc 1912-1925*. Paris: L'Harmattan, 1988. 3 tomes. (Histoire et perspectives méditerranéennes)

Report

Marty, Paul. «Rapport sur le fonctionnement du collège musulman de Fès, pendant l'année scolaire 1922-1923.» 1923.

Thesis

Yakhlef, Mohamed. «La Municipalité de Fès à l'époque du Protectorat, 1912-1956.» Thèse de doctorat d'état en histoire contemporaine, Université libre de Bruxelles, 1990. 3 tomes.

Archive

Archive National à Rabat, Rapport Mensuel d'ensemble du protectorat.

الفصل الثامن

الشرق الأوسط بعد مئة عام
على الحرب العالمية الأولى:
من «المسألة الشرقية» إلى «الدولة الفاشلة»
هل هناك «سايكس - بيكو» جديدة؟

عقيل محفوض

يُنظر إلى الحرب العالمية الأولى بوصفها إحدى أهم حوادث التاريخ التي نقلت العالم من «عصر الإمبراطورية» إلى «عصر الدولة» ثم «عصر الاضطرابات»، وأدت إلى نظام عالمي غير مسبوق لجهة شموله وقوته، ودشّنت «القرن العشرين القصير» من منظور التاريخ العالمي[1]، و«الطويل» من منظور المنطقة العربية والشرق الأوسط[2]. ويمكن إعادة الكثير مما جرى في المنطقة (والعالم) إلى تلك الحرب التي غيرت فيها و«هندست» كياناتها السياسية والدولتية، ونظمت «وضعيتها» في النظام العالمي.

تتقصى الدراسة أنماط أو ديناميات السياسة الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط منذ ما عُرِفَ بـ «المسألة الشرقية»، أو منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم، لا تعرض تلك الأنماط كلها وإنما تركز على ما تعده النمطية الرئيسة، وتتصل بديناميات الهيمنة والتغلغل والاختراق في المنطقة. وتطور الدولة في المنطقة واحتمالات تغيير الحدود داخل الدولة أو بين الدول.

الإشكالية والمقولات والمفاهيم الرئيسة

بدأ القرن العشرون (متأخرًا بعض الشيء بتعبير هوبزباوم) بإنهاء «المسألة الشرقية»، وانتهى (مبكرًا بعض الشيء بتعبير هوبزباوم نفسه) بعودة جانب من دينامياتها العميقة والمديدة لتحكم طبيعة العلاقات بين المنطقة والنظام العالي. وتطور الأمر بظاهرة الدولة التي شهدتها المنطقة - من خلال ديناميات شتى - من «دولة انتداب» حداثية مفروضة، إلى «دولة وطنية»، ثم تطور الحال إلى «دولة

(1) إريك هوبزباوم، عصر التطرفات، القرن العشرون الوجيز، 1914-1919، ترجمة فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مؤسسة ترجمان، 2011).

(2) وجيه كوثراني، الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل: دراسات في البحث والبحث التاريخي (بيروت: دار الطليعة، 2000).

تسلطية»، وصولًا إلى «الدولة الفاشلة»، وهذا التوصيف الأخير يمكن أن يشمل ليس الدول التي تشهد أنماطًا من الاضطراب السياسي والاجتماعي فحسب، وإنما ظاهرة الدولة في المنطقة ككل، ما يمكن أن يهدد حدودها ووجودها.

كانت المنطقة «نظامًا مخترقًا»[3]، محكومة سياساته بفواعل وأولويات خارجية أكثر منها داخلية، وكان لإدراجها الهامشي والطرفي في النظام العالمي بواعث اقتصادية في المقام الأول، وإن ظهرت بواعث أو أعراض سياسية أيضًا.

لم تفض الحرب العالمية الأولى ولا الحروب اللاحقة إلى أوضاع مستقرة، ولا تزال ثمة مشكلات: دول مضطربة، نزاعات حدود، حروب، تهجير، مجازر وإبادات عرقية ودينية، إسرائيل ... إلخ، ويبدو الأمر مع التطورات بعد مئة عام على الحرب العالمية الأولى كما لو أن المنطقة تشهد عودة لديناميات «المسألة الشرقية» وإدارة الصراع على المنطقة وإعادة إدراجها في تجاذبات النظام العالمي الراهن، مع احتمال بروز «سايكس - بيكو» جديدة أو ما شابه. ونحن هنا لا نتحدث عن سايكس - بيكو بوصفها حدثًا مؤسسًا، مؤشرًا إلى جانب من الديناميات التي حكمت التشكل السياسي الدولتي للمنطقة، ولو أنها اكتسبت مقامًا رمزيًا وأيديولوجيًا كبيرًا في المنطقة العربية وتركيا.

يتطلب الأمر توسل منهجية مركبة تتمثل بالتحليل الثقافي والتاريخي للتفاعلات الدولية، الذي يساعد في تقصي ظاهرة الدولة «المتمفصلة» مع النظام العالمي منذ الحرب العالمية الأولى[4]، وديناميات التغلغل والاختراق الخارجي ووضعية المنطقة في النظام العالمي، وتطور تلك الوضعية منذ فترة «المسألة الشرقية» وحتى ما تدعوه الدراسة مرحلة «الدولة الفاشلة»، إذ يتجاوز

(3) انظر: خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 45-53.

(4) انظر بهذا الخصوص: إيمانويل والراشتين، «البزوغ والزوال المستقبلي للنظام الرأسمالي: مفاهيم للتحليل المقارن 1939،» في: ج. تيموتز روبيرتس وأيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، ترجمة سمر الشيشكلي؛ مراجعة محمود ماجد عمر، 2 ج، عالم المعرفة؛ 310 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ج 2، ص 23-50، وبرتران بادي، الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996)، مواضع مختلفة.

الأمر الدولة إلى الإقليم ككل، وربما يتوسع إلى الأقاليم الأخرى، وربما يصل تهديده إلى النظام العالمي.

كذلك مدخل «دراسات الدولة» من «دولة الانتداب» إلى «الدولة الوطنية» إلى «الدولة التسلطية»[5]، وصولاً إلى «الدولة الفاشلة»، الأمر الذي يساعد في تفسير ظاهرة الدولة وتحولاتها في المنطقة العربية والشرق الأوسط، خصوصًا ما يتصل بديناميات استقرارها واضطرابها، واحتمالات التقسيم وتغيير الحدود السياسية والدولتية. وسنأتي على بيان المفاهيم الرئيسة المستخدمة في مواضع مختلفة من الدراسة.

أولًا: من «المسألة الشرقية» إلى «المسألة الاستعمارية»

اتخذت استراتيجيات أوروبا طابعًا عالميًا، إذ «تسارع التاريخ» بشكل غير مسبوق، خصوصًا في ما يتصل بالمنطقة، خلافًا للقرون الأربعة السابقة من عمر الإمبراطورية العثمانية، وحتى قبل ذلك، أي قرون السيطرة السلجوقية والمملوكية، حيث حدث «زحف رأسمالي عاصف»[6] بكيفية ساهمت «في سياسات التوسع، بما فيها الغزو الاستعماري الكولونيالي»[7].

شهدت أوروبا «عصر الثورة» (1789-1848)[8] ثم «عصر رأس المال»

(5) للاطلاع على تحليلات مختلفة لظاهرة الدولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، انظر مثلًا: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، وعقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

(6) التعبير لـ أ. ل. هلبهاد (1869-1924)، في: إريك هوبزباوم، عصر الإمبراطورية (1875-1914)، ترجمة فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مؤسسة ترجمان، 2011)، ص 104.

(7) المصدر نفسه، ص 102.

(8) إريك هوبزباوم، عصر الثورة: أوروبا (1789-1848)، ترجمة فايز الصياغ؛ تقديم مصطفى الحمارنة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مؤسسة ترجمان، 2007).

(1848-1875)[9]، وبعد ذلك «عصر الإمبراطورية» (1875-1914)[10]، وهذا تحقيب للمؤرخ إريك هوبزباوم الذي وضع لكل حقبة كتابًا نال شهرة واسعة. يقول هوبزباوم: «على مدى ألف عام، كان الغزاة يأتون من الشرق، لا من الغرب. كانوا منذ القرن السابع ينتسبون إلى شعوب وحكام ممن اعتنقوا الإسلام. وبحلول أواخر القرن الثامن عشر، كانت آخر تلك القوى الشرقية الغازية، وهي الإمبراطورية العثمانية، تعاني ضعفًا واضحًا، داخليًا وخارجيًا، تحت وطأة الضغوط التي مارستها عليها الإمبراطوريتان الروسية والنمساوية، وكانت تتراجع في أوروبا وشمال البحر الأسود»[11].

مهّدت الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر «الطريق للنمو الاقتصادي الرأسمالي، وللتغلغل العالمي، وللثورة السياسية الفرنسية - الأميركية ... وقد تحددت الملامح العامة لتاريخ المئتين والخمسين سنة الماضية جراء الآثار العالمية المتزايدة لهذا النسق، وبنمطه المتميز بالتنمية من خلال عدم الاستقرار، وبفترات متتالية من النمو السريع الذي يؤدي إلى وقوع الأزمات، وإلى إعادة الهيكلة، وإلى الثورة في بعض الأحيان. وقد كان حجم النمو العالمي لهذا النسق متواضعًا في القرن التاسع عشر، ولم تعترضه، بالمقارنة مع مقاييس لاحقة، أي تحديات. والحقبة التي تلت العام 1914 هي التي أثبتت إمكانية خلق التصدع والزعزعة في العالم»[12].

بدأت هذه السياسة بتوقيع صلح أو اتفاقية كارلوفيتز بين السلطنة العثمانية والنمساويين والبنادقة والبولونيين (26 كانون الأول/ يناير 1699) التي صادق عليها الروس (15 تموز/ يوليو 1700)، وتخلت بموجبها السلطنة عن مناطق واسعة في أوروبا الوسطى والقرم وأرمينيا، وكان ذلك أيذانًا بانكسار السلطنة وانكفائها عن أوروبا[13]، وتلقت الضربة القاضية في الحرب العالمية الأولى

(9) هوبزباوم، عصر الثورة.

(10) هوبزباوم، عصر الإمبراطورية.

(11) المصدر نفسه، ص 13.

(12) المصدر نفسه، ص 12.

(13) روبير مانتران: «الدولة العثمانية في القرن السابع عشر: اتجاه إلى الاستقرار أم انحدار؟،» في: تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبير مانتران؛ ترجمة بشير السباعي، 2 ج (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، 1993)، ج 1، ص 378.

مع احتلال الحلفاء اسطنبول (1918)، وانتهت رسميًا بإلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية التركية (1923).

تركز الاهتمام الأوروبي على السلطنة العثمانية بما هي مصدر تهديد، وبما هي فرصة في الوقت نفسه. ويمكن الحديث عن التهديد في بعده المتمثل باحتمال تحول «المجال العثماني» أو جزء منه من مصدر تهديد مباشر لأوروبا إلى مصدر تهديد غير مباشر لها أو لأطراف أوروبية ما، في حال جرت السيطرة عليه أو على أجزاء حيوية منه، أو جرت استمالته ودخوله في تحالف مع طرف أوروبي على حساب طرف أو أطراف أخرى. وكان الضامن الوحيد هو الحفاظ على «رجل أوروبا المريض» والتحالف ضد أي فاعل يريد تغيير الأمور في المجال العثماني، لكن الشعور بقرب نهاية السلطنة ولا بد من حلول أوروبا محلها «كان أحد المحركات الدافعة لحركة التاريخ»[14].

استمر إطلاق مسمى «المسألة الشرقية» على السياسات الخاصة بالمجال العثماني، سياسات الداخل والخارج، لكن طرأ انحسار تدرّجي في البعد الدلالي، الجغرافي والسياسي، للمسمى (المسألة الشرقية) مع انحسار المجال أو السيطرة العثمانية في أوروبا ومنها إلى المشرق العربي وأطراف الجزيرة العربية وصولًا إلى المركز العثماني (تركيا)، إذ حدث نوع من التأكّل المتزايد في الرأسمال الرمزي وإمكانات القوة، كما حدث تغيير في الوزن النسبي للمعنى والقوة العثمانيين في النظام العالمي، وصارت السلطنة «تعتاش» على توازنات القوى ومنافسات الأطراف الدولية.

1 - تداعيات الحرب العالمية الأولى

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى أن تغيرت خريطة العالم، سياسيًا ودولتيًا وتقانيًا واقتصاديًا ... إلخ، حيث سقطت إمبراطوريات وحدثت خسائر

(14) دافيد فرومكين، سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914-1922، ترجمة أسعد كامل الياس (بيروت: دار الريس للكتب والنشر، 1992)، ص 32؛ عن السياق التاريخي لانهيار السلطنة العثمانية وقيام الدولة الجمهورية، انظر مثلًا: محفوض، جدليات المجتمع، وسيّار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

مادية وبشرية جسيمة، وتراجع دور أوروبا في النظام العالمي لمصلحة الولايات المتحدة إلى جانب فواعل أخرى. لعل أهم نتيجة هي إقامة نظام عالمي جديد، لكنه لم يكن مستقرًا، بل مفخخًا بالعنف، كان من شأنه إشعال الحرب العالمية الثانية (1939-1945).

نظام عالمي وإقليمي بالمعنى والقوة تهاوى، وانتهى «عصر الإمبراطورية» أو «القرن التاسع عشر الطويل» (1875-1914) بسقوط الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية - المجرية وروسيا القيصرية والإمبراطورية العثمانية. وبدأ نظام عالمي غير مستقر لجهة فواعله الرئيسة، حقبة يطلق عليها المؤرخ هوبزباوم «عصر التطرفات» أو «القرن العشرون القصير 1914-1991»[15]، ولو أن ديناميّاته كانت أكثر وضوحًا، بدأت عملية «تغريب» عالمية فعلًا، في السياسة والاقتصاد والقوة والتنظيم والدولنة والتكنولوجيا ... إلخ، وتعزز ذلك بفعل الحرب العالمية الثانية، ثم «الحرب الباردة» التي كانت بمنزلة إتمامٍ لديناميات «عولمة» النتائج والتداعيات الأوروبية للحرب لتصبح عالمية حقًا مع نهاية «الحرب الباردة»، ومع شيوع أيديولوجيا «نهاية التاريخ»!

كانت المنطقة على هامش الصراع العالمي، ربما كانت القوة العثمانية هي التي دفعت أوروبا إلى التوسع في مناطق أخرى[16]، لكن حتى مع بدء التراجع العثماني وتزايد الاهتمام الأوروبي في المنطقة، لم يشكل المركز العثماني والمشرق العربي أولوية سياسية وعسكرية كبرى، إلا في فترة متأخرة بعض الشيء. يقول ديفيد فرومكين: إن «قلة من الأوروبيين من جيل تشرشل، كانت تعرف، أو يهمها، ما يجري في إمبراطوريتي السلطان العثماني والشاه الصفوي السقيمتين»[17]. هذا يفسر - إلى حدٍ ما - الكيفية التي أدارت بها القوى الكبرى منافساتها وصراعاتها على المنطقة. فالجميع يريدها لكنه يتهيب التورط فيها، أو

(15) هوبزباوم، عصر التطرفات.

(16) انظر (بتصرف): جانيت أبو لغد، ما قبل الهيمنة الأوروبية: النظام العالمي بين 1250-1350م، ترجمة محمد زياد يحيى كبة (الرياض: جامعة الملك سعود، 2011)، وثريا الفاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة حاتم الطحاوي؛ مراجعة عمر الأيوبي (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2008).

(17) فرومكين، ص 23.

يتعذر عليه، ليس لقوتها هي، وإنما لـ «غموضها» وقوة المنافسة والصراع المتولد من ذلك.

كان التورط اللاحق في الحرب حتميًا. لم تعد الأمور تحتمل التأجيل، وكانت المنطقة هي «بيضة القبان» في ميزان الحرب، حتى لو لم تشهد مواجهات كثيرة، مقارنة بأوروبا. وهناك مؤشرات على أن السلطنة العثمانية كانت «موضوعًا للصراع»، أما الاستهدافات العميقة فكانت في مكان آخر، إذ حدثت ثورات كثيرة ضد العثمانيين ولم يتشجع الغرب على دعمها، كما أجهض الأخيرُ مشروعَ محمد علي باشا وأجبره على الانكفاء عن الأناضول وسورية إلى مصر[18]. ولم تكن الهواجس عثمانية بل روسية[19] أو بريطانية ضد فرنسا، أو ألمانية ضد روسيا، أو العكس.

خلافًا للتصورات والأيديولوجيات الإسلاموية أو القوموية التي درجت في المجال العثماني السابق، خصوصًا في المقلبين العربي والتركي، لم يكن هدف الغرب تحطيم السلطنة وإلغاء الخلافة، بل عملت بريطانيا وفرنسا (وألمانيا لبعض الوقت) استثمار النزعات الدينية لشعوب المنطقة، وكان لديها «مشروعها الإسلامي» في شأن الخلافة ونقلها من الترك إلى العرب.

انشغلت بريطانيا لفترة بنقل الخلافة من الأتراك جنوبًا إلى العرب، وكان الاتجاه أن على بريطانيا أن «تعوض المسلمين عن تدمير الإمبراطورية العثمانية بإقامة دولة إسلامية في مكان آخر. ومن وجهة نظر دينية، وبوجود مكة والمدينة، لا يمكن التفكير بإقامة هذه الدولة سوى في شبه الجزيرة العربية»، وهي أرض «لا تشتهيها أية دولة من الدول الكبرى»[20].

---

(18) حدد صلح «كوتاهية» بين السلطنة العثمانية ومصر (محمد علي باشا) في (4/ 5/ 1833م) مجال سلطة محمد علي في جغرافيا متوغلة في تركيا الراهنة، إلا أن الضغط الأوروبي كان له القول الفصل، فأجبره على الإنكفاء إلى مصر. انظر مثلًا: لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (موسكو: دار التقدم، 1971)، ص 129-130، ولطيفة محمد سالم، **الحكم المصري في الشام 1831-1841م**، ط 2، صفحات من تاريخ مصر؛ 14 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990).

(19) فرومكين، ص 151-160.

(20) المصدر نفسه، ص 154.

في مذكرة مؤرخة في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1912، يدعو نائب قنصل فرنسا في طرابلس وزارة الخارجية «أن تتبنى فرنسا سياسة إسلامية واضحة، إلى درجة مساعدة المسلمين في اختيار خليفة لهم»[21]، وكذلك كان الأمر عند ألمانيا التي تبنت «المشروع الإسلامي الذي دعا إليه أيضًا السلطان عبد الحميد»[22].

كان الشرق الأوسط منطقة مواجهات «نهائية» للصراع العالمي، وكان الغرب قد غزا أو استولى - حتى ذلك الوقت - على معظم العالم (عدا قلب الشرق الأوسط)، واقتطعت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا وغيرها أجزاء كبيرة من «المجال العثماني»، وتوّجت ذلك باحتلال اسطنبول وفرض الهدنة والاستسلام عليها في عام 1918.

بين بداية الحرب العالمية الأولى (1914) ونهايتها (1918)، حدثت تطورات وتحولات كبيرة أسّست لما بعد الإبادة الأرمنية (1915) واتفاقات سايكس - بيكو (1916) وثورة العرب ضد السلطنة العثمانية (1916) ووعد بلفور (1917)، وحدثت تطورات بعد الحرب كانت بمنزلة استمرار لها، أو من تداعياتها، مثل اتفاقية سيفر (1920) ومؤتمر سان ريمو (1920) والاحتلال الفرنسي لسورية (1920) ولوزان (1923) وتبادل السكان مع اليونان[23]. ونحن هنا نركز على ما يخص المنطقة، ولو أن النظام العالمي شهد تطورات كبيرة أيضًا.

كل ما حدث كان نتيجة مواجهات ومساومات وليس قضاءً وقدرًا منزّلًا من أوروبا. تحدّت روسيا، الطامحة إلى السيطرة على المركز العثماني، بريطانيا وأطرافًا أخرى أن تحدد مطالبها في الدولة العثمانية، وشكلت بريطانيا لجنة

---

(21) وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني: قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 191.

(22) المصدر نفسه، ص 192.

(23) انظر مثلًا: Onur Yildirim, *Diplomacy and Displacement: Reconsidering the Turco-Greek Exchange of Populations, 1922-1934*, Middle East Studies: History, Politics, and Law (New York: Routledge, 2006).

لدراسة الموضوع برئاسة سير موريس دو بونسين، مهمتها تقديم توصيات في شأن ما يجب على بريطانيا عمله حيال إنهاء «المسألة الشرقية»[24].

2- حدود سايكس - بيكو وأخواتها

مثّل ترسيم خطوط وألوان مناطق السيطرة والنفوذ في المشرق العربي مرحلة في مسار طويل ومعقد من المنافسات والمداولات بين القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، خلال تلك الحرب نفسها، إلى جانب مسار آخر «مناقض» للمداولات التي كانت بين تلك القوى والعرب والترك والكرد، وخلافًا للجان تقصّي أحوال السكان واتجاهاتهم التي أرسلت إلى المنطقة في عام 1919، مثل لجنة «كنغ كراين» إلى سورية، ولجنة «هاربورد» إلى الأناضول[25].

اقترح «مارك سايكس» عضو لجنة «بونسين» المذكورة، الذي سيصبح أحد رموز اتفاقات سايكس - بيكو المعروفة، جملة خيارات أمام بريطانيا في شأن مآل السلطنة العثمانية، ونذكرها هنا للأهمية: «ضم الأراضي العثمانية من قبل دول الحلفاء، أو تقسيم هذه الأراضي إلى مناطق نفوذ بدلًا من ضمها ضمًا صريحًا، أو ترك الإمبراطورية العثمانية على حالها لكن مع تطويع حكومتها، أو تطبيق نظام اللامركزية في إدارة الإمبراطورية وتقسيمها إلى وحدات شبه متمتعة بالحكم الذاتي»[26]. وأوصت اللجنة بتبني الخيار الأخير نظرًا إلى سهولته واقترحت التسميات التي ستطلق على التكوينات الجديدة، مسترشدة بالمؤلفات الإغريقية، مثل بلاد الرافدين وسورية وفلسطين[27].

عودة إلى المقترح/ التوصية الأخيرة للجنة، حيث تضمن إنشاء خمس ولايات داخل الإمبراطورية: سورية وفلسطين وأرمينيا والأناضول والجزيرة -

(24) انظر وقارن: المصدر نفسه، ص 156- 159.

(25) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 223-224، و Erik J. Zürcher, *Turkey: A Modern History*, 3rd ed. (London; New York: I.B. Tauris, 2004), p. 146.

(26) محفوض، السياسة الخارجية، ص 163.

(27) المصدر نفسه، ص 163.

العراق[28]. لكن تطورات الأمور داخل الإدارة البريطانية وبين الحلفاء قضت ترجيح مسارات وبدائل أخرى، نسخت مقترحات سايكس السابقة، وتجاوزت توصيات اللجنة نفسها، متمثلة بالعمل على تقسيم ما بقي من المجال العثماني باعتبارها مناطق سيطرة ونفوذ، قبل أن تتجه الأمور خلال الحرب العالمية الأولى إلى احتلال اسطنبول، وفرض اتفاق الهدنة (في عام 1918) وما تبعه من اتفاقات في مؤتمر الصلح في باريس، وغير ذلك.

أظهرت مداولات مارك سايكس (الإنكليزي) وروجر بيكو (الفرنسي) شيئًا من العبثية في تقرير مآل الأمور في المنطقة، حيث يقول سايكس مثلًا: أريد المنطقة كذا، فيجيبه بيكو: هي لك! بدأ تطبيق الاتفاقية تدريجًا، حتى قبل نهاية الحرب، ووصف رئيس الاستخبارات البريطانية الرجلين سايكس وبيكو بـ «الصيادين الذي تقاسما جلد الدب قبل اصطياده»[29]. تبنى هذا «التقاسم» خطوطه العامة مؤتمرُ الصلح في باريس (18 كانون الثاني/ يناير 1919)، إضافة إلى اتفاقات مماثلة في أوروبا نفسها[30]، وهذا ما أكده مؤتمر سان ريمو (25 نيسان/ أبريل 1920) أيضًا، مع تعديلات عدة، منها إضافات تخص فلسطين والمسألة اليهودية - الفلسطينية، والتفصيل في التقسيمات والتغييرات في مناطق النفوذ المقررة لـبريطانيا وفرنسا، وكذلك إسقاط الاعتبارات الخاصة بروسيا بعد ثورة تشرين الأول/ أكتوبر 1917، التي انسحبت بعدما كانت جزءًا من الاتفاقات (صادق عليها وزير الخارجية الروسي سيرغي سازانوف)، لقاء إقرار مناطق نفوذ لروسيا في آسيا الوسطى وشرق الأناضول.

(28) محفوض، السياسة الخارجية، ص 164.

(29) James Barr, *A Line in the Sand: Britain, France and the Struggle for the Mastery of the Middle East* (London: Simon & Schuster, 2011), at: William Armstrong, «After Sykes-Picot: Britain, France and the Struggle for the Middle East,» *Hurriyet Daily News*, 4/12/2014. <http://www.hurriyetdailynews.com/after-sykes-picot-britain-france-and-the-struggle-for-the-middle-east.aspx?pageID=238&nid=75160>.

(30) عقد مؤتمر السلام أولى جلساته في باريس في 18 كانون الثاني/ يناير 1919، بحضور ممثلين من 32 دولة حليفة، واستُبعدت منه الدول المهزومة وروسيا والدول المحايدة. طالب الفرنسيون باستعادة منطقتي الألزاس واللورين من الألمان، وكذلك الضفة اليسرى لنهر الراين (باعتبارها منطقة دفاعية) ومنطقة السار (باعتبارها مصدر الفحم حجري)، ومحافظة فرنسا على مستعمراتها في أفريقيا وآسيا. أما بريطانيا فطالبت بوراثة المستعمرات الألمانية في أفريقيا وشرق آسيا، والانتداب على مصر والسودان وفلسطين والعراق. وقرر المؤتمر تفكيك الإمبراطوريات الألمانية والنمساوية، فظهرت دول جديدة مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا.

وجاءت تلك التغييرات، أو جانب منها، بسبب التغيرات التي طرأت في المنطقة، مثل إعلان المؤتمر السوري الذي عقد في دمشق (آذار/ مارس 1920) استقلال سورية باسم «المملكة العربية السورية» واكتشاف النفط في الموصل ... إلخ واتجاهات القوى والتكوينات الاجتماعية والسياسية والإثنية، وموقفها مما يجري، وكذلك موقفها من المنافسات بين الأطراف المختلفة للسيطرة على المنطقة[31].

حدد مؤتمر سان ريمو المذكور مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في المشرق العربي، وتقرر تقسيم سوريا الكبرى إلى أربعة أقسام: سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والأردن وفلسطين (والعراق) تحت الانتداب البريطاني. وأكد المؤتمر التزام وعد بلفور الخاص بتأسيس دولة لليهود في فلسطين.

في 10 آب/ أغسطس 1920، وقّعت معاهدة سيفر التي نصت على منح تراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان، والاعتراف بسورية والعراق باعتبارها مناطق خاضعة للانتداب، والاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية وأرمينيا، واعتبار مضائق البوسفور والدردنيل مناطق مجردة من السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم، وحصول كردستان على الاستقلال والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان. لكن سلطة مصطفى كمال (أتاتورك) رفضت المعاهدة، واستطاعت التوصل إلى معاهدة جديدة باسم «لوزان» (1923) التي «نسخت» معاهدة سيفر، كأنها لم تكن.

فتحت الحرب الأبواب أمام تطورات غير مسبوقة في المنطقة لجهة الحداثة السياسية والتكنولوجيا والنظام الدولي والقانون والدولنة... إلخ، وبدت الحرب كما لو أنها رافعة للتقدم التقاني والاقتصادي والسياسي، وكان لها تداعيات «ثورية» على النظام العالمي. لكن الأمور تطورت خلافًا لمصالح أطراف عدة في المنطقة، حيث مضى قطار الدولة في المنطقة ولم يمر على الكرد، كما وضع العرب في مقطورات/ كيانات أو دول عدة، فيما كانوا يأملون بدولة واحدة تشمل المشرق العربي أو جزءًا كبيرًا منه، بحسب وعد بريطانيا لهم، بينما دفع الأرمن والسريان ثمنًا لمشروعهم الدولتي تمثل بإبادة وتهجير حوالى مليوني شخص منهم.

---

(31) انظر جانبًا من ذلك بحسب وثائق ومذكرات من الأرشيف الفرنسي في: كوثراني، بلاد الشام، ص 181-200.

صحيح أن التطورات صدمت الأحلام التوحيدية بأسرع مما كسبتها، إلا أن الدول قامت على بنى سياسية وقانونية واقتصادية هشة ومتآكلة، إلى درجة يمكن معها القول - بشيء من التعميم - إنها قامت على أنقاض أو ركام من الواقع المختلط مع خطاب سياسي وثقافي يوتوبي الطابع، لم يتمكن من أن يجد فرصة أو فسحة لتجريبه أو اختباره. وكان الحدث العالمي أكبر من قدرة المنطقة على تحمّله والإمساك بأوراقه، هنا «عجز السياسة» و«مكر التاريخ».

3- ديناميات «المسألة الشرقية»

الآن، ما هي الديناميات أو السياسات التي حكمت ما سمّي بـ «المسألة الشرقية»؟ نتحدث هنا عن «سياسات المسألة الشرقية» لا «المسألة الشرقية» التي يمكن القول إنها استمرت بكيفية أو أخرى إطارًا أو ناظمًا عميقًا لأنماط التفاعل بين المنطقة والنظام العالمي. يمكن تركيز تلك الديناميات في النقاط الرئيسة الآتية، آخذين في الاعتبار أن الفصل بينها وتفريعها لا يستقيم إلا لأغراض التحليل والتوضيح:

- دينامية مركبة وسيرورة، لا خطة محكمة أو مؤامرة، وما جرى كان نتيجة أو حصيلة تفاعلات ومنافسات بين أطراف أوروبية، وما يقابل ذلك في المجال العثماني نفسه. وكانت المسألة الشرقية ديناميةً عثمانية بقدر (ربما أكثر) مما هي أوروبية.

- ديناميات الاختراق الخارجي والضبط ما أمكن للتطورات والتفاعلات العثمانية، عوامل التجاذب وعوامل والتنافر مع البيئة الإقليمية والدولية.

- إدراج المنطقة في النظام السياسي العالمي، بعدما أُدرجت في النظام الاقتصادي العالمي.

- الإجهاد (الداخلي والخارجي) باعتبارها دينامية حرب، حيث يُستنزف المجال ماديًا ورمزيًا إلى درجة الإنهاك والعجز عن اتخاذ المبادرة في المواجهة والانهيار من دون حرب أو بأقل جهد ممكن.

- تحول المجال العثماني من «طرف» للصراع والهيمنة إلى «موضوع» لهما،

ومن المواجهة معه إلى المواجهة داخله، أي بين مكوّناته، أو ما يسمى «مواجهة بالوكالة».

- تمثل المنطقة حيز احتكاك أو صدام اختباري للاتجاهات ذات القابلية للهيمنة على النظام العالمي، حيث تُعدّ الهيمنة على المنطقة مقدمة أو شرطًا لازمًا للهيمنة على النظام العالمي.

- تشهد المنطقة أنماط تحالفات متغيرة داخل المجال العثماني نفسه، وبينه وبين الأطراف الأخرى، وبين الأطراف الأخرى نفسها، حوله.

- للفواعل الخارجية قوامة نسبية، مقررة أحيانًا، على تطورات الأمور، حيث إن أي مبادرة خارجية تؤدي إلى اصطفاف عند مكونات النظام في المركز العثماني وتياراته، وكذلك الفواعل الخارجية.

- لم يكن سهلًا التوصل إلى حلول أو تسويات مستقرة للمشكلات القائمة التي هُندست بشكل قصدي أحيانًا، حيث تبقى المشكلات بمنزلة «حقول ألغام» في العلاقات الإقليمية، كما جرى هندسة بعض البلدان، أو أكثرها، حيث تبقى مفخخة بالعنف.

- الديناميات بوصفها حاجة تاريخية، وإنقاذًا للمنطقة، أو تكوينات فيها، من مخاطر التأخر، واستجابة لتحديات تنموية كبيرة. ويحدث في مثل هذا الحال أن لا تقوم مقاومة لقوى الاحتلال، وكان ثمة سهولة نسبية في السيطرة على المنطقة، ليس الحديث عن فارق القوة، وإنما عن عدم رغبة في مقاومة الاحتلال، رغبة فيه، مشوبة بنمط من الرهبة والشعور بالفارق واستحالة رده (الاحتلال)!

بدت الأمور - مع نهاية الحرب العالمية الأولى - كما لو أن «ثورة» حصلت وبدّلت الأحوال جملة، وأقامت قطيعة بين ما قام وما كان، بين اللحظتين العثمانية والكولونيالية، وبرزت اتجاهات دولتية حداثية كما في تركيا وإيران، وقوموية طامحة للتشكل الدولتي كما عند الكرد، وتوحيدية قوموية أو إسلاموية كما عند العرب. وما مثل طموحًا ومشروعًا مجهضًا لدى الكرد، بدا «دولة مصطنعة» و«تجزئة» واستعمارًا عند العرب، فيما كانت تركيا وإيران تجدان السير في «تغريبهما» واندماجهما في سياسات الدول الكبرى، وما يتصل بها من تفاعلات وتحالفات إقليمية.

نهضت النخب العثمانية السابقة بمهام «الدولنة» المعاصرة تحت الانتداب الأوروبي أو بتأثير مباشر منه، حيث أمكن للنخب المذكورة أن توجه «التذمر الشعبي نحو وجود الحكم الأجنبي وبعيدًا عن بنى النفوذ المحلية»[32]، وحيث بدا أن الشعوب التي ثارت ضد الاستعمار وحققت الجلاء وقعت تحت سيطرة احتلال من نمط آخر، داخلي هذه المرة، وهذا يفسر - مع عوامل أخرى - حال عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي لدولة «ما بعد الاحتلال»، وحدوث ثورات اجتماعية وانقلابات عسكرية... إلخ، وإن لم يتطور الأمر إلى حال أفضل كثيرًا من حيث السياسات العامة والعلاقة بين المجتمع والدولة.

ثانيًا: ديناميات الهيمنة من «الفشل الدولتي» إلى «الفشل الإقليمي»

حدث في الفترة الاستعمارية «إعادة انتاج» ديناميات التغلغل والاختراق إياها أيام «المسألة الشرقية»، وإن كان لها تجليات وأحوال مختلفة، ذلك أن النظام العالمي وفواعله المسيطرة، أمسكت بالمنطقة و«هندست» مكوّناتها الدولتية وأنماط تفاعلاتها البينية والإقليمية والدولية، وما لبثت الأمور أن تطورت إلى قيام نظام تفاعلات إقليمي يجمع الدول العربية في ما سمّي «جامعة الدول العربية»، وكان هناك تركيا وإيران وإسرائيل. وتطور الأمر لاحقًا إلى «النظام الإقليمي العربي» ثم «النظام الإقليمي للشرق الأوسط»، ولو أن الحديث هنا هو عن نظام تفاعلات وليس منظمات أو مؤسسات إقليمية.

1- نظام إقليمي مخترق

برزت ديناميات الهيمنة والتغلغل والاختراق خلال «الحرب الباردة» أيضًا، وكان لها تجليات أو مستويات إقليمية ودولتية «ساخنة» أو «متفجرة»، وبوصفها سيرورة ودينامية مركبة، سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية... إلخ، وكانت «الثورات الوطنية» و«حركات التحرر» والسياسات المناهضة للاستعمار والحركات القومية والإسلاموية وغيرها غير حاسمة، في هذا الخصوص،

---

(32) الأيوبي، تضخيم الدولة، ص 206.

وتضائل تأثيرها تدريجًا، وربما أصبحت على هامش الموضوع تاريخيًا، لم تكن بلا معنى أو فائدة، وإنما تحولت إلى عبء كبير، لأنها رفعت شعارات وأعلنت عن مواقف وسياسات لم تلتزمها، أو فشلت في القيام بها، وأدى ذلك (مع عوامل أخرى) إلى زيادة في الاختراق الخارجي (والداخلي) والتبعية والإجهاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتنموي ... إلخ.

لم يغطّ وجود الدول والمنظمات الإقليمية والأحزاب والسياسات واقع أن المنطقة «مدولة»، ربما أكثر من أي منطقة أخرى في النظام العالمي، وتكاد تكون «لا داخل لها» و«لا داخل لدولها»، والكل معني بالكل، وليس لطرف أن يقرر شؤونه بإرادته، وللسياسات والخيارات حدود وسقوف لا يمكن تجاوزها أو لا يمكن إقرارها إلا بعد توافقات بين الفواعل الدولية المؤثرة. منطقة مُخترقة بقوى متنازعة، وحدودها هي حدود الحرب الباردة، وأشكال الصراعات والمنافسات اللاحقة كلها تقريبًا[33]. وقامت بفعل الاستقطاب الدولي والإقليمي... إلخ حروب بين عدد من الدول العربية وإسرائيل، وبين العراق وإيران، وتوترات مع تركيا، وحروب وصراعات عربية - عربية، وحروب أهلية، وتحالفات متغيرة ومتناقضة... ما هَيّأ قابلية تلقي واختراق خارجي وداخلي ثقيلة الوطأة وقاهرة.

هناك ديناميات مشابهة داخل الإقليم نفسه، دول مراكز ودول أطراف على مستوى الإقليم، هيمنة لدول على أخرى، وفواعل أو جماعات عابرة الدولة، إسلاموية وقوموية، وحتى قبلية وطائفية وإثنية، منطقة مفخخة بالعنف والحروب والمواجهات، ووجود القوى الكبرى باعتبارها فواعل ناشطة وحاضرة على الداوم كما لو أنها «أعضاء» في الإقليم. يمكن تحديد السمات العامة لنظام إقليمي مخترق في النقاط الرئيسة الآتية:

- تُمارس الدول الكبرى تأثيرًا مُقرِّرًا في سياسات المنطقة وفي السياسات الداخلية لدولها ومكوناتها.

- تقوم تفاعلات مواجهة وصراع مستمرة بين الإقليم والفواعل الكبرى في النظام العالمي.

(33) انظر وقارن: النقيب، الدولة التسلطية، ص 46.

- يصعب التمييز بين سياسات الداخل وسياسات الخارج، نظرًا إلى التأثير الناشط لـلخارج في الداخل.

- تتسم أنماط التفاعلات والسياسات والتحالفات بالتبدل والتغير المستمر.

- ليس هناك اعتراف أو التزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف الأخرى، إذ يعد الكل نفسه معنيًا بشؤون الكل.

- ما يجرى هو نتيجة أو حصيلة تفاعلات ومنافسات بين الأطراف الفاعلة المختلفة، داخل الإقليم وخارجه.

- الضبط الخارجي لعوامل التجاذب وعوامل والتنافر وفق ديناميات توازن ومساومة بين الأطراف والفواعل المتنافسة أو المعنية بالمنطقة.

- تطورت ديناميات الهيمنة من السيطرة المباشرة إلى الاحتواء إلى الإجهاد الداخلي (والخارجي) باعتبارها دينامية حرب.

- تحول المجال الإقليمي (أو بعض مكوناته) من «طرف» للصراع والهيمنة إلى «موضوع» لهما، ومن «المواجهة» مع النظام العالمي (أو أطراف فيه) إلى «مواجهة بالوكالة» داخل المجال الإقليمي نفسه.

- تمثل المنطقة حيز احتكاك أو صدام اختباريًا للاتجاهات ذات القابلية للهيمنة على النظام العالمي، حيث تُعد الهيمنة على المنطقة مقدمة أو شرطًا لازمًا لتعزيز الأوزان النسبية للأطراف المتنافسة للهيمنة على النظام العالمي.

- أنماط تحالفات متغيرة داخل المجال الإقليمي نفسه، وبينها وبين الأطراف الأخرى، وبين الأطراف الأخرى نفسها حوله.

- للفواعل الخارجية قوامة نسبية، مقررة أحيانًا، على تطورات الأمور، حيث إن أي مبادرة خارجية تؤدي إلى اصطفاف عند مكوّنات النظام في المركز العثماني وتياراته، وفي الأطراف.

- لم يمكن التوصل إلى حلول أو تسويات مستقرة للمشكلات الحدودية والسياسية القائمة، حيث تبقى المشكلات بمنزلة «حقول ألغام» في العلاقات الإقليمية، كما هُندست بعض البلدان، أو أكثرها، بكيفية مشابهة، حيث تبقى مفخخة بالعنف.

- الديناميات بوصفها حاجة إقليمية وحاجة عند أطراف معينة، دولًا كانت أم جماعات أم فواعل فيها أم فواعل عابرة الدولة (والإقليم). وهناك نوع من «الحنين للاستعمار» أو لـ «التدخل الخارجي».

2- من «دولة الانتداب» إلى «الدولة الوطنية»

كان للحرب العالمية الأولى نتائج كبيرة على صعيد الدولة في المنطقة، إذ لم تكن الدولة - بالمعنى الأوروبي - موجودة في الإقليم، بل إن عددها كان قليلًا على مستوى العالم[34]. ومن مداخل تفسير وتحليل ظاهرة الدولة في المنطقة أن الاستعمار أقام دولًا ورسم حدودها ولوّنها على الخرائط، قبل أن يقوم بتحديدها على الأرض، وهكذا لم يكن قيام الدولة في المنطقة نتيجة لسيرورة اجتماعية تكاملية نابعة «من الداخل»، بل كان بدرجة كبيرة نتيجة سيرورة سياسية مفككة مفروضة «من الخارج»[35].

يجب الإشارة هنا إلى أن أولوية الدولة الحديثة لم تكن محض هندسة وتشكيل أوروبي للمنطقة، وإنما اعتمدت على قابلية محلية أيضًا[36]. وهناك «نويات» أو أجنّة لـ «الدول» في سورية واليمن ومصر وعُمان والمغرب[37]، ومع ذلك كان الاستعمار هو الذي رسم الحدود وأقام الدولة[38]، «على صورة الأنموذج الأوروبي»[39].

---

(34) هوبزباوم، عصر الإمبراطورية، ص 62.

(35) الأيوبي، تضخيم الدولة، ص 234.

(36) كان للتنافس بين فرنسا وبريطانيا على المنطقة «أصداء» تمثلت بأنماط من التنافس بين «أنصار» كل منهما داخل المنطقة نفسها، وهذه مسألة لم تنل الاهتمام والتركيز الذي تستحق في الدراسات السياسية والتاريخية والاجتماعية في المنطقة. انظر جانبًا من الصراع الداخلي في شأن من تكون له الغلبة في المشرق، هل هو بريطانيا أم فرنسا، كما يرد في مذكرات دبلوماسية وتقارير قنصلية فرنسية، في: كوثراني، بلاد الشام، ص 181-200.

(37) المصدر نفسه، ص 191.

(38) المصدر نفسه.

(39) المصدر نفسه، ص 192. حتى تلك الجنينية والنويات كان للغرب تأثير تدريجي في تظهيرها أو تشجيعها أو حمايتها من خلال التدخل والامتيازت... إلخ (الأيوبي، تضخيم الدولة، ص 192). مثلما كان لذهنية «الملل» و«النحل» دور في ذلك.

كانت سورية الأكثر تضررًا من سايكس - بيكو، حيث قُطِّعَت أوصالها، وزاد في ذلك الاحتلال الفرنسي باقتطاعه أجزاء منها وضمّها إلى لبنان، ومنح أجزاء كبيرة منها لتركيا، ومحاولته تقسيمها إلى خمس دويلات على أسس طائفية وجهوية وإثنية، وهي اليوم «لا تزيد في بعض الأشكال عن كونها «دولة راسبة» لما بقي من «سوريا الطبيعية» السابقة»[40].

لعل ما دار بين الأمير فيصل (قبل تتويجه) والسير بيرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني والحاكم الفعلي للعراق، يدل على الكيفية التي نشأت فيها الدولة هناك. «شرح كوكس للملك المقبل فكرة التنظيم السياسي الجديد في المنطقة: دولة تركية شمالًا ودولة كردية جنوبًا ودولة عراقية (لعرب العراق). اعترض فيصل بدبلوماسية قائلًا: أنت تعطيني دولةً محاطة بالأعداء. فثمة الترك (الذين حاربناهم) شمالًا، والسعودية (أو ابن سعود المحارب) جنوبًا. وأوضح فيصل أنه عربي شافعي (سنّي)، وأغلبية عرب العراق من الشيعة، فإذا ذهب الأكراد في دولة... فإن فيصل سيجلس على عرش مملكة ذات أغلبية شيعية لن تستقيم له. وافق كوكس على ذلك الرأي»[41].

لم يركز الفكر السياسي في المنطقة على مسألة الدولة[42]، ربما لحداثة مفهوم الدولة، وحداثة الدولة نفسها، ولذلك تقديرات ومداخل تفسير كثيرة، منها مثلًا أن الأيديولوجيات السائدة أعطت الأولوية لمقولة الأمة ببعدها القومي أو الديني، وكلاهما عدَّ الدولة الناشئة في المنطقة «من صنع الاستعمار» أو بتأثير منه، وأنها بالتالي مناهضة لمفهوم الأمة[43]. ومن هنا، لم يحتف أحد بالدولة الناشئة التي أطلقت عليها نعوت منوّعة، مثل «دولة التجزئة» و«دولة قطرية»، وثمة من رفضها كليًا واعتبرها «رجيمة» و«مُنكرة»، فيما اعتبرها آخرون «موقتة» لن تدوم،

---

(40) الأيوبي، تضخيم الدولة، ص 244.

(41) فالح عبد الجبار، «إشكالية الوطني والإثني/المذهبي في العراق،» إضافات، العدد 1 (شتاء 2008)، ص 76.

(42) نزيه نصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، بحوث اجتماعية؛ 10 (لندن: دار الساقي، 1992)، ص 5، 57 وما بعدها.

(43) برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

وتأخر التنظير الذي عدّها «لازمةً» أو «ضرورة» و«إنجازًا» بحد ذاتها، ووصفها بـ «الدولة الوطنية»[44].

عملت النظم كلها على تعزيز «الدولة» في مقابل «المجتمع»، وتوصلت المنطقة إلى أنماط من الحكم، متشابهة إلى حد كبير، الفروق بينها هي في الدرجة لا في النوع، ملكيوها وجمهوريوها، وعلى اختلاف المسميات والتصنيفات. وتطورت الأمور وتحولت بسرعة «من الدولة إلى القبيلة» أو «الطائفة» أو «العائلة»[45].

3- من «الدولة الوطنية» إلى «الدولة الفاشلة»

أتت الدولة على عربات الجيوش الغازية ووُلدت بصفتها سلطة «خارجية» و«لم تتمكن من تجاوز هامشيتها حتى في قمة هيمنتها» وإمساكها بزمام الأمور، وأمكن لبعضها أن يبني جيوشًا كبيرة ومُدرّبة ومُسلّحة وتُمسك بالاقتصاد والسياسة وتُقيم شبكة أمن مركبة وتتغلغل في التكوين الاجتماعي والسياسي وتُمسك بالمجال العام ... إلخ، إلا أنها لم تتمكن من بناء شرعية مستقرة.

تطور الأمر بها إلى ديناميتين متعاكستين: **الأولى** تُعدّ الدولة الراهنة - على علاتها - «إنجازًا» يجب حمايته، خصوصًا مع بروز عوامل التفتت والتهديد الداخلية والخارجية والمخاوف من انهيارها والدخول في حال «الحرب الأهلية» أو حال «اللادولة»، كما في الصومال وإلى حد ما أفغانستان؛ **والثانية**، تُعدّ الدولة كيانًا متسلطًا أشبه بـ «دولة هوبزية» تأخذ ولا تعطي، ولم تستطع أن تحقق أيًا من الأهداف التي أعلنتها خلال عقود عدة من وجودها. ولأن إصلاحها شبه مستحيل أو دونه مخاطر وأثمان كبيرة، فإن التدخل الخارجي هو من شروط التغيير للحصول على «الدولة المأمولة».

نتحدث هنا عن «دولة هوبزية»، ومن الملائم الحديث عن إقليم يشبهها،

---

(44) انظر مثلًا: علي أومليل، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1985).

(45) انظر وقارن: الأيوبي، تضخيم الدولة، والنقيب، الدولة التسلطية.

أو لنقل حدودًا وتكوينات إقليمية على شاكلتها، ويمكن أن تنسحب الديناميتان المذكورتان آنفًا على الإقليم: الأولى مع الحفاظ على الحدود والتكوينات القائمة، لأن تغييرها سيؤدي إلى انفجار الإقليم؛ والثانية ترى التغيير، حتى لو كان إعادة نظر في الحدود، يتطلب تدخلًا خارجيًا. ويبدو أن هاتين الديناميتين تتنازعان السياسات والتفاعلات الراهنة في شأن الإقليم.

وصلت الأمور إلى بروز ديناميات اختراق ضمن الإقليم «متواشجة» مع ديناميات اختراق من خارجه، ينقسم بعضها على بعض، حيث تبرز «تحالفات» متعارضة يتشارك فيها الدولي والإقليمي والداخلي معًا، ولكل منها حلفاء من الفواعل العابرة الحدود/ الدولة، مثل التنظيمات الحزبية والدينية والقومية. وبرزت أيضًا فواعل جهادية تتجاوز الحدود، تمحوها، لتقيم سلطة بديلة وتواجه الدول القائمة.

هذا يحيل إلى ما عُرف بـ «الربيع العربي» الذي تحول بتأثير فواعل عدة إلى «حروب أهلية» و«حروب جهادية» و«تدخل دولي»، وانتقلت الأمور إلى «انفجار إقليمي» أو «حريق إقليمي» لا يتهدد الدول والتكوينات ضمن الإقليم والأقاليم المجاورة فحسب، وإنما النظام العالمي كلّه، نظرًا إلى المنافسات والمخاوف والمخاطر الملازمة للسياسات الخاصة في المنطقة، كونها تمثل «خط صدع» تاريخي وحضاري، وتضم احتياطيًا كبيرًا من النفط والغاز وعقدة عبور واتصال على مستوى العالم.

احتلت المنطقة مركز الاهتمام العالمي منذ عام 2011، إذ بدأت - كما ذكرنا - بـ «ثورات» وانتهت بأزمات وحروب أهلية وجهادية وتدخلات دولية متضادة. ودخل عدد من بلدان المنطقة جراء ذلك في تصنيف أو توصيف «الدول الفاشلة»[46]، أي ارتفاع مستوى الاضطراب الاجتماعي والسياسي وعدم القدرة على تحقيق الأمن وفرض السيطرة على أراضيها والعجز عن تطبيق القانون وتأكّل الشرعية. وهذا ينسحب على ليبيا وسورية والعراق واليمن. وبيّن تقرير مؤشر

---

(46) انظر مثلًا: مفهوم الدولة الفاشلة وفق «منظمة التعاون والسلام الأميركية» و«منظمة الشفافية الدولية». في تقرير الدول الفاشلة (Failed States Index) لعام 2014، في: <http://library.fundforpeace.org/library/cfsir1423-fragilestatesindex2014-06d.pdf>.

المؤشر على النحو التالي: تحتل تركيا المرتبة 93 والأردن 83 وتونس 78 وإيران 44 وليبيا 41 ومصر 31 ولبنان 29 وسورية 14 والعراق 13 واليمن 8 والسودان 5. ويضم المؤشر (187) دولة، متسلسلة من الأكثر إلى الأقلّ احتمالًا للفشل، ويتألف من 120 نقطة[47]. ما يعني أن المنطقة مُقبلة على المزيد من التوتر والعنف الداخلي والإقليمي والدولي، خصوصًا أن «الفشل» ينسحب من مستوى الدولة/ الدول المذكورة إلى المستوى الإقليمي، خصوصًا أن الفواعل الإقليمية (والدولية) لم تتمكن من ضبط التطورات والنزاعات داخل الإقليم، مع أنها حاولت - بدوافع شتى - استدراج تدخل دولي من أجل وضع حد للفوضى والعنف الداخلي في عدد من البلدان، إلا أن التناقضات والمنافسات بين الفواعل العالمية والإقليمية لم تساعد في إتمام أي جدول أعمال أو إيصاله إلى منتهاه ومقاصده، ديناميات «المسألة الشرقية» إياها!

الجدول (8-1)

دول المنطقة الأكثر تهديدًا بحسب تصنيف «الدولة الفاشلة» لعام 2014

	الدولة	النقاط	الترتيب
1	السودان	110.1	5
2	اليمن	105.4	8
3	العراق	102.2	13
4	سورية	101.6	14
5	لبنان	86.9	29

يتبع

(47) يحدد مؤشر الدول الفاشلة الذي تُعدّه «منظمة التعاون والسلام»، مؤسسة أميركية، بالتعاون مع «منظمة الشفافية الدولية»، 12 معيارًا أو مؤشرًا رئيسًا تشمل معايير مثل شرعية الدولة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وحقوق الجماعات والتنمية غير المتوازنة، حيث يحصل كل معيار على درجات متفاوتة من 1 إلى 10، استنادًا إلى تحليل ملايين الوثائق. وتشير زيادة درجات المعيار إلى زيادة الضغط على الدولة، وبالتالي وجود مخاطر أعلى بعدم الاستقرار. ويعرّف التقرير «الدولة الفاشلة» أنها الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وتفشل حكومتها في اتخاذ قرارات مؤثرة، إضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها، وتشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة. انظر: <http://library.fundforpeace.org/library/cfsir1423-fragilestatesindex2014-06d.pdf>.

تابع

6	ليبيا	87.8	41
7	مصر	91	31
8	إيران	87.2	44
9	إسرائيل (الضفة الغربية ضمنًا)	79.5	67
10	تونس	77.5	78
11	الأردن	76.7	83
12	تركيا	74.1	93

المصدر: (Failed States Index) لعام 2014، في:
<http://library.fundforpeace.org/library/cfsir1423-fragilestatesindex2014-06d.pdf>.

ثالثًا: تغيير الحدود: هل ثمة «سايكس - بيكو» جديدة؟

يعكس الموقف من الحدود أنماطًا من التفاعلات والسياسات بين أطرافها. هناك حدود ذات «نفاذية» عالية، نظرًا إلى سهولة مرور الأفراد والبضائع والأفكار، كما بين سورية ولبنان؛ وحدود قلقة وغير منضبطة، كما بين سورية والعراق؛ وحدود متوترة، كأن تكون موضوعًا للنزاع بين أطرافها؛ وحدود منفلتة يصعب التحكم بها، كما هو حال معظم الحدود السورية والعراقية؛ وحدود هي عبارة عن أسلاك شائكة وخنادق وحقول ألغام، كما بين سورية وإسرائيل وإلى حد ما الحدود بين سورية وتركيا. كل ذلك إضافة إلى «منطقة عازلة» و«جيش متعامل» كما بين لبنان وإسرائيل؛ ولم تكن الحدود في المنطقة «حيز اتصال» إلا في حالات قليلة وعابرة.

تعاني دول المنطقة صعوبات في التوصل إلى ديناميات ترسيم الحدود كما بين سورية ولبنان، ومراقبة الحدود وضبطها كما بين سورية والعراق، أو تعديلها كما حدث بين سورية والأردن، أو إزالة الألغام منها كما بين سورية وتركيا، أو تغييرها بالقوة العسكرية/ الاحتلال كما حدث بين العرب وإسرائيل، وكذلك محاولة تغييرها كما حدث بين العراق وإيران خلال حرب الخليج الأولى (1980-1988) والعراق والكويت (1990-1991)، وبين سورية وإسرائيل (1948، 1967، 1973)، إلا أن المحاولات الأخيرة لم تفض إلى النتائج المتوخاة.

تتأثر الحدود أيضًا بطبيعة التكوين الاجتماعي والإثني للسكان على جانبيها، وثمة تداخل سكاني عبرها أو على جانبيها، إذ ثمة - على سبيل المثال - سوريون يعيشون في لبنان ولبنانيون يعيشون في سورية؛ وهناك اقتصاد سياسي وسوق حولها (أو عبرها)، شبكات تهريب وتبادل سلعي وخدمات ... إلخ، وهذا ما تشهده أيضًا الحدود ذات التخوم المأهولة، كما بين الكرد على جانبي الحدود بين سورية وتركيا، وبين القاطنين في مناطق الحدود بين سورية ولبنان.

لم يؤد الحدث الأفغاني إلى تغيير الحدود، وكذلك الحدث الصومالي، على الرغم من غياب شبه تام للحدود على أرض الواقع بينهما وبين جيرانهما، خصوصًا بين أفغانستان وباكستان، وبين الصومال وأثيوبيا. ولم تتغير الحدود من دون اعتراف عالمي، حتى في الحالات التي أزيلت فيها عمليًا. لكن من يريد تغيير الحدود اليوم، الموقف المعلن طبعًا، هم «المنظمات الجهادية» في سورية والعراق والحراك الجنوبي في اليمن وقوى جهوية مختلفة في ليبيا والكرد في العراق وسورية، وربما قوى وتيارات وهويات أو تكوينات داخل عدد من الدول أو النظم القائمة. لكن لا طرف دوليًا أو إقليميًا يوافق علنًا على أي تغيير في الحدود القائمة في المنطقة، مع أن فواعل وأطرافًا كثيرة أوصلت الأمور إلى هنا، كثيرون تسببوا بـ «ولادة» العنف والفوضى وجميعهم ينكرون «أبوّتهما»!

دخلت المنطقة منذ عام 2011، وربما قبله، في حال من «عدم اليقين» أو «عدم التعيين»، حال من «الفوضى» في «قلب العالم»، ربما يسبب «إجهادًا» للنظام العالمي ويدفعه إلى «الانفجار». ومرة أخرى، ربما يكون الفاعل الدولي هو المُقرِّر أو المُرجِّح لما ستؤول إليه الأمور، ويلقي الغموض في شأن استراتيجيات القوى الكبرى بثقله على المنطقة، بانتظار نتائج المواجهات أو التوافقات أو التسويات بين الفواعل الكبرى (والفواعل الإقليمية)، تمامًا مثلما حدث في بدايات القرن العشرين عندما أُنهيت «المسألة الشرقية» وأُسّس الشرق الأوسط الحديث.

مرة بعد أخرى، تكون الهيمنة على الشرق الأوسط مدخلًا أو مقدمة لاكتساب قدرة أكبر في «الصراع على العالم»، ويمكننا رصد ثلاث محطات خلال الـ 100 عام الأخيرة: **الأولى** كانت مع نهاية الحرب العالمية الأولى والسيطرة على منطقة النفط والمركز الروحي والعقدي للعالم الإسلامي (مكة في الجزيرة العربية)؛

والثانية كانت عندما دخلت المنطقة في تحالف مع الغرب ضد السوفيات واليسار العالمي أو ما عرف بـ «الجهاد الأفغاني»؛ والثالثة هي الصراع على المنطقة في زمن التحولات العربية، لكن لم تتكشف بعد عن نتائج حاسمة حتى اليوم.

تدخل الأطراف الدولية في «رهانات حرجة» في شأن تحقيق انتصار في المنطقة، وثمة تقديرات بوجود مخاطر محتملة من توسع دائرة «الفوضى» و«العنف» إلى خارج الإقليم، حيث يكون الاتحاد الروسي والصين مهددين باضطرابات إثنية ودينية مشابهة، كما يشعر الغرب بمخاطر انتقال عدوى «الجهاديين» ونشاطهم من المنطقة إليه. هنا، يبدو الدور المرجّح للولايات المتحدة وروسيا (وأطراف أخرى، وإن بدرجة أقل)، ما يؤكد «قوامة» الخارج و«هيمنته» في تقرير أمور المنطقة، والتعويل عليه في كل ما يتصل بها، وهذا ليس طارئًا، وليس من المتوقع أن يشهد تراجعًا في المستقبل القريب.

لم تكن حدود سايكس - بيكو (1916) وخرائطها إلا بداية، ويجري التركيز عليها بوصفها حدثًا مؤسسًا، وتغيرت مرارًا وقامت اتفاقات وتفاهمات أخرى عدّلت في حدود المنطقة وخرائطها، مثل اتفاق باريس (18 كانون الثاني/ يناير 1919) بين بريطانيا وفرنسا في شأن تعيين حدود مناطق النفوذ في المشرق، وسان ريمو (25 نيسان/ أبريل 1920)، وسيفر (10 آب/ أغسطس 1920) واتفاق باريس بين هاردينغ بنشورات - ليغس (23 تشرين الأول/ أكتوبر 1920) واتفاق أنقرة بين تركيا وفرنسا (20 تشرين الأول/ أكتوبر 1921) لتعيين الحدود بين تركيا وفرنسا (سورية)، واتفاق نيوكمب - بوليه في عام 1923 بين فرنسا وبريطانيا لتعيين الحدود بين مناطق سيطرتهما في المشرق ... إلخ.

لم تكن اتفاقات الحدود المذكورة نتيجة خطط مسبقة بما هي خرائط لحدود سياسية، وإنما حصيلة ديناميات تفاعل وتنافس وتوافق بين قوى أوروبية مع فواعل محلية وإقليمية. وهذا لا ينفي أن ترسيم الحدود كان يتم على أهواء الأطراف المسيطرة، وكجزء من مساومات بينها. ولا بد من التنويه بأن الحدود القائمة اليوم ليست بالضبط حدود سايكس - بيكو، حيث طرأت عليها كما ذكرنا سابقًا، و«كانت خريطة سايكس - بيكو بمقياس رسم صغير، ورسمت خطوط الاقتسام بطريقة تقريبية، الأمر الذي جعل مسألة تبعية مساحات واسعة نسبيًا على الأرض

من دون حسم. وكان ذلك نابعًا من أن اتفاقية سايكس - بيكو عُنيت بتحديد أسس ومبادئ للمستقبل»، لذا بقي جزء كبير من الحدود «التي ظلت تبعيتها غير معروفة تمامًا»[48].

في معاهدة باريس في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1920 التي وقعها مندوب بريطانيا اللورد هاردينغ أوف بنشورات ومندوب فرنسا المسيو ليغس، تم تعيين الحدود بين منطقتي انتدابهما في المشرق، ومنها خط الحدود في الجولان، «فكان مسار الحدود طبيعيًا وليس هندسيًا»[49]. وضمّت المعاهدة تغييرًا لحدود سايكس - بيكو (1916) «حيث تم توسيع حدود فلسطين على حساب الجولان»، ربما بتأثير التفاعلات والتفاهمات بين بريطانيا والحركة الصهيونية[50]، وأجريت تغييرات أخرى عند ترسيم الحدود الذي أُقرّ في اتفاق نيوكمب - بوليه[51].

اتفقت فرنسا (المنتدبة على سورية) وتركيا، وهذا من التغييرات التي طرأت على سايكس - بيكو أيضًا، على ترسيم الحدود بين سورية وتركيا (المادة 8 من اتفاق أنقرة 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1921) بكيفية اقتطعت من سورية ما مساحته 184 ألف كلم2 تقريبًا[52]، وهذا قريب من مساحة سورية الحالية وهي 185 ألف كلم^2. وشعر السوريون، بحسب ما يذكر زكي الأرسوزي أن العلاقات بين فرنسا وتركيا نهضت «لتدرأ خطر العروبة عن فرنسا وتركيا»[53]، ولذلك اتفق الطرفان على تقليص الجغرافيا السورية (فرنسا بالتجزئة وتركيا باقتطاع الأرض) كلما سنحت الفرصة، خصوصًا أن فرنسا أرادت إضعاف سورية لتستمر تحت

---

(48) حسن محسن الأمين، سراب الإستقلال في بلاد الشام: 1918-1920 (بيروت: دار الريس، 1998)، ص 23.

(49) المصدر نفسه، ص 80.

(50) هذا تقدير المؤرخ حسن الأمين، في: الأمين، سراب الإستقلال، ص 82 وما بعدها.

(51) المصدر نفسه، ص 84-87.

(52) انظر نص الاتفاق الذي وقعه المفوض الفرنسي في سورية هنري فرانكلان بويون ويوسف كمال وزير الخارجية التركي؛ في: ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية: 1920-1939 (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص 298-230.

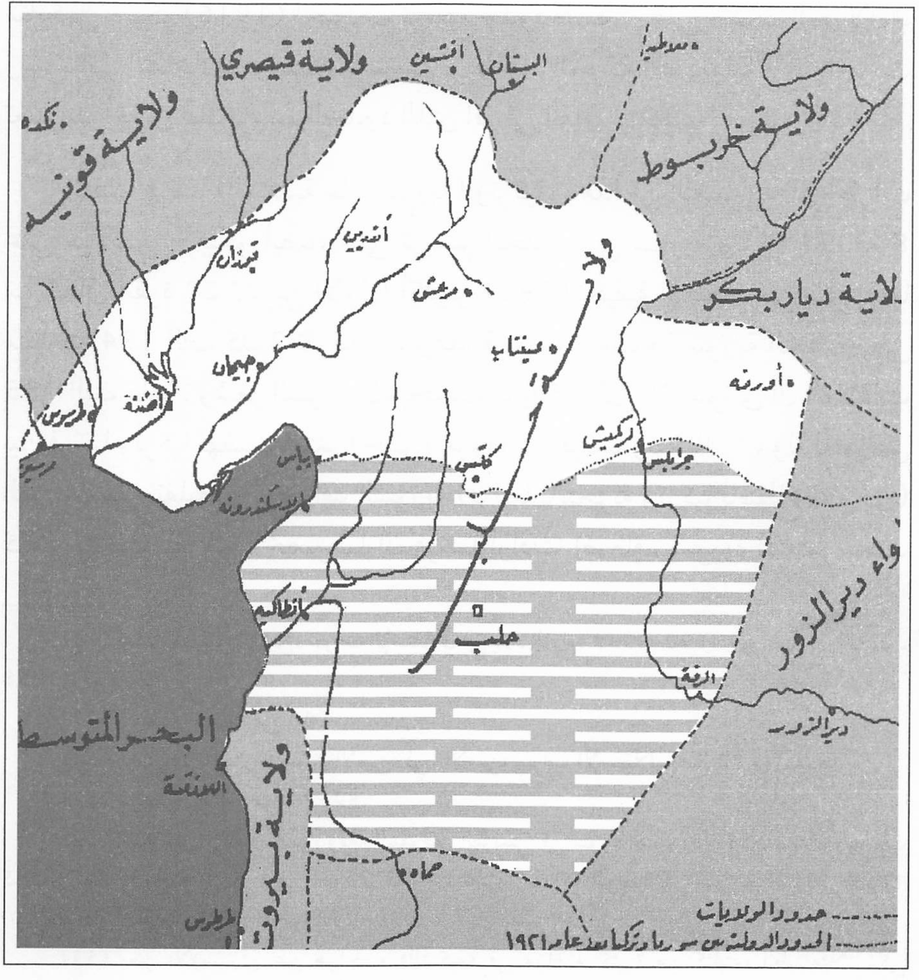
(53) يعبر الأرسوزي عن هواجسه «التركية» في مواضع كثيرة من كتابته، انظر مثلًا: زكي الأرسوزي، المؤلفات الكاملة، 6 ج (دمشق: مطابع الإدارة السياسية للجيش والقوات المسلحة، 1972-1976)، ج 3، ص 300 و316 وما بعدها.

الاحتلال، في مقابل توثيق علاقاتها مع تركيا بهدف كسبها إلى جانب الحلفاء في مواجهة ألمانيا.

الخريطة (8-1)

شمال سورية في فترة الحكم العثماني

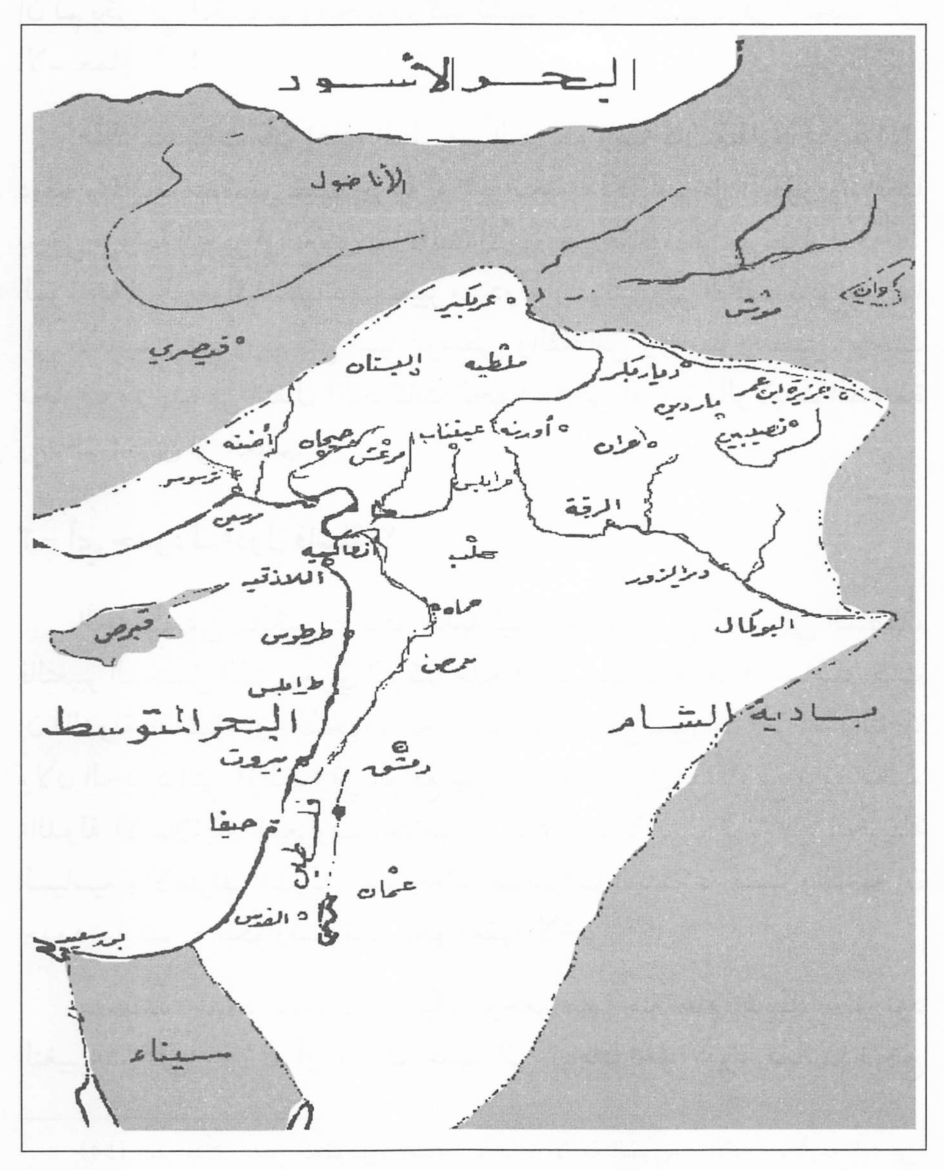
(ولاية حلب وفيها لواء إسكندرون وكيليكية). ومُيّزت في ولاية حلب بين قسمين: الأول الذي ضُم إلى تركيا والثاني جزء من سورية الراهنة



المصدر: الخريطة معدلة نسبيًا بغرض التوضيح والأصل مأخوذ من: محمد علي زرقة، **قضية لواء الإسكندرونة: وثائق وشروح**، 3 ج (بيروت: دار العروبة، 1993)، ج 1، ص 194.

الخريطة (8-2)

سورية في عهد الملك فيصل كما حددت في 8 آذار/ مارس 1920



المصدر: زرقة، ج 1، ص 380.

كانت المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها في مرحلة «جنينية»، «جذعية»، في بيئة إقليمية وعالمية «متحكم بها» إلى حد كبير، وها

هي المنطقة بعد 100 عام تشهد حالًا مشابهة، ليس لجهة ديناميات الهيمنة فحسب، وإنما القابلية الداخلية الناشطة لإعادة النظر في الفواعل والأوزان، إن لم يكن في الكيانات والحدود، كما تشهد صعودًا مضطردًا في «الحنين إلى الاستعمار»[54]!

هناك تقديرات بأن إعادة النظر في الخريطة ربما كان مطلوبًا من فواعل دولية وإقليمية عدة، لو بقيت جزئية أو «موضعية»، لكن تداخل الأمور وتدافعها يجعل مروحة التغيير أوسع، وربما تفلت الأمور من عقالها، فيتسع نطاق الخرائط المرشحة أو الجغرافيا المهددة بالتغيير من دولة أو دولتين إلى الإقليم ككل، وربما إلى الأقاليم المجاورة، مثل آسيا الوسطى والقفقاس وروسيا والصين. وهناك مخاوف متزايدة من انتقال «الحركات الجهادية» إلى أوروبا والولايات المتحدة ومناطق أخرى في العالم.

1- أي حدود لـ «دول فاشلة»؟

الحديث عن سايكس - بيكو جديد ليس مطابقًا لواقع الحال في المنطقة، فالتغيير المحتمل الذي يجري التركيز عليه هو في سورية والعراق أساسًا، حيث إن «الدولة الفاشلة» أو «المُجهدة» تغري بتقديرات (قل تطورات) من هذا النوع، ولأن الحدود التي «زالت» في الواقع بين سورية والعراق، مثلًا، مع بروز تنظيم «الدولة الإسلامية» المعروف إعلاميًا بـ «داعش»، لا تزال قوية في الخريطة السياسية والاعتراف الدولي بها، خلافًا للتقديرات المتسرعة نسبيًا والقائلة إن حدود سايكس - بيكو ربما «تسير نحو رمقها الأخير»[55].

صمدت حدود سايكس - بيكو وجغرافيتها مئة عام تقريبًا، ولم تؤد التغييرات التي حدثت أو طرأت عليها إلى إيجاد تحدٍ كبير، كما لم تنجح

---

(54) انظر مثلًا: عقيل محفوض، «سياسات إدارة الأزمة السورية: «الإدارة بالأزمة»؟،» في: آزاد أحمد علي [وآخ.]، خلفيات الثورة: دراسات سورية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 303-345، وانظر في مقاربة أخرى: إبراهيم محمود، الحنين إلى الاستعمار: قراءة في أدبيات عصر النهضة (دمشق: دار الينابيع، [2000]).

(55) Gregory Gause, «Is this the End of Sykes-Picot?,» *Washington Post*, 20/5/2014.

محاولات تغييرها من خلال: الاحتلال كما فعلت إسرائيل تجاه عدد من الدول العربية (1948، 1967، 1982)، وتركيا بسلخها لواء إسكندرون (1939)[56]، أو الوحدة أو الاندماج كما بين سورية ومصر (1958-1961)، أو الضم كما حدث بين العراق والكويت (1990)، أو من خلال التقسيم أو الانفصال (محاولات أكراد العراق).

الواقع أن ثمة خرائط ومشروعات جديدة لإعادة النظر في الحدود الراهنة، ما يعني أن المنطقة أمام احتمالات أو محاولات (أو مطالبات) بعمليات توحيد - تقسيم عدة. وثمة حال من «عدم التعيين» أو «عدم اليقين» تجاه خرائط جديدة تصدرها التنظيمات الجهادية، مثل «داعش»، وخرائط أخرى تصدرها مراكز البحوث الغربية، والتقديرات في شأن احتمالات «الفوضى» و«اللادولة» أو «التقسيم» و«الفدرلة»... إلخ في المنطقة. ويمكن الحديث هنا عن ثلاثة سيناريوات أو احتمالات للمستقبل: **الأول**، بقاء الحدود من دون تغيير، بل تعزيزها وتأكيد شرعيتها؛ **والثاني**، تغيير الحدود؛ **والثالث**، تغيير جزئي أو موضعي للحدود، أي بقاء الأمور «بين - بين».

أ- بقاء الحدود

لا يبدو أن ثمة إرادة دولية حاسمة لتغيير الحدود في المنطقة، حتى مع وجود رغبة أو حاجة إلى تغييرها في بعض المناطق أو لبعض الدول، إلا أن الحفاظ على الحدود يمثل مبدأ، ربما يؤثر الإخلال به في أوضاع بلدان أخرى، وربما يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار. صحيح أن «العديد من دول المنطقة تعاني من أزمات بنيوية عميقة تهدّد التماسك الاجتماعي وتزعزع التحالفات السياسية الداخلية فيها، بيد أن تصوير تلك الأزمات باعتبارها تشكّل تحدّيًا واسعًا للحدود التي رسمها اتفاق سايكس - بيكو وتعبيرًا عن الانقسام الطائفي الشامل بين

---

(56) لواء إسكندرون هو الجزء الشمالي الغربي من سورية، يسميه الأتراك «هاتاي»، تنازلت فرنسا عنه لمصلحة تركيا بحسب اتفاقية أنقرة الثانية (23 حزيران/يونيو 1939) وضمته الأخيرة إليها في 23 تموز/يوليو 1939، ولم تعترف سورية مطلقًا بالسيادة التركية عليه. انظر مثلًا: عقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 264-272 و310-315.

السنّة والشيعة ينطوي على مبالغة في الخطر الذي يتهدّد الدول القطرية القائمة، وإفراط في تبسيط الديناميات الاجتماعية الكامنة وراء التحدّيات السياسية الناشئة»[57].

من المحتمل أن تواصل الفواعل الدولية المحافظة على الحدود وتمنع تغييرها، سواء كان التغيير سلميًا أم عنفيًا. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وأطراف أخرى تدعم الإدارة الكردية في شمال العراق، هناك دولة غير معلنة، لم يشجع أحدٌ الكرد على إعلان دولتهم مخافة أن يؤدي ذلك إلى اندلاع مواجهات وحروب في العراق وحوله.

ثمة حالات لم تتمكن فيها الدولة من السيطرة على كامل أراضيها المعترف بسيادتها عليها، إلا أن أحدًا لم يعترف لأي جماعة بأي كيان داخل الدولة أو على جزء منها. ومثال ذلك ما يحدث في سورية والعراق ولبنان واليمن وليبيا ومصر. وهناك نمط من التفاعل أو التدخل الخارجي في حالات من هذا النوع تتجاوز سيادة الدولة، إلا أن الأمور لا تذهب باتجاه الاعتراف بوضع دبلوماسي يزعزع الاعتراف بها (السيادة)، وربما يجري التعامل مع الدولة بوصفها «دولة فاشلة»، ويجب «تغيير النظام» أو «إقامة النظام» فيها، وليس بوصفها «لادولة».

ب - تغيير الحدود

لم تبد المنطقة أي مقاومة جدية لخرائط سايكس - بيكو والتعديلات التي طرأت عليها، ووضع النظام العالمي حدودًا وقيودًا للسياسات الخاصة بالحدود ولم يسمح بتغييرها إلا في حدود ضيقة، ولم يكن سهلًا الاعتراف بتغيير الحدود، غير أن التطورات الراهنة في المنطقة منذ عام 2011 توحي بأن التغيير بات مطلبًا أو حلًا من منظور الولايات المتحدة مثلًا، ولو أنها لم تعلن ذلك صراحة، وإنما أفصحت عنه من خلال تحليلات وتقارير بحثية مختلفة. ويتساير هذا التقدير أو الموقف مع اتجاهات ومساع محلية (وإقليمية) لتغيير الحدود، مثل التنظيمات الجهادية في سورية والعراق (وغيرها) والكرد ... إلخ.

---

(57) يزيد صايغ، «هل تنقرض فعلًا خريطة سايكس - بيكو؟،» الحياة، 26/ 6/ 2014.

قال هنري كيسنجر في كتابه **النظام العالمي**: «لو اعتبرنا هذين البلدين الجارين، العراق وسورية، قلب العالم العربي لكنهما يعجزان عن إقامة نظام شرعي ولم يحكما سيطرتهما على أراضيهما... فإن ذلك يعني أن على المنطقة انتظار ظاهرة تصفية الحسابات في وقت ليس ببعيد... وأقصد خطة سايكس - بيكو جديدة يتم خلالها تقسيم دول المنطقة إلى دويلات صغيرة وطوائف وقبائل»[58]. وقال ريتشارد هاس (رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأميركي) إن سايكس - بيكو جديدة هي الحل لأميركا في سورية والعراق، وأن تفكك الشرق الأوسط بشكله القديم بات مؤكدًا في انتظار آخر جديد بدأ يأخذ مكانه[59]. وما يعزز التقديرات المذكورة أعلاه هو أن الولايات المتحدة ربما تميل إلى تجريب تغييرات من هذا النوع، باعتباره مقدمة لإعادة النظر في التكوينات الدولتية للمنطقة.

هناك تقديرات (أو نبوءات!) بأن المنطقة مقبلة على تغيير كبير في الخريطة السياسية. ونشرت صحيفة نيويورك تايمز خريطة تظهر فيها خمس دول في المنطقة العربية قسّمت إلى 14 دولة، إذ تقسم سورية إلى ثلاثة دول لـ «العلويين» و«الكرد» و«السنّة». وتقسم السعودية إلى خمسة دول: «الشمالية» و«الشرقية» و«الغربية» و«الجنوبية»، إلى «الدولة الوهابية» في الوسط. وتقسم اليمن إلى «شمال» و«جنوب»؛ والعراق إلى ثلاث دول: دولة للكرد ودولة للعرب السنّة ودولة للعرب الشيعة. ومن المحتمل أن ينضم كرد سورية إلى كرد العراق، وربما تدمج المناطق السنّية في العراق وسورية بدولة واحدة، فيما تنشأ دولة لـ «الدروز» في جنوب سورية. وهناك تقديرات/ نبوءات أخرى عن ليبيا ومصر والسودان ولبنان وإيران وباكستان وأفغانستان.

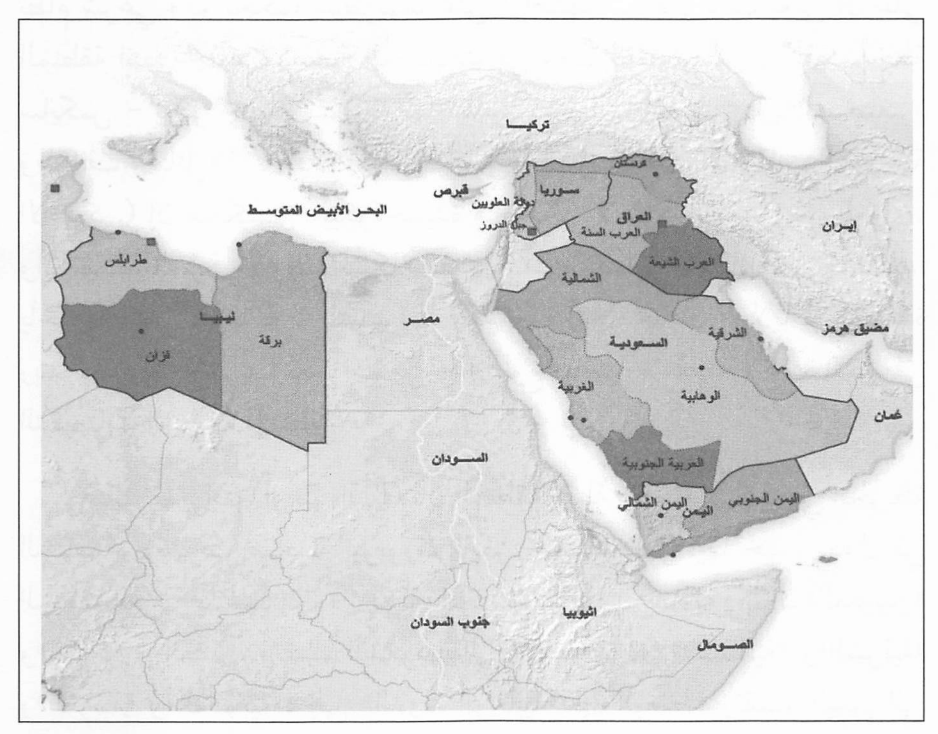
---

(58) إبراهيم درويش، «كيسنجر في كتاب جديد: دعم قوى الإسلام المتطرف في الخارج لا يحصنك من خطرهم وهذا هو خطأ السعوديين الفادح... في سوريا تداخلت الأجندة الإقليمية والطائفية وتضاربت مصالح الدول الكبرى،» **القدس العربي**، 31/ 8/ 2014، على الرابط: <http://www.alquds.co.uk/?p=214468>.

(59) «الغرب يرسم «سايكس بيكو» جديدة للتخلص من ورطته في العراق وسوريا،» **العرب**، 17/ 6/ 2014، و Richard N. Haass, «The New Thirty Years' War,» *Project Syndicate*, 21/7/2014, at: <http://www.project-syndicate.org/commentary/richard-n--haass-argues-that-the-middle-east-is-less-a-problem-to-be-solved-than-a-condition-to-be-managed>.

الخريطة (8-3)

خريطة نيويورك تايمز عن الدول المرشحة للانقسام في الشرق الأوسط



المصدر: «How 5 Countries Could Become 14,» *The New York Times*, 28/9/2013, <http://www.nytimes.com/interactive/2013/09/29/sunday-review/how-5-countries-could-become-14.html?_r=0>.

يستند سيناريو أو احتمال تغيير الحدود إلى «قابلية داخلية» متزايدة للتخلص من الدول أو النظم أو السياسات القائمة، وهناك تغير في المزاج السياسي والموقف من التدخل الخارجي، وهذا ما ظهر أحيانًا في عدم الرغبة في مقاومة الاحتلال[60]،

---

(60) كان ثمة نقاش في المنطقة في شأن انتداب أميركي أو أوروبي للمنطقة، وأتت لجنتان أميركيتان لتقصي الموضوع: «لجنة كنغ كراين» التي زارت سورية و«لجنة هاربورد» التي زارت تركيا في عام 1919. ويذكر المؤرخ حسن الأمين أن جموعًا غفيرة من الناس خرجت تستقبل الجنرال غورو على أبواب دمشق بعد أسبوع واحد من معركة ميسلون، فيما سبق لحشود مماثلة أن سلكت الطريق نفسها، يوم ميسلون، تأييدًا لقرار يوسف العظمة مواجهة الجيش الفرنسي. انظر: الأمين، **سراب الاستقلال**، ص 291. ووقعت معركة ميسلون في 24 تموز/ يوليو 1920، وفي 25 تموز/ يوليو كان الجنرال غوابييه يتجول في شوارع دمشق على رأس جنوده فاتحًا مزهوًّا، و«استُقبِلَ بالإقبال والتحشد والتدافع، بل بما =

كما حدث في العراق (2003) وتطور الأمر - بفعل عوامل كثيرة - إلى قبول التدخل الخارجي، بل استدعائه، وثمة نوع من الإحباط لدى شرائح اجتماعية وقوى سياسية من عدم تمكن «النظام الدولي» من التوصل إلى تفاهمات تفضي إلى التدخل وتغيير بعض النظم أو السياسات بالقوة. وحدث ذلك في سورية وليبيا واليمن والعراق والسودان وإلى حد ما مصر.

2- بين - بين

ليس من السهل التصور كيف يمكن للدول المؤثرة أن «تسكت» عن تطورات من المحتمل أن تغير أو تدمر نظام الهيمنة العالمي والإقليمي وحتى الداخلي (داخل الدولة). لكن إكراهات الواقع والرهانات المتناقضة للأطراف المختلفة، والفشل في التوصل إلى استراتيجية أو دينامية موحدة للتعامل مع الواقع الجديد في المنطقة، يضع المنطقة أمام معادلة جديدة لمسألة الحدود، وهي التعامل مع الانقسام أو تغيير الحدود باعتباره أمرًا واقعًا، وليس الاعتراف به وبالتكوينات أو الأوضاع المستجدة.

هكذا، ربما يحدث تقسيم فعلي وإقامة بنى دولتية أو «شبه دولة» (Semi State) أو سلطات بديلة على أجزاء من دول المنطقة، ومنها ما هو عابر للحدود، وربما يحدث التفكك الداخلي أو نشوء سلطات أمر واقع، لكن من دون أن يؤدي ذلك إلى الإعلان رسميًا عن دول جديدة، أو الحصول على اعتراف دولي. وليس من المستبعد أن تعلن قوى سياسية أو عسكرية أو «جهادية» عن إقامة كيانات انفصالية أو أشباه دول على جزء من سورية أو العراق أو لبنان، مع أن البنى القائمة خارج سلطة الدولة في البلدان المذكورة، حتى الآن، لا تهدف إلى التقسيم، وإنما السيطرة على الدولة نفسها. ومن غير المرجح - حتى الآن - أن تعمد دول أخرى

= هو أفظع من ذلك إذ تقدم أبو شكري الطباع وزمرته وفكوا حصاني المركبة وربطوا أنفسهم مكانها وجروا العربة المركوبة بغورو ...»، انظر: حسن محسن الأمين، غارات على بلاد الشام (بيروت: دار قتيبة، 2000)، ص 232-234. وهذا ينسحب على مدن الشرق الأخرى، لكن الأمور لم تستمر طويلًا، إذ لم تلبث تلك المدن أن شرعت بمقاومة الاحتلال بطرائق شتى، لتتمكن من تحقيق الجلاء بعد أعوام من الاحتلال. وما كان في بداية القرن العشرين، تجد أمورًا شبيهة به بعد مئة عام، من قابلية بل غواية للاحتلال أو التدخل الخارجي نتيجة أزمات داخلية وحروب أهلية في عدد من بلدان المنطقة.

إلى الاعتراف بأي واقع دولتي أو كياني جديد في المنطقة من دون الحصول على توافق إقليمي ودولي(61).

إذا لم يُعترف بالواقع السياسي «شبه الدولتي» القائم في عدد من بلدان المنطقة (سورية، العراق، اليمن، ليبيا)، فمن المحتمل أن تسلك الفواعل الدولية طرقًا شتى للتعامل معه وضبط تطوره المستقبلي، ومن ذلك مثلًا قيام «تحالف دولي» بهدف «احتواء» تطورات من هذا النوع، وبروز دينامية أو استراتيجية «التقسيم الناعم» (Soft Partition)، وتتمثل بالمحافظة على التكوينات القائمة، وإعدادها لما يشبه الدولة، ريثما يكون الإعلان ممكنًا أو مطلوبًا(62). ومن الممكن أن تستمر حال عدم الاستقرار في المنطقة، بما فيها البنى والتكوينات «شبه الدولة»، حتى تصبح أمرًا واقعًا يصعب تغييره(63)، وحالة طالبان في أفغانستان مثال واضح على ذلك، وربما لا تكون ثمة «مؤشرات كافية تشير إلى أن المجتمع الدولي قرر تغيير موقفه من انفراط الدول المتعددة الطائفة والعرق»، لكن يبدو أنه «أصبح أكثر استعدادًا لمناقشة كل حال على حدة»(64).

رابعًا: الاستخلاصات أو «الإشارات والتنبيهات»

- يصعب فهم السياسة الإقليمية من دون فهم ديناميات التفكك العثماني وسياسات المسألة الشرقية والإرث الاستعماري التي تُعدّ أمورًا مؤسسةً للشرق الأوسط المعاصر.

- لم يكن «تحطيم» السلطنة العثمانية الهدف خلال الحرب العالمية الأولى، وإنما المخاوف بين الدول الأوروبية من جهة والموارد والأسواق من جهة أخرى، علمًا أن أوروبا ناقشت مطولًا صيغًا أخرى لمستقبل المنطقة، ليس من بينها تحطيم الإمبراطورية (انظر توصيات لجنة بونسين).

---

(61) انظر وقارن: Gause, «Is this the End».

(62) انظر وقارن، مقترح «التقسيم الناعم» الذي قدمه معهد بروكينغز بشأن العراق في: Edward P. Joseph and Michael E. O'Hanlon, *The Case for Soft Partition in Iraq*, Analysis Paper; 12 (Washington: The Saban Center for Middle East at the Brookings Institute, 2007).

(63) انظر وقارن: روجر أوين، «المشرق العربي: من ترسيم الحدود إلى التجزئة ضمن الحدود،» الحياة، 30/ 5/ 2013.

(64) جميل مطر، «التقسيم وتقسيم التقسيم،» الحياة، 23/ 6/ 2014.

- أفضت الحرب العالمية إلى «إنهاء» المسألة الشرقية من خلال الانقلاب على السياسات التي حافظت على المجال العثماني لمدة طويلة بـ «قوة التوافق» و«قوة التوازن» و«المنافسة» و«قوة المساومة» العثمانية. وهي الديناميات نفسها تقريبًا التي تحكم الموقف الدولي (والإقليمي) مما يجري في المنطقة منذ عام 2011. هنا شيء من «الأنماط التكرارية» في ديناميات أو سياسات الهيمنة والاختراق الخارجي للمنطقة، كما في ردات الأفعال واستجابات المنطقة تجاهها.

- عوامل الانهيار العثماني كانت تشتغل على المستويات كلها، وأهمها فشل سياسات الإصلاح وبروز بدائل واتجاهات دولتية وقوموية في طول المنطقة وعرضها. ولم يمكن لأوروبا تفكيك السلطنة لولا القابلية الداخلية أو المحلية الناشطة لذلك.

- برزت مؤشرات متزايدة على تعامل «دبلوماسي» بين عدد من الدول والتنظيمات الجهادية، خصوصًا «جبهة النصرة» و«تنظيم الدولة الإسلامية - داعش». وبصرف النظر عن الدواعي التكتيكية والاستهدافات المصلحية والاستراتيجية، فإن ذلك يُحيل إلى احتمال تقبل بعض الأطراف الإقليمية والدولية (والتكوينات العابرة الدولة) بروز أو نشوء «دول» أو «أشباه دول» في «مناطق اختلال» داخل دول معترف بها أو عبر أكثر من دولة، يمكنها «التكيف» مع النظام العالمي.

- نشطت ديناميات التوحيد والتجزأة بقوة التكوينات والتجاذبات والهويات الاجتماعية والإثنية والدينية والثقافية الناهضة لدى العرب والترك والفرس والكرد والأرمن ... إلخ، مستفيدة من سياق أوروبي أخذ يكتسب بعدًا عالميًا. والآن «تفشل» ديناميات الدولة أمام ديناميات ما دون الدولة (وما فوقها) بالمعنى الهوياتي لإثنيات وقبائل ومذاهب وأديان المنطقة. وهناك في المقابل دول (أو نظم) يمتد تأثيرها إلى خارج جغرافيتها، فيما لا تشمل سلطتها تلك الجغرافيا كلها. أنظر مثلًا: تأثير سورية في لبنان، وتأثير تركيا في أكراد العراق وفي جانب من أكراد سورية.

- إن الانهيار العثماني ونهاية الفترة الكولونيالية التي أعقبته وقيام النظام الإقليمي العربي، وصولًا إلى التصدع الراهن لخرائط «سايكس - بيكو»، لا يعني انهيار نظام الهيمنة العالمي (والإقليمي)، إنما «إعادة إنتاج» أو «تكييف» له.

- كانت الثورات والحركات المناهضة للاستعمار (ولاحقًا الحركات القوموية وبعدها الإسلاموية)، على أهميتها، أقل تأثيرًا في رسم ملامح المنطقة وموقعها في النظام الدولي، ربما كانت هامش الموضوع تاريخيًا، لم تكن بلا معنى أو فائدة، وإنما زادت - من حيث النتيجة - في الاختراق والتبعية تحت غطاء استقلالية سياسية تغلف تبعية اقتصادية وعلمية (وغيرها) ثقيلة الوطأة.

- إن مسألة تغيير حدود سايكس - بيكو وأخواتها ممكنة، في ظل الأوضاع الراهنة التي تشهدها المنطقة، بما في ذلك احتدام المنافسة بين الفواعل الدولية (والإقليمية) الكبرى للسيطرة عليها وعلى مواردها، إلا أن المخاطر الكبيرة والمخاوف من انفلات الأمور - وعوامل عدة أخرى - تمثل بدورها عائقًا أو كابحًا لأي رغبة أو خطة في تغيير الحدود.

خاتمة

استفاقت منطقة الشرق الأوسط «على أصوات مدافع نابليون»، بتعبير ألبرت حوراني، ومنذئذٍ لم يهدأ صوت المدافع، معارك ومواجهات يتوالد بعضها من بعض، كما لو أن الحرب أو العنف قدر المنطقة. وإن لم يكن العنف أو الاستعمار أو التسلط... إلخ خارجيًا، يبرز معادل له داخليًا.

مثلت الحرب العالمية الأولى المحرك الرئيس لتاريخ المنطقة، حيث حررتها من سكونية تاريخية ثقيلة، وأيقظتها من سبات طويل، بعد أن شعر أهلها بالفارق التاريخي والحضاري والتقاني مع الغرب، وجَدّوا سعيهم للّحاق به، لكن إكراهات الواقع وديناميات الهيمنة الغربية نفسها «أجهضت» المشروع النهضوي للعرب، وإلى حد ما الترك والفرس، أما الكرد فاجتهد الجميع على إبقائهم «خارج المعادلة». وبقيت المنطقة مدوّلة ومخترقة، وأدرجت على هامش النظام العالمي، ليس طرفًا فيه، بقدر ما هي «موضوع» له.

لا جديد في سردية المنطقة، نظام هيمنة واختراق بعد آخر، وإن لم يكن الاستعمار خارجيًا، يكون داخليًا، حيث قامت أو أُقيمت «دول» أو «أشباه دول» وفق مقتضى النظام العالمي ومصالح فواعله الرئيسة، احتار الدارسون في توصيفها، هل هي «قطرية» أم «وطنية»، «قوية» أم «ضعيفة»، «أصيلة» أم «مستوردة»، «تسلطية»

أم «رخوة»... إلخ، وبرزت على هامش ذلك النظام فواعل إقليمية كبرى، أخذت تمارس هيمنة أو إمبريالية فرعية على فواعل أو وحدات أصغر من حيث الإمكانات والسياسات. هنا هيمنة فوق أخرى، واستعمار فوق آخر ... إلخ.

«بدأ القرن العشرون بالمسألة الشرقية، وانتهى بالمسألة الشرقية»[65]، أو هو بدأ بـ «المسألة الشرقية» وانتهى بـ «الدولة الفاشلة»، سيرة سيزيفية بامتياز، لكنها لا تخلو من فرصة، ذلك أن الوضع الناشئ عن تفكك السلطنة والحرب العالمية الأولى انطوى على فرصة نشوء دولتي ووطني، ولو أن الأمور تطورت خلافًا لما أراده أهل المنطقة، أو فاعلوها الوطنيون الرئيسون. وها هي تشهد لحظة تاريخية مشابهة، وإذا أمكن للأمم والشعوب أن تقرأ التاريخ وتتفحص «عقلانيته» و«دينامياته» العميقة، فثمة فرصة لأن تقول المنطقة شيئًا، وتحاول «سرد» قصتها ما أمكن. يقول الكاتب السوري الراحل هاني الراهب، على لسان أحد أبطاله الروائيين، «ألف ليلة وليلة، وأنا أرتجل قصصي، لكي أرتجل وجودي». مضت مئة عام على الحرب العالمية الأولى التي أسست الشرق الأوسط المعاصر، بقصصه وسردياته التي لا تنتهي، وحان الوقت لأن «يرتجل هذا الشرق وجوده»[66].

المراجع

1- العربية

كتب

أبو لغد، جانيت. **ما قبل الهيمنة الأوروبية: النظام العالمي بين 1250-1350م.** ترجمة محمد زياد يحيى كبة. الرياض: جامعة الملك سعود، 2011.

الأرسوزي، زكي. **المؤلفات الكاملة.** دمشق: مطابع الإدارة السياسية للجيش والقوات المسلحة، 1972-1976. 6 ج.

(65) خلدون حسن النقيب، آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة، تحرير عبد الرحيم حسين (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص 315-316.

(66) هاني الراهب، رسمتُ خطًا في الرمال: رواية (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1999).

الأمين، حسن محسن. **سراب الإستقلال في بلاد الشام: 1918-1920**. بيروت: دار الريس، 1998.

______. **غارات على بلاد الشام**. بيروت: دار قتيبة، 2000.

أومليل، علي. **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1985.

الأيوبي، نزيه ن. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

______. **العرب ومشكلة الدولة**. لندن: دار الساقي، 1992. (بحوث اجتماعية؛ 10)

بادي، برتران. **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**. ترجمة لطيف فرج. القاهرة: دار العالم الثالث، 1996.

تاريخ الدولة العثمانية. إشراف روبير مانتران؛ ترجمة بشير السباعي. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، 1993.

الجميل، سيار. **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

الراهب، هاني. **رسمتُ خطًا في الرمال: رواية**. بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1999.

روبيرتس، ج. تيمونز وأيمي هايت. **من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**. ترجمة سمر الشيشكلي؛ مراجعة محمود ماجد عمر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004. 2 ج. (عالم المعرفة؛ 310)

زرقة، محمد علي. **قضية لواء الإسكندرونة: وثائق وشروح**. بيروت: دار العروبة، 1993. 3 ج.

سالم، لطيفة محمد. **الحكم المصري في الشام 1831-1841م**. ط 2. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990. (صفحات من تاريخ مصر؛ 14)

علي، آزاد أحمد [وآخ.]. **خلفيات الثورة: دراسات سورية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

غليون، برهان. **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

الفاروقي، ثريا. **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها**. ترجمة حاتم الطحاوي؛ مراجعة عمر الأيوبي. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2008.

فرومكين، دافيد. **سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914-1922**. ترجمة أسعد كامل الياس. بيروت: دار الريس للكتب والنشر، 1992.

قرقوط، ذوقان. **تطور الحركة الوطنية في سورية: 1920-1939**. بيروت: دار الطليعة، 1975.

كوثراني، وجيه. **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني: قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

______. **الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل: دراسات في البحث والبحث التاريخي**. بيروت: دار الطليعة، 2000.

لوتسكي. **تاريخ الأقطار العربية الحديث**. موسكو: دار التقدم، 1971.

محفوض، عقيل سعيد. **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

______. **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

______. **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

محمود، إبراهيم. **الحنين إلى الاستعمار: قراءة في أدبيات عصر النهضة**. دمشق: دار الينابيع، [2000].

النقيب، خلدون حسن. **آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة.** تحرير عبد الرحيم حسين. بيروت: دار الساقي، 2002.

______. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

هوبزباوم، إريك. **عصر الإمبراطورية (1875-1914).** ترجمة فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مؤسسة ترجمان، 2011.

______. **عصر التطرفات، القرن العشرون الوجيز، 1914-1919.** ترجمة فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مؤسسة ترجمان، 2011.

______. **عصر الثورة: أوروبا (1789-1848).** ترجمة فايز الصياغ؛ تقديم مصطفى الحمارنة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مؤسسة ترجمان، 2007.

دورية

عبد الجبار، فالح. «إشكالية الوطني والإثني/ المذهبي في العراق.» إضافات: العدد 1، شتاء 2008.

2- الأجنبية

Books

Joseph, Edward P. and Michael E. O'Hanlon. *The Case for Soft Partition in Iraq.* Washington: The Saban Center for Middle East at the Brookings Institute, 2007. (Analysis Paper; 12)

Yildirim, Onur. *Diplomacy and Displacement: Reconsidering the Turco-Greek Exchange of Populations, 1922-1934.* New York: Routledge, 2006. (Middle East Studies: History, Politics, and Law)

Zürcher, Erik J. *Turkey: A Modern History.* 3rd ed. London; New York: I.B. Tauris, 2004.

الفصل التاسع

التطور التاريخي لمفهوم وسط أوروبا وتأثير الحرب الأولى

أمجد أحمد الزعبي

يرتبط المصطلح الجيوسياسي بدرجة كبيرة جدًا بإطار مدلوله التاريخي وفقًا لما كان يعنيه في مرحلته وسياقه العام، إذ يكمن المفهوم في أنه الوعاء الذي تطرح من خلاله الأفكار وتُحدد الرؤى، حيث تقوم المفاهيم على شبكة متداخلة من المعطيات المادية والفكرية التي صاغت المفهوم وحددته. شكّل قلب القارة الأوروبية أو وسطها أو مركزها محورًا أساسيًا في التحولات الكبرى على صعيد القارة الأوروبية، وتداخلت فيه القوى المتصارعة في الحرب العالمية الأولى التي سعت إلى تشكيله وفقًا لمصالحها ورؤيتها. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تضع مصطلح وسط أوروبا في سياقه، وتحاول أن تبيّن حجم الجدل الذي بدأ واستعر خلال الحرب العالمية الأولى في شأن المفهوم ومدلوله. فالمفهوم هلامي غير محدد الملامح، ولا تحاول هذه الدراسة تعريف ما هو موجود أو متخيل، وإنما ترمي إلى تتبع التطور التاريخي للمفهوم خلال الحرب العالمية الأولى، وإزالة اللبس الذي يقع فيه كثيرون من الباحثين العرب عند تناول تاريخ المنطقة، حيث تعج الكتب المترجمة والمؤلفة عن المنطقة بمفاهيم وسط أوروبا أو أوروبا الوسطى من دون تحديد لهذا المفهوم، خصوصًا أن وسط أوروبا هو المفتاح الأساس لمعالجة الحرب العالمية الأولى ومعرفة ذات جدوى في فهم الآخر.

تعالج هذه الدراسة، إضافة إلى التطور التاريخي، جغرافية المنطقة ووجهات النظر في شأنها وعلاقة المفهوم بمصالح القوى الكبرى ومشروعاتها، خصوصًا المفهوم الألماني (Mitteleurpa) ونقيضه الذي طرح بديلًا منه اتحاد وسط أوروبا الديمقراطي، ونهاية الحرب العالمية الأولى ومؤتمر الصلح في فرساي 1919-1920، استنادًا إلى المصادر الأولية والكتابات السابقة.

أولًا: مقدمة جيوتاريخية في إشكالية المفهوم

يمكن تقسيم أوروبا جغرافيًا إلى قسمين: القسم الغربي والقسم الشرقي عبر عدد من خطوط التقسيم، دينيًا واجتماعيًا وسياسيًا. وفي كلتا الحالين، يمكن أن

يولد كل قسم من علاقة واحدة فقط. أما القسم الثالث فهو ما يعرف بـ «وسط أوروبا» وكان هذا المصطلح إشكاليا ومعقدًا. فإذا كان المركز ليس مركزًا المنتصف الخط، ولكل منطقة منطقها الذي تعبّر عنه، يصبح لها بالضرورة شرق وغرب، ما يولّد علاقات جديدة ما بينهما ومع المناطق الواقعة على الأجنحة. وعندها، تكون أيضًا المنطقة الوسطى منطقة عازلة وتخضع للضغط من كلا الجانبين أو من الأحلاف القائمة في القارة[1].

دار جدل كبير وواسع بين الباحثين والسياسيين في شأن مفهوم وسط أوروبا وحدودها باعتبارها منطقة جغرافية من جهة، وبين تلك الحدود باعتبارها مفهومًا سياسيًا أو مفهومًا جيوسياسيًا. فالمفهوم جدلي إشكالي على الصعد كلها، جغرافيًا وسياسيًا وفكريًا وثقافيًا حتى يومنا هذا، خصوصًا مع نهاية كل مرحلة تاريخية فاصلة على الصعيد الأوروبي: نهاية القرن التاسع عشر، النصف الأول من القرن العشرين - الحربان العالميتان - الحرب الباردة، نهاية الحرب الباردة وبداية القطبية الواحدة. وارتبط تطور المفهوم بهذه الحوادث، فلا يمكن الجزم تاريخيًا ببدايات التسمية التي ارتبطت بتطور الروح القومية الأوروبية وظهور الدولة القومية، خصوصًا في ألمانيا وإيطاليا ونهاية دولة الهابسبورغ. فالمفهوم هلامي غير محدد الملامح، وهذه الدراسة، كما ذكرنا، لا تحاول تعريف ما هو موجود أو متخيل، إنما تتبَع التطور التاريخي وإزالة اللبس الذي يقع فيه كثيرون، وبيان مدى تأثير الحرب العالمية الأولى في المفهوم. والدراسة العربية الوحيدة التي أشارت إلى إشكالية المفهوم بشكل عام هي دراسة محمد فالح عقيل في عام 1967[2].

يدخل المفهوم ضمن التراث والأسطورة والأحلام، فهو عند بعض الباحثين ذو هوية محددة الملامح والانتماء، حيث يحدد له الموقع والحدود والدول التي تنتمي إليه. ويؤكد بعض آخر هوية وسط أوروبا بأنها مرتبطة بالثقافة التي أنتجها

---

(1) Robin Okey, «Central Europe/Eastern Europe: Behind the Definitions,» *Past and Present*, no. 137, The Cultural and Political Construction of Europe (November 1992), p. 102, <http://www.jstor.org/stable/650853>.

(2) محمد فالح عقيل، مشكلات الحدود السياسية: دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافيا السياسية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1967).

عصرنا، وفي هذه الحال يصبح المفهوم ممتدًا ليكون فكرة مجردة[3]، واعتبر بعض المعاصرين وسط أوروبا هوية ثقافية، فبالنسبة إلى ميلان كونديرا ثقافة وإيمان[4]، وبالنسبة إلى جيورجي كونراد موقف أيديولوجي يشمل جمالية التعدد الإثني واللغوي[5].

في مطلع القرن العشرين، زاد الاهتمام في معايير تصنيف الجغرافيا البشرية، وارتبط معظم التصنيفات بدرجة كبيرة بمصالح الدول الاستعمارية أو بمحاولات الإحياء القومي من جهة، وارتبط من جهة أخرى بمفهوم تصوري لأمة بعينها بإحياء دولة تاريخية وتتقاطع بالضرورة مع قومية أخرى تسعى إلى الهدف نفسه. وعلى الرغم من وجود بعض الباحثين الذين حاولوا تحديد مفهوم وسط أوروبا على أساس مادي جغرافي وثقافي، أمثال هايدريش[6] وبراون، فإن دراسة واحدة كان لها عظيم الأثر في المصطلح الجغرافي لوسط أوروبا، إنها للجغرافي النمساوي هوغو هاسينجر المنشورة في عام 1917: «الطبيعة الجغرافية لوسط أوروبا»، بنى فيها هاسينجر تصوره على أساس الدراسة الميدانية، مستخدمًا مصطلح المنطقة الجغرافية الطبيعية (Naturgebiet)، وتعامل مع ثلاث عوامل جغرافية: المادية وهي دائمة نسبية، البشرية وهي متغيرة وفي المحصلة متفاعلة مع المجموعة الثالثة: علاقات المساحة. اعتمادًا على هذه المتغيرات، سمّى الأجزاء الشرقية المتقاربة «وسط أوروبا الناضج تدريجًا» (Werdendes heranreifendes mitteleuropa)، وأعلن عدم جدوى البحث في الكتابات المتعلقة بالمنطقة للوصول إلى مفهوم محدد لا لبس فيه لوسط أوروبا جغرافيًا. فوسط أوروبا هي فرصة لربط الأراضي الريفية غير المأهولة أو المأهولة بشعوب صغيرة بالثقافة والحضارة الألمانية، وربطها

---

(3) Karl A. Sinnhuber, «Central Europe: Mitteleuropa: Europe Centrale: An Analysis of a Geographical Term,» *Transactions and Papers*, no. 20 (1954), p. 15.

(4) Milan Kundera, «The Tragedy of Central Europe,» *The New York Review of Books*, vol. 31, no. 7 (April 1984), p. 35.

(5) György Konrád, «Der Traum von Mitteleuropa,» in: Erhard Busek and Gerhard Wilflinger, ed., *Aufbruch nach Mitteleuropa: Rekonstruktion eines versunkenen Kontinents* (Wien: Edition Atelier, 1986), p. 34.

(6) Karl Andrée, Franz Heiderich and Robert Sieger, *Geographie des Welthandels. Eine wirtschaftsgeographische Erdbeschreibung*, Bd. 1: Europa, and Bd. 2: Die außereuropäischen Länder, 4 Auflage (Wien: L. W. Seidel & sohn, 1926), pp. 263-264.

باعتبارها مناطق شبه مستعمرة أو تابعة وفتحها أمام التحالف مع شرق أوروبا[7]. وعدّ كورد ذلك من الحوادث الرئيسة في تطور فكرة وسط أوروبا[8]. وأعيد إنتاج تصور هاسينجر من الإنكليزي ديكنسون في عام 1943 في كتابه **(المحيط (الفضاء) الحيوي (الخلفي) الألماني)** (*The German Lebensraum*) الذي اعتمد عليه في رسم وسط أوروبا[9].

تختلف الآراء في تحديد إقليم وسط أوروبا تحديدًا جغرافيًا دقيقًا[10]: من أين يبدأ؟ أين ينتهي؟ أين مركزه، في برلين أو في براغ أو فيينا؟[11]. ليس هناك تاريخ محدد للاستخدام الأول للمفهوم الجغرافي أو ما يساوي المفهوم في اللغات الأوروبية الأخرى ليكون محورًا للنقاش بين الجغرافيين؛ فبعض الكتاب أنكر وجودها أصلًا، مثل الباحث ثيودور أرلدت الذي أوضح بشكل قاطع خلال الحرب العالمية الأولى أن وسط أوروبا ضرب من الخيال ولا يوجد مركز أو وسط، فالشرق يبدأ من دون أي انتقال ما بين الدول، واعتمد على مفهوم شائع دعاه وسط أوروسيا[12]. واستخدم هالفورد ماكندر أنموذجًا حدوديًا غربيًا آخر بعد فترة قصيرة من الحرب العالمية الأولى بالخط الذي يتتبع نهر إلبا (Die Elba) بمبدأ التقسيم نفسه تجاه الشرق والغرب في كتابه **نماذج الديمقراطية وواقعها** (*Democratic Ideals and Reality*)، وضمن المفاهيم التي عرضها لم يكن هناك مفهوم أو حتى خريطة[13] لوسط أوروبا، حيث سعى معظم أعمال الجغرافيين البريطانيين

---

(7) Hugo Hassinger, «Das geographische Wesen Mitteleuropas nebst einigen grundsätzlichen Bemerkungen über die geographischen Naturgebiete Europas und ihre Begrenzung: Vortrag geh. Am 24. April 1917,» *Wien: Hölzel*, vol. 60 (1917), pp. 477, 483 and 492-493.

(8) Henry Cord Meyer, «Mitteleuropa in German Political Geography,» *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 36, no. 3 (September 1946), p. 188.

(9) Robert E. Dickinson, *The German Lebensraum* (Harmondsworth; New York: Penguin Books, [1943]), Figure 2, p. 25.

(10) عقيل، ص 428، و Sinnhuber, p. 16.

(11) Peter J. Katzenstein, «Germany and Mitteleuropa,» in: *Mitteleuropa: Between Europe and Germany*, Edited by Peter J. Katzenstein (Providence, RI: Berghahn Books, 1997), p. 4.

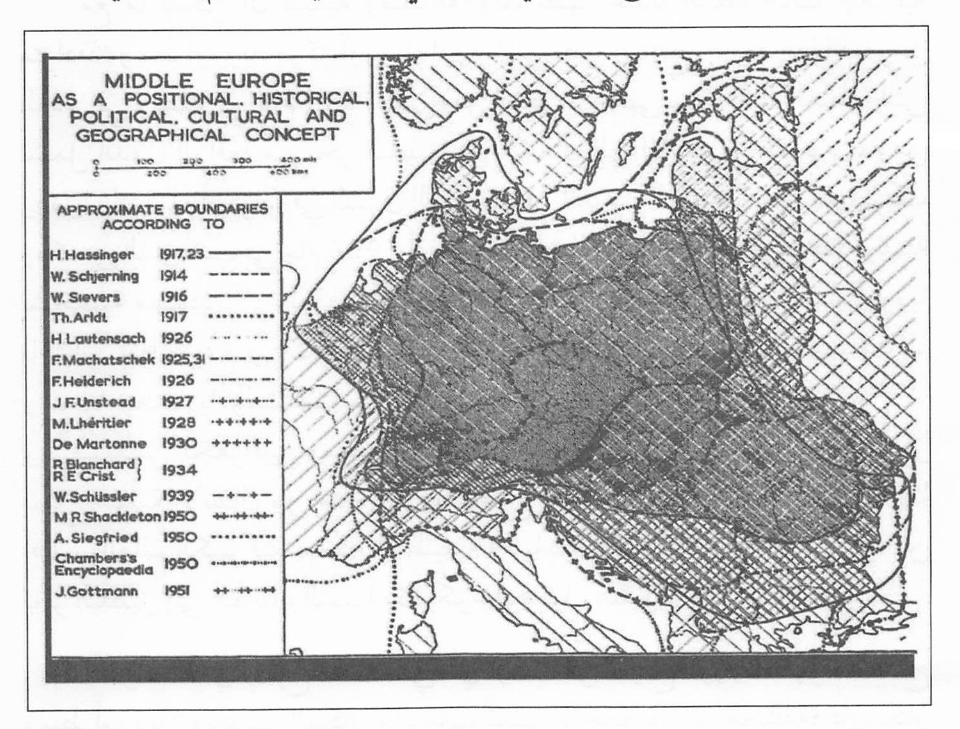
(12) Th. Arldt, *Die Völker Mitteleuropas und ihre Staatenbildungen*, Mit 4 Karten (Leipzig: Verlagsbuchhandlung, 1917), p. 94.

(13) H. J. Mackinder, *Democratic Ideals and Reality; A Study in the Politics of Reconstruction* (London: Constable and Company, 1919), Map, The Real Europe, p. 154.

إلى توسيع مفهوم شرق أوروبا على حساب وسط أوروبا، وهذا ما نجده في أشهر عبارات ماكندر: «من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على العالم»[14].

الخريطة (9-1)

وسط أوروبا: الموقع التاريخي والسياسي والثقافي والمفهوم الجغرافي



علق إيست (W. G. East) أحد الباحثين الجغرافيين، ، على ما قاله ماكندر إنه كان عليه أن يميز منطقة وسطى أو منطقة واصلة في أوروبا المواجهة للغابة السوداء وبحر البلطيق بين البحار الأوروبية إلى الغرب والجنوب والمنطقة القارية البحتة التي تقع إلى الشرق من نهر الفولغا[15]. وعلى المنوال نفسه سار المؤرخ الفرنسي جوزف أولنيو الذي كتب خلال فترة ما بين الحربين أن وسط أوروبا بلا هوية، وهذه الهوية لا توجد إلا في عقلية المنتصرين والكتّاب. ومن بين أصحاب

---

(14) Mackinder, in: Okey, p. 104.

(15) W. G. East, «Remarks in the Discussion after Mrs. J. A. Steers Paper: The Middle People,» *The Geographical Journal*, vol. 112, no. 1/3 (July-September 1948), pp. 40-41.

النفوذ الجغرافيين الذين كانوا مع الرأي أن وسط أوروبا ما عاد موجودًا ستيرز الذي قال: «وسط أوروبا (Mitteleuropa) المبدأ الأساس للفكر الجغرافي الألماني ولى...»[16]. والخريطة (9-1) المعقدة التي أوردها زاينهوبر، والتي تشمل ست عشرة خريطة، توضح مدى التضاد والاختلاف في شأن وسط أوروبا[17]:

مع ما يمكن أن نسميه وسط أوروبا، تظهر عندنا اصطلاحات جغرافية مترادفة: وسط أوروبا، مركز أوروبا، أوروبا الوسطى ... إلخ[18]. يعرّفها القاموس الجغرافي ويبستر في عام 1949 بشيء من الغموض: فهي بشكل عام المنطقة التي تشمل الدول الواقعة من بحر البلطيق في الشمال إلى الألب في الجنوب، ومن روسيا ولتوانيا وأوكرانيا في الشرق إلى فرنسا في الغرب[19]. وهذا يتفق مع تعريف روكسبي الذي كتب في عام 1926 أن وسط أوروبا كيان حقيقي، وهي منطقة رئيسة بشخصية محددة[20]. ويعرّف أحدث القواميس الأوروبية مفهوم وسط أوروبا باعتباره منطقة تقع بين شرق أوروبا وغربها، تضم النمسا والتشيك وسلوفاكيا وألمانيا وهنغاريا وليشتنشتاين (Liechtenstein) وبولندا وسلوفينيا وسويسرا[21]. وعرّف بعض الجغرافيين وسط أوروبا بأنه يمثل مجموعة دول الانتقال التي تتميز بمناخ منطقة الانتقال بين مناخ أوروبا ومناخ الأجزاء الشرقية من القارة[22]. أما أطلس العالم الكبير فيقدم خريطة طبيعية وسياسية بعنوان «أوروبا الوسطى»، من بحر البلطيق إلى ألمانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا ورومانيا[23].

السؤال الذي يطرح نفسه: في أي وقت من تاريخ أوروبا ظهر مصطلح وسط أوروبا؟ وبتفسير المكان والزمان، تمت الإجابة بطرائق مختلفة؛ فأوسكار

---

(16) East, pp. 28-32.

(17) Sinnhuber, p. 17, Map-Figure 1.

(18) Middle Europe, L'Europe centrale, Zentraleuropa, Mitteleuropa, L'Europe centrale, etc.

(19) *Merriam-Webster's Geographical Dictionary*, 3rd ed. (Springfield, MA: Merriam-Webster, 1997), p. 211, and you can see: <http://www.merriam-webster.com/dictionary/Central%20Europe>.

(20) Percy M. Roxby, «The Theory of Natural Regions,» *The Geographical Teacher*, vol. 13, no. 5 (Summer 1926), p. 378.

(21) <http://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/central-europe>.

(22) عقيل، ص 428.

(23) أطلس العالم الكبير: أطلس جغرافي مصور (بيروت: مكتبة الصغار، 1999)، ص 39-40.

كوسمان في كتابه: لماذا أوروبا هكذا؟ قسم التاريخ الأوروبي على الأساس الزمني والجغرافي، وخلص إلى النتيجة التالية: بالعودة إلى ما قبل التاريخ بالحركة العامة للحضارة من الشرق الأدنى من اليونان وروما، ظهرت البداية الأولى لهذا الإشعاع الحضاري وبدا وهجه على شمال أوروبا، وكان هناك رابط ذو طبيعة فيزيائية أصبح الحلقة الروحية لهذا التطور. وهذا ما عرف بمنطقة الكمبري (Cambrian) والجزر الدانماركية وشبه الجزر التي أصبحت مهد شعوب التيتون (Teutonic). تحركت شعوب وسط أوروبا بعيدًا عن عالم المتوسط، ودخلت عبر بوابة ليغوريا إلى داخل القارة لتحتمي من القوى القادمة من السهوب من الشرق، ومن الممكن أنها ركزت قوتها من أجل التوسع لأسباب مختلفة في الاتجاه الوحيد الممكن جنوبًا، لتنتج مكونًا جديدًا الوسط أوروبي ما بين الشرق والغرب، ما دفع القوى الرئيسة الثلاث إلى الانحدار في القارة الأوروبية: التيتون، السيلتو - رومان (Celto-Roman). والحد الغربي لهذا الوسط أوقفته دفاعات القيصر الروماني التي شكلت سدًا أمام اندفاع التيتون وأجبرتهم على ملء الفراغ الشرقي لنهر الراين بين بحر الشمال والألب، وحدّها الشرقي الذي استمر حتى أوائل العصور الوسطى وتحول خط الدفاع من منبع نهر إلبا حتى الغابات البوهيمية التي قدمت نفسها إلى القبائل التوتنية ضد القوى التي اقتحمت من الشرق[24].

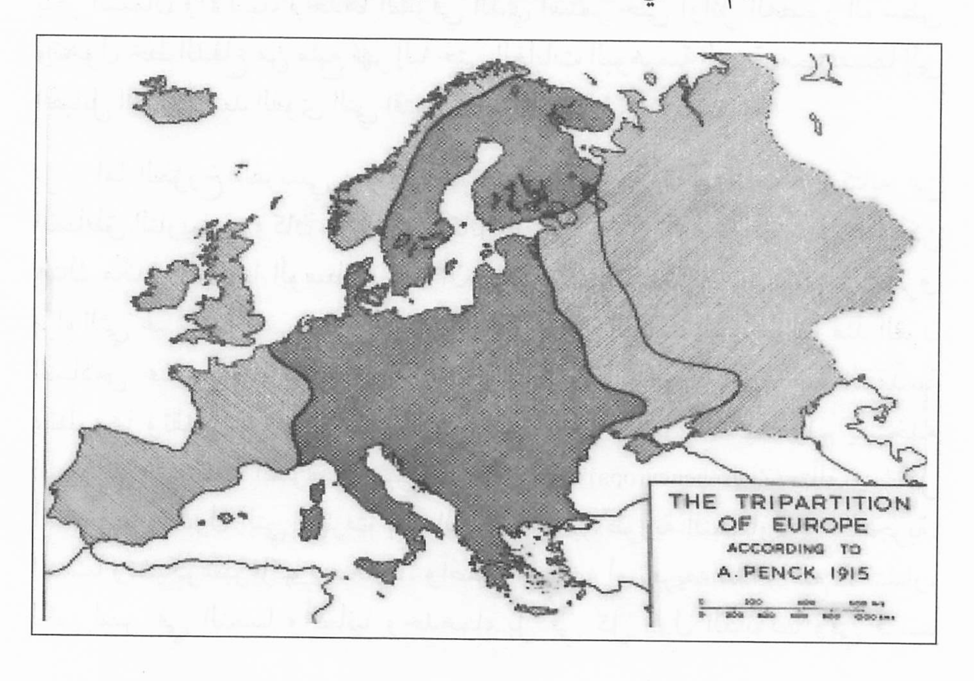
أما المؤرخ الفرنسي ميتشل لهيرتير فأجاب بطريقة مختلفة في كتابه عن المناطق التاريخية، وكان مع الرأي القائل إنه في خلال العصور الوسطى لم يكن هناك مكان لأوروبا الوسطى، منذ أن كانت المنطقة تعني المسير نحو الشرق برًا، التي عُبّر عنها باسم النمسا (Österreich)، والتي انتقلت إلى التاريخ منذ القرن السادس عشر باعتبارها مفهومًا مرتبطًا بنمو الإمبراطورية الرومانية المقدّسة وتطورها وتقدم الدول الألمانية وفي البلاد التي تحمل اسمها، ولم يستخدم المفهوم حتى تلك الفترة. واعتبر أن عبر أوروبا (Zwischeneuropa) يتألف بشكل أساس من الدول التي ظهرت بعد انحلال الإمبراطورية النمساوية - المجرية: النمسا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا. وأصبح مفهومه أو تعريفه هذا واسع الانتشار، لكن ليس في النمسا وألمانيا وحدهما، بل في كل دول الدانوب وفي فرنسا

(24) Eugen Oskar Kossmann, *Warum ist Europa so?: Eine Deutung aus Raum und Zeit* (Zürich: S. Hirtel, 1950), pp. 89 and 110.

وبريطانيا أيضًا، ولا تزال هذه الدول تستخدم المفهوم على هذا الأساس، مع أنّه لم يكن مقبولًا في ألمانيا. فالمنطقة من فنلندا إلى اليونان، التي عدّها لهيرتير «أوروبا الوسطى»، تمثل الجزء القاري والتي وصفها بـ «عبر أوروبا»، وهذا تقليص لمفهوم صاغه السياسي والجغرافي الألماني ألبريشت بينك (1858-1945) في عام 1915، مقسّمًا أوروبا إلى ثلاث أقسام رئيسة: واجهة أوروبا (Vordereuropa) وعبر أوروبا وخلف أوروبا (Hintereuropa). وتقول فكرة بينك إن الفضاء الحر لعبر أوروبا سيقود الشعوب نحو الرغبة في العيش المشترك، وفي التقارب تتم وحدة عبر أوروبا، ما يعطي أوروبا أساسًا قويًا للوحدة. وأضاف: «... عندما ينشأ عبر أوروبا القوي لن يمر وقت طويل من دون أن نتحدث عن المثال الأنموذج للولايات المتحدة الأوروبية»(25).

الخريطة (9-2)

التقسيم الثلاثي لأوروبا بحسب ألبريشت بينك (1915)



(25) Albrecht Penck, *Politischgeographische Lehren des Krieges*, Institut für Meereskunde; 9 (Berlin: Ernst Siegfried Mittler und Sohn, 1915), vol. 10, pp. 39-40.

خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأربعينياته، كان وسط أوروبا ذات معنى اقتصادي بتأثير من الخبراء وعلماء الاقتصاد والتجار الألمان. فمع نمو التجارة الألمانية، نجد أن الاقتصادي الألماني فريدريش لست (1789-1846) كان من أكبر الدعاة إلى نظام جمركي للدول الألمانية وإمبراطورية الهابسبورغ، حيث دعا إلى توسيع السوق الألمانية وحماية المنتوجات والصناعة الألمانية وفتح الأسواق أمامها، وهذا التوسع لن يكون خارج حدود القارة الأوروبية، لكن في أوروبا من خلال بناء سكك حديد من الشواطئ الألمانية في الشمال على بحر البلطيق وجنوبًا نحو البلقان، وإيجاد نوع من التعاون الاقتصادي والتكامل ما بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا وسويسرا، وبناء نوع من الاقتصاد الإمبريالي القادر على مواجهة ومنافسة فرنسا وبريطانيا في الغرب وروسيا في الشرق. وطُرحت هذه الأفكار بشكل أكبر من رئيس اللجنة الاقتصادية في برلمان فرانكفورت (1848-1849) ووزير التجارة النمساوي كارل فون بروش، الذي عدّ وسط أوروبا مجالًا حيويًا لألمانيا الكبرى[26].

طرح عدد من المفكرين والسياسيين أفكارًا مشابهة لما سبق، ومنهم على سبيل المثال الديمقراطي كارل راينر والمحافظ ثيودور شايمان صديق الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني، الذي قال إن اتحاد وسط أوروبا سينافس بريطانيا ويوقف الطموحات الروسية، وأكد أن التطورات في وسط أوروبا ستقود إلى كونفدرالية تضم عشرة ملايين ألماني يعيشون في الإمبراطورية النمساوية المجرية، والجيوب في الدول الأخرى سيلتفون حول ألمانيا الكبرى، متوقعًا أن تنحل الأمم الصغيرة تدريجًا. وفي نهاية القرن الثامن عشر، كان الإمبراطور جوزف الثاني أول من حاول تنظيم وسط أوروبا سياسيًا وربطها بدولته، إلا أنه لم يستخدم المصطلح صراحة. فمع التصادم البروسي - النمساوي، طُرح سؤال خطر: هل النمسا بمكوّناتها المختلفة قادرة على الاستمرار في أوروبا الوسطى[27]؟

---

(26) أمجد الزعبي، التاريخ السياسي والاقتصادي لألمانيا 1789-1849: دراسة في تجربة الاتحاد الألماني من خلال البرلمان القومي الأول - برلمان فرانكفورت (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2011)، ص 100؛ Michael Heffernan, *The Meaning of Europe: Geography and Geopolitics* (London: Arnold, 1998), p. 73, and Oskar Krejcí, *Geopolitics of the Central European Region: The View from Prague and Bratislava*, Translation Martin C. Styan (United Kingdom: United Irishman, 2007), pp. 147-148.

(27) Sinnhuber, p. 14.

ستصبح النمسا بحكم موقعها المميز بشكل حتمي المركز المحوري لوسط أوروبا، وهو محور الإجابات المنوّعة والمختلفة عن السؤال السابق، التي دارت في شأن الدور الألماني المحوري في وسط أوروبا[28]. ولم يكن في إطار تفكير الألمان أن ألمانيا جزء من الحضارة الغربية أو أنها محسوبة عليها، ووصل الاعتزاز بالهوية القومية إلى أوجّه في هذا الطرح، وحتى شعبيًا لم تكن هذه الفكرة رائجة، وأضحت فكرة الثقافة الألمانية هي البديل والمؤكد للتفوق الألماني على الصعد كلها وألمنة المصطلحات الغربية كلها المتعلقة بالحكم، حتى ظن الألمان أن هذه المصطلحات أصيلة في الثقافة الألمانية. وبقيت المسألة أكاديمية فكرية متعلقة بالألمان ومفهومًا ألمانيًا بحتًا(Mitteleuropa) حتى الحرب العالمية الأولى التي جاءت بوحدة اقتصادية لدول الوسط[29].

ثانيًا: مفهوم وسط أوروبا الألماني والحرب العالمية الأولى

كانت الحرب العالمية الأولى حصيلة سياسة عدوانية وحال استقطاب حاد على مستوى القارة الأوروبية، خصوصًا في منطقة شرق أوروبا ووسطها، حيث تطور المفهوم مع تسارع الحوادث المرتبطة بتداعيات المنطقة وحوادثها بدءًا بضم نمسا البوسنة والهرسك في عام 1909، مرورًا بحروب البلقان بين عامي 1911 و1913 وما أنتجته من ظهور دول وتوسعات إقليمية، حيث أضحى التحالف الثلاثي: ألمانيا والنمسا - المجر والدولة العثمانية، القوة الضاربة على مستوى القارة ووسط أوروبا[30]. فتعبير «وسط أوروبا» مرتبط بالنظرة الاستعمارية الألمانية ولم يُستخدَم إلا بعد الحرب العالمية الأولى عندما دخل «وسط أوروبا» باعتباره مفهومًا داخل الدوائر السياسية الألمانية وفي علاقتها مع الأهداف الألمانية خلال الحرب وخططها في ما يتعلق بالنظام الأوروبي قبل الحرب. ولم نجد مثل

---

(28) Meyer, pp. 185-187.

(29) Jasper M. Trautsch, «The Invention of the West,» *Bulletin of the German Historical Institute*, no. 53 (Fall 2013), pp. 94-96.

(30) عمر عبد العزيز، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919) (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص 433-442.

هذا المصطلح في الموسوعة إلا بعد الحرب العالمية الأولى، والتعريفات في كثير من الأحيان تصف عن قصد جغرافية معينة صراحة أو ضمنًا بكلمة: اندفاع ألمانيا نحو الشرق (Deutschland Drang nach Osten)[31].

تحددت الاستراتيجيا العسكرية الألمانية خلال هذه المرحلة الدقيقة على أساس أنها قوة عالمية سعت إلى إقامة إمبراطورية قارية تستند في قوتها إلى الضم السريع أو السيطرة على بلجيكا، وضم غرب فرنسا الغنية بالحديد، والسيطرة على المناطق الواقعة بينها وبين روسيا في الشرق، ومد السيطرة الاقتصادية والسياسية على وسط أوروبا من خلال إيجاد اتحاد وسط أوروبا الاقتصادي والتحالف مع هولندا والدول الإسكندينافية. وهذا لن يتم إلا من خلال هزيمة فرنسا بالضربة الخاطفة السريعة[32]. وعُرفت هذه الاستراتيجيا بمشروع أيلول/ سبتمبر 1914 الذي طرحه المستشار الألماني بيتمان هولفيج (1856-1921) وتقدم به إلى مجلس الوزراء الذي تبنّاه بالإجماع، حيث قام هذا المشروع على خطة محكمة للسيطرة على أوروبا بإقرار سلام مقبول وإصلاح مؤسسي دستوري يشمل الدول التي من الممكن أن تكون أعضاء في هذا النظام الإقليمي، ونصّ البند الرابع منه صراحة على «إنشاء المنظمة الاقتصادية لوسط أوروبا من خلال نظام جمركي متفق عليه يشمل: فرنسا وبلجيكا وهولندا والدانمارك وإمبراطورية النمسا - المجر وبولندا ومن الممكن إيطاليا والسويد والنرويج. ولن يكون لهذه المنظمة رئيس دستوري، ما يسمح بوجود مساواة شكلية في ما بين أعضائها، حيث ستكون

(31) على سبيل المثال في الموسوعة الألمانية مايرز ليكسون في الطبعة السابعة في ليبزيغ: *Mayers Lexikon*, 15 vols. (Leipzig: Meyer, 1924-1930), vol. 7. لم تشر بعنوان منفصل رئيسي لوسط أوروبا، إذ أضيف وسط أوروبا الألمانية إلى المناطق التي كانت تسيطر عليها، والتي حكمت من الهابسبورغ، عندها يصبح وسط أوروبا في مشهد واسع المناطق التي من المفترض أنها تحت سيطرة الألمان السياسية والثقافية أو التاريخية. إنه لا يعني ثلاثة مفاهيم للتعريف، بل مفهومًا واحدًا مرتبًا هرميًا: سياسيًا وثقافيًا وتاريخيًا. انظر: Taku Shinohara, «Central European Discourses from Historical Perspective,» Paper Presented at: Tadayuki Hayashi, ed., *The Emerging New Regional Order in Central and Eastern Europe* (Sapporo: Slavic Research Center, Hokkaido University, 1997), p. 31.

(32) إريك هوبزباوم، عصر التطرُّفات: القرن العشرون الوجيز، 1914-1991، ترجمة فايز الصُيّاغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مؤسسة ترجمان، 2011)، ص 69؛ Steven E. Lobell, *The Challenge of Hegemony: Grand Strategy, Trade, and Domestic Politics*, 5th ed. (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 2008), p. 52, and Jörg Brechtefeld, *Mitteleuropa and German Politics: 1848 to the Present* (London: Macmillan Press, 1996), p. 39.

فعليًا تحت القيادة الألمانية، ويجب أن تضمن السيطرة الاقتصادية لألمانيا في وسط أوروبا»[33].

قادت هذه الاستراتيجية الباحثين والمفكرين الألمان نحو تأكيد هوية وسط أوروبا باعتبارها وحدة سياسية - اقتصادية من جانب والتبشير بالنظام الجديد في ظل السيطرة الألمانية من جانب آخر. ومن دون شك، يُعدّ كتاب فريدريش ناومان (1860-1919) وسط أوروبا 1915 المحور الأساس النظري لمفهوم وسط أوروبا، تُرجم إلى الإنكليزية والفرنسية ونُشر في الولايات المتحدة في الوقت نفسه (1917). وفي خلال عام طُبِعت منه 100 ألف نسخة، وكان الأكثر مبيعًا بعد مذكرات بسمارك. ولم تكن أفكار ناومن عن وسط أوروبا أفكارًا متشددة لرابطة ألمانية، بل مزيجًا من الأفكار الليبرالية القومية الإمبريالية مخلوطةً بالأفكار الاشتراكية الاجتماعية. وعبّر ناومان عن تصوّره ورأيه الخاص، إلا أنها تعرضت لانتقادات حادة في ألمانيا والنمسا وهنغاريا، وعُدّت في خارج ألمانيا على أنها تعبير عن السياسة الألمانية والهدف الأساس لتلك السياسة بالسيطرة على قلب القارة، وأصبح مدلول اللفظ الألماني (Mitteleuropa) في اللغة الإنكليزية والفرنسية يعني ذلك[34]. والخريطة (9-3) لأوروبا في مطلع الحرب توضح هذه الاستراتيجيا[35].

اعتبر ناومان أن وسط أوروبا يجب أن يكون ألمانيًا في مركزه والألمانية يجب أن تكون اللغة المشتركة. لكن هذه النظرة إلى المنطقة كانت طبيعية[36]، فوسط أوروبا بالنسبة إليه وحدة جيوسياسية بين روسيا القيصرية والقوى الغربية، مقسمًا وسط أوروبا قسمين: القسم الأول من أدنى الراين وحتى الألب، والثاني من لاتفيا وحتى الجزء الأيسر أو الأيمن من رومانيا، وهو يميّز ثلاث أقسام لأوروبا (القارة)

(33) Bethmann Hollweg Denkschrift, 9 September 1914, Bundesarchiv-Lichterfelde, Reichskanzlei, Grosses Hauptquartier 21, no. 2476, in: Wolfdieter Bihl, *Deutsche Quellen zur Geschichte des Ersten Weltkrieges*, Ausgewählte Quellen zur deutschen Geschichte der Neuzeit; Bd. 29 (Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft, 1991), pp. 61-62.

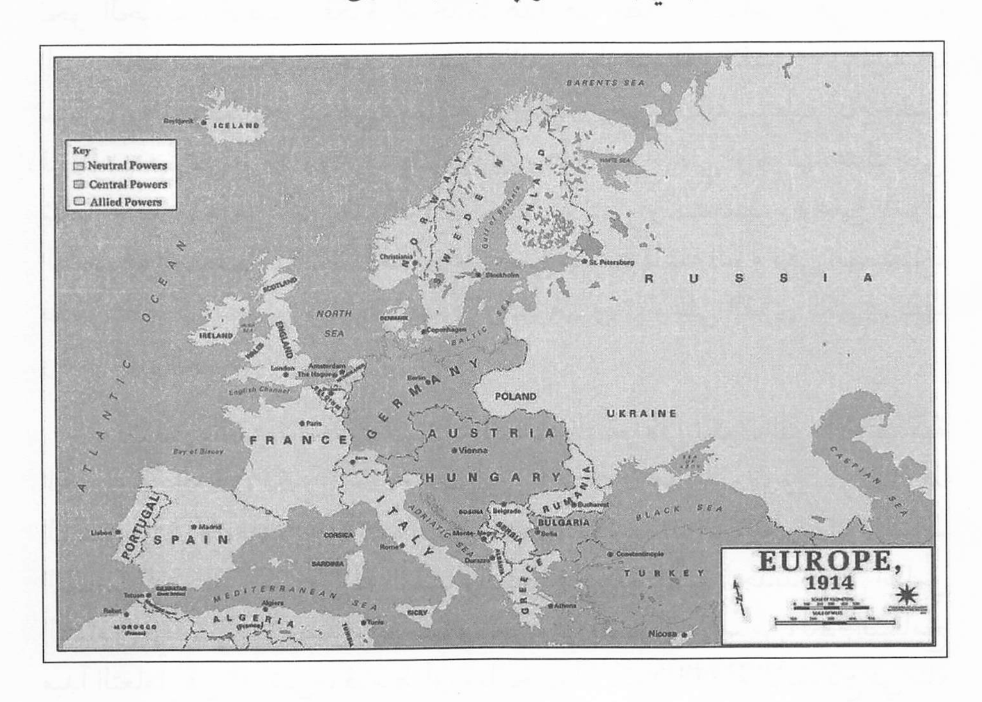
(34) Krejcí, p. 150, and Sinnhuber, p. 15.

(35) <http://commons.wikimedia.org/wiki/File:Europe_1914.jpg>.

(36) Friedrich Naumann: «Mitteleuropa,» in: *Werke*, 4 vols. (Köln: Th. Schieder, 1964), vol. 4, p. 101.

شرق وغرب ووسط. فالعالم منظم ليس على أساس الجغرافيا وحدها، بل هناك الوحدات الجمركية والوحدات الاقتصادية، حيث تسعى الدول وتصارع من أجل البقاء، وتسعى نحو زيادة قوتها وتطور نموّها. في المستقبل عدد محدود من القوى سيبقى في العالم: لندن نيويورك وموسكو. وتسعى المجموعات البشرية في وسط أوروبا إلى البقاء في هذه المنافسة التي لا ترحم، «فلا توجد قوة في وسط أوروبا ولا حتى الألمان قادرون لوحدهم على إيجاد الأساس الاقتصادي الضروري لتكوين قوة عالمية، وهذه هي طبيعة النظام الرأسمالي في عمليات التبادل...»[37].
اعتبر ناومن رومانيا وبلغاريا وصربيا واليونان ضمن فئة الدول الأوروبية المتوسطة والزمن كفيل بتحديد انتماء هذه الدول، فهذا قرارها الحر[38].

الخريطة (3-9)
أوروبا في بداية الحرب العالمية الأولى (1914)



Friedrich Naumann, *Central Europe*, A Translation by Christabel M. Meredith from the Original German of Mittel-Europa (New York: A. A. Knopf, 1917), pp. 180-183. (37)

(38) المصدر نفسه، ص 85.

اعتبر ناومان أيضًا أن الحرب العالمية الدائرة ليست حربًا ألمانية، بل اختبار حقيقي تاريخي لوسط أوروبا الذي عليه أن يوجد تماسكًا وتضامنًا، «إنها جاءت لتوجد روح وسط أوروبا». وفي هذا الوقت على وجه الخصوص، كان اتحاد وسط أوروبا أملًا والآن أضحى ضرورة، لذا يتوجب على الذين يجرون المفاوضات في شأن مستقبل السلام وتنظيم أوروبا ألا ينسوا أبدًا هدفهم في اتحاد وسط أوروبا. وكان ناومان متأكدًا من «أننا سوف نخرج من هذه الحرب كوسط أوروبيين»، وسط أوروبا يجب توحيده وهذا ما ستكون عليه نتيجة الحرب، إنه السبب الذي يموت من أجله الجنود، فوسط أوروبا ثمرة هذه الحرب[39]. جعلت الحرب الشاملة من وجود استقلال الشعوب الصغيرة مستحيلًا، ما يفرض عليها إقامة رابطة دول وسط أوروبا. فتحت ضغط الحرب الشاملة، تسير «الخصوصية التاريخية كلها» نحو التلاشي والاختفاء. ومن هذا التلاشي للخصوصية ستولد الروح الوسط أوروبية: هذه هي الخصوصية التاريخية التي مُحيت بالاندفاع نحو الحرب وقوّضت فكرة الوحدة، هذا هو مطلب الساعة وهي واجب اليوم، فالتاريخ سيتحدث عنها. والسؤال الذي نطرحه على أنفسنا: هل نريد أن نسمع؟ وهل هذه الحرب هي مصادفة أم مدبرة؟ وفي النهاية نستطيع أن نحكم، فالحرب هي من أوجد روح وسط أوروبا، وهذه الروح التي أوجدتها هناك على شكل واقع ملموس، من هذه الروح يجب أن ننهل ونستخلص، وعلى الدول الصغيرة والمتوسطة أن تكون قادرة على تبني سياسة فاعلة اليوم وفي المستقبل، فوجود اتحاد وسط أوروبا ليس صدفة وإنما ضرورة، وعلى القوى الكبرى كلها وحملاتهم العسكرية السعي إلى ذلك[40].

وفقًا لناومان، إذا اتحدت ألمانيا والنمسا والمجر فلن تكون القوة الاقتصادية الكبرى في العالم، لكن باتحاد وسط أوروبا ستكون هذه القوة، ويتمثل الشرط المسبق لهذا الاتحاد بإيجاد هيئة مركزية تضم المؤسسات الحالية وتركيز النشاط السياسي لألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر في هذه الهيئة الجديدة على أساس التساوي في ما بين الأعضاء والوحدة والحرية في المسائل الأساس، لكن التسامح مبدأ التعامل في كل شيء، فوسط أوروبا يجب أن يكون الدولة الأنموذج في بناء

(39) Naumann, *Central Europe*, pp. 12-13 and 282-283, and Krejci, pp. 151-152.

(40) Naumann, «Mitteleuropa,» pp. 491-493, and Shinohara, pp. 33-34.

فوقي وليس في بناء جديد، والدول يجب أن تبقي على الأبنية الموجودة كاتحاد من دول ذات سيادة، والتي تدخل طوعًا شريكًا متساويًا بمعاهدات ثنائية لتأكيد المصالح المشتركة، وإن أرادت الشعوب تسميتها كونفدرالية فلا بأس، لكن من دون أن يغير ذلك في شخصيتها، مع تأكيده أن وسط أوروبا لن يصبح دولة فدرالية لأن ذلك غير واقعي[41].

إن تصور ناومان هذا عن الاتحاد باعتباره اتحادًا اقتصاديًا لمنطقة وسط أوروبا تعبير سياسي عن وحدة الأمة الاقتصادية، ويمثل التطبيق العملي للاشتراكية لمجموعة عالمية مرتبطة اقتصاديًا بالألمان والإمبراطورية النمساوية - المجرية. وهناك مسألتان تتعامل معهما الهيئة المشتركة: التخطيط الاقتصادي والدفاع. يمر التخطيط الاقتصادي من وجهة نظره عبر ثلاث مراحل: التعاون الاقتصادي المرتبط بالتعاون العسكري، بمعنى أن قيام الوحدة الاقتصادية يمكّن دول الاتحاد من أن تكون معتمدة على نفسها وقادرة على الدفاع عن مصالحها، ويقود الاتحاد الاقتصادي إلى ضرورة وحدة السياسة الخارجية، والهيئة المشتركة ستكون مسؤولة عن اللوائح الضريبية والسكك الحديد والبنوك والجمارك والمشروعات العامة... إلخ، ويبنى ذلك كله على المؤسسات القائمة وبالتعاون معها[42].

تكلم ناومان أيضًا بشكل مقتضب عن الألمنة والعداء للسامية، فأكد أن قوة وسط أوروبا تتمثل بتبنيها الثقافة والمؤسسات والروح الألمانية لإيجاد روح إنسانية جديدة. فالروح الاقتصادية الألمانية يجب أن تقود الشخصية الأساس لمستقبل وسط أوروبا، ويجب أن تكون عاملًا تكامليًا وأساسيًا ما دام التشيك والبولنديون أو الهنغاريون معادين للألمان، لكنهم في الوقت نفسه يقبلون بالطرائق والأدوات والنظام الألماني في العمل. «نحن الألمان الأغنياء نريد مساعدة إخواننا الذين يعانون في وسط أوروبا بكل بالإمكانات المتوافرة عندنا...»[43]. العداء للسامية في ألمانيا يمكن أن يخيف اليهود في وسط أوروبا، إلا أن ما يخفف من هذا الخوف هو الدور الذي يقوم به الجنود اليهود على الجبهات في الجيوش الألمانية

---

(41) Naumann, *Central Europe*, pp. 260-262.

(42) المصدر نفسه، ص 262-265.

(43) المصدر نفسه، ص 70-71 و101-102.

والنمساوية، وهذا العداء سيخف ويصبح غير جاذب للألمان وغيرهم؛ فلرجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال اليهود دور في هذا التكامل لوسط أوروبا، والمسألة اليهودية اجتماعية وليست إثنية[44]. ورحب ناومان بالتحالف مع تركيا، لكنها، كما زعم، لا تنتمي إلى تنظيم مركز أوروبا، معتبرًا ذلك حقيقة جغرافية ومادية، واعتبر شعبها واقتصادها منطقة مختلفة عنها، فهي تنتمي إلى الشرق وإلى الطراز القديم وأقل تحضرًا. أما إيطاليا فتنتمي إلى وسط أوروبا من منظور اقتصادي، وامتنع عن الحديث عنها أكثر في ظل تغير التحالفات الدولية[45].

وعن هذا الكتاب، وفي العام نفسه الذي نشر فيه، كتب شيشولم عرضًا قيّمًا وبحثًا مفصلًا في الموضوع، وخلص إلى أن الكتاب: «... كُتِب في أجواء الكراهية بلا عاطفة، لكن في إطار فكر تخيلي اعتمد على معرفة واسعة وأساسية»[46]. ونستطيع أن نجد في كتاب ناومان ما يتطابق مع المبادئ التي وضعت لقيام عصبة الأمم في ما بعد، وفيه نبوءة تتعلق بضرورة السلام والاهتمام الواسع بوسط أوروبا كونه مفتاحًا لحل مشكلات القارة الأوروبية ككل[47].

أقرّ المؤرخ النمساوي هاينريتش فون شربيك، الداعم لفكرة ألمانيا الكبرى، بأن السبب الرئيس للفشل الألماني في الحرب العالمية الأولى هو السعي إلى جعل المنطقة الجغرافية لوسط أوروبا ألمانية كاملة، حيث بقيت السمة المميزة للمنطقة بالنسبة إليه عدم وجود تزامن بين الدولة والقومية (الإثنية) وعدم وجود الدولة القومية النقية التي، كما يزعم، ظهرت في الغرب ولم تظهر في وسط أوروبا. ومع هذا الاستنتاج، حاول هاينريتش الخداع لتحقيق أجندته القومية الخاصة. فبقيادة ألمانيا يمكن تحقيق العالمية التي تحققت في رايخ القرون الوسطى، فإحياء الرايخ وتعزيز النظام الألماني هو الحل في ظل التفتت الإثني في وسط أوروبا[48].

---

(44) Naumann, *Central Europe*, pp. 232, 249 and 257.

(45) المصدر نفسه، ص 42 و50.

(46) G. G. Chisholm, «Central Europe: A Review,» *Scottish Geographical Magazine*, vol. 33 (1917), p. 83.

(47) Krejcí, p. 152.

(48) Heinrich von Srbik, *Mitteleuropa: Das Problem und die Versuche seiner Lösung in der deutschen Geschichte* (Weimar: H. Böhlaus Nachf, 1937), pp. 6-7.

ارتبطت التغيرات الراديكالية للحدود في شرق أوروبا ووسطها بين التوسعات النابليونية (1801-1815) ونهاية الحرب العالمية الأولى، بدرجة كبيرة بتغيرات موازين القوى على صعيد القارة الأوروبية، حيث أعطى ضعف الدولة العثمانية وتراجع مكانتها خلال القرن التاسع عشر فرصةً لظهور دولتي اليونان وصربيا في مطلع ذلك القرن، وتطور بطيء نحو الاستقلال لباقي الشعوب في وسط أوروبا بحثًا عن الاستقلال ليتكون مفهوم سلبي في المنطقة، هو «البلقنة»[49].

في خلال الحرب العالمية الأولى، نشر الأنثروبولوجي وعالم الاجتماع السويسري جورجيس مونتاندون كتيّب (**عصر الدولة القومية**) في عام 1915، أكد فيه أهمية إقرار السلام في ظل الأوضاع الحالية، مقترحًا أن الدول الجديدة يجب أن تحدد حدودها - الذي بدا له أنه غاية في الأهمية - وفقًا للتجانس العرقي للسكان، حيث لا يجوز التساهل مع الأقليات الإثنية، ويجب أن تنقل إلى دولتها القومية، ويجب أن تقام الحدود الطبيعية للشخصية الإثنية، ولا يمكن استيعاب الأقليات التي لا ترغب في الانصهار القومي في أغلبية السكان، ويجب أن يعاد توطينها بشكل كبير في مجموعاتها العرقية الكبيرة، لأن الأقليات ستفقد حقوقها كلها في الملكية والمواطنة في الدولة القومية الجديدة. فبعد حروب البلقان وصراع القوميات الكبرى في الحرب العالمية الأولى، توصّل كثير من الأكاديميين والسياسيين من الاتجاهات والمشارب المختلفة إلى النتيجة نفسها التي وصل إليها مونتاندون: ترحيل السكان من الأقليات هو الحل الوحيد لتجنب قضايا العداء لهذه الأقليات[50].

ثالثًا: وسط أوروبا خارج المفهوم الألماني

عدّت بريطانيا كتاب ناومان مشروعًا للسياسة الخارجية الألمانية، وتعاملت في الدعاية المضادة على هذا الأساس، لذلك أنكر البريطانيون على الألمان هذا

---

(49) Edgar Hösch, «Die Balkanisierung - Vor- und Schreckbilder der Entstehung neuer Nationalstaaten,» in: *Grenzen in Ostmitteleuropa im 19. und 20. Jahrhundert: Aktuelle Forschungsprobleme*, Herausgegeben von Hans Lemberg, Tagungen zur Ostmitteleuropa-Forschung; 10 (Marburg: Verlag Herder-Institut, 2000), pp. 79-94.

(50) Norman M. Naimark, *Fires of Hatred: Ethnic Cleansing in Twentieth-Century Europe* (Cambridge, Mass: Harvard University press, 2002), p. 18.

المفهوم وعدّوه مثل مشروع الحصار القاري الذي سعى إليه نابليون قبل قرن ضد بريطانيا. فخوض الحرب لم يكن ممكنًا من دون حشد الجانبين المتحاربين للرأي العام بأن ثمة تحديًا عميقًا للقيم الوطنية السائدة والمتعارف عليها، فألمانيا تريد موقفًا عالميًا شبيهًا بما كانت تحتله بريطانيا، في حين شعرت فرنسا بأن هذا المشروع يؤكد التفوق الاقتصادي والديموغرافي الألماني[51]. ودفع سير الألمان بمخططهم لوسط أوروبا الأطراف الأخرى، خصوصًا التشيك والسلاف وغيرهم من المقاومين للمشروع الألماني الذين عُدُّوا شركاء الحلفاء في مواجهة الألمان، إلى تقديم بديل آخر عن وسط أوروبا الألماني[52].

أضحت الدعاية والحرب النفسية بهدف إضعاف الروح المعنوية في جيش العدو ذات أهمية متزايدة خلال الحرب، حيث جهد الألمان في بث العصيان في نفوس الجنود الروس، ونجحوا في توقيع اتفاقية بريست ليتوفسك في 3 آذار/ مارس 1918، واتفاقية بخرست في أيار/ مايو 1918. وقادت الدعاية الإنكليزية عددًا كبيرًا من الألمان إلى التشكيك بعدالة قضيتهم، وعجّل انحلال جيش الإمبراطورية النمساوية السيئ التنظيم بنداءات بارعة، أُعدّت في لندن ووُزّعت بالطائرات على شعوب الإمبراطورية[53]. وعمل الحلفاء على تبني المعارضة في وسط أوروبا بهدف التسريع في تقويض الجبهة الداخلية لدول الوسط، ولعل أبرز هؤلاء كان الزعيم التشيكوسلوفاكي توماس مازريك (1850-1937) الذي كان مغمورًا بفكرة الفدرالية الديمقراطية في وسط أوروبا ومن أنصار فكرة أوروبا الجديدة التي يجب أن تقيم المجتمع المتعدد الديمقراطي الذي يتألف من شعوب حرة ومتساوية وديمقراطية. وعندما أتى إلى هذه الفكرة، أشار إلى أن الشعوب في أوروبا الجديدة (NováEvropa) يجب أن تكون مستقلة بالكامل، وكل شعب منهم يجب أن يعامل على أساس أنه مجتمع ديمقراطي ومدني يتألف من مواطنين متساوين وأحرار. ويطابق هذا الأنموذج المثالي مفاهيمه الأولى عن

---

(51) هوبزباوم، ص 77-78، و Lobell, p. 52.

(52) Jonathon H. Levy, *The Intermarium: Wilson, Madison, & East Central European Federalism* (Florida: Boca Raton, 2007), pp. 184-185.

(53) هـ. أ. ل. فِشر، تاريخ أوربًا في العصر الحديث (1789-1950) (القاهرة: دار المعارف، 1976)، ص 544-545، وعبد العزيز، ص 265.

الأمة التشيكية[54]. فمن نصير للفدرالية النمساوية - المجرية قبل الحرب يتحول عن ذلك ليقود المقاومة ضد الألمان والنمساويين في وسط أوروبا[55].

وافق مازريك على مضض على هذه المهمة الجديدة بقرار من «تجمع القوميات المقهورة» الذي عُقد في نيويورك في 15 أيلول/ سبتمبر 1918، والذي ضم القائد البولندي إيجناس بايدوريسكي (1860-1941) الذي أصبح في ما بعد أول رئيس وزراء لبولندا بعد الحرب 1919، والكابتن الروماني باسيل شتيكا (1889-1959) الكاتب والدبلوماسي، والكرواتي المحامي وعضو الدايت النمساوي - الهنغاري هينكوفيتش (1854-1929)... وغيرهم، حيث رفض مازريك المشروع النمساوي للسلام، في حين اقترح بايدوريسكي إقامة حائط من سبعين مليون شخص من دانزج المدينة البولندية شمالًا وحتى كونستانزا المدينة الرومانية جنوبًا إلى فيوما المدينة الكرواتية غربًا من أجل إبعاد الخطر الألماني. وفي اليوم التالي عقد لقاء جمع مازريك وبايدوريسكي، وأبرز ما نتج منه توحيد المقاومة في وسط أوروبا باسم الاتحاد الديمقراطي لوسط أوروبا (Democratic Mid European Union). وتوجه كلاهما نحو البيت الأبيض للحصول على الدعم والمباركة من الرئيس الأميركي ولسون[56].

في ما عدا الدعم الذي حصلوا عليه من الرئيس الأميركي تجنب الحلفاء الآخرون التعامل مع الاتحاد أو رئيسه هربرت أدولف ميلر (1857-1951) وأبدت إيطاليا شكوكها في هذا الاتحاد، وأنه ليس أكثر من حيلة سلافية (صربية) ماكرة من أجل حرمان إيطاليا من اتفاقية لندن السرية في عام 1915[57]. وحاول

(54) عندما قام مازريك بنشر كتابيه: المسألة التشيكية وأزمتنا الحالية، قال إن ما يعطي التاريخ التشيكي وجوده ووحدته هو الميتافيزيقيا تقريبًا، النظرة الصوفية الإنسانية التي عبّر عنها في أوج التاريخ التشيكي بالثورة الهوسيتي أو الحروب البوهيمية (Hussite Revolution). فالتاريخ التشيكي يبدأ من تلك النظرة التبشيرية التي ورثوها من الهوسيت. فعصر التنوير القومي يتميز من خلال إعادة إحياء التراث، واعتبر مازريك أن هذا الإحياء هو جوهر التوجه الديمقراطي والعدالة والنزاهة التي يجب أن يقام عليها المجتمع التشيكي. لمزيد من المعلومات انظر: Shinohara, pp. 33-35.

(55) فِشر، ص 545؛ Levy, p. 185, and Shinohara, p. 35.

(56) Arthur J. May, «H. A. Miller and the Mid-European Union of 1918,» *The American Slavic and East European Review*, vol. 16, no. 4 (December 1957), pp. 479-480.

(57) اتفاقية سرية مؤلفة من ست عشر مادة (26 نيسان/ أبريل 1915م) بين الحكومة الإيطالية =

مازريك التقليل من هذا الطرح الإيطالي، مؤكدًا أن مسائل الحدود يمكن حلها بطرائق ودية داخل الاتحاد، خصوصًا الحدود الإيطالية - اليوغسلافية والحدود البولندية - الأوكرانية واللتوانية، كما أقر المؤتمر موازنة له وشكّلت اللجان الخاصة والتحضير للمؤتمر المنوي عقده في فيلادلفيا في قاعة الاستقلال(58).

عقد الاجتماع في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1918، وحضرت وفود من يوغسلافيا وبولندا وأوكرانيا ولتوانيا ورومانيا وروثينيا وإيطاليا واليونان وألبانيا ... وغيرها، وتقدم الاتحاد الديمقراطي باقتراح على قدر كبير من الأهمية باستبدال المفهوم الألماني لوسط أوروبا بـ«فدرالية الدول المستقلة»، وأُقرّ المقترح ووُضع علم للاتحاد ولائحة الاستقلال التي تضمنت حق كل شعب من الشعوب بإقامة دولته وحكومته وحق الجميع بإقامة اتحاد إقليمي(59).

بدأت المشكلات حتى قبل نهاية الجلسة مع إقرار الخريطة المقترحة لوسط أوروبا وتعليقها على الجدار؛ فالوفد اليوغسلافي برئاسة هيكنوفيتش مزق الخريطة بغضب معترضًا على ضم إيطاليا دالميتا، في حين أن ممثل الوفد الإيطالي طالب بمعظم الساحل الأدرياتيكي الذي يدّعي اليوغسلاف أنه جزء من أراضيهم. وكذلك دب الخلاف بين الوفدين الأوكراني والبولندي في شأن مسائل الحدود، وحدث انشقاق آخر مع وصول تقارير عن انهيار القوات الألمانية في اللقاء الثاني 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 وقيام القوات الأوكرانية باحتلال جيليقيا، وبقيت الوفود الباقية تناضل، برئاسة مازريك وميلر، من أجل الذهاب

= ممثلة برئيس الوزراء ووزير الخارجية ودول الوفاق الثلاثي: روسيا وبريطانيا وفرنسا. نصت على انضمام إيطاليا إلى دول الوفاق في مقابل مكاسب حدودية على حساب الإمبراطورية النمساوية - المجرية تتمثل بترينتيو (Trentino) وتيرول (Tirol) بعد تقسيمها إلى شمال وجنوب، وكامل ليتورال (Littoral) النمساوية بما فيها ميناء تريستا (Trieste) وأرخبيل كيرسو - لوزينو (Cherso-Lussino) وتحصل أيضًا على مقاطعة دالماتيا (Dalmatia)، وأن يكون لها الحق في الحماية على ألبانيا وفي حالة التقسيم لها حصة بالاتفاق مع صربيا ومونتغيمورو والجبل الأسود وحصة من المستعمرات الألمانية في أفريقيا وآسيا، وأن يكون لها حصة في البحر المتوسط في منطقة أنطاليا التركية. لمزيد من المعلومات، انظر: Extracts from the Treaty of London, April 26 1915, «Great Britain,» *Parliamentary Papers*, London, 1920, LI Cmd. 671, Miscellaneous, no. 7, 2-7, in: Rodney P. Carlisle, *World War I*, Eyewitness History (New York: Facts On File, 2007), p. 331.

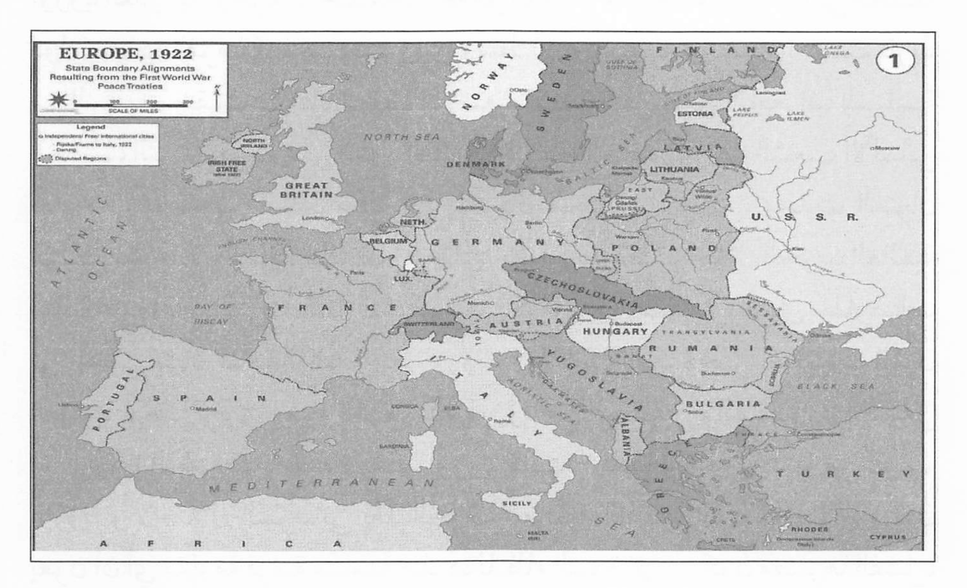
(58) May, pp. 481-483.

(59) المصدر نفسه، ص 483-484.

إلى مؤتمر الصلح وفي يدها على الأقل ورقة تستطيع أن تقدمها بشكل موحد، إلا أن ضربة أخرى وجّهت إلى الاتحاد كانت بانسحاب صاحب المشروع مازريك بعد انتخابه رئيسًا لتشيكوسلوفاكيا، فكانت آخر اجتماعات الاتحاد في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 الذي انتهى رسميًا مع توقيع الهدنة في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1918[60].

الخريطة (9-4)

أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى (1922)



لم تأت نهاية الحرب العالمية الأولى بنظام سياسي كما تخيّل ناومان أو مازريك، لكنها أوجدت عددًا من الدول الصغيرة، وبلغت القومية ذروة قوتها واكتسبت مشروعية في السياسة الدولية، إذ انكب المؤتمرون في مؤتمر الصلح على إعادة رسم خريطة وسط أوروبا، مع أنهم جوبهوا بوجهي القومية أمامهم بطريقة محسوسة، فكانت هي سبب الحرب وهي من يحصد نتائجها وفقا للمبدأ الجديد «حق تقرير المصير». فالدول الجديدة قائمة في الواقع على أنقاض الدول المهزومة: ألمانيا والنمسا والمجر. وأمضى المفاوضون جل وقتهم في محاولة

---

(60) Levy, pp. 185-188.

ترسيم حدود تسييج حول كيانات موجودة بالفعل، ظنًا منهم أنهم يطبقون حق تقرير المصير، وهو مبدأ بسيط لا خلاف عليه، لكن سرعان ما اتضح أن هذه البساطة خادعة تمامًا[61]. فوفقًا لهوبزباوم، كانت محكومة باعتبارات الحاجة إلى نظام موازٍ ومعادٍ للنظام البلشفي الثوري، والحاجة إلى السيطرة على ألمانيا وإعادة تقسيم حدودها وترسيمها من أجل ضمان ضعفها وملء الفراغ الكبير الذي تركته إمبراطورية الهابسبورغ والدولة الألمانية[62] (انظر الخريطة)[63].

بعد الحرب العالمية الأولى، أُقصيت الفكرة الألمانية لوسط أوروبا وفكرة وسط أوروبا الفدرالية، وجرى توحيد مجموعة من الدول باعتبارها دولًا قومية (في الحقيقة دول متعددة القومية)، فأصبحت رؤى وسط أوروبا مسألة هامشية واختفت تقريبًا من المشهد، وبقيت في ثنايا العقلية التوسعية الألمانية في مجال الجغرافيا السياسية فحسب، التي ارتكزت على الدور الألماني في بناء الحضارة وحق الشعب الألماني خارج الرايخ، فهي المفهوم الأناني للمجال الحيوي الألماني، وغدت العنوان الرئيس للدعاية الألمانية ضد نظام فرساي. وبعد إحياء قصير خلال الحرب العالمية الثانية عندما قام بنيتش (Beneš) التشيكوسلوفاكي وسكورسكي البولندي بمفاوضات في المنفى بشأن قيام فدرالية وسط أوروبا، وتلاشت الفكرة حتى ثمانينيات القرن العشرين، حين جرى إحياء فكرة وسط أوروبا من المنشقين والمثقفين في المنفى من أوروبا الاشتراكية. ففكرة وسط أوروبا كانت - فكرًا وثقافة - بديلة من تقسيم أوروبا والاحتلال السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الأوروبيون يعون أن أي مقاومة قومية سياسية منفردة للنظام السوفياتي سيكون مصيرها الفشل، وأصبحت لديهم النية والعزم على هزيمة النظام السوفياتي أخلاقيًا وثقافيًا، والتغلب على الوضع الراهن عبر النفس الطويل من خلال إيجاد تصور في أذهان مواطنيهم بتحميسهم نحو ثقافة مشتركة لوسط أوروبا[64].

---

(61) بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، 2 ج، عالم المعرفة؛ 282-283 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002)، ج 2، ص 34.

(62) هوبزباوم، ص 79-80.

(63) <https://en.wikipedia.org/wiki/file:europe_in_1982.gif>.

(64) Okey, pp. 120-121, and Shinohara, pp. 36-37.

المراجع

1- العربية

كتب

أطلس العالم الكبير: أطلس جغرافي مصور. بيروت: مكتبة الصغار، 1999.

تيلور، بيتر وكولن فلنت. **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات.** ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002. 2 ج. (عالم المعرفة؛ 282-283)

الزعبي، أمجد. **التاريخ السياسي والاقتصادي لألمانيا 1789-1849: دراسة في تجربة الاتحاد الألماني من خلال البرلمان القومي الأول - برلمان فرانكفورت.** عمان: أمانة عمان الكبرى، 2011.

عبد العزيز، عمر. **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919).** القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000.

عقيل، محمد فالح. **مشكلات الحدود السياسية: دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافيا السياسية.** الإسكندرية: منشأة المعارف، 1967.

فِشر، هـ. أ. ل. **تاريخ أوربّا في العصر الحديث (1789-1950).** القاهرة: دار المعارف، 1976.

هوبزباوم، إريك. **عصر التطرُّفات: القرن العشرون الوجيز، 1914-1991.** ترجمة فايز الصُيّاغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مؤسسة ترجمان، 2011.

2- الأجنبية

Books

Andrée, Karl, Franz Heiderich and Robert Sieger. *Geographie des Welthandels. Eine wirtschaftsgeographische Erdbeschreibung*, Bd. 1: *Europa*, and Bd. 2: *Die*

außereuropäischen Länder. 4 Auflage. Wien: L. W. Seidel & sohn, 1926. Arldt, Th. *Die Völker Mitteleuropas und ihre Staatenbildungen*. Mit 4 Karten. Leipzig: Verlagsbuchhandlung, 1917.

Bihl, Wolfdieter. *Deutsche Quellen zur Geschichte des Ersten Weltkrieges*. Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft, 1991. (Ausgewählte Quellen zur deutschen Geschichte der Neuzeit; Bd. 29)

Brechtefeld, Jörg. *Mitteleuropa and German Politics: 1848 to the Present*. London: Macmillan Press, 1996.

Busek, Erhard and Gerhard Wilflinger (ed.). *Aufbruch nach Mitteleuropa: Rekonstruktion eines versunkenen Kontinents*. Wien: Edition Atelier, 1986).

Carlisle, Rodney P. *World War I*. New York: Facts On File, 2007. (Eyewitness History)

Dickinson, Robert E. *The German Lebensraum*. Harmondsworth; New York: Penguin Books, [1943].

Grenzen in Ostmitteleuropa im 19. und 20. Jahrhundert: Aktuelle Forschungsprobleme. Herausgegeben von Hans Lemberg. Marburg: Verlag Herder-Institut, 2000. (Tagungen zur Ostmitteleuropa-Forschung; 10)

Hayashi, Tadayuki (ed.). *The Emerging New Regional Order in Central and Eastern Europe*. Sapporo: Slavic Research Center, Hokkaido University, 1997.

Heffernan, Michael. *The Meaning of Europe: Geography and Geopolitics*. London: Arnold, 1998.

Kossmann, Eugen Oskar. *Warum ist Europa so?: Eine Deutung aus Raum und Zeit*. Zürich: S. Hirtel, 1950.

Krejcí, Oskar. *Geopolitics of the Central European Region: The View from Prague and Bratislava*. Translation Martin C. Styan. United Kingdom: United Irishman, 2007.

Levy, Jonathon H. *The Intermarium: Wilson, Madison, & East Central European Federalism*. Florida: Boca Raton, 2007.

Lobell, Steven E. *The Challenge of Hegemony: Grand Strategy, Trade, and Domestic Politics*. 5th ed. Ann Arbor: The University of Michigan Press, 2008.

Mackinder, H. J. *Democratic Ideals and Reality; A Study in the Politics of Reconstruction*. London: Constable and Company, 1919.

Mayers Lexikon. 7 Aufl. Leipzig: Meyer, 1924-1930. 15 vols.

Merriam-Webster's Geographical Dictionary. 3rd ed. Springfield, MA: Merriam-Webster, 1997.

Mitteleuropa: Between Europe and Germany. Edited by Peter J. Katzenstein. Providence, RI: Berghahn Books, 1997.

Naimark, Norman M. *Fires of Hatred: Ethnic Cleansing in Twentieth-Century Europe*. Cambridge, Mass: Harvard University press, 2002.

Naumann, Friedrich. *Central Europe*. A Translation by Christabel M. Meredith from the Original German of Mittel-Europa. New York: A. A. Knopf, 1917.

_______. *Werke*. Köln: Th. Schieder, 1964. 4 vols

Penck, Albrecht. *Politischgeographische Lehren des Krieges*. Berlin: Ernst Siegfried Mittler und Sohn, 1915. (Institut für Meereskunde; 9)

Srbik, Heinrich von. *Mitteleuropa: Das Problem und die Versuche seiner Lösung in der deutschen Geschichte*. Weimar: H. Böhlaus Nachf, 1937.

Periodicals

Chisholm, G. G. «Central Europe: A Review.» *Scottish Geographical Magazine*: vol. 33, 1917.

East, W. G. «Remarks in the Discussion after Mrs. J. A. Steers Paper: The Middle People.» *The Geographical Journal*: vol. 112, no. 1/3, July-September 1948.

Hassinger, Hugo. «Das geographische Wesen Mitteleuropas nebst einigen grundsätzlichen Bemerkungen über die geographischen Naturgebiete Europas und ihre Begrenzung: Vortrag geh. Am 24. April 1917.» *Wien: Hölzel*: vol. 60, 1917.

Kundera, Milan. «The Tragedy of Central Europe.» *The New York Review of Books*: vol. 31, no. 7, April 1984.

May, Arthur J. «H. A. Miller and the Mid-European Union of 1918.» *The American Slavic and East European Review*: vol. 16, no. 4, December 1957.

Meyer, Henry Cord. «Mitteleuropa in German Political Geography.» *Annals of the Association of American Geographers*: vol. 36, no. 3, September 1946.

Okey, Robin. «Central Europe/Eastern Europe: Behind the Definitions.» *Past & Present*: no. 137, The Cultural and Political Construction of Europe, November 1992.

Roxby, Percy M. «The Theory of Natural Regions.» *The Geographical Teacher*: vol. 13, no. 5, Summer 1926.

Sinnhuber, Karl A. «Central Europe: Mitteleuropa: Europe Centrale: An Analysis of a Geographical Term.» *Transactions and Papers*: no. 20, 1954.

Trautsch, Jasper M. «The Invention of the West.» *Bulletin of the German Historical Institute*: no. 53, Fall 2013.

الفصل العاشر

ميزان القوى في أثناء الحرب العالمية الأولى
وأثره في مفهوم السلم

عبد اللطيف المتدين

مثّلت الحرب العالمية الأولى منعطفًا سياسيًا واقتصاديًا وديموغرافيًا كبيرًا في تاريخ أوروبا، لأنها أدت إلى تفكيك دول وقيام أخرى، في سياق يتحكم به ميزان القوة السائد الذي تحكمه التحالفات العسكرية، مثل التحالف الثلاثي بين ألمانيا والنمسا - هنغاريا وإيطاليا، والتحالف بين فرنسا وروسيا وبريطانيا، وهي تحالفات غيرت مجرى الحرب بعد انضمام الولايات المتحدة وإيطاليا إلى الحلفاء، والدولة العثمانية إلى المركز. انتهت الحرب بانتصار الحلفاء وعقد مؤتمر الصلح في فرنسا في كانون الثاني/ يناير 1919 لتحديد مفهوم السلم الذي تعتزم الدول المنتصرة فرضه على المهزومين، من خلال توقيع معاهدات مختلفة، أبرزها معاهدة فرساي في 28 حزيران/ يونيو 1919. حددت هذه المعاهدات الإطار العام لسلام قائم على ترتيبات جغرافية وسياسية واقتصادية وعسكرية وديموغرافية غيّرت معالم أوروبا إلى اليوم، مثل اقتطاع أجزاء من دول وضمها إلى دول أخرى، وإلزام الدول المهزومة بدفع تعويضات مالية عن خسائر الحرب وتجريدها من السلاح ومن مستعمراتها واقتسامها مثل باقي غنائم الحرب وإنشاء دول جديدة مثل يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وفرض الانتداب على بعض دول المشرق العربي. يثير هذا التصور لسلام قائم على التقسيم والاقتطاع والتفكيك والاستعمار والانتداب بما فيه من تحكم وفرض لإرادة متعالية، الكثير من التساؤلات عن مدى نجاحه في تحقيق الاستقرار والتنمية والتعايش بين الشعوب.

من هذا المنطلق، نرى إعادة قراءة بنود السلام الواردة في أبرز المعاهدات والاتفاقات وإعلانات المبادئ المرتبطة بالحرب العالمية الأولى، مثل معاهدة فرساي (1919) ومعاهدة سان جرمان (1919) ومعاهدة سيفر (1920)، لاستخراج تصور الحلفاء للسلام والحلول المطروحة لمشكلة القوميات المتداخلة ومنع قيام حرب أخرى. تتمثل الإشكالية البحثية إذًا في بحث أثر الانتصار في الحرب في قدرة المنتصر على الموازنة بين العدالة والمصلحة،

عندما لا تخدم العدالة مصالحه، وهو المفعم بعواطف الانتقام والرغبة في إذلال خصومه المهزومين. كما سنبحث أثر بنود معاهدات السلام في تحديد مفهوم السلم، مبرزين أهمية ميزان القوى في بيان نمط توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين وأثره في مفهوم السلم، لأننا نعتقد أن ارتباط السلم بالقوة أَنْفَذُ من ارتباطه بالحق أو القانون أو الشرعية. من هنا، تأتي صعوبة وضع تعريف للسلام، لأنه لا يكون في الأغلب دقيقًا ومحايدًا. وعلى الرغم من هذه الصعوبة، نعتقد أن السلام هو الامتناع عن استخدام العنف بأشكاله كلها، وتمكين ذوي الحقوق من حقوقهم، مع تحمل الأطراف المعتدية المسؤولية الجنائية والمدنية عما ألحقته من أضرار بحقوق الآخرين، من دون اللجوء إلى فرض أوضاع مُهينة للأطراف المعتدية وماسّة بحقوقها، لما في ذلك من استعداء لهذه الأطراف ربما يدفعها إلى البحث عن الانتقام لدفع ما نزل بها من حيف.

ما تعريف السلام وتحديد عناصره في آخر المطاف إلا تصور لما يجب أن تكون عليه نتائج الحرب من وجهة نظر الطرف المنتصر فيها. إن ارتباط السلم بالقوة أعلى من شأن القوة وأضفى عليها مسوغًا أخلاقية، لذا يبدو من المهم فحص الأوصاف الإيجابية التي يوصف بها في الخطاب السياسي، أيُ سلام يبحث عنه عادة المنتصرون في الحرب: سلام الأنظمة السياسية أم سلام الأفراد؟ وهل يضمن ميزانُ القوة المتوازن السلامَ بين الأقوياء؟ هل «السلام» الذي تعرفه المناطق الملتهبة اليوم التي تشتعل فيها الصراعات وتدق فيها طبول الحرب امتداد للسلام الذي وضعته معاهدات الحرب العالمية الأولى؟

أولًا: البحث عن السلام في ثنايا الحرب

بُذل في أثناء الحرب جهد مكثف للوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإحلال السلام، خصوصًا بعدما اشتدت المواجهات وكثرت الخسائر خلال معركة فردان التي خلّفت في عام 1916 حوالى ثلاثمئة ألف قتيل من الجنود الألمان والفرنسيين. وأصبحت الحاجة إلى السلام ملحة أكثر من أي وقت مضى، لذا لجأ بعض الأطراف إلى إجراء مفاوضات سرية واتصالات غير معلنة لمناقشة سُبل الخروج من هذه الحرب بأقل الخسائر. فقام ملك بلجيكا ألبير الأول الذي تحتل ألمانيا بلادَه بمحاولات متكررة للتفاوض مع مسؤولين ألمان من أجل

الحصول على استقلال بلجيكا من خلال اتفاق منفصل، كالذي حصلت عليه روسيا في عام 1917، لكن ألمانيا لم تكن مستعدة للتخلي عن بلجيكا قبل تحقيق أهدافها من الحرب، في وقت تُحقق فيه انتصارات كبيرة على الحلفاء، وكَفّةُ القوة راجحةٌ لمصلحتها[1]. غير أن هذه الثقة المفرطة لدى ألمانيا اهتزت بعد الخسائر التي تكبدتها في معركة فردان، فبادرت إلى إرسال مبعوث إلى الولايات المتحدة لمناقشة إمكانية عقد مؤتمر للسلام، وعَبَّر إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني عن استعداده لمناقشة بنود السلام، وقويت شوكته باجتياحه رومانيا في دجنبر (كانون الأول/ ديسمبر) 1916[2]. كانت ألمانيا تبحث عن فسحة من الوقت لترتيب البيت الداخلي واستجماع القوة وزيادة القدرات اللازمة لمتابعة الحرب، خصوصًا بعد استفحال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بسبب نقص الغذاء وكثرة القتلى والجرحى والمفقودين. وبعد فشل الدعوة الألمانية إلى السلم، حمَّلت ألمانيا الحلفاء نتائج هذا الفشل فصعَّدت من هجماتها البرية والبحرية[3].

ارتفعت في ألمانيا أصوات تنادي بالسلام، خصوصًا في صفوف الحزب الاشتراكي الديمقراطي ذي التوجهات اليسارية، لكنها عندما لم تجد صدى عند الحكومة تحولت إلى النضال ضدها والمطالبة بإسقاطها[4]. كما بادر الرئيس الأميركي ويلسون في دجنبر (كانون الأول/ ديسمبر) 1916 إلى دعوة الدول المتحاربة إلى تحديد أهدافها من الحرب، واقترح قيامه بوساطة لحل النزاع، لكن ألمانيا رفضت. كما ساند ويلسون الشروط التي تقدمت بها دول الحلفاء لإنهاء الحرب، وكان بينها الانسحاب من إقليم الألزاس واللورين الفرنسي الذي

---

(1) Marc Reynebeau, *Histoire belge: 1830-2005*, Traduit du néerlandais par Solange Delsart (Bruxelles: Éd. Racine, 2005), p. 161.

(2) قام إمبراطور النمسا شارل الأول بمحاولات تفاوض سرية مع الحلفاء بحثًا عن السلام. انظر في تفصيل ذلك: Jean Sevillia, *Le Dernier empereur: Charles d'Autriche, 1887-1922* (Paris: Perrin, 2009), p. 74.

(3) جرت مفاوضات سرية من أجل وقف الحرب بين ألمانيا وفرنسا في عام 1916، ذكرتها بعض المصادر التاريخية. انظر مثالًا لهذه المفاوضات في: Landry Charrier, «À la recherche d'une paix de compromis: Kessler, Haguenin et la diplomatie officieuse de l'hiver (1916-1917),» *Histoire@politique*, no. 11 (Mai-Août 2010), on the Website: <http:www.histoire-politique.fr>.

(4) Pierre Broue, *The German Revolution (1917-1923)*, pp. 175-188, on the website: <http://www.marxists.org/archive/broue/1975/germrev/chap03.html>.

احتلته ألمانيا في إثر حرب سابقة مع فرنسا في عام 1871. وفي بداية 1917، بعث المستشار الألماني رسالة إلى الرئيس ويلسون يخبره فيها أن السلام يجب أن يأخذ في الاعتبار المصالح الاستراتيجية الألمانية، وعلى رأسها الاحتفاظ بالمناطق التي ضمتها في أثناء الحرب. بعد أيام قليلة من هذه الرسالة، استأنفت ألمانيا حرب الغواصات، فقطع الرئيس ويلسون العلاقات الدبلوماسية معها وأعلن الحرب عليها في 2 نيسان/ أبريل 1917[5].

عمدت ألمانيا أيضًا في عام 1916 إلى تقديم مقترحات للسلام مع اليابان التي دخلت الحرب منذ عام 1914، فاقترحت مساعدتها في غزو الصين وإطلاق يدها في شرق آسيا، في مقابل التزامها بعدم إرسال قوات عسكرية إلى أوروبا. طلبت اليابان من ألمانيا التنازل عن مستعمراتها في الصين (مدينة تشينغداو (Qingdao))، لكن ألمانيا رفضت، ففشلت المفاوضات وعقدت اليابان اتفاقية الدفاع المشترك مع روسيا في تموز/ يوليو 1916[6]. وكانت النخبة البرلمانية في ألمانيا تدفع في اتجاه السلام من خلال تأثيرها المحدود في مجريات الحرب، إذ تقدم بعض النواب الاشتراكيين بمشروع قرار لإيقاف الحرب، قُبِل بأغلبية 216 صوتًا في مقابل 126، لكن هذا القرار لم يغير من عزم الحكومة في متابعة الحرب وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وربما كان الغرض منه إظهار حُسن نيّة ألمانيا واستعدادها للتفاوض في شأن شروط السلام. لكن السلام الذي ترغب فيه، وهي في موقع القوة، لم يكن يتضمن التنازل عن كثير من الأراضي المنتزعة، خصوصًا الألزاس واللورين[7].

---

(5) Martin Vogt and Marianne Walle, «L'Allemagne et les négociations de paix en 1917: Réflexions sous forme d'esquisse sur un sujet qui a failli tomber dans l'oubli,» *Guerres mondiales et conflits contemporains*, no. 170 (Avril 1993), pp. 77-104.

(6) Frank W. Ikle, «Japanese-German Peace Negotiations during World War I,» *The American Historical Review*, vol. 71, no. 1 (October 1965), pp. 62-76.

(7) كانت ألمانيا تتظاهر برغبتها في السلام من خلال دعوتها إلى إيقاف حرب الغواصات وادعائها عدم جدوى الاستمرار في القتال في الجبهة الشرقية. انظر في هذا المعنى:
«Inventaire de la guerre, (Pour une paix négociée),» dans: *Encyclopaedia Universalis: La Grande guerre*, Sous la direction de François Lagrange, Avec le concours d'Emmanuelle Thoumieux-Rioux (Paris: Encyclopaedia Universalis France S. A., 2012), on the Website:
<http://books.google.fr/books?id=q4uCBAAAQBAJ&pg=PT231&dq=pour+une+paix+n%C3%A9goci%C3%A9e&hl=fr&sa=X&ei=spE9VL2WJdaxadu5gTA&ved=0CC0Q6AEwAg#v=onepage&q=pour%20une%20paix%20n%C3%A9goci%C3%A9e&f=false>.

كما دعا البابا بنديكت الخامس عشر في آب/ أغسطس 1917 إلى إيقاف الحرب، وذكّر الدول المتحاربة بمزايا السلام في أكثر من مناسبة. وطالبت الكنيسة ألمانيا بالتزام قواعد العدالة والانسحاب من بلجيكا وفرنسا المحتلتين ومن الأراضي المحتلة كلها. لكن هذه الدعوة لم تجد صدى لها بين أصوات الرصاص والمدافع، وكان رد ألمانيا على مثل هذه الدعوات بتأكيد أهمية السلام ورغبتها في إيقاف الحرب. لكن السلام بالنسبة إليها لن يتحقق إلا مع الحفاظ على مكاسب الحرب والأراضي التي وضعت يدها عليها. كما أن الأنظمة العلمانية في فرنسا وإيطاليا لا تتيح للكنيسة القيام بدور فاعل في هذا الشأن، لذا ظل تأثير الكنيسة محدودًا[8].

1 - معاهدة برست - ليتوفسك مع روسيا

بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا (1917) واندلاع موجة من الإضرابات العمالية في النمسا وألمانيا وفرنسا في أوائل عام 1918 للمطالبة بتحسين أوضاع العيش وإنهاء القتال، أدرك زعماء الحرب أن الوقت حان لإقرار السلام. في هذه الأجواء انطلقت المفاوضات الألمانية الروسية للتوصل إلى هدنة توقف الزحف الألماني في شرق روسيا وتمنح البلاشفة فرصة ترتيب البيت الشيوعي الجديد. كان البلاشفة يصفون الحرب العالمية بأنها حرب برجوازية نقلت الصراع من طبقي إلى قومي. ورفع لينين شعار «الأرض والخبز والسلام» عنوانًا لسياسة البلاشفة في هذه الفترة.

فرضت ألمانيا شروطًا قاسية على روسيا فرفضت توقيع الاتفاقية، لكنها أذعنت بعد بضعة شهور من المفاوضات تحت تهديد التقدم لانتزاع مزيد من الأراضي، فوُقّعت تحت الضغط معاهدة برست - ليتوفسك (Brest-Litovsk) في 3 آذار/ مارس 1918. وكانت ألمانيا قد وقعت في شباط/ فبراير من العام نفسه اتفاقية مماثلة مع أوكرانيا التي استقلت عن روسيا.

ذكرت المادة الأولى من المعاهدة أن ألمانيا وحلفاءها في دول المركز من جهة، وروسيا من جهة أخرى قررت إيقاف أعمال الحرب والعيش في سلام.

---

(8) Jean-Jacques Becker, *L'Europe dans la grande guerre*, cartogr. Françoise Pierron-Boisard, Belin sup: Histoire (Paris: Belin, 1996), p. 140.

وحددت المادة الثالثة خط الفصل الجديد الذي يبين المناطق التي لم تعد تحت السيادة الروسية. هذا التحديد هو جزء أساسي من معاهدة السلام وعلى روسيا أن «تذعن له من دون تأخير»[9]. إن استخدام هذه العبارة في معاهدة سلام يكفي وحده لبيان الطرف الضعيف فيها. فروسيا مطالبة «من دون تأخير» بتسليم مناطق من شرق الأناضول (Anatolia) وأراضي باتوم وقارس وأردهان (Ardakan, Kars, Batum) إلى تركيا، وأن تُبعد قواتها عن الخط الذي حددته المعاهدة في خريطة مُلحقة، أُسندت مهمةُ رسمه بشكل دقيق إلى لجنة مشتركة بين الطرفين. كما ألزمت المادة الخامسة روسيا بتفكيك قواتها العسكرية بما فيها القوات المحدثة من البلاشفة، وأن تتوقف عن التدخل في شؤون أوكرانيا التي كانت قبل أسابيع قليلة من هذه المعاهدة جزءًا من روسيا، فاقتُطعت بعد معاهدة سلام مع حكومة موالية لدول المركز.

التزمت روسيا في هذه المعاهدة بالانسحاب من جمهوريات البلطيق (إيستونيا، لتوانيا، فنلندا) وبسحب جيوشها والمعدات الحربية وألا تتدخل بشؤونها الداخلية[10]. واقْتُطِعت من روسيا مساحات كبيرة لتأمين الإمدادات من المعادن التي تحتاج إليها ألمانيا في صناعتها الحربية، وللحصول أيضًا على الغذاء لتخفيف الحصار الاقتصادي الذي يفرضه الحلفاء عليها. كما فُرض على روسيا دفع تعويضات كبيرة.

استأنفت ألمانيا الهجوم على روسيا لإرغامها على توقيع المعاهدة، فوجدت روسيا نفسها مرغمة على توقيعها في 18 شباط/ فبراير 1918. ودخلت حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها في 18 آذار/ مارس 1918 في إثر نقاش حاد وخلافات بين البلاشفة المستسلمين لبنود المعاهدة والرافضين لها.

---

(9) «The Territories lying to the west of the line determined by the contracting powers and which formerly belonged to Russia will no longer be under her sovereignty. The line determined upon is marked on the appended map (Appendix 1), which is an important part of the present treaty of peace. The precise location of this line will be worked out by a German-Russian commission...».

انظر: «Peace Treaty of Brest-Litovsk,» Article 3, on the website: <http://avalon.law.yale.edu/20th_century/bl34.asp#art3>.

(10) انظر المادة السادسة من الاتفاقية في: <http://avalon.law.yale.edu/20th_century/bl34.asp#art6>.

بعد انهزام ألمانيا في الحرب وإعلان الهدنة في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 استعاد الجيش الأحمر معظم الأراضي التي فقدتها روسيا بموجب هذه المعاهدة (أوكرانيا وجمهوريات البلطيق والقوقاز وروسيا البيضاء ...)، وبذلك تأكد أن السلام الذي جاءت به هذه المعاهدة كان عبارة عن مكاسب قصيرة المدى وأنه أقرب إلى الهدنة منه إلى السلام الدائم. وإذا وصفناه بالسلام فهو سلام مفروض قَبِلَتْهُ روسيا لكونها منشغلة بحرب أهلية بين البلاشفة وأنصار النظام القيصري دامت حتى عام 1912. وربما كانت روسيا تأمل في قيام ثورة شيوعية في ألمانيا تعقد معها سلامًا حقيقيًا تستعيد به ما خسرته في السلام المفروض[11].

مع هذه المعاهدة (برست - ليتوفسك) تغير توزيع القوة بين الأطراف المتنازعة، حيث خسرت روسيا والحلفاء جبهة شاسعة كانت تَشْغَلُ عناصر كبيرة من الجيش الألماني، وبعد إغلاقها سيتمكن الألمان من تركيز قوتهم على الجبهة الغربية. وهناك من نظر إلى هذا الاتفاق المنفرد مع ألمانيا باعتباره خيانة للحلفاء وبمنزلة تخلٍ عنهم وتخاذل سيغير مجرى الحرب. غير أن دخول الولايات المتحدة الحرب في نيسان/ أبريل 1917 ساعد في التخفيف من الخلل الذي طرأ على ميزان القوة، ولو أن روسيا لم تكن بعد قيام الثورة طرفًا قويًا لانشغالها بالحرب الأهلية وبناء الدولة الجديدة.

2- مبادئ ويلسون

كان الرئيس الأميركي وودرو ويلسون يبحث عن حل سلمي لهذه الحرب، من خلال إعلانه مجموعة مبادئ حدد فيها الإطار العام لنظام دولي جديد يجنّب أوروبا الحرب ويحل محل نظام توازن القوى الذي هيمن على العلاقات الأوروبية منذ القرن السابع عشر، وتسبب في نشوب صراعات دائمة في شأن مناطق النفوذ والحدود القومية. كان الرئيس ويلسون حريصًا على عدم تدخل بلاده في الصراعات الأوروبية عملًا بمبدأ مونرو الذي لا يحبذ تدخل الولايات المتحدة

(11) كانت وجهة نظر تروتسكي تصب في هذا الاتجاه، حيث كان مناهضًا لبنود المعاهدة رافضًا توقيعها، فلم يستطع وهو عضو في لجنة التفاوض أن يحصل من ألمانيا وحلفائها على شروط مخففة. انظر خطابه في شأن المعاهدة الذي ألقاه في أيار/ مايو 1918، في الموقع التالي: <http://www.marxists.org/archive/trotsky/1918/05/brestlitovsk.htm>.

في الشؤون الدولية، على الرغم من أنها تدخلت في دول أميركا الجنوبية في أكثر من مرة[12]. لذا أعلن ويلسون في 4 آب/ أغسطس 1914 حياد الولايات المتحدة في الحرب العالية الأولى، قائلًا: «إن هذه الحرب ليست حربنا»، وبسبب ابتعاده عنها انتُخب رئيسًا لولاية ثانية (1916)[13]. وعمومًا، الحياد لا يعني الانعزالية، ولن تتوانى الولايات المتحدة عن التدخل في أوروبا خدمة لمصالحها ودفاعًا عن مكتسباتها.

لما استأنفت ألمانيا حرب الغواصات في كانون الثاني/ يناير 1917 لقطع الإمدادات القادمة من الولايات المتحدة في اتجاه فرنسا وبريطانيا، أصبح الأسطول الأميركي مهددًا داخل منطقة الحرب وخارجها. وإذا توقف هذا الأسطول فسيضر ذلك كثيرًا بالصناعة الأميركية التي تمد أوروبا بحاجاتها من البضائع المختلفة. وكردة فعل على هذا التهديد، قطع الرئيس ويلسون العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا في 1 شباط/ فبراير 1917 آملًا في أن يضغط عليها لوقف الأعمال العدائية ضد السفن التجارية. وفي 19 آذار/ مارس من العام نفسه، أغرقت الغواصات الألمانية سفينة أميركية (Viligentia) فصوّت الكونغرس الأميركي في 6 نيسان/ أبريل بأغلبية 373 نائبًا في مقابل 50 على قرار المشاركة في الحرب استجابة لطلب الرئيس. وكانت هذه فرصة جيدة أمام ويلسون الذي قال في مناسبة سابقة إن من الصعب الاستمرار في سياسة الحياد تجاه ما يجري في أوروبا. دخلت الولايات المتحدة الحرب وأرسل ملايين الجنود إلى الجبهات بشكل تدرّجي ابتداءً من حزيران/ يونيو. وبعد ستة شهور، في 8 كانون الثاني/ يناير 1918، وجّه ويلسون خطابًا إلى الكونغرس يعرض فيه برنامجًا من

---

(12) أعلن الرئيس الأميركي جيمس مونرو هذا المبدأ في رسالة إلى الكونغرس في 2 دجنبر (كانون الأول/ ديسمبر) 1823. كان الهدف من هذا المبدأ منع أوروبا من التدخل في شؤون القارة الأميركية، ومنع استعمار أراضيها في مقابل عدم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الأوروبية. كان هذا المبدأ بمنزلة دعوة لتوزيع مناطق النفوذ بينها وبين أوروبا، لذا تدخلت الولايات المتحدة عسكريًا في جمهورية الدومينيكان في عام 1905 وفي نيكاراغوا في عام 1912 وفي هايتي في عام 1915.
انظر: Mark T. Gilderhus, «The Monroe Doctrine: Meanings and Implications,» *Presidential Studies Quarterly*, vol. 36, no. 1 (March 2006), pp. 5-16.

(13) Justus D. Doenecke, *Nothing less than War: New History of America's Entry into World War I* (Lexington, KY: University Press of Kentucky, 2011), p. 22.

14 نقطة لإيقاف الحرب وإحلال السلام، في مجملها تَصَوُّر لما يجب أن تكون عليه خريطة أوروبا بعد الحرب. هذا التصور يستبق نتائج الصراع بثقة مسبقة في النصر وعزم على خدمة مصالح الولايات المتحدة التجارية والجيوستراتيجية وتهيئة الأحوال الملائمة لاقتسام غنائم الحرب. تتحدث المبادئ الخمسة الأولى عن ضرورة التخلي عن السرية في عقد معاهدات السلام، وعن حرية استخدام المياه الإقليمية والممرات البحرية في التجارة الدولية، ورفع الحواجز الاقتصادية، والحد من التسلح. أما المواد الأخرى فتطالب بوضع خريطة جديدة للحدود في أوروبا من خلال انسحاب ألمانيا وباقي دول المركز من الأراضي المحتلة في بلجيكا وفرنسا ورومانيا وصربيا والجبل الأسود، وتمكين الأقليات القومية المنتشرة في بعض الدول من تقرير المصير، خصوصًا في روسيا والدولة العثمانية وإيطاليا. كما تحثّ هذه المبادئ على إعطاء صربيا مدخلًا إلى البحر الأدرياتيكي، وإنشاء دولة بولونيا وإعطائها مدخلًا إلى بحر البلطيق، ثم إنشاء منظمة دولية تسهر على تنفيذ هذه المبادئ واحترام سيادة الدول، اختير لها اسم «عُصبة الأمم»[14]. هذه المبادئ أقرب إلى خريطة طريق منها إلى خطة سلام، خصوصًا ما تعلق بتقسيم بعض الدول واقتطاع مساحات جغرافية من دول ذات سيادة وإعطائها لدول أخرى، ما من شأنه أن يزرع فتيلًا لحرب قادمة لأن الدول المتضررة من هذا التقسيم ستستخدم الوسائل الممكنة كلها لاستعادة أراضيها المغتصبة. في سبيل تحقيق ذلك، يمكن أن تقوم حروب لاسترجاع الحقوق يصفها المحاربون دائمًا بأنها حروب عادلة، كما أن السلام الدائم يقوم على إرجاع الحقوق إلى أصحابها، لا على الاستئصال والاقتطاع. هذه المبادئ الأربعة عشر هي في الواقع مبادئ لإنعاش الاقتصاد الأميركي وزرع فتن دائمة في أوروبا ربما تنشغل بها لأعوام عن تطوير بنياتها التجارية والصناعية. وفي الحالات كلها، الولايات المتحدة تستفيد من اندلاع حرب جديدة لكونها بعيدة جغرافيًا عن جبهات القتال حيث مصانعها في مأمن. كما أن إعطاء حق تقرير المصير للأقليات القومية في الدول المهزومة سيؤدي إلى تفتيت هذه الدول وإقامة دويلات صغيرة لا تقوى على الدفاع عن نفسها. وبهذا تكون مبادئ

(14) انظر خطاب ويلسون أمام الكونغرس في : <http://avalon.law.yale.edu/20th_century/wilson14.asp>.

ويلسون أعطت التبرير اللازم لما عُقد وسيُعقد من معاهدات علنية أو سرية تقسم مناطق النفوذ إلى دويلات مستقلة كما هو الشأن بالنسبة إلى اتفاقية سايكس - بيكو (16 أيار/ مايو 1916) التي وزّعت مناطق النفوذ في الدولة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا.

ثانيًا: معاهدات السلام من الحرب إلى العقوبات

بعد تأكيد انهزام دول المركز بقيادة ألمانيا، وُقعت اتفاقية هدنة في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، تتكون من 34 مادة تحدد شروط استسلام ألمانيا وباقي دول المركز، على رأسها الانسحاب من فرنسا وبلجيكا ولوكسمبرغ وانتشار جيوش الحلفاء في هذه المناطق وتسليم معدات الحرب إلى الحلفاء، في أجل محدد، واعتماد منطقة محايدة منزوعة السلاح على الضفة اليمنى لنهر الراين. كما أقرت المادة 15 من اتفاقية الهدنة إلغاء معاهدة برست - ليتوفسك ومعاهدة بوخارست الموقعة بين دول المركز ورومانيا في 7 أيار/ مايو 1918، وتحرير سجناء الحرب والتعويض عن الأضرار ورد الممتلكات والأموال المنهوبة من البنوك المركزية في بلجيكا وفرنسا. وأُحدِثت لجنة دولية للسهر على تنفيذ هذه المعاهدة التي لم تحرص على إنهاء الحرب فحسب، وإنما هدفت بنودُها القاسية إلى عدم العودة إلى الحرب من جديد، لذلك جُرِّدَتْ ألمانيا وحلفاؤها من العتاد العسكري[15].

فور إعلان انتهاء الحرب، انطلقت الاحتفالات في شوارع مدن دول منتصرة، واستُقبل الرئيس الأميركي ويلسون في 13 دجنبر (كانون الأول/ ديسمبر) 1918 استقبال الأبطال في ميناء بريست (Brest) الفرنسي، فطمأن الرئيسَ الفرنسي بْوانكاريه (Poincaré) خلال محادثات أُجريت في باريس أنه لم يعد بإمكان أي شعب أن يُلحق الأذى بشعوب أخرى من دون أن يتعرض للعقاب العادل[16].. فكان

(15) من المعدات التي أُرغمت ألمانيا على تسليمها إلى الحلفاء: 5000 مدفع، 25.000 رشاش، 1700 طائرة حربية، 3000 راجمة قذائف، 150.000 عربة قطار، 5000 قاطرة، 5000 شاحنة. انظر المادتين 4 و7 من الاتفاقية في الموقع التالي: <http://mjp.univ-perp.fr/traites/1918armistice.htm>.

(16) Charles Maurras, *Les Trois aspects du président Wilson: La Neutralité, l'intervention,* =

واضحًا أن مؤتمر السلام الذي سيُعقَد في باريس، والذي سيشارك فيه ويلسون باعتباره الطرف الأقوى بين الحلفاء المنتصرين، سيكون مؤتمرًا للعقوبات العادلة.

1 - مؤتمر السلام

بدأت أشغال مؤتمر السلام في 18 كانون الثاني/ يناير 1919 بحضور ممثلين عن دول عدة مشاركة في الأعمال الحربية وغير مشاركة، منها: فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وأستراليا واليابان وكندا والصين والبرازيل وكوبا وتايلاند. وعلى الرغم من هذا الحضور الكثيف، فإن القرارات كانت تتخذ داخل «المجلس الأعلى للحلفاء» (Conseil suprême) أو مجلس العَشَرة الذي يضم كرواتيا وصربيا ورومانيا واليونان واليابان ودول أخرى، ثم تقلص العدد بعد بضعة شهور ليشمل الأربعة الكبار فقط: فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا، وكانت جلسات هذا المجلس مغلقة. ولم تُوجه دعوات إلى الدول المهزومة في الحرب لحضور المؤتمر (ألمانيا والنمسا وبلغاريا والدولة العثمانية)، ولم يكن هناك تفاوض مباشر بين الطرفين، حيث سُمِحَ لبعض ممثلي الدول المنهزمة إبداء ملاحظات مكتوبة على ما اتُّفِقَ في شأنه الأربعة الكبار من العقوبات في حقها. ولم تكن هناك أعمال تحضيرية للمؤتمر غير وثيقة الهدنة والاستسلام التي وُقعت في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، وكانت مبادئ الرئيس ويلسون بمنزلة جدول أعمال لهذا المؤتمر ونقطة انطلاق جاهزة لِمَا لَقِيَتْهُ من ترحيب ظهر في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي مفتتحًا المؤتمر.

عُقِدَ المؤتمر لتحديد العقوبات الواجبة في حق الدول المهزومة، وإعادة رسم خريطة أوروبا والشرق الأوسط، وكان مجلس الأربعة الكبار يتخذ قراراته على مستوى رؤساء الدول أو وزراء الخارجية. ولم يُسمح للوفود الصغيرة بالمشاركة في النقاشات، بل كان عليها أن تُقدم وجهات نظرها في ما يصدر عن

= *l'armistice* (Paris: Nouvelle librairie nationale, 1920), p. 119, on the website: <http://books.google.co.ma/books?id=MWwPAwAAQBAJ&pg=PA119&lpg=PA119&dq=pourra+oser+de+pareils+outrages+sans+encourir+la+certitude+d%27un+juste+ch%C3%A2timent&source=bl&ots=jm4WQS2shf&sig=9cC58eyoc9aOlaoyNuFpq8F4EOI&hl=fr&sa=X&ei=WqI_VLvjIlytac6rgegB&redir_esc=y#v=onepage&q=pourra%20oser%20de%20pareils%20outrages%20sans%20encourir%20la%20certitude%20d%27un%20juste%20ch%C3%A2timent&f=false>.

اللجان المختصة بتحرير عرائض مكتوبة، وكان الجواب عنها يصدر مكتوبًا إذا رأى المجلس أو هذه اللجان ضرورة لهذا الجواب[17].

دافعت فرنسا وبريطانيا بقوة عن مصالحهما في المستعمرات، وكانتا تطمحان إلى الحصول على المزيد منها في الخريطة الجديدة، خصوصًا في أفريقيا والشرق الأوسط. ولأن الولايات المتحدة لم تكن تتبع سياسة استعمارية واضحة، راحت تطالب بمنح القوميات والدول المستعمَرة الحق في تقرير المصير، وكانت حريصة على عدم تدمير القدرات العسكرية الألمانية حتى لا يختل ميزان القوة في أوروبا وتتحول فرنسا إلى دولة مهيمنة ربما تهدد مصالح بريطانيا، حليفتها الأولى في أوروبا.

جرت المداولات في المؤتمر بناءً على المكانة والقوة التي تمتلكها كل دولة في تلك الفترة، إذ كانت الكلمة النافذة لفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة التي حصلت على الجزء الأوفر من التعويضات والامتيازات التي تضمن لها وضعًا اقتصاديًا وجغرافيًا جيدًا. أما إيطاليا فدعت حلفاءها إلى الوفاء بالوعود التي التزموا بها في اتفاقية لندن التي بموجبها دخلت إيطاليا الحرب. وحين لم يستجب الثلاثة الكبار لهذه الوعود انسحبت إيطاليا من المؤتمر[18].

2- معاهدة فرساي

أدركت الدول المنتصرة أن ما دفع ألمانيا إلى إعلان الحرب هو قدرتها العسكرية الكبيرة وقوتها الاقتصادية، ولتجنب اندلاع حرب أخرى حرص الحلفاء على القضاء على هذه القُدرات. وبعد مفاوضات طويلة في المجلس الأعلى للحلفاء واللجان الفرعية دامت أكثر من خمسة شهور وُضِعَت الصيغة

---

(17) كُوّن أكثر من 50 لجنة مختصة، منها لجنة التعويض عن خسائر الحرب التي ستتولى تحديد مبلغ التعويضات (المادة 232 من معاهدة فرساي). انظر نص المعاهدة في: <http://www.herodote.net/Textes/tVersailles1919.pdf>.

(18) معاهدة لندن هي اتفاق سري وُقع في لندن في 26 نيسان/ أبريل 1915 بين إيطاليا ودول الحلفاء خلال الحرب العالمية، تنضم بموجبه إيطاليا إلى الحرب في مقابل مكاسب جغرافية بعد الانتصار فيها (جزر عدة في البحر الأدرياتيكي) ومناطق حدودية ستُستقطع من النمسا ومستعمرات ألمانية في أفريقيا.

النهائية لمعاهدة السلام مع ألمانيا، ووُقّعت في قصر فرساي في 28 حزيران/ يونيو 1919.

خُصصت البنود الأولى في المعاهدة لإنشاء عصبة الأمم، وهي منظمة دولية مكلفة بتنفيذ شروط المعاهدة وتطبيق بنودها، خصوصًا ما يتعلق بنظامي الانتداب والأمن الجماعي[19]. وجاءت هذه الخطوة تلبية لرغبة الرئيس ويلسون الواردة في مبادئه الأربعة عشر في شأن السلام، حيث تقدم بمشروع لإحداث هذه المنظمة في 14 شباط/ فبراير 1919، اعتُمد بعد تعديلات طفيفة. استُبعدت ألمانيا من عضوية المنظمة التي أنشئت لتضم المنتصرين في الحرب. يمكن للمنظمة فرض عقوبات على الدول التي تخل بالتزاماتها أو بقواعد القانون الدولي، تتراوح بين قطع العلاقات الاقتصادية والحصار والعمل العسكري من خلال قرارات ملزمة تصدر بأغلبية الثلثين أو بالإجماع، ولأن لا يتوافر للمنظمة جهاز تنفيذي أو جيش، ظلت هذه العقوبات من دون تأثير[20].

بعد إقرارها ميثاق عصبة الأمم، أقرت معاهدة فرساي حدود ألمانيا الجديدة، وفككت إمبراطورية النمسا - هنغاريا وتحولت الإمبراطورية العثمانية إلى دويلات صغيرة[21]. وحمّلت المادة 231 (من المعاهدة) ألمانيا المسؤولية عن الأضرار كلها التي نتجت من الحرب، ففُرضت عليها عقوبات عسكرية واقتصادية كثيرة، مثل مصادرة المعدات الحربية ومنعها من إنتاج السلاح الثقيل، وإلغاء التجنيد الإجباري، وتحديد العدد الأقصى للجنود، وتحديد مناطق ألمانية منزوعة السلاح، ومنع فتح كليات عسكرية، إضافة إلى تسليم أسطولها التجاري وتنازلها عن مساحات جغرافية شاسعة لمصلحة الحلفاء[22]،

---

(19) اعتمد ميثاق المنظمة باعتباره جزءًا من معاهدة فرساي في جلسة علنية في 28 نيسان/ أبريل 1919. تتعلق المادتان 10-11 من المعاهدة بنظام الأمن الجماعي، كما ضُمّن الميثاق الدولي للشغل في نص المعاهدة، خُصصت له تسع مواد.

(20) انضمت ألمانيا إلى عصبة الأمم في عام 1926، لتصبح عضوًا دائمًا فيها مكان الولايات المتحدة. ثم انسحبت منها في عام 1933 مع اليابان.

(21) تنص المواد من 1 إلى 26 من المعاهدة على إنشاء عصبة الأمم، وتنص المواد من 27 إلى 30 على رسم حدود ألمانيا. انظر نص المعاهدة في الموقع التالي: <http://www.herodote.net/Textes/tVersailles1919.pdf>.

(22) تنص المواد 159-180 من المعاهدة على الحد من السلاح، وتنص المادة 51 على عودة الألزاس واللورين إلى فرنسا. منحت هذه المعاهدة بولونيا ممرًا إلى بحر البلطيق في أراضٍ ألمانية في =

حيث وُضع إقليم السار (Sarre) الغني بالمعادن تحت وصاية عصبة الأمم، وأعطي لفرنسا حق استغلال مناجم الفحم فيه لمدة 15 عامًا للتعويض عن جزء من خسائر الحرب[23]. كما فُرض على ألمانيا دفع تعويضات عن خسائر الحرب حددتها المادة 235 بمبلغ أولي قدره 20 مليار مارك ذهبي، ثم حددت لجنة التعويضات المبلغ لاحقًا بـ 132 مليار مارك، تتقاسمه الدول المنهزمة. كانت بريطانيا وفرنسا تطمحان للحصول على تعويضات أكبر تُغَطي بها نفقات إعادة الإعمار. وكانت فرنسا حريصة على تحطيم القوة الاقتصادية الألمانية انتقامًا لما فرضته عليها ألمانيا من تعويضات عن أضرار حرب دارت بينهما في عام 1871، انتهت بهزيمة فرنسا وتنازلها عن إقليم الألزاس واللورين. لكن الولايات المتحدة رأت تخفيف هذه الغرامات مراعاة لأوضاع ألمانيا، حتى تتمكن من دفع المبلغ المحدد. ولم يكن من مصلحة الولايات المتحدة، وهي قوة تجارية وصناعية صاعدة، أن تنهار ألمانيا أو أن تتعطل طرق التجارة مع أوروبا التي أصبحت بالنسبة إليها سوقًا رائجة وورشًا كبيرًا في حاجة إلى إعادة بناء[24]. عبّرت ألمانيا عن ردة فعلها على بنود المعاهدة قبل توقيعها من خلال تصريحات مسؤولين في الحكومة والجيش ومن خلال عرائض ورسائل أيضًا إلى لجان المؤتمر طالبت بالحفاظ على وحدة ألمانيا، وضم النمسا إليها، واسترجاع المستعمرات، وعودة أسرى الحرب ونزع السلاح من جميع أطراف

= منطقة دانتسغ (Dantzig) التي أغلبية سكانها من أصول ألمانية، وكان هذا الممر من الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية لأنه يقسم ألمانيا قسمين.

(23) بقي هذا الإقليم تحت سيطرة فرنسا إلى أن نُظّم استفتاء في عام 1935 فعاد إلى سيادة ألمانيا. انظر المواد 45-50 من المعاهدة في الموقع التالي: <http://www.herodote.net/Textes/tVersailles1919.pdf>.

(24) وافق البرلمان الألماني على توقيع المعاهدة بأغلبية 238 صوتًا في مقابل 137. وصودقت في 9 تموز/ يوليو 1919. كما صادق مجلس النواب الفرنسي بموافقة 372 نائبًا مقابل 53، بينما صادق مجلس الشيوخ الفرنسي (Sénat) بإجماع الأعضاء البالغ عددهم 217. أما في الولايات المتحدة فرفض مجلس الشيوخ المعاهدة ورفض الانضمام إلى عصبة الأمم. وعلى الرغم من موقف هذه المؤسسة التشريعية، نال الرئيس ويلسون جائزة نوبل للسلام لعام 1919. لو لم تُوَقع ألمانيا المعاهدة لكان واردًا أن تتعرض لاجتياح عسكري من الحلفاء، إذ اتخذ الحلفاء إجراءً احتياطيًا لضمان تنفيذ ألمانيا شروط الاتفاقية تمثل في احتلالهم مناطق ألمانية في غرب نهر الراين لمدة 15 عامًا، طبقًا لما نصت عليه المادة 428 من المعاهدة.

النزاع وقبول ألمانيا في عصبة الأمم. لكن الحلفاء المنتصرين لم يستجيبوا لهذه المطالب[25].

أدت العقوبات إلى إضعاف الاقتصاد الألماني وانتشار البطالة وكثرة الإضرابات، ما هيأ الأوضاع الملائمة لظهور منظمات وأحزاب يمينية وشيوعية ترى الحل في التمرد على هذه القيود وتعد الجماهير المهزومة بالخلاص من «عار فرساي»[26]. ونجح الحزب النازي في اغتنام هذه الفرصة التاريخية لكسب شعبية أوصلته إلى السلطة في عام 1933. وعندما أمسك هتلر بزمام الحكم أخلّ ببنود فرساي وقاد نهضة صناعية لبناء القوة من جديد، فاصطف كثيرون من الألمان وراءه لأنهم كانوا في حاجة إلى «المخَلِّص» الذي يعيد الاعتبار إلى الروح الوطنية المنتكسة بعد هزيمة قاسية. واختار هتلر أن يواجه قساوة السلام بقساوة الحرب، فلم تعد تردعُه أهوالها وما فيها من دمار وخراب. كان يحب، كما قال ذلك مرة، أن يكون «بَرْبَرِيًا» قاسيًا[27].

كانت مشكلة القوميات من الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب، لذا اهتم مؤتمر السلام بإيجاد حلول تمنع الصراع والعودة إلى الحروب، ومن هذه الحلول المعتمدة في معاهدة فرساي إعادة رسم حدود أوروبا لتأخذ في الاعتبار الأقليات المنتشرة في دول مختلفة، لذا أُنشئت دول جديدة مثل بولندا التي ضمت أطرافًا من روسيا وألمانيا وإمبراطورية النمسا - هنغاريا، طبقًا لرغبة الرئيس الأميركي ويلسون في المادة 13 من مبادئه للسلام[28]. وجُمعت قوميتا التشيك والسلوفاك في دولة

---

(25) انظر ردود ألمانيا على بنود معاهدة فرساي في: *Reply of the Allied and Associated Powers to the Observations of the German Delegation on the Conditions of Peace* (London: H. M. Stationery off., 1919), Miscellaneous; 4 (1919), on the website: <https://archive.org/details/replyofalliedass00allirich>.

(26) حدثت انتفاضة في 6 كانون الثاني/يناير 1919 في برلين قادها شيوعيون تصدت لهم قوات الجيش في ما يُعرف بـ «أسبوع برلين الدامي». كما حدثت محاولة انقلابية غير ناجحة في آذار/مارس 1920 (Putsh de kapp).

(27) قال في إحدى خطبه الحماسية:

(أجل نحن بربريون، ونريد أن نكون بربريين؛ إن هذا للقب مشرِّف، مقتبَس في: Alan Bullock, «The Nazi Revolution,» in: Norman F. Cantor and Michael S. Werthman, eds., *The Structure of European History*, 6 vols. (New York: Crowell, [1967]), vol. 6: *The Twentieth Century:1914- to the Present*, p. 113.

(28) يقول الرئيس ويلسون في المادة 13 من مبادئه: =

جديدة سميت تشيكوسلوفاكيا ضمت أجزاءً من ألمانيا. وأُنشئت يوغوسلافيا ودولتا النمسا وهنغاريا على أنقاض إمبراطورية النمسا - هنغاريا، طبقًا لرغبة الرئيس ويلسون الذي رأى تقسيم هذه الإمبراطورية في المادة 10 من مبادئه للسلام(29). لم تعكس هذه الخريطة التوزيع السليم والعادل للقوميات بقدر ما عكست المصالح السياسية والاقتصادية للدول المنتصرة، ما أدى إلى نشوب صراعات إثنية داخل الدول المتعددة القوميات، إذ اقتُطع ما يقارب 10 في المئة من مساحة ألمانيا، لكن بقي عدد كبير من الألمان يعيش في تشيكوسلوفاكيا وأقام عدد من سكان هنغاريا في رومانيا التي آلت إليها مناطق من إمبراطورية النمسا - هنغاريا المفككة.

قُسّمت المستعمرات الألمانية أيضًا بين الدول المنتصرة من خلال ما أصبح يُعرف بالانتداب، فأُسند إلى فرنسا جزء كبير من الطوغو ومعظم أراضي الكاميرون، وأُسند إلى بريطانيا ما بقي من أجزاء هاتين الدولتين، إضافة إلى مناطق أخرى في أفريقيا الشرقية حتى حصلت في المجموع على ما يقرب من مليوني كلم2. كما أُسندت مناطق في آسيا إلى اليابان، مثل منطقة تشان - لونغ (Chan-Long)، وضمت أستراليا أراضي غينيا الجديدة، إضافة إلى أرخبيل بيسمارك(30).

وُضعت تحت وصاية عصبة الأمم مجموعة من المناطق الحدودية التي تتعدد فيها القوميات، وعُهد إليها تنظيم الاستفتاء فيها لاحقًا لتحديد الجهة التي سيختار السكان الانضمام إليها. ونصت معاهدة فرساي أيضًا على إجراء استفتاء في

= ينبغي أن تقام دولة بولندية مستقلة، وأن تشمل هذه الدولة مناطق يسكنها بولنديون بلا منازع، وأن يُكفل لها منفذ حر وآمن إلى البحر، وأن يضمن ميثاق دولي استقلالها السياسي والاقتصادي ووحدة أراضيها. في: <http://avalon.law.yale.edu/20th_century/wilson14.asp>.

(29) يقول الرئيس ويلسون في المادة 10 من مبادئه:

إن شعب النمسا - المجر، الذي نتمنى أن نرى مكانه بين الشعوب مضمونًا ومكفولًا، ينبغي أن يُمنح الفرصة الخالية من أي قيد كي يحقق تنمية ذاتية. في: <http://avalon.law.yale.edu/20th_century/wilson14.asp>.

(30) وضعت المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم تعريفًا للانتداب يعتبر أن سكان المناطق التي سيطبق فيها هذا النظام غير قادرين على إدارة شؤونهم الاقتصادية والسياسية بأنفسهم، بطريقة حديثة. لذا قُسّمت مناطق الانتداب إلى ثلاثة أصناف (أ- ب- ج) بحسب درجة استعداد السكان لإدارة شؤونهم. ووضعت فلسطين تحت نظام مختلف. انظر وثيقة الانتداب البريطاني في فلسطين في: <http://wwi.lib.byu.edu/index.php/The_Palestine_Mandate>.

إقليم ممل (Memel) الذي يقطنه ليتوانيون وألمان، وفي إقليم سليسفيك (Slesvig) الذي يقطنه ألمان ودانماركيون، وفي إقليم سيليسيا العليا (Silesia) الذي يقطنه بولنديون وألمان[31]. كما قامت المنظمة بالتحكيم لحل نزاعات دولية مرتبطة في الأغلب بمشكلات الحدود التي وضعتها معاهدة فرساي، كما هو الشأن بالنسبة إلى الصراع بين العراق وتركيا في شأن إقليم الموصل، إذ اتخذت المنظمة قرارًا بضمه إلى العراق، ولم تقبل تركيا بذلك على الرغم من قبولها مسبقًا باللجوء إلى التحكيم.

3 - معاهدة سان جرمان مع النمسا

بعد انهزام دول المركز في الحرب وتوقيع الهدنة ومعاهدة فرساي، وُقعت معاهدة سلام مع النمسا في 10 أيلول/ سبتمبر 1919 هي معاهدة سان جرمان (Saint-Germain- en- Lay) في قصر سان جرمان في ضواحي باريس. لم تختلف العقوبات المقررة ضد النمسا في هذه المعاهدة كثيرًا عن تلك المقررة ضد ألمانيا في معاهدة فرساي. تقدمت النمسا أيضًا بمجموعة من العرائض المكتوبة لطلب تعديل ما اعتبرته مجحفًا في البنود المقترحة، فنجحت في التخفيف منها بعد نقاش مكتوب دام شهورًا عدة. لم توقع رومانيا وصربيا المعاهدة لعدم قبولهما بالبنود المتعلقة برسم حدودهما مع النمسا. أما إيطاليا فتحفظت على هذه البنود.

تضم المعاهدة نصوص ميثاق عصبة الأمم وبنودًا عامة تتعلق بحرية التجارة والملاحة والملكية الصناعية والشغل. كما أقرت في أهم بنودها تقسيم إمبراطورية النمسا - هنغاريا واستقلال دولة النمسا طبقًا لتصور الرئيس ويلسون في مبادئه الأربعة عشر التي ربط فيها بين الديمقراطية والسلام، والتزمت النمسا تطبيق قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وضُمَّت إليها أقاليم متعددة القوميات مثل كارينثيا الشرقية (Carinthia) التي أُجري فيها استفتاء بإشراف عصبة الأمم، فضُمت بشكل نهائي إلى النمسا في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1920[32].

---

(31) انظر المادة 88 من معاهدة فرساي في: <http://mjp.univ-perp.fr/traites/1919versailles4.htm>.

(32) انظر المادة 27 من معاهدة سان جرمان (Saint-Germain-en-Lay) في: <https://archive.org/details/traitdepaixent00puis>.

كما تعترف النمسا بالدول الجديدة التي قامت على حدودها، حيث تنازلت لتشيكوسلوفاكيا على إقليمي بوهيميا (Bohemia) ومورافيا (Moravia) وتنازلت لبولونيا عن إقليم غاليسيا (Galicia) وتنازلت لرومانيا عن إقليم بوكوفينا (Bukovina). كما ضُم إلى النمسا من جهة الشرق إقليم بورغنلاند (Burgenland) الهنغاري الذي يتحدث سكانه اللغة الألمانية، والذي أُجرِي فيه لاحقًا استفتاءٌ لتحديد مصيره. كما تنازلت النمسا عن إقليم كارنيولة (Carniola) لمصلحة يوغوسلافيا، وعن القسم الجنوبي من إقليم تيرول (Tyrol) لمصلحة إيطاليا، على الرغم من أن أغلبية سكان هذا الإقليم ناطقة بالألمانية[33]. ورُسمت هذه الحدود الجديدة بشكل تقريبي، وستتولى لجان مختصة تحديدها بدقة لاحقًا[34].

حُدّد أيضًا العدد الأقصى لأفراد الجيش النمساوي بثلاثين ألف جندي، ينحصر دورهم في حماية الحدود وفرضِ النظام في الداخل. كما في إمكان النمسا الاحتفاظ بمعدات عسكرية قليلة، ويُسَلَّمُ الباقي إلى الحلفاء. تعترف النمسا في المعاهدة أنها مسؤولة إلى جانب دول المركز عن الحرب ونتائجها، لذا فُرض عليها أداء تعويضات ستحددها لاحقًا لجنة متخصصة. كما فُرضت على النمسا عقوبات عسكرية شبيهة بما فُرض على ألمانيا وباقي الدول المهزومة[35].

4- معاهدة نويي مع بلغاريا

دخلت بلغاريا الحرب متأخرة في عام 1915 إلى جانب ألمانيا ودول المركز، إلا أن الهزيمة كَبَّدتها خسائر إضافية إلى خسائرها التي تحمّلتها بعد انتهاء الحرب البلقانية الثانية، عند توقيعها معاهدة بوخارست للسلام في عام 1913، التي قضت باقتطاع أقاليم جغرافية من بلغاريا وإلحاقها برومانيا وصربيا والجبل الأسود واليونان. وأذعنت بلغاريا لشروط السلم ووقعت معاهدة نويي (Neuilly-sur-seine) في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1919 في مدينة نويي الفرنسية، وتنازلت بموجبها عن إقليم دوبرودجا (Dobroudja) لمصلحة رومانيا وعن بعض الأقاليم

(33) المواد 36-45 من معاهدة سان جرمان تتعلق بنصيب إيطاليا من الأراضي والامتيازات.

(34) المواد 53-58 من معاهدة سان جرمان تتعلق بنصيب تشيكوسلوفاكيا من الأراضي والامتيازات، وتتعلق المواد من 59-65 بنصيب رومانيا.

(35) المواد 118-148 من معاهدة سان جرمان متعلقة بالعقوبات العسكرية ضد النمسا.

الغربية ليوغوسلافيا. كما حصلت اليونان على شرق إقليم تراقيا (Thrace) مكافأة لها على مساعدتها القوات الفرنسية التي كانت مرابطة في مدينة سالونيك لِتَحْرِمَ بذلك بلغاريا من مدخل مُطل على بحر إيجه[36]. كما فُرضت عليها عقوبات أخرى عسكرية ومالية على غرار ما فُرض على شركائها المهزومين.

5- معاهدة تريانون مع هنغاريا

قسمت معاهدة فرساي الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية إلى دولتين مستقلتين اقتُطعت منهما مساحات جغرافية شاسعة أُنشئت عليها دول أخرى مجاورة، تنفيذًا لرغبة الرئيس ويلسون في مبادئه الأربعة عشر. تم توقيع معاهدة تريانون (Trianon) الخاصة بهنغاريا في 4 حزيران/ يونيو 1920 في قصر تريانون في ضواحي باريس، تنازلت بموجبها عن إقليم ترانسلفانيا (Transylvania) لرومانيا، وكانت أغلبية سكانه من أصول رومانية، لكن فيه جيوبًا يقطنها الساكسونيون من أصول ألمانية. كما تنازلت عن أقاليم أخرى، تقطنها قوميات مختلفة، ليوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا، وبذلك فَقَدَتْ هنغاريا ثلثي مساحتها الجغرافية، كما فقدت مدخلًا إلى البحر يمر عبر الأراضي الكرواتية وفقدت مناطق فيها مناجم الذهب والفضة والنحاس وسكك حديد ومصانع وحقول زراعية وخمس مدن كبرى[37].

مع إدراك خطورة مشكلة الأقليات الموزعة بشكل غير متجانس، نصت المادة 47 من المعاهدة على التزام رومانيا باحترام حقوق الأقليات الإثنية المتواجدة على أراضيها الجديدة. ووعدت المعاهدة بصدور اتفاقات لاحقة لمعالجة المشكلات التي لم تستطع مُعالَجتها، وهو اعتراف بصعوبة حل مشكلة الأقليات التي نتجت من اعتماد المصالح الاستراتيجية للدول باعتبارها معيارًا لإعادة رسم الحدود بغض النظر عن التركيبة الإثنية للشعوب المقَسَّمَة.

---

(36) حددت معاهدة نويي العدد الأقصى لأفراد الجيش البلغاري في عشرين ألف جندي. انظر المعاهدة في الموقع التالي: <http://mjp.univ-perp.fr/traites/1919neuilly.htm>.

(37) انظر نص معاهدة تريانون (Trianon) في الموقع التالي: <http://mjp.univ-perp.fr/traites/1920trianon2.htm#III>.

6- معاهدة سيفر مع الإمبراطورية العثمانية

بعد عقد معاهدات السلام مع ألمانيا والنمسا وهنغاريا وبلغاريا، جاء دور الدولة العثمانية لتتقاسم مع المهزومين مسؤولية الحرب، فكان توقيع معاهدة سيفر (Sèvre) بين الحلفاء والأتراك في 10 آب/ أغسطس 1920 تنفيذًا لتوصيات مؤتمر سان ريمو الذي عُقد في شمال إيطاليا في 19 نيسان/ أبريل 1920، وضم ممثلين عن الدولة العثمانية والقوى المنتصرة لتقرير مصير الولايات العثمانية بعد تفكيك الإمبراطورية. حضر توقيع المعاهدة ممثل عن السلطان محمد السادس آخر سلاطين الدولة العثمانية[38]. وبموجب هذه المعاهدة تعترف الإمبراطورية العثمانية بالدول الجديدة: تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وبولندا والنمسا وهنغاريا، وبكل الترتيبات المقررة في معاهدات السلام المبرمة سابقًا مع الدول المهزومة في شأن تقسيم الأراضي وضمها. إضافة إلى ذلك، تعترف الإمبراطورية بالانتداب الفرنسي على لبنان وسورية وتونس وولايات عثمانية أخرى، وبالانتداب البريطاني على مصر وقبرص وفلسطين والعراق وولايات أخرى. كما قررت المعاهدة تنازل الأتراك عن أدِرنة (Edirne) ومنطقة تراقيا الشرقية لليونان، وعن بعض الجزر في بحر إيجه التي احتلتها اليونان وإيطاليا سابقًا، ووُضعت إزمير تحت الإدارة اليونانية. كما تعترف الإمبراطورية المهزومة باستقلال أرمينيا والأراضي التي منحت لها بمحاذاة البحر الأسود، وباستقلال كردستان والحجاز. وخصصت مناطق نفوذ جنوب تركيا لفرنسا وإيطاليا لاستغلالها اقتصاديًا للتعويض عن بعض خسائر الحرب، مثل قيليقيا (Cilicia) وطوروس (Taurus). كما فرضت المعاهدة على الأتراك تسليم المعدات الحربية للحلفاء وتحديد الحد الأقصى لعدد الجنود بخمسين ألفًا، وفتح المضائق التركية أمام الملاحة الدولية[39].

وقعت الدولة العثمانية هذه المعاهدة لكنها لم تصادق عليها. ولأنها لم تدخل حيز التنفيذ، جرى مخالفة الكثير من بنودها، وقامت بسبب ذلك نزاعات في شأن

(38) قاد كمال أتاتورك حركة تمرد عسكرية، فزحف على العاصمة على رأس جيش من الجنود المنشقين في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922، ما اضطر السلطان محمد السادس إلى الهروب إلى إيطاليا لتنتهي بذلك الخلافة العثمانية ويبدأ نظام جديد في تركيا.

(39) انظر نص معاهدة سيفر (Sèvre) في الموقع التالي: <http://wwi.lib.byu.edu/index.php/Section_I,_Articles_1_-_260>.

الحدود، مثل الذي نشب مع اليونان في شأن منطقة إزمير في غرب الإمبراطورية، فتطور إلى مواجهات عسكرية بين الطرفين، اقتحمت اليونان خلالها مدينة أنقرة، فكانت الحاجة إلى عقد معاهدة أخرى بديلة تخفف من وطأة هذا الصراع، وتُحدث توازنًا يقبله الأتراك، فوقّعت تركيا معاهدة ثانية مع الحلفاء، معاهدة لوزان، في سويسرا في 24 تموز/ يوليو 1923 التي اعترفت باستقلال تركيا وشرعية حكومة كمال أتاتورك. في مقابل ذلك، اعترفت تركيا باستقلال الولايات العربية وبهيمنة بريطانيا على قبرص وهيمنة إيطاليا على جزر دوديكانيز (Dodécanèse) في بحر إيجه. وبخلاف ما تقرر في معاهدة سيفر غير المصادق عليها، أقرت معاهدة لوزان بسيادة تركيا على إقليم تراقيا الشرقي، الواقع في الجزء الأوروبي من تركيا. كما نصت المعاهدة على فتح المعابر التركية أمام الملاحة البحرية وعلى حرية انتقال الرعايا الأتراك واليونانيين إلى المناطق الجديدة التابعة لكل منهما. وجرى التراجع عن كثير من العقوبات التي أقرتها سابقًا معاهدة سيفر، خصوصًا ما تعلق بالعدد الأقصى لأفراد الجيش والمعدات وبالاستغلال الاقتصادي لبعض المناطق من فرنسا وبريطانيا[40].

ثالثًا: توازن القوى ومشكلات السلام

خلافًا لما نادى به الرئيس الأميركي ويلسون من ضرورة التخلي عن السرية في عقد المعاهدات، قام عدد كبير من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف سرًا خلال الحرب الأولى وبعدها، خصوصًا ما تعلق بتقسيم الدولة العثمانية، كما في مثال إتفاقية سايكس - بيكو ووعد بلفور وإتفاقية لندن بين إيطاليا والحلفاء. وعلى الرغم من كثرة اللجوء إلى الاتفاق والتعاهد بين القوى الكبرى، ظل الصراع بينها في شأن مناطق النفوذ محتدمًا إلى اليوم. كان مؤتمر السلام الذي انبثقت منه هذه الترسانة الكبيرة من المعاهدات مؤتمرًا ضخمًا، شاركت فيه وفود عدة وقُدِّم إليه عدد كبير من العرائض المكتوبة التي كانت تحتاج إلى دراسة وجواب. لذا، لم يكن في وسع معاهدات السلام الإحاطة بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت بسبب الحرب، فتضمنت كثيرًا من البنود التي تحيل إلى اتفاقات ستُعقَدُ

(40) انظر نص معاهدة لوزان (Lausanne) في الموقع التالي: <http://mjp.univ-perp.fr/traites/1923lausanne.htm>.

لاحقًا لاستكمال أو تفصيل ما سبق تقريره بشكل مُجمَل. أدت هذه الفجوات إلى بروز خلافات بين الدول وصلت في كثير من الحالات إلى استخدام القوة العسكرية للدفاع عن وجهات النظر في شأن تأويل نصوص غير واضحة أو للتعبير عن رفض جانب من العقوبات المفروضة. وقامت بين الحلفاء خلافات حادة في شأن جملة من القضايا التي كانت بحاجة إلى مزيد من الدراسة، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى مشكل حماية الأقليات واستقلال ألبانيا وحدود أرمينيا والعلاقة مع الشيوعيين في روسيا.

لم تكن الدول المهزومة تطبق نصوص المعاهدات بالطريقة التي التزمتها، حيث كانت تصريحات المسؤولين في ألمانيا تتوقع تطبيق ما يمكن تطبيقه فحسب من الاتفاقات المبرمة مع الحلفاء لكونها أوامر وشروط وعقوبات قررها طرف واحد في غياب الأطراف المعنية الأخرى. لم تكن هذه الطريقة في عقد المعاهدات تتفق مع مزاعم الديمقراطية والحرية التي جاءت في مبادئ ويلسون الأربعة عشر على الأقل، إذ كانت تخضع لميزان القوة[41]. وأسفرت الحرب عن مقتل ثمانية ملايين شخص وتفكيك أربع إمبراطوريات وإيجاد دويلات صغيرة متعددة الإثنيات غير قادرة على الدفاع عن نفسها، لتبقى مشغولة بمشكلات بناء الدولة والأمة ورسم الحدود لأعوام عدة.

كان قدر الحدود المرسومة استنادًا إلى نمط توزيع القوة في النصف الأخير من عام 1918 أن تكون معرَّضة للتغيير عندما يتغير توزيع القوة مستقبلًا، هذا يعني أن السلام الذي وضعته المعاهدات الموقعة مع الدول المهزومة ربما يمثل بذرة لحروب ستندلع لاحقًا لتصحيح الخلل الذي لحق بنظام توازن القوة الذي اندلعت حروب عدة في أوروبا لموازنته كلما اختل، وذلك، على الأقل، منذ معاهدات ويستفاليا (Westphalia) للسلام في عام 1648. توازن القوى في الواقع هو نظام للحماية قائم على الخوف من قوة الآخرين، أعداءً كانوا أم أصدقاء. هذا الشعور قائم على تقدير تَوَقُّعي لقوة الآخرين، ربما يكون دقيقًا أو لا يكون، لأن

(41) عندما احتلت فرنسا بعض المدن الألمانية بُعيد انتهاء الحرب، وجهت بريطانيا إليها انتقادات شديدة بسبب هذا العمل الانفرادي، سعيًا منها إلى الحفاظ على توازن القوة مع فرنسا، منافستها الكبرى في أوروبا الجديدة.

حساب القوة مرتبط أولًا بالتعريف المعتمد للقوة وبتحديد عناصرها المؤثرة، ثم بقياس هذه العناصر.

القوة كما يُعَرّفها روبير دال (Robert Dahl) هي القدرة على دفع الآخرين إلى فعل ما لا يرغبون في فعله[42]، لكن عندما نهمّ بقياس قوة دولة أو مجموعة أفراد نحتاج إلى معرفة ما يحب هؤلاء فعله ويستطيعون فعله، وما لا يحبون فعله ولا يستطيعون فعله، أي نحتاج إلى تقدير القوة. وهي عملية غير بسيطة لأنها تتوقف على امتلاك المعلومات الملائمة والقدرة على تحليلها واستنباط خلاصاتها، كما أنه من الصعب تحديد كيفية تصرف الآخرين في وجود هذه القوة وفي عدم وجودها. يمكن قياس القوة من خلال معرفة حجم الأهداف المحقّقة وطبيعتها بالنسبة إلى الأهداف المرسومة. ربما تشمل عناصر القوة الجغرافيا والسكان والموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية والعسكرية والكفاءات البشرية، لكن تفعيل القوة وجعلها ذات تأثير يتطلب مهارات بشرية عالية، فكثير من الدول يمتلك عناصر مهمة ومنوعة من القوة، لكنها لا تحسن استخدامها، فتُعد من الدول الضعيفة. أما توازن القوى فهو تساوي فُرص امتلاك عناصر القوة الكامنة والظاهرة واستخدامها لإحداث التأثير المطلوب.

يشير ميزان القوة في العلاقات الدولية إلى نمط توزيع القوة بين الدول، يظهر من خلال التفاعلات القائمة بينها والمبنية على التساوي أو التفاوت في القوة. ففي حال التساوي النسبي يحدث توازن ربما يمنع الاعتداء أو على الأقل يكبح جماح الدول القوية، وفي حال التفاوت يفرض القوي على الضعيف شروطه وسياساته، لذا تسعى الدول دائمًا وباستمرار إلى زيادة قوتها لتحسين مكانتها في النظام الدولي.

ترى المدرسة الواقعية أن العلاقات الدولية تعرف حالًا من الفوضى ويسود بين الدول صراع دائم وأن الحروب كانت منذ الأزل وسيلة من وسائل حل الخلافات. وفي حال وجود نظام لتوازن القوى، يمكن تجنب الحرب عندما لا يكون من مصلحة أي طرف اللجوء إليها لحل الخلافات، وهذا ما يؤدي إلى حال

---

(42) Robert A. Dahl, «The Concept of Power,» *Behavioral Science*, vol. 2, no. 3 (July 1957), p. 202.

من الاستقرار والسلم. غير أن نظريات أخرى ترى أن الاستقرار لا يتحقق في ظل التوازن بل عندما تميل كفة الميزان إلى قوة عظمى مهيمنة لا تستطيع القوى الأخرى مهاجمتها، أي إن السلام يتحقق في ظل نظام دولي أحادي القطبية. لكن إذا تسلل الضعف إلى هذه القوة أو زادت قوة الدول المنافسة لها، يختل ميزان القوة فيزيد احتمال نشوب حرب أو صراعات، يبحث من خلالها الفُرَقاء عن معادلة جديدة للقوة. وحيث إن من النادر أن يكون ميزان القوة متوازنًا، تؤدي محاولة إعادة التوازن إليه، في الأغلب، إلى نشوب الصراعات والحروب وبروز الأحلاف والتكتلات في المجالات العسكرية والاقتصادية في الخصوص. فلم تدخل بريطانيا الحرب العالمية الأولى رغبة في أن يسود سلام عادل ربوع القارة الأوروبية، لكن لأنها كانت تخشى من أن يتغير ميزان القوة لمصلحة ألمانيا، فتهيمن على أوروبا وتعيد رسم حدودها طبقًا لرغباتها التوسعية. هكذا، يصبح توازن القوى سياسة يعتمده بعض الدول بحثًا عن مكانة أفضل في النظام الدولي. فصانع القرار يتتبع بدقة تطور قوة الدول الأخرى، محاولًا احتواء القوة التي تمثل تهديدًا لمصالحه القومية باستعمال الوسائل الدبلوماسية أو بمواجهتها عسكريًا إذا تطلّب الأمر ذلك. وفي بحثه عن التوازن، ربما يضطر صانع القرار إلى الاختيار بين الانضمام إلى كتلة من الدول القوية ليجد نفسه تابعًا لها دائرًا في مدارها، أو ينضم إلى كتلة من الدول الضعيفة ليقوى بها ويحصل على مكانة مرموقة بينها[43].

من خلال دراستنا معاهدات السلام بعد الحرب الأولى لاحظنا أنها وُضِعت أساسًا لتحديد الشروط والعقوبات التي فرضتها الدول المنتصرة على المهزومة، وهذه عادةُ المنتصرين جميعهم الذين يغنمون المعدات والأراضي ويأسرون مَن استسلم مِن الجنود. لكن اللافت هو أن هذه المعاهدات انبثقت من مؤتمر سلام، فسمّاها المؤتمرون «معاهدات سلام»، وهي في الواقع ترتيبات أحادية الجانب مفروضة على دول معينة في مناسبة الانتصار عليها، وكأنها تصفية حسابات، لكن

(43) يحدد ريمون آرون، أحد أقطاب المدرسة الواقعية، ثلاثة أنواع من السلام: 1- السلام الذي تفرضه إمبراطورية قوية ومهيمنة لا يفكر أحد في مناوشتها، 2- السلام الذي تفرضه دول قوية تستخدم القوة المرنة لمنع الاعتداء على الدول التي تقع تحت حمايتها، 3- السلام الذي يتحقق مع توازن القوى، حيث لا توجد دولة مهيمنة. انظر: Raymond Aron, *Paix et guerre entre les nations* (Paris: Calmann-Lévy, 1962), p. 159.

الأطراف المبتهجة بالنصر كانت واثقة من أن الشروط القاسية والعقوبات الكثيرة ستؤدي إلى ردع الأطراف المعتدية ومنعها من العودة إلى الحرب، فجُرِّدت من عناصر قوتها وانهارت كفَّتُها في ميزان القوة. لذا، ظن الحلفاء أن فرض عقوبات قاسية على ألمانيا سَيُمَكِّن من تحييد قدراتها العسكرية، وسيصبح السلام أطول مدى وأكثر ثباتًا من ذي قبل، وأن كابوس الحرب سيزول عن أوروبا إلى الأبد، لكن أغفل هذا التصور أن العقوبات المجحفة واقتطاع الأراضي والاستيلاء على القدرات الاقتصادية لألمانيا لن يستمر من دون أن يصطدم برغبة التحرر من هذه القيود القاسية المفروضة على دولة ذاقت معنى القوة واستمتعت بنتائجها المغرية.

كانت بنود معاهدة فرساي محل انتقاد من بعض الحلفاء أنفسهم لما رأوا فيها من إجحاف ومهانة للمهزومين، حيث طالب الجنرال البريطاني جان سموتس بإعادة النظر في بنودها نظرًا إلى ما فيها من مساس بقدرة بعض الدول الأوروبية على النهوض من جديد، ولجعل هذه المعاهدة أكثر اعتدالًا وقابلية للتحمل والتطبيق[44]. كما أشار المؤرخ الفرنسي جاك باينفيل (Jacques Bainville) في كتاب ألفه في عام 1920 إلى أن بنود هذه المعاهدة تخدم مصالح الحلفاء بطريقة مجحفة، لذا نعت هذا السلام بـ «المزعج» لأنه يجعل الدول المهزومة ضعيفة وعاجزة، ويُبقيها تابعة[45].

---

(44) John Maynard Keynes, *Les Conséquences économiques de la paix*, Traduit de l'anglais par Paul Franck, 11ème éd. (Paris: Éditions de la nouvelle revue française, 1920), p. 129.

انتقد الفيلسوف الألماني كانط (Kant)، في القرن الثامن عشر، هذا النوع من السلم لأنه عاجز عن إنهاء الحرب بشكل تام ولكونه مجرد مهدئ موقت سرعان ما سينتهي باندلاع حروب أخرى. فكتب في عام 1795 أن السلام هو أحد المهمات التي يلزم أن يقوم بها العقل وأن التجارة بين الدول والشعوب هي القوة الحقيقية التي ستقيم السلام بينهم لأن السلام سيرتبط بمصالح هذه الشعوب. يربط كانط هنا بين الحاجة والأخلاق، الحاجة إلى التجارة لتأمين ضرورات العيش وإلى الأخلاق التي يجري في ظلها إشباع هذه الحاجات. والسلام بما فيه من حسن جوار وحفظ للعهود والامتناع عن إيذاء الغير هو الإطار الأخلاقي الذي تنجح فيه الأعمال الاقتصادية. انظر: Emmanuel Kant, *Essai philosophiques sur la paix perpétuelle*, Avec une préface de Ch. Lemonnier (Paris: G. Fishbacher, 1880), on the Website: <http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CB8QFjAA&url=http%3A%2F%2Farchiviomarini.sp.unipi.it%2F208%2F1%2FN0075749_PDF_1_-1DM.pdf&ei=HprEU8HjKaPnywPX8YDADg&usg=AFQjCNHd7HCV7u0osoDJiDMcwnPLb646gA&bvm=bv.70810081,d.bGQ>.

(45) Jacques Bainville, *Les Conséquences politiques de la paix* (Paris: Librairie Arthème Fayard, 1920), p. 20, on the Website: <http://classiques.uqac.ca/classiques/bainville_jacques/consequences_pol_paix/consequences_pol_paix.html>.

من خلال استقراء هذه المعاهدات تبين أن السلام الذي فرضه المنتصرون بعد الحرب العالمية الأولى يتسم بأربع سمات نوردها في الآتي:

1 - التقسيم

السلام نتاجٌ لتوزيع القوة بعد الحرب. فحين خَفَّت كفةُ دول المركز بعد الهزائم التي تكبدتها ألمانيا، بدا جليًا أن السلام القادم سيكون قاسيًا، لأن لا سلام من دون أداء فاتورة الحرب. ولو أن هذه الفاتورة تُؤدّى نقدًا لكان نظام العقوبات مبرَّرًا، فالتعويض عن الضرر أصبح، في التاريخ الأوروبي، من مسؤولية المهزوم، خصوصًا إذا أُرغم على توقيع معاهدة تتضمن مادة تُحَمِّلُه كامل المسؤولية عن الحرب. غير أن اقتطاع أراضي الدول المهزومة وضمها إلى المنتصرة وإيجاد كيانات جديدة لا يقف عند حد التعويض، بل يتعداه إلى إذلال الخصم وتدميره وإعاقة نهوضه للحرب مرة أخرى. جاء تقسيم الإمبراطوريات المهزومة لتحقيق رغبة قادمة من خارج أوروبا عندما عرض الرئيس الأميركي ويلسون في مبادئه الأربعة عشر فكرة سلام قائم على تقسيم الدول الكبرى. لم يكن الهدف منعُها من مراكمة القوة فحسب، لكن أيضًا تحويلُها إلى كيانات صغيرة تسهّل السيطرة عليها، انطلاقًا من أن المساحة الجغرافية تمثل العامل الأهم في قوة الدولة لما تتضمنه من الموارد الطبيعية، خصوصًا المعادن اللازمة لتزويد الصناعات المختلفة، وكذا الموارد البشرية اللازمة لإدارة هذه الصناعات وتعزيز الجيوش، علاوة على أنها تمثل سوقًا استهلاكية رائجة.

إن الجغرافيا عامل مهم في ميزان القوة، لذا جاء التقسيم لإعادة ضبط هذا الميزان بحثًا عن الهيمنة على «قوى الشر» التي يجب منعها من إعادة تجميع عناصر القوة. كما أدى التقسيم العشوائي لمناطق النفوذ إلى بروز مشكلة الأقليات الموزعة بطريقة تحكّمية بين الحدود القومية، إذ وَجَدَتْ بعضُ الإثنيات نفسها موزعة على مناطق تابعة لدول مختلفة، وهو وضع مخالف لمبدأ تقرير المصير الذي تضمنته مبادئ ويلسون. أضف إليه أن التقسيم الجغرافي للدول المهزومة جرى بطريقة غير محددة بشكل دقيق، ما أدى إلى ظهور نزاعات في شأن ترسيم الحدود، كما حدث بين إيطاليا ويوغوسلافيا في شأن شمال دالماتيا وبين رومانيا ويوغوسلافيا في شأن حدود منطقة بانات (Banat) وبين يوغوسلافيا وهنغاريا في

شأن منطقة بيتش (Pécs). وبسبب وجود نزاع في شأن الحدود بين روسيا وبولندا، زحف الجيش الروسي إلى بولندا في شباط/ فبراير 1919، ووصل إلى مشارف العاصمة وارسو. تدخلت فرنسا ودول أخرى لمساعدة بولندا بإرسال جنود ومعدات، ما اضطر الجيش الروسي إلى التراجع، فوُقّعت اتفاقية ريغا (Riga) في 18 آذار/ مارس 1920 لتقاسم المناطق المتنازع عليها.

2- التحجيم

لاحظنا في حديثنا عن معاهدات السلام أن الدول المنتصرة فرضت على المهزومة شروطًا قاسية لإضعاف قوتها، من خلال تجريدها من أراضٍ فيها موارد طبيعية ومناجم ومصانع وبنى تحتية مهمة، ومصادرة المعدات الحربية، وفرض حد أقصى لعدد أفراد الجيش، وفرض تعويضات مالية كبيرة، وتسليم أراضٍ إلى دول منتصرة لاستغلال ثرواتها مدة من الزمن. علاوة على تحصيل تعويضات الحرب، تهدف هذه الإجراءات إلى منع الدول المهزومة من استجماع القوة لخوض حروب جديدة، ولإضعافها أيضًا وتحويلها إلى كيانات صغيرة ربما لا تستطيع مواكبة ركب التطور الصناعي في مرحلة ما بعد الحرب، خصوصًا في الولايات المتحدة. يهدف هذا التحجيم إلى إعادة ترتيب ميزان القوة الصناعي لمصلحة الدول المنتصرة بما فيه من إخلال بحريّة المنافسة، خصوصًا أن هذه الحرب مثّلت فرصة ذهبية لازدهار الصناعة الأميركية والدفع بعجلة الابتكار وإيجاد تبعية تكنولوجية في أوروبا المنكسرة والمنشغلة بمشكلات الحدود. إن تحجيم المنهزم والانتقاص من قدراته تنم عن رغبة في الانتقام والهدم وإيجاد واقع جديد يظل فيه المنتصر قويًا عازمًا على الحفاظ على رجحان كفة الميزان لمصلحته. اختلفت حدة هذا التحجيم باختلاف وجهات النظر بين فرنسا وبريطانيا، فكانت الأولى ترى ضرورة تجريد ألمانيا من فرص النهوض كلها من خلال تدمير قدراتها الاقتصادية، بينما كانت بريطانيا ترى ضرورة الإبقاء على جزء من قوة ألمانيا للحفاظ على توازن نسبي للقوة في القارة الأوروبية، منعًا لحصول فرنسا على فرص الهيمنة. أما الولايات المتحدة، فلم تكن ترى فائدة من تدمير ألمانيا والدول المهزومة لما في ذلك من الحفاظ على استمرار التجارة مع أوروبا، وعلى قدرة هذه الدول على أداء ديونها المستحقة من مبيعات السلاح والبضائع المختلفة.

3- الاحتلال

تضمن كثير من بنود معاهدات السلام قبول الدول المهزومة مضطرة ومجبرة بأن تُسَلِّم أراضٍ تدخل تحت سيادتها إلى دول أخرى لتحتلها موقتًا، مثل احتلال فرنسا الضفة الغربية لنهر الراين لمدة 15 عامًا، أو تُسَلِّم بشكل دائم إلى كيانات جديدة أُحدثت بمقتضى معاهدة السلام مثل يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، أو توضع تحت الانتداب، وحيث لم تكن الولايات المتحدة متحمسة للاحتلال المباشر لأراضي الدول المهزومة عملًا بمبدأ تقرير المصير الوارد في مبادئ ويلسون، ابتُدعت طريقة الانتداب بوضع أراضٍ تحت وصاية عصبة الأمم ثُمَّ تفويتها إلى دولة كبرى لِتُدِير شؤونها الاقتصادية والسياسية لمدة محددة[46]. وبغض النظر عن المبادرات الإيجابية التي يمكن أن تقوم بها سلطة الانتداب، فإنها تمارس في الأخير مهامًا استعمارية تتضمن استغلال الثروات وإيجاد بنى إدارية وسياسية وثقافية موالية لها، كما حدث في فلسطين وسورية والعراق. أكثر من ذلك، أقرت معاهدة فرساي آلية جديدة لضمان التنفيذ، هي الاحتلال الموقت لأراضٍ ألمانية باعتبارها ضمانة على أدائها للتعويضات المفروضة عليها. كما احتل بعض الأقاليم في الدول المهزومة لإجبارها على دفع التعويضات عندما تقاعست عن دفعها[47].

لم تكن الدول المنتصرة مستعدة بعدُ للتخلي عن الاستعمار باعتباره أسلوبًا لموازنة القوة، حيث جعلت منه معاهدات السلام أداةً للمكافأة على جهد الدفاع المشترك، إذ كوفئت اليونان على دعمها فرنسا بمنحها جُزُرًا مُقْتَطَعة من الدولة العثمانية المهزومة، وكوفئت اليابان بمنحها مستعمرات ألمانية في آسيا. علاوة على أن تقسيم أراضي الدول المهزومة وما نتج منه من توزيع غير طبيعي للقوميات المشتتة بين دول عدة هو عمل مخالف لمبدأ الحق في تقرير المصير الذي أقرته مبادئ ويلسون الأربعة عشر. وكان جليًا أن الحدود الأوروبية الجديدة رسمت بطريقة تَحَكُّمِيَة لم يُؤخذ فيها رأيُ الشعوب المقسَّمة إلا في بعض المناطق الحدودية التي صَعُبَ الحسم في توزيعها.

---

(46) انظر تعريف الانتداب في المادة 22 من ميثاق العصبة في : <http://mjp.univ-perp.fr/traites/sdn1919.htm>.

(47) احتلت فرنسا وبلجيكا إقليم الرور الألماني (Ruhr) في عام 1920 لإرغام ألمانيا على دفع التعويضات التي التزمتها في معاهدة فرساي لعام 1919.

تكشف مساعي الانتداب على المناطق العربية الـمُقْتَطَعة من الإمبراطورية العثمانية المُفَكّكة عن رغبة الولايات المتحدة في إنشاء موطن لليهود في فلسطين تأييدًا للرغبات السرية والـمُعلَنة التي عبر عنها حلفاؤها في اتفاقية سايكس - بيكو ووعد بلفور، وخلال مفاوضات السلام في مؤتمر فرساي. وشُكّلت لجنة في حزيران/ يونيو 1919 بقيادة أميركية لاستطلاع رأي سكان المناطق المستقلة عن الدولة العثمانية عُرِفت بلجنة كينغ - كراين، جابت مناطق مختلفة في سورية وفلسطين والأردن ولبنان لمعرفة نوعية المصير الذي يطالب به سكان هذه المناطق. وجدت اللجنة أن أغلبية السكان ترفض المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم التي تضع هذه المناطق تحت نظام الانتداب، وتُصرّ على الاستقلال. وفي مناطق أخرى رأى بعض السكان أنه إذا كان الانتداب مفروضًا عليهم لا محالة فهم يفضلون الولايات المتحدة على بريطانيا وفرنسا الاستعماريتين[48]. وسبب هذا الميل إلى الولايات المتحدة السمعة الحسنة التي تركها بعض مقترحات الرئيس ويلسون الأربعة عشر، خصوصًا منها مبدأ تقرير المصير[49]. قدّمت اللجنة تقريرها إلى الرئيس ويلسون في 28 آب/ أغسطس 1919، لكن لم يُنشَر في حينه حتى لا يُحرج الرئيس ويُظهرَه بمظهر المتخاذل الذي يؤيد حق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة، ويوافق على الانتداب الفرنسي والبريطاني من جهة أخرى[50].

---

(48) لم تكن فرنسا وبريطانيا متحمستين لإنشاء عصبة الأمم خوفًا من مساسها بطموحاتهما الاستعمارية. عن أحوال إنشاء هذه المنظمة، انظر: Margaret Macmillan, *Paris 1919: Six Months that Changed the World*, Foreword by Richard Holbrooke, Random House Trade pbk. ed. (New York: Random House Trade Paperbacks, 2002), pp. 83-97.

(49) جاء في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم أن أفضل طريقة لتطبيق الانتداب هو وضع المناطق المنتَدَبة تحت وصاية دول متقدمة، لها تجربة في هذا الشأن، وهي إشارة واضحة إلى التجربة الاستعمارية، لأن الانتداب نظام موضوع حديثًا ولم يدخل حيز التنفيذ في فلسطين إلا في 26 أيلول/ سبتمبر 1923. هذه الدول ذات «التجربة» المطلوبة هي بلا شك فرنسا وبريطانيا. تقول الفقرة الثانية من المادة 22 ما يلي: «إن الطريقة الفضلى لجعل هذا المبدأ ذا تأثير عملي هي أن تُعهد الوصاية على مثل هذه الشعوب إلى أمم متقدمة يمكنها، بفضل مواردها أو خبرتها أو موقعها الجغرافي، تولّي المسؤولية هذه على أحسن وجه، وإبداء الرغبة في تقبّلها، وأن تمارَس هذه الوصاية كدول انتداب بالنيابة عن عصبة الأمم».

(50) جرت مساومات بين الحلفاء الثلاثة الكبار (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا) في شأن الشرق الأوسط بأسلوب يشبه أسلوب عقد الصفقات التجارية في الأسواق. انظر أنموذجًا موثقًا لهذه المساومات في: Macmillan, pp. 381-383.

على الرغم من أن تقرير كينغ - كراين أشار إلى أن نسبة السكان اليهود في فلسطين لا تزيد على 4 في المئة، كانت الولايات المتحدة تؤيد وعد بلفور وترغب في إنشاء كيان يهودي في فلسطين. لذا ظل هذا التقرير سريًا إلى أن كشفت عنه إحدى الصحف الأميركية في دجنبر (كانون الأول/ ديسمبر) 1922، بعد مغادر ويلسون البيت الأبيض في آذار/ مارس 1921[51]. واستجابةً لرغبة اليهود في إقامة وطن قومي على أرض فلسطين، صدر في 30 حزيران/ يونيو 1922 عن غرفتي الكونغرس الأميركي قرارٌ مشترك بمنزلة قانون يحث على إنشاء هذا الوطن، تأييدًا لوعد بلفور في عام 1917. وقّع الرئيس الأميركي وارن هاردينغ هذا القرار في 21 أيلول/ سبتمبر 1922 ليصبح بمنزلة التزام قانوني وضمانة أميركية أكثر أهمية من الوعد البريطاني، ليتحقق الاثنان معًا في عام 1948[52].

4- ازدواجية المعايير

نصت معاهدة فرساي على تنظيم استفتاء في مجموعة من الأقاليم الأوروبية التي وُضعت تحت وصاية عصبة الأمم، كما هو الأمر بالنسبة إلى أقاليم ممل

---

(51) انظر تقرير لجنة كينغ - كراين (King-Crane) في الموقع التالي: <http://web.archive.org/web/20080625193546/http://www.ipcri.org/files/kingcrane.html>.

(52) انظر مقتطفات من نقاش هذا القرار داخل الكونغرس في الموقع التالي: <http://www.mythsandfacts.org/article_print.asp?ArtID=119>.

جاء في هذا القرار المشترك ما نصه: «قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الولايات المتحدة مجتمعَين أن الولايات المتحدة تؤيد أن يقام في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي، على أن يُفهَم بوضوح أنه لن يؤتى بأي شيء من شأنه أن يُلحق ضررًا بالحقوق المدنية والدينية للمجتمع المسيحي ولا لمجتمعات أخرى غير يهودية في فلسطين، وأن الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين ستوفَّر لها الحماية بصورة وافية».

هذا النص مقتبسٌ من تقرير صادر في عام 1937 عن اللجنة الملكية لشؤون فلسطين أو ما يُعرف بلجنة بيل(Peel Commission). انظر الفصل 2 من التقرير «الحرب والانتداب» «The War and the Mandate» في الموقع التالي: <https://fr.scribd.com/doc/59990119/Peel-Commission-Report>

صادقت عصبة الأمم على الانتداب البريطاني على فلسطين في 17 تموز/ يوليو 1922، وعُيّن المندوب السامي البريطاني في فلسطين هربرت صاموئيل (Herbet Samuel) قبل ذلك في 1 تموز/ يوليو 1922، ثم التحق بمهامه التي بدأها بأداء القَسم الرسمي في القدس في 11 أيلول/ سبتمبر 1922، طبقًا لما ورد في وثيقة عصبة الأمم عن إدارة فلسطين، منشورة على موقع الأمم المتحدة التالي: <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/A682CABF739FEBAA052565E8006D907C>.

وسليسفيك وسيليسيا والسار وكارينثيا وبورغنلاند التي تقطنها أقليات أوروبية. وعلى العكس من ذلك، رأت الدول المنتصرة أنه ليس من الضروري تنظيم استفتاء لتقرير المصير في مناطق الانتداب في أفريقيا والشرق الأوسط. وهذا تمييز بين شعوب متحضرة يجري استفتاؤها لتحديد مصيرها وشعوب أخرى «متخلفة» يجب احتلالها والأخذ بيدها حتى النضج والحضارة. أقرّت معاهدة سيفر طرد الأتراك المقيمين في جزيرة قبرص الذين لا يريدون التخلي عن الجنسية التركية وحمل بالجنسية البريطانية، ولم يُعالج هذا الأمر باستفتاء لتقرير المصير كما حدث في أقاليم أوروبية عدة[53]، وحيث كانت فرنسا من الدول الأربعة الكبرى التي أشرفت على مؤتمر السلام فإنها لم تَرَ ضرورةً لإجراء استفتاء في إقليم الألزاس واللورين المتنازع عليه مع ألمانيا على الرغم من أن قسمًا من سكانه ينحدر من أصول ألمانية.

إذا كان الهدف من إنشاء عصبة الأمم هو العمل على نشر السلام، فإنها فشلت فشلًا ذريعًا في تحقيق هذا الهدف، لأن الأسس التي قامت عليها وُضعت من مجموعة من الدول المنتصرة لحماية مصالحها والحفاظ على الوضع القائم. انعكس ذلك الفشل على طريقة تعاطيها مع استمرار بعض الدول في أعمال الاحتلال وضم الأراضي، كما حدث عند احتلال اليابان إقليم منشوريا الصيني في عام 1931 واحتلال إيطاليا الأراضي الأثيوبية في عام 1935 وضم هتلر النمسا في عام 1938، ليتأكد بذلك فشل نظام الأمن الجماعي الذي نص عليه ميثاق العصبة. كما قام هذا الميثاق على عدم المساواة بين الدول الأعضاء، حيث أُعطِي المنتصرون العضويةَ الدائمة في مجلس العصبة ليتمكنوا من الحفاظ على ميزان القوة لمصلحتهم[54].

أظهرت الحرب العالمية الأولى دورًا رياديًا للولايات المتحدة التي دخلت هذه الحرب متأخرة وخرجت منها بغنائم كثيرة، وأشرفت بذكاء على تأمين مصالحها التجارية وتحديد الخريطة السياسية والإثنية في أوروبا لما بعد الحرب. وأتاحت هذه الحرب للولايات المتحدة فرصة قيادة الضعفاء المنتصرين وإخضاع

---

(53) انظر المادة 21 من معاهدة لوزان (Lausanne) في الموقع التالي: <http://mjp.univ-perp.fr/traites/1923lausanne.htm>.

(54) انظر المادة 4 من ميثاق عصبة الأمم في: <http://mjp.univ-perp.fr/traites/sdn1919.htm>.

الأقوياء المهزومين المُنهكين، إذ قادت الولايات المتحدة العالم إلى اليوم قيادة المحارب الحذر المستفيد من فُرَصِ الحرب الاقتصادية والعسكرية بقيادته لدول منهكة ومتعطشة لإعادة البناء، ومكّنها موقعها الجغرافي من خوض الحرب من دون تعريض بناها الاقتصادية للخطر وهي بعيدة عن أرض المعركة، في حين كانت البنى الأوروبية أرض المعركة. كان وراء هذه الحنكة السياسية عالمُ سياسة ورئيسُ جامعة برينستون ورئيسُ الولايات المتحدة، ويلسون[55].

يمكن القول إن المنتصر الوحيد في هذه الحرب هو الولايات المتحدة، أما الحلفاء الأوروبيون فحصلوا على هدنة قصيرة الأمد وسلامًا يحمل في طيّه بذور حرب أخرى قادمة في عام 1939، بينما حصلت الولايات المتحدة على لائحة كبيرة لطلبات التوريد لتتبوأ بذلك مكانة المورّد الأكبر للبضائع والسلع إلى أوروبا، التي قدمت نفسها سوقًا للبضائع الأميركية التي تحتاجها في إعادة بناء ما دكّته الحرب. وأُتيح للولايات المتحدة خوض أول تجاربها في بناء نظام دولي جديد حددت بنفسها تفصيلاته ورسمت طبيعته وحدوده بما يتلاءم مع مصالحها التي لا تتقاطع دائمًا مع مصالح حلفائها الأوروبيين[56]. وأظهرت هذه الحرب أن القوة عنصر مهم في التفاوض بين الدول وقاعدة ذهبية في التفاعلات الدولية وفي فرض «سلام الأقوياء» إلى اليوم.

(55) حصل ويلسون على الدكتوراه في العلوم السياسية في عام 1886 من جامعة جونز هوبكينز. انظر بعض المحطات في سيرته الذاتية في: <http://millercenter.org/president/wilson/essays/biography/2>.

(56) لم تصدق الولايات المتحدة معاهدة فرساي، ولم تنضم إلى عصبة الأمم بسبب انتصار النزعة الانعزالية في الكونغرس، ولأن بعض النواب كان يرى أن بعض بنود ميثاق عصبة الأمم يتعارض مع الدستور الأميركي. لذا عقدت الولايات المتحدة بدلًا من معاهدة فرساي اتفاقات ثنائية مع ألمانيا والنمسا وهنغاريا، وقّعها الرئيس هاردينغ في آب/ أغسطس 1921. انظر الاتفاقية الأميركية - الألمانية في: <http://wwi.lib.byu.edu/index.php/US_Peace_Treaty_with_Germany>.

الفصل الحادي عشر

مئة عام من شروخ الوجدان الجمعي
العراق ومئوية الحرب العالمية الأولى

إسماعيل نوري الربيعي

مقدمة: في الممارسة التاريخية

نحاول في هذه الدراسة تجنّب استخدام «الوعي التاريخي»، وآثرنا توظيف مفهوم «الممارسة التاريخية» لاعتبارات تتعلق بالبحث في طبيعة الممارسة والسمة الواسعة التي تنطوي عليها، انطلاقًا من احتوائها نمطين: **الأول** الذي يقوم على الإنتاج - الفعل، **والثاني** المستند إلى التأويل - الفكر. إنه البحث في «المستوى الوظيفي» الذي توفّره طبيعة العلاقة القائمة بين التعبير «الدال» والمحتوى «المدلول»، وليس الإحلال البديهي الذي تستدعيه المخيلة في شأن الربط بين كلمة ومعناها. فكلمة مثل الحرب العظمى تمثّلها العراقيون بطريقة وظيفية، قامت على المقارنة الفاضحة بين الدولة العثمانية المتهالكة والقوات البريطانية التي تبسط سيطرتها على نصف الكرة الأرضية، لكن هذه المقارنة لم تتحول إلى علامة خشية أو ذعر يدب في النفوس، وذلك يعود إلى الإدراك الذي وقف عليه العراقيون لمعنى «الوجود البريطاني»، من خلال السياق السياسي الذي كشف المزيد من اللبس في شأن هذه «الإمبراطورية العظمى» التي تعمل من أجل مصلحتها. وهذا ما كشفته الحوادث حين لم تتردد لحظة في خيانة حلفائها، والنكث بعهودها والتفريط بحقوق الغير، حيث اتفاقية سايكس - بيكو التي كشف عنها البلاشفة بعد ثورتهم في عام 1917، والموقف المزري من ثورة الشريف الحسين بن علي، أو الوعد الذي قدّمه بلفور إلى الصهيونيين (1917). لا نزعم أن الفرد العراقي في تلك الحقبة (الحضري أو العشائري) بلغ الوعي السياسي العميق والدال، لكن كانت هذه الحوادث الثلاثة من سعة التداول أن تركت تأثيرها في النخبة المثقفة والمتعلمة التي استطاعت، على الرغم من صغر حجمها، أن تستثمر المستوى الوظيفي في التعبير، وتبث فيه المزيد من الشحنات المتعلقة بالمصير. لهذا، جرى التلازم بين مفردتين غدا تداولهما بإفراط في الفضاء الاتصالي العراقي «الوطنية - الاستقلال». وهكذا،

تحول الصوت الذي همست به النخبة المتنورة إلى موضوع أُنتِجت من خلاله المواقف التي تبنتها العامة، ليتحول إلى مفهوم يعيش في صلب الممارسة التاريخية للمجتمع.

أولًا: سفر برلك وتكرار الفاجعة

جاء إعلان الدولة العثمانية النفير العام في الثالث من آب/ أغسطس 1914 ليمثل صدمة في نفوس العامة، إذ على الرغم من قوة الشعور الديني والوعي الكامل من الناس بأن المواجهة بين الدولة العثمانية المسلمة والقوى الاستعمارية الغازية، قامت ردة الفعل الشعبية على الاختلال والاضطراب والتداخل المفجع في المصالح والرؤى والتصورات. جاءت عبارة «سفر برلك» باللغة العثمانية (تعبئة، نفير عام، تأهب للحرب، استعداد للحرب) لتسد المنافذ وتغلق كوّة التفكير، حيث راح الفرد يسترجع المآسي كلها التي ارتبطت بهذه العبارة، الفقد والموت وغياب الأحبة والأقارب الذين سيقوا إلى جبهات القتال من السلطات العثمانية، فيما اختزنت الذاكرة العراقية المزيد من المآسي عن الحرب التي دارت في جبهة قفقاسيا في عام 1877[1] والطريقة التي تعامل بها جهازا القيادة والإدارة العثمانيان مع الأفراد العراقيين المُساقين. وهكذا، فقدت الحقيقة معناها وساد شعور الكرب والغم والنازلة العظمى لتسد المنافذ وتشل التفكير وتسود أحوال التفاوض مع التناقضات والأضداد.

شاهد الناس بمرأى العين عناية القيادة العثمانية بجبهة قفقاسيا، وكيف سحبت فرقتين عسكريتين من العراق: «فرقة الموصل وكركوك» إلى حملة سيناء، وفرقة بغداد إلى جبهة قفقاسيا، ولم يبق من قوة عسكرية في العراق إلا فرقة البصرة، وصار تطلّع القيادة العسكرية العثمانية نحو الإفادة من قوة العشائر لتشكيل قوة هجومية غايتها مهاجمة الجيش البريطاني[2].

---

(1) محمد رؤوف السيد طه الشيخلي، مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها، 2 ج (البصرة: مطبعة البصرة، 1972)، ص 321.

(2) طه الهاشمي، حرب العراق، ط 2، 2 ج (بغداد: مطبعة النجاح، 1936)، ج 1، ص 31.

1- السردية العثمانية

أيقظت عبارة «سفر برلك» مجمل مشاعر الحرمان والترهل والوهن والضعف الذي يحيط بالواقع، وصار الفرد العراقي يتعاطى معها لا بوصفها «دالًا» (Signifier) بل باعتبارها مدلولًا» (Signified)، فإذا رضي وقنع بالفقر والجهل والمرض والفيضانات والكوليرا والفساد الإداري والرشوة والتعالي والازدراء الصادر من الموظفين الأتراك، ونزاعات المحلات في المدن والصراعات العشائرية وغزوات القبائل البدوية على أطراف المدن، جعلت من حضور الموت عبر بوابة «سفر برلك» مدخلًا إلى الوقوف الطويل والمتأمل عند التمعن والتفحص في محتوى الدلالة (Semantics)، على مستوى تداول المصطلحات. إذ قدّمت جريدة مثل صدى بابل[3] بحماسة مفرطة سيلاً من العبارات المتباينة القائمة على التجريد والبعيدة عن الواقع، في معرض وصفها موقف العراقيين من النفير العام، حيث الحضور الطاغي لمفردات وجمل من نوع: «الأوامر السنية»، «الحشد العام»، «استقبل العراقيون بسرور وبشاشة»، «واجب الدفاع ضربة لازمة»، «وجيبة لا يُعفى منها أحد»، «تقاطر الأفراد إلى دائرة الرديف كالسيل المنهمر»، «الدولة تحفظ الكيان وتحقن الدماء وتصون الأعراض»، فيما يشير الواقع إلى فراغ مدينة بغداد من الناس الذين استُدعوا للتجنيد، حتى أغلقت الحوانيت وهرب كثير منهم إلى المناطق العشائرية، ولم يتردد بعضهم في التخفي بملابس النساء[4]. سيل عارم من الكلمات والألفاظ الخالية من المعنى، هذا هو الحال الذي اختصرته مقالة صدى بابل، حيث الحضور الطاغي للدال والكلمة والعلامة على حساب المدلول والمضمون والمعنى. إنه المجاز في أقصاه والإيهام في أعلى تجلياته، فيما تشير الوقائع والحوادث إلى الأوضاع المُزرية التي كانت تعيشها القوات العثمانية في جبهة العراق، حيث انعدام التدريب والنقص في المؤونة وعدم وجود خطة حربية مدروسة، بدليل أن كان عند القيادة العسكرية خريطة واحدة فقط عن

---

(3) صدى بابل (بغداد) (13 أيلول/ سبتمبر 1914).

(4) عباس العزاوي المحامي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، 8 مج (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2004)، مج 8: العهد العثماني الأخير: 1298هـ-1872م - 1335هـ-1917م، ص 257.

العراق، بتفصيلات بائسة ويمكن وصفها بالخريطة المدرسية البدائية[5]. وهكذا، وجد العراقي نفسه في مواجهة «الموت الرخيص» بانخراطه في الجيش المهلهل، أو في «الموت المناور» من خلال فراره من الخدمة العسكرية.

2- ما بقي من الدولة؟

نعود إلى مقالة صدى بابل التي تشير في خاتمتها إلى أن الدولة العثمانية تحرص على «حفظ الكيان، حقن الدماء، صيانة الأعراض»، لكن أوضاع الضعف والخوار التي أصابت القوات العثمانية في مقابل القوة البريطانية القليلة العدد التي لم تتجاوز لواء عسكريًا تركزت مهمته الأصلية على حماية الحقول النفطية في عبدان، لكن هذا اللواء سرعان ما وجد نفسه يحقق الانتصارات المتوالية في جبهة البصرة، باعتبار الفارق النوعي في العدة والتجهيز والتنظيم والانضباط[6]. انتصارات كان لها الأثر الأكبر في انكسار معنويات الجيش العثماني الذي انتشرت بين صفوفه ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية، الأمر الذي جعل وزير الحربية أنور باشا، يصدر أوامره بإعدام نصف عدد الفارين[7]، وإعادة النصف الآخر إلى جبهات القتال، وفقًا لمعيار الحظ والقسمة والنصيب.

من واقع الهزائم المريرة والضعف الذي راح ينال من جسد الدولة المنهكة، لم يتردد الأفراد في البحث عن الوسائل التي تمنع عنهم خطر التجنيد الإجباري بوصفه الموت المحقق، مثل التطلّع نحو الحصول على الرعاية الفارسية، ولا سيما في المدن ذات الصبغة الدينية، باعتبار أن التجنيد يشمل أصحاب الرعاية العثمانية وحدهم. أما أبناء الطبقات الميسورة والغنية فلم يجدوا صعوبة تذكر في الإفلات

---

(5) شكري محمود نديم، حرب العراق 1914-1918: دراسة علمية (بغداد: مطبعة التضامن، 1966)، ص 16.

(6) متى عقراوي، العراق الحديث: تحليل لأحوال العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية، عربه متى عقراوي ومجيد خدوري (بغداد: مطبعة العهد، 1936)، ص 30.

(7) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية: تاريخ سياسي يبحث عن تطور علاقات الدول الأوروبائية في العراق وعن سر القضية العربية والثورة الحجازية والقضية العراقية وعن ثورات العراق عام 1919-1920 م. مفصلًا ومستندًا إلى وثائق رسمية وخصوصية، 3 ج في 1 (بغداد: المكتبة العصرية، 1924)، ج 1، ص 134.

من شبح هذا الخطر الداهم. فجهاز إداري فاسد يقوم على الرشوة والمحسوبية وشراء الذمم مستعد لتقديم خدماته إلى الأثرياء بكل أريحية وسهولة، إن على صعيد تسهيل إعداد التقارير الطبية التي تؤكد عدم قدرة المجند على حمل السلاح، أو البدل النقدي أو توزيع أبناء السراة والوجهاء على الجبهات الخلفية والجهد الإداري والتمويني أو في الوحدات الطبية والمستشفيات العسكرية[8].
عانى الجهاز العثماني المدني والعسكري الأوضاع المزرية والأحوال الاقتصادية البائسة، حتى وصفوه بأن «أغلب الموظفين والضباط والجنود كانوا في أسوأ حالة من رداءة الملبس والمظهر والمعيشة، بالإضافة إلى الفقر، ما حملهم على التعرض للمارة، واختلاق المخالفات الملفقة لنيل ما أمكن سدًا لحاجتهم من شدة الإملاق والعوز»[9].

ثانيًا: شبح الدولة الهزيل

استغل الجهازان الإداري والعسكري العثمانيان العاملان في العراق انشغال الإدارة المركزية بتفصيلات الحرب وتعقيداتها، فكانت فرصتهما للانقضاض على مجمل المعطيات والموارد، بطريقة فجة ومفجعة، إذ فاض الفساد وتجلّى بطريقة متوحشة تصل إلى حد الفضاضة والجهر الصريح. فتحت دعوى النفير العام، وغدت سياسة مصادرة الأموال وسلب الأراضي والممتلكات أمرًا واقعًا، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوز الفساد المنطق حتى صار الفقير ضحية تُقدّم من أجل مصلحة الغني القادر على تقديم الرشوة والمال الوفير لمصلحة الموظفين الكبار. وبلغ الأمر أن صار التوجه نحو استبدال الأوراق الرسمية للمجندين الأثرياء المتخلفين عن إداء الخدمة العسكرية واختيار أحد الفقراء وإيقاع العقوبة بحقه. لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل راح التحالف بين الجهاز الإداري الفاسد والأثرياء يطال الجانب التجاري، ولا سيما على صعيد بروز حال الاحتكار للبضائع الأساسية، حتى نال الفقر والوهن

---

(8) كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1971)، ص 47.

(9) محمد حسين الزبيدي، إعداد وتحقيق، مذكرات رؤوف البحراني: لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام 1920 ولغاية عام 1963م (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص 24.

من الفئات البسيطة والمسحوقة[10]. إلا أن ملامح هذا التحالف لم تكن لتخرج الأثرياء من دائرة الطمع في أملاكهم. فكم من الأثرياء من تعرض للمصادرة نتيجة عسف صادر عن الإدارة الإقليمية، وكم من الأثرياء من ذهبت ثروتهم وأملاكهم وتجارتهم أدراج الرياح، نتيجة حوادث الحرب ومآسيها.

1 - مطبخ المعنى[11]

يشير ريتشارد إيفانز إلى «أن لكل شيء معنى بالنسبة إلى أنماط البشر كلها، وليس من المتعلمين وأصحاب السلطان فحسب»[12]. إنه البحث في تاريخ الصامتين والضعفاء والمقهورين، أولئك الذين يعيشون التاريخ بآهاتهم ومعاناتهم وصبرهم، وفي الكثير من الأحيان بموتهم. وكم اتهم مسؤولون وأكاديميون مرموقون أتراك العنصر العربي بالخيانة والتواطؤ مع الغازي البريطاني، إن على صعيد ثورة الشريف علي بن الحسين في عام 1916، أو التراخي والوهن الذي نال من الجند العرب في صفوف الجيش العثماني في جبهة العراق، لكنهم في العادة يتغاضون عن الواقع الذي صنعته قرارات الاتحاديين العثمانيين الذي يكمن في التفصيلات.

تُرى، أي خيانة يمكن إلصاقها بالعرب مع الخراب والفساد والرشوة والمحسوبية التي كانت متفشّية في صلب الجهاز الإداري، ولا سيما العناصر التركية منه، حيث راح أفراده يقتحمون المنازل ويستولون على قوت العوائل والأسر وخزينهم من المواد الغذائية، ويعمدون إلى إعادة بيعها إليهم بشكل مباشر، إلى حد بات الفرد العراقي يعاني شح الطعام بذريعة جمع الطعام للجهد الحربي، أو في ظل السُخرة التي كان يتعرض لها الأفراد في نقل المؤونة، وتعرضهم للخسف والظلم والامتهان من الإداريين، وزعمهم أنهم يقومون بشؤون الصرف المالي للنقل والتجهيز، فيما يشير الواقع إلى تقسيم الأموال بينهم[13]. هذا على صعيد

---

(10) العمري الموصلي، ج 1، ص 134.

(11) المقصود بالمطبخ هنا كم الشحنة المقدسة التي يحملها القسم الشائع في المجتمع العراقي، والعربي عمومًا في شأن «الملح والخبز» ونبذ الخيانة والوفاء بالعهد.

(12) Ellen Meiksins Wood and John Bellamy Foster, eds., *In Defense of History: Marxism and the Postmodern Agenda* (New York: Monthly Review Press, 1997), p. 165.

(13) خالد عبد العزيز القصاب، إعداد وتعليق، مذكرات عبد العزيز القصاب، مذكرات (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007)، ص 180.

التعاطي مع العامة، أما على صعيد القوات المحاربة فتشير الأوضاع إلى الأسوأ، حيث عانى الجند العثماني قسوة البرد وشح القوت والطعام، حتى اضطر الجند إلى التسلل إلى القرى المجاورة لخنادق القتال، بغية الحصول على الطعام. ومن واقع الوعي بالفارق النوعي مع الجيش البريطاني، راح الجنود يتساءلون باستنكار إزاء الواعظ الديني الذي أرسلته القيادة العسكرية من أجل بث الحماسة فيهم، فما قيمة الخطابة والوعظ في مقابل الموت الذي يحيق بهم، إذ طالب الجنود بالتعزيزات والقوة، بعد أن عانوا الغياب المفجع لأدوات حفر الخنادق(14)، فيما لم يتردد الضابط المسؤول عنهم في فرض أوامره بأهمية الحفر باليدين العاريتين، بدعوى أن الأرض رخوة، ومن يتلكأ فعقوبة الموت تتربّص به.

2- الانقضاض على الفريسة

من واقع الهزيمة المنكرة التي تعرضت لها القوات العثمانية أنها لم تجد أمامها إلا الانسحاب من مدينة البصرة في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914، فوجدت العامة فرصتها الثمينة للانقضاض على الفريسة، حيث التطلع نحو أعمال النهب والسلب والسطو المسلح للمخازن الحكومية ودوائر الدولة ونهب الأسواق العامة وبيوت الأثرياء والوجهاء، والعمل على تصفية الثارات الشخصية والتعبير عن النوازع العدوانية. إنها الأحوال والأوضاع التي يفسرها بعض الباحثين العرب والأغلب من الباحثين الغربيين بـ «ثقافة الغنيمة»، واضعين فيها حمولة الصحراء والطبيعة الخشنة والقاسية التي تحيط بالعرب، فيما يشير الواقع الموضوعي إلى أنها الوضع الطبيعي للجنس للبشري(15).

في مقابل أحوال فقدان السلطة وسيطرة العناصر الفوضوية على الشارع، سارع بعض الوجهاء والأثرياء إلى الاستنجاد بالقوات المرابطة على أطراف

---

(14) الشيخلي، ج 2، ص 348.

(15) توقف الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز عند دراسة هذه الظاهرة، واصفًا إياها بالحالة الطبيعية أو «حرب الجميع ضد الجميع، القائمة على الأسباب الثلاثة؛ المنافسة حيث الغزو لجني المكاسب والدفاع باعتبار الأمن والسلامة والسمو سعيًا إلى الحصول على الجاه والسمعة. انظر: Norberto Bobbio, *Thomas Hobbes and the Natural Law Tradition*, Translated by Daniela Gobetti (Chicago: University of Chicago Press, 1993), p. 41.

البصرة، وحثّها لدخول المدينة وإعادة الأمن والهدوء إليها. وفي الواقع، لم تكن القوات البريطانية بانتظار الإذن من أحد. وبقدر ما حاول السير برسي كوكس الذي كان يشغل في تلك الفترة منصب المستشار السياسي لقائد الحملة الجنرال باريت، استثمار هذه الحوادث وجعلها تصب في مصلحة الحضور البريطاني في المنطقة، بدعوى إعادة الأمن إلى حاله، حتى إن البريطانيين لم يترددوا في إطلاق نيران المدافع بنيّة إرهاب الفوضويين، واتجه بعض القوة العسكرية نحو إلقاء القبض على بعضهم وتنفيذ عقوبة الإعدام بحقهم من دون محاكمة أو تحقيق، بحجة إعادة الأمن. وهكذا، قُدّمت مجموعة من البائسين قربانًا لإتمام المشهد الذي عمد إلى صوغه السير كوكس، والذي ختمه في خطاب ألقاه على وجهاء البصرة خلال الاحتفال الذي أقيم في مبنى سراي الحكومة، مشيرًا إلى أن القوات البريطانية «لا تضمر العداء، وأنهم الحماة، وهم الضامنون للحرية الدينية والعدالة والأمن، مع أهمية مقابلة الصداقة بالصداقة»[16].

3 - لحظة السير كوكس

لم تخرج الخطبة التي ألقاها كوكس[17] في سراي حكومة البصرة عن البروتوكولية أو الاحتفالية التقليدية التي يجريها المنتصر لمكافأة نفسه. فللدعاية

---

(16) *The Campaign in Mesopotamia 1914-1918*, Compiled, at the Request of the Government of India, Under the Direction of the Historical Section of the Committee of Imperial Defence, by Brig.-Gen. F. J. Moberly, 4 vols., History of the Great War Based on Official Documents (London: H. M. Stationery Office, 1923-1927), vol. 1, p. 131.

(17) السير برسي كوكس 1864- 1937 من أبرز الشخصيات التي رسمت ملامح السياسة البريطانية في العراق ومنطقة الخليج العربي، شغل منصب المقيم السياسي في منطقة الخليج العربي في عام 1893. وحصل على لقب سير في عام 1911. عرف عنه التحكم اللافت بأعصابه وهدوءه الشديد وشخصيته الآسرة، حتى إن عددًا من شيوخ العشائر في العراق، ومن شدة إعجابه بشخصيته، عمد إلى إطلاق اسم «كوكز» على مواليده. بعد توليه منصب الوزير المفوض في طهران، عاد إلى العراق في عام 1920 ليساهم في ترتيب الأوضاع في أعقاب ثورة العشرين ويؤلف الوزارة العراقية الأولى برئاسة عبد الرحمن النقيب، وساهم في مؤتمر القاهرة وتأسيس الجيش العراقي في عام 1921 وإنشاء المجلس التأسيسي. خلال مرض الملك فيصل الأول في تشرين الثاني/ نوفمبر 1922، سيطر على حكم العراق بطريقة مباشرة، حتى إنه لم يتورع عن تعطيل الحياة الحزبية وإغلاق الصحف الناقدة للسياسة البريطانية، وقام بنفي القوى الوطنية إلى جزيرة هنغام وقصف العشائر بالطائرات. انظر: Philip Graves, *The Life of Sir Percy Cox*, Foreword by Arnold Wilson, M.P. with 16 Illustrations and a Map (London; Melbourne: Hutchinson & Co., [1941]).

في الحروب دورها البالغ والمكين في التأثير في نفسية قوات العدو، أو توجيه نيات الجمهور واهتماماته، لكن الوضع هنا يختلف بوضوح شديد. إنها مجرد كلمات تصدر عن «فاعل رئيس»، له القدرة الكاملة في التلاعب بالمعاني من خلال انكسار الدلالة وتشظّيها، وهكذا نجد مفردات مثل الحماية والأمن والحرية والعدالة والصداقة تلبّست بحمولات تعود أصولها ومرجعياتها إلى ثقافة المنتصر الذي جاء محملًا ومعبّأً بالزوارق الحربية والمدفعية الثقيلة والتجهيزات الحديثة المتفوقة. إنها الإمكانات والقدرات والمبادرة على توجيه مضمون المفهوم وإسباغه المعنى الذي يخدم رؤاه وتصوراته وموجهاته.

إنها لحظة البصرة، تلك التي بقيت تدور في عقل حكومة الهند البريطانية منذ عام 1820 حيث المعاهدة العامة للسلام، والتي جعلت من إقليم الخليج العربي منطقة نفوذ بريطاني، وهي منطقة الحماية البريطانية منذ عام 1880، حيث مقر المقيم السياسي في مدينة بوشهر الواقعة في جنوب غرب بلاد فارس، فيما جاءت وقائع الحرب لتحمّل الواقع بالمجمل من شحنات المعنى التي تيسر وتسّهل طريقة التعاطي مع مفهوم «السيطرة» من خلال بوابة رباعية الخطبة التي ألقاها كوكس. ولا يمكن التغاضي عن التهميش والانتقاء الذي تضمّنته الخطبة أو الاحتفالية وطقوسيتها، فالوجهاء هم الحاضرون، وللعامة من يوصل إليهم الرسالة إن كان عن طريق الوجهاء الحاضرين أو تشنيف آذانهم من خلال أصوات المدافع البريطانية!

لم يتوان كوكس عن خلط السم بالعسل، فهو وإن تحدث عن الصداقة التي تسعى إليها بريطانيا لعقدها مع أهل البصرة، إلا أنه سرعان ما ألحقها بجملة معترضة «صداقة بصداقة»، ليتبدى بجلاء كمّ التهديد والوعيد الذي تضمنته تلك الجملة القصيرة الحاسمة التي جاءت ناعمة منغّمة، لكنها تحمل في طياتها المزيد من الحسم والقوة، و«الكثير من البطش». لم يكن خافيًا على كوكس مدى قوة الرابط الروحي بين أهل البصرة والدولة العثمانية، أي «الدين الإسلامي»، وهو الخبير المجرّب في شؤون المنطقة، لكنه عمد إلى استحضار معالم الصدام عبر بوابة الانتقاء قائلًا: «نحن أعداء الحكومة التركية أما أنتم فأصدقاء». وهكذا اختُصر تاريخ الدولة العثمانية بـ«الحكومة التركية»، ليُعمَل على تهجير المعاني وتوظيفها في أكثر من حقل ومجال، الثقافي والسياسي والاجتماعي، والتوجه بحسم نحو

خلط الأوراق والمفاهيم، والتحوير النابه والحاذق لمواقع المفاهيم، بدراية وخبرة وحنكة. إنه الحراك في صلب السياق القيمي والثقافي، فتارة تقدّم الحاجة إلى «الأمن والحماية» والتغاضي عن قضايا مركزية يمكن للمتلقي من الوجهاء السؤال عنها، لكن كوكس لم يدع لأولئك الوجهاء من فسحة أو مهلة للتفكير، فسرعان ما يتوجّه نحو الضغط من خلال توجيه المعنى نحو اللحظة الراهنة، حيث الخطر والصدام والخوف من القوات التركية المنسحبة التي يمكن أن تعود في أي لحظة، أو حشود القبائل المتحفزة للهجوم على المدينة، أو أبناء المدينة من الفقراء المعدمين الذي لم يجدوا قوت يومهم.

ثالثًا: الازدهار الكاذب

لم يمض شهر على وجود قوات الاحتلال البريطاني في البصرة حتى بدأت الأحوال الاقتصادية والتجارية تشير إلى التحول والتغيير الواسع. فبعد الكساد الذي عانته أسواق البصرة، بدأت ملامح الرواج والتحرك تبرز بشكل واضح، ولا سيما أحوال الانفتاح على الأسواق والموانئ العالمية التي يسيطر عليها البريطانيون، وحاجة قوات الاحتلال إلى المزيد من المؤن والبضائع. ولم يقف الأمر عند حدود الانفتاح على الاستيراد، بل تخطّاه نحو توجه قوات الجيش البريطاني إلى توفير حاجاتها من المؤونة والطعام، عبر التعاطي مع شيوخ الفلاحين وشراء الغلال بأسعار مرتفعة، ما كان له الأثر في تحفيز بعض شيوخ القبائل للتعاون مع البريطانيين. أما أبناء المدن فجرى توسيع أفق المصالح معهم من خلال الأعمال المرتبطة بالأشغال العامة، مثل بناء المعسكرات وفتح الطرق وحاجة الجيش إلى الحرفيين المحليين من حدادة ونجارة وأعمال بناء[18]. في مقابل ازدهار الأعمال، قارن الفرد البصري مع أحوال الكساد التي كان يعيشها في كنف الدولة العثمانية، لكن من المهم الإشارة هنا إلى أن هذا ازدهار، لكن هناك الانفتاح والأسعار العالية والمصالح والفوائد والمكاسب التي لم تكن تشمل الجميع، بل كانت تصب في جهة محددة تمثلت في بعض الوجهاء والتجار وشيوخ العشائر.

---

(18) يوسف رزق الله غنيمة، تجارة العراق قديمًا وحديثًا: بحث تاريخي اقتصادي (بغداد: مطبعة العراق، 1922)، ص 125.

لا يتوقف الأمر عند حدود المصالح المادية، بل كان للجانب الروحي أثره المهم والبارز في طريقة توزيع الولاءات. فعلى الرغم من الوعي الكامل بالنقائض والارتباكات والتناقضات كلها التي كانت تعيش عليها الدولة العثمانية، وأوضاع الابتزاز وسياسة المصادرات والتنكيل والفساد والرشوة والعنصرية وقسوة الموظفين الأتراك وتعاليهم على أبناء العراق، بقيت الرابطة الإسلامية حاضرة بقوة لافتة، تدعهما في ذلك أحوال التقاطع القيمي والأخلاقي في العادات والتقاليد[19]. وهكذا، يحضر الترميم الثقافي عبر بوابة الجهاد، إذ شارك أبناء العشائر إلى جانب القوات العثمانية في مواجهة القوات البريطانية المتقدمة نحو القرنة في العشرين من كانون الثاني/ يناير 1915، وقيّض لهم وقف التقدم. نعم لم تزد المعركة على أربع ساعات فقط[20]، لكنها نبّهت البريطانيين إلى أن التعاطي مع العراقيين لا يمكن اختصاره بسياسة المصالح والمكاسب المادية فحسب، فيما جاءت معركة الشعيبة في 12 نيسان/ أبريل 1915 من خلال الهجوم المشترك الذي قام به المجاهدون العراقيون والقوات العثمانية، لتشير وبدلالة واضحة إلى البريطانيين، على الرغم من التفوق الهائل في التجهيز والتسليح، إنما يواجهون قوة لا يمكن الاستهانة بها[21]. تحقق للقوات البريطانية في أيام المعركة الثلاثة تحقيق انتصار كبير، إلا أن المهم في الأمر كان ترسّخ حس المقاومة والرفض في نفوس العراقيين.

1 - محنة الثورة العربية الكبرى

كان للثورة العربية الكبرى التي أعلنها الشريف الحسين بن علي ضد القوات العثمانية في عام 1916 أثرها البالغ في تعميق شرخ الذات في النفسية العربية، إذ على الرغم من الأهداف التي أُعلنت، والتي تجسدت في الفكرة القومية والتطلع نحو تحقيق الاستقلال والتخلص من المظالم والتهميش الذي تعرض له العرب على يد العثمانيين، بقيت الرابطة الإسلامية تحضر في الذات العربية، حيث لم يستطع قادة الثورة الإفلات من السؤال الذي كان يدور في الأذهان والعقول في

(19) Arnold Talbot Wilson [Sir], *Loyalties; Mesopotamia, 1914-1917; A Personal and Historical Record* (London: Oxford University Press; H. Milford, 1930), p. 35.

(20) *The Campaign in Mesopotamia*, vol. 1, p. 162.

(21) القصاب، ص 118.

شأن طبيعة التحالف بين الشريف الحسين والقوات البريطانية الغازية، التي جاءت تحارب الدولة العثمانية المسلمة[22].

كانت الإدارة البريطانية تعي جيدًا حجم المعضلة، ولا سيما أنها تمس المشاعر الدينية، ومن هنا عمدت إلى الحذر الشديد والكتمان، حتى إن الأسرى من الضباط والجنود والعرب المنضوين ضمن صفوف القوات العثمانية، والذين نقلوا إلى الهند، لم تصل إلى مسامعهم أخبار الثورة، بعد أن شدد البريطانيون الرقابة على التسريبات الممكنة في شأن الثورة، وما يمكن أن يحدثه من ردات أفعال غير متوقعة، بل إن التطلع نحو زج عدد محدود من الضباط والجنود في الثورة لم يجرِ بشكل صريح أو واضح، بل عبر مناورة أعدّ لها البريطانيون من خلال نقلهم من الهند إلى السويس. وهناك التقوا مع نوري السعيد الذي خطب فيهم، وحثّهم على أهمية الانخراط في الثورة التي أعلنها الشريف الحسين بن علي، مشيرًا إلى أهمية اغتنام هذه الفرصة التاريخية[23]. وعلى الرغم من المبررات والحجج التي قدّمها السعيد من أجل التأثير في الأسرى وتركيزه على أن هذه الفرصة ستجعل الطريق مفتوحة للإمساك بمفاتيح المبادرة، ولا سيما على صعيد التطلع نحو قيادة الثورة والعمل على توجيهها وفق الأهداف والطموحات التي تلائم حاجات العرب في تأسيس كيان مستقل ينعم بالحرية والخلاص من ربقة الأجنبي، فإن هذا كله لم يمنع رفض الانخراط في الثورة وتفضيل البقاء في الأسر.

مع وصول جموع الأسرى الذين وافقوا على الانخراط في الثورة إلى ميناء جدة، أحسوا بمدى النقمة الشعبية السائدة إزاء ثورة الشريف الحسين، ولا سيما ما تركه الأسرى الأتراك من أثر كبير في نفوس الجنود العرب من خلال الحوار المباشر والعتب المؤلم، حتى تناهبهم الصراع النفسي، ولا سيما أن الأمر يتعلق بقضية الإيمان والعقيدة، وكيف سوّلت لهم أنفسهم أن يقفوا إلى جانب الغازي ضد الدولة المسلمة، لتعلن أغلبيتهم، ولا سيما الجنود الأسرى، عن رفضها الانخراط في الثورة والطلب المباشر إلى إعادتهم إلى الهند حيث مقر أسرهم.

---

(22) العمري الموصلي، ج 1، ص 219.

(23) إبراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث: ذكريات (بيروت: مطبعة دار الكتب، 1969)، ص 22.

ولم يبق من القوة إلا ستة جنود وستة ضباط[24]. ومن هذا الواقع تطلع البريطانيون نحو إقناع الأسرى المتواجدين في الهند، إلا أن الرفض كان يقوم على تحريم التعاون مع الأجنبي الكافر[25].

لم يجد البريطانيون بُدًّا من استخدام الجبر والإكراه حتى شُحنت مجموعة من الجنود الأسرى من الهند ونقلهم إلى ميناء رابغ في الحجاز، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1916 على الرغم من الاحتجاج والرفض الذي صدر عنهم. وعلى الرغم من الضغط الشديد الذي مارسه البريطانيون في حق الأسرى، لم يتجاوز عدد الموافقين على الانخراط في الثورة ضابطين وعشرين جنديًا[26]. وبالتحاق الجنرال جعفر العسكري بالثورة في حزيران/ يونيو 1917، وبدعوة خاصة من الأمير فيصل، يكون جيش الثورة العربية قد حصل على كفاءة قيادية فذة، أدّت الدور الكبير في إدارة العمليات الحربية إلى جانب نوري السعيد ورشيد المدفعي وسعيد المدفعي ومحمد حلمي الحاج ذياب وراسم سردست وداود صبري وإبراهيم الراوي[27].

لم يتفاعل الرأي العام العراقي مع الثورة العربية الكبرى، ولم تنل القسط الوافر من المتابعة، بل اعتبرت شأنًا حجازيًا وطموحًا يتعلق بأشراف مكة بغية الحصول على الجاه والملك، فيما نظر المسؤولون البريطانيون في المستعمرات الهندية بعين الخشية والتهديد للنفوذ البريطاني في الهند، ولا سيما العناصر الهندية المسلمة، التي كانت تنظر إلى الدولة العثمانية بوصفها زعيمة العالم الإسلامي. أما على صعيد العنصر التركي، فاعتبروا الثورة إعلانًا للخيانة من العرب، وعدّوها من الأسباب التي ساهمت في نهاية السلطنة والخلافة العثمانية[28].

---

(24) الراوي، ص 84.

(25) الشيخلي، ج 2، ص 387.

(26) المصدر نفسه، ص 409.

(27) تمثلت الدفعة الثانية من الضباط الملتحقين بالثورة بـ: علي جودة الأيوبي، عبد اللطيف نوري، عبد الحميد الشالجي، مولود مخلص، جميل المدفعي، عبد الكريم شاه، حامد الوادي، رشيد خماس، عبد الله الدليمي، رشيد الأنكورلي، جميل الراوي، شاكر الشيخلي، برقي العسكري، وجمال علي.

(28) خيري العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث (القاهرة: مؤسسة الهلال، 1969)، ص 69.

2- الانقسام والتشظي

دخلت القوات البريطانية بغداد في آذار/ مارس 1917، فكان العهد الجديد الذي آذن بنهاية السيطرة العثمانية. كان الانقسام على أشدّه بين المرحب والمهلل بالقادم الجديد بوصفه قوة عظمى، ستسبغ على العراق الأمن والحرية والتقدم والرفاهية[29]. وراح الناس يتذكرون مساوئ الحكم العثماني، حيث السخرة والرشوة والفساد الإداري والتهلل والتراجع والانحطاط والتجنيد الإجباري والبطش والقسوة. لكن أصحاب المصالح والمكانة الرفيعة في العهد العثماني أنزلوا هذا التحول بمنزلة سقوط القيم التي اعتادوها، حتى راحوا يأملون عودة الترك[30]، بوصفهم حماة الدين الإسلامي والممثلين الشرعيين لكل ما هو جاد وعميق.

تمثلت الفئة البغدادية الأشد حبورًا وابتهاجًا بالتغيير في اليهود الذين كان يربو عددهم آنذاك على حوالى خمسين ألفًا، والذين لم يتوانوا عن التقرب من البريطانيين وتقديم خدماتهم إليهم بانفتاح لافت، حتى إنهم اعتبروا الاستعمار البريطاني نهايةً للسبي البابلي، على حد تعبير يوسف رزق الله غنيمة[31]. حاول البريطانيون من جانبهم العزف على وتر الشعور الديني، فراحوا يقدمون مظاهر التبجيل والاحترام لرجال الدين المسلمين، والدعم لدائرة الوقف السنّي ورعاية المآتم الحسينية، إلا أن توجهات البريطانيين لم تخلُ من تقاطع مع المزاج العام العراقي، إذ كان للإجراءات الإدارية الصارمة التي يشرف عليها الضباط البريطانيون أثرها الكبير في نقمة المجتمع البغدادي، ولا سيما على صعيد الغرامات القاسية التي تفرضها الإدارة بحق المخالف لإجراءات النظافة، أو العمل على التطعيم الإجباري وعزل المرضى في أماكن خاصة، والعمل على تنفيذ الإجراءات القاسية بحق

(29) يوسف عز الدين، خيري الهنداوي: حياته وشعره: محاضرات ألقاها الدكتور يوسف عز الدين على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1964)، ص 177.

(30) العمري، ص 68.

(31) يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق (بغداد: مطبعة العراق، 1924)، ص 183.

من يحمل السلاح. ولم يخلُ الأمر من توجيه الإهانة بحق الوجهاء وسراة القوم، الذين نالوا الخسف والهوان من الضباط البريطانيين، جراء مخالفات بسيطة لا تستحق الصرامة والقسوة[32].

3- الجوع والإهمال

على الرغم من التقارير الإدارية التي قدّمت إلى القيادة العسكرية العثمانية في أواخر عام 1917 عن الأوضاع الزراعية العسيرة التي تعيشها ولاية الموصل، وأهمية تزويدها بالمؤن والحبوب، لم تبال القيادة بتلك التقارير، معللة ذلك بأن الموصل تُعدّ من أخصب الولايات العثمانية، وهي المموّن الرئيس للعراق من الحاجات والمواد الغذائية. لكن ما أن حل عام 1918 حتى كشرت المجاعة عن أنيابها، فأصابت أولًا منطقة الأناضول، وتوجهت الحشود الغفيرة من الجياع نحو حاضرة الموصل[33]، فيما شهدت المنطقة الواقعة بين الموصل وحلب انتشارًا مريعًا لحشود الجياع الذين لم يتوانوا عن أكل جثث الحيوانات النافقة جراء الجوع، وتعرضت أحياء مدينة الموصل لأعمال النهب والسلب من الجياع الذين ترصدوا القادرين على شراء الطعام، وانتشرت جثث الجياع على قارعة الطريق[34]، ولم يتوان الناس عن التطلع نحو صيد الحيوانات السائبة من قطط وكلاب. وبلغت أحوال المجاعة حدودها المأسوية القصوى عبر حكاية عبود وزوجته اللذين لم يتوانا عن خطف الأطفال والعمل على ذبحهم وتقديمهم إلى الزبائن على شكل وجبات طعام، حتى بلغ عدد الضحايا ما يتجاوز المئة طفل. وعند إلقاء القبض عليهما وتقديمها إلى المحاكمة، واجها القاضي بكل جرأة وصفاقة. بدعوى أنهما بعدما جرّبا أنواع الحيوانات كلها، لم يتوانا عن تجربة لحم البشر[35].

---

(32) القصاب، ص 198.

(33) العمري الموصلي، ص 135.

(34) القصاب، ص 171.

(35) مصطفى نور الدين الواعظ، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر: تراجم أعلام العراق خلال القرنين الأخيرين، 1180-1368 هـ: 1766-1948م، عني بنشره وأضاف إليه وعلق حواشيه إبراهيم الواعظ (الموصل: مطبعة الاتحاد، 1948)، ص 517.

رابعًا: الاستقلال والوطنية

كيف يمكن تمييز مفهوم «الوطن» في البيئة العراقية خلال أعوام الحرب العالمية الأولى؟ وما هو السر الذي انزل مفردة الوطنية النادرة التداول في الحاضنة العراقية بمنزلة العمد الرئيس في الخطاب الذي ميّز «ثورة العشرين»، بينما ورث العراقيون مزيدًا من أحوال الفرقة والانقسام التي كانت تسود العلاقة القائمة بين أهل المدن الحضر وأهل الريف العشائريين، ومن الانعزال الطائفي والمذهبي والعرقي وصعوبة التواصل بين أجزائه ونواحيه، إضافة إلى تفشي الفقر والأمية وانعدام الخدمات المريع؟ وما هي الأوضاع التي جعلت العراقي يشعر بعراقيته عبر ربط هذا الشعور بموضوع «المواطنة»، التي تقوم على أحوال الترابط الوثيق بين الحقوق والواجبات؟ وما هي السمات التي تحدد هذا المفهوم والوظائف المرتبطة به؟ ومن ذا الذي يملك سمات التمثيل لـ «الدور الموضوعي»؟

أحس الفرد العراقي بقسوة الاحتلال البريطاني الذي لم يكن يختلف بشيء عن سابقه العثماني، وإذا كان هذا الأخير قد تساهل في بعض الإجراءات المتعلقة بالضريبة والتنظيم، لأسباب تتعلق بنظامه الإداري المهترئ والهزيل، فإن الصرامة البريطانية في جمع الضريبة وطريقة التعاطي الفج مع المواطنين، ومحاولة إذلالهم تحت دعوى تطبيق القانون، جعلت منهم يشعرون بالنفور وحفّزت عندهم مزيجًا من المشاعر المختلطة[36]، فيما كان للأوضاع الاقتصادية المرتبكة التي خلقها الاحتلال، ولا سيما على صعيد ظهور الطبقة الجديدة من أثرياء الحرب الذين راحوا يتوسعون في توفير حاجة القوات المحتلة والتوسع في الأعمال والأشغال وتنامي فئة المقاولين، أثره البالغ في ارتفاع الأسعار بالنسبة إلى الحاجات الأساسية، وفي تفاقم أوضاع الفقراء المزرية، حتى بلغ العوز الحاجة حدودًا مريعة، فكانت سببًا مباشرًا في زيادة النقمة ضد البريطانيين[37].

(36) العمري الموصلي، ج 3، ص 6.

(37) هنري فوستر، تكوين العراق الحديث، ترجمة عبد المسيح جويدة (بغداد: مطبعة السريان، 1945)، ص 162.

خامسًا: في اختبار الوطنية العراقية

تضافر جهد الأفندية ورجال الدين في بث الأفكار الرافضة الاحتلال البريطاني، فكان لمنابر المساجد وفسحات المقاهي التي تستوعب أحاديث الأفندية ومناقشاتهم دورها البالغ في تنبيه العامة نحو قضية الوطن وأهمية التطلع نحو البحث في القواسم المشتركة وعوامل الوحدة[38]، فيما كان للاستفتاء الذي دعت إليه إدارة الاحتلال في كانون الثاني/ يناير 1919 وحرصها على تنصيب كوكس ملكًا على العراق، أثره الفاعل في حض المشاعر الوطنية ضد البريطانيين[39]. وجاء إعلان الانتداب بقرار صادر عن مؤتمر سان ريمو في 25 نيسان/ أبريل 1920 ليزيد الطين بِلّة، ويفاقم مشاعر الرفض الشعبي العراقي في مقابل الوصاية البريطانية[40]، فيما جاءت حركة المواليد التي بدأت في شهر رمضان (أيار/ مايو 1920) لتؤدي دورها الفاعل والأكيد في تنامي مشاعر الوحدة، وتعمّق الوحدة الوطنية ونبذ المذهبية والطائفية[41]، حيث غدت حفلات المواليد والذكر والتعزية منابر لإثارة الشعور الوطني والسعي نحو مقارعة الاحتلال ونبذه ورفضه، ونجم عنها خروج التظاهرات الشعبية الصاخبة المنادية بـ «الاستقلال» والرفض القاطع للاحتلال.

جاءت الشرارة المباشرة لثورة العشرين في 30 حزيران/ يونيو 1920 في الرميثة على يد الشيخ شعلان أبو الجون، زعيم قبيلة الظوالم، لتوقع الخسائر الفادحة بالقوات البريطانية ولتكشف عن مدى التلاحم الوطني الذي تمثل بوضوح في التعاون المثمر والبناء بين أبناء العشائر وأبناء المدن الذين جاءوا لتقديم خبراتهم العسكرية في موقعة الرميثة، التي جرت في 20 تموز/ يوليو[42].

---

(38) علي البازركان، **الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية** (بغداد: مطبعة أسعد، 1954)، ص 77.

(39) المصدر نفسه، ص 66.

(40) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، **من الثورة إلى الديكتاتورية: العراق منذ 1958**، ترجمة مالك النبراسي (كولونيا: منشورات الجمل، 2003)، ص 34.

(41) محمد مهدي البصير، **تاريخ القضية العراقية**، وقف على تصحيحه وطبعه سعد آل جريو، 2 ج (بغداد: [مطبعة الفلاح]، 1923)، ص 138.

(42) المس بيل، **فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي 1914 و1920**، ترجمة جعفر خياط، ط 2 (بغداد: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 448. يشير المترجم جعفر خياط إلى =

وهكذا، تبدّت اللحمة الوطنية في أبهى تجلّياتها عبر الشعور العميق بوحدة المصير بين أبناء الأسر البغدادية الذين جاءوا يقدمون خبراتهم العسكرية إلى جانب أشقائهم من أبناء عشائر الفرات الأوسط. وهو شعور لا يقوم على التعبير بالألفاظ أو التعاطف الرمزي، بقدر ما ينطوي على المشاركة الفاعلة والصميمة التي تصل حد التضحية بالنفس[43].

سادسًا: العقل الخلّاق

غنم الثوار العراقيون مدفعًا بريطانيًا معطلًا في معركة الرارنجية (24 تموز/ يوليو 1920)، وكان القرار أن يُعاد إصلاحه وتوجيهه إلى الجهد الحربي، إلا أن الفحص الذي أجراه الضباط المدفعيون من المتطوعين في الثورة أشار إلى حاجة المدفع إلى بعض قطع الغيار الأساسية ليعاد تشغيله. وهكذا وزّعت المهام فتكفل الضابط المدفعي حسين علوان الدوري بالفحص النهائي على المدفع وتقدير الأضرار التي لحقت به، وكانت مهمة محسن شلاش توفير اللازم لشراء الأدوات الاحتياطية والقطع المطلوبة. فيما تكفل رجال جمعية حرس الاستقلال (جعفر أبو التمن وعلي البازركان وسامي خوندة) بالبحث عن مختص بإصلاح الأسلحة، فوقع الاختيار على داود السامرائي[44] وكديمي النجفي.

اجتمع العراقيون من الأعراق والمذاهب المختلفة وتمكنوا من تحقيق أمر

= أن المس بيل كانت تقصد بالضباط السابقين العاملين في الجيش العثماني والعربي، من أبرزهم حسين علوان الدوري، محمود رامز، إسماعيل الأغا، طالب العزاوي، جميل قبطان، عبد الحميد كرخي، شاكر محمود، سامي النقشلي، محمود سامي، محمد أمين زكي (كردي).

(43) يعتذر الباحث عن هذه اللغة المشحونة بالعاطفة، لكن السؤال هنا موجه إلى الأستاذ حسن العلوي الذي حاول التنظير بتعالٍ فاضح على المسألة الوطنية في العراق المعاصر، حين اختصر تاريخ المواطنة بزعمه «إن السنة العرب حصلوا على الوطن، فيما حصل الشيعة العرب على الوطنية»، وقع العلوي في هذا الزعم ضحية لإجراءات الصورة الزائفة (Simulacrum) تلك التي تتجه نحو الانتقاء والبحث عن الصوري وليس الحقيقي، إنها الصورة التي يجري إلباسها معنى عبر اللعب في حقل الدلالة واعتماد نظام تفسير يقوم على الشبيه. إنها أحوال التطلع نحو لعبة صناعة «المثل السائر والشائع»، لما فيه من قوة تأثير في العامة، والاندراج في الألعاب البلاغية النائية بنفسها عن المضمون العميق والأصيل لمفهوم الدولة والوطن والوطنية.

(44) البازركان، ص 152.

كان في منتهى العسر والصعوبة والتعقيد، إذ قدمت جموع الثوار درسًا في الإدارة وتوزيع المهام والانضباط والسرية. واستطاع العقل العراقي أن يتعاطى مع التقانية المتقدمة بروح الفريق الواحد والعضوية المنسجمة المتآلفة، وعملوا في أحلك الأحوال وأعسرها، واستطاعوا إعادة المدفع إلى العمل واستثماره في قصف حامية الكوفة وتشديد الحصار على قوات العدو[45].

1 - درس الشيخ البدوي

يكشف الحوار الذي دار بين الشيخ ضاري من زعماء قبيلة زوبع العربية التابعة للواء الدليم، التي تسكن في طرف مدينة بغداد الغربي، والكولونيل لجمن (الحاكم السياسي للواء الدليم) عن الوعي الوطني المتقدم الذي يحمله هذا الشيخ الذي أفنى عمره في إدارة شؤون القبيلة، إذ حاول لجمن اللعب على الورقة الطائفية، حين أشار إلى أن الثورة المشتعلة ضد القوات البريطانية يقودها الشيعة، فما كان من الشيخ صاحب الثقافة البدوية التقليدية إلا أن وجه خطابه نحو الكولونيل بوضوح غير قابل للبس، وقال: «لا يوجد في الإسلام سنّة وشيعة، إنه دين واحد وكلمة واحدة، والقرآن أمرنا أن نعود إلى علمائنا ونطيعهم، وإذا اعتديتم عليهم فإننا سنكون تحت أمرهم». وكان الشيخ ضاري من جملة الشيوخ الذين استجابوا لفتوى الشيرازي ورسالة هبة الدين الشهرستاني المنادية بإعلان الجهاد والانخراط بالثورة ضد المحتلين البريطانيين[46].

2 - كيمياء النخوة

أدّت العامة دور المساند القوي الذي قامت عليه ثورة العشرين، حيث كان للحشود في المدن والعشائر دورها الفاعل والأكيد في تحقيق الانتصارات بوجه قوة الاحتلال البريطاني. وبرزت البطولات الفردية لتعبّر عن مكنون النخوة وقيم الرجولة والبسالة والانتماء الصميم للوطن عند العراقيين، على الرغم من تواضع

---

(45) فراتي، على هامش الثورة العراقية الكبرى (بغداد: شركة النشر والطباعة، 1952)، ص 83.

(46) فريق المزهر آل فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها (بغداد: مطبعة النجاح، 1952)، ص 306.

ثقافتهم. فقد كان للمنظومة الأخلاقية والقيمية الحضور الفاعل في إبراز بطولات تمثلت في موقف عبد المجيد كنة، أحد رجالات بغداد المعروفين بالصلابة والجسارة ونصرة المظلوم والدفاع عن أبناء محلّته، وفقًا لمعايير المرحلة التاريخية التي كان يعيشها. وبناء على حس النخوة والشهامة، لم يتردد من وضع كل ما يملك من إمكانات تحت تصرف قيادة الثورة في بغداد، حتى كان بمنزلة اليد الضاربة التي هددت القوات البريطانية وبعض المتعاونين معها. وعلى هذا، وجّه البريطانيون جلّ جهدهم لإلقاء القبض عليه وتنفيذ حكم الإعدام بحقه في 25 أيلول/ سبتمبر 1920، فأتى تشييعه بمنزلة الحدث العظيم الذي اجتمعت عليه الأمة وعقدت لتأبينه مجالس العزاء في محلات بغداد كلها[47].

لا يختلف موقف ابن عبدكة في الشهامة والبسالة عن عبد المجيد كنة. فهذا البطل الشعبي الذي احترف أعمال السلب والنهب وقطع الطريق بحق الدرك العثماني ونال تعاطف العامة وحبهم وشغفهم ببطولاته حتى راحت الناس تتناقل حكاياته وكأنها الأساطير، لم يتوان عن مواصلة مسيرته في وجه الاحتلال البريطاني والمتعاونين معه، بل كان من المساهمين الفاعلين في حوادث الثورة في بعقوبة، وصموده الأسطوري في وجه قوات الاحتلال وإفلاته من الأسر، ما كان له أبلغ الأثر في تضاعف شعبيته، حتى تمكّن البريطانيون من القبض عليه في حزيران/ يونيو 1921[48].

من النتائج التاريخية

جرى تعيين الدلالة «لن نكون كالأيتام في مأدبة اللئام»، إذ خبّرنا العثمانيون الذين أذاقونا الاستبداد والإهمال والفساد والتراخي، وها نحن في مقابل القوة العاتية (بريطانيا) التي تقدم مصالحها على كل شيء. وهكذا أضحى تعيين الدلالة يقود إلى إنتاج المزيد من الدلالات، بناءً على الإدراك القائم على التجربة والتعاطي المباشر مع الواقع، ولا سيما بعد أن كشف البريطانيون عن أنيابهم وراحوا يعملون

---

(47) كمال الجبوري، عبد المجيد كنه: أول شهيد عراقي شنقته السلطة المحتلة أيام الثورة العراقية الكبرى 1920 (بغداد: مطبعة التفيض الأهلية، 1951)، ص 75.

(48) سليمان فيضي، في غمرة النضال: مذكرات سليمان فيضي (بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1952)، ص 285.

على جعل العراق «مستعمرة بريطانية» عن طريق استفتاء ويلسون أو تطبيق نظام الانتداب أو الاحتقار ولغة التعالي التي مارسها الضباط السياسيون بحق العراقيين.

إنها أحوال تراتب الدلالة التي أفرزها المسار التوليدي (Generative Trajectory)، تلك التي راحت تُنتج مواقف يصفها المراقب الخارجي بالـ «بطولية»، فيما هي في الأصل انبعاث من البنية العميقة للدالّة الثقافية. فالفرد العادي الذي تناهبته الأوضاع المزرية والفاقة والعوز ترك كل شيء خلف ظهره، وراح يشارك مقاتلًا في جبهات الثورة، ومساهمًا في احتفالات المواليد والتظاهرات الشعبية الصاخبة، بل تولّد مسار الفعل (المناداة بالوطنية والاستقلال) من خلال مسار السرد الاستعماري الذي جاء محمّلًا بالعنجهية والغطرسة ونفي الآخر، عبر التوجه نحو انتهاك منظومته القيمية. وهكذا هو حال عبد المجيد كنة الذي آثر أن يضع موروث الشهامة في خدمة أبناء قومه، حيث موقف الاختيار الذي تبدى بانخراطه في جمعية حرس الاستقلال التي يقودها «النخبة الوطنية المتنورة». وهي شهامة الشقي ابن عبدكة (القاتل المحترف) الذي حفّزته مدركات «ربعنه وربعكم»، وليس كلمة الوطنية والاستقلال، فهذا ما لا يطيقه الرجل ولا يمكن أن يدركه، لكن المخيلة الاجتماعية انسجمت مع هذه الكلمة وراحت تمثلها في فعل تاريخي.

يقوم البحث الأصل هنا على ترصد أحوال التسرب للواقعة - الحدث (الحرب العالمية الأولى) في تكوين العقل والوجدان الجمعي، ومحاولة الوقوف على جوهر المنطق الهوياتي، بوصفها شروطًا قبلية وتمثلات اجتماعية، وما يمكن أن يفرزه هذا التمثل على مستوى تكوين (المنوال) الذي يكون بمنزلة الدلالة للفعل الاجتماعي، بحسب اشتغالات رائد منهجية «ما بعد الماركسية» كورنيليوس كاستورياديس[49]، وإذا كان الدرس التاريخي قد توقف طويلًا عند: ماذا حدث؟ وكيف حدث؟ فإن التداخلات التي تفرضها الثورة المعرفية والرقمية والاتصالية التي يشهدها العالم الراهن تستدعي التوقف عند قراءة «الإنتاج الجمعي للممارسة الثقافية»[50].

---

(49) كورنيليوس كاستورياديس، تأسيس المجتمع تخيليًا، ترجمة ماهر الشريف (دمشق: دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص 315.

(50) Stephen Greenblatt, *Shakespearean Negotiation: The Circulation of Social Energy in Renaissance* (Berkeley; Los Angeles: University of California, 1988), p. 12. يعد ستيفن غرينبلات المؤسس لتيار التاريخانية الجديدة New Historicism.

المراجع

1- العربية

كتب

آل فرعون، فريق المزهر. **الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها**. بغداد: مطبعة النجاح، 1952.

البازركان، علي. **الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية**. بغداد: مطبعة أسعد، 1954.

البصير، محمد مهدي. **تاريخ القضية العراقية**. وقف على تصحيحه وطبعه سعد آل جريو. بغداد: [مطبعة الفلاح]، 1923. 2 ج.

بوركي، بيتر (محرر). **نظرات جديدة على الكتابة التاريخية**. ترجمة قاسم عبده قاسم. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010. (سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين؛ 1591)

بيرغوين، إليزابيث. **جيرترووود بيل من أوراقها الشخصية 1914-1926**. ترجمة وتحرير وتعليق نمير عباس مظفر؛ تقديم عبد الرحمن منيف. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.

بيل، المس. **فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي 1914 و1920**. ترجمة جعفر خياط. ط 2. بغداد: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

الجادرجي، كامل. **من أوراق كامل الجادرجي**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1971.

الجبوري، كمال. **عبد المجيد كنه: أول شهيد عراقي شنقته السلطة المحتلة أيام الثورة العراقية الكبرى 1920**. بغداد: مطبعة التفيض الأهلية، 1951.

الراوي، إبراهيم. **من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث: ذكريات**. بيروت: مطبعة دار الكتب، 1969.

الزبيدي، محمد حسين (إعداد وتحقيق). **مذكرات رؤوف البحراني: لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام 1920 ولغاية عام 1963م.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009.

سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر سلوغلت. **من الثورة إلى الديكتاتورية: العراق منذ 1958.** ترجمة مالك النبراسي. كولونيا: منشورات الجمل، 2003.

الشيخلي، محمد رؤوف السيد طه. **مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها.** البصرة: مطبعة البصرة، 1972. 2 ج.

طونزند، تشارلس ف. ف. **محاربتي في العراق، أو، خواطر طونزند.** نقله إلى العربية عبد المسيح وزير. بغداد: المكتبة العصرية، 1923.

عز الدين، يوسف. **خيري الهنداوي: حياته وشعره: محاضرات ألقاها الدكتور يوسف عز الدين على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية.** القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1964.

عقراوي، متى. **العراق الحديث: تحليل لأحوال العراق ومشاكله السياسية والإقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية.** عربه متى عقراوي ومجيد خدوري. بغداد: مطبعة العهد، 1936.

العمري، خيري. **حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث.** القاهرة: مؤسسة الهلال، 1969.

العمري الموصلي، محمد طاهر. **تاريخ مقدرات العراق السياسية: تاريخ سياسي يبحث عن تطور علاقات الدول الأوربائية في العراق وعن سر القضية العربية والثورة الحجازية والقضية العراقية وعن ثورات العراق عام 1919-1920م. مفصلًا ومستندًا إلى وثائق رسمية وخصوصية.** بغداد: المكتبة العصرية، 1924. 3 ج في 1.

غنيمة، يوسف رزق الله. **تجارة العراق قديمًا وحديثًا: بحث تاريخي اقتصادي.** بغداد: مطبعة العراق، 1922.

______. **نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق.** بغداد: مطبعة العراق، 1924.

فراتي. على هامش الثورة العراقية الكبرى. بغداد: شركة النشر والطباعة، 1952).

فوستر، هنري. **تكوين العراق الحديث**. ترجمة عبد المسيح جويدة. بغداد: مطبعة السريان، 1945.

فيضي، سليمان. **في غمرة النضال: مذكرات سليمان فيضي**. بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1952.

القصاب، خالد عبد العزيز (إعداد وتعليق). **مذكرات عبد العزيز القصاب**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007. (مذكرات)

كاستورياديس، كورنيليوس. **تأسيس المجتمع تخيليًا**. ترجمة ماهر الشريف. دمشق: دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

المحامي، عباس العزاوي. **موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2004. 8 مج.

مج 8: **العهد العثماني الأخير**: 1298هـ1872-م - 1335هـ1917-م.

نديم، شكري محمود. **حرب العراق 1914-1918: دراسة علمية**. بغداد: مطبعة التضامن، 1966.

الهاشمي، طه. **حرب العراق**. ط 2. بغداد: مطبعة النجاح، 1936.

الواعظ، مصطفى نور الدين. **الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر: تراجم أعلام العراق خلال القرنين الأخيرين، 1180-1368 هـ: 1766-1948م**. عني بنشره وأضاف إليه وعلق حواشيه إبراهيم الواعظ. الموصل: مطبعة الاتحاد، 1948.

دورية

صدى بابل (بغداد): 13 أيلول/ سبتمبر 1914.

2- الأجنبية

Books

Bobbio, Norberto. *Thomas Hobbes and the Natural Law Tradition*. Translated by Daniela Gobetti. Chicago: University of Chicago Press, 1993.

The Campaign in Mesopotamia 1914-1918. Compiled, at the Request of the Government of India, Under the Direction of the Historical Section of the Committee of Imperial Defence, by Brig.-Gen. F. J. Moberly. London: H. M. Stationery Office, 1923-1927. 4 vols. (History of the Great War Based on Official Documents)

Graves, Philip. *The Life of Sir Percy Cox*. Foreword by Arnold Wilson, M.P. with 16 Illustrations and a Map. London; Melbourne: Hutchinson & Co., [1941].

Greenblatt, Stephen. *Shakespearean Negotiation: The Circulation of Social Energy in Renaissance*. Berkeley; Los Angeles: University of California, 1988.

Olick, Jeffrey K., Vered Vinitzky-Seroussi and Daniel Levy (eds.). *The Collective Memory Reader*. New York: Oxford University Press, 2011.

Wilson, Arnold Talbot [Sir]. *Loyalties; Mesopotamia, 1914-1917; A Personal and Historical Record*. London: Oxford University Press; H. Milford, 1930.

Wood, Ellen Meiksins and John Bellamy Foster (eds.). *In Defense of History: Marxism and the Postmodern Agenda*. New York: Monthly Review Press, 1997.

الفصل الثاني عشر

الحرب العالمية الأولى وتأرخة المقاومة السودانية (1900-1925)

مقاربة نقدية

محاسن يوسف عبد الجليل

مقدمة وتأطير منهجي

هذه الدراسة محاولة لاستكناه الأسس النظرية والمعرفية التي مثّلت إطارًا مرجعيًا لكتابة تاريخ العالم في القرن العشرين، انطلاقًا من مركزية حدث صارت له درجات متفاوتة من التأثير (الحرب العالمية الأولى)، وهي في آن - وفي الأساس - محاولة لإعادة التفكير في بعض المفاهيم التي رسّخت قدرًا من الثبات والموثوقية بهدف إعادة تعريفها وتعديلها، مثل مصطلح الحرب العالمية نفسه، ألا يبدو محض تسمية استبدالية للإشارة إلى تلك الحرب الأوروبية - الأوروبية، منطلقة من مآلات الحدث لا من مسوّغاته ومساراته، والشواهد كثيرة على تلك المفاهيم المرتبطة بها، ولا سيما في حال كتابة تاريخ تلك الشعوب (البعيدة) التي كتب تاريخها بتأثير ساطع من المركزية الأوروبية، وهو مفهوم يتجاوز هنا الإطار السياسي إلى الفضاء المعرفي، بل والقيمي.

كان للحرب (باعتبارها حدثًا) تداعيات على تطور الكتابة التاريخية في المركز الأوروبي، حيث هزت الخطاب التاريخي المبني على مفهوم الدولة - الأمة، وهو المفهوم الذي قضت عليه لاحقًا - ولاحقًا جدًا - وحشية الحرب الثانية وعنفها المطلق، حيث «أحدث التاريخ في ارتعاشاته اضطرابًا في الضمير التاريخي للغرب... حتى أصبح الطموح لتأريخ مختلف ملحًا» على حد تعبير فرنسوا دوس. لكن لم يكن هذا الخطاب الجديد صالحًا للتصدير، ففي الشرق - إذا جاز التعبير - اختلفت مآلات الحدث نفسه في شأن مستقبل الخطاب التاريخي، إذ دفعت الحرب وعودها وتداعياتها إلى بلورة (صوغ حينًا وإعادة صوغ أحيانًا) الشعور القومي ومفهوم الأمة، وصار الحدث في تكثيفه السياسي مركزيًا في كتابة التاريخ الوطني (باعتباره تاريخًا سياسيًا) على النمط الأوروبي الكلاسيكي، من دون التبصر اللازم لقراءة السياسي في تقاطعاته الاجتماعية والثقافية.

شهد السودان الذي مثّل حالة استعمارية خاصة (استعمار ثنائي مصري/ بريطاني) تعقيدًا دراميًا للحدث، بل تصح حاله أنموذجًا لجدل الرئيس والثانوي/ الثابت والمتحول، حيث كان الغزو الاستعماري حالًا قطعية بين مقاومة سابقة جسّدتها الثورة المهدية ومقاومة لاحقة تعددت أنماطها وأشكالها، وكان في آن استئنافًا لحال استعمارية فصمها نجاح المهدية في إقامة دولتها الوطنية. وداخل جدل الحدث (الاستعمار) يأتي تفسير الحرب باعتبارها انفتاحًا على زمن التحولات، وهي بالفعل لحظة قطيعة على المستويين: الاستعماري الذي غيرت الحرب تمظهرات نمطه وأعادت صوغ سياساته، ومستوى المقاومة الوطنية التي تبدلت أيديولوجيتها وجغرافيتها، بل ووعيها. كما كانت الحرب لحظة تحول (أخرى) في ردة فعل الدولة (السلطة الاستعمارية) على حركة المقاومة.

كُتب تاريخ المقاومة بتأثير من هيمنة المركزية الأوروبية التي أُعتقد خطلًا أفضلية تبصّرها في قراءة حركة المقاومة من موقعها المتقدم المراقب، فقولبت صورة المقاومة باعتبارها حركة معزولة عن محيط المتغيرات (الدولية والإقيلمية)، واجتُرحت لتوصيفها مصطلحات عبّرت عن تصورات اغترابية. فالمقاومة (قبل الحرب) لا تعدو كونها حركات «دروشة» قادها ثلة من الحمقى والمخبولين، أو حركات كشفت عن حال من التدين المَرَضي (Religious Obsession) عبّر عن فكر إسلامي/ جهادي/ عنيف، أزكى تطرفه خلفيات أصحابه السابقة (من تجار الرقيق)، أو هي حال من الهياج «اللاإنساني» أضرمت فوضاه مجموعات بدائية متوحشة، وَجُب التصدي لها تهدئةً (Pacification). كما صُورت المقاومة بعد الحرب أنها صنيعة الحركة الوطنية المصرية، أو امتدادها غير الواعي الذي استُغلت فيه عناصر محرومة ومنبتّة قبَليًا. هذه القولبة ستؤطر الخطاب التاريخي كله في المقاومة الوطنية في الربع الأول من القرن الماضي.

لم يكن السودان – بصورة كلية – ضمن تلك الشعوب التي أثقلت بالمشاركة في مسارات الحرب، ولا سيما إذا ما قورن بحال الدول الشرق أوسطية، أو عند مقابلتها بالدور الذي قام به السودان في الحرب العالمية الثانية، والمساهمة الراجحة للجنود السودانيين على جبهتي شمال أفريقيا وشرقها، لكن بقيت مآلات الحرب وذيولها قوية التأثير، لا في السياسة الاستعمارية تجاه السودان بعد الحرب فحسب، بل تعدّت ذلك إلى الإطار الذهني والنفسي والخيالي الذي أنتج هذه

السياسات. كما تجلّى تأثير الحرب عميقًا أيضًا في البنى الاجتماعية والسياسية السودانية، بصورة تتجاذب مستقبل الكيان الوطني السياسي - الاجتماعي (منذ ما بعد الحرب وحتى الوقت الراهن). كما تعددت تجليات تأثير الحرب بصورة عميقة في جدل المقاومة (باعتبارها فعلًا) واستجابة الإدارة البريطانية عليها (باعتبارها ردة فعل). وستحاول هذه الدراسة من خلال ثلاثة محاور متداخلة - والفصل هنا إبيستميًا - مقاربة هذا التأثير: **أولًا**، توصيف تعريفي لأيديولوجية المقاومة وكرونولوجيتها وجغرافيتها وسياسة الاستعمار تجاهها وتأثيرات الحرب العالمية الأولى فيها؛ **ثانيًا**، الخطاب التاريخي في شأن المقاومة وقراءة أولية في تمظهرات اغترابه؛ **ثالثًا**، المخيلة والذاكرة والبنى القيمية التي أطّرت جدل المقاومة والعنف باعتباره «ثابتًا» والحرب باعتبارها «متحولًا».

ستتوسل هذه المقاربة منهجًا تحليليًا تاريخيًا يُعيد قراءة الحدث وخطابه من منظور نقدي جديد يحاور ما هو متاح من المصادر بلا تغييب. ففي ذاكرة المقاومة يبدو مفهوم الوثيقة منفتحًا على فضائه الأقصى (وثائق رسمية، مراسلات، مذكرات شخصية، روايات شفوية، أشعار وأهازيج شعبية ... إلخ).

أولًا: مسارات المقاومة والحرب ومآلاتهما

المتأمل في كرونولوجيا وجغرافيا المقاومة السودانية للاستعمار في الربع الأول من القرن العشرين يلحظ امتدادها المتصل في محور الزمان، وانتشارها الشامل عبر الفضاء الجغرافي السوداني (ريفًا وحاضرة) (انظر الخريطة (12-1)). فما أن قُضي على مقاومة الدولة الوطنية (المهدية) حتى نهضت مقاومة وطنية تعددت أشكالها وأنماطها واختلفت أيديولوجيتها بين مقاومة ذات مرجعية «دينية - مهدوية» ومقاومة قبلية وجهوية، وإن مثلت كلتاهما أشكالًا يمكن تسميتها - تجاوزًا للتمييز - «المقاومة التقليدية»[1]، ثم مقاومة قادتها قوى حديثة في نهاية الربع الأول من القرن الماضي، صارت هي النمط الوحيد السائد بعد الحرب العالمية الأولى، على عكس المقاومة التقليدية التي فجّرت المقاومة عشية انهزام الدولة الوطنية وكانت نمطًا مميزًا ووحيدًا أيضًا لمقاومة ما قبل الحرب.

---

(1) انظر: محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، 1820-1955، ط 2 (الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني، 2002).

في حين «نجحت سلطات الحكم الثنائي في التصفية العسكرية للمهدية، إلا أنها فشلت في حل نسيجها الفكري»[2]. لذا، نهضت المقاومة ذات المرجعية الدينية، ويمكن أن نعدد في إطارها ما يفوق العشرين حركة وحادثة لم تخرج من عباءة الفكر المهدوي، ولا سيما في السودان الأوسط والغربي، وعلى الرغم من أن هذه الحركات لم «تسع في السودان إلى مد حدود الإسلام أو إعادة المؤمنين إلى حظيرة الإسلام كما كانت حركات غرب أفريقيا»[3]، عمدت الإدارة الاستعمارية في السودان إلى التعامل معها بصرامة وعنف شديدين، ولا سيما تلك ذات الطابع «الديني الشعبي»[4]، حيث كانت تعتقد، جازمةً، أن «الفقرا»[5] المنتشرين في بقاع السودان المختلفة ينشرون نوعًا من الاعتقادات بين السكان الجهلة[6]، إذ قال ونغت: «يتعين علينا أن لا نتراخى لحظة في احتياطاتنا ضد انتشار مثل هذه الحركات، والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك بإمكانياتنا المحدودة هو أن نسحقها في بداياتها بلا رحمة»[7]. وهذا ما حدث تمامًا، حيث سحقت هذه الحركات وأُعدم قادتُها - غالبًا من دون محاكمات - وفي الأسواق وقف السابلة يتفرّسون ملامحهم وأجسادهم النحيلة تتدلى على أعواد مشانقهم، واتهم كثير من قادة هذه الحركات بالخبل والجنون من دون أن يحول ذلك دون اعتقالهم والتنكيل بهم، وروقب أتباعهم وأتباعهم المحتملون بطريقة «مهووسة». وتكفي هنا الإشارة إلى حالة علي عبد الكريم الذي اعتقل في عام 1900، فعلى الرغم من وصفه بالجنون، رُحّل مكبلًا بالأصفاد إلى سجن وادي حلفا (على الحدود السودانية - المصرية) بصفته أصوليًا خطرًا، وظل قابعًا مقصيًا في سجنه (الانفرادي) حتى وفاته في عام 1941[8]، ووفقًا لتقارير الاستخبارات في عام 1921 كان عمره

---

(2) صديق عبد العزيز، «الأصول الفكرية لثورة 1924» (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، [د. ت.])، ص 38.

(3) انظر: John Ralph Willis, «Jihād Fi Sabil Allāh - Its Doctrinal Basis in Islam and Some Aspects of Its Evolution in Nineteenth-Century West Africa,» *Journal of African History*, vol. 8, no. 3 (1967), pp. 395-415.

(4) انظر: M. W. Daly, *Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan, 1898-1934* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).

(5) رجال الدين الشعبيون.

(6) المصدر نفسه، ص 128.

(7) القدال، ص 37.

(8) أمضى 41 عامًا في السجن ما يجعله متصدرًا قائمة الاعتقال السياسي الأطول عالميًا.

في ذلك العام نحو ثمانين عامًا[9]، ما يعني أنه أكمل المئة عام من عمره وهو رهين حبسه الانفرادي.

إلى جانب المقاومة المهدوية، كان على الإدارة الاستعمارية، في الوقت ذاته، مواجهة مقاومة اتسع مداها في السودان الجنوبي والغربي، اتخذت طابعًا قبليًا وجهويًا، وقادها زعماء القبائل ممن أبعدتهم السلطة الاستعمارية وعمدت إلى اضطهادهم – رأى أتباعهم في بعض الحالات أنهم يمثلون روحًا مقدسة، كما في حالة دينق كور وديو من قبيلة النوير – لتقيم مكانهم زعماء يوالونها من دون اعتبار للتقاليد المحلية التي رسّخت نظامًا قبليًا قديمًا حكم العلاقات العشائرية والقبلية. وفي مناطق النوير والزاندي والأنواك والدينكا وجبال النوبة، واجه الاستعمار مقاومة عنيفة وضارية بين عامي 1901 و1919، كما كان عليه أن يواجه في عام 1916 دارفور وسلطانها المسلم الذي ناصر الدولة العثمانية في الحرب.

إذا كانت الإدارة الاستعمارية قد نجحت في القضاء على حركات المقاومة ذات المرجعية الدينية (بصورة غالبة) قبل اندلاع الحرب الأولى، إلا أن المقاومة القبلية والجهوية في أثناء أعوام الحرب كانت تحديًا عظيمًا وكان أثر الحرب واضحًا في تطورها والتعامل معها.

1 – المقاومة التقليدية: مسارات الحرب وعصابها

على الرغم من إنكار تأثير الحرب العالمية الأولى كليًا في السودان وفي السياسة الاستعمارية تجاه المقاومة التقليدية (سمّيت تهدئة)، كما يبدو ذلك واضحًا عند مكمايكل (السكرتير الإداري لحكومة السودان) الذي ذكر أن «كل تلك العمليات لم تكن لها علاقة بالحرب العالمية الأولى سوى تفرغ بعض الضباط للتصدي لها بدلًا من المشاركة في الحرب في جهات أخرى»[10]، لكن واقع الأمر يُفيد أن الاستعمار كان شديد الخوف من أثر الدعاية التركية – الألمانية في السودان من خلال البعثات التبشيرية في الجنوب أو من خلال

(9) N.R.O, Civise 56/31/85.

(10) هارولد مكمايكل، السودان، ترجمة محمود صالح عثمان صالح (الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني، [2006])، ص 129.

الجنود الذين يعملون في خدمة الدولة العثمانية في خفر السواحل في سيناء، لذا «عمد ونجت الذي كان مهووسًا بأثر الدعاية التركية - الألمانية ودورها في تأليب الأهالي في المستعمرات، بكل كد على طرد البعثة التبشيرية النمساوية من الدلنج وتونجا واللول لاحتمال تورطهم في الدعاية التركية - الألمانية، كما عمد لسلاح الدعاية المضادة للحلف التركي - الألماني الذي هو أستاذ فنها بحسب ساندسون»[11]. وبادرت حكومته إلى «تحريم الاتجار مع الإمبراطورية العثمانية والألمانية ومن تبعهما»[12]، ومنع خفر السواحل في سيناء أتباعهما من الدخول، لكن تلك الاحترازية كلها لم تمنع تنامي الدعاية التركية في جبال النوبة التي ثار فيها الفكي علي (على الرغم من أنه من أنصار الحكومة)[13]، وكذلك في دارفور حيث هادن سلطانها الحكومة وأعلن الجهاد ضدها، وهذا موقف كان متوقعًا من حاكم طموح يسعى إلى تأسيس حكم على الطراز السلطاني (العثماني) وتفاخر مملكته بأنها ترسل «محملًا» سنويًا إلى الكعبة المشرفة (مال وكساء) مخفورًا بالخصيان الذين سيعملون فور وصولهم في حراسة الكعبة والمسجد النبوي[14].

كان لتأثير دعاية الحرب صدى بالغ في سياسة الاستعمار تجاه النوبة ودارفور، حيث تقرر فصل جبال النوبة إداريًا ونزع السلاح قسرًا، وأُجبر أهل النوبة، تحت وابل القصف ووطأة الظمأ، على مغادرة الجبال لتوطينهم في السهل تهيئة لمشاركتهم في التنمية الزراعية المستقبلية - باعتبارها إحدى مقتضيات الحرب الاقتصادية - وشرعت الإدارة في «التجنيد الإجباري للقوى العاملة المحلية بنظام السخرة»[15]، فجنّد عدد كبير من أفراد النوبة «الذين تم

(11) Daly, pp. 162-163.

(12) غازيتة حكومة السودان، (17 فبراير 1915م).

(13) عطا البطحاني، جبال النوبة: الإثنية السياسية والحركة الفلاحية، 1924-1969م، ترجمة فريد السراج وشمس الدين ضو البيت، ط 2 (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2002).

(14) انظر: أحمد عبد الرحيم نصر، الأغوات: دراسة تاريخية مقارنة لأغوات المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي بالمدينة المنورة، سلسلة الكراسات غير الدورية؛ 19 (الخرطوم: معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم ، 1986)، كذلك انظر: محمد بن عمر التونسي، تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد الغرب والسودان، مخطوطة.

(15) البطحاني، ص 79.

اعتقالهم أثناء المقاومة والصبية الذين تم أسرهم واختطافهم في الفرقة السودانية في الجيش»[16].

طورت أعوام الحرب أيضًا منهج القمع الاستعماري وأدواته، وكان الجنود البريطانيون - الذين اتخذ قرار صريح برفض مشاركتهم في الحرب، على الرغم من أن خدماتهم كانت مطلوبة في مسارح العمليات كلها، وعلى الرغم أيضًا من أنهم كانوا يطالبون، بشدة، باللحاق بوحداتهم العسكرية[17] - قد أفلحوا في نقل صور الحرب الأوروبية ومشاهدها إلى قلب السودان (المستعمَر). فإلى جانب حرق القرى وقصف المدفعية الثقيلة في الجبال والجنوب ودارفور، استخدم أول مرة القصف الجوي الذي أرعب الآهلين، وكسر شوكة المقاومة القبلية بعد أن خلّف وراءه قرى بأكملها في أتون اللهيب وأكداسًا من الجثث المتفحمة، وهذا يذكّر بما كتبه فانون عن «أنواع العصاب التي يخلّفها جو الحرب الشاملة»[18].

هكذا، لم يعد طائر المقاومة «التقليدية» قادرًا على التحليق، حيث كُسرت جناحاه، وأصبح كلا طرفيه - لاحقًا - أداة للاستعمار، حينما حاول الاستعمار إدخال المؤسسة القبلية في جهاز الإدارة، أو عبر تقرّبه إلى رجال الدين الذين بدأت استمالتهم باكرًا، ثم أُعيدت معهم كرة أخرى في عام 1914 لتتوج هذا الجهد في عام 1919 بإرسال وفد ممثل لزعماء الدين والأعيان لتهنئة الملك جورج الخامس بالنصر في الحرب حاملين توقيعات الولاء في ما سُمّي «سِفر الولاء»، وهي الزيارة التي قدّم فيها عبد الرحمن المهدي، ابن قائد الثورة السابق، الذي أُعدم أخواه في الشكابة وقضى خمسة منهم في السجن مصابين بداء السل، قدم سيف والده (سيف النصر) هدية إلى الملك جورج الذي أعاده إليه قائلًا: احتفظ به للدفاع عن الإمبراطورية؛ وهي إشارة ذات دلالة تؤذن بأن عهدًا من المقاومة انقضى، وفئات مقاومة أزيحت. لكن بذور جينية كانت تنبئ ببروز فئات جديدة صاعدة ستأخذ دورها في المقاومة، ووعي جديد بادٍ في

---

(16) انظر رواية فومو أجم، في: الروايات الشفوية لثوار 1924 (الخرطوم: معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1974)، الكتاب الثاني، ج 2.

(17) مكمايكل، ص 44.

(18) انظر: نايجل سي غبسون، فانون المخيلة بعد - الكولونيالية، ترجمة خالد أبو هديب (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

التشكل، سيدشن مرحلة جديدة في التاريخ الوطني والسياسي وسيضطلع بمقاومة ما بعد الحرب.

2- نُذر استمرار المقاومة

كان للتعليم وانخراط الخريجين في سلك العمل (المدني) دور مهم في إيجاد روابط قادرة، بدرجة ما، على منافسة الرابطة القبلية وروابط الولاء الديني. ففي حين أرادت السياسة الاستعمارية إنشاء مثال من التعليم «لا يُعلّم سوى أبجديات الكتابة والحساب ويهتم بملاحظة الحقائق ولا يعلم التفكير التأملي»[19]، تناست أن روافد جديدة يمكن أن تغذي هذه المعرفة (الأبجدية)، فعبر الصحافة المصرية التي كانت تصل إلى السودان «جاءت أخبار العالم والبلاد العربية والإسلامية، وتطورات الحركة السياسية في مصر وأخبار غاندي ومصطفى أتاتورك وأخبار الحركة الاشتراكية وعصبة الأمم ويقظة الشرق وكفاح مصر وسوريا وفلسطين ومبادئ ولسون»[20]. وقرأ صغار الموظفين - مخرجات التعليم الأبجدي - كما في مصلحة التلغراف، «أخبار الحرب وهزائمها وانكساراتها»[21]. واتصل المعلمون والموظفون المصريون بالطلاب والموظفين من هذه الفئة الجديدة (الأفندية)، وجاءت إلى السودان شخصيات أدّت دورًا في دفع الوعي الجديد، مثل السوري عبد الرحيم قليلات، صاحب الرائد، الذي أرسلته الإدارة الاستعمارية مطرودًا ومخفورًا إلى مصر[22]. كما ساهمت المدرسة الحربية في صوغ وعي فئة من الطلاب (العسكريين) كانوا هم الذراع الثانية لحركة المقاومة في ما بعد (مدني وعسكري)... وكما في حال التعليم والعمل المدني، جاء المصريون (طرف الاستعمار الثنائي) إلى السودان بصفتهم رفقاء في العمل العسكري ومعلمين عسكريين، ما أوجد رابطة «مباشرة» بينهم وبين السودانيين، ساهمت في فهم وضع مصر باعتبارها مستعمرة توّاقة إلى الاستقلال وبدرجة ما فهم هذا الأنموذج الاستعماري «الثنائي» الفريد.

---

(19) انظر مقدمة المترجم في: مكمايكل، ص 15.

(20) القدال، ص 39.

(21) رواية علي ملاسي، في: الروايات الشفوية، الكتاب الثاني، ج 2.

(22) عبد العزيز، ص 23.

من بين الفئتين (الأفندية والعسكريون)، برزت عناصر آتية من خلفية التهميش والدونية الاجتماعية (أبناء الرقيق السابقين أحفادهم)، لتؤدي دورها البارز في حركة المقاومة، باعتباره تعبيرًا بالغًا عن أن تغييرًا اجتماعيًا كبيرًا حدث، وأشير هنا إلى واحد من ملامحه ذات الدلالة، التغيير الذي طرأ على التركيب الديموغرافي للمدن - التي ستصير مسرحًا للمقاومة - الحديثة، وهو تغيير كانت قد أذِنَت بابتداره مقتضيات حروب الدولة الوطنية (السابقة) وسياسة عبد الله التعايشي (خليفة المهدي) في إحلال مجموعات سكانية في مدن الوسط، واكتمل بعد هزيمة المهدية وقدوم عدد من السودانيين مع القوات المصرية (من الرقيق السابقين) الذين جُنّدوا في الجيش المصري، فـ «ظهرت بجانب الأحياء القديمة في المدن أحياء ذات طابع إثني/ اجتماعي/ ثقافي خاص»[23]، وتوطنت الفرق العسكرية وأسرها في المدن ذاتها. وكانت هذه من المؤشرات التي ساهمت في صوغ مسارات حركة المقاومة ومآلاتها، مقرونة بأثر التحولات السياسية الإقليمية والعالمية المرتبطة بحدث الحرب ومآلاته.

3- المقاومة الحديثة: مآلات الحرب

في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1914، وعلى خلفية التحولات التي أحدثتها الحرب، أصدرت بريطانيا قرارًا بإعلان الحماية على مصر. فما كادت الحرب تزيح ثقلها حتى هبّ الشعب المصري - الذي أرهقته الحرب - في عام 1919 مطالبًا بالاستقلال، وأُجبرت بريطانيا على إعلان انتهاء الوصاية على مصر. لكن هذه الخطوة عقّدت كثيرًا وضع السودان الذي تتشارك مصر وبريطانيا في استعماره، بل أصبح وضعه، بحسب وجهة النظر البريطانية، أمرًا لا يمكن «احتماله ولا بد من تغييره»[24]، لذا أنتجت بريطانيا مفهوم «المسألة السودانية» (Sudanese Question) التي عنت وفق وجهة النظر البريطانية، أنها «قضية مستقلة عن المسألة المصرية،

---

(23) خالد حسين عثمان الكد، **الأفندية ومفاهيم القومية في السودان** (الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني، 2011)، ص 88.

(24) حسن عابدين، «بريطانيا ومصر وثورة 1924 في السودان،» في: **مقالات عن الحركة الوطنية في السودان**، سلسلة الدراسات السودانية؛ 18 (الخرطوم: معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، 1999).

يجب أن تحل عبر التفاوض بين مصر وبريطانيا، فقبلت حكومة الوفد التفاوض، ما عنى أنها قبلت على نحو غير مباشر بـ «المسألة السودانية»[25].

كان إبعاد مصر مطروحًا، وهذا ما خططت له السياسة البريطانية منذ بداية حوادث 1919، حين قال حاكم عام السودان السابق والمندوب السامي البريطاني في مصر: «اقترح أن تتحمل حكومة جلالة الملك مسؤولية إدارة السودان وحدها... وبذلك يتم إبعاد الجانب المصري المكروه ومعاقبة الوطنيين المصريين وتجريدهم من قطر أساءوا حكمه ولم يستطيعوا استرداده إلا بمساعدة بريطانيا»[26]. وكان السير لي استاك (حاكم عام السودان آنذاك) قد أوضح لبيلي نهج الإدراة البريطانية وتصورها كيفية إزاحة مصر: «إذا تمت صناعة الفوضى القادمة فإن بريطانيا تستطيع إزاحة الجيش المصري وتخلق قوة دفاع السودان»[27].

في إثر بروز «المسألة السودانية»، ظهرت استجابة وطنية مثّلها اتجاهان: الأول، الزعماء التقليديون (سِفر الولاء)؛ ومثّل الثاني الفئة الناهضة الجديدة (الأفندية) والعسكريون الذين كان عدد منهم من أعضاء النشاط السري الذي بدأ يبرز في السودان وقادته تنظيمات (جمعيات) سرية أبرزها جمعيتي الاتحاد واللواء الأبيض. وعبّر التياران عن موقفيهما بشعارين سياسيين ظلا يميزان الحركة الوطنية السودانية حتى فجر الاستقلال في عام 1956: «السودان للسودانيين»[28] و«وحدة وادي النيل»[29].

كان هذا هو الإطار الذي استهلّ به عام 1924، وتزايد فيه نشاط وطني اتخذ في بواكيره أدوات تذكر بأساليب النضال التي اتخذتها ثورة 1919: المنشورات، إرسال البرقيات، الدعاية الصحفية (مقالات نشرتها الصحافة المصرية)[30].

---

(25) انظر: يوشيكو كوريتا، «مفهوم الوطنية عند حركة جمعية اللواء الأبيض،» كتابات سودانية، العدد 5 (آب/ أغسطس 1994)، ص 9.

(26) Daly, p. 249.

(27) انظر: Hasan Abdin, *Early Sudanese Nationalism, 1919-1925*, Sudanese Library Series; 14 ([Khartoum]: Institute of African & Asian Studies, University of Khartoum, [1985]).

(28) قصد بها السودان للسودانيين تحت التاج البريطاني.

(29) عابدين، ص 76.

(30) انظر: شوقي الجمل، «آثار ثورة 1919 في مصر على ثورة 1924 في السودان،» في: مقالات عن الحركة الوطنية.

وبدأت التـظاهرات المنظمة والعفوية التي امتدت بين أيار/ مايو وآب/ أغسطس لتأخذ المقاومة المدنية فيها بعدًا جديدًا مثّله الطابع العسكري، كما عبرت عنه تظاهرة آب/ أغسطس (غير المسلحة) للكتيبة الثالثة المصرية عند استقبالها في عطبرة أحد المعتقلين من قادة اللواء الأبيض، وتظاهرة المدرسة الحربية (غير المسلحة) في اليوم ذاته في الخرطوم، احتجاجًا على تعامل السلطات العنيف مع المتظاهرين، باعتباره أبرز أسبابها، وإظهارًا للولاء للملك فؤاد ومصر[31]. ثم تواصلت في الفترة التي تلت التظاهرات وبلغت ذروتها بعد اغتيال السير لي استاك في القاهرة - وكان لسخرية قدره أن موته هو الحادثة التي صنعت الفوضى - ما ترتب عنه تقديم إنذار إلى حكومة سعد زغلول جاء في أحد بنوده المطالبة بإجلاء جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان خلال أربع وعشرين ساعة، فكانت بعض بنود هذا الإنذار ومن بينها «الجلاء» سببًا في تقديم استقالة حكومة سعد زغلول، واحتج بعض الفرق المصرية في السودان على هذا الأمر ورفض تنفيذه، وأعلن أنه لن يغادر السودان إلا بأمر من وزارة الحربية المصرية. وسيرت بعض الفرق السودانية التظاهرات تضامنًا مع وحدات الجيش المصري في عدد من المدن[32].

في تلك الأثناء، كان المعتقلون السياسيون الذين اكتظ بهم السجن العمومي في الخرطوم والطلاب الحربيون قد تمردوا داخل السجن، وحطموا قيودهم وأبواب زنازينهم، ما اضطر قوات الحراسة إلى الانسحاب والتمركز خارجه تاركة المعتقلين في مواجهة تدبير أمر طعامهم وشرابهم، وباءت محاولة بعضهم بالهرب عبر نفق يؤدي إلى خارج السجن بالفشل.

قرر عدد من الضباط وضباط الصف الانضمام إلى بعض وحدات الجيش التي عصت أمر الانسحاب، وتحركت بعض فصائل الأورطة السودانية الحادية عشرة لتنفيذ هذا القرار - وكانت شائعات قد سرت في شأن التنسيق بين القوتين المصرية والسودانية - على ضفة النيل الأزرق (اليسرى)، اعترضت طريقهم قوة من

(31) انظر: «محاكمات طلبة المدرسة الحربية،» في: الروايات الشفوية.

(32) انظر: عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، «نحو تعريف جديد لثورة 1924،» في: مقالات عن الحركة الوطنية.

الجيش البريطاني واشتبكت معهم، واستمر تبادل كثيف لإطلاق النار بين الخامسة والعاشرة من مساء 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924. ولما تناقصت ذخيرة الثوار الذين انسحب بعضهم، اقتحم قائدهم عبد الفضيل ألماظ وباقي جنده المستشفى العسكري وتحصنوا في مبانيه. وفي فجر اليوم التالي دهمتهم قوة مسلحة، لكنها لم تفلح في الوصول إلى استحكاماتهم بسبب مقاومتهم، ما استدعى توجيه ثلاثين قذيفة من المدفع الثقيل (الوحيد في الحامية) من عيار 45 ملم في محيط مئة ياردة[33]. وبعد ساعات متصلة من القصف، تمكنت القوات البريطانية من القضاء على المقاومة وأبادت الجند، وهُدم جزء من المبنى على رؤوسهم. أما القوة المصرية على ضفة النيل اليمنى فلم تشارك البتة في هذه المواجهة التي أرعبت بأصوات قذائفها الأهالي وشلت أضواؤها ليل الاستعمار البهيم[34]. وبعد ساعات على جلاء المعركة، كانت القوات المصرية تستعد لمغادرة السودان. أما المقاومة فخفت صوتها مع آخر «الطلقات»، ولم يبق إلا التنكيل بالمعتقلين، وتضاربت الآراء في شأن عدد ضحايا المواجهة (من الجانب البريطاني)، وقدم بعض الذين تمكنوا من الانسحاب إلى المحاكمة العسكرية، وحكم على خمسة منهم بالإعدام، أحدهم حُوكم غيابيًا، وآخر خفف حكمه إلى السجن، وأجبر زملاؤهم من السودانيين على تنفيذ حكم الإعدام، «وجيء ببلوك من السواري السودانية بقيادة يوزباشي وأوقف بلوك إنجليزي من خلف السواري، ونيط بالأول تنفيذ الإعدام»[35].

كان تأثير الحوادث عنيفًا في سياسة الاستعمار، ولا سيما تجاه المؤسسات التي اعتبرت قواعد للمقاومة، حيث «أغلقت المدرسة الحربية، ومدرسة وكلاء المأمير ومدرسة العرفاء التي تخرج مدرسي المدارس»[36]. ومنع دخول الصحف

---

(33) N.R.O Intell 109/6/8/91.

(34) انظر: بقيع بدوي، «المقاومة الشعبية في فترة الاحتلال الإنجليزي - المصري من خلاله الرواية الشفهية،» ورقة قدمت إلى: ندوة الفلكلور: التراث الشفاهي والتاريخ، نظمتها شعبة الفلكلور بمعهد الدراسات الأفريقية والأسيوية بجامعة الخرطوم، 4-7 كانون الثاني/ يناير 1989).

(35) محمد عبد الرحيم، الصراع المسلح على الوحدة في السودان، أو، الحقيقة عن حوادث 1924 (القاهرة: مطبعة كلوت بك، [1948])، ص 23.

(36) عبد الرحمن الخانجي، «وقفة على الحركة الأدبية عقب ثورة 1924م إلى استقلال السودان: منابعها، أهدافها وخصائصها،» مجلة الدراسات السودانية، السنة 2، العدد 2 (نيسان/ أبريل 1971)، ص 115.

المصرية وجرت مراقبة تسلل الشباب إلى مصر ومحاربته. وفي كلية غردون، «أمر الطلاب بنظافة مساكنهم وحمل أكياس الرمال، ومُنع تلامذة المدارس الأولية من الجلوس على المقاعد واستبدلت بالحصائر[37]، وبيعت المقاعد في المزاد العلني»[38]. وصار موقف الإدارة الاستعمارية تجاه الطبقة المتعلمة عدائيًا، ويعطي إدوارد عطية انطباعاته عن كلية غردون في تلك الأيام، متحدثًا عن طريقة المعلمين في ضبط سلوك طلابهم: «كانت تفوح منه بقوة رائحة الثكنات العسكرية... وكان المدرسون أعضاء في الخدمة السياسية، وكان وجودهم في الكلية بصفة مزدوجة: صفة المدرسين وصفة الحكام، وكانت الصفة الثانية تطغى على الأولى»[39].

كانت سياسة تزيد حرمان المتعلمين من المشاركة في إدارة بلادهم. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1924 كتب مكمايكل: «يعهد للسودانيين بالمهام التنفيذية والإدارية الصغرى، بحسب ما يوكله لهم المدير أو مفتش المركز - أي ليريحوه من تلك الأعمال التافهة، وليكونوا تحت إمرته، ويلبوا كل طلباته أين ومتى شاء (خدم البيوت) فقد يكون تعبيرًا قاسيًا، لكن يمكن استعماله لوصف العلاقة بين نائب المأمور السوداني الشاب ومفتش المركز»[40].

عملت الإدارة الاستعمارية أيضًا على ترسيخ دعائم القبلية، بل وإثارة نعرتها، كما يقول جيمس كري مدير المعارف: «بعد الأحداث التي انتهت بمقتل السير لي استاك، خافت الإدارة البريطانية المحلية من عدم ولاء الطبقة السودانية المتعلمة لها، وصار من المناظر المألوفة مشاهدة صغار الإداريين البريطانيين وهم يجوبون بحثًا عن قبائل لا وجود لها ومشايخ وزعماء انتهى أمرهم منذ أمد بعيد، محاولين أن يعيدوا نظامًا اجتماعيًا اندثر للأبد»[41]. وكانت هذه هي الخلفية التي اقتطع فيها عبد الرحمن المهدي وعلى الميرغني أراضٍ شاسعة في شمال السودان ووسطه (صناعة شبه الإقطاع الزراعي في السودان)، وهي أيضًا الخلفية التي أنتجت قانون

---

(37) الحصائر: سجاد من سعف النخيل أو من أغصان شجر الدوم.

(38) مكي شبيكة، السودان عبر القرون، ط 2 (بيروت: دار الثقافة، [1965])، ص 487.

(39) انظر: الخانجي، ص 22.

(40) Edward Atiyah, *An Arab Tells his Story: A Study in Loyalties* (London: J. Murray, [1946]), p. 188.

(41) انظر مقدمة المترجم في: مكمايكل، ص 24.

المناطق المقفولة الذي عُزلت بموجبه مناطق جنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق (المناطق الثلاث) التي صارت مشكلة وطنيًا لا تزال حتى اليوم.

أما بالنسبة إلى المقاومة فانقضت حوادث عام 1924 لتنجلي عن غربة وإحباط وإنكفاء على الذات، وحال من انعدام الثقة بالمجتمع ومصر (صنو الشعور الوطني) وشعور بالخذلان. فدأب المثقفون أبطال المقاومة على القراءة وإقامة المنتديات الأدبية، ونزع بعضهم نحو التمرد الاجتماعي، ولفتهم غربة وحنين إلى ماضٍ مجيد أو توق إلى أنموذج من التطور لم تدركه مجتمعاتهم، فتلقفوا الثقافة الغربية يتدارسون أدبها وفكرها، واقتربوا أكثر من الثقافة التي أشعرتهم بالهزيمة، ولم يجد بعضهم حرجًا في التعامل مع الإدارة البريطانية، وعكست تيارات الحركة الأدبية واتجاهاتها مآلات الهزيمة[42]، ونوستالجيا عروبية - إسلامية أصولية[43]، عبرت عن اتجاه محافظ، رأى في القومية السودانية «العربية - الأفريقية» محض (تلفيق):

والناس في القطر أشياء ملفقة   فإن تكشف فعن ضعف وتوهين

وحنين إلى مصر أنموذج الوطنية:

هل إلى مصر رجعة بنا   وشرخ شباب غض وزهرة عمر

برز اتجاه آخر شعر بالخذلان والمرارة تجاه مصر التي هي «مُستعمر» آخر وشريك هزيل وتكفي الإشارة هنا إلى الشعر الشعبي المقاوم، ففي حين كانت «أيقونة» المقاومة:

نحن ونحن الشرف الباذخ   دابي الكر شباب النيل[44]

ما فيش تاني مصري سوداني   نحن الكل ولاد النيل

صار شعار مؤتمر الخريجين (الطور الثاني للحركة الوطنية):

مرفعينين ضبلان وهازل   شقوا بطن الأسد المنازل[45]

---

(42) انظر: جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919-1939، نقله الى العربية هنري رياض (الخرطوم: المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، 1987).

(43) بمعناها الاصطلاحي وليس الأيديولوجي.

(44) الدابي هو الثعبان في العامية السودانية.

(45) أما المرفعين فهو الذئب، وضبلان تعني عليلًا منهكًا، والإشارة هنا إلى مصر وبريطانيا، أما =

أما العلاقة بين هؤلاء المثقفين والقوى التقليدية التي وسمها طابع العداء الحاد والاحتقار (لرجال الدين) في بداية العشرينيات، كما عبّر عنها صالح عبد القادر[46]:

ألا يا هند قولي أو أجيزي رجال الشرع صاروا كالمعيز

ألا ليت اللحى كانت حشيشا فتعلفها خيول الإنجليز

تحولت هذه العلاقة في فترة تنامي الحركة الوطنية في بداية أربعينيات القرن العشرين لتصير محالفة واستقطابًا، إذ تلقفت الطائفية الدينية القوى المتصارعة في مؤتمر الخريجين «الكتلة الاتحادية صاحبة (شعار وحدة وادي النيل) وتيار الحضارة (السودان للسودانيين) وعلى أساسها قامت أكبر الأحزاب السياسية قاعدة جماهيرية في السودان هما الاتحادي وحزب الأمة على التوالي»[47].

ثانيًا: تأرخة المقاومة (إبيستمية كولونيالية)

تبدو كتابة تاريخ المقاومة - وكذا الحال بالنسبة إلى الكثير من فصول التاريخ الوطني السوداني -حالة اغترابية جعلت إطار المقاومة (النظري) معكوسًا تمامًا، وعزلته عن سياقه التاريخي الوطني، لتؤطر له تأطيرًا استعماريًا، مثله مفهوم استعادة السودان الذي نفى قطعيًا حالة المهدية (باعتبارها ثورة ودولة وطنية)، وجعلنا أمام أنموذج معكوس - أيضًا - لمسار تطور الدولة الوطنية التاريخي يمكن تجريده على النحو الآتي:

- حكم حديث (مثلته التركية/ المصرية)، ثم فوضى وبربرية (مثلها حكم الدراويش)، ثم استعادة الحكم الحديث (الاستعمار)، فغوغائية وفوضى (استلزما التهدئة والقمع)، وهو أنموذج استبدالي ينافي تاريخ مسار تطور الدولة الوطنية السودانية في الفترة بين عامي 1821-1925.

= الأسد فيرمز الى السودان.

(46) انظر: القدال، تاريخ السودان.

(47) انظر: محمد المكي إبراهيم، الفكر السوداني: أصوله وتطوره (الخرطوم: مطبعة أرو التجارية، 1976).

- كيانات وطنية محلية يمحوها غزو وحكم أجنبي (تركي/ مصري)، ثم مقاومة ودولة وطنية (المهدية)، ثم استعمار أجنبي، فمقاومة وقمع.

شكل الأنموذج الاستبدالي (الأول) إطارًا معرفيًا - وهنا يتمظهر (باعتباره إطارًا كولونياليًا بجدارة) - كتب من خلاله تاريخ المقاومة، بل فهمت عبره حال المقاومة بصورة مطلقة، وهو إطار غابت فيه وبشكل كامل خصوصية السودان (فضاء المقاومة الجغرافي) ووضعه الإقليمي باعتباره حاجزًا وفاصلًا بين مناطق الوجود العربي ومستودعات الرق الأفريقية، كما غابت عنه خلفيات المقاومة (سياقها التاريخي)، بل غاب فهم مسار التاريخ وحركته وقصر عن تفسير تداخل زمن الاجتماعي وزمن السياسي (الحدث) وزمن الذهني، وتنهض هنا على نحو التخصيص مسألة تعدد الأزمنة وتداخلها شاهدًا على مأزق هذا الغياب. ففي لجة هذا التصادم بين حضارتين (استعمارية ومُستعمرة) يتبدى (تأريخيًا) كأننا أمام تصادم ازدواجية أزمنة مختلفة وازدواجية تقاطع سرعات مختلفة في آن.

صارع السودان في القرن التاسع عشر الذي ختمته المقاومة (1821-1825) قرنًا عتيًا وحاشدًا بالحوادث ومشحونًا بالتحولات (الغزو التركي المصري، تجارة الرقيق ونهب الموارد، مركزية الدولة، القوة والعنف على النمط العثماني (الخوزقة، الحملات الانتقامية، بطش عساكر الجبايات (الباشبوزق)، الدعاية المهدوية، الحرب ضد الأتراك العثمانيين، نجاح الثورة، دولة وطنية، حروب خارجية (الحبشة ومصر)، صراعات داخلية، انهيار الدولة الوطنية، استعمار جديد). إذًا، بدأ السودان القرن العشرين الطويل (عربيًا وشرق أوسطيًا)[48] زاحفًا من قرن بالغ الطول. أنتج هذا الإطار المعرفي الذي كتب خلاله تاريخ المقاومة خطابًا تاريخيًا حسيرًا عجز عن فهم التاريخ الوطني وتفسيره، مغتربًا وتبريريًا، أكثر انتماءً إلى إطاره الكولونيالي[49] عنه إلى واقع التاريخ، وهذا ما يؤكده بعضًا من تجليات قصوره:

---

(48) انظر: وجيه كوثراني، الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل: دراسات في البحث والبحث التاريخي (بيروت: دار الطليعة، 2000).

(49) في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تنظيم جامعة الخرطوم لمؤتمر في عام 2001 (مئوية الاستعمار) اختارت له عنوانًا ذا دلالة (العلاقات السودانية - البريطانية: مئة عام من التميز والريادة).

أولًا، ضيق أفقه عن تفسير حال المقاومة مرتكزاتها ومنطلقاتها وموقعها باعتبارها حلقة متصلة في مسار التاريخ الوطني، إذ إن الخطاب التاريخي في شأن المقاومة عمد إهمال مسلّمة أولية، وهي أن الاستعمار كان قطعًا لحال مقاومة سابقة. فالسودان الذي رزح تحت الحكم التركي - المصري 1821-1885، لم تلبث ثورته أن استجمعت أنفاسها (فترة الدولة الوطنية 1885-1899) حتى ألفت نفسها أمام تركيبة أخرى جديدة (الاستعمار الثنائي)، واجهها الناس من منطلقات ثورية سابقة (مهدوية)، إما إنكارًا للتسليم بهزيمة المهدية والفكر المهدوي (استمرت دعوات أدعياء المهدية) أو إيمانًا يتسق مع النبوءة المهدوية. فبعد أن نجحت في «إزالة ظلم الأتراك وجورهم» بقي أن تستكمل مرحلة أخرى هي انتظار النبي عيسى، إذ «تهيأت العامة لظهور النبي عيسى وبقي إعلان النبي عن دعوته رهين بمجيء الدجال، فجاء كتشنر[50]، وملأ المكان الشاغر واعتبر هو الدجال بعينه»[51]. هذا الإطار هو الذي يفسر نجاح المقاومة ذات الطابع الديني في المناطق الريفية بين مجموعات وسط السودان وغربه (محاربو الدولة المهدية القدامى). وإذ صنفت المقاومة الدينية باعتبارها حالة «دروشة»، فليس ذلك لإبراز اللُحمة (الموضوعية) بين أسبابها والثورة المهدية، لكن للحط من شأنها ووصفها بأنها حركة أفراد «دراويش» مصابين بالجنون وعصاب الدين باعتباره جزءًا من «دروشة المهدية»، وهو الوصف الذي ظل ملازمًا لكتابات البريطانيين كلها ولبعض الكتابات المصرية في شأن الدولة المهدية التي سمّوا حكمها «حكم الدراويش»، باعتباره مبررًا موضوعيًا للغزو، وعند المؤرخ الوطني استخدم مصطلح دراويش تماهيًا مع الخطاب السائد وتعبيرًا عن موقف تجاه المهدية.

أما المقاومة في المناطق التي لم تنتم فكريًا إلى الإطار المهدوي (جنوب السودان وجبال النوبة) فبدت استئنافًا لمقاومة لم تنقطع منذ عام 1821، حتى في زمن الدولة المهدية، إذ كان على هذه المجموعات أن تكافح تجارة الرقيق قرنًا من الزمان؛ وما دعاها إلى منازلة الاستعمار، على الرغم من إلغاء الرق رسميًا، إلا لأن الاستعمار مثّل بالنسبة إليها حالة من التدخل «الغريب» العاجز عن فهم

(50) قائد جيش الغزو.

(51) Thomas Hodgkin, *Nationalism in Colonial Africa*, Man and Society Series (New York: New York University Press, 1965), p. 112.

تكوينها الاجتماعي والثقافي ونُظمها الإدارية (التقليدية)، إذ لم ير المستعمر في المقاومة، بحسب كرومر (عميد الاستعمار في مصر والسودان)، إلا «مجموعة ارتدادية عاجزة عن فهم منافع الحكم البريطاني»[52]، وبالتالي عمد قهرًا إلى أن يغير حالها «إذ لا بد من تعليم أولئك المتوحشين أبجديات الإدراك العام والسلوك والحس وطاعة السلطان»[53].

كما يظهر في هذا الخطاب وبشكل بارز، تفسير المقاومة في طورها اللاحق «المقاومة الحديثة» باعتبارها حالة «توحدية» منبتّة عن تاريخها، كأنما هي مرحلة معزولة لا تمت إلى سابقتها بصلة، ولا تنتمي إليها، بل لم يُنظر إلى مكوناتها الفئوية وخلفيات المقاومة عندها، مثل العسكريين والعناصر الآتية من خلفيات الرق. فعلى سبيل المثال، نما وعي الجنود والضباط الذين كانت مشاركتهم حدثًا لافتًا في المقاومة، في خلال تاريخ مقاوم ومتمرد، جعلهم، أحيانًا، في مواجهة الدولة ورموز الزعامة الاجتماعية المحلية في آن، كما حدث أثناء تمرد الجهادية السود في كسلا (1865) الذين قبلوا بتوسط الزعيم الديني السيد الحسن الميرغني بينهم والحكمدارية، وكانوا قد أظهروا للسيد احترامًا كبيرًا، لكن حينما غُرر بهم خرجوا يطلبون نوابه ليقتصوا منهم. كذلك تمردت الفرق السودانية في جيش أمين بك في مديرية خط الاستواء واعتقلت ضباطها. وحينما كانت الحكومة التركية تواجه هزائمها أمام المهدية، وتركت هذه القوات لتواجه مصيرها (معزولة) عن دعم الدولة، ابتدأت تمردها وهو التمرد الذي يشار فيه إلى تحريض الضباط الذين عملوا في جيش عرابي وجيء بهم إلى السودان (نفيًا). وتمرد الجند السودانيون في جيش كتشنر غداة دخوله أم درمان.

ثانيًا، اجتزاء وعزل أنماط المقاومة بعضها عن بعض كأن فتت السياق (اجتماعي/ سياسي/ اقتصادي وثقافي)، الجامع للتاريخ الوطني، وهذا تجلٍّ آخر للكولونيالية التي مثلت مرجعية للخطاب التاريخي، إذ فصل بين المقاومة ذات المرجعية الدينية (المهدوية)، ومقاومة القبائل والمقاومة (الجهوية)، في إغفال

(52) منصور خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي، ط 2 (الخرطوم: دار مدارك؛ القاهرة: دار العلوم للنشر، 2009)، ص 374.

(53) المصدر نفسه، ص 375.

تام لعوامل الارتباط التي أعطت مقاومة بعض القبائل بعدًا دينيًا - ليس مهدويًا - هناك ثورة النوير، ذات البعد الديني (غير الاسلامي) ومواجهة علي دينار الذي اعتمدت دعايته على ضرورة قتال الكفار ونصرة الإسلام، بل وفي إطار هذا العزل تقلص عند مؤرخي المقاومة فضاؤها الجغرافي ليقصرها على السودان الشمالي المسلم، وأسقطت من الذاكرة مقاومة جنوب السودان وجبال النوبة ودارفور (مع ملاحظة وضع هذه المناطق الثلاث الراهن) أحيانًا، فأبطال المقاومة الأولى شماليون والمقاومة تنتمي إلى الشمال، وتقتصر أحيانًا على الشمال النيلي، كما ذهب منصور خالد، لتوصيف هذا القصور في تاريخها وقال عنه إنه «إسقاط لوطنية مصغرة (Sub - nationalism) على القطر كله»[54].

كذلك نلحظ القطيعة التامة بين المقاومة «التقليدية» والمقاومة «الحديثة»، من دون سبر أثر الأولى في الثانية ونفي أدنى علاقة - إلا العداء - بينهما. وفي هذا يبدو واضحًا التأثر بمآلات الحدث (مقاومة 1924) أكثر منه فهمًا لمساراته، وفيه استعارة واضحة لنظرة الاستعمار إلى زعماء الدين والقبائل، بصفتهم ممثلين حقيقيين لأولئك الاتباع الذين كانوا بحكم واقعهم الاجتماعي الأقرب لأن يصبحوا ضمن قوى المقاومة - التي قادتها النخبة الجديدة - التي غالبًا وللمفارقة ما كانت في حلف طبقي - ولو بصورة غير معلنة - مع هؤلاء الزعماء، وازدوج أحيانًا وضع هذه النخبة، كما لاحظت يوشيكو في حالة علي عبد اللطيف الذي «ينتمي من ناحية الأصل إلى «حثالة المجتمع»[55]، لكنه من ناحية الطبقة ينتمي إلى «زبدة المجتمع»[56].

تضمنت هذه القطيعة أيضًا موقفًا ضمنيًا نظر إلى زعماء الدين والأعيان بصفتهم كيانًا واحدًا مثّله أفراد بعثة «السِفر» من دون اعتبار إلى الاختلاف والخلافات داخل النسيج الديني والقبلي، وعلى الرغم من أن شدة الاستعمار وعسفه ما مكن الآخرين (غير الموالين له) من إبراز مواقفهم، إلا أن صدى هذا الاختلاف بدأ واضحًا، ولا سيما في الروايات الشفوية للناشطين من جيل مقاومة

---

(54) المصدر نفسه، ص 375.

(55) هكذا وردت في النص الأصلي عند كوريتا، في: كوريتا، «مفهوم الوطنية».

(56) انظر: المصدر نفسه.

1924 في شأن مواقف مشايخ الطرائق الصوفية (الكبيرة) الذين يشعرون برابط نحو مصر (الصوفية/ الأزهرية)، ففي رواية عمر الخواض: «سرت إلى قرية 'أم ضبان' في ضاحية الخرطوم، فقابلت الشيخ الفقيه بحسب الرسول محمد بدر وأخبرته بأني مندوب من قبل هيئة سياسية مصرية لها خطرها، لأدعو الزعماء لثورة ضد الاستعمار الإنكليزي، فقال لي: 'أثلجت صدري، بارك الله فيك، إذا اشتركت معنا العساكر المصرية والسودانية لأقضي على الخرطوم في ثلاث ساعات، وهاك بيانًا بخلفائي بالجهات فاذهب إليهم وأخبرهم على لساني بالاستعداد لمباغتة الإنجليز في الوقت الذي نتكتل فيه مع المصريين'، فأخذت أسماءهم وكانوا فوق المئة خليفة، ثم غادرت أم ضبان سائرًا إلى جهات الجزيرة وشواطئ النيلين الأبيض والأزرق، فما مررت بأحد إلا وقال لي فهم شيخنا حسب الرسول بأن يخبرنا باليوم والساعة، ففيها نذبح كل إنجليزي على فراشه حتى نشلهم في بضع ساعات»[57].

ثالثًا، اختزال المقاومة بعد الحرب باعتبارها نشاطًا لمجموعة نخبة قليلة العدد، هوّمت بأفكارها وأحلامها بعيدًا عن واقعها (دروشة أنتليجنسيا)، إذ لا غرو في أن تبدّى الخطاب التاريخي قاصرًا لمقاومة عام 1924 على نشاط حركة اللواء الأبيض، وهو رأي أثر كثيرًا في فهم دوافع المقاومة وتعبيرها عن كوامن الشعور الوطني «المتنامي»، حيث دفعت الحوادث وتصاعدها اللواء الأبيض إلى الواجهة باعتبارها كيانًا منظمًا، لأن فعل المقاومة نفسه محتاج بطبيعة الحال إلى فاعلية التنظيم، لكن اللواء الأبيض لم تكن وحدها، وهذا ما يفسر مبادرة بعض المواطنين إلى تأسيس فروع للواء الأبيض حتى من دون استشارة قادته وأعضائه وخروجه في التظاهرات رغمًا عن تحفظ قادة اللواء الأبيض، بعد صدور إعلان بمنع التظاهر، هذا الاختزال لا يبدو «بريئًا» من غاية تحجيم المقاومة ونيّة محاكمتها إجمالًا عبر نجاح اللواء الأبيض وإخفاقه.

شخّص هذا الاختزال ملمحًا آخر من ملامح مآزق الخطاب التاريخي، تجلّى واضحًا في اضطراب محاولة تصنيف مقاومة 1924. فهي تارة حركة وتارة ثورة وأخرى تمرد وانقلاب وانتفاضة ووثبة ومغامرة... إلخ، ونوقش تصنيفها

(57) انظر: عبد الرحيم، ص 28.

(منهجيًا) باعتباره مدخلًا لفهم كنهها. وهو جهد يعكس عسف تأطير المقاومة في قالب معرفي/ سياسي آحادي انطلاقًا من نتائجها لا من أسبابها ودوافعها وعوامل فشلها، من دون النظر إلى مؤشرات نجاحها التي تمثلت في اتساعها الجغرافي/ الإثني، وتعدد مكونها الطبقي والفئوي، وتكفي نظرة غير متدبرة إلى سيرة معتقلي السجن العمومي في عام 1924 وخلفياتهم الاجتماعية/ الجهوية/ العمرية/ المهنية والإثنية لتأكيد ذلك[58]. كما يُعد هذا القسر التصنيفي مهربًا - ربما نفسيًا - لاتقاء مناقشة الذاتي والموضوعي في أسباب فشلها، أين تكمن الإجابة؟ هل هي في وعي اللواء الأبيض أم في الوعي الاجتماعي، وتحكم بُنى اجتماعية أثرت في فاعلية المشاركة الشعبية؟ غياب التنظيم؟ أم ... إلخ، هل هي كامنة في القيود التي فرضها الارتباط بمصر، ولا سيما مع الاتحاد العام لنقابات عمال وادي النيل عبر منظمات اللواء الأبيض الفرعية، أم خلف العنف والقمع وعدم نضج العوامل... إلخ.

رابعًا: اغتراب الخطاب التاريخي وغربته عن الواقع السوداني وأكبر شواهد لا انتمائيته، هو قصور تفسيره السياق الاجتماعي في عام 1924 وتحليله، خصوصًا في شأن مشاركة المرأة والعناصر الآتية من خلفية الرق، ومن خلال معالجة قضية ارتباط المقاومة بالحركة الوطنية المصرية.

كانت مشاركة المرأة قضية خلاف في تأرِخَة المقاومة، وعُزي ذلك إلى القيود المفروضة على المرأة في ذلك الحين[59]، حتى إن الروايات الشفوية (مقابلات شقيقات عناصر المقاومة وزوجاتهم) تبدو مؤكدة هذه الخلافية، ففي حين أثبت بعض الروايات أن عددًا «قليلًا» من النساء شارك في التظاهرات (عُددت أسماؤهن) ووقفت حشود أخرى تشجع المتظاهرين، إلا أن رواية أخرى نفت أن تكون هناك امرأة أخرى إلا زوجة علي عبد اللطيف شاركت في التظاهرات أو ساهمت في العمل السري (اللواء الأبيض). حمل هذا الخلاف بين المؤرخين في شأن دور المرأة موقفًا ضمنيًا قَصر المقاومة على نشاط التظاهرات ودور اللواء الأبيض،

---

(58) خديجة زروق، موسوعة شخصيات ثورة 1924 (الخرطوم: دار الوثائق المركزية للنشر، [د. ت.]).

(59) محاسن حاج الصافي وقيصر موسى الزين، «الشفوية وحركة 24 السودانية،» ورقة قدمت إلى: ندوة الفلكلور: التراث الشفاهي والتاريخ.

كذلك فيه نظر إلى دور المرأة من منظور أطّرته قيم جديدة أخذت في التشكل مع العسف العثماني ومواجهته العنيفة لمقاومة النساء، وأكدته قوانين المهدية في شأن المرأة ومنع سفورها وتقييد حريتها تنقلًا وعملًا، لذلك لا غروّ في أن يهمل الخطاب التاريخي المدرسي كثيرًا مما ظل متقدًا في الذاكرة الجمعية، حيث حفظت الذاكرة الشعبية على سبيل المثال قصة نساء الجنود السودانيين مع مفتش مركز أم درمان (مستر ريد) الذي حاول - على خلفية حوادث المقاومة - اقتحام منازلهن بهدف تفتيشها (كما أشيع بحثًا عن خمور بلدية)، فترصّدته النساء المجتمعات خارج المنازل، وحينما أمر جنوده من السودانيين اقتحام هذه المنازل، هبت النساء يذكرن الجنود بالقيم الاجتماعية التي تحول دون دخولهم عنوة منزل رجل في غيبته، فانسحب الجنود وتركوا قائدهم يواجه النساء الثائرات اللائي قمن بمطاردته[60]. ودلالة هذه القصة تسجلها الذاكرة الجمعية في مجتمع الحدث أم درمان (عاصمة الدولة المهدية) بأنها فروسية «الإماء»، كما عبّر عنها الأدب الشعبي:

دقّنوا الخدم سكنّوا بالعيدان التفتيش يطير ياريتو يوم ما كان[61]

هذا «إطراء» يلائم واقعًا اجتماعيًا شديد المحافظة، نحا نحو حجب النساء وظهرت فيه عناصر ما بعد الرق (X Slave) أكثر انفتاحًا وتمردًا على القيم الاجتماعية السائدة، وعُدّت المرأة في مجتمع منتصف العشرينيات تابعًا للرجل، وهذا ما تؤكده الرواية الشفوية عن بواعث الشعور الوطني عند المرأة خلال الروايات الشفوية للنساء وموقف المرأة، بصفتها متأثرة بالموقف الوطني للشقيق والزوج (الولي)، وهو تأثير جعلها تخرج أحيانًا من محافظة القيم الاجتماعية، كما عبّرت عن ذلك إحدى النساء في استرحام تقدمت به في شأن ولديها في الاعتقال، جاء فيه: «سيدي، قضت عليّ ظروف أن أبرز من خدري، ممزقة ثوب حجابي لأول مرة في حياتي»[62].

يمكن تلمّس جذور موقف التبعية هذا ووضع المرأة في موقف «المواجهة والمقاومة بصفتها تابعًا» منذ الحكم التركي (1821) - وظاهرة النساء تابعات الجند

(60) بدوي، «المقاومة الشعبية».

(61) الخدم: النساء الرقيق. ودقّنوا أي ضربنه، وسكنّوا: طاردنه، والعيدان أي الهراوات، وياريتو تعني في العامية السودانية ليته.

(62) الروايات الشفوية، الكتاب الثالث: محاكمات 1924.

وأطفالهن (الرديف)، كذلك تشهد به معارك الدولة المهدية، ففي حملة النجومي القاصدة غزو مصر، بلغ جملة من رافق الحملة خمسة آلاف مقاتل وحوالى ثمانية آلاف من الاتباع والعوائل، ومعظم هؤلاء من زوجات المقاتلين وأطفالهم[63].

مثّلت نظرة المرأة التابعة إطارًا استخدمه الاستعمار ضد المقاومين، كما في رواية أحدهم: «أرسل أربع خفراء لإلقاء القبض عليّ وعلى زوجتي ... وأحضرنا إلى مكتب المفتش وسألته ... إذا كنت أنا في نظرك مجرمًا، فما الذي جنته زوجتي ... قال لأطردكما معًا إلى مصر، حتى لا تأتي مرة أخرى بسبب زوجتك»[64].

بقي هذا الدور الوطني للمرأة مقصيًا وأظهر الخطاب التاريخي المقاومة باعتباره فعلًا ذكوريًا خالصًا، تراءت صورة المرأة فيه مقرونة بهزيمة المقاومة وإحباطها (صورة السيدة فوز)[65] والجدل في شأن علاقتها برموز المقاومة، وهل هي أديبة الصالون؟ أم صاحبة حانة شعبية ارتادها أبطال المقاومة ليشفوا غلة الهزيمة. وفي المحصلة، بدأ الخطاب التاريخي «بائسًا» في تفسير الحضور الباكر للحركة النسوية السودانية في المشهد السياسي الوطني، مرجعًا ذلك إلى صلابة الرائدات اللائي أسسن أول تنظيم نسائي سوداني في عام 1947 (رابطة الفتيات الثقافية) بُعيد تأسيس مؤتمر الخريجين (1938)[66]، ولم يول بالًا لتحولات العشرينيات، ولم يفهم رمزية وثنائية المرأة/ الوطن في أدب المقاومة كما عند خليل فرح وعبيد عبد النور (مثلًا)، حيث صارت عزه (اسم زوجة علي عبد اللطيف رفيقة الثوار) رمزًا للوطن والحرية:

عزه في هواك نحن الجبال   وللبخوض صفاك نحن النبال

لم يكن مصادفة أن يغني طلاب المدرسة الحربية في أثناء تظاهرتهم:

يا أم ضفاير قودي الرسن   واهتفي فليحيا الوطن

---

(63) الميجر إف. أر. ونجت، المهدية والسودان المصري، ترجمة محمد المصطفى حسن (الخرطوم: دار عزة، 2009)، ص 11.

(64) عبد الرحيم، ص 15.

(65) انظر: حسن الجزولي، نور الشقايق: هجعة في صفاتها ودارها وزمانها: السيدة فوز (الخرطوم: دار مدارك، 2013).

(66) انظر: فاطمة بابكر محمود، خالدة عبد العظيم وسليمان محمد، الاتجاهات الفكرية في الحركة النسائية السودانية (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2008).

أما مشاركة العناصر الآتية من خلفية الرق السابقة فتبدو أنموذجًا آخر لتأثير القيم الاجتماعية في الخطاب التاريخي، وتأثير الخطاب الاستعماري الذي أوجد مصطلح الإنبتات القبلي (Detribalization)، كما جاء في تقرير التصعيد السياسي في السودان (تقرير إيوارت) الذي أرجع مسؤولية حوادث عام 1924 إلى «اشتغال الدعاية المصرية في السودان على فئتين: ضباط الجيش والطبقة المحرومة من حقوقها»[67]. وقصد بالطبقة المحرومة السودانيين المحرومين من حقوقهم من ذوي الأصول المختلطة، وهذا التوصيف تدخل ضمنه فئات متعددة إلا أن «الإنبتات القبلي» أصبح مرادفًا «للأرقاء السابقين» الذين اعتبرت مساهمتهم الوطنية عند بعض المؤرخين - لا شعوريًا - منقصة وقدحًا للمقاومة، وحتى أولئك الذين سينبرون دفاعًا عن المقاومين، في جهد مضنٍ تتبع أصولهم ومظانها «غير المنبتة»، فهم وقعوا في شراك تحقير الاستعمار لعناصر المقاومة الذي أوجد فكره هذا المفهوم (Detribalization) - باعتبارها تميمة ضد الشعور القومي - الذي تبنّاه خطاب معسكر الحضارة (السودان للسودانيين) الذين أوقفوا خطابهم الدعائي للحط من شأن «الأمة» التي يقودها أمثال علي عبد اللطيف المنتمي إلى أصل وضيع[68].

على الطرف الآخر، يُشير مفهوم الإنبتات القبلي، وفق شروحه، إلى الذين ذابت خُلصتهم القبلية بفعل الاختلاط والتزاوج كما في حال السوداني/ المصري، أو بفعل الأسر والرق. هو إذًا مفهوم ذو دلالة إيجابية في مشروع قومية الدولة الوطنية، لكن أراد الاستعمار أن يشحنه بدلالات سالبة، جعلت الخطاب التاريخي منكرًا حقيقة أن نسبة مقدّرة من عناصر المقاومة وقادتها هم بالفعل هؤلاء المنبتون، وهذه إضاءة فارقة لحركة المقاومة لم يدركها النظر التاريخاني باعتبارها مؤشرًا لوعي قومي ينحو نحو النضج.

كما أُنتج خطاب موازٍ نظر إلى المقاومة من زاوية شديدة الاحتفاء، ونظر إلى هذا التمازج الإثني/ القبلي كأنه حالة مثالية (فنتازيا ذهنية) قفزت فوق الواقع الاجتماعي، وهؤلاء أيضًا جانبتهم حصافة التقاط المؤشرات الغنية لدراسة أس

---

(67) إلينا فيزيدبني، «نحو هوية وطنية: جمعية اللواء الأبيض ونهضة القومية في السودان 1919-1924،» آداب (جامعة الخرطوم)، العدد 23 (كانون الأول/ ديسمبر 2005).

(68) انظر جانب من مقالات حضارة السودان، ورد محمد عبد الرحيم عليها، في: عبد الرحيم، الصراع المسلح.

المشكل الاجتماعي/السياسي في السودان، خلال الخطاب العرقي لمقاومة 1924، فالملاحظ أن كلا طرفي مفهوم القومية السودانية، شاب خطابه نوع من استعلاء (يبدو صارخًا في حالة معسكر السودان للسودانيين)، واقتصر عندهما مفهوم السودانيين (على المنتمين إلى العنصر العربي أو المدعين الانتساب إليه)، أو من جانب «أبطال» مقاومة 1924 الذين لم ينج خطابهم من المعتقد والنسب، مثلما حاول عبيد حاج الأمين (الذي تبدو أفكاره قومية ومتقدمة) أن يُكسب المعتقلون احترام جلاديهم حينما أشار (بحيلة) إليهم فردًا فردًا معرفًا بوضعهم الاجتماعي (طبقي/إثني) الرفيع[69]، أو كما ظهرت عند محمد المهدي الخليفة في دفاعه عن نفسه أمام المحكمة. فبينما نحا جميع زملائه إلى الطعن في شهادة أحد شهود الإثبات (كبسون الجاك) اعتمادًا على أن عمره تجاوز السبعين عامًا وذاكرته واهنة، قال محمد المهدي: «إن الشاهد قياسًا على بني جلدته يعتبر شابًا، لأنه يعرف أحد أقربائه وقد بلغ من العمر مائة وخمسين عامًا، ولا يزال يتكسب بكدح جبينه من عمل الترزية في سوق أم درمان، وهو الذي خاط ملابس ختان الزبير باشا[70]. وهي استعلائية صارخة، إذا فككنا رمزيتها، فمحمد المهدي، هو ابن الخليفة السابق حاكم دولة المهدية، والزبير هو تاجر الرقيق (سيئ الصيت) بين عشيرة كبسون الجاك (الأرقاء السابقون)، كما حمل خطابه دلالة استعلائية أخرى (طبقية)، إذا علمنا أن عددًا مقدرًا من عضوية اللواء الأبيض التي ينتمي إليها «المارشال»[71] يعمل - للمفارقة - في مجال الحياكة (الأعضاء المهنيين).

الإشارة الأخيرة في تأرخة المقاومة هي التي ربطتها بمصر، إذ حاول الخطاب التاريخي أن يدفع عنها هذا الارتباط «الاتهامي» أو يؤكده بعنف أحيانًا، وكلاهما جاهد في حشد الشواهد التاريخية الموضوعية، لكنهما (كلاهما) تغافلا عن قراءة هذه العلاقة خلال تحولات البنية الاجتماعية السودانية، وفي إثر التلاحم الذي أحدثه الوجود الكثيف للجنود والضباط المصريين في السودان، وفي إثر الانتماء الثاني إلى بعض الجنود السودانيين (الانتماء المصري)، وخلاصة هذا الأثر في

---

(69) عبد الكريم السيد، اللواء الأبيض، ثورة 1924: مذكرات ومشاهدات سجين، دراسات في التراث السوداني؛ 13 (الخرطوم: جامعة الخرطوم، كلية الآداب، شعبة أبحاث السودان، 1970).

(70) الروايات الشفوية، الكتاب الثالث: محاكمات.

(71) هو لقب أطلقه عليه المستعمر تهكمًا وسخرية، ثم صار في ما بعد مصدر فخر له.

مجتمع المدينة التي تفجرت منها المقاومة، وفي ديموغرافيتها - كما وردت إشارة سابقة - وأشير إلى حدث ذي دلالة، إذ قامت أولى التظاهرات في عام 1924 في أثناء الموكب الحاشد في تشييع أحد الموظفين المصريين في أم درمان.

ثالثًا: ثنائية الذاكرة والمخيلة في جدل المقاومة والقمع

يبدو حضور المخيلة والذاكرة طاغيًا في عنف الاستعمار تجاه المقاومة وفي مآلات هذا العنف على المقاومة، حتى ليلح على المؤرخ قراءة سياق هذا الجدل - أحيانًا - بانتماء أكبر إلى مستوى تعبيرات الذاكرة الجمعية «التي تتبدى في الرواية والثقافة الشفهية والعقلية والذاتية، بل أيضًا في السلوك والمواقف والرموز»[72]، وهي بالفعل ذاكرة مخترقة للخطاب المصدري الذي شكل أساسًا معرفيًا لكتابة تاريخ المقاومة، بتأثير من مركزية أوروبية (سبقت الإشارة إليها)، وجليًا هنا أن الذاكرة المهيمنة على جدل المقاومة والعنف هي ذاكرة ومخيلة الاستعمار التي تموضعت في إطارها تدابير السيطرة والقمع، وبدت باعتبارها منازلة «مخيالية»، تأطرت بشكل صاغته - بصورة عامة - ذاكرة قروسطية، رسمت صورة الآخر من خلال قصص الرحالة وأساطير وراء البحر، أو من خلال وعي صليبي استدعت صوره - في حال السودان - جهادية الفكر المهدوي، كما غذت تداعيات هذه الذاكرة (القروسطية) ذاكرة لاحقة رسمتها صورة الرق ومبررات نظرية الاستعمار، وهي - للمفارقة - كما لاحظ فانون: إن «المانوية والكولونيالية في العصر الحديث تعودان بجذورهما إلى عصر التنوير الأوروبي الذي رأى في أوروبا مركز العالم والنور (إلى المناطق البعيدة)، وطور كل من كانط وهيغل هذه الفكرة، إذ وصفا «الزنجي» بأنه صبياني وكسول ومتراخٍ وبطيء، ومفتقر إلى التاريخ والإنسانية، ويحتاج تدابير قمعية مثل الاستعباد لإجباره أن يكون منتجًا... ويرى المواطن الكولونيالي أن المواطن الأصلي كسرة من الكسل، يتم مطّها تحت الشمس، وهو سميك البشرة كالتمساح لا يستجيب إلا للقوة»[73].

(72) انظر: كوثراني، الذاكرة والتاريخ.

(73) انظر: روبن نيللاند، حروب المهدية، ترجمة عبد القادر عبد الرحمن ([د. م.: د. ن.]، 2002).

تجاه المقاومة في السودان، مثّل الرق والجهاد المهدوي إطارًا لذاكرة قريبة، كاملة الحضور، وسمّت «نظريًا» ردة الفعل القمعي تجاه المقاومة وقسّمته إلى نمطين، وعلى ما بينهما من تداخل يمكن أن نشير إليهما على النحو الآتي:

النمط الأول: استدعى أدوات قمع مرتبطة بأنموذج عنفي مركب: أوروبي (قروسطي)، استبدادي شرقي ومستعار، أحيانًا، من عنف الدولة المهدية المهزومة نفسها، التي استطاعت أن تصدر صورًا ستظل عالقة في الذاكرة في هول قتالها مع القوات البريطانية ومنازلة أشاوس الضباط البريطانيين والأوروبيين الذين تكالبت عليهم رماحها (مقتل هكس، حز رأس غردون، كسر المربع الإنكليزي في شرق السودان، قسوة الأسر وإجبار الأسرى الأوروبيين على مشاهدة عنف الدولة (المهدية)، كما في حالة سلاطين (الذي أصبح في ما بعد مستشارًا للحاكم العام وذا دور مؤثر في سياسة الاستعمار نحو المقاومة 1900-1914).

شكل هذا النمط بصورة رئيسة أساسًا للعنف قبل الحرب، ولا سيما مع الحركات الدينية «المهدوية» على وجه الخصوص، حيث تحيل صورة الدولة المهدية نفسها وحربها مباشرة إلى الصليبية وترجع الأوروبي القهقرى إلى قرون خلت، وتنسي حداثة العلم وفاعلية السلاح الحديث. قال غراهام واصفًا حربه مع المهدية: «أتوا يرتدون بعض الدروع، وفي أيديهم لمعت سيوفهم الصقيلة وتراءت الرماح (ذلك المشهد بدا جزءًا من أيام الحروب الصليبية)، وتمكن أولئك الآتون من أن يمزقوا عددًا من الجنود البريطانيين، قبل أن يتذكر هؤلاء أن لديهم بنادق (القربينة) القصيرة»[74].

سيتم تخطي هذه الذاكرة إلى ذاكرة أوروبا الحديثة، المتفوقة بالعلم الذي أصبحت أدواته سلاح السيطرة الاستعماري الناجز (كما في حالة القطار[75] والسلاح الناري مثلًا)، مثلما حدث في آخر معارك المهدية، كما كتب عنها

---

(74) انظر: Winston S. Churchill, *The River War*, 3rd ed. (London: New English Library, 1973), p. 229.

(75) شكل مرأى القطار أول مرة حالًا من الهلع وسط الأهالي وأنصار الدولة المهدية. ويشير بعض الروايات الشفوية إلى أن بعض الانصار ظن أن الاستعمار جاءهم بالشيطان مجسدًا في هذه الآلة التي تأكل النار وتنفثها (القطار البخاري).

وينستون تشرشل واصفًا كيف أن الآلة الحربية هزمت الدراويش وحصدتهم في اندفاعهم نحو الموت: «هكذا انتهت معركة أم درمان أكبر إشارة إلى انتصار العلم على البربرية، ففي خمس ساعات تم القضاء على أكبر قوة وحشية تواجهها دولة أوروبية»[76]، لكن عندما أثبتت المقاومة أن فكر هذه القوة «الوحشية» لم تمحقه قوة العلم (السلاح الناري) جوبهت المقاومة بأدوات قمع استُلهمت من عصر الظلام الأوروبي (الوسيط) أو من نمط شرقي ومحلي يلائمها - بحسب ظنهم - لذلك لا غروّ في أن يحاكم قادة المقاومة بالإعدام شنقًا ويصلبوا في الأسواق، تمامًا مثل تلك الصورة الصادمة التي أفاض (سلاطين) في وصفها في كتابه السيف والنار دليلًا على وحشية خليفة المهدي في مواجهة المقاومة الداخلية.

نفذ عدد كبير من أحكام الأعدام نهارًا في ساحات الأسواق العامة من دون محاكمات، مع إعلان سابق للحظة التنفيذ، وكما رثت شقيقة عبد القادر ود حبوب متأسية على إعدامه في السوق:

لوجات بالمراد وللأ اليمين مطلوق ماكان بنشنق وداب كريق في السوق[77]

أما النمط الثاني الذي طبع منهج العنف الاستعماري تجاه المقاومة، والذي شكل أساسًا للتعامل مع المقاومة القبلية والجهوية ومع مقاومة عام 1924، فمستلهم أدواته من ذاكرة الرق ومن مانوية/ كولونيالية (قوة الحداثة ضد التوحش)، وهي ذاكرة محتشدة بالصور تؤازرها مخيلة ضاجة بالرؤى.

1- ذاكرة الرق وأسواق داخل أفريقيا

كان على الأوروبي الذي مثّل ذاكرة أوروبية عن الرق أن يملأ فراغاتها بصورة الرق في منابعه الأفريقية، فالآتي إلى السودان سيعبر إليه من خلال صورة الرقيق في «وكالة العبيد في القاهرة»، كما حدث للرحالة بريم الذي يصف تجربته: «والمرء إذا ما دلف إلى وكالة العبيد ينهض النخّاس ليرافقه إلى مكان العبيد...

---

(76) ألفريد إدموند بريم، رحلة دارفور 1847-1852، ترجمة النور عثمان أبكر؛ مراجعة إسماعيل الفحيل (الخرطوم: مدارك، 2011)، ص 160-161.

(77) لو جات بالمراد تقصد «ليت الأمر بيدي»، بنشنق «يشنق»، ود أب كريق «لقب ود حبوبة».

ولا يحرجه سن أو جنس وهو يطلب إليهم أن يروه أسنانهم، مثلما يفعل باعة الخيول في ألمانيا و(إسطبلات أوروبا عمومًا)، ثم يطلب أن «يخلعوا ما عليهم من ملابس (بالية رثه) ليفحصهم بلا إحساس وفي بربرية تتلذذ بما تفعل، لا بد لهذا الفحص من أن يجرح بعمق ويثير مشاعر أكثر الناس توحشًا... يحدق العبيد في المشتري وكأنهم بلا إحساس من دون أن تطرف لهم عين، أو تختلج حاسة، تاركين أنفسهم لما يفعل بهم. ومع ذلك، فمجرد رؤيتهم الأوروبي أمر شنيع، فهو يرى أمامه إنسانًا أشبه بالحيوان ويعامل كالحيوان. لقد رأى سوقًا تعامل العبيد معاملة «رقيقة» وإنسانية بالمقارنة مع أسواق دواخل أفريقيا... وفي السودان فقط سيرى الرق بكل قبحه»[78].

تستدعي هذه الصورة حرفيًا عند التنكيل بمعتقلي المقاومة في عام 1924، بل وحتى في ما أعتقد أنه رأفة ورقّة بعد القسوة. يروي أحد المعتقلين في مذكراته: «ابتدأوا يعيدون تحكيم قيودنا وبعد الانتهاء من عملهم أتوا بحبل (العاشميك)[79] فربطوا به أيدينا مع الكلابيش، ثم لفوه على أعناقنا الواحد مقرون في الآخر، فكوّنا بذلك كتلة واحدة، فإذا تحرك أحدنا تأذى الجميع... ظللنا على هذه الحال أيامًا في باحة رئاسة الجيش الإنجليزي بالخرطوم في برد ديسمبر... وذات يوم دخل ضابط كبير، وحاول أحد المعتقلين لفت انتباهه، فلما التفت خاطبه قائلًا: أنظر سيدي، فلما نظر، إذا به يجد كل الجسد قروحًا وقملًا، وأردف له قائلًا: إن أجسامنا كلها لا تقل عن هذا أذى، ولو سمحت لأريناكها. عند هذا ظهرت على وجهه علامات الاشمئزاز وهز جواده وغادر. وفي الصباح وقفت عربة من الصحة يسمونها عربة التبخير وساقونا من مكاننا هذا إلى إسطبل بغالهم وأجلسونا أمامهم، ثم بدأوا يأخذون الواحد منا بعد الآخر إلى داخل الإسطبل، وكان فيه حلاق يحلق للرجل كل شعره النابت في جسمه، ثم يأخذونه بعد ذلك إلى رجل آخر يدهن له بدهان آخر مطهر، وبعدها يذهب وهو عارٍ إلى موظف بريطاني من مصلحة الصحة ليستلم ملابسه الجديدة»[80].

---

(78) السيد، اللواء الأبيض.

(79) حبل غليظ.

(80) انظر: Gaafar Taha, «The Image of the Sudan as Manifested in English Travel Accounts, Circa 1873-1885» (Unpublished Ph.D. Thesis, Institue of African and Asian Studies, University of Khartoum, 2001).

2- صورة المتوحش النزّاع إلى القتال

في وصف الأوروبي للأفريقي (المسترق) والسوداني انتقائية مصدرها النسق القيمي الأوروبي، إذ كان «الأوروبي ينتقي ويمتدح أو يقدح في خصائص الشخصية السودانية، وفقًا لفائدة هذه الخصيصة لمشروعه الاستعماري المبني على الأيديولوجيا الرأسمالية الاستعمارية، ووصفوه بأنه نزَاع للحرب والقتال، وهو تعبير في النسق القيمي الأوروبي يمثل نقيصة، بجانب صورة المواطن المحلي الكسول، ينظر إلى هاتين الصفتين في إطار المشروع الاستعماري بأنه يمكن تحت التدريب الاستفادة من هؤلاء السكان (تحويل صفاتهم إلى إيجابية)، وهو خطاب صارخ الاستعلاء»[81].

في هذا الإطار، رُسمت صورة الجندية عند السوداني وامتدحها الأوروبي، ولا سيما بعد هزيمة جيش هكس. ثم لاحقًا كسرهم المربع الإنكليزي في معارك الربع الأخير من القرن التاسع عشر في شرق السودان، ونجد صدى هذا الإطار في أخبار بسالة الأورطة السودانية التي حاربت إلى جانب فرنسا في المكسيك، وتلك الصورة التي رسمها وصف القائد العام الفرنسي الذي كتب في تموز/ يوليو 1864 مشيدًا بالجنود السودانيين الذين خاض بهم ثمان وأربعين واقعة حربية: «إن هؤلاء السودانيين الذين لا تسمح نفوسهم أن يبقى الأسير حيًا قد أسرفوا في القتل، وإني لم أرَ في حياتي مطلقًا قتالًا نشب بين سكون عميق وفي حماسة تضارع حماستهم، فقد كانت أعينهم وحدها هي التي تتكلم، وكانت جرأتهم تذهل العقول وتحيّر الألباب. حتى لكأنهم ما كانوا جنودًا بل كانوا أسودًا»[82]. وهذه الصورة المادحة التي تناقض مُثل أوروبا بعد الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان ومواثيق حقوق الأسرى هي التي احتاجتها أوروبا في الحربين العالميتين، والتي لا يضيرها استخدام توحش هؤلاء (الأسود) الذين أنكرت عليهم أي صفة إنسانية خلا عقيدة الجندية، بل يشك في أنهم يحسون الألم (باعتباره شعورًا إنسانيًا) مثل وصف ذلك الطبيب الأوروبي لقدرة مرضاه على تحمل اللآلام حتى إنهم لا يصابون

---

(81) خالد، ص 382.

(82) انظر: حكايات كانتربري السودانية، تحرير دونالد هولي؛ ترجمة محمد أحمد الخضر (الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2003).

بأي صدمة سريرية ولو تقطعت أوصالهم، «سرعان ما يدرك المرء أن السودانيين هم أصلب عودًا من الأوروبيين، ولهم المقدرة على تحمل المعاناة الناجمة عن الإصابات المرعبة من دون أن يصابوا بأي صدمة... لم يكن السودانيون يبدون هذا النوع من الثبات والجلّد في مواجهة الإصابات البالغة فحسب، لكنهم أيضًا لا يشكون أبدًا مهما كان الألم شديدًا وممضًّا... لم أشاهد مثل هذا الجلَد في أي عنصر بشري آخر»[83]. كما امتدح شاعر البلاط البريطاني روديارد كبلنغ الهدندوه السودانيين (Fuzzy Wizzy) قائلًا:

We've fought with many men across the seas

An' some of 'em brave an some was not

The paythan an' the Zulu an' Burmes,

But the Fuzzy was the finest of the lot

مثّلت هذه الذاكرة تبريرًا استراتيجيًا تضاعفت على صداه قوة دفاع السودان إلى سبعة أضعافها، وهي القوة التي «حافظت على السودان عندما كان الخطر مميتًا... لم يكن باستطاعتها ذلك إلا بالخداع والكر والفر على خطوط الأعداء»[84]. وواقع الأمر أنه إلى جانب الكر والفر على خطوط الأعداء، أُثيرت المخيلة الأوروبية، حيث سرت شائعة أرعبت الجنود الإيطاليين بأن الجنود في هذه الأورطة والآتين من الكنغو هم من أكلة لحوم البشر[85]. وصورة المتوحش آكل لحوم البشر الساحر قديمة راسخة، ويتحدث الرحالة بريم بلسان جندي يحرس زريبة الرقيق عند إحساسه بحركة حول الزريبة، قائلًا لزميله: «لا بد من أنه المرفعين[86] لا تطلق عليه النار، قد يكون أحد أولئك العبيد السحرة الملاعين»[87]. هذه المخيلة هي التي حاربت جنود الأورطة 11 السودانية في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924،

---

(83) حكايات كانتربري.

(84) مكمايكل، ص 137.

(85) انظر: Kenneth D. D. Henderson, *The Making of the Modern Sudan: The Life and Letters of Sir Douglas Newbold, K. B. E., of the Sudan Political Service, Governor of Kordofan, 1932-1938, Civil Secretary, 1939-1945*, With an Introd. by Margery Perham Colonial and Comparative Studies (London: Faber and Faber, 1953).

(86) الذئب.

(87) بريم، ص 161.

وهي التي دكّت على رؤوسهم الساحرة الملعونة سور المستشفى العسكري، وهي التي توارت خلف جنود السواري (السحرة آكلو لحوم البشر) عند تنفيذ الإعدام بالثوار، وهي التي رفضت تسليم الجثث.

3 - سفينة الحمقى وتمرد السجن في عام 1924

بعد تظاهرة المدرسة الحربية سيق الطلاب، وعددهم واحد وخمسون طالبًا، معظمهم في مقتبل العشرينيات أو دونها إلى عرض النيل الأزرق، على متن باخرتين وثالثة لحراستهم (معتقل نيلي)، لكن «لم يكف التلامذة عن المظاهرات بل أحدثوا مظاهرات بحرية[88] وأناشيد وطنية وألاعيب صبيانية كانوا يصنعونها على عوامات الباخرتين بأنوار ذات ألوان مختلفة»[89]. وعندما أشعلوا النهر بهتافهم وأغانيهم الوطنية، نُقلوا إلى السجن العمومي، مع محاولة «وضعهم في العنابر المخصصة للمجانين وإلباسهم لباس المجانين الأحمر، وهو ما جعلهم يحطمون أغلالهم ويبدأون ثورة داخل السجن»[90]. يبدو أن مشهد الطلاب في سفينة النهر أيقظ «مخيال عصر النهضة وسفينة الحمقى المميزة له التي تجوب البحر حاملة أبطالها المعتوهين في رحلة المصير المجهول»[91]. واختلطت مخيلة العصر الوسيط - التي لم يكن المجانين يسببون فيها عارًا - مع مخيلة العصر الحديث، إذ «المجنون تعبير عن لاإنسانية غير مقبولة ومنزوعة عنه أية قيمة أنموذجية، لذا يجب اخفاؤه؛ أنه لم يعد معترفًا به بوصفه فاعلًا، وإنما كشيء تمارس عليه سلطة ما»[92].

استخدم الاستعمار الاتهام بالجنون نفسه، باعتباره أداة للهيمنة والقمع والعزل مثل اتهام علي عبد الكريم واتهام عثمان دقنة، وفي رواية نفيسة سرور ذكرت أن ويلس، مدير الاستخبارات، لم يجرؤ على محاكمتها، لكن أصبح الناس

---

(88) قصد الكاتب تظاهرات في عرض النيل.

(89) عبد الرحيم، ص 77.

(90) انظر: الروايات الشفوية، الكتاب الثاني، ج 1.

(91) انظر: ميشيل فوكو، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، ترجمة وتقديم سعيد بنكراد (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006).

(92) انظر: جون كلود سميث، «تاريخ الهامشيين،» في: التاريخ الجديد، إشراف جاك لوغوف؛ ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 465.

يرمونها بالجنون بعد سريان إشاعة اعتقالها وجنونها التي بثّها المتعاونون مع الاستخبارات، بل يشير بعض الروايات إلى دور الإدارة الاستعمارية في تعذيب علي عبد اللطيف نفسيًا وجسديًا، واستغلال أحد المعتقلين الذي عمد إلى إصابته في الرأس، ما تسبب له لاحقًا إصابته بالعصاب.

4- ارتدادية الحداثة: حداثة متوحشة

تبدو انتقائية صور الذاكرة والمخيلة في جدل المقاومة والعنف تعبيرًا «حديًا» عن ارتدادية متوحشة - الاستعمار نفسه تجسيد لها - جعلت الحداثة في مأزق أخلاقي وعلمي، إذ عجزت عن فهم ذاتها والتواصل مع الآخر (بالحد الأدنى)، بل اختارت تجميد دعائم تطورها التاريخي نفسه. وبدأ الاستعمار مسلّمًا بهذه الهزيمة في محاولة تفسيره الحداثة ذاتها، حيث كتب في منهجه المدرسي - السوداني - مُعدّدًا مزاياه التي نقلت السودان إلى مصاف الحداثة: «إن كتشنر هو مدخل العمران والحضارة لأنه أنشأ السكك الحديدية وبنى الاقتصاد النقدي وأقام التعليم النظامي وسن القوانين»[93]، وهي حداثة جعلته خائفًا قلقًا من التعليم التأملي، بل إن ممثلي الحداثة الغربية خافوا من تدريس لغتهم (الإنكليزية) واعتبروا ذلك مدخلًا إلى صناعة الغوغائية. كتب السير غروست: «إن تدريس اللغة الإنكليزية يمكن أن يرفع مستوى العناصر الخاضعة ويجعل منها قوة ضد العناصر المعادية لها»[94]. ويبدو أن وصف تقرير الاستخبارات في عام 1924 لأولى التظاهرات التي قادها الأفندية بأنها تجمع لمجموعة من الغوغاء (Riff Raff) لم يكن محض عنف لفظي مجرد.

هُزمت الحداثة حينما عجزت عن أن تصنع أنموذجًا إداريًا حديثًا، حتى إن السكرتير الإداري نفسه أبدى إعجابًا بنظم هؤلاء المتوحشين، إذ قال معجبًا بعلي دينار - والاختيار هنا ذو دلالة لطاغية وصف حكمه بالاستبدادية والقسوة: «كلما أدركت وفهمت أكثر النظام الذي يُدار به هذا البلد احترمت علي دينار، لم يترك أي شيء ولو صغيرًا إلا وتم إخضاعه وسداد ضرائبه، الكل احترم أوامر الحاكم كل

---

(93) خالد، ص 375.

(94) N. R.O. Intell 109/8/14/148.

هذه السنين، كما أتخيل فإن الكبار الذين حكم عليهم بالإعدام دوريًا - وهم قلة عندما نفكر بالأمر - من المحتمل أنهم استحقوا ذلك»[95].

خافت حداثة الدولة الغربية، صنيعة القومية، من نمو أي شعور قومي عند السكان المحليين لا قِبَل لها بمنازلته فكريًا، فلم يكن من بد لقمعه، إلا استلال أنموذج قمعي (قبل حداثي)، ففي إشارة ذات دلالة أُنزلت عقوبة الجلد على المعتقلين الذين أجابوا في أثناء محاكماتهم عن السؤال المتعلق بالجنسية بأنهم سودانيون. ولا يخفى على أحد أن الجلد والإيذاء الجسدي المادي ما هو إلا صورة نمطية لمعاملة السود في ذاكرة الرق، جاء في تحقيق عن ثورة في هايتي في عام 1792 «ينبغي ألا يعامل السود بغير العنف والإيذاء الجسدي، اللطف والرحمة يثيران في صدره الكراهية الحاقدة، لكن السياط والإهانات والإيذاء تولد الاعتراف بالجميل والمودة والارتباط المنيع». تقمّصت حداثة التنوير مفهومها للوحشية والبربرية إلى القاع، فبرفضها إسباغ «صفة الإنسانية على الذين يبدون الأكثر وحشية أو بربرية من ممثليها، لم تقم إلا باستعارة واحد من مواقفهم المميزة، إن البربري قبل كل شيء، الإنسان الذي يعتقد بوجود بربرية»[96].

5- المستعمر: صورة الله والشيطان

لا تكتمل مقاربة الذاكرة والمخيلة الاستعمارية من دون تلمس وإشارة إلى أطراف المواجهة (المخيالية)، حيث التدابير القمعية التي صدرت عن ثنائية «ذاكرة ومخيلة» أوروبية لا بد من أنها صادفت مخيلة مقاومة كوّنت صورها عن المستعمر الذي تنازله؛ فمنذ «زمن ليس بالبعيد كان ابن الغابة ينظر للبيض باعتبارهم كائنات لا يمكن لمسها (أشباحًا)، وأنهم مؤلهون، وأنهم الربوبية نفسها، أو مخلوقات تشبه الشيطان»[97]، ورسّخ تفوق سلاح الرجل الأبيض

---

(95) آلن ثيوبولد، علي دينار آخر سلاطين دارفور، ترجمة فؤاد عكود (الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2005)، ص 128.

(96) كلود ليفي شتراوس، العرق والتاريخ، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1997)، ص 15.

(97) بريم، ص 161.

(السلاح الناري) وعنفه هذه الصورة كما في قصة نيكولا أوليفي الإيطالي الذي توغل صاعدًا مع النيل متاجرًا، وعندما أحس السكان باستغلاله لهم وحاول أحدهم (نظرًا إلى شقاوتهم) إبداء التذمر، أمر أوليفي على الفور كتيبة من الجنود (الأرقاء السود) بإطلاق النار كيفما اتفق، ولما أردت النيران سريعًا جمعًا من الأهالي، لم يكن أمام الآخرين سوى أن يزحفوا راكعين، وقد ظنوا أن الإرادة الإلهية قد تجلت لناظريهم»[98].

ستُهز هذه الصورة التي شكلت إطارًا وُظّف لإحكام الهيمنة بصورة مطلقة في المصير شديد القسوة الذي واجهته حملة هكس. ففي حين أن الدولة التركية - المصرية، وفي إطار محاولتها التخلص من جنود عرابي، لم تولِ الحملة دعمها اللوجستي الكامل، حيث سبب ذلك هزيمة ماحقة، ليست عسكرية فحسب بل هزمت وإلى الأبد صورة الأبيض «الإلهي» في ذاكرة المحلي ومخيلته، وهذا ما فتح للفكر المهدوي مجالًا لانتصارات لاحقة ذات أثر، تأسيسًا من هذه الهزيمة، وهو ما جعل الإله السابق محض مسيح «دجال» غداة وصول جيش كتشنر، وهذا ما يفسر الإزدراء والسخرية لصفة الجندية عند الجيش الاستعماري - على الرغم من قسوة هزيمة كرري - وهي سخرية أكد لها البون الثقافي بين المحليين والمستعمر بزيه (الأسكتلندي) المميز أسبابًا، إذ كان الأهالي يسمّون الجيش البريطاني «الجيش أب رحاطة»، والرحط تنورة من خيوط جلدية ترتديها النساء والفتيات في السودان، وفي هذا التوصيف هزوء وانتقاص بحسب النظام القيمي المحلي الذي يأتي فيه تشبيه الرجل بالمرأة حطًا لشأنه.

6- مخيلة خلدونية/ ذاكرة عثمانية

في طرف هذه المواجهة المخيالية، يبدو شريك الاستعمار الثنائي (المصري)، صادرًا في أفعاله عن ذاكرة ومخيلة ربما كان لها أثرها في موقف مصر وحركتها الوطنية تجاه المسألة السودانية وارتباطها باللواء الأبيض، وسأشير هنا إلى أن الخطاب الوطني المصري، وهو ذو دلالة (سعد زغلول - الوفد والحركة الوطنية)، أكد حقوق مصر الطبيعية والتاريخية في السودان. قال سعد

(98) بريم، ص 85.

زغلول: «إن السودان ملك لنا، ويجب استرداده، ويحق لنا أن نتصرف تجاهه كما يتصرف أي مالك فيما يملكه»[99]. وهي بحق مقولة كاشفة تناقض الوعي الوطني المصري (وفكره التحرري)، حيث عبّر سعد زغلول عن الوعي الوطني المصري الذي اصطف خلف موقفه تجاه المسألة السودانية، وفيها استعارة لذاكرة الأملاك الخديوية التي كانت مصر والسودان (كلاهما)، وفق النظرة الخديوية جزءًا من متاعها، وهذه الوعي الزائف، مثل ذاكرة زائفة أيضًا استعار فيه الخاضع (مصر في العهد المستعمرة) موقف السيد (التركي وأملاكه الخديوية).

كذلك تحمل الرواية الشفوية دلالات ذات مغزى وتعبير عن مخيلة شاحذة لردات الأفعال تجاه الحدث. ففي تحليل دلالات الأبيض (علم اللواء الأبيض)، نحت الرواية الشفوية المصرية، لتفسيرها باعتبارها مشكلات، لأن «العلم الأبيض هو الذي يرفع على الأنداية (الحانة) في السودان»[100]، ولم ترَ فيه من قوة السلمية وتمثلاتها شيئًا، لأنها - ببساطة - استدعت مخيلة خلدونية لم ترَ في السودان إلا ما يتميزون به من حب السكر و«من خلق السودان على العموم الخفة والطيش وكثرة الطرب فتجدهم مولعين بالرقص على كل توقيع موصوفين بالحمق في كل قطر»[101].

هذه المخيلة هي التي جعلت الراوي لا يرى النيل (هبة مصر) متوسطًا للراية البيضاء، وفي أعلاه مربع صغير عليه العلم المصري، أو ربما استدعت هذه الذاكرة باعتبارها ردًا موضوعيًا على صورة العلم المصري الصغير داخل إطار وادي النيل الكبير.

بمنزلة خاتمة: تشظي المآلات

يعلمنا التاريخ المدرسي أن كل تاريخ هو اختيار، إظهارًا لإرادة الشعوب

(99) مكمايكل، ص 237.

(100) انظر مقابلة اللواء محمد رفعت، في: الروايات الشفوية، الكتاب الثالث، جزء 2، ملحق 1975.

(101) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1983)، ص 63.

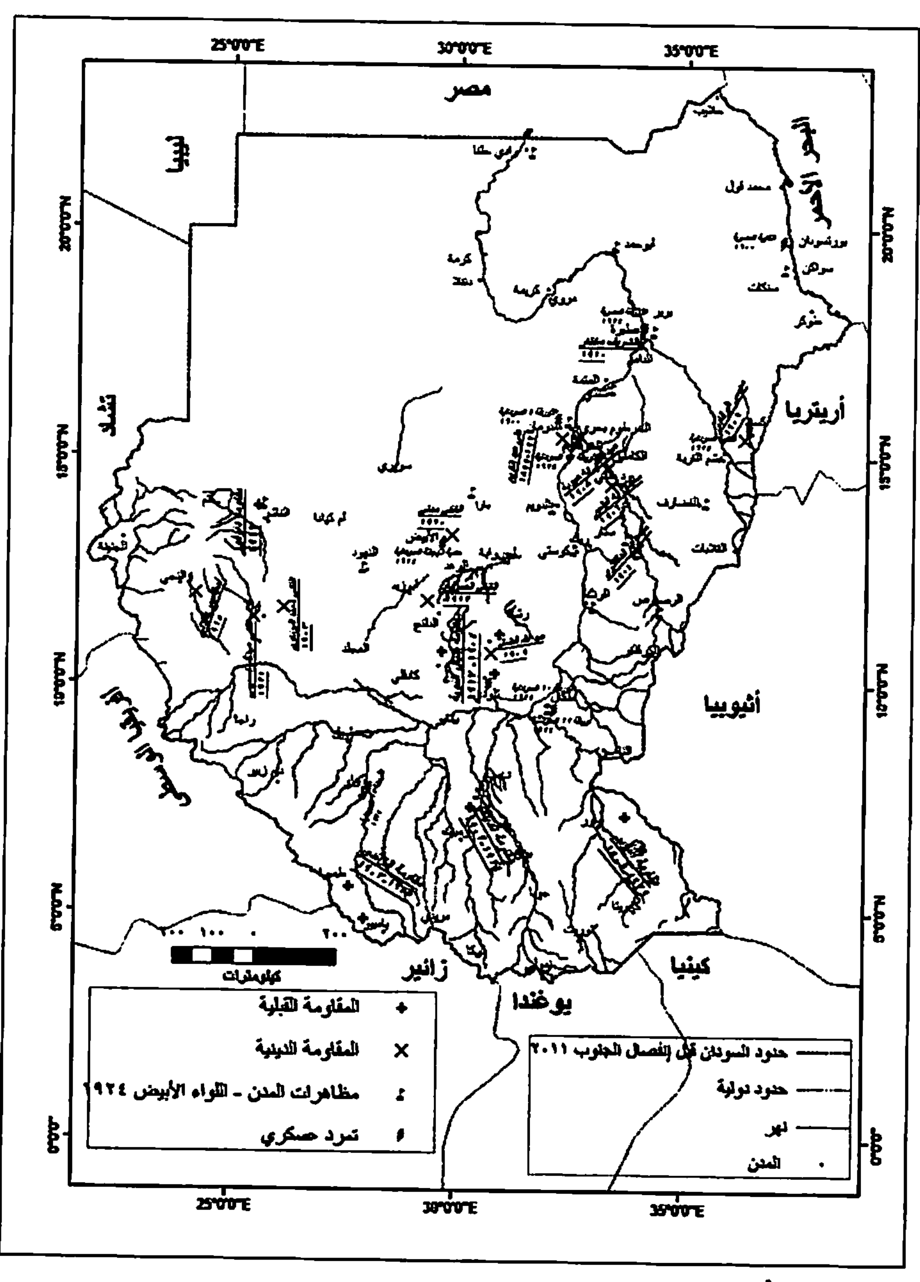
في صنع تاريخها، وهذه إحدى مقولات التاريخ المفارقة للواقع التي تختزل السياقات المتعددة حتى في حال الحدث الواحد. ما يختاره التاريخ هو اختراق الأيدويولوجيا للخطاب التاريخي، بغية توظيف التاريخ وفقًا للإرادة المنتصرة، لا الإرادة الغالبة، كما أن المقولة تطابق بصورة جزافية كاملة بين التأرخة (صنعة استعادة الماضي) والتاريخ، وهي مطابقة تنطوي على سوء طويّة، تقود إلى نتيجة أن التاريخ هو تلك الصور من الماضي التي جمّدت وحُنّطت في متحف «التأرخة» وكتابها.

أظهر الخطاب التاريخي - في حالة السودان - أنموذجًا فريدًا على اختيارية واعية ولا واعية في كثير من الأحيان، شكلت تفسيرًا وتبريرًا للحدث، بل واستمرارًا مأسويًا - أحيانًا - لمآلاته، إذ جاء الاستعمار في طورَيه (الغزو التركي - المصري) والاستعمار الثنائي (استعادة احتلال السودان) دافعًا الدولة الوطنية خارج مسار تطورها الوطني، وكانت سياسته ضد المقاومة انحرافًا عميق الإيذاء بالفكر الوطني/ القومي. أما التدابير الإجرائية التي اتخذها لقمع المقاومة وإحكامًا لسيطرته نحو «قانون المناطق المقفولة، قانون الإدارة الأهلية، أوجد إقطاعية زراعية/ طائفية»، حيث ستعقد خطوط لوحة الدولة الوطنية عشية الاستقلال، وهي تتطلع إلى السودنة (الوصفة السحرية للتحرر) التي لم تعن للنخبة الوطنية إلا تربع الوطنيين على أرائك المستعمر الوثيرة، من دون أن يثار لهم بال في شأن تأثير السياسة الاستعمارية في مشروع الدولة الوطنية (المدنية) حديثة التحقق.

بقيت الدولة الوطنية في نسخها كلها (عسكرية/ مدنية، دكتاتورية/ ديمقراطية) وفية لذاكرة العنف الاستعماري. واستلت من كتابه القمعي صفحات في مواجهة خصومها السياسيين (الإعدام، إخفاء الجثث، قصف الأهالي، حرق القرى، التهجير القسري... إلخ). كما استعارت من مخيلته صورًا شتى نحو صورة المتوحش النزّاع إلى القتال، وربما كان ذلك واحدًا من الأسباب التي جعلت السودان مهيّأ لخوض واحدة من أطول الحروب الأهلية في العالم 1955-2005، وجعلته ينام تحت بؤرٍ متّقدة (دارفور، جبال النوبة، النيل الأزرَق) منذرة بالانفجار الوشيك وتمزّق الدولة الوطنية.

الخريطة (12-1)

كرونولوجيا المقاومة السودانية وجغرافيتها (1900-1925)



(خريطة أُعدّت لأغراض هذه الدراسة)

الفصل الثالث عشر

الأمير الخطابي في مواجهة «الظاهرة الاستعمارية»
قراءة في ترددات الحرب العالمية الأولى

إدريس مقبول

ننطلق في قراءتنا نصوص التاريخ باعتبارها نصوصًا غير منغلقة ولا منعزلة، لكنها «تركيب مفتوح»، بحسب أمبرتو إيكو، يكون للقارئ فيها دور في تكميله في أثناء القراءة. تُوصَف هذه النظرة بأنها نظرة دينامية يجتمع فيها النص التاريخي بالقارئ بالشيفرات العميقة ليكمل بعضها بعضًا، وتمتد جذور هذه النظرة إلى أطروحات جاكبسون وتينيانوف اللذين نبذا النزعة الذاتية للمدرسة الشكلانية[1].

على الرغم من الاختلاف الواضح في قدرة القرّاء على تلقي النصوص التاريخية، من حيث مرجعياتهم وتباين مستوياتهم الثقافية والمعرفية، هناك إقرار عند بعض أصحاب نظرية التلقي بضرورة وجود حد أدنى من الشروط، التي تجعل هؤلاء القراء حائزين معرفة معقولة بالسياق والحوادث والتفاعلات، وثمة من يفترض أن هناك اتجاهًا سائدًا للأعراف القرائية، تُساهم في تكوينه النصوص المهمة كلها، ويمثل التاريخ استمرارًا متصلًا خاليًا من الصراع والتناقض، وأن التحيز الموروث عند بعض أصحاب النظريات إلى هذه الأعراف يجب أن يراعى، ويقتضي ذلك، كما بحسب الناقد الإنكليزي تيري إيغلتون، الاعتراف بأن التاريخ يعمل على تعميق المفاهيم الحاضرة عن الذات ولا يتلفها، وأن الغريب في النصوص يصبح مفهومًا مع مرور الوقت. وكان غادامر، تلميذ الفيلسوف الألماني هايدغر المعروف، وصف التاريخ مرة بأنه «الحوادث التي هي نحن»[2]، فيما نظر علم التفسير أو الهيرمنوطيقا إلى هذا التاريخ على أنه حوار مستمر بين الماضي والحاضر والمستقبل، ويحاول إزالة العقبات التي تعترض سبيل تبادل الأفكار والتأثيرات المختلفة، ولا يقبل الفكرة التي تقول بفشل التواصل[3].

---

(1) إدوارد ستاكيفينج، «فن الشعر البنيوي وعلم اللغة،» ترجمة يوئيل يوسف عزيز، الأقلام، العددان 11-12 (1989)، ص 207.

(2) تيري إيغلتون، مقدمة في النظرية الأدبية، ترجمة إبراهيم جاسم العلي؛ مراجعة عاصم إسماعيل إلياس (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992)، ص 80-81.

(3) ضياء خضير، ثنائيات مقارنة: أبحاث ودراسات في الأدب المقارن (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 12.

من هنا، يتداخل التاريخي بالإنساني بالفلسفي في اللحظات الفارقة، «وبذلك تكون الناحية التاريخية للوجود الإنساني نقطة محورية لتحليل وجودي للإنسان»[4].

يعتبر بول فيين أن «إثراء ذخائر مدارات البحث هو التقدم الوحيد الذي تستطيع المعرفة التاريخية تحقيقه، فلن يستطيع التاريخ أبدًا إعطاء مزيد من الدروس أكثر مما يقدّمه الآن، لكنه سيستطيع مضاعفة الأسئلة»[5].

فما هي أسئلة هذه الدراسة؟

إشكالية البحث

يمكن أن نصوغ إشكالية البحث في الأسئلة المتشابكة الآتية: كيف تصوّر الأمير الخطابي حوادث الحرب العالمية الأولى وكيف تفاعل معها؟ وما هي الطريقة التي أثرت من خلالها حوادث الحرب العالمية الأولى في وضعية العلاقة بين المقاومة والاستعمار في شمال المغرب؟ وأي دور قامت به هذه الحرب وهذا الاستعمار في بلورة ذهنية متغيرة و«وعي» تاريخي عرف تطورًا شديدًا تجاه «الظاهرة الاستعمارية»؟ وهل لهذه الحوادث الكونية دور في نشوء «أسطورة الأمير»؟

منهجية البحث

لمقاربة الإشكالية المطروحة، ومن أجل التوصل إلى الدلالات التاريخية للحوادث، تطلّب منا الأمر وصف الحوادث تارة وتحليل الوقائع ومناقشتها، والمقارنة أحيانًا بين المعطيات والمواقف والروايات، فكان أن اخترنا بعض أدوات المنهج التاريخي المنتسب إلى مجال التمثلات والذهنيات والصور

(4) هانز ميرهوف، الزمن في الأدب، ترجمة أسعد رزوق؛ مراجعة العوضي الوكيل (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1972)، ص 34.

(5) بول فيين، أزمة المعرفة التاريخية: فوكو وثورة في المنهج، ترجمة وتقديم إبراهيم فتحي (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، 1993)، ص 237.

بمعناها المعرفي الذي تجسّده اللغة بالدرجة الأولى[6]، مع اختيارنا المنهج التحليلي النقدي الذي منحنا إمكانية فحص النصوص وتقليبها على ما تحتمله من أوجه، كما كان لمنهج تحليل الخطاب من خلال أدوات التحليل التداولية التي تسعى إلى تشبيك النصوص بسياقاتها وأغراض المتكلمين ومقتضيات الخطاب واستلزاماته دور في إنارة هذه المساهمة.

حدود البحث

حاولت الدراسة أن تتوقف عند ثلاثة معطيات/ مفاهيم، مثّلت حدود البحث:

- محمد بن عبد الكريم الخطابي، باعتباره بؤرة فاعلة في سياق الخطاب.

- الحرب العالمية الأولى، باعتبارها مساحة زمنية تفاعلية مؤطّرة للاشتغال والتتبع.

- الظاهرة الاستعمارية، وهي القضية التي استأثرت بالتحليل من خلال رصد متعلقاتها والمواقف منها على المستوى الداخلي والعالمي.

ركزنا أيضًا على ما أمكن الحصول عليه من معلومات لصوغ مفردات الصورة التي تَمَثَّل بها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الحرب العالمية الأولى، من خلال خوضه حرب تحرير من أشرس الحروب التي سجلها التاريخ المعاصر، حرب لم تنفصل في رهاناتها عن رهانات أطراف كثيرة في خوضها الحرب الأوروبية.

صعوبات البحث

لا يُخفى أن البحث في موضوع يخص «التمثلات» و«الصور» التي يحملها الأشخاص عن «الوقائع» و«الحوادث» محفوف بكثير من المغامرة والصعوبات، فما بالك إذا أُضيف إليه كون الوقائع من جنس «التاريخ» الذي لا تزال صفحات

---

(6) للمزيد عن الصورة والتمثلات في الحرب العالمية الأولى، انظر: Stephanie Dalbin, *Visions croisées franco-allemandes de la Première Guerre mondiale: Étude de deux quotidiens: La Metzer Zeitung et l'Est Républicain*, Convergences; 41 (Bern: Peter Lang, 2007), pp. 11-30.

منه لم تكتب لسبب أو آخر، أو لا تزال على الأقل في نظرنا وبحسب علمنا مفردات منه لم تُحسم بسبب ندرة المعلومات وتضاربها بسبب الروايات أحيانًا، مع ما يحكمها من «تحيّزات» تبدو طبيعية بالنسبة إلى تجربة النقد التاريخي. فصعوبات البحث تتجاوز حدود الدراسة مكانًا وزمانًا، من حيث أن ما قد يكون مفيدًا لنا في بحثنا ربما يجد نفسه على مسافة من الحرب العالمية الأولى، نظرًا إلى طبيعة التقاطعات التي تطلّبها البحث بين السياسة والتاريخ والعلاقات الدولية، كما لا ننسى ما للموضوع من «حساسية» تكتنف بعض جوانبه التي يمكن من خلالها تفسير تكتم الدوائر الرسمية في بلدان الاستعمار وفي المغرب نفسه على الإفراج عن جزء من الوثائق الأرشيفية، والإفصاح عن الشهادات التاريخية التي لا تزال مؤثرة بتردداتها في صناعة الحاضر والمستقبل السياسيين.

الدراسات السابقة

اهتم بموضوع الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي وحرب الريف باحثون لا يُعدون كثرة، عربًا وغربيين، بسبب ما تبعث عليه الثورة الريفية من إغراء وما تمارسه من جاذبية على المشتغلين بالتاريخ، ونذكر هنا موجزًا عن «بعض» هذه الدراسات العربية التي لا تمثل إلا غيضًا من فيض، على أن نترك الدراسات الأجنبية التي وقفنا عليها لصلب الدراسة، وتفاوتت هذه الدراسات في مقاربتها بين ثلاث اختيارات بحثية، إثنان منها متطرفان إما في تهويل التجربة الريفية أو تهوينها، وهذا لا شأن لنا به في هذا السياق، وظل الثالث منها وفيًا لروح البحث العلمي الموضوعي، يفتش عن المنسي والمسكوت عنه من دون أن يعني «الموضوعية التامة»، لأنها من قبيل المحال في الدرس التاريخي في ما نعتقد، مثل كتاب محمد زنير **صفحات مطوية من الوطنية المغربية من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية**[7]، ودراسة علي الإدريسي **عبد الكريم الخطابي، التاريخ المحاصر**[8]، ودراسة محمد أمزيان التي اختصت بجمع وتوثيق ما بين عامي 1926 و1963 من حياة الأمير:

---

(7) محمد زنير، **صفحات مطوية من الوطنية المغربية: من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1990).

(8) علي الإدريسي، **عبد الكريم الخطّابي: التاريخ المحاصر**، تقديم الهاشمي الطود (الرباط: منشورات تيفراز، 2007).

محمد عبد الكريم الخطابي: آراء ومواقف (1926-1963)[9]، ومحمد سلام أمزيان **عبد الكريم الخطابي وحرب الريف**[10].

تجدر الإشارة إلى أن أغلبية الدراسات من حيث الكم هي تلك التي تناولت الأمير الخطابي ضمن تجارب التحرير في المغرب العربي أو الشمال الأفريقي، مثل دراسة محمد عبد المنعم إبراهيم **الأمير عبد الكريم الخطابي، بطل الشمال الأفريقي**[11]، ودراسة أمحمد مالكي **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**[12] ودراسة علال الفاسي التي جاءت عبارة عن مقالات تسجيلية جُمعت في ما بعد في **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**[13]. لكن الدراسات التي اهتمت بقضية الأمير الخطابي خلال الحرب العالمية وقراءته أحداثها قليلة وقليلة جدًا، بحسب علمنا، وما وُجد منها - ودائمًا بحسب ما وسعنا جمعه - لا يعدو أن يكون كلامًا مقتضبًا عن الحوادث التي مر بها الأمير والعائلة الخطابية بين عامي 1914 و1918، ولم نقف على بحث اهتم برصد الموقف من الحوادث في الحرب العالمية الأولى خلال هذه الفترة، وأغلبية ما كُتب جاءت توثيقًا لحياته عمومًا ولمرحلة أنوال وما بعدها حتى استسلام الأمير في عام 1926 خصوصًا. لكن في المقابل يمكن أن نتحدث عن منحى سلكه بعض الباحثين، منهم الطيب بوتبقالت، في رصد عالمية القضية من خلال كتابه **عبد الكريم الخطابي: حرب الريف والرأي العام العالمي**[14]، كما يمكن أن نتحدث عن دراسة الحسين الإدريسي **التراث الصحفي الريفي: قراءة في إسهامات محمد بن عبد الكريم**

---

(9) محمد أمزيان، **محمد عبد الكريم الخطابي: آراء ومواقف (1926-1963): حول التجربة الريفية، المغرب بعد حرب الريف**، منشورات اختلاف؛ 12 (المغرب: منشورات الاختلاف، 2002).

(10) محمد سلام أمزيان، **عبد الكريم الخطابي وحرب الريف** (القاهرة: مطبعة المدني، 1971).

(11) محمد عبد المنعم إبراهيم ومحمد عبد الوارث الصوفي، **الأمير عبد الكريم الخطابي: بطل الشمال الأفريقي** (القاهرة: المكتبة العلمية ومطبعتها، 1958).

(12) أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 20 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).

(13) علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط 6 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2003).

(14) الطيب بوتبقالت، **عبد الكريم الخطابي: حرب الريف والرأي العام العالمي**، سلسلة شراع (طنجة: وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال، 1997).

الخطابي[15] التي عُني فيها بتتبع مساهمات الأمير عبر جريدة ريف تلغرام، وما تعكسه من اهتمامات وثقافة وطنية وقومية. ومن هذه الدراسات ما جاء مقارنًا مثل دراسة زكي مبارك **محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب**[16].

يمكن أن نتحدث أيضًا عن صنفين من الكتابات التاريخية: أحدهما لمشاركين في صناعة الحوادث أو معايشين جزءًا منها، مثل مقالات محمد علي الطاهر الذي اتصل بالأمير في فترة نزوله في مصر **خمسون عامًا في القضايا العربية**[17]، وآخر تاريخي جاء على شكل مذكرات كُتبت في ما بعد بحسب أوضاع وسياقات متباينة، أو شهادات مجموعة من هنا وهناك، مثل عمل محمد الرايس **شهادات عن المقاومة في عهد الزعيم عبد الكريم الخطابي**[18]، وعمل محمد بن الحسن الوزاني عن «محمد بن عبد الكريم الخطابي، أمير الجهاد ومؤسس جمهورية الريف»[19].

من الدراسات التي تحدثت بإسهاب سردي فضفاض عن الموضوع دراسة محمد مهدي الإستانبولي «محمد بن عبد الكريم الخطابي»[20]، ودراسة محمد

(15) الحسين الإدريسي، «التراث الصحفي الريفي: قراءة في إسهامات محمد بن عبد الكريم الخطابي،» ورقة قُدمت إلى: الندوة الدولية حول التراث الثقافي للريف، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الحسيمة، المغرب، 15-16 تموز/ يوليو 2011، ص 113-121.

(16) زكي مبارك، **محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب**، تقديم علي الإدريسي (الرباط: فيديبرانت، 2003).

(17) محمد علي الطاهر، **خمسون عامًا في القضايا العربية** (بيروت: مؤسسة دار الريحاني، 1978).

(18) محمد الرايس، إعداد وتقديم، **شهادات عن المقاومة في عهد الزعيم عبد الكريم الخطابي** (الرباط: منشورات تيفراز، 2011).

(19) فصل من كتاب: محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، 6 ج (بيروت: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير، 1982)، ج 2: حرب الريف، و**محمد عبد الكريم الخطابي وقضايا مغرب اليوم: أعمال يوم دراسي احتفائي، 5 فبراير 2005**، إعداد وإنجاز فاطمة الجامعي الحبابي، 2 ج، أبحاث وأعمال؛ 15 (الرباط: دار أبي رقراق، 2013)، ص 43-63.

(20) محمد مهدي الإستانبولي، **محمد بن عبد الكريم الخطابي** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1987).

علي داهش صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، محمد بن عبد الكريم الخطابي[21]، لكنها لا تزود بحثنا بكثير فائدة.

سؤال أولي

إن حاجتنا إلى إنتاج الأسئلة التاريخية أكثر قيمة من أي سعي إلى البحث عن جوابات جاهزة تدّعي تقديم تفسير علمي للحوادث، كما أن نتائج تقصينا التاريخي لن تكون في النهاية غير أسباب أو غايات مررنا بها هنا أو هناك في أثناء رحلتنا وبحثنا التاريخي... وموضوع صورة الحرب العالمية الأولى وما تثيره من أسئلة يمكن أن يكون مثالًا على ذلك.

على الرغم من أن الحرب العالمية الأولى كانت حربًا أوروبية - أوروبية، وهذا يعرفه العام والخاص، شكلت أفريقيا على سبيل المثال، وشمالها خصوصًا، خلفية لهذه الحرب بما مثلته من طموحات وتطلعات ومنافسات وتسابق في شأن «ثمار» أفريقيا لتغطية حاجات المتحاربين «البيض» في أوروبا، وتسابق في شأن «رجال» أفريقيا في ما يعرف بأكبر عملية استغلال بشعة عرفتها البشرية في تاريخها الحديث. هذا التسابق المحموم الذي لم يجعل أفريقيا في مأمن من نيران «الحرب» وألاعيبها وخططها، حيث شارك فيها من المغاربة في معركة فردان (1916) والمارن (1914) (هذا على سبيل المثال فحسب) وغيرهما، كما يذكر محمد البكراوي في أطروحته، حوالى 45 ألف مقاتل، مات منهم 15 ألفًا ممن جندتهم فرنسا للمشاركة في حربها[22]. تطلّب هذا الواقع نشوء وعي بالحرب، بما هو جزء من الوعي بالحياة والتاريخ الجديد الذي بدأ يتشكل في آن واحد، ذلك أن الحرب وعلى الرغم من كونها تضع حدًا لحياة الملايين من الأفراد والجماعات مثلما وقع في الحرب العالمية الأولى والثانية، لكنها تمثل في الوقت ذاته فرصة الحياة «بكرامة» لكثيرين حين تصبح وسيلتهم لنيل حريتهم واستقلالهم، إنها - أحيانًا - الخيار الوحيد الذي لا بد منه ليكون

---

(21) محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، محمد بن عبد الكريم الخطابي (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002).

(22) Mohamed Bekraoui, «Le Maroc et la première guerre mondiale (1914-1920)» (Thèse de doctorat d'état inédite, Université de Provence, 1987), tome 1, pp. 220-224.

الإنسان إنسانًا، لينتزع فيه الإنسان شرف كونه جديرًا بلقب الحياة «المُعَرَّفَة»[23] لا أي حياة «نكرة»، كما يقول أحد بناة الوعي في هذه اللحظة التاريخية المهمة. إنه الأمير الخطابي الذي ظل يرى في «الحرب» وفي «الحالة الاستعمارية» شكلًا ماديًا للاختراق الحضاري[24].

هناك من يُدعى بالأمير اختصارًا، نبتت تجربته قبل الحرب العالمية الأولى وعاش زمنها وامتدت حياته لما بعدها، فكان «شاهدًا» على العصر كما يقولون، إنه محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي يمثل في تاريخ مواجهة الظاهرة الاستعمارية أنموذجًا ومدرسة للوعي بقيمة «الحرية» وقيمة «الحياة» التي ربما تتطلب من الإنسان أن يقدم حياته وحياة من آمنوا معه بالقيم النبيلة نفسها مقابل «حياة الكرامة والحرية»، مقابل شعاع الحرية، لأن الحرية «شمس يجب أن تشرق في كل نفس، فمن عاش محرومًا منها عاش في ظلمة حالكة، يتصل أولها بظلمة الرحم، وآخرها بظلمة القبر»[25].

محمد بن عبد الكريم الخطابي أيقونة بارزة، تكاد تصل إلى درجة «الأسطورة» التي لم تنفصل عن الواقع، من حيث جسدت الأسطورة ذلك الأنموذج العالي والمتعالي، كما يخبرنا يونغ[26] من التجربة الإنسانية التي تخطف البصر بمثاليتها ورقيها، فباتت تمثل إلهامًا تاريخيًا مشعًا لحركات التحرر الوطنية عبر العالم، في الصين وباكستان والهند وأندونيسيا وغيرها من البلدان[27].

---

(23) يعتبر محمد العربي المساري أن الحرب التي خاضها الخطابي «كان قانونها الموت في سبيل الحياة»، انظر: محمد العربي المساري، **محمد بن عبد الكريم الخطابي: من القبيلة إلى الوطن** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 12.

(24) حازم خيري، **آلام من نسيج خاص: مقالات في الفكر الأنسني** (بيروت: المؤسسة العربية للنشر، 2011)، ص 8.

(25) مصطفى لطفي المنفلوطي، **النظرات**، 3 ج (بيروت: دار الثقافة، [1988])، ج 1، ص 126.

(26) Carl Gustav Jung, *Les Racines de la conscience: Études sur l'archétype*, Traduit de l'allemand par Yves Le Lay (Paris: Buchet - Chastel, 1971), p. 16.

(27) كان الجنرال ليوتي يحذر «إسبانيا خاصة والدول النصرانية عامة من خطر انتصار الريفيين المسلمين على الإسبان، فإن ذلك سيكون له ما بعده من أثر على الشعوب الإسلامية الخاضعة للاستعمار الأوروبي النصراني، فإن ذلك سيجعلها تتحرك»، انظر: محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي**، ط 2، 22 ج (بيروت: المكتب الإسلامي، 1983-1997)، ج 14، ص 361.

أولًا: الخطابي واندلاع الحرب العالمية الأولى

أول سؤال يبادرنا ونحن على أبواب تجميع قطع الصورة الذهنية عن الحرب هو: أي وضع للعائلة الخطابية والأمير محمد بن عبد الكريم ضمنها تحديدًا عند بداية الحرب العالمية؟

الجواب عن هذا السؤال لا يقف في نظرنا عند حدود رصد الوضعية الاعتبارية للأمير عند اشتعال فتيل الحرب، بل يذهب أبعد من هذا ليسجل لنا التحولُ بدايةَ العبور من ذهنية تتمركز على «الشخصي» إلى ذهنية تتمركز على «الجماعي»، أو بعبارة أخرى تحول قضية «الجماعي» إلى شأن «شخصي»[28]، وهي بداية تَبَرْعُم وعي «جماعي» تاريخي عند الأمير، يترجمه انعطاف في خط حياة باردة وهادئة ومتقوقعة لا غاية لها إلا تحقيق استقرار اجتماعي ووضع اعتباري فردي يسعى إليه كل إنسان داخل مجتمع مغلق مؤمن ومحافظ[29]، انعطاف في اتجاه حياة ستُملأ بالصخب وتلاحقها الأضواء شيئًا فشيئًا، لأنها ستخرج بالتاريخ المتحول من «الشخصي» صوب «الجماعي» إلى مسرح الحوادث العالمية مؤثرة ومتأثرة[30]، لحظة اندماج بين تاريخين: محلي وكوني.

---

(28) تابع جرمان عياش في دراسته عن «أصول حرب الريف» من خلال مراسلات الأمير ووالده مع الإسبان قبل الحرب العالمية الأولى، وكيف كانت تعكس اهتمامات شخصية وعائلية محدودة، انظر: جرمان عياش: «القاضي عبد الكريم وولده محمد،» في: **أصول حرب الريف**، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق (الرباط: الشركة المغربية المتحدة، 1992)، ص 157 وما بعدها.

(29) نختلف مع علي الإدريسي في اعتباره أن أطروحة عياش تعكس الطرح المكيافيللي، لأن الأمير في الوقت ذاته بشر يجري عليه ما يجري على البشر من تقلب وتطور، وإن كنا نختلف مع جرمان عياش ففي الاعتماد في أحيان كثيرة على الأرشيف الإسباني والفرنسي، وهو في النهاية وجهة نظر استخبارية لا تمثل إلا وجهًا من الصورة وليست الصورة كلها. انظر: الإدريسي، **عبد الكريم الخطّابي**، ص 197.

(30) ورد في مقدمة ماريا روسا ذي مادارياكا، **محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال**، نص من جريدة *abc* الإسبانية، يعود إلى عام 1963، يقرر ما يلي مشيرًا إلى الارتباط بين ثورة عبد الكريم وفترة الحرب العالمية: «يبدو أن السبب الرئيسي لتمرده وثورته ضد إسبانيا وفرنسا ربما نشأ خلال فترة الحرب ما بين 1914 و1918، حيث اشتبهت السلطات الفرنسية في تعاونه مع الألمان، وبإيعاز من فرنسا قامت السلطات المحلية في مليلية باعتقاله وحبسه في قلعة روستو كورد». انظر: ماريا روسا ذي مادارياكا، **محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال**، ترجمة وتقديم محمد أونيا، عبد المجيد عزوزي وعبد الحميد الرايس (الرباط: منشورات تيفراز، 2013)، ص 15.

عند تتبع المصادر التاريخية سنجد أنه عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، أي بعد تسعة أعوام من عودة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي من فاس التي تخرج في جامعتها القرويين، وعين قاضيًا في مدينة مليلية، وكان في الثاني والثلاثين عامًا، سيتصل الأمير ببعض التقدميين الإسبان الذين استقروا في مليلية، وهذا انفتاح له ما له من دلالات، لثقافة «محافظة» على ثقافة «تقدمية» في جامع «الهموم الإنسانية»، حيث أشرفوا على إصدار جريدة تحمل اسم تلغرام الريف، وعمل محمد بن عبد الكريم مراسلًا لها، وأخذت تنشر مقالاته عن أوضاع المغرب وتحليلات العلاقات الدولية، خصوصًا بين دول العالم الثالث والدول العظمى[31].

كان العالم الثالث يومئذ ساحة خلفية للصراع الذي سيتوج بالحرب العالمية الأولى، وجدير بالذكر أن المغرب، بسبب موقعه الاستراتيجي جنوب أوروبا، وعلى بعد أقل من عشرين كلم من الساحل الإيبيري، كان محط أطماع الدول الكبرى (فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وإسبانيا) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي مستهل القرن العشرين، الدول التي ستشعل أوار الحرب العالمية الأولى وتستفيد من آثارها[32]. هذه الحرب التي أدخلت الدول في علاقات جديدة، ورسمت مشهدًا غير مسبوق كما هو شأن الحروب كلها، تَهدم عالمًا وتنشئ عالمًا آخر[33]، عالمًا من المصالح والتحالفات الجديدة.

لماذا الصحافة والاشتغال مراسلًا صحافيًا في زمن الاضطرابات؟ وما دلالته التاريخية في علاقته بالحرب القائمة؟

لا شك في أن هذا السؤال يدفع في اتجاه معقول نسبيًا، إنه اهتمام محمد بن

---

(31) سي أحمد بوبية، قبائل زمور والحركة الوطنية: مذكرات سي أحمد بوبية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات؛ 38 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2003)، ص 426.

(32) عدا إسبانيا التي أخذت موقفًا حياديًا شأنها شأن السويد من الحرب العالمية الأولى.

(33) عن آثار الحرب العالمية الأولى، انظر: محمد بركات، معارك الحرب العالمية الأولى: مذابح الرجال.. وحرائق الأموال، موسوعة الحرب العالمية الأولى؛ 2 (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).

عبد الكريم بالخروج إلى دائرة التأثير والضوء، لأن «مهمة الصحافي هي التبصير في الأزمات»، كما يخبرنا عبد الباري عطوان[34]، وما من أحد يشك اليوم في قدرة وسائل الإعلام والصحافة على التأثير في الاتجاهات والممارسات أو في ترتيب الاهتمامات والأولويات. وفي الأزمات، خصوصًا الحروب، أدّت الصحافة والإعلام دائمًا أدوارًا مركبة، منها ما هو تحليلي نقدي ومنها ما هو دعائي، ومنها ما هو دبلوماسي، ومنها ما بات يعرف بالدور القتالي، أو ما اصطلح على تسميته الحرب الإعلامية[35].

من خلال التتبع، يبدو أن الأمير محمد بن عبد الكريم كان يحاول أن يقف موقف المحلل النقدي لوضع الحرب وللعلاقات الدولية بين العالمين المتقدم والمتخلف بما فيه العالم الإسلامي الذي بات مستهدفًا في أطرافه وقلبه العثماني. فالعالم على وشك انفجار وشيك، وفم أوروبا يتحلّب لما تراه من جغرافيات العالم الإسلامي التي باتت لقمة سائغة بعد الضعف الذي دب في الرجل المريض. وكان الأمير الخطابي حريصًا، كما تقول ماريا روسا، على «الحصول على الجرائد والمجلات كي يبقى على علم بما يجري في إسبانيا والعالم»[36].

لا شك في أن هذه التجربة الصحافية تركت في نفس محمد بن عبد الكريم وفي شخصيته أثرًا كبيرًا كما يذكر الحسين الإدريسي[37] الذي عالج كتابات الأمير الصحافية بين عامي 1907 و1915، نظرًا إلى احتكاكه بالسلطات الإسبانية وتعرّفه عن كثب إلى «ذهنية الآخر»، حيث اكتشف طريقة تفكير المستعمر وتخطيطاته البعيدة، فجعله هذا الاحتكاك يقف على النيات العدوانية للمستعمر، ويدرك مدى احتقار الحكام العسكريين للشعب المغربي[38]. وكانت إسبانيا تحاول تصريف

---

(34) انظر: محمد صالح المسفر، أحاديث في السياسة والفكر والسلام والتعليم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص 220.

(35) محمد نجيب الصرايرة، «مقدمة،» في: تغطية الصحافة العربية للحروب: دراسات في فلسفات التغطية ومضامينها في حربي الخليج الثانية والثالثة، تحرير عبد الله الكندي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008)، ص 9.

(36) ذي مادارياكا، ص 207.

(37) الإدريسي، «التراث الصحفي،» ص 113-121.

(38) المسفر، ص 220.

سياساتها ورؤاها عبر صفحات جريدة ريف تلغرام إلى منطقة شمال المغرب. وترسخ هذا الوعي حين خضع للاختبار الميداني بوقوعه (الأمير) في الأسر خلال الحرب العالمية الأولى (منتصف عام 1915) في قلعة مليلية، هذا الاعتقال الذي جاء وسيلة للضغط على والده عبد الكريم الخطابي وابتزازه. وعلى الرغم من تبرئته في المحكمة من التهم كلها، إلا أن المسؤولين الإسبان رفضوا إطلاق سراحه، وأخبروه أنه رهين سياسة والده المعادية لإسبانيا، الأمر الذي دفعه إلى محاولة الهرب من السجن. لكن محاولته باءت بالفشل، مخلّفة له عاهة مستديمة في إحدى ساقيه، تذكّره في ما بقي من حياته بأن «الاستعمار» و«الحرب» حالة لاإنسانية تسبب الإعاقة أمام كل تطور مأمول. ومع هذا، لم يرضخ الأب للضغط، وأرسل خطابًا شديد اللهجة إلى المقيم العام خوردانا، ليبقى الأمير رهن الاعتقال أحد عشر شهرًا.

تجربة السجن التي صادفت نشوب الحرب العالمية الأولى زادت من صلابة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي من جهة، وعمّقت وعيه بماهية الاستعمار، وخططه للنيل من أصحاب الحق، وكيف أن الاستعمار ظاهرة خالية من أي بعد أخلاقي حيثما وقعت على وجه الأرض، وأن لا مبرر لها غير الغطرسة وحب الاستغلال وسرقة أحلام الناس وآمالهم في الحرية والانعتاق، وأن الحرب العالمية ما هي إلا تعبير عن شهوات المرضى والمجانين للدم والنار، وأوروبا موطن هؤلاء «البغاة» «المجانين»، فكانت حربه على الاستعمار وعلى الاستغلال وعلى الهمجية المتوارية خلف الوجوه «المتحضرة»، حرب على المتاجرين الجدد بالبشر. يخبرنا كراودر أن عدد الأفارقة الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى أكثر من مليون جندي، حُشد عدد كبير منهم من الرجال بل ومن النساء والأطفال بالقوة الجبرية أحيانًا، ليعملوا في نقل إمدادات الجيوش التي كان يتعذر نقلها بالوسائل التقليدية، مثل الطرق والسكك الحديد أو على ظهور الدواب، وفقد أكثر من مئة وخمسين ألفًا من هؤلاء الجنود والحمالين حياتهم خلال الحرب، وأصيب كثيرون آخرون بجراح وعاهات أعجزتهم[39].

---

(39) م. كروادر، «الحرب العالمية الأولى ونتائجها،» في: ألبير آدو بواهن، إشراف، **تاريخ أفريقيا العام**، 7 مج (باريس: إديفرا؛ بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1990)، مج 7: **أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية، 1880-1935**، ص 289.

زادت هذه الصورة «السوداء» الاستغلالية، والمليئة بقدر غير يسير من الوحشية الأوروبية في توظيف أهالي الشمال الأفريقي والمغرب في حربها القذرة، زادت من تصعيد وعي الأمير بقضية «الاستعمار»، وأعادت تشكيل ذهنية تتميز بمقاومة شديدة لإسبانيا وفرنسا تحديدًا، ما ستجعله في ما بعد مناهضًا للظاهرة الاستعمارية عمومًا، هذا الوعي هو الذي سيتوج كما يشهد التاريخ سعيه «النضالي» الحثيث في ما بعد لتحريض المغاربة «المجندين» والمشاركين في الجيوش الفرنسية في حرب فيتنام على العصيان وعدم الانخراط الطوعي في هذه المأمورية، على اعتبار أن هزيمة «فرنسا» رمز «الاستعمار» في أي من مستعمراتها سيكون انتصارًا للمقاومة، وللحرية التي باتت حقًا وجوديًا لكل «إنسان»، بغض النظر عن عرقه وجنسه وانتماءاته الدينية. يقول «الأمير الخطابي» في رسالته التي وجهها إلى المجندين المغاربة للقتال في الهند الصينية: «إن ديننا الذي يدعو إلى العزة والكرامة وتقديس حرية الأفراد والأمم، ليدعوكم إلى الانتصار للحرية في كل مكان ومقاومة الظلم في كل آن، كما أن هذا الدين يحرم عليكم أن تقاتلوا أو تقتلوا من لم يعتد عليكم. إن انتصار الرجعية والاستعمار في أقصى الأرض هو هزيمة لنا ولقضيتنا، كما أن انتصار الحرية في أي مكان هو انتصار لنا وبشير بقرب استقلالنا، فكونوا عونًا لبلادكم، ولا تكونوا عونًا عليها واستلهموا ماضيكم مستضيئين بجذوة الإيمان والحرية المشتعلة في صدوركم لتنير لكم السبيل: سبيل الحرية والكرامة»[40].

هذا الوعي العميق بقيمة الحرية باعتبارها قيمة إنسانية، جعل جهد الاستعمار يتكسر على صخرة المقاومة التي صنعها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وظلت قوية لأعوام، و«المعنى الحقيقي لذلك هو أن غزو قلوب البشر وعقولهم لم يتحقق مطلقًا»[41]. لذلك، يمكننا القول إن تجربة الخطابي لم تكن مجرد انتفاضة قبلية من بين أخريات، كما يقول المساري، وإنما «كانت مسلحة برؤية تتطلع إلى المستقبل»[42].

(40) أمزيان، محمد عبد الكريم الخطابي: آراء ومواقف، ص 189.

(41) عبد الله العروي، «أفريقيا في ظل السيطرة الأجنبية،» في: بواهن، ص 126.

(42) المساري، ص 196.

إن الحرب بما هي نشاط اجتماعي منظم لممارسة العنف، كما يقول كلاوزفتر[43]، فإنها في النهاية نتيجة حتمية حين يتغافل الناس عن القانون وعن قيم العدالة الإنسانية، وينطلقون من دون قيد في اتجاه المزيد من العتو والشطط الذي لا يتقيد بضمير ولا أخلاق، وصورتها المثالية كانت الحرب العالمية الأولى.

ثانيًا: الخطابي وانكسار فرنسا في الحرب العالمية الأولى

يُخبرنا جرمان عياش أنه على الرغم من أن الريف كان يعيش في عزلة كبيرة عن العالم، ملأت أصداء الحرب العالمية الأولى، أو ما كان يسمى يومئذ الحرب الأوروبية، ديار الريفيين حماسةً وتوثبًا مع أسابيع اندلاعها الأولى، حيث ترامت الأنباء باكرًا أن فرنسا التي تُعدّ وحدها صاحبة السيادة الحقيقية في المغرب، تعرضت هي نفسها للغزو وكُتبت لها الهزيمة في أرجح الظن، وبناء على ذلك بات من المتوقع أن ترخي قبضتها على البلاد[44].

في الواقع يمكن أن نقول، ونحن نبحث عن أجزاء الصورة، إننا بصدد البحث عن صورتين متعارضتين، تمثل كل صورة أنموذجًا إدراكيًا مناقضًا للآخر. تكشف الصورة التي حملها الأمير عن الحرب العالمية والمشاركين فيها عن ذهنية مركبة أو متمفصلة بالمعنى الثقافي، كما يقول لوسيان فيفر[45]، تجمع بين معطيين متناقضين في الظاهر، لكنه «مفهوم» سياسيًا. فهي كما تبدي «الاهتمام» تبدي في الوقت ذاته، وهي نقطة قوة، «اللامبالاة» تجاه قضية الحرب العالمية الأولى، فهذه الحرب في نظر الخطابي «حرب لا تعنينا»، وهي في الوقت ذاته «تعنينا» بوجه من الوجوه. لا تعنينا لأنها اشتعلت بعيدًا عنّا على أراضٍ أوروبية، ونحن محبون للسلام، والمتصارعون فيها رهاناتهم الهيمنية والتوسعية تعنيهم وحدهم، فالصورة عنها أنها أوروبية - أوروبية، أي خارج إطار الاهتمام، لكنها في الوقت ذاته «تعنينا» لأن المتصارعين فيها هم في الوقت ذاته «مستعمرون» و«بُغاة» بغوا علينا، فهزيمتهم وانتصارهم مؤثر

---

(43) مارتن فان كريفلد، حرب المستقبل، ترجمة السيد عطا، الألف كتاب الثاني؛ 173 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995)، ص 52 وما بعدها.

(44) عياش، ص 202.

(45) انظر: فيليب أرياس، «تاريخ الذهنيات،» في: جاك لوغوف، إشراف، التاريخ الجديد، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 277-311.

في علاقتنا بهم، وإن كان الواقع كما تحكي ماريا روسا يؤكد أن المقاومين الريفيين كانوا ينظرون في أثناء الحرب العالمية الأولى إلى الأوروبيين المتعاركين في هذه الحرب على أنهم صنف واحد وملّة واحدة. تقول: «لأن جميع النصارى في نظر المقاومين الريفيين كانوا أعداء من ملة واحدة، وبالتالي فإن الألمان يعتبرون مثلهم تمامًا، مثل الإسبان والفرنسيين»[46]، كان يقابل هذه الصورة توجس لا يتوقف، كان دائمًا ينظر إلى الأمير أنه يمثل، إن نجحت حركته التحررية، «تهديدًا للحضارة والسلام في الغرب»[47]. من هنا يمكننا أن نفهم لماذا ظل الأمير محمد بن عبد الكريم والعائلة الخطابية برمتها متابعين لما يجري على الساحة الدولية في الحرب العالمية الأولى، متابعة كان دافعها ترقب ما ستسفر عنه هذه الحرب التي تشارك فيها فرنسا التي ظلت حبيسة صورة نمطية وسلبية هي صورة العدو، كما يسميها ستيفاني دالبن[48]، صورة العدو اللدود «المتغطرس»، إذ كانت النفوس توّاقة إلى هزيمتها وكسر جبروتها مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾[49]، كما كان يردد الخطابي متطلعًا إلى بشائر هزيمة فرنسا «المتنطعة».

إلى جانب حضور البعد التنفيسي الذي تمارسه حوادث الانتصار والهزيمة سيكولوجيًا على الريفيين الذين يفصلهم المتوسط عن ساحة الحرب العالمية الأولى، كانت العين على الساحة، وكانت هذه المتابعة أكثر من هذا بغاية رصد المعطيات والتفتيش عن تحالفات يمكن أن تضعف قوة فرنسا داخل أجنحة مستعمراتها التقليدية. من هنا كان منعطف التحالف واللقاء مع ألمانيا وتركيا اللتين دخلتا الحرب في جبهة واحدة ضد الحلفاء.

مع إيمانه العميق بأن سيادة السلم في العالم من شأنها أن تكون سببًا في تحسن أوضاع الجميع[50]، جسدت الحرب العالمية الأولى ووضعية الأطراف

---

(46) ذي مادارياكا، ص 191.

(47) ميكل مرتين، الاستعمار الإسباني في المغرب، 1860-1956، ترجمة عبد العزيز الوديي (الرباط: منشورات التل، 1988)، ص 83.

(48) Dalbin, p. 12.

(49) القرآن الكريم، «سورة التوبة»، الآية 14.

(50) يقول الأمير الخطابي: «إن مصالح العالم بأسره تخدم بتسوية سلمية بيننا، ..ولسوف نرحب بالمساعدة الأوربية في تحديث أراضينا، ولسوف تتحسن أحوال جميع الناس إذا ماوقع السلم». انظر: =

المشاركة فيها فرصة تاريخية عند الأمير الخطابي في المنظور الاستراتيجي لاستغلال نتائجها لمصلحة قضية التحرر من الاستعمار، باعتباره ظاهرة متوحشة وبربرية. ولما كانت المصائب يمكن أن تحمل فوائد في أحشائها، على حد قولهم «مصائب قوم عند قوم فوائد»، نجد الأمير في خطابه الموجهة إلى الجزائريين والتونسيين يقول في كلام نشرته المحرر: «أيها المسلمون الجزائريون والتونسيون... لقد جاءت الساعة التي تهب فيها الأمم الإسلامية كافة لتحطم أغلال الاستعباد ولتستعيد مجدها الغابر، فهذه طرابلس الغرب ومصر وفلسطين وسوريا والعراق كلها تنقضّ لطرد المتسلّطين عليها وإنقاذ بلادها، فهلا بكم أن تستفيدوا من هاته الفرصة السانحة وتنهضوا معنا نهضة الفطاحل الأشداء لتحرير بلادنا قاطبة؟ إن دولة الفرنسيس البالية لم تزل من حين خروجها من الحرب العامة منهكة القوى مضعضعة الأركان، فإذا تألبنا عليها جميعًا، فستكون عاقبتها الهزيمة والتلاشي، ولن ينقذها إذ ذاك لا اتحادها مع دولة الإسبان ولا مع غيرها»[51].

«الحرب العامة» هي الحرب العالمية الأولى، وهذا الخطاب يجسد استراتيجية «استثمار» الفرص التاريخية التي تمنحها وضعية ما بعد الحرب لتحقيق فك الارتباط الجبري مع المستعمر. يُخبرنا دوغلاس أشفورد أن الريفيين في منطقة الشمال كانوا أكثر اهتمامًا وانهماكًا في أمر النازية في أوروبا، قياسًا إلى الوطنيين في جهات أخرى، وذلك كله بسبب الأماني في تحقيق الوحدة العربية إذا هم انحازوا إلى قوات المحور. ويبدو أن استراتيجية الخطابيين كانت تهدف إلى الإفادة ما أمكن من حال القوة الأوروبية التي تتعامل معها، «وهي استراتيجية لم تكن بحال جديدة في تاريخ الحكم الاستعماري»[52]. كان الأمير خلال هذه الفترة مثل ربّان سفينة يعالج تلاطم الأمواج العاتية عبر قيادته السفينة وهو يكتسب من

= روبرت فورنو، عبد الكريم أمير الريف: قصة التحدي العربي للاستعمار الفرنسي والإسباني، ترجمة فؤاد أيوب (دمشق: دار دمشق، [د. ت.])، ص 99.

(51) محمد بن عبد الكريم الخطابي، نص وثيقة بتاريخ 10 آب/ أغسطس 1925 الموافق 26 محرم الحرام 1344، أجدير، نقلًا عن: بوبية، ص 437.

(52) دوجلاس آي أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة؛ مراجعة عبد الهادي بوطالب، سلسلة فهارس المكتبات الخطية النادرة؛ 22 (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1964)، ص 64.

القيادة معلومات جديدة تُضاف إلى معلوماته الكلية، فيمارس السياسة التي تعني عنده إنقاذ الإنسان وحفظ كرامته.

ثالثًا: تحالفات الحرب وأطماع المستعمرين

بقي الأمير محمد بن عبد الكريم يتمتع بحس فريد في فهم منطق التحالفات التي جمعت الدول الغربية في سعيها إلى إخضاع بعضها بعضًا، كما في سعيها إلى إخضاع الدول العربية والإسلامية من خلال الحرب. تقود هذا المنطق، في نظره، المصلحية والعصبية الملّية وتقاليد السياسة الأوروبية القائلة بوجوب تألب الدول الإفرنجية على الأمم الإسلامية، ما يستدعي مواجهة من الطراز نفسه، ما دامت الحرب كما يتصورها ابن عبد الكريم حربًا دينية وحضارية في الدرجة الأولى، لذا يجب استعمال آلية الدين في الحشد والمواجهة نظرًا إلى فاعليتها. فقال عندما كان يستحضر نكبة الإمبراطوية العثمانية في الحرب العالمية الأولى: «فدولتا فرنسا وإسبانيا قد اتفقتا على أمرنا اليوم منذ ما اتفقت من قبل دولة الإنكليز والطليان والفرنسيس واليونان على إخواننا الأتراك واحتلوا الأستانة وأزمير وكوتاهية وبورسة ومقاطعات أضاليا وكيليكيا وغاليبولي وغيرهن، وأرادوا أن يقضوا على دولتهم الإسلامية قضاء مبرمًا، ولكن أبى الله إلا أن يثبط آمالهم وينزل بهم الخسف والدمار، فظهر البطل التركي المقدام مصطفى كمال وضم شتات الأمة وأخذ قيادتها بيده وحمل على الأعداء حملته فكسر شوكتهم شر كسرة، مستعيدًا استقلال البلاد ومستردًا للأمة حريتها المقدسة»[53].

في البداية، يمكن تسجيل ثلاث ملاحظات أساسية هي نتيجة طبيعية لاشتغال ثقافة الحرب كما طور المفهوم ستيفان أودوان روزو وأنيت بيكر[54]:

الأولى: المعرفة الدقيقة للأمير بن عبد الكريم بتفصيلات المدن التركية

---

(53) محمد بن عبد الكريم الخطابي، نص وثيقة بتاريخ 10 آب/ أغسطس 1925 الموافق 26 محرم الحرام 1344، أجدير، نقلًا عن: بوبية، ص 435.

(54) انظر: Stéphane Audoin-Rouzeau and Annette Becker, *Understanding the Great War, 1914-1918* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2003), p. 84, and *La Violence de guerre, 1914-1945: Approches comparées des deux conflits mondiaux*, Sous la direction de Stéphane Audoin-Rouzeau [et al.], Histoire du temps présent (Paris: Éditions complexe, 2002), p. 96.

التي وقعت تحت الاحتلال، وذلك حين يذكرها بأسمائها كما هي، وإن كانت قد وقعت تحت الاحتلال في فترات مختلفة تبدأ من زمن ما قبل الحرب العالمية الأولى وتمتد إلى ما بعدها[55]. وكما هو معلوم، بموجب «اتفاقية سانت جان دي مورين» في عام 1917، ستخصص منطقة أضنة لفرنسا، بينما سيخصص ما بقي من جنوب غرب الأناضول لإيطاليا، بما في ذلك أزمير. وفي عام 1919، طلب رئيس الوزراء اليوناني إلفثيريوس فينيزيلوس الإذن من مؤتمر السلام في باريس لتحتل اليونان أزمير، متجاهلة هذه الاتفاقية على الرغم من المعارضة الإيطالية، ووقعت أضاليا وغاليبولي وبورصة وغيرها تحت احتلال الحلف في فترات متباعدة.

هذا دليل على سعة اطلاع الأمير وحرصه على المتابعة والمواكبة التي يقتضيها عمل «السياسي» في انفتاح أفقه على الداخل كما على الخارج. هذا الأفق الرحب هو ما دعا المستر كنورثي (عضو مجلس النواب البريطاني) إلى القول عن عبد الكريم الخطابي، محذّرًا في الوقت ذاته مما يمثله من خطر على التحالف الذي ضم بريطانيا وفرنسا وإيطاليا: «رجل حرب وزعيم يعرف كيف يجعل الجماهير تنقاد إليه، حتى صار الناس في الهند وبغداد والقاهرة يرون فيه رجلًا يصلح لأن يكون أميرًا للمؤمنين وحاملًا لسيف الإسلام. فإذا أصبح والحال هذه في مركز يدعو فيه إلى الجهاد في أفريقيا الشمالية وبلاد العرب والأناضول، فإن إنجلترا وفرنسا وإيطاليا تتعرض لأخطار عظيمة، ولا يبعد أن تمس هذه الأخطار دولًا أخرى غير هذه أيضًا»[56].

الثانية: انتصار الأمير بن عبد الكريم لقيمة الحرية والإشادة والتنويه برمز تركيا الجديدة مصطفى كمال أتاتورك الذي أبلى في الدفاع عن أراضي تركيا ضد

(55) لمزيد من التفصيل، انظر: محمد عزت دروزة، تركيا الحديثة: فصول في الحركة النضالية الإستقلالية والخطوات الانقلابية والإصلاحية والشؤون السياسية والاجتماعية والحركات العلمية والإقتصادية والإدارية (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، وعمر أبو النصر، الحرب العالمية الأولى، موسوعة تاريخية مصورة، 1914-1918، 2 مج (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1960).

(56) روجر ماثيو، مذكرات الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، ترجمة عمر أبو النصر ([الرباط]: منشورات العباسية، 2005)، ص 7.

الاستعمار[57]، وذلك من خلال عمله الميداني بصفته قائدًا في الحربية التركية، وهو موقف يرتبط به باعتباره صانع استقلال تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، ومحرر شعبها من نير الاستعمار، وهو موقف على كل حال يتجاوز ما سيلتصق بمصطفى كمال من لقب «مؤسس العلمانية التركية»، وما اتصل بها من حرب على رموز تاريخية إسلامية، كانت تمثل عنده عائقًا أمام التقدم وملاحقة «الغرب»، اللقاء بين الرجلين كان لقاء في ضرورة التحديث ومواجهة أسئلة العصر للخروج من التخلف القروني، لكنهما اختلفا في الأسلوب.

الثالثة: يبدو أن الموقف المساند والمتعاطف مع تركيا التي دخلت الحرب العالمية الأولى يجد تبريره في خلفية الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الإسلامية، الذي لم يكن لا هو ولا والده ليتأخر في التعاون مع «ممثلة الإسلام» في هذه الحرب بما أمكنه من طاقة، ذلك أن الأمير كان يرى أن تركيا تمثل قلعة الإسلام الأخيرة التي إن سقطت سقطت معها الآمال كلها والتطلعات. ولهذا، «من قبل، عندما لم تكن الحرب تهم سوى الدول الأوروبية، لم يكن من الميسور جني فائدة منها ضد الهيمنة الفرنسية بالمغرب إلا بدعم من دولة أوروبية أخرى. وكانت هذه الدولة آنذاك هي ألمانيا التي لم تعد تخفي منذ بضع سنوات ما تضمره بدورها من مطامع، بحيث إن المتعامل معها وقتذاك كان يجازف كثيرًا بأن يتهم بالتواطؤ مع هذا السيد الجديد، خاصة إذا سبق له مثل الفقيه عبد الكريم أن خدم إسبانيا. أما وقد دخلت تركيا بدورها الآن في الحرب، فإن العون الذي يمكن انتظاره منها سيكون مدعومًا بالضمانة الإسلامية، وهذا حتى لو كان مصحوبًا بكفالة برلين، وبغض النظر عن مشكلتهم مع فرنسا، ألم يكن المغاربة ملزمين بحكم الروابط الدينية بأن يساعدوا بدون تردد تركيا المسلمة؟ ذلك بالذات ما طالبت به السلطة العثمانية في نداء وجهته منذ الأسبوع الأول إلى كافة المسلمين في العالم»[58].

من خلال الوقوف عند الصورة التي حملها الأمير محمد بن عبد الكريم عن الحرب والاستعمار، وهي صورة لا شك في انها عرفت تطورًا بفعل التجربة، تمثل

---

(57) للمزيد عن حياة أتاتورك ودوره السياسي والعسكري، انظر: محمد علي قدري، مصطفى كمال أتاتورك: محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة، أعلام الشرق الحديث (بغداد: المطبعة الوطنية، 1983)، ومحمد أمين يردكول، مصطفى كمال، (اسطنبول: أحمد إحسان مطبعه سي، 1928).

(58) عياش، ص 207.

الاستعمار المشخص في فرنسا وإسبانيا (الصورة التي تختزل الآخر العدواني)، باعتباره ظاهرةً مجردة تعكس انحراف الروح الإنسانية، والحرب العالمية الأولى أنموذج صارخ لهذه الروح المتوحشة البربرية. كما ارتسمت عنده صورة ذهنية عن أن الاستعمار لا ينفع معه إلا العمل الثوري المسلح الذي يعطي المعنى للفعل السياسي، وأن جبهة الاستعمار مهما اختلفت فإنها متحدة في استغلال الضعيف (المستعمرات)، ولعل هذا سيظهر بجلاء في فترة الحرب العالمية الأولى في قراره الرجوع إلى قبيلته الذي كان بسبب «إقدام إسبانيا على تسليم الفرنسيين ستين أو سبعين من المغاربة الذين سبق أن قاتلوا إلى جانب عبد المالك[59] ضد فرنسا خلال الحرب العالمية»[60].

الإيمان بالمقاومة هو إيمان بقوة الحق من دون أن يعني ذلك التجاوز الأخلاقي، ذلك أن القوة الأخلاقية، كما يقول الأمير، «تعدل الفارق في السلاح»[61]، خصوصًا بعد أن سقطت رهانات الأمير وفشلت. كان رهانه على مساهمة إسبانيا في تحديث المغرب والخروج به من التخلف مقابل ما تجنيه من فوائد إنزالها الموقت والمحدود فيه[62]، فيعيش استقرارًا عندما تستقر المنطقة بكاملها، وكان رهانه الثاني على تركيا رمز الإسلام التي ستسقط في الحرب، مثلما تسقط ألمانيا التي راهن الأمير على انتصارها على فرنسا (الغريم الأول)[63]، فكانت الوقائع بخلاف التوقعات، وهذا جزء من «مكر التاريخ» الذي يدفع بالسياسي ليناور ويبحث عن مخارج ملائمة. وكان الأمير سياسيًا ويمارس

(59) هو عبد المالك بن عبد القادر الجزائري وسيأتي الحديث عنه لاحقًا.

(60) ذي ماداريا كا، ص200.

(61) فورنو، ص 97-98.

(62) تقول ذي مادارياكا عن هذه اللحظة التي جرت أحداثها في عام 1918: «فإسبانيا التي طالما عقد عليها أمالًا كبيرة، كانت تبدو له في كل مرة أقل قدرة على مد بلده بتلك المساعدة التقنية والاقتصادية التي طال انتظارها والتي تعد ضرورية لإخراج بلده من التخلف». انظر: ذي مادارياكا، ص 200.

(63) مع الإشارة إلى أن ألمانيا كما يحكي كونز ومولر كانت تحمل صورة عدائية دفينة للجنود المغاربة، لأنها عرفت بأسهم في حربها مع فرنسا. يقول كونز: «مشاعر الحقد الدفين تجاه كل ما يمت للمغاربة بصلة... تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى على الأقل، عندما نقلت باريس وحدات عسكرية من المغرب... إلى بلاد الراين المحتلة... وارتبطت شرور الاحتلال في الوعي الألماني بوجود المغاربة هناك»، انظر: روديرت كونز وورولف - ديتر مولر، **حرب الغازات السامة في المغرب**، ترجمة عبد العالي الأمراني (الرباط: منشورات فيدباك، 1996)، ص 101.

السياسة، ومن هنا يمكن قراءة إخفاقاته وانكساراته، بعيدًا عن «أسطرة» تاريخه وتاريخ المقاومة الذي كما عرف تألقًا عرف انزلاقات، هي انعكاس لحركة «الإنسان» صانع هذا التاريخ بتطلّعاته ورغباته في صعوده وهبوطه أحيانًا.

فماذا كان بعد سقوط الرهانات؟

قلنا بعد أن سقطت هذه الرهانات، لم يبق إلا خيار المقاومة المسلحة التي أُجبر عليها، والتي نضجت معها ذهنية المقاومة المركبة[64]، والتي لا تنفصل عن السياسة من حيث لم تنقطع عنها لحظة، بل الحرب كما يقول كلاوزفيتر هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى[65]، فالحوار والتفاوض لا قيمة له من دون البندقية التي تمنحه الشرعية وتقوي موقف صاحب الحق. يقول الأمير: «أنا لست ضد فتح الحوار مع المستعمر، لكن يجب أن نفرق بين حوار مائع في جو مضغوط برائحة دخان السجائر، وحوار صريح يعبق برائحة دخان البارود. حوار السجائر يعطينا حرية بالتقسيط لا تخلو من الشبهة والتشويه والتعقيد، أما حوار دخان البارود، فيعطينا السيادة المطلقة على ترابنا واستغلال ثروتنا وحكم الشعب بالشعب»[66].

يوقفنا هذا النص بما يحمله من كثافة دلالية على وعي الأمير بما يسمى في علم التفاوض بتحسين شروط التفاوض، ويقضي بعملية فرض شروط مسبقة بشكل ضمني وخفي في عملية التفاوض، تتعلق بالسياق القبلي للعملية، حتى تضمن النجاح لأهدافها. إن سياق المتفاوضين ووضعيتهم والتحكم بالمرحلة المتقدمة عن طريق التفاوض يصنع ميزان القوى ويرجحه، لهذا لا بد من هندسة جيدة للتفاوض حتى يثمر.

من خلال هذا التصور عن الحرب والسياسة وتداخلهما المستمر والمتصل بصلات شديدة، يؤكد الأمير الخطابي ما ذهب إليه هارت حين قال: «إذا أردت

---

(64) للمزيد، انظر: عمار يزلي، «سوسيولوجيا المقاومة الثقافية للاحتلال: مدخل تاريخي لفهم البنية الذهنية،» الحضارة الإسلامية، العدد 12 (2005)، ص 137-149.

(65) كريفلد، ص 201.

(66) محمد بن عبد الكريم الخطابي، نص وثيقة بتاريخ: 10 آب/ أغسطس 1925، الموافق 26 محرم الحرام 1344، أجدير، نقلًا عن: بوبية، ص 443.

السلام فافهم الحرب»[67]، ولعل الفهم وحده لا يكفي، بل لا بد من الاستعداد للحرب متى انفتحت أبوابها ودقت طبولها، وهي صلب المقولة الرومانية: «إذا أردت السلام فاستعد للحرب»[68]، وهذا ما يرمي إليه الأمير حين يتحدث عن دخان البنادق.

رابعًا: علاقات جديدة في ضوء الحرب العالمية الأولى

لا بد من الاشارة إلى أن إسبانيا كانت ترى منذ البداية أن سعي «الخطابية» إلى فك العزلة عن الريف، من طريق أي «اتصال» كان في فترة الحرب العالمية الأولى، محاولة لـ «الخوض في الأمور الدولية»، كما ورد في إحدى وثائق الأرشيف العسكري في مدريد في عام 1916، وهي عبارة عن برقية جوابية أرسلت إلى مليلية تستفسر عن اتصالات للخطابي الأب مع ممثل تركيا (عبد المالك) الذي مر معنا ذكره سابقًا[69].

في تتبعنا موقف العائلة الخطابية برمّتها من جبهة الاستعمار خلال فترة الحرب العالمية الأولى، لا بد من أن نرصد مؤشرين على عملية توازن القوى في العلاقات الدولية[70] كما رسمها الأمير:

الأول: تنوّع في الموقف السياسي من أطراف الاستعمار الغربي بحسب تقديرات العائلة، بما فيها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، لميزان القوى يومئذ. ولهذا وجدنا ميلًا واضحًا إلى ألمانيا وتركيا، وسعيًا إلى التحالف معهما، في مقابل ترسيخ وبناء موقف عدائي من فرنسا، وموقف غير واضح تمامًا (متقلب)

---

(67) باسيل هنري ليدل هارت، التاريخ فكرًا استراتيجيًا، ترجمة طالب مشتاق (بغداد: دار واسط، 1988)، ص 170.

(68) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام (طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009)، ص 22.

(69) ذي مادارياكا، ص 191.

(70) يعرف مورغنتاو توازن القوى بأنه توازن لا تقل أطرافه عن ثلاثة، يترتب عنه الاستقرار وحفظ استقلال هذه الأطراف مهما كان أحدها ضعيفًا. انظر: هانز جي مورجنتاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، تعريب وتعليق خيري حماد، ط 2، كتب سياسية ([د. م.]: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص 248.

من إسبانيا التي كان ينتظر منها القيام بدور مساعد في تنمية المنطقة وتحريرها، ولم يكن هذا في الواقع إلا «وهمًا» سيتبدد كما كشفت عنه الحوادث.

انحازت تركيا إلى ألمانيا، فيما انحازت إيطاليا إلى الحلفاء، فعملت تركيا على مساعدة الليبيين ضد الإيطاليين والإفادة منهم لقتال الإنكليز في مصر والفرنسيين في تونس والجزائر والمغرب، وأرسلت إليهم بعض القادة والرسل[71]، وهذا ما قام به عبد المالك بن محيي الدين (ابن الأمير عبد القادر الجزائري)[72] في اتصالاته بالأسرة الخطابية من أجل التزوّد بالسلاح لإضعاف النفوذ الفرنسي[73]. «وقد كانت فرنسا تثير دائمًا قضايا دولية من منطلق «المسؤولية» و«الأخلاقية» بشأن تهريب السلاح إلى بلاد المغرب، متهمة ألمانيا وتركيا بإرسالها، ومتهمة إسبانيا بل وحتى إنجلترا بالسكوت عن تجارة السلاح على سواحل منطقة الريف وعلى سواحل المحيط الأطلسي بالنسبة للمغرب»[74].

في ما يخص موضوع السلاح، وبعيدًا عن التهويل الفرنسي بخصوص إمدادات ألمانيا العسكرية[75]، هذا ما أجاب به الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي حين سئل مرة من أين كنت تأتي بالسلاح؟: «إن السلاح موجود عند العدو وما على المرء إلا أن يسعى لأخذه»[76].

---

(71) شاكر، ج 14، ص 21.

(72) عبد المالك مجاهد كان مع أبيه في المشرق، ورحل إلى المنطقة الخليفية بالمغرب، لمناوشة الفرنسية والإسبانية، وظل يقاوم ويحرض الناس على الجهاد إلى أن قتل في قبيلة بني تنزين، من الريف برصاصة من بعض الأعداء، ونقل إلى تطوان ودفن فيها، انظر: خير الدين الزركلي، **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، 8 مج في 1 (بيروت: دار العلم للملايين، 1999)، مج 4، ص 148.

(73) لمزيد من التفصيل، انظر: الجمعية المغربية للبحث التاريخي، **وثائق عهد الحماية: رصد أولي**، تنسيق إبراهيم بوطالب، سلسلة ندوات ومناظرات؛ 57 (الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1996)، ومحمد محمد عمر بلقاضي، **أسد الريف محمد عبد الكريم الخطابي: مذكرات عن حرب الريف** (تطوان: مطبعة ديسبريس، 1979)، ص 151.

(74) بواهن، إشراف، ص 122.

(75) José E. Alvarez, *The Betrothed of Death: The Spanish Foreign Legion during the Rif Rebellion, 1920-1927*, Contributions in Comparative Colonial Studies; 40 (Westport, Conn.: Greenwood Publishing, 2001), p. 4.

(76) المساري، ص 11.

كان أمر فرنسا مع حلفائها من الدول الاستعمارية أشبه ما يكون بحفلة تنكرية، كما يقول روبرت جاكسون، فالواقع الكامن وراء قناع مسؤولية القوى الكبرى هو نظام عالمي هيمني «دَوْزَنَتْهُ» القوى الكبرى ذاتها خدمة لمصالحها[77]. ففرنسا، ومعها القوى الاستعمارية، كانت تقبض ظالمة بيد من حديد على المستعمرات، فتقتل وتفتك وتنهب خيرات البلاد ومدّخراتها، ثم تنادي في المنتديات والمحافل الدولية بمناهضة تجارة السلاح الذي يتسرب إلى أيدي الأهالي الذين يفتشون عما يحمون به أنفسهم ويدافعون به عن كرامتهم.

كان حمل السلاح عند الريفيين الذين يعتبرهم الاستعمار «متشددين»[78] جريمة تعاقب عليها فرنسا وإسبانيا بالسجن في أحسن الأحوال، وإلا فإن صاحب السلاح هو معتد حتى قبل أن يفكر في استخدامه ضد المستعمر.

الثاني: تطور في الموقف بسبب تعقد الحوادث وتطورها التي عرفتها هذه الدول على الواجهتين الخارجية (الوضعية في الحرب العالمية) والداخلية (طبيعة الحكومات)، ويمكن رصد هذا التطور في العلاقة، خصوصًا من إسبانيا، حيث بدأت العلاقة أول أمرها تعاونية مصلحية[79]، بيد أنها بعد أن استحالت فيها كل إمكانية للتعاون والتقارب وبناء «مجتمع متحضر» بالتعاون، تحولت العلاقة إلى المصادمة، يقول جون ستيوارت مل: «من الخطأ أن يبادر الغرباء انطلاقًا من دوافع خيرية إلى التدخل في سبيل إقامة «حكم متحضر» في بلدان أجنبية، ما لم تتوفر أسباب وجيهة للإقدام على تلك المبادرة، كوجود تهديد للأمن القومي أو للسلم الدوليين في حال عدم التدخل»[80].

---

(77) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، تعريب فاضل جتكر (الرياض: العبيكان، 2003)، ص 673.

(78) تعبير «المتشددين» نجده في مقابل «المتفهمين والمتسامحين والعقلاء»، وهو وصف تشير به الوثائق الإسبانية والفرنسية إلى الجمهور المعارض لوجودها الاستعماري في المغرب. انظر: ذي مادارياكا، ص 145.

(79) Mohamed Tahtah, *Entre pragmatisme, réformisme et modernisme: Le Rôle politico-religieux des Khattabi dans le Rif, Maroc, jusqu'à 1926*, Orientalia Lovaniensia analecta; 91 (Louvain; Paris: Peeters, 1999), p. 32.

(80) John Stuart Mill: «A Few Words on Non-Intervention,» in: *Essays on Politics and Culture*, Edited and with an Introd. by Gertrude Himmelfarb (New York: Anchor Books, 1963), pp. 368-384.

لا شك في أن تطور الموقف من الآخر السياسي مسألة تعود في أحيان كثيرة إلى تقدير «المصلحة» في العلاقات بين الأشخاص مثلما بين الدول أكثر منها مبادئ جامدة. وكما يمكننا فهم التقلبات على هذا المنوال، يمكننا في النتيجة الطبيعية تفسير تغير «وضع» المصلحة ووزنها، بل وشكلها في بعض الأحيان.

لم يبق إذًا للخطابيين إلا الاصطفاف إلى جانب المقاومة بما تقتضيه المصلحة الوطنية والواقعية في العلاقات الدولية[81]، أو الانتقال من مجال السكون والتعايش النفسي إلى مجال التوتر والمنازعة، أو من علم السلام، كما يسميه دانيال كولار، إلى علم الحرب[82].

لم يكن هذا وحده في الحقيقة ما خرج بالأمير الخطابي إلى سياق المدافعة، بل إن عوامل متعددة ومتداخلة أحيانًا ومنفصلة أحيانًا أخرى كانت تصب في هذا الاختيار الذي بدا مع تقدم الزمن حتميًا. وحديثنا عن تعدد العوامل يأتي لنترك المجال لتفسيرات أخرى تتزاحم في شأن الموضوع نفسه، ولها وجاهتها، تعود تارة إلى تسليط الضوء على الخارج وتارة أخرى على الداخل. لكن الداخل والخارج بدورهما لا يكفيان، بل لا بد من إعطاء البعد الشخصي والاجتماعي للأمير نصيبه من التحليل، لأن الإنسان عندما يقرر مواقفه تجاه الحوادث لا شك في أنه يبقى محكومًا بقيود حساباته من الربح والخسارة، مثلما تقيّده التزاماته تجاه محيطه «الحي» وتجاه «خصومه» و«شركائه»، وهي حسابات في نظرنا ينبغي ألا تغيب عن تفكير المشتغل بالتاريخ. فبحث المقاصد شديد الصلة بما نحن في صدده، وتتجاوز التفتيش عن الخط المستقيم السببي لمتوالية الحوادث، وهي قضية غاية في الحساسية والتعقيد منذ بدأ التفكير فيها لدى الفينومينولوجيين، حتى رست بين أيدي علماء التداوليات وتحليل الخطاب، مرورًا بعلماء النفس التحليليين وغيرهم. إنه مرور رفيق من مسام قشرة التاريخ

---

(81) للمزيد عن هذا الموضوع، انظر: نورهان الشيخ، **المصلحة الوطنية، طغيان الواقعية وتراجع المثالية في العلاقات الدولية**، مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة؛ 49 (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009).

(82) دانيال كولار، **العلاقات الدولية**، ترجمة خضر خضر، السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980)، ص 96-97.

السطحي إلى الجانب المتواري تحت القشرة، البنية النفسية والعقلية والثقافة، وهو مجال المؤرخ الجديد[83].

خامسًا: الحرب العالمية الأولى وانتظارات الأمير وتوقعاته

يذكر النقيب سيست في أحد تقاريره (في عام 1915) الموجودة في الأرشيف العسكري الإسباني أن الأمير الخطابي صرح له بما يأتي (نختار من التقرير ما يخدم موضوعنا):

- إن انتهاء النزاع الأوروبي الحالي (يقصد الحرب العالمية الأولى) ربما يؤدي إلى إدخال تغييرات على حدود منطقة الحماية عبر حصرها وعلى شروط الحماية الإسبانية عبر تقليصها لتقتصر على المناطق الخاضعة إلى حدود اليوم.

- إن حزب تركيا الفتاة يعمل من أجل انتفاضة جميع المسلمين ضد الحلفاء.

- إن هذه الانتفاضة هي إعلان للجهاد ضد كل الذين يرومون اضطهاد الإسلام والمسلمين.

- إن الخطوة اللاحقة هي تكوين حركات لمحاربة الفرنسيين من دون أن يعني ذلك بأي شكل من الأشكال معاداة إسبانيا، إذ رغم إرسال مجموعة محاربة قوية للحراسة في كرط، إلا أن هذه القوات لن تناوش إذا لم تتقدم القوات الإسبانية، وهو الأمر الوحيد الذي سيتصدون له، هذا على أمل أن ينص أحد بنود الاتفاقيات التي ستوقع بعد نهاية النزاع الأوروبي على استقلال الريف غير المحتل.

- إن احتلال إسبانيا لمنطقة قبيلته بمثابة موت لأهاليها، لذا سيعمل على مقاومة هذا الاحتلال»[84].

نتوقف من خلال هذا التقرير على شطر من تمثلات الأمير الخطابي زمن الحرب العالمية الأولى، التي تمثل ذهنية توقعية متقدمة يمكن أن نرصد فيها

---

(83) لوغوف، ص 301.

(84) الأرشيف العسكري العام في مدريد AGMM، وثائق عبد الكريم، الملف 2، المحفظة 10، الصندوق 1531، نقلًا عن: ذي مادارياكا، ص 150-151.

مزيجًا من قيم الشجاعة والتنبؤ والصدق والدفاع عن حرية الشعوب وتحرر الإنسان باعتبارها مبادئ أولية لا تنازل عنها مهما كانت الأوضاع والأحوال في مواجهة الظاهرة الاستعمارية.

كما يمكن أن نرصد مواقف علنية واضحة تقرأ الحوادث على نحو يمثل «صدمة» للقارئ النمطي، خصوصًا حين يعلن الأمير أن نهاية الحرب العالمية ستعيد ترتيب الأوضاع العالمية، ومنها الوضع في شمال المغرب، ومناطق النفوذ وبنود الاتفاقات التي كان الأمير يرى بيقين أنها يجب أن تتضمن تحرير منطقة الريف في الأوضاع كلها، وأن الحرب مع إسبانيا قادمة إن هي لم تتنح عن الأراضي المستعمرة، وهذا ما ترجمه فعليًا وعمليًا حين خرج لمواجهة إسبانيا، فكان كما وصفه الشيخ محمود شاكر بأسلوبه الشعري أسدًا يهب من غابه وينفض نواحيه ويزمجر ويجتمع للوثبة، وإذا هو يضرب يمينًا وشمالًا لا يدع للإسبان متنفسًا حتى اضطرهم إلى أقبح مواطن الذل تحت قدميه، وأوردهم شرائع العار شلًا وطردًا حتى سجدت له تلك الجباه المتغطرسة في حمأة من الضراعة والذل[85].

كان الموقف من حركة تركيا الفتاة ونشاطها إيجابيًا، كما يبدو، وهو تأكيد لموقفه تجاه الأنموذج الكمالي، ويعكس البعد التقدمي في حركة الأمير الخطابي الذي فُتِح على مشهد الإصلاحات الدستورية ورفض الاستبداد التاريخي الذي دعت الحركة إلى القطع معه بتبني دستور حديث ومتقدم، ولا يعني موافقته على مواقفها وأفكارها كلها، خصوصًا تلك المتعلقة بالدين[86].

لا شك في أن الدين عند الأمير الخطابي عامل تفسيري حيوي لفهم التاريخ والعالم من حولنا أيضًا، ذلكم العالم الذي تتحكم به العقائد. وبناء عليه، استبعاده

(85) جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر، جمعها وقرأها وقدم لها جمال عادل سليمان، 2 ج (القاهرة: مكتبة الخانجي، 2003)، ج 1، ص 406.

(86) للمزيد عن تركيا الفتاة، انظر: سهيل صابان، **تطور الأوضاع الثقافية في تركيا: من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، 1938-1990م**، تحرير ومراجعة عثمان علي (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010)، ص 368، وهاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)، ص 29.

غير مفيد من دائرة الصراع ما دام هذا الصراع صراعًا في شأن القيم والمبادئ، التي كان يرى أن الدين جاء لترسيخها، وعلى رأسها تحرير الإنسان.

في الختام، لا يفوت الأمير الخطابي أن يربط ربطًا مباشرًا بين الحرية والحياة، فهما قيمتان لا يمكن فهم إحداهما بمعزل عن الأخرى، ولا يمكن تصور إحداهما من دون الأخرى، حتى لتكاد تكون الحياة الحقة هي الحرية، فلا حياة من دون حرية، والشعب الذي تُسلَب منه حريته هو شعب ميت... والحرب التي تستهدف حرية الإنسان هي بالاقتضاء تستهدف حياته، «بالتالي من الضروري جدًا مواصلة الصراع بشدة هنا للحصول على أكبر قدر ممكن من هذه القيمة الغالية»[87]، وإذا كانت الحرية الناقصة هي بالضرورة حياة ناقصة، فإن فقدان الحرية يساوي الموت في النهاية[88].

لأجل ذلك، عمل طوال مسيرة كفاحه ومقاومته على شن حرب لا هوادة فيها على «الاستعمار»، مفاوضًا تارة ومقاتلًا تارة أخرى، بل ظل يشترط دائمًا تحريرًا كليًا لشمال أفريقيا لإيقاف المقاومة في أي بلد من بلدان المغرب العربي... ومثال ذلك نداؤه للمقاومين: «لا تصبروا على هوان سُمّي استقلالًا ولا عبودية زعموها حرية، ولا تتركوا الاستعمار يفترس أشقاءكم في الجزائر. حققوا الاستقلال بالسيف وبالدم فما يفهم المستعمر لغة غير هذه اللغة»[89].

من هذا المنطلق، ظل الأمير الخطابي واعيًا أهمية «الوحدة» و«التوحد» في مواجهة «الظاهرة الاستعمارية»، لا يرى خطرًا يتهدد البلدان المستعمرة أكثر من سعيها إلى الاستقلال منفردة منعزلة عن باقي جاراتها. كان ينظر إلى الاستعمار على أنه علّة تصيب الجسم أو بعضه، ولا يبرأ الجسم ويشفى وفي بعض أجزائه ينخر المرض، لا صحة للجسم إلا بصحته العامة، وهو عنوان تحرير الأقطار كلها وإنهاء الاستعمار في كل المنطقة.

---

(87) محمود ولد الشيخ أحمد، فوضى الأحلام: يوميات مهاجر إلى لا مكان (بيروت: منشورات إي-كتب، 2012)، ص 1-2.

(88) عبد العزيز شرف، لطفي السيد: فيلسوف أيقظ أمة (القاهرة: مكتبة مصر، 1991)، ص 191.

(89) عبد الكريم الخطابي، في: الأماني القومية (القاهرة)، 25/ 2/ 1957.

بقي الأمير وفيًا في وعيه التاريخي لفكرة الوحدة وضدًا على الانقسام لما رأى من أهمية التحالفات في الحرب العالمية الأولى ونتائجها. كان يرى أن الانقسام والانقسامية في التاريخ دليل واضح على الانهزامية، مثلما يرى أن الاتحاد ونبذ الخلاف هو أس كل تحرير وسبب نجاحه. يقول في أحد بياناته: «أُنبّهكم إلى أن الواجب الديني والواجب الوطني يقضيان على كل فرد من أفراد شعب المغرب العربي أن يتحدوا اتحادًا لا تشوبه شائبة، وينبذوا نهائيًا كل ما من شأنه أن يؤدي إلى أدنى خلاف أو نزاع، وأن يوحدوا جهودهم المادية والأدبية، حتى نستطيع أن نقوم بواجب تحرير شعبنا ووطننا وإنقاذهما من وطأة الاحتلال بالقضاء على الدخيل»[90]، كان وعي آفة «الفُرقة» مُبكِرًا عند الأمير الخطابي، وكان يعلم أن منشأه نفسي وتربوي، يرجع إلى أمراض نفسية عند «النخبة» الانتهازية... أنانية ومصلحية ضيقة، وهي تبدأ في العقول وتنتشر في الواقع السياسي، فـ «العطب الفادح الذي أصاب المسلمين من جراء الاستعمار ليسَ نهبَ ثرواتهم ولا قتلَ رجالهم وتخريبَ ديارهم، العطب الفادح هو إقرار التجزئة في الواقع السياسي وترسيخ الوعي التجزيئي في العقول والنفوس وتمكين البنية التجزيئية في أرض الاقتصاد والإدارة، مشدودة إلى النظام الاستعماري الرأسمالي بأمراس من الفولاذ. كل قطر في إساره منعزل معزول مغلول محدود بحدود جغرافية سياسية وحدود نفسية وحدود اقتصادية، يرفرف فوق هذه الشظايا القطرية علَم قومي، ويغنيها أنغامَ الهزيمة التاريخية نشيد وطني»[91].

سبب له موقفه هذا عداوات ومؤامرات ودسائس، حاولت فيها جحافل «المطبّعين» مع «الظاهرة الاستعمارية» الالتفاف على مشروع تحريره التاريخي «القومي»، بادعاء التخلص من «عقدة الذنب» تجاه الإخوة في الجوار... كانت فكرة جيش تحرير المغرب العربي التي أتت في ما بعد عبر الأقطار الثلاثة؛ تونس والجزائر والمغرب، تجسيدًا لفكرة وحدة الصراع ووحدة المصير المشترك... عدو واحد ومعركة واحدة.

(90) محمد أمزيان، عبد الكريم الخطابي: آراء ومواقف، كتابات مغربية (لاهاي: صوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا، 2003)، ص 184.

(91) عبد السلام ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم (الدار البيضاء: دار الآفاق، 2000)، ص 224.

نتائج البحث وخلاصاته

سعت هذه الدراسة إلى تناول جانب من جوانب الصورة التي حملها الأمير الخطابي عن الحرب العالمية الأولى في تقاطعاتها مع حوادث الداخل المغربي الذي كان يتحرك في اتجاه انفجار وشيك تُوّج بنصر أنوال المعروف في عام 1921.

في الختام، يمكن أن نتحدث بعد هذه الرحلة المركزة والقصيرة عن الخلاصات الآتية:

- بقيت الحرب العالمية الأولى بما هي مساحة لنشاط الظاهرة الاستعمارية مجالًا للدرس والاستلهام عند العائلة الخطابية التي لم تغفل عن حوادثها.

- كان للحرب العالمية الأولى، وإن كانت أوروبية - أوروبية، تأثيرها المباشر وغير المباشر في الوضع المغربي في الداخل.

- كان للصورة الدينامية للعدو الفرنسي دور كبير في إثارة الاهتمام بحوادث الحرب العالمية الأولى من خلال الحرص على استثمار نتائج هذه الحرب.

- دفعت الحرب العالمية الأولى بحوادثها وتحالفاتها إلى بناء تحالفات مضادة شاركت فيها حركة التحرير في الريف بشكل استوعب اللحظة التاريخية بواقعية على الرغم من الانكسارات المفاجئة التي قلبت الحسابات عند الأمير وحركة التحرير.

- صورة الحرب العالمية في الوعي الخطابي هي صورة «غير أخلاقية» للشهوة المفتوحة للقتل وغصب الحقوق وشراهة التوسع وهضم الحقوق عند الإنسان الغربي.

المراجع

1- العربية

كتب

إبراهيم، محمد عبد المنعم ومحمد عبد الوارث الصوفي. **الأمير عبد الكريم الخطابي: بطل الشمال الأفريقي**. القاهرة: المكتبة العلمية ومطبعتها، 1958.

أبو خزام، إبراهيم. **الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام**. طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009.

أبو النصر، عمر. **الحرب العالمية الأولى، موسوعة تاريخية مصورة، 1914-1918**. 2 مج. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1960.

الإدريسي، علي. **عبد الكريم الخطّابي: التاريخ المحاصر**. تقديم الهاشمي الطود. الرباط: منشورات تيفراز، 2007.

الإستانبولي، محمد مهدي. **محمد بن عبد الكريم الخطابي**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1987.

أشفورد، دوجلاس آي. **التطورات السياسية في المملكة المغربية**. ترجمة عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة؛ مراجعة عبد الهادي بوطالب. الدار البيضاء: دار الكتاب، 1964. (سلسلة فهارس المكتبات الخطية النادرة؛ 22)

أمزيان، محمد. **عبد الكريم الخطابي: آراء ومواقف**. لاهاي: صوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا، 2003.

______. **محمد عبد الكريم الخطابي: آراء ومواقف (1926-1963): حول التجربة الريفية، المغرب بعد حرب الريف**. المغرب: منشورات الاختلاف، 2002. (منشورات اختلاف؛ 12)

______. **عبد الكريم الخطابي وحرب الريف**. القاهرة: مطبعة المدني، 1971.

إيغلتون، تيري. **مقدمة في النظرية الأدبية**. ترجمة إبراهيم جاسم العلي؛ مراجعة عاصم إسماعيل إلياس. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992.

بركات، محمد. **معارك الحرب العالمية الاولى: مذابح الرجال.. وحرائق الأموال**. بيروت: دار الكتاب العربي، 2007. (موسوعة الحرب العالمية الأولى؛ 2)

بلقاضي، محمد محمد عمر. **أسد الريف محمد عبد الكريم الخطابي: مذكرات عن حرب الريف**. تطوان: مطبعة ديسبريس، 1979.

بواهن، ألبير آدو (إشراف). تاريخ أفريقيا العام. 7 مج. باريس: إديفرا؛ بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1990.

مج 7: أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية، 1880-1935،

بوبية، سي أحمد. قبائل زمور والحركة الوطنية: مذكرات سي أحمد بوبية. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2003. (منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات؛ 38)

بوتبقالت، الطيب. عبد الكريم الخطابي: حرب الريف والرأي العام العالمي. طنجة: وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال، 1997. (سلسلة شراع)

تغطية الصحافة العربية للحروب: دراسات في فلسفات التغطية ومضامينها في حربي الخليج الثانية والثالثة. تحرير عبد الله الكندي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.

جاكسون، روبرت. ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول. تعريب فاضل جتكر. الرياض: العبيكان، 2003.

الجمعية المغربية للبحث التاريخي. وثائق عهد الحماية: رصد أولي. تنسيق إبراهيم بوطالب. الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1996. (سلسلة ندوات ومناظرات؛ 57)

جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر. جمعها وقرأها وقدم لها جمال عادل سليمان. القاهرة: مكتبة الخانجي، 2003. 2 ج.

خضير، ضياء. ثنائيات مقارنة: أبحاث ودراسات في الأدب المقارن. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

خيري، حازم. آلام من نسيج خاص: مقالات في الفكر الأنسني. بيروت: المؤسسة العربية للنشر، 2011.

داهش، محمد علي. صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، محمد بن عبد الكريم الخطابي. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002.

دروزة، محمد عزت. تركيا الحديثة: فصول في الحركة النضالية الإستقلالية والخطوات الانقلابية والإصلاحية والشؤون السياسية والاجتماعية والحركات العلمية والإقتصادية والإدارية. بيروت: مطبعة الكشاف، 1946.

ذي ماداريا كا، ماريا روسا. **محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال**. ترجمة وتقديم محمد أونيا. عبد المجيد عزوزي وعبد الحميد الرايس. الرباط: منشورات تيفراز، 2013.

الرايس، محمد (إعداد وتقديم). **شهادات عن المقاومة في عهد الزعيم عبد الكريم الخطابي**. الرباط: منشورات تيفراز، 2011.

الزركلي، خير الدين. **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**. 8 مج في 1. بيروت: دار العلم للملايين، 1999.

زنير، محمد. **صفحات مطوية من الوطنية المغربية: من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1990.

شاكر، محمود. **التاريخ الإسلامي**. ط 2. بيروت: المكتب الإسلامي، 1983-1997. 22 ج.

شرف، عبد العزيز. **لطفي السيد: فيلسوف أيقظ أمة**. القاهرة: مكتبة مصر، 1991.

الشيخ، نورهان. **المصلحة الوطنية، طغيان الواقعية وتراجع المثالية في العلاقات الدولية**. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009. (مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة؛ 49)

صابان، سهيل. **تطور الأوضاع الثقافية في تركيا: من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، 1938-1990م**. تحرير ومراجعة عثمان علي. واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010.

الطاهر، محمد علي. **خمسون عامًا في القضايا العربية**. بيروت: مؤسسة دار الريحاني، 1978.

عياش، جرمان. **أصول حرب الريف**. ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق. الرباط: الشركة المغربية المتحدة، 1992.

الفاسي، علال. **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**. ط 6. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2003.

فورنو، روبرت. **عبد الكريم أمير الريف: قصة التحدي العربي للاستعمار الفرنسي والإسباني**. ترجمة فؤاد أيوب. دمشق: دار دمشق، [د. ت.].

فيين، بول. **أزمة المعرفة التاريخية: فوكو وثورة في المنهج**. ترجمة وتقديم إبراهيم فتحي. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، 1993.

قدري، محمد علي. **مصطفى كمال أتاتورك: محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة**. بغداد: المطبعة الوطنية، 1983. (أعلام الشرق الحديث)

كرامر، هاينتس. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. تعريب فاضل جتكر. الرياض: مكتبة العبيكان، 2001.

كريفلد، مارتن فان. **حرب المستقبل**. ترجمة السيد عطا. (الألف كتاب الثاني؛ 173) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.

كولار، دانيال. **العلاقات الدولية**. ترجمة خضر خضر. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980. (السياسة والمجتمع)

كونز، رودبيرت ورولف-دييتر مولر. **حرب الغازات السامة في المغرب**. ترجمة عبد العالي الأمراني. الرباط: منشورات فيدباك، 1996.

لوغوف، جاك (إشراف). **التاريخ الجديد**. ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.

ليدل هارت، باسيل هنري. **التاريخ فكرًا استراتيجيًا**. ترجمة طالب مشتاق. بغداد: دار واسط، 1988.

ماثيو، روجر. **مذكرات الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي**. ترجمة عمر أبو النصر. [الرباط]: منشورات العباسية، 2005.

مالكي، أمحمد. **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 20)

مبارك، زكي. **محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب**. تقديم علي الإدريسي. الرباط: فيديرانت، 2003.

محمد عبد الكريم الخطابي وقضايا مغرب اليوم: أعمال يوم دراسي احتفائي، 5 فبراير 2005. إعداد وإنجاز فاطمة الجامعي الحبابي. 2 ج. الرباط: دار أبي رقراق، 2013. (أبحاث وأعمال؛ 15)

مرتين، ميكل. **الاستعمار الإسباني في المغرب، 1860-1956**، ترجمة عبد العزيز الوديي (الرباط: منشورات التل، 1988).

المساري، محمد العربي. **محمد بن عبد الكريم الخطابي: من القبيلة إلى الوطن.** الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.

المسفر، محمد صالح. **أحاديث في السياسة والفكر والسلام والتعليم.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.

المنفلوطي، مصطفى لطفي. **النظرات.** 3 ج. بيروت: دار الثقافة، [1988].

مورجنتاو، هانز جي. **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام.** تعريب وتعليق خيري حماد. ط 2. [د. م.]: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت.]. (كتب سياسية)

ميرهوف، هانز. **الزمن في الأدب.** ترجمة أسعد رزوق؛ مراجعة العوضي الوكيل. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1972.

الوزاني، محمد حسن. **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية.** بيروت: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير، 1982. 6 ج.

ولد الشيخ أحمد، محمود. **فوضى الأحلام: يوميات مهاجر إلى لا مكان.** بيروت: منشورات إي - كتب، 2012.

ياسين، عبد السلام. **العدل: الإسلاميون والحكم.** الدار البيضاء: دار الآفاق، 2000.

يردكول، محمد أمين. **مصطفى كمال.** إسطنبول: أحمد إحسان مطبعة سي، 1928.

دورية

ستاكيفينج، إدوارد. «فن الشعر البنيوي وعلم اللغة.» 199ترجمة يوئيل يوسف عزيز. **الأقلام**، السنة 24، العددان 11-12، 1989.

يزلي، عمار. «سوسيولوجيا المقاومة الثقافية للاحتلال: مدخل تاريخي لفهم البنية الذهنية.» **الحضارة الإسلامية**: العدد 12، (2005).

ندوة

الإدريسي، الحسين. «التراث الصحفي الريفي: قراءة في إسهامات محمد بن عبد الكريم الخطابي.» ورقة قُدمت إلى: الندوة الدولية حول التراث الثقافي للريف، الحسيمة، المغرب، 15-16 تموز/يوليو 2011.

2- الأجنبية

Books

Alvarez, José E. *The Betrothed of Death: The Spanish Foreign Legion during the Rif Rebellion, 1920-1927.* Westport, Conn.: Greenwood Publishing, 2001. (Contributions in Comparative Colonial Studies; 40)

Audoin-Rouzeau, Stéphane and Annette Becker. *Understanding the Great War, 1914-1918.* New York: Farrar, Straus and Giroux, 2003.

Dalbin, Stephanie. *Visions croisées franco-allemandes de la Première Guerre mondiale: Étude de deux quotidiens: La Metzer Zeitung et l'Est Républicain.* Bern: Peter Lang, 2007. (Convergences; 41)

Jung, Carl Gustav. *Les Racines de la conscience: Études sur l'archétype.* Traduit de l'allemand par Yves Le Lay. Paris: Buchet - Chastel, 1971.

Mill, John Stuart. *Essays on Politics and Culture.* Edited and with an Introd. by Gertrude Himmelfarb. New York: Anchor Books, 1963.

Tahtah, Mohamed. *Entre pragmatisme, réformisme et modernisme: Le Rôle politico-religieux des Khattabi dans le Rif, Maroc, jusqu'à 1926.* Louvain; Paris: Peeters, 1999. (Orientalia Lovaniensia analecta; 91)

La Violence de guerre, 1914-1945: Approches comparées des deux conflits mondiaux. Sous la direction de Stéphane Audoin-Rouzeau [et al.]. Paris: Éditions complexe, 2002. (Histoire du temps présent)

Thesis

Bekraoui, Mohamed. «Le Maroc et la première guerre mondiale (1914-1920).» Thèse de doctorat d'état inédite, Université de Provence, 1987.

الفصل الرابع عشر

الأمير شكيب أرسلان
العثمانية والعروبة والحرب الكونية الأولى
(1916-1890)

سعود المولى

تُلقي هذه الدراسة المختصرة الضوء على ممارسة سياسية ملتزمة خاضها الأمير شكيب أرسلان في مرحلة مفصلية من مراحل تبلور التيارات الوطنية والقومية المشرقية. وبالتالي، لن تكون هذه دراسة أو إطلالة شاملة على الفكر السياسي والممارسة العامة للأمير شكيب أرسلان[1]، بل محاولة محصورة في نطاق مرحلة محددة من تاريخ لبنان والعرب، المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ومرحلة الحرب نفسها. يمكن القول إن تلك المرحلة كانت بالنسبة إلى الأمير شكيب أرسلان مرحلة الدفاع عن الدولة العثمانية وتشجيع اشتراكها في الحرب العالمية الأولى، ورفض دعوات الانفصال القومي (السوري العربي) أو الإقليمي (اللبناني). وهي مرحلة كانت باعتقادي آخر مراحل الحركة الإسلامية النهضوية التي قادها السيد جمال الدين الأفغاني من جهة، وأولى مراحل التمهيد للحركات العربية الوطنية الاستقلالية من جهة ثانية.

كانت المرحلة بين عامي 1890 و1916 أساسًا في التطورات الفكرية - السياسية اللاحقة كلها التي هزّت العالم العربي وغيّرت معالمه عبر ثورات وانقلابات وتيارات لا عدّ لها ولا حصر، وشكيب أرسلان (ومواقفه) في تلك المرحلة مثال على الإشكاليات والالتباسات الخاصة بأزمنة الانتقال والتحولات الكبرى في التاريخ، خصوصًا أنه كان خلال حياته وبعد مماته محلَ خلافٍ حاد واتهامات ودفاعٍ عنه، نتيجة الاستقطابات الحادة التي واكبت تلك المرحلة الانتقالية.

---

(1) لدراسة وافية مفصّلة عن الأمير شكيب أرسلان، انظر أطروحتنا لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة السوربون - باريس - 1983: «الإسلام والعروبة في فكر وممارسة الأمير شكيب أرسلان (1869-1946)» (بالفرنسية): Saoud el Mawla, «Islam et Arabisme dans la pensée et la pratique de l'émir Chakib Arslan (1869-1946)» (Thèse de doctorat, Université Paris - Sorbonne (Paris IV), 1983).

أولًا: العوامل المكوّنة لشخصية شكيب أرسلان ومزاجه

تبدأ المسألة الأولى والأساس في فهم مواقف الأمير أرسلان من انتماءاته العائلية (الأرسلانية) الدرزية الجبلية اللبنانية، هذه الانتماءات المركّبة التي وظّفها في صوغ مواقفه العربية الإسلامية المثيرة للجدل وتعميمها خلال المرحلة المعنية بها هذه الدراسة. وهي (الانتماءات المركبة) ليست عامل هوية شخصية فحسب، بل مكوِّن سياسي بامتياز. وشكيب أرسلان هو أمير من بيت الإمارة الأرسلانية التي تعتبر من أكبر بيوتات العرب وأعرقها في المجد والإمارة، لمعت في الجاهلية أولًا وسجلت في الحيرة أعمالًا باهرة وصفحات لامعة[2]. أما في الإسلام فحاربت الأسرة مع جيوش المسلمين في معارك فتح الشام ومع الدولة الأموية ثم العباسية ضد المردة والروم في لبنان، كما حاربت في الغزوات والفتوحات الخارجية. وعُرف من الأرسلانيين كثير من الفرسان الذين قاتلوا في الحروب الصليبية. ووقف الأرسلانيون إلى جانب الدولة العثمانية منذ قيامها وخاضوا معاركها في لبنان[3]. ونتيجة مواقفهم هذه ولّاهم السلطان سليم على الغرب والمتن والجرد في جبل لبنان وأُضيف إليهم الشوف، فصار الأمير الأرسلاني أميرًا على جنوب لبنان. والأمير شكيب لا يجد حرجًا في الاستشهاد بتاريخ الأسرة والاعتزاز بقومه، بل هو يعتبر الحديث عنها من الأمور المحمودة، ويبرر ذلك بأن العرب هم من أكثر الأمم احتفاء بالنسب، حاضرهم وباديهم[4].

كان تاريخ الأسرة الأرسلانية العريق دائمًا في خدمة الإسلام والذود عن

---

(2) عبد الرحمن بدوي، مذاهب الإسلاميين، 2 ج (بيروت: دار العلم للملايين، 1971-1973)، ج 2: الإسماعيلية. القرامطة. النصيرية. الدروز، ص 637-641.

(3) انظر: شكيب أرسلان [الأمير]، «مقدمة،» في: نسيب أرسلان [الأمير]، روض الشقيق في الجزل الرقيق: ديوان الأمير نسيب أرسلان، جمعه وعلّق حواشيه وصدره بترجمة الناظم وأردفه بمناسبة الترجمة بنسب العائلة الأرسلانية شكيب أرسلان (دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1935). ومقالة شكيب في مجلة الزهراء: شكيب أرسلان [الأمير]، «الأمير نسيب أرسلان،» الزهراء، السنة 5، العدد 10 (1928)، ص 599-607. وكذلك في: شكيب أرسلان [الأمير]، سيرة ذاتية (بيروت: دار الطليعة، 1969)، ص 30.

(4) شكيب أرسلان [الأمير]، تاريخ ابن خلدون: المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ملحق للجزء الأول يشتمل على ما علّق به على غوامض أبحاثه كاتب العصر الأكبر الأمير شكيب أرسلان (القاهرة: محمد مهدي الحبابي، 1936)، ص 5 وص 17.

بلاد المسلمين، وكان هذا من أبرز العوامل المكوّنة لمزاج الأمير وتفكيره ونظرته إلى موقع أسرته وطائفته ووطنه في الدولة العثمانية أولًا، ثم بين البلدان العربية خلال مرحلة النضال من أجل الاستقلال لاحقًا، ونظرته الثاقبة إلى أدوار القوى ومواقعها في كل مرحلة[5].

من ناحية أخرى، أضاف شكيب أرسلان عاملًا آخر لتدعيم رؤيته الإسلامية، يتمثل في فهمه موقع الطائفة (الموحدين الدروز أو بني معروف) في العروبة والإسلام، إذ أدرك مبكّرًا أن اندراج الدروز في عداد المسلمين وانهيار القوى والأفكار التي تفصل بينهم وبين الإسلام باعتباره عقيدة وتاريخًا، أمر مرهون بقوة دولة الإسلام وعزّتها ومِنعَتها وبنتائج حروبها الداخلية والخارجية. فكان جهده منصبًّا على تقوية الدولة ودعمها وإعادة الموحدين الدروز إلى «حقيقة إسلامهم وعروبتهم». وكان هو شخصيًا «يتعبّد على مذهب أهل السُنّة، فيصوم ويصلي ويزكّي ويحج كما يفعل جمهور المسلمين»[6]. وكان في حياته وسلوكه «مثال المسلم الحقيقي الذي عرف أن الإسلام عقيدة وعمل وأنه دين إنساني عام لا دين شعوبية وقبلية وعصبية وإقليمية ولا دين أجناس وألوان»[7]. وكان يرى أن ليس في إسلامه غرابة «والدولة العثمانية أيام كانت هي الخلافة الإسلامية عرّفت الدروز كمسلمين. ولما كان جماعة من دروز حوران في الأستانة، صدرت إرادة السلطان عبد الحميد الخليفة يومئذ بأن يصلّوا الجمعة وراءه في جامع يلدز»[8]. وليس في الأمر غرابة و«كانت جوامع الموحدين الدروز عامرة بأركان الإسلام حتى أول الفتنة في لبنان (1860). وبنى الأمير مسعود آل أرسلان جامعًا في عرمون، وشاد ابنه الأمير عمر جامعًا قرب عين عرمون (بقي نصف مئذنته وجداره الجنوبي المشتمل على المحراب حتى

---

(5) رفائيل بطي، «العوامل المكوّنة لشخصية الأمير شكيب،» الكتاب (القاهرة)، السنة 3 (شباط/ فبراير 1947)، ص 566-574.

(6) أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان: داعية العروبة والإسلام، أعلام العرب؛ 21 (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، [1963])، ص 21-22.

(7) سليمان الظاهر، في: العرفان (كانون الأول/ ديسمبر 1955)، نقلًا عن: محمد علي الطاهر، ذكرى الأمير شكيب أرسلان: المراثي وحفلات التأبين وأقوال الجرائد (القاهرة: [د. ن.]، 1947)، ص 456.

(8) من مقالة للأمير في: الشورى (31 كانون الأول/ ديسمبر 1925).

عام 1935). وبنى الأمير منذر آل أرسلان جامعًا في بيروت قرب باب إدريس ولا يزال يحمل اسمه، وأقام جامعًا في العمروسية. وقد شادت الأميرة حبوس الأرسلانية جامعًا في الناعمة عام 1340هـ لا يزال قرب ضريحها... وكان هناك جوامع لآل بحتر في عبيه، مذكورة في تاريخ صالح بن يحيى... وجامع دير القمر الذي بناه المعنيون أولًا، ثم أقاموا منازلهم حوله كهالة ودعوها دار القمر، ولا يزال قائمًا... وبنى بشير جنبلاط في المختارة جامعًا على نسق جامع الجزار في عكا، وأسهم الشيخ حسين بن علي جنبلاط في بناء الجامع القائم الآن على مدخل صيدا. ودامت أطلال جامع عاليه قرب العين بمحلة الرئيس حتى عام 1920. وفي عام 1860، كان في الشوف سبعة عشر جامعًا للموحدين الدروز آل معروف»[9]. أما في ما يخص الأمير فكان يردد أن الدروز «منذ وجدوا في هذه الديار هم المدافعون عن الإسلام وعن المسلمين، وهم المقاتلون في كل الحروب، وهم الذائدون عن بلاد تسعة أعشارها من المسلمين»[10].

انطلاقًا من هذا الموقف، كان للأمير رؤية مميزة في شأن دور الأسرة الأرسلانية والدروز في العالم الإسلامي عمومًا وفي بلاد الشام خصوصًا، وبنى مواقفه وخياراته على قاعدة هذه الرؤية.

ثانيًا: مع المرحلة ومعاركها في الجبل اللبناني

انتهت «حركة» 1860 على أرض الميدان بانهزام الموارنة، ما استدعى تدخل أوروبا وإنزال الجيش الفرنسي في جونيه. لكن الدولة العثمانية هُزمت سياسيًا أمام ضغط الدول الكبرى ومداخلاتها، ولا مجال هنا لنقاش وضع

(9) انظر: محمد علي الزعبي، الدروز: ظاهرهم وباطنهم، ط 2 مزيدة ومنقحة (بيروت: محمد الزعبي، 1972)، ص 108-115.

(10) انظر مقالات شكيب أرسلان عن عروبة الدروز وإسلامهم: شكيب أرسلان [الأمير]: «بعض حوادث لبنان 1840-1860،» في: أرسلان، تاريخ ابن خلدون، ص 300-306؛ «الدروز أو بنو معروف بأجمعهم عرب صراح،» الشورى (1 تشرين الأول/ أكتوبر 1925)؛ «ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنًا،» الشورى (31 كانون الأول/ ديسمبر 1925)، و«النقد التاريخي «وعروبة آل معروف»،» مجلة المجمع العلمي العربي، السنة 11، العددان 1-2 (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 1931)، ص 449-467.

الدولة العلية في تلك المرحلة، بل يمكن الإشارة سريعًا إلى أنها كانت محاصرة تواجه الهجمات والخروقات من الخارج، وتترنح داخليًا تحت نير الامتيازات ونفوذ القناصل وتمردات العشائر والطوائف، وتحت وطأة الانقسامات والفساد الإداري والتضخم البيروقراطي لأجهزة ومؤسسات عملت على توليد فئات أرستقراطية بيروقراطية تحمل لواء المركزية العسكرية والتتريك لا الديمقراطية والحريات والائتلاف الفدرالي. وتميزت الحركة الفكرية في البلاد العثمانية بولادة تيار الجامعة الإسلامية ونموّه باعتباره ردة فعل على الغزو الخارجي ومحاولةً للنهوض في وجه تقدم الغرب وإنعاش «جسد الأمة» من خلال «العودة إلى الإسلام ومقاومة التغريب والتفكيك الداخلي» ومحاربة أسباب الفساد[11]. وأسفرت معركة عام 1860 أيضًا عن وضع يد الدول الكبرى الرئيسة على جبل لبنان بصورة غير مباشرة، وعن إضعاف مواقع المسلمين الموحدين (آل معروف) وتشتيتها، خصوصًا العائلات التي كان لها مشاركة أساسية في القتال، وتقليص نفوذهم لمصلحة الكنيسة والإدارة الجديدة[12]. وهكذا، كان النظام الجديد للبنان الذي تبنّاه ممثلو الدول الأوروبية الخمس الكبرى والباب العالي في حزيران/ يونيو 1861 (جرى تعديله لاحقًا وأُقرّت صيغته النهائية في أيلول/ سبتمبر 1861)، مواتيًا للطائفة المارونية، حيث منح لبنان الحكم الذاتي المحلي في ظل حاكم مسيحي عثماني هو المتصرف الذي يعيّنه الباب العالي بموافقة الدول الأوروبية، وتكون مدة حكمه خمسة أعوام، ويعاونه مجلس إدارة مركزي من اللبنانيين يضم 12 عضوًا منتخبًا (4 موارنة، ثم أصبحوا 5، 3 دروز، 1 سني، 1 شيعي، 2 روم أرثوذكس، 1 روم كاثوليك). ويُقسم لبنان (الجبل) إلى قائمقاميات ومديريات، ويضمن أمنه وسلامته وسير هذا النظام فيه الدول الأوروبية الكبرى. وكان المتصرف يعيّن قائمقامًا في كل قضاء من الطائفة الأكبر عددًا، كما يعيّن بناء على توصيات القائمقام مديري النواحي. وكانت كل قرية تختار شيخًا يساهم بدوره مع باقي الشيوخ في انتخاب أعضاء المجلس الإداري.

---

(11) El Mawla, p. 9.

(12) انظر: وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860-1920، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976).

من ناحية أخرى، أدّت التحولات الداخلية الطارئة على الدولة العثمانية والمجسّدة عبر القرارات والمراسيم التنظيمية الإصلاحية الجديدة إلى تكوّن فئات إسلامية (من أبناء وجهاء المدن وشيوخ العشائر) تبحث عن مزيد من السلطة والنفوذ أو عن مزيد من الاستقلال الذاتي، وفئات مسيحية تعمل في القنصليات والإرساليات وفي التجارة مع الخارج... في حين كانت الحلقات العربية الإسلامية في دمشق وغيرها من المدن الشامية الداخلية تطوّر تيارًا عربيًا إسلاميًا مؤيدًا للدولة، وفي الوقت نفسه داعيًا إلى دور عربي بارز في تجديد الخلافة وقيادة الأمة[13]. وأدت السياسات الإصلاحية المنفّذة تحت سقف الوصاية الغربية وفي خضم المعارك العسكرية المتتالية والانهيار أمام الغرب وروسيا إلى زيادة نفوذ «الإصلاحيين الدستوريين» في الإدارة العثمانية من جهة، وإلى تعاظم قوة الأتراك الطورانيين «الانقلابيين» ودفعهم عجلةَ الإمور باتجاه التسليم للغرب في كل شيء، بحجة تقوية الدولة وزيادة مقاومتها، بينما كان الأمر في حقيقته تقوية لنفوذ هذه العناصر وسيطرتها وتمهيدًا لمرحلة المركزية والتتريك اللاحقة[14].

ثالثًا: الأمير وسياسات الجبل

في عام 1890، سافر الأمير شكيب أرسلان إلى مصر بعد نشأة إسلامية مميزة تعرّف في خلالها إلى الإمام محمد عبده (الذي كان منفيًا إلى سورية في إثر حركة عرابي باشا في مصر). وكانت مرحلة التكوين والتعليم (1869-1890) مرحلة مهمة في توجيه فكر الأمير، حيث نجده في طفولته يرافق والده إلى مجلس الإمام محمد عبده في بيروت (وعبده في تلك الفترة هو المنفي الثوري وتلميذ الأفغاني في بعض آرائه) ويدرس عليه «مجلة الأحكام العدلية» ويتعلم التركية والفقه إلى جانب العربية والإنكليزية والفرنسية[15]. وفي نهاية مرحلة الدراسة، يجد الأمير نفسه أمام

(13) انظر: ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، 1768-1939، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار، [1968])، وقارن مع: André Miquel, *L'Islam et sa civilisation, VIIe-XXe siècle*, Cartographie de Serge Bonin, Destins du monde (Paris: Armand Colin, 1968), p. 252, et Samir Amin, *La Nation arabe: Nationalisme et luttes de classes*, Grands documents (Paris: Éd. de minuit, 1977), pp. 14-15.

(14) انظر: أرسلان، سيرة ذاتية، ص 23-31.

(15) سامي الدهان، الأمير شكيب أرسلان: حياته وآثاره، ط 2، مكتبة الدراسات الأدبية؛ 21 (القاهرة: دار المعارف، 1976)، ص 64-69.

اختبار حاسم لتحديد مسار حياته، إذ توفي والده في عام 1887 وعيّنه متصرف لبنان واصا باشا مديرًا للشويفات خلفًا لوالده، فبقي في مركزه هذا أكثر من سنتين، قبل أن يجد أن المجال في الجبل ضيق لتحقيق طموحه - على حد قوله - فاستعفى من المديرية وقصد الأستانة ومر بمصر ونزل ضيفًا على عبده. وكان قبل سفره هذا قد زار دمشق (1889) وحضر فيها مجلس الشيخ محمد المنيني (فقيه الشام)[16]. ولا نذكر هذه الأمور لمجرد السرد التاريخي، بل من أجل الإشارة إلى مسألة مهمة في سيرة الأمير، هي علاقته المبكرة (وهو الدرزي الجبلي) بالفكر الإسلامي عمومًا، وبالفقه السنّي خصوصًا، وبالموقف الإسلامي العثماني العام في المشرق العربي كما في مصر والمغرب في تلك المرحلة، الذي تمحور حول تعاليم الأفغاني والمدرسة الفكرية التي تفرعت منها. لذا أتى ترك منصب المديرية من أجل بلورة فكر الأمير وانضاجه والمساعدة في تحديد اختياره الحياتي النهائي ورسمه، وهذا ما نلمسه بوضوح في ما يكتبه عن قراره السفر وترك لبنان وغيابه مدة تزيد على العامين[17]، متنقلًا بين الأستانة ومصر وباريس ولندن، والتقى خلال رحلته هذه بالسيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده وبحلقات الوطنيين المصريين (أمثال سعد زغلول وعلي يوسف وعبد العزيز الجاويش) وبعدد من رجال السياسة العثمانيين (منيف باشا ناظر المعارف - وحسن فهمي باشا ناظر الرسومات - ورئيس مجلس المبعوثان الأسبق[18]). وبعد هذه الجولة الطويلة للتعرف عن كثب إلى أحوال الدولة العلية والتيارات والاتجاهات المختلفة (كان الطلاق قد وقع بين الأفغاني وعبده في تلك الفترة)، يعود الأمير مسرعًا إلى بيروت بعدما سمع بوفاة واصا باشا وتعيين نعوم باشا مكانه، «فجئت إلى لبنان لا لأجل الحصول على مأمورية لنفسي بل كان جل قصدي السعي في هذا الدور الجديد بإعادة قائمقامية الشوف إلى العائلة الأرسلانية كما كانت منذ القديم وقد تم ذلك بعد مصارعات سياسية شديدة وأُعيد المرحوم عمنا الأمير مصطفى»[19]. «... وكنت في العشر سنوات التالية من قائمقاميته باذلًا

---

(16) الدهان، ص 69-71، وأحمد الشرباصي، شكيب أرسلان: داعية العروبة والإسلام، ط 2 (بيروت: دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، 1978)، ص 24-25. وانظر أيضًا مقدمة الأمير لديوان أخيه نسيب، في: أرسلان، روض الشقيق.

(17) الشرباصي (1978)، ص 25.

(18) المصدر نفسه، ص 26؛ أرسلان، سيرة ذاتية، ص 27-32، والدهان، ص 72.

(19) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 22-23.

جهدي في معاضدته ومقاومة أضداده»[20]. إذًا ها هو الأمير يعود إلى الجبل ويرضى بدور صغير في سياسة محلية ضيقة بعد أن كان قد وعد نفسه بدور كبير في عاصمة الدولة. فما السر في عودته إلى الجبل الصغير وحرتقاته المحلية؟

تمثّل رحلة 1890-1892 بالنسبة إلى الأمير مدرسة مهمة، إذ التقى في خلالها بالأفغاني ولازمه فترة وناقشه وأخذ منه الكثير. وكتب في الأهرام والمؤيد، وعرف أوروبا وفهم فكر مصطفى كامل بشكل عملي وأخذ عنه الدقة في تحديد المعيار الأساس للتحالفات، وهناك من قال عن الأمير إنه «مصري يعيش في لبنان»[21]. وكان الموقف الإسلامي المصري من الدولة العثمانية يتمثل في تلك المرحلة بكلمات مصطفى كامل: «إن مصر من الدولة روحها ومن الخلافة فؤادها ولا حياة لهذا الجسم العظيم إلا بالاتفاق بين أعضائه في العمل وإذا كانت دول تتحد وتتفق مع قوتها وعظمتها عندما يهم المسيحية أمر فكيف لا نتحد معاشر المسلمين وبلادنا واقعة في أشد البلاء والأخطار محدقة بها من كل جانب وأعداؤها يكيدون لها أعظم كيد كلما سنحت لهم الفرص»[22]. لم يرجع الأمير إذًا إلى لبنان لغاية شخصية، إنما لخوض الصراع على أرض هي له، تعطيه إمكانات الفوز وفرصه. كانت الحركة الإسلامية التي أسسها الأفغاني تنتقل إلى طور جديد، فتفرز من داخلها تيارين: تيار الإصلاح والتعليم (محمد عبده) وتيار المقاومة السياسية (مصطفى كامل وعبد الله النديم). وكان من أجنحة التيار الأول رشيد رضا وسعد زغلول (كل باتجاه طبعًا)، ومن أجنحة التيار الثاني الأمير شكيب أرسلان. ربما تُثار هنا ملاحظة أن رشيد رضا وسعد زغلول هما من أقطاب السياسة والأحزاب لا التعليم، وأن أرسلان مثلًا هو من أقطاب الدعوة الأخلاقية التعليمية (في كتابه لماذا تأخر المسلمون)، وهذا صحيح، لكن ما نقصده بتيار الإصلاح والتعليم هو ذلك التيار الذي قاده محمد عبده بعد انفصاله عن الأفغالي، والذي حاول تقديم الإسلام بقالب عصري يستطيع التعايش مع الغرب والأخذ منه بحجة الحاجة إلى التعليم والإصلاح للحاق بالغرب بدلًا

(20) أرسلان، سيرة ذاتية.

(21) الدهان، ص 71.

(22) مصطفى كامل، المسألة الشرقية (القاهرة: مطبعة الآداب، 1898)، ص 104.

من المقاومة والصراع[23]. أما رموز تيار المقاومة السياسية (الانخراط السياسي الناشط في مقاومة الغرب) فكان الأفغاني ومصطفى كامل وعبد الله النديم مع إهمال جزئي لقضايا التنظيم وتقديم الأجوبة المتكاملة عن التحدي الذي فرضه الغرب على المسلمين. ونستطيع القول إن أرسلان انخرط في هذا الموقف في مرحلة المقاومة العثمانية العامة للغرب. وكان الأمير قد عاد من مصر مقتنعًا بأن دوره يتمثل في تدعيم مواقع الصمود ومنع الانهيارات في جسم الدولة العثمانية، وأن لا حياة للدروز (وللسوريين عمومًا) إلا في حياة الدولة الإسلامية[24]. ولا نستطيع فهم حركته الداخلية إلا في ضوء هذا المعيار الذي وضعه نصب عينيه، إذ بحسب منطقه في إدارة الصراع المحلي، يمكن القول إن المتصرف في جبل لبنان كان نقطة توازن بين الدولة والخارج (الدول الأوروبية الكبرى الضامنة بروتوكول لبنان). وكان مجلس الإدارة اللبناني مركزًا لصوغ المشروع الماروني - الغربي في فصل الجبل عن جسم الدولة، باعتباره حلقة في سلسلة المشروعات اللاحقة الهادفة إلى اقتسام المشرق. وكانت القائمقامية الدرزية قاعدة التوازن مع قطبها الثاني القائمقامية المارونية، وكان يجب دعم إسلاميتها بطرد عملاء الخارج من رأس هرمها، وتحقيق التحامها الكلي بالدولة، وتحقيق التوازن التكتيكي بينها وبين الموارنة في الجبل، وذوبانها الاستراتيجي في المحيط الإسلامي السوري الأوسع (بيروت من جهة أولى وحوران من جهة ثانية). وفي ظل الوضع الجديد، كان من الطبيعي أن تستحوذ قضية قائمقامية الشوف على أهمية قصوى كونها المحور المركزي لطاقات الدروز وتوجهاتهم في أوضاع الانهيار والضعف في وجه قائمقامية الموارنة في المتن وكسروان، وفي مواجهة المتصرف ومجلس الإدارة وقناصل الدول الأوروبية في أغلب الأحيان. كانت هذه المعادلات المعقدة والمركبة أساس اختيار الأمير العودة إلى الجبل، فمنْع الانهيار أمام الغرب يبدأ من أصغر نقطة ممكنة، ورصيد العائلة ومركزها التاريخي في الجبل ممكن توظيفهما في سياق استخدام أشمل لعملية إدراج الدروز عمومًا في عداد

---

(23) حول محمد عبده، انظر: وجيه كوثراني، «الإسلام والمركزية الأوروبية،» ورقة قُدمت إلى: مؤتمر التربية الإسلامية المنعقد في بيروت، 15-21 آذار/ مارس 1981، ونُشرت في كتاب: التربية الإسلامية والمركزية الغربية، مؤتمر التربية الإسلامية؛ الكتاب 1 (بيروت: دار المقاصد الإسلامية، 1981)، وغازي التوبة، الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة وتقويم (بيروت: دار القلم، 1977).

(24) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 34.

المسلمين اتباع الدولة. وفي مقابل التمردات الطائفية والعشائرية التي كانت تندلع هنا وهناك في وجه الدولة المركزية (التي رآها الأمير مدعومة وبتشجيع خارجي دائمًا)، كان العمل جاريًا على تهدئة وتسكين وتوحيد الجبل أولًا والدروز ثانيًا. هكذا نستطيع أن نفهم لماذا اهتم الأمير بإعادة القائمقامية إلى الأسرة الأرسلانية، ولماذا اهتم بإعادة الدروز المتمردين في حوران إلى طاعة الدولة 1902[25].

رابعًا: معركة الدستور

قاد هذا العمل في الجبل الأمير شكيب إلى عودته المباشرة إلى الواجهة، وعيّنه المتصرف نعوم باشا، صديق الأمير مصطفى، قائمقامًا على الشوف. لكن وجوده في القائمقامية لم يطل، فمع انتهاء مدة نعوم باشا جاء مظفر باشا المتحالف مع الإنكليز، والذي شدد المضايقات على الأمير حتى يضطره إلى الاستقالة. نجح مظفر باشا في إعادة الخصام الأرسلاني - الجنبلاطي إلى الجبل، وعيّن نسيب بك جنبلاط مكان الأمير شكيب أرسلان. سمح هذا الصراع المرير للمتصرف والدول الكبرى بالنفاذ إلى داخل الأرسلانيين عبر كسب الأمير توفيق مجيد أرسلان إلى صفهم. فبعد عام ونصف العام من تعيين نسيب جنبلاط، نجح الأمير شكيب عبر مداخلاته في الأستانة بتعيين ابن عمه الأمير سامي. إلا أن المتصرف يعود فيعزله ويعيّن بدلًا منه الأمير توفيق مجيد أرسلان الذي بقي في منصبه حتى إعلان الدستور العثماني في عام 1908[26]. تجعلنا مراجعة تقلبات مركز القائمقام في تلك الفترة من تاريخ الجبل نرى بوضوح أن العامل الحاسم في صعود هذا وسقوط ذاك من الأمراء كان يتمثل في ميزان القوى بين الدولة العثمانية وحلفائها المحليين من جهة أولى، وبين المتصرف والدول الداعمة له والأوساط المحلية المستند إليها من جهة ثانية. وجعل هذا الأمر الجبل في حال اضطراب إداري، سببها أساسًا محاولات المتصرفين والدول الكبرى فصل سياسة الجبل عن سياسة الدولة العثمانية. ووضع الأمير شكيب أرسلان كتابًا مهمًا في وصف تلك المرحلة (مظفر باشا - بدون توقيع - مطبعة الإسكندرية - عام 1907)[27].

---

(25) أرسلان، سيرة ذاتية.

(26) المصدر نفسه.

(27) تحدث عجاج نويهض عن هذا الكتاب في مقدمته الطويلة لكتاب: ستودارد لوثروب، =

يمثل إعلان الدستور العثماني (1908) بداية مرحلة جديدة في الجبل، «ذلك أن الجبل اهتز أيضًا ورأى الكثيرون أن يستفيد أهل الجبل من النظام الجديد لأنهم كانوا يرون الحكم الفردي المحصور في المتصرف أصبح غير ملائم لحالة العصر»[28]. وجد جهد الأمير لاستعادة دور الدروز (العرب والمسلمين) في سياسة الجبل بعد أعوام التهميش والصراعات المحلية قمة تتويجه في مرحلة الدستور هذه. «إن الدروز يجدون في الانضمام إلى الدستور وسيلة لمحاربة ما يدعونه بهيمنة العنصر الماروني في لبنان، فهم يأملون عبر خضوعهم للقانون العام السائد في الولايات أن يتمكنوا من الاتحاد مع إخوانهم في حوران حيث تتمتع عائلة أرسلان هناك أيضًا بموقع ممتاز، وبهذا سيمثلون في المستقبل أكثرية تجد نفسها في وضع تستطيع معه استعادة نفوذها في لبنان، هذا النفوذ الذي قضت عليه، بحسب رأيهم، حوادث عام 1860»[29]. ويجب التذكير هنا بقضية دستور 1876 وموقف الموارنة والدروز منه، إذ كان الدستور يقضي بأن ترسل كل ولاية عثمانية مندوبين منها إلى مجلس المبعوثان، لكن رفض مجلس الإدارة في الجبل الانصباع للأوامر بحجة أن لبنان يتمتع منذ عام 1860 بدستور خاص تضمنه الدول الكبرى. وأيد الأكليروس الماروني والقناصل الغربيون هذا الموقف، ما اضطر السلطان إلى صرف النظر عن هذه المسألة موقتًا، وأرسل يُعلِم وزير الداخلية أن جبل لبنان سيُعفى هذا العام من إرسال نواب[30]. ومعلوم أن السلطان عاد فعلّق العمل بالدستور بعد اشتداد الهجمات الخارجية. وكانت ثورة 1908 تهدف إلى إعادة العمل بالدستور، لذلك سُميت «ثورة الدستور». ونرى أن مسألة اشتراك جبل لبنان في الدستور وفي البرلمان العثماني كانت تُطرح على مستوى الصراع

= حاضر العالم الإسلامي، وفيه فصول وتعليقات وحواش مستفيضة عن دقائق أحوال الأمم الإسلامية وتطورها الحديث وضعها الأمير شكيب أرسلان؛ نقله إلى العربية عجاج نويهض، ط 4، 4 مج في 2 (بيروت: دار الفكر، 1973)، مج 1، ص 34. كما ذكره لحد خاطر في كتابه: لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان، 1861-1918، منشورات الجامعة اللبنانية. قسم الدراسات التاريخية؛ 14 (بيروت: الجامعة اللبنانية، 1967)، ص 173.

(28) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 35.

(29) كوثراني، الاتجاهات، ص 175، نقلًا عن رسالة من القنصل الفرنسي في بيروت إلى وزارة الخارجية الفرنسية.

(30) أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب، 1861-1920: محاضرات (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1968)، ص 307-310.

بين التيار العثماني الإسلامي من جهة والتيار الماروني والغربي من جهة أخرى. «ولما كنا نعلم أن نظام لبنان الممتاز يخول الدول الست فرنسا وإنكلترا وروسيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا المراقبة على أحوال لبنان بموجب الاتفاق بين هذه الدول وبين الدولة العثمانية، وكنّا نعلم أن قناصل الدول المذكورة في بيروت، لا سيما قنصلي فرنسا وإنكلترا، يقاومون فكرة اشتراك لبنان في الدستور العثماني وإرسال مبعوثين من قبله إلى الأستانة، لأنه مما يزيد ارتباط الجبل بالدولة، أرسلنا وفدًا من قبل الحزب الذي تألف لحمل متصرف لبنان على الاشتراك بإعلان الدستور وذلك إلى قناصل الدول في بيروت»[31]. أما الحزب الذي أُسس فمثال مهم على نجاح توجهات الأمير شكيب في توحيد القوى الجبلية لإدارج الجبل ضمن إطار الدولة، إذ وقع الصلح أولًا بين مصطفى أرسلان ونسيب جنبلاط وحصل تحالف (أو حزب على حد تعبير الأمير) بين الأمير شكيب وحبيب باشا السعد وكنعان بك الضاهر وسليم بك عمون (استنادًا إلى الحلف الدرزي الرئيس: أرسلان - جنبلاط). وقام هذا الحزب بالحركة المعروفة باسم «حركة المظاهرة الكبرى»، «حيث توجهوا على رأس وفود من أعيان البلاد من جميع الأقضية والطوائف إلى بيت الدين مطالبين بشمول الدستور الجبل مع الاحتفاظ بامتيازات لبنان التي لا غنى عنها والتي أهلها متمسكون بها، مثل الاستثناء من الخدمة العسكرية ومثل دفع المال المقطوع دون تقديم أعشار كسائر الولايات ومثل انحصار الأموريات في أهالي البلاد دون غيرهم»[32]. وتحولت هذه التظاهرة إلى اعتصام ثم إلى عصيان جماهيري واسع، ما أرغم المتصرف على إعلان الدستور. وكان من النتائج المباشرة لتلك الحركة عزل كبار المأمورين الذين كان المتصرف يعتمد عليهم، وفي طليعتهم قبلان أبو اللمع (رئيس مجلس الإدارة) وناصيف الريّس (مستشار المتصرف ورجل القناصل) والأمير توفيق أرسلان (قائمقام الشوف) كما عزل قائمقام المتن وقائمقام كسروان، وعيّن مكانهم أناس من الحزب المؤيد للأمير شكيب ومن جملتهم الأمير شكيب نفسه قائمقامًا للشوف[33].

---

(31) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 35-40.

(32) المصدر نفسه.

(33) المصدر نفسه. انظر أيضًا: خاطر، ص 178-180، وداوود الضاهر، «ذكريات مع الأمير،» في: الطاهر، ص 429-430.

لكن المعركة لم تنته عند هذا الحد، ذلك أن قناصل الدول اغتاظوا من هذه الحركة وأخذوا يضغطون على الدولة إلى حد أنهم منعوها من الضغط على حكومة لبنان في انتخاب مبعوثين. وكان أرسلان قد باشر الانتخاب في الشوف حين جاءه أمر المتصرف بالتوقف عن ذلك. «وكانت الدولة من الضعف بحيث إنها لم تقدر أن تخالف الدول وتُحدث مشكلات من أجل هذه المسألة»[34]. ووصل الضغط على المتصرف إلى حد طلب عزل أرسلان ومن معه، «لكن المتصرف خاف ذلك لأن معظم الواقفين مع أرسلان في هذه المعركة كانوا من جمعية الاتحاد والترقي». وظل أرسلان في القائمقامية على الرغم من إرادة المتصرف حتى عام 1910 وهو يواجه مضايقاته وتدخلات المستر كامير باتش (قنصل إنكلترا) الذي يكره أرسلان كرهًا شديدًا بسبب سياسته العثمانية ومقاومته نفوذ الإنكليز[35].

نلخّص الصورة العامة لسياسة الأمير أرسلان في الجبل، بأنه عمل على مواجهة تدخلات القناصل وخضوع المتصرف لهم، وتعاون بعض الموظفين المسيحيين معهم (وعلى رأسه ناصيف الريس مدير القلم التركي في الجبل والمدبر لجميع أمور المتصرف)، وعمل على حمل الدروز أساسًا على التوحد والوقوف مع الدولة، وهكذا تمت المصالحة والعمل المشترك مع جنبلاط وقيام التحالف الأوسع مع المسيحيين في ظل سياسة حاذقة تعتمد على إدخال الجبل في الدستور (وفي الدولة) مع احتفاظه بامتيازات تضمن تأييد المسيحيين لهذه السياسة، وتُبعدهم عن الوقوع في سياسات الدول الغربية. وبعد ذلك نرى الأمير يسارع إلى حمل دروز حوران مرة جديدة على الخضوع للدولة (في السنة الثانية من الدستور) بعد أن كانوا قد صمموا على القتال من دون هوادة. ومرة أخرى نجد التآمر الإنكليزي - الماروني (بحسب الأمير شكيب أرسلان) يتسرب، لكن هذه المرة من خلال جماعة «الاتحاد والترقي»[36]. فالحملة العثمانية على حوران كانت بقيادة سامي باشا الفاروقي، وكانت نصائح الأمير ورسائله من

---

(34) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 40-42.

(35) المصدر نفسه.

(36) أرسلان، سيرة ذاتية. بالنسبة إلى أصول جمعية الاتحاد والترقي، انظر: زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1979)، ومحمد جلال كشك، القومية والغزو الفكري، ط 2 (بيروت: دار الإرشاد، 1970).

أجل انقياد الدروز للأوامر واستسلام قادتهم للحملة بعد أن وعدهم سامي باشا بالأمان والعدل. وأطلق سراح المستسلمين في البداية، ثم استدعاهم الديوان العرفي للمحاكمة فجاءوا وهم على ثقة بالعفو، إلا أن سامي باشا أشار إلى الديوان العرفي بأن يحكم عليهم بالقتل وهذا ما حصل. واستاء مبعوثو العرب في البرلمان، واستاءت الدولة نفسها من هذا الأمر. وكان من نتيجة ذلك استدعاء سامي باشا إلى الأستانة وتوبيخه، ثم اتفاقه (سامي باشا) مع الأمير فؤاد أرسلان عند فكتوريا مطران على إيذاء الأمير شكيب. ونشب الصراع مجددًا بين المتصرف (ومعه سامي باشا والأمراء توفيق وفؤاد والقنصل الإنكليزي) والأمير شكيب على قائمقامية الشوف. وانتهى الصراع بعد معارك كثيرة بصدور أمر المتصرف بكف يد الأمير إلى حين محاكمته والتحقيق معه في دعوى أقامها ضده القنصل الإنكليزي، وظلت المماطلة بالتحقيق حتى أرسل الأمير كتاب استقالته وضمّنه عبارات شديدة، فيها مزيد من التحقير للمتصرف وكلمات إهانة جارحة[37]. واستدعي نسيب جنبلاط للقائمقامية خوفًا من الفتنة في حال استدعاء الأمير توفيق أرسلان. وبعد استقالته مكث الأمير في عين صوفر حتى أواخر أيلول/ سبتمبر 1911.

خامسًا: تحولات الحركة العربية

خلال صراعات الأمير في الجبل مع القوى المرتبطة بالغرب ومشروعاته، كانت الحركة العربية الإسلامية في بلاد الشام تمر بتحولات عدة. من جهة أولى، لم يتبنَ الأمير سياسة محمد عبده في الإصلاح والتعليم والتعامل مع الغرب، بل عارضه وعارض تلميذه الأمين محمد رشيد رضا. وظل الخلاف قائمًا بين أرسلان ورضا حتى عام 1923 بسبب الموقف من الدولة العثمانية. واتخذ الأمير لنفسه سياسة تتمثل في الدفاع عن الإسلام من خلال حماية الدولة ومعارضة الغرب ومشروعاته، إذ كان الأمير يرى أن القوى السورية التي حملت لواء الدعوة إلى اللامركزية في البداية كانت تسير باتجاه التخلي عن دعوتها هذه وتبني دعوات القوى المسيحية المرتبطة بالغرب وشعاراتها.

(37) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 42-51.

وهذا التخلي التدرّجي لم يكن ممكنًا من دون حصول هزات والتواءات في مسار الحركة نفسها. في البداية، كان أرسلان يتفق مع هذه الفئات السورية في الوقوف في وجه الاستعمار الغربي والدفاع عن البلدان العربية الإسلامية ومعارضة الاستبداد الداخلي. وبينما كان يرى في الاتجاهات التركية الحديثة والدعوات إلى الإصلاح والاقتباس من الغرب وكرًا للاستبداد القومي التركي (الطورانية)، كان انصار اللامركزية والإصلاح والتحديث يتحالفون مع الاتحاد والترقي ويرون في السلطان عبد الحميد رأس الداء وعلّة الفساد. وكان لهذا الفرق الجوهري بين النظرتين الأثر الكبير في التطورات اللاحقة، إذ لم يدخل الأمير شكيب أيًا من الجمعيات التي قامت في تلك الفترة. ومع أنه كان على علاقة وثيقة بعدد من رجال «تركيا الفتاة»، فإنه لم يدخل هذه الجمعية أبدًا[38]. لكنه فهم الدستور العثماني على أنه وسيلة للتعارف والتعاون بين الشعوب الإسلامية داخل السلطنة العثمانية، وبينها وبين الحكومة في اسطنبول، وهذا ما يؤدي إلى حماية الدولة وتماسكها في وجه التحديات الخارجية. وكان الأمير شكيب يؤيّد رأي الأفغاني في وجوب الالتفاف حول السلطان، وجعله مثالًا لوحدة الإسلام والمسلمين. لكنه مع تأييده الدستور وعمله على شموله الجبل، كان يرى في الحركة المطالبة بالدستور حركة تصب في طاحونة الدول الكبرى عن وعي أو غير وعي من القائمين عليها، لأن كل فئة كانت تحاول الانفصال عن الدولة بالوسائل المختلفة[39]. عرفت الحركة الديمقراطية المعارضة للاستبداد، التي تطورت ضد السلطان عبد الحميد، بعض النجاحات بفعل أوضاع خارجية وداخلية، إذ كانت الحركة أولًا وأساسًا تركية، أي قاعدتها الرئيسة وقيادتها كلها من الترك. استفادت الحركة، ثانيًا، من الموجة العامة المطالبة بالإصلاح الإسلامي والتجديد والمعارضة للاستبداد. وفي عام 1908، تضافرت قوى وأوضاع عدة لنجاح حركة الدستور تحت شعار الإصلاح للمقاومة. كان هناك العرب من دعاة اللامركزية وقادة العشائر والقبائل والجمعيات السرية،

(38) وذلك على عكس ما يؤكده محمد عزت دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة: انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى: تاريخ ومذكرات وذكريات وتعليقات، ط 2 (بيروت: المكتبة العصرية، 1971)، ص 24-25.

(39) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 66.

وكان هناك الترك من موظفي الخارجية والجيش والإداريين والولاة المتاثرين بالليبرالية الغربية من السياسيين الأتراك والمعارضين في الخارج، وكان هناك قناصل الدولة الغربية وتشابك اتصالاتهم وتداخلاتهم مع أوضاع الطوائف والعشائر المحلية، والمثقفون المسيحيون والتجار في المدن السورية. والتقت هذه القوى كلها في ثورة 1908 وفرح المسلمون بإعلان الدستور (أرسلان نفسه نظم قصيدة للمناسبة ومحب الدين الخطيب كتب في مذكراته يصف الاحتفالات الإسلامية المؤيدة لإعلان الدستور)[40]. ومنذ ثورة الدستور، انقسمت القيادة التركية الجديدة إلى ثلاثة اتجاهات: إسلامي - عثماني - وطوراني. وكان ذلك طبيعيًا نظرًا إلى الاختلافات والتيارت داخل «تركيا الفتاة»، ونظرًا إلى تعقد الأوضاع وتنافس القوى الخارجية وتصارع القوى المحلية. والمعروف أن جمعية «الاتحاد والترقي» لم تتسلّم القيادة مباشرةً إلا في عام 1913، وراء واجهة دكتاتورية عسكرية ثلاثية القيادة (أنور باشا وكان من دعاة الوحدة الإسلامية، وطلعت باشا وكان من أنصار العثمانية، وجمال باشا وكان من أنصار الطورانية)[41]. وكانت القيادة التركية الجديدة في قمة الاضطراب في مواجهة السياسات الأوروبية التوسعية والأوضاع الداخلية المتفجرة. وكانت سياستها تتخبط في الظلام، محاولة النفاذ بين الألغام. وكان قيام فئات ومواقع جديدة تحمل سمات الحركة القومية الطورانية العامل الأساس الداخلي في انهيار مقاومة الشرق الإسلامي للغرب. ويظهر ذلك من سياسة الاتحاديين في تشديد المركزية والتتريك، وأثر ذلك في تشجيع أعيان العرب وكبار الموظفين منهم في الإدارة العثمانية والجيش العثماني على التجمع وتأليف الجمعيات والاتصال مع الغرب[42]. «إن العصبية التركية هي التي أحيَت العصبية العربية...

(40) الدهان، ص 151-152، ومذكرات محب الدين الخطيب (دمشق: [د. ن.]، 1946)، ص 18-20.

(41) مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، [1972])، ص 292، وساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية: طبعة موسعة تتضمن الاتفاقيات السرية التي كانت عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية الكبرى قبيل الحرب العالمية الأولى، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين، [1960])، ص 122-123.

(42) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، قدم له نبيه أمين فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، 1962)، ص 180-190؛ زين، =

لقد أسس الاتحاديون بعصبيتهم التركية واضطهادهم للعرب بناء العصبية العربية أو أحيوها بعد موتها»[43]. لكن هل يعني هذا القول تبرير الموقف العربي اللاحق في المشاركة في تصفية الدولة العثمانية وإنهائها؟ كان من الممكن الرد بالإيجاب لو لم يقدم لنا الأمير أرسلان أنموذجًا لموقف آخر. وشاهدنا مثالًا أول على هذا الموقف في السياسة الداخلية للأمير. ثم قدم إلينا الأمير ثلاثة أمثلة تاريخية مهمة.

سادسًا: حربا ليبيا والبلقان

في أواخر أيلول/ سبتمبر 1911، أرسلت إيطاليا جيوشها وأساطيلها إلى طرابلس الغرب لاحتلالها بعد إنذار مؤرخ في السابع والعشرين من الشهر نفسه وُجّه إلى الباب العالي كي يصدر الأوامر بعدم مقاومة الاحتلال. واتفقت إيطاليا وفرنسا بين عامي 1900 و1902 على أن تطلق كل منهما يد الأخرى في المناطق التي تهمها. واعترفت إنكلترا وفرنسا لإيطاليا «بحقوقها» في طرابلس الغرب، فشرعت الأخيرة باتخاذ الخطوات التمهيدية لذلك، مثل فتح مدارس وإرسال جماعات تبشيرية وإنشاء بنوك وشركات والحصول على امتيازات مختلفة. والمؤكد أن الاتحاديين كانوا يهملون شؤون ولايتي طرابلس وبني غازي، وقيام الحكومة بتجريد البلاد من الجند والسلاح، وسحبت الجيش لقمع الثورات في ألبانيا واليمن وعزلت والي طرابلس إبراهيم باشا ولم تعين بديلًا منه، كما عزلت المشير رجب باشا الذي كان قد وقف في وجه انتقال الأملاك إلى بنك دي روما. كما نشرت صحف الاتحاديين أن طرابلس هي من الولايات التي لا تفيد الدولة فائدة مالية كبيرة[44]. أدى هذا الموقف الطوراني المساوم إلى سقوط طرابلس وبني غازي في قبضة إيطاليا، واعتراف الدولة العثمانية بمعاهدة أوشي التي تتنازل

=ص 90-94، ومحمد عزت دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، 6 ج (بيروت: المطبعة العصرية، 1950)، ج 1، ص 20-55.

(43) محمد رشيد رضا، «محافظة مصلحي العرب على الدولة،» المنار، السنة 20، العدد 1 (تموز/ يوليو 1917)، ص 43.

(44) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، 1908-1914 (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1950).

للطليان عن السيادة على الولايتين، بينما بقيت هضبة برقة مستقلة وهي موطن السادة السنوسيين وزعيمهم المجاهد السيد أحمد الشريف الذي لم يكن على وفاق مع الاتحاديين، والذي اتصل بالمناضل المصري المعروف عزيز علي لتنظيم المقاومة بعد الاحتلال[45].

كان للاحتلال الإيطالي دويّ ضخم في الولايات العربية، فقامت في مصر لجان عدة، وأقيمت أسواق خيرية لجمع التبرعات وإرسال البعثات الطبية. وأنشأ الشيخ علي يوسف، صاحب المؤيد، جمعية الهلال الأحمر في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1911. وتطوع في الحرب عدد كبير من المصريين على الرغم من معارضة الإنكليز، وكتب الشعراء عشرات القصائد لإثارة النفوس وحث الشعوب الإسلامية التي تجمعها الرابطة العثمانية على التعاون والاتحاد، ودعا الجميع إلى بقاء طرابلس الغرب بيد الأمة الإسلامية. ورد أحمد الشريف السنوسي، بطل المقاومة الشعبية المحلية على عروض الصلح، بقوله: «نحن والصلح على طرفي نقيض، ولا نقبل صلحًا بوجه من الوجوه إذا كان ثمنه تسليم البلاد للعدو»[46].

أثارت هذه الحرب نخوة الأمير المعتكف في عين صوفر، فأرسل عشرات الرسائل إلى إخوانه داعيًا إلى دعم الليبيين لاستمرار المقاومة، وأرسل البرقيات إلى الأستانة مقترحًا إرسال الإمدادات والضباط لتدريب المجاهدين ومساعدتهم. لاقت اقتراحاته قبولًا عامًا في مصر والأستانة، فسافر أنور بك (الملحق العسكري في برلين) إلى الأستانة وأخذ معه الجنود والضباط والمال عن طريق الإسكندرية، وتسللوا متنكرين إلى الهضاب الليبية. كما سافر فتحي بك (الملحق العسكري في باريس) عن طريق تونس مع عدد من الضباط والأسلحة والجنود[47]. وكتب الأمير إلى رشيد رضا رسالة مطوّلة للدعوة إلى الجهاد، ومما جاء فيها: «أعلم أن جهادكم في تهذيب الأنفس وإقامة الشريعة على قواعد العلم وأخذ المؤمنين بحقيقة الدين وإثلاج الصدور ببرد اليقين هو الجهاد الأكبر والبلاء الأسنى والذي فيه استكمال الحسنى... ولكن جهادكم هذا غرس لم يحن إيناعه وزرع لم يئن ارتفاعه، ودون

---

(45) أنطونيوس، ص 199-200.

(46) كشك، ص 289.

(47) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 78-80.

وصول ثورته إلى درجة الوفاء بالغرض أيام وليال وأعوام طوال... نحن الآن في خطب مستعجل الرأس وفتق مستلزم سرعة السد ولا يفيدنا فيه تعنيف مفرط ولا لوم مقصر ولا جزاء خائن أو مستهتر، ولا يغنينا مع إلحاح وافد الشر وإطلال نازل البأس، إكبار الإهمال والوقيعة بمدبري هذه الأعمال، بل علينا قبل ذلك واجب أعجل وهو تلافي ما فرط فيه غيرنا وإيلاء العذر فيما يطلبه الرأي العام منا...»[48].

لا يترك لنا هذا الوضوح القاطع في الرسالة بين منهجي نظر إلى الأمور أي مجال للتعليق، إذ انقسم العرب بين المطالبين بالانتقام من الأتراك (ومن هؤلاء رشيد رضا والجمعيات العربية السرية) وجماعة النهوض لرد الخطر والدفاع عن الإسلام والمسلمين وهم جماعة مصر والمغرب العربي أساسًا، الذين هبّوا للتطوع والقتال في ليبيا.

اندفع الأمير شكيب إلى الجهاد، وطاف بين فلسطين وسورية يجمع المتطوعين ويرسلهم عبر فلسطين إلى مصر متنكرين بزي البدو، ومن هناك إلى ليبيا حيث كان أنور باشا في الجبل المشرف على درنة. ودخل الأمير إلى مصر متخفيًا بعد أن رفض الإنكليز دخوله عند الحدود بين رفح والعريش[49]، وهناك بدأ العمل مع جمعية الهلال الأحمر وجمعية الإغاثة المصرية وغيرهما، ومكث أربعين يومًا كتب في خلالها أربعين مقالة افتتاحية في **المؤيد** يدعو فيها إلى الجهاد. وفي مصر، قابل رشيد رضا واختلفا في الموقف من الحرب وواجب المسلمين، كما اختلف مع الخديوي عباس حلمي الذي أراد إبقاء الأمير في مصر ومنعه من الذهاب إلى ليبيا، بحجة أن الحالة العامة حرجة ومستقبل الدولة مظلم ويجب أن يبقى في مصر لاستقبال الطوارئ التي ربما تحصل. والحقيقة أنه كان يفكر بحركات في بلاد العرب، ويريد أن يجمع لها بعض مفكري العرب وزعمائهم، «فأما أنا فكنت مخالفًا لهذا الرأي»، قائلًا إن كل حركة اليوم ضد الدولة العثمانية تلحق بها ضعفًا وتزلزل أركانها وتفيد الإفرنج وتضر العرب والترك معًا. و«كنت أرى أن تسليم طرابلس الغرب أو التساهل بها لا يكون سببًا لذل المسلمين في طرابلس وأفريقيا واستطالة الأجانب عليهم فيها،

---

(48) نص الرسالة عند: الشرباصي (1978)، ص 28-30.

(49) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 79-83؛ الشرباصي (1978)، ص 30-31، وشكيب أرسلان [الأمير]، شوقي أو صداقة أربعين سنة (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، 1936)، ص 34-37.

بل يكون بداية لانهيار السلطنة العثمانية بأجمعها... وكنت أرى وجوب الدفاع عن طرابلس إلى النفس الأخير خوفًا من عواقب التفكك»[50]. ويذكر في تعليقاته في كتاب رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة أن الخديوي عباس حلمي عرض عليه الدخول في «مشروعات أخرى سياسية» كي يُثنيه عن مشروعه «الجهادي». ويعلّق أرسلان على هذا الغرض: «اعتذرت له عن قبول أمره وقلت له إني قاصد إلى الجهاد في طرابلس، وما خرجت من بيتي في جبل لبنان إلا بهذه النية، فلا بد لي من إتمامها بالعمل»[51]. مكث الأمير في ليبيا خمسة شهور بصحبة أنور باشا في مواقع القتال وخنادقه، ونحو شهرين مع عزيز علي المصري أمام مدينة بني غازي، وكان معه متطوعون عدة من جبل لبنان، وحضر معارك عدة، منها معارك كبيرة استمرت يومًا بكامله، وكان فيها إلى جانب أنور ومصطفى كمال. وإلى تلك الفترة تعود صداقته الحميمة مع أنور باشا[52].

سابعًا: التساهل سبب الخراب

رأى الأمير شكيب أرسلان أن التساهل في ليبيا سيؤدي إلى مصائب أعظم مما حصل، «لأن الإسلام في نظر الأوروبيين سلسلة مرتبطة بعضها ببعض، وما وقع الإسلام فيما وقع فيه من المصائب إلا بسبب تساهل ملومه في بداية الأمر»[53]. ورأى أيضًا أن تعليل مشكلات الدولة العثمانية بسوء الإدارة وانتشار الجواسيس وفقدان الحرية إنما هو مجرد مظاهر لعوامل أعمق من ذلك، بعضها داخلي يتعلق بانحطاط التعليم وتفشي الجهل وانقسام سكان الدولة والحركات الانفصالية، وبعضها خارجي يتمثل بمطامع الدول الاستعمارية فيها، وبالتالي سواء أصلحت الإدارة العثمانية أم لا فالبلقانيون مصممون على الانفصال في أقرب فرصة ممكنة[54].

---

(50) أرسلان، شوقي أو صداقة.

(51) شكيب أرسلان [الأمير]، السيد رشيد رضا، أو، أخاء أربعين سنة (دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1937)، ص 149.

(52) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 84-88.

(53) المصدر نفسه، ص 88.

(54) المصدر نفسه، ص 58 و61.

تحقق ظنه تمامًا، إذ بعد ليبيا نشبت حرب البلقان، فقررت حكومة الأستانة عقد صلح مع إيطاليا وتسليمها طرابلس الغرب للتفرغ لحرب البلقان. سمع الأمير بالخبر وهو في الجبل الأخضر مع أنور باشا، فاتفق معه على أن يسافر هو إلى الأستانة للسعي إلى تلافي التنازل. وفي أثناء السفر، مر بمصر ليكتشف أن الخديوي وعد الطليان بتسكين ثورة السنوسيين، واتفق معهم على بيع سكة حديد مربوط بمليون ونصف مليون جنيه. وصل الأمير إلى الأستانة وقابل القادة ورجال الدولة والجيش وشيخ الإسلام، وفهم أن الدولة لا تستطيع متابعة الحرب بسبب قضية البلقان، فاقترح عليهم المداومة على إرسال الإمدادات سرًا إلى المجاهدين، والمحافظة ما أمكن على حقوق الأهالي في أثناء الصلح مع إيطاليا، وأن يكون تنازل السلطان عن حقه في طرابلس لأهل طرابلس وليس للطليان، فوافق رجال الدولة على آرائه. وبينما كان يواصل مساعيه، أعلنت دول البلقان الأربعة (بلغاريا وصربيا واليونان والجبل الأسود) الحرب على تركيا، بتدبير من روسيا. ودارت الدائرة على الأتراك في تلك الحرب «بسبب عدم استعدادهم لها وبسبب شدة الانقسام الذي كان بينهم وبسبب الاستخفاف بالأعداء»[55].

رأى الوجهاء وقادة الجمعيات العربية في سورية والعراق في الحرب البلقانية إعلانًا في نهاية البقية الباقية من الرابطة بينهم وبين الأتراك، ودبّ فيهم الرعب والفوران من احتمال انهيار الدولة وكانت تتنازعهم مشاعر الولاء للإسلام ودولته والاستقلال والخوف على البلاد من أطماع الاستعمار، وربما أيضًا مشاعر الانتقام والشماتة من الترك بسبب اتهامهم بالتخلي عن ليبيا، «ولم تثر هذه الحرب أي حماس في نفوس الضباط وغير الضباط... وأخذت تجول فكرة مخيفة في نفوسنا: هل يقضى على شعوب الإمبراطورية العثمانية إذا انهار هذا البناء الهرم؟ وهل لدى العرب إذا انهار البناء من القوة والمنعة ما يصدّ طمع المستعمر الأوروبي عن الجزيرة؟ يخيّل إليّ أن خطر الانهيار إنما يقع معظمه على العرب لأنهم عزّل من أية تشكيلات تكون دعائم الكيان العربي»[56].

---

(55) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 89، ولوثروب، مج 2، ص 64-165.

(56) مذكرات فوزي القاوقجي، 1914-1932، إعداد خيرية قاسمية (بيروت: دار القدس، 1975)، ص 14.

«... كانت ردة الفعل عند قادة العرب التفكير بمستقبل أوطانهم العربية، وقد أسفر الأمر عن عدد من الجمعيات والأحزاب للدفاع عن قضايا العرب وحقوقهم»[57]. وتسابق قادة الجمعيات ورؤساء العشائر ووجهاء المدن (في سورية والعراق) إلى تأليف الجمعيات وبدء الاتصالات مع القناصل الغربية، في الوقت الذي كان فيه قادة الفكر والعلماء والوجهاء في مصر والمغرب يتسابقون إلى تأليف جمعيات الإنقاذ والإغاثة وإرسال المتطوعين. وفي هذا المجال، جاء تفويض للأمير شكيب أرسلان من لجنة الإغاثة ولجنة الهلال الأحمر المصريتين بأن يكون مفتشًا ومراقبًا على توزيع الإعانات وأعمال البعثات الصحية المصرية لإنقاذ اللاجئين من مسلمي البلقان، الذين بلغ عددهم مئة وثلاثين ألفًا، انتشروا في مساجد الأستانة من دون مأوى أو طعام وفي أحوال الشتاء القاسي[58].

يقول شكيب أرسلان أيضًا إن قيامه ورفاقه في الهلال الأحمر المصري بواجب توزيع الإعانات على اللاجئين المسلمين في منطقة الرومللي (مقدونيا) حتّم عليهم أن يكونوا على اتصال مباشر بالحكومة العثمانية يوميًا، فأتاحت لهم هذه الفرصة تلمّس الفوضى في الإدارة العثمانية وشيوع روح اللامسؤولية فيها، فلم يستغربوا عندذاك أن تُهزم دولة تكون أوضاعها وإدارتها بهذا الوضع البائس[59]. «من هنا فهمت سبب فشل العساكر العثمانية في تلك الحرب... ما يدل على الخلل العظيم والفوضى في الإدارة والقيادة وكانت العامل الأعظم في انتصار الجيوش البلقانية على الجيوش العثمانية...»[60].

أرسل شكيب أرسلان برقيات ورسائل إلى الخارجية البريطانية يندد فيها بموقف الدول الأوروبية من الفظائع التي حلت بمسلمي البلقان بعد انسحاب الجيش العثماني، واستدعت هذه الرسائل اهتمام البريطانيين أولًا[61] وشكر العثمانيين على موقفه[62]. واجتمع أرسلان بقادة عسكريين وسياسيين في اسطنبول ورأى أنهم كانوا

---

(57) زين، ص 90.

(58) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 89-94؛ الشرباصي (1978)، ص 31، والدهان، ص 73.

(59) أرسلان، تاريخ ابن خلدون، ص 380-381.

(60) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 94.

(61) أرسلان، شوقي أو صداقة، ص 274.

(62) أرسلان، تاريخ ابن خلدون، ص 395.

منقسمين إلى تيارين: الأول يطالب بالصلح والاستجابة لشروط البلقانيين؛ والثاني يرى وجوب استمرار الدفاع عن البلاد، ما يعني رفض الصلح واستمرار الحرب. وكان هو مع التيار الثاني لأن مواصلة الحرب هي الوسيلة الوحيدة التي تحفظ للدولة هيبتها وكرامتها أكثر مما لو قبلت الصلح بشروط مهينة[63].

اختلف الأمير مع كثيرين من أصدقائه في شأن الموقف من الاتحاديين: «إني لم أكن موافقًا في تلك الأزمة على مناوأة الاتحاديين الذي كان في أيديهم زمام الدولة وحصلت بيني وبين فريد باشا الأرناؤوطي، الصدر الأعظم السابق في سراي عابدين، مشادة شديدة من أجل الاتحاديين ووجوب الحملة عليهم في أثناء الحرب البلقانية وعدمه، إذ كنت ممن لا يجيز المضي في الاختلافات الداخلية إلى ذلك الحد الأقصى، حينما يكون البلقانيون على أبواب الأستانة عاصمة الإسلام. وكنت أرى وجوب الهدنة بين الأحزاب داخل السلطنة العثمانية، ريثما ينعقد الصلح ويزول الخطر على الدولة»[64].

مع توقيع الهدنة (في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1912)، حاول أرسلان إقناع وزير الحربية بمواصلة الدفاع عن بعض المدن العثمانية التي كانت لا تزال تقاوم الحصار البلقاني، واقترح عليه استخدام الجيوش العثمانية في الولايات الآسيوية واستقدام بعض العشائر العربية والكردية لمواصلة القتال. وهذا ما حصل، إذ ساهمت تلك العشائر بالهجوم على أدرنه وتحريرها ومنها عشائر عراقية زارها شكيب أرسلان في مضاربها[65].

ثامنًا: الأمير والحركة العربية الناشئة

وقف الأمير «المصري في لبنان» على أرضية موقف المصريين والمغاربة من الدولة العثمانية ومن الحركة العربية الناشئة لسبب رئيس هو أنه كان يختلف في رؤيته وموقعه عن رؤية وموقع وجهاء المسلمين في سورية والعراق الباحثين عن زيادة سلطانهم وتدعيم استقلالهم الخاص في وجه الدولة المركزية الجديدة في

---

(63) أرسلان، تاريخ ابن خلدون، ص 355.

(64) أرسلان، السيد رشيد رضا، ص 151.

(65) أرسلان، تاريخ ابن خلدون، ص 386-387.

تركيا، إذ كان الأمير الدرزي اللبناني يعتبر نفسه مسلمًا عربيًا سوريًا في جبل يلتهمه الموارنة والقناصل والمتصرف، وتضيع فيه أمجاد الدروز وتراث الأسرة العربية الأرسلانية، وتذوي هويتهم ويضطرهم الوضع الجديد إلى الهجرة نحو حوران أو إلى الإنشغال في معارك داخلية (أرسلاني - جنبلاطي، أو قيسي - يمني)، تاركين إدارة الجبل وحكومته للموارنة والغرب على طريق تأسيس كيان لبناني ماروني مستقل عن سورية وعن الدولة العثمانية. كان انتماء الأمير إلى الإسلام يعني الوحدة مع الأكثرية الإسلامية الساحقة. وانتماء الأمير إلى الدولة كان يعني تسلّم المسؤولية في العمل على إدراج الجبل والدروز في إطار الكل الإسلامي الموحد، مع ما يعنيه ذلك من توحيد القوى في وجه العدو الرئيس المتمثل بالغرب، الزاحف على أطراف الدولة وفي قلبها.

في عام 1912، أسس رشيد رضا وغيره من السوريين واللبنانيين في القاهرة حزب اللامركزية الإدارية العثماني، وبدأت في سورية جمعيات العهد والعربية الفتاة والقحطانية بالدعوة إلى الاستقلال. وكان معظم العاملين في هذه الجمعيات إما من العسكريين الضباط العرب في الجيش العثماني أو من العاملين في الحقل السياسي العام، ونَدِر وجود مفكرين قويين ومخططين نظريين[66].

مثّلت مرحلة الانهيار والاضطراب في الدولة العثمانية الإطار الملائم لبروز «المطالب العربية»، إذ إضافة إلى الجمعيات والأحزاب، يروي خير الله خير الله في كتابه قضية المشرق أن 35 نائبًا عربيًا في مجلس المبعوثين أرسلوا في عام 1911 رسالة إلى الشريف حسين يبايعونه فيها زعيمًا وخليفة للمسلمين إن ساعدهم ضد الحزب التركي الحاكم. ونحن نجد نصًا لهذه الرسالة في مذكرات سليمان فيضي وهو لا يتضمن أي وعد للحسين بملك أو حكم، وإنما وعد بالخلاقة الدينية غير السياسية. وكتب الرسالة طالب النقيب وهو في ذلك الوقت من القادة العرب البارزين[67]. وينقل أسعد داغر نصًا مشابهًا في معناه لما أورده

---

(66) زين، ص 20-21.

(67) K. T. Khairallah, *Le Problème du Levant; les régions arabes libérées, Syrie, Irak, Liban; Lettre ouverte à la Société des nations* (Paris: E. Leroux, 1919), p. 22.

وسليمان فيضي، في غمرة النضال: مذكرات سليمان فيضي (بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1952)، ص 87-88.

الفيضي، ويروي داغر أن الرسالة كُتبت في عام 1913 وليس في عام 1911، وهذا هو الأقرب إلى المنطق والتاريخ[68].

بدأ تفتيش قادة العمل السياسي العربي عن بدائل وطرحهم المشروعات المختلفة وبحثهم عن حلفاء في الخارج، منذ حرب البلقان. وكانوا بذلك يؤسسون للعمل السياسي العربي الذي قادته النخب المميزة من «أبناء العائلات» و«وجهاء المدن» و«شيوخ العشائر».

تاسعًا: الأمير والترك

أما الأمير وجماعة مصر والمغرب فطرقوا الموضوع بصورة مختلفة كليًا، إذ ظلوا يتصرفون بصفتهم مسلمين مرتبطين بدولة الإسلام، يسقطون بسقوطها ويصعدون بصعودها. ولفهم دور الأمير في هذا السياق، يجب علينا هنا عرض موقف الأمير من الوضع الداخلي العثماني، كما يرد في سيرته الذاتية[69] التي هي أوفى سجل لتلك المرحلة.

فها هو الأمير يفكر في تلك الأوضاع المضطربة بتأليف جمعية إسلامية تتوحد فيها الأحزاب، وتخلص بها الدولة مما كانت فيه من الانشقاق، سواء بين عرب وترك أم بين اتحاديين وائتلافيين: «... وبعد اتصالات ومشاورات شملت ولي العهد الأمير عز الدين والأمير سعيد حليم (الصدر الأعظم المقبل) والشريف علي حيدر باشا وأخيه الشريف جعفر (وهما من أعيان العرب) والشريف ناصر (شقيق الشريف حسين أمير مكة) وأعضاء من حزب الائتلاف والحرية (وهو حزب قام كمعارضة للاتحاديين في موضوع المركزية) وحزب الاتحاد والترقي، عُقدت الجلسة الأولى للجمعية الخيرية الإسلامية بعد أن كتب لها عبد العزيز جاويش نظامًا تلاه الأمير شكيب وناقشه الحضور وعدّلوا بعض بنوده»... «وقد كانت هذه الجمعية واسطة لخير كثير... ولو دامت الدولة العثمانية إلى ما بعد الحرب العامة لكانت هذه الجمعية نمت وامتدت وصارت لها شعبات في جميع

---

(68) ثورة العرب الكبرى 1916، بقلم عضو جمعية عربية سرية، سلسلة إحياء التراث الأردني؛ 8 (عمان: وزارة الثقافة، 1989)، ص 78، يرجح الباحثون ان مؤلفه هو الأستاذ أسعد داغر.

(69) انظر: أرسلان، سيرة ذاتية، ص 63، 70، 76، 103، و106-108.

الأماكن». ونجحت ثورة 1908 بفعل تضافر عوامل وقوى عدة في إنجاحها. «وكان لشيخ الإسلام جمال الدين أفندي الأثر الأكبر على السلطان في حثّه على إعلان الدستور... وكانت القوة التي في يد الاتحاد والترقي ضئيلة والجيش أكثره طائع السلطان». وبعد إعلان الدستور، استلم الصدارة كامل باشا وتألفت وزارة جديدة، وما لبث أن وقع الخلاف بينها وبين الاتحاديين الذين كانوا يريدون السيطرة على الحكومة لأنهم يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن نجاح الثورة». وعند عقد أول مجلس للمبعوثين حصل انقسام بين أنصار الاتحاد والترقي (دُعاة المركزية التامة، ما يعني إعطاء السيادة إلى العنصر التركي) والمعارضين لهم من العرب والأرناؤوط والأروام والأرمن الذين ألفوا حزب الأحرار مع عدد من الأتراك. سقطت حكومة كامل وجاءت حكومة حسين حلمي باشا (مرشح الاتحاديين). وأُلِّفت فرقة جديدة من قدماء الرجال الذين كان يقال لهم «الرجعيون». ولما كان الاتحاديون يتظاهرون بالتفرنج ويتساهلون بأمور الدين، مال جمهور العلماء والمسلمين إلى هذا الحزب الذي شرع بمصادقة الاتحاديين، واتحد حزب الأحرار مع الرجعيين ضد الاتحاد والترقي. وحصلت الثورة المضادة في نيسان/ أبريل 1909، وانتهت بخلع السلطان عبد الحميد الذي اتهم بتدبير الثورة. واستمر الصراع عنيفًا محتدمًا، وتناوب الاتحاديون والائتلافيون الصدارة والحكومة. وخلال حرب البلقان، كان كامل باشا في الوزارة واغتال الاتحاديون ناظم باشا (ناظر الحربية) وجرى إسقاط الوزارة من خلال انقلاب دموي أدّى إلى مغادرة جميع أعداء الاتحاد والترقي اسطنبول إلى مصر، حيث كان الخديوي يغذي أحلام وراثة الخلافة، ويشجع الانقسامات التركية والتركية - العربية. ولم يكن شيخ الإسلام جمال الدين يتهم الاتحاديين بسوء النية، وإنما بالتهور وقلة الخبرة. أما رأي الأمير فيوجزه بقوله: «لا يهمني أن يقوم الاتحاديون أو يسقطوا، لكن المهم هو إرجاء هذه الاختلافات إلى ما بعد الحرب على الأقل فإن الحالة لا تتحمل هذه الفتن كلها». وبوحي من هذه القناعة، كان تأليف الجمعية الخيرية الإسلامية. وكانت جولة للأمير في أكثر من مدينة من مدن فلسطين والشام، داعيًا إلى «عدم الانشقاق بين العرب والترك ووجوب الاعتصام بالدولة»، وتحذيره من سياسة الأجانب «الذين يريدون إلقاء الشقاق بين العرب والترك ليستغلوا هذا الشقاق لمنافعهم ويستولوا على البلاد ويحولوها إلى مستعمرات لهم... كنت أكذّب دعاويهم بزعمهم أنهم يريدون مساعدة العرب على الترك لتأسيس دولة عربية مستقلة، وأقول بأنهم متفقون على

تقسيم سورية وفلسطين والبلاد العربية... وكان الكثير من أخواني وأصدقائي مغتاظين مني لاتخاذي تلك السياسة العثمانية التي هي بزعمهم خلاف ما تقضيه المصلحة العربية، وكنت أقول للجميع تمهّلوا فسترون أيامًا أشد سوادًا من القطران وستأسفون على أيام الترك التي تشكون منها»[70].

هكذا، يمضي الأمير في عمله في طرابلس وليبيا وفي الأستانة لإنقاذ ومساعدة جرحى حرب البلقان ولاجئيها، ولا يعود إلى لبنان إلا وبيروت تعيش حركة إصلاحية جديدة. بدأت تلك الحركة في كنف الحكومة الموالية للائتلافيين، وسقطت صريعة حكومة الانقلاب الاتحادي، ذلك أن الائتلافيين كانوا من أنصار اللامركزية وما أن استلموا الحكومة في كانون الثاني/ يناير 1913 حتى طلب الصدر الأعظم كامل باشا من والي بيروت أدهم بك دعوة مجلس الولاية إلى الاجتماع لدراسة وضع وتقديم برنامج إصلاحي. عقدت جمعية عامة في مقر بلدية بيروت، ضمّت 84 شخصًا وتألفت منهم لجنة لصوغ لائحة بالمطالب الإصلاحية[71]. وانهارت هذه الحركة الإصلاحية مع الانقلاب الاتحادي الذي اعتقل قادتها وشرّدهم. وبعد فترة، نرى أقطاب هذه الحركة أنفسهم ينشطون لعقد «مؤتمر عربي في باريس». وترافق ذلك النشاط مع تزايد مطالبة المثقفين المسيحيين في لبنان بتكبير لبنان وإكسابه مزيدًا من الاستقلال. وفي كتابات ندره مطران وجورج سمنه وخير الله خير الله، وفي العرائض الكثيرة المقدمة من جمعيات (مثل الاتحاد اللبناني واللجنة اللبنانية في باريس) ومن بلدية زحلة و«أهالي جونيه» وغيرها (كميات كبيرة من الرسائل والبرقيات في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية[72]) نلمس الموقف المسيحي اللبناني الطارئ والمتحالف مع الموقف العربي المعادي للأتراك عند نقطة معاداة الأتراك، مع الدفع باتجاه الدعوة إلى التخلص من الحكم العثماني تحت حماية فرنسا، أو غيرها. ووجد التيار المسيحي والتيار العربي المسلم قمة اتفاقه في مؤتمر باريس المعقود بين 17 و23 حزيران/ يونيو 1913[73].

(70) انتهى التلخيص والنقل عن: أرسلان، سيرة ذاتية.

(71) برو، ص 443-450؛ كوثراني، الاتجاهات، ص 210-219، وأنطونيوس، ص 189-190.

(72) كوثراني، الاتجاهات، ص 225-236.

(73) وثائق هذا المؤتمر مع مقدمة وجيه كوثراني صدرت عن دار الحداثة: وثائق المؤتمر=

عاشرًا: مؤتمر باريس

تعكس مقررات مؤتمر باريس المساومة بين الاتجاهات المتناقضة داخله. ففي حين أكد الزهراوي الإخاء العربي - التركي داخل الرابطة العثمانية والمشاركة في الحكم على أساس اللامركزية، وأعلن العريسي أن العرب عثمانيون وشركاء في الدولة، وقف ندره مطران داعيًا إلى انفصال الأمة السورية واستقلالها. وكانت الجماعات التي تدعمها فرنسا تحاول تأدية دور في المؤتمر لمصلحة فرنسا، ما أدى إلى إثارة جدال عنيف في شأن موضوع المستشارين الأجانب. وصدرت المقررات ضبابية تؤكد ضرورة الإصلاح للمملكة وضمان حقوق العرب ومشاركتهم في الإدارة المركزية فعليًا... إلخ. وبعد المؤتمر، قدم أنصار فرنسا وجهة نظرهم الخاصة في المؤتمر إلى وزراء خارجية الدول الكبرى، وكان ذلك طبيعًا، إذ أن الأقدر على توظيف المؤتمر سياسيًا هم أولئك المندرجون في مشروع جاهز، له قاعدته (الموارنة والتجار في المدن السورية) ودعمه الخارجي (فرنسا) وأحواله الداخلية المواتية (تفكك الدولة). ومن هنا، كان موقف الأمير هو الموقف الصائب من المؤتمر «وكنت ساخطًا على هذا المؤتمر رغم أن هؤلاء وغيرهم من أعز أصدقائي، وكانت وجهة نظري أن مؤتمرًا كهذا لا ينبغي أن يعقد في عاصمة كباريس لها ما لها من المطامع في سورية، ولا يجوز أن يعقد بينما الدولة مشغولة بالحرب البلقانية، وقد فقدت قسمًا عظيمًا من السلطنة وسقطت أهميتها العسكرية والسياسية... والخلاصة أنني كنت مقاومًا فكرة هذا المؤتمر واتفقت مع عارف بك المارديني والي الشام على الإبراق إلى الأستانة باستنكاره»[74]. وأثار هذا الموقف الواضح، يومها، صراعًا داخل الحركة العربية وساهم في توجيه جزء من قواها باتجاه المصالحة مع الأتراك، ما أثار جزع فرنسا ورجالها المحليين: «حاولت الحكومة أن تحمل بعض الجماعات في الولايات العربية على استنكار سلوك الإصلاحية بوجه عام وأعضاء المؤتمر بوجه خاص،

= العربي الأول 1913: كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به: الدولة العثمانية وظروف نشأة الحركة العربية، تقديم ودراسة وجيه كوثراني، السلسلة التاريخية (بيروت: دار الحداثة، 1980).

(74) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 108-109.

واستطاعت أن تستكتب وتستورد كثيرًا من المقالات والبرقيات لهذا الغرض»[75]. وهذا الكلام نجده حرفيًا أيضًا في رسالة القائم بالأعمال الفرنسي في اسطنبول السيد بوبّ (Bopp) إلى القنصل العام الفرنسي في دمشق السيد أُوتاوي (Ottawi) في 10 حزيران/ يونيو 1913 في وصفه الحركة المعارضة للمؤتمر بأنها من إيعاز الأتراك[76]. ولعل في مراقبة التطورات اللاحقة خير دليل على صحة موقف الأمير وعلى هشاشة المؤتمر وانهيار التحالف الذي بني عليه، وعلى علاقة ذلك السعي المحموم إلى السلطة عند وجهاء العرب بقوة أو ضعف الدولة. فبعد المؤتمر، قامت حكومة الاتحاديين بالاتفاق مع فرنسا على منحها امتيازات اقتصادية كثيرة في سورية، «وبمقابل ذلك أسمعت فرنسا رجال مؤتمر باريس كلمات فهموا منها أنها تخلت عنهم بعد أن كانت وعدتهم بالنصرة فضعفت آمالهم فيها...»[77]. ما دفع الجناح المسلم في المؤتمر إلى التراجع قليلًا، وقد «لاحظوا أن مراد رفاقهم من المسيحيين لم يكن استقلال سورية ولكن فصلها عن تركيا ووضعها تحت حماية فرنسا، فعند ذلك نفروا من رفاقهم المسيحيين وراسلوا الدولة في الرجوع إليها، لكن على شكل يحفظ شرفهم. وكانت الدولة يومئذ تريد تلافي الأمور، فأرسلت إليهم مدحت شكري من أقطاب الاتحاد والترقي فقابلهم في باريس وتقرر رجوعهم إلى الأستانة وتطييب خواطرهم»[78]. وجرت مفاوضات كثيرة بين الجانبين العربي والتركي انتهت بالاتفاق المعروف باسم اتفاق طلعت - عبد الكريم الخليل الذي أدى إلى تعيين بعض الزعماء العرب في مجلس الأعيان وفي القضاء الأعلى، وإعطاء بعض الصلاحيات الإدارية للسلطات المحلية وتعليم العربية في الابتدائي والثانوي وجعلها اللغة الرسمية في الولايات العربية. كما تقرر أن يكون خمسة من ولاة العرب في مناصب الدولة باستمرار و3 على الأقل وزراء. وصدرت في 4 كانون الثاني/ يناير 1914 إرادة سنية بتعيين ستة زعماء

---

(75) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ط 3 (بيروت: دار العلم للملايين، 1956)، ص 220. وفي السياق نفسه، انظر: أنطونيوس، ص 193، وسليمان موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908-1924، ط 2 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 38-40.

(76) زين، ص 107.

(77) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 109.

(78) المصدر نفسه، ص 110.

أعضاء في مجلس الأعيان واعتبر الزهراوي والخليل أن من شأن قبول المناصب مساعدة الحكومة في تنفيذ الإصلاح[79]. وهكذا إذًا لم يبق من الحركة العربية (التي هناك من يعتبرها رائدة الفكرة القومية العربية) إلا بريق المناصب التي سرعان ما سيزول أثرها مع إعلان الحرب العامة. ولعل استعادة موقف الأمير أرسلان من هؤلاء تكفي لشرح الاختلاف بين التيارين: «إن الذين ذهبوا إلى باريس هم أخواننا وليس بيننا وبينهم شخصيًا أدنى سبب يوجب الجفاء، لكننا خالفناهم ونقمنا عليهم لاشتراكهم في هذا العمل مع أناس لم يكونوا ليريدوا فعلًا استقلال سورية»[80]. كان هؤلاء الناس في تلك المرحلة من جملة المسلمين العرب الذين لم يخطر لهم جديًا موضوع الانفصال التام عن الدولة العثمانية، بل «كانوا شديدي الرغبة في تقوية الإمبراطورية العثمانية عن طريق تقوية العناصر العربية الداخلة فيها والإصلاح في الإدارة»[81].

الشيء الأكيد هو أن هذه القوى الإسلامية السورية كانت تختلف عن القوى المسيحية السورية التي شاركتها باريس، لكنها لم تكن أيضًا لتحمل الموقف الإسلامي الفعلي. ولوجيه كوثراني مداخلة مهمة عن كيفية فهم موقف وتحركات شخصيات، مثل الزهراوي والعريسي، في فهم خلافات أعضاء المؤتمر العربي الأول، إذ يرى أن الدول الأوروبية (فرنسا بالذات) وعملاءها في المؤتمر كانوا قد راهنوا على استيعاب المؤتمر وأعضائه وتوظيفهم. «والذي يسمح بهذا الاحتواء هو فكر الزهراوي نفسه، أي أيديولوجيته في تمثل الإصلاح وفهم النموذج الحضاري العربي»[82]. «أما الذين لم يرتبطوا بالأجنبي هذا الارتباط السياسي المباشر، أمثال الزهراوي والعريسي، فإنهم مع غيرهم ممن مثّل هذا الاتجاه الذي يبحث عن أيديولوجية انتماء قومي وبرنامج إصلاحي عبر نموذج الغرب، وقفوا أمام مأزق صياغة هذا الاتجاه في برنامج سياسي مستقل»[83]. وهنا بالفعل يمكن

---

(79) أنطونيوس، ص 190-195، والحصري، البلاد العربية، ص 220-223.

(80) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 111.

(81) أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، [1959])، ص 71.

(82) انظر وجيه كوثراني في رده على علي المحافظة حول مؤتمر باريس، في: المستقبل العربي، السنة 3، العدد 26 (نيسان/ أبريل 1981)، ص 121.

(83) انظر: مقدمة وجيه كوثراني، في: وثائق المؤتمر العربي الأول، ص 65.

رؤية ريادة موقف الأمير شكيب أرسلان واستقلاليته. فهو لا يكتفي بتشخيص موطن الضعف في حركة العرب المجتمعين في باريس عن حسن نية، وإنما ينتقل إلى الضغط الجماهيري العام لإعلان موقف إسلامي مخالف تمامًا لمؤتمر باريس، وفي الوقت نفسه يفتح الباب لإعادة استيعاب «المخطئين من العرب المسلمين»، على أن المصالحة اللاحقة بين نخب العرب والترك لم تكن لتتم لولا الموقف الأرسلاني الواضح والحازم أولًا (وتفاعلاته الجماهيرية)، ولولا تراجع «مسلمي» مؤتمر باريس ثانيًا. وترافق ذلك مع استعداد الاتحاديين للتفاوض وتسكين العرب المسلمين عشية الحرب العالمية الأولى.

حادي عشر: محطة انتقالية

كانت اتفاقية باريس بين طلعت وعبد الكريم الخليل محطة انتقالية في العلاقة بين الاتحاديين والنخبة العربية الحديثة. ويظهر من مراجعة مذكرات أحمد جمال باشا[84] أن مصير سورية كان يشغل بال الاتحاديين كثيرًا في تلك الفترة. وكان القرار الفرنسي قد بدأ يتضح منذ عام 1910. ويبدو أنه دار صراع في قمة الهرم الفرنسي في شأن أيهما يحقق المصلحة الفرنسية فعلًا: سورية الكاملة أم سورية المجزأة[85]؟ هذا الصراع لم يحسم نهائيًا إلا في خضم الحرب وبعد احتلال الأراضي العربية فعليًا. ويفسر هذا الخوف على سورية موقف الاتحاديين واهتمامهم بكسب مسلمي سورية عشية الحرب وطوال أعوام 1913-1915. وتعزز هذا الاهتمام بإرسال طلعت وجمال باشا إلى مقابلة الخليل والزهراوي واستقبال وفد من مؤتمري باريس في اسطنبول استقبالًا رسميًا حافلًا[86]. لكن تنفيذ أحكام الاتفاقية سار ببطء شديد والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف سياسة الأتراك أنفسهم في موضوع اللامركزية والطورانية والإسلامية... إلخ. وإلى تناقضات سياستهم ومأزقها إزاء تصاعد احتمالات الحرب العامة والتفكك الأوروبي إلى محاور متصارعة لنهش جسد السلطنة العثمانية.

---

(84) مذكرات جمال باشا السفاح، تعريب علي أحمد شكري؛ تحقيق عبد المجيد محمود (بغداد: دار البصري، 1963)، ص 65-78.

(85) Christopher M. Andrew et A. S. Kanya-Forstner, «La France à la recherche de la Syrie intégrale (1914-1920),» *Relations internationales*, no. 19 (Automne 1979), pp. 263-278.

(86) ثورة العرب، ص 27-102، وأنطونيوس، ص 194-195.

ثاني عشر: الحرب العالمية الأولى

«وقبل الانتهاء من تمثيل دور الاتفاق بينهم وبين ممثلي الحركة السياسية من العرب في العاصمة اشتعلت نار الحرب الأوروبية الكبرى»[87].

لخص الأمير أرسلان تحليله الأوضاع المحيطة بالدولة العثمانية والتيارات والاتجاهات التي تنازعتها، وأعطى تحديدًا دقيقًا للقوى الدولية وتحالفاتها ومواقفها، واستنتج من كل ذلك دعائم اتجاهه الداعي إلى انخراط الدولة العثمانية في الحرب إلى جانب ألمانيا. وفي الوقت الذي كان فيه يقدم تقديره الدقيق عن الموقف واقتراحاته، كان الزعماء العرب المسلمون يتخبطون في الضباب والخوف والتردد وينتظرون منذ عامين من دون موقف.

كانت أوروبا منقسمة إلى معسكرين كل منهما يستعد للحرب. وكانت بريطانيا تخشى تطور ونموّ البحرية الألمانية التي ربما تزاحمها على البحار والمستعمرات. لذلك عقدت بريطانيا اتفاقًا مع روسيا وفرنسا لوقف التقدم الألماني المهدد السيطرة العالمية البريطانية. وكانت فرنسا تريد الثأر لهزيمتها في عام 1870 واستعادة الألزاس واللورين. وكانت روسيا تريد تجزئة النمسا والمجر. وكانت إيطاليا في الظاهر حليفة ألمانيا والنمسا منذ ثلاثين عامًا، لكنها عقدت اتفاقًا سريًا مع فرنسا معاكسًا لاتفاقها الأول مع النمسا وألمانيا، وذلك بهدف الاحتفاظ بليبيا. وكان سياسيو إيطاليا فئتين: الأولى تريد انتظار نهاية الحرب، حيث يكون الجميع منهمكًا وتستطيع إيطاليا حينذاك أخذ ما تريد؛ والثانية تريد الالتحاق ببريطانيا وفرنسا يغذيها الأمل بهزيمة ألمانيا والنمسا والتمكن من احتلال بعض الأراضي النمسوية. وكانت ألمانيا ترى أن بريطانيا حاصرتها من الشرق والغرب وأن الحرب قادمة لا محالة، وكل يوم تأخير في الحرب سيزيد من قوة الحلفاء. كانت النمسا ترى أن صربيا، بعد توسعها في الأراضي العثمانية، لم يعد لديها أي هدف إلا ضم البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلاف الجنوب. كانت الدول كلها تستعد إذًا للحرب. هكذا رأى أرسلان قبل الحرب بمدة طويلة، وكتب

---

(87) محمد رشيد رضا، رحلات الإمام محمد رشيد رضا، جمعها وحققها يوسف إيبش (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1971)، ص 216 .

في جريدة الشعب بمصر مقالة عنوانها: «نار أوروبا من شرارة البلقان»، وذلك قبل الحرب بعام وثلاثة شهور. وكانت الآراء في الدولة العثمانية منقسمة في شأن الموقف من الحرب في حال اندلاعها. إذ هناك من يرى أن دخولها الحرب خطأ وعليها البقاء على الحياد وتعزيز جيشها وهكذا لا يصيبها أي خطر وأن الحرب ستنهك الفريقين المتحاربين، ما يؤدي إلى عجزهما عن مهاجمة تركيا. أما التيار الثاني (يمثله طلعت وأنور وجمال)، فكان يرى أن لا بد من دخول الحرب لأن الحياد سيعرّض تركيا لاتفاق الدول على تجزئتها وتقسيمها. وهذا التيار دأب على التذكير بأن بريطانيا اقترحت على ألمانيا أن تترك لها الأناضول وفي المقابل تقبل ألمانيا باستيلاء بريطانيا على العراق ومصر والجزيرة واستيلاء فرنسا على سورية. وكان الأمير أرسلان يقف مع هذا التيار ويقول إنه حتى ولو رفضت الدولة الوقوف إلى جانب ألمانيا، سيرفض الحلفاء عقد اتفاق معها. ويورد الأمير تأكيدًا على صحة هذا الاستنتاج حادثة اشتراكه في المحادثات التي جرت بين قادة الأتراك عشية اغتيال ولي عهد النمسا، حيث اجتمع القلم العمومي برئاسة طلعت وبحضور أرسلان وعرض كل شخص آراءه في هذا المجال، وسمع من بعض كبار القادة أن الحلفاء رفضوا أي اتفاق مع الدولة العثمانية[88]. ويقول جمال باشا في مذكراته إن دخول الحرب كان السبيل الوحيد الممكن من أجل إنقاذ وحدة الإمبراطورية والتخلص من التدخلات الاستعمارية الفرنسية في سورية والبريطانية في العراق والروسية في المضائق. وكان الجميع يتكلم عن وجود اتفاق بين فرنسا وإيطاليا وإنكلترا، يعطي سورية لفرنسا. واعترف بوانكاريه في البرلمان الفرنسي وفي رده عن سؤال من النائب بيرار أن فرنسا وإنكلترا متفقتان منذ عام 1912 على اقتسام سورية وفلسطين[89]. وهذا ليس كلامًا في الهواء. فالحرب العامة لم تندلع إلا من أجل الصراع على النفوذ والمستعمرات ومن أجل اقتسام جسد «الرجل المريض»، وهذا ما تؤكده التحليلات الأوروبية كلها، القديمة والحديثة. وقام أرسلان إلى جانب أنور باشا بدور كبير في إقناع الأغلبية بضرورة دخول الحرب إلى جانب ألمانيا. وحصلت اعتداءات بريطانية وفرنسية عدة على الأراضي العثمانية طوال الأسابيع الأولى للحرب، فقامت الدولة العثمانية بالطلب إلى بريطانية بالانسحاب

(88) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 81 و117-121.

(89) مذكرات جمال باشا، ص 107 و205-208.

من مصر مستقلة تحت سلطة السلطان - الخليفة كما طلبت ضمانات من روسيا بعدم قيامها لاحقًا باعتداءات على الأراضي العثمانية، لكنهما رفضتا الطلبات التركية. وكانت المسألة المصرية بحسب أرسلان السبب الرئيس في دخول تركيا الحرب. وكان السفير الألماني في الأستانة يرى بقاء الدولة العثمانية على الحياد في الحرب، لكنه غيّر رأيه بعد معركة المارن[90].

إن عملية صوغ قرار دخول الحرب (رسميًا في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914) جرت إذًا بعد صراعات حادة داخل القيادة العثمانية أولًا، وبينها وبين حلفائها والدول الأوروبية الأخرى ثانيًا، ويقول الأمير أرسلان إن عددًا كبيرًا من الوزراء وكبار الموظفين استقال احتجاجًا على هذا الموقف المعادي لدول الحلفاء[91].

ثالث عشر: نشاط تحريضي وتعبوي

«عندما نشبت الحرب العامة، وقبل دخول تركيا فيها، بل في أثناء تأهبها للدخول، كان الأمير في الأستانة، وكان قائد الفيلق العثماني في سورية الفريق زكي باشا، فأبرق أنور باشا ناظر الحربية يطلب تعجيل مجيء شكيب أرسلان إلى سورية «لاحتياج الحالة إلى وجودي فيها يومئذٍ، فأشار عليَّ أنور باشا بسرعة السفر، وإفادته ما أراه مناسبًا مِن التدابير، فسافرت إلى سورية، وبعد وصولي بمدة دخلت الدولة في الحرب، وحصل تخوفٌ عظيمٌ، لا سيما عند إخواننا المسيحيين، فتكلم معي كثيرٌ منهم في خطورة مركزهم، وما يخالج ضمائرهم، فسكَّنت خواطرهم، وأخذت على نفسي أنه لا يصيبهم أدنى سوء ما داموا هم ملازمين السكون والطاعة للدولة. ثم أخذت ألقي المواعظ على المسلمين، وعلى غيرهم مِن الفرق الإسلامية، ولا سيما الدروز بوجوب مصافاة المسيحيين، وحُسن معاملاتهم أكثر مما يجب في كل وقتٍ، وأظن أن ألوفًا من أهل جبل لبنان مِن كل طائفة يشهدون بذلك، ثم أبرقت إلى أنور باشا بما عليه بطريرك الموارنة من الإخلاص للدولة، وما لا يزال ينصح به طائفته من وجوب التمسك بالتابعية

(90) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 121-130.

(91) المصدر نفسه.

العثمانية، ويأمر به كهنته مِن الدعاء بنصر الجيش العثماني، وبرقيتي هذه لا بد أن تكون مسجلةً في سجلات بيت التلغراف في بيروت، فلا أستشهد بشيءٍ إلا وشاهده حاضرٌ لأي مَن أراد التحقيق»[92].

بدأ الأمير نشاطه في التحريض على الوقوف في صف العثمانيين والدفاع عن الإسلام ودولته وجيشه وفي مهاجمة الحلفاء لتظاهرهم بتحرير البلاد العربية بينما هم يريدون إضعاف الدولة والقضاء عليها ليتسنى لهم سلخ البلاد العربية واحتلالها واقتسامها[93]. «اجتمعت بأهالي بيروت في الثكنة العسكرية وخطبت هناك في الجمع وحرّضت كثيرًا على التزام السكون في داخل البلاد»[94]. كان هذا الموقف فعلًا موقف عموم المسلمين في بداية الحرب، «إذ سكت زعماء العرب حتى عن مطالباتهم خوف إضعاف جبهة الترك وأملًا في الحصول على ما يطلبونه فيما بعد». فاشتركوا مع الأتراك في الحرب وسمعوا جمال باشا يخطب في دمشق ودّ العرب ويتحدث عن أمجادهم وأمانيهم[95]. واندافع محمد كرد علي وعبد القادر المغربي وشكيب أرسلان إلى حمل لواء الوحدة العربية – التركية في الحرب من خلال الكتابة في **المقتبس** و**المفيد** و**الأمة** وفي جريدة **الشرق** التي أصدرها جمال باشا في دمشق للحض على جمع كلمة العرب حول الدولة في محنتها. وها هو رشيد رضا نفسه يقول في إحدى مقالاته: «أما أنا فأقول لكم إن الدولتين الحليفتين (بريطانيا وفرنسا) قد اتفقتا على قسمة بلادكم فيما بينهم لاستعبادكم باستعمارها»[96]. ويدعو إلى «الكف المؤقت عن طلب الإصلاح وتقدير الحال وتقلد السلاح والاستمساك بعروة الدولة»[97]. وكان موقف الإصلاحيين المسلمين في بيروت هو الموقف الإسلامي العام نفسه، خصوصًا بعد اتفاق قادة تركيا الفتاة مع رجال الحركة السياسية البيروتية وتعيين بعضهم

---

(92) شكيب أرسلان [الأمير]، «كوارث سورية في سنوات الحرب،» **المنار**، السنة 23، العدد 2 (شباط/ فبراير 1922)، ص 122.

(93) الشرباصي (1978)، ص 63؛ الدهان، ص 74، والطاهر، ص 70–71 و429.

(94) أرسلان، **سيرة ذاتية**، ص 131.

(95) الدهان، ص 38.

(96) رشيد رضا، «الفرق بين الترك والفرنج،» **المنار**، السنة 21، العدد 6 (1919)، ص 456.

(97) **المنار**، السنة 17، العدد 12 (1914)، ص 955–958.

في مناصب عالية[98]. ولخّص شكيب أرسلان سياسته في الحرب أمام وفد كبير من العرب حضر إلى الأستانة ونقل كلامه أسعد داغر وهو ممن حضروا ذلك الاجتماع. قال أرسلان: «لا أعتقد أن بينكم من هو عربي أكثر مني، افتحوا عيونكم إلى ما يهدد البلاد العربية من خطر، اقرأوا الجرائد الأجنبية، انظروا إلى المعاهدات التي أعلنت وإلى الاتفاقيات التي أذيع خبر عقدها ولم تنشر، تروا أنها كلها ترمي إلى تقسيم الدولة وذهاب الأقطار العربية للإنكليز والفرنسيين»[99].

فهم جمال باشا هذا الأمر واتبع سلوكًا مهادنًا للعرب في الفترة الأولى من الحرب بسبب اهتمامه بتحضير الحملة على قناة السويس «ركزت جهودي على خلق جو من الحماس الوطني والديني في البلاد العربية ... أردت اتباع سياسة مصالحة وعفو وكان عندي ثقة في الحزب الإصلاحي...»[100]. وهناك من فسّر هذا السلوك المهادن على أن جمال باشا قد راوده سرًا مشروع إقامة سلطنة مستقلة تحت حكمه في بلاد الشام، ولذلك عمل على استمالة المعارضة المحلية... وقيل إن مفاوضات جرت بين جمال باشا وروسيا على أساس توليه دولة اتحادية تضم سورية وفلسطين والعراق والجزيرة وقلقيليا وأرمينيا وكردستان بضمان الحلفاء مقابل زحفه على اسطنبول وقيامه بانقلاب ووقف الحرب وإعطاء اسطنبول والمضائق للروس[101]. يقول أرسلان: «إن جمال كان مستقلًا تمام الاستقلال أيام كان في سورية، وكان الحزب التركي الطوراني مؤيدًا له في اسطنبول، حيث كان أنور وطلعت والجميع يومئذ يتجنبون المساس بجمال خوفًا من الطورانية... ويقال إنه راسل فرنسا على أن ينفصل عن الدولة، ويصطلح مع الحلفاء على أن يجعلوه أميرًا مستقلًا في الشام وفلسطين وإن الفرنسيين مالوا إلى هذه الفكرة لولا معارضة الانكليز»[102]. إلا أن احتمال المساومة هذا يظل احتمالًا غير مسنود. وأما ما نستطيع تأكيده فهو سلوك باشا المهادن الذي كُتب عنه أنه تكتيك بسبب أحوال الحرب أو أنه بهدف التحضير لحملة السويس وحملات الدردنيل وحدود

(98) كوثراني، الاتجاهات، ص 285-289.

(99) داغر، ص 69.

(100) مذكرات جمال باشا، ص 154 و163.

(101) زين، ص 121 و221-223.

(102) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 176 و218.

روسيا[103]. وأدّى هذا الموقف إلى أن يمر عام الحرب الأول والعلاقات العربية - التركية لا تشكو من أي تكدير ظاهري[104]. كان الهدف من وجود الجيش الرابع في سورية شن هجمات على الجيش البريطاني المرابط في قناة السويس وإعادة الأمن والنظام إلى سورية[105]. إلا أن فشل حملة السويس وخسائر الجيش العثماني الفادحة ورفض المسيحيين التجنيد الإجباري ورفض الشريف حسين وأولاده تقديم المساعدة العسكرية إلى جمال باشا، كل ذلك دفع به إلى اتّباع سياسة القمع والإرهاب[106].

قام الأمير أرسلان بجمع المتطوعين في الجبل لقتال حملة السويس، وتدخّل لمنع زكي باشا (قائد الفيلق الشامي) من جمع سلاح المسيحيين في الجبل. وكان رأي أرسلان أن جمع السلاح يجعلهم في خوف عظيم وربما يظنون أن المقصود من ذلك هو الفتك بهم، «وإنني لا أرى أدنى استعداد لديهم للقيام بثورة على الدولة، ولو ظهر شيء منهم فإنني أنا أمشي بالدروز الذين في جبل لبنان لمحاربتهم»[107]. وفي المقابل تميّزت علاقة جمال باشا بالأمير أرسلان بالتوتر والصراع الدائم، إذ يعرف الأمير أن جمال باشا من التيار الطوراني، وللأمير صلاته الوثيقة بالتيار الإسلامي في الأستانة، خصوصًا مع صديقه الحميم أنور باشا[108]، والأمير يخوض الصراع مع الطورانية التي يجسّدها جمال باشا على أرض الميدان وبالاستناد إلى المجتمع الإسلامي وقواه وتوازناته وهزم جمال باشا وتسبب بإقالته ونقله من سورية. ويكشف هذا الصراع ضد جمال باشا إلى حد كبير الفرق المنهجي بين رؤيتين ونظرتين إلى الأمور في تلك المرحلة، فبينما رأى رشيد رضا «أن جمال باشا هو أشد زعماء الأتراك قسوة وأغلظ قوادهم قلبًا وأضراهم بسفك الدماء جاء إلى سورية منبت النهضة العربية بعد أن نكّل بخصومه الائتلافيين في

---

(103) ساطع الحصري، يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث (بيروت: دار الأبحاث، 1964)، ص 441-442.

(104) رضا، رحلات، ص 216.

(105) مذكرات جمال باشا، ص 216-220.

(106) المصدر نفسه، ص 231-232، وأنطونيوس، ص 214-227.

(107) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 130-132. وانظر تفصيلات حول موقف الأمير مع المسيحيين، في: أرسلان، «كوارث سورية،» ص 121-134.

(108) مقابلة مع عجاج نويهض، في: الوحدة (أيار/ مايو 1980).

العاصمة»[109]، وبينما توجه المثقفون والتجار والزعماء من مسيحيي سورية إلى الغرب مباشرة بعد أن فقدوا الحماية الأجنبية نتيجة إلغاء السلطات الامتيازات الأجنبية كلها حتى الألمانية منها[110]، وبينما الميول الانفصالية المتحالفة مع الغرب تعلن عن نفسها في الخارج فيدعو خير الله خير الله (مؤسس اللجنة اللبنانية في باريس) إلى التطوع المسيحي في الجيش الفرنسي، ويؤسس شكري غانم وجورج سمنة اللجنة المركزية السورية في باريس (وأهدافها تحقيق انعتاق سورية تحت القيادة الفرنسية)، ويدعو ندرة مطران السوريين واللبنانيين خصوصًا إلى إنشاء دولة سورية تحميها فرنسا[111]، وبينما كانت العداوات والتناحرات الطائفية والعشائرية والإحساس بقرب انهيار الدولة وتعاظم الدعاية للغرب وتضخيم قوته، تدفع باتجاه تراكض زعماء العرب (العشائر والطوائف) إلى الاتصال بالقناصل، وبينما كان الحذر والخوف يسيطران على زعماء الحركة الإصلاحية في بيروت وزعماء الجمعيات السرية العربية، كان الأمير يخوض الحرب الفعلية، مرة على الجبهة ضد الإنكليز في حملة السويس، ومرة في الداخل ضد جمال باشا. ومن موقع الصراع هذا استطاع الأمير رؤية «أنه نتيجة لنشاطات القناصل الأوروبيين وأعوانهم من مسيحيي البلاد جرى تفتيش قنصليات الدول المحاربة ومصادرة الأوراق التي فيها لمعرفة الأشخاص الذين من رعايا الدولة كانوا يترددون على الأجانب ويحطّبون في حبالهم ... وقد جرى الإطلاع على وثائق كثيرة وخاصة في قنصلية فرنسا تثبت علاقة الكثيرين بالقناصل قبل الحرب، ومن أجل ذلك شنق جمال باشا الكثيرين ونفى الكثيرين ... وكان جمع غفير من هؤلاء مظلومين ولكننا نكون مكابرين في المحسوس إذا قلنا إنه لم توجد في قنصلية فرنسا بنوع خاص أوراق كثيرة توجب أشد المسؤولية على الأشخاص الذين تتعلق بهم من العثمانيين»[112]. وكتب الأمير بعد الحرب عشرات الصفحات والمقالات يصف فيها الحوادث والمواقف التي تعرّض لها في دفاعه عن الموارنة وعن بعض الزعماء الذين شنقهم جمال باشا وعن المبعدين المنفيين وعائلاتهم. ووصل الأمر إلى

---

(109) رضا، رحلات، ص 217.

(110) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 127-131 .

(111) كوثراني، الاتجاهات، ص 251-255، وانظر أيضًا: ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية، 1920-1939 (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص 15 و198.

(112) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 133-134.

حد رفع الشكاوى ضد جمال باشا في الأستانة ومحاولات عدة للاتصال بأنور ولتأليب الألمان أنفسهم على جمال وتحميله مسؤولية الهزائم. ويقول الأمير إنه نجح في دفع الأذى عن الموارنة في لبنان وفي إرجاع المبعدين وحماية حقوق المنفيين في الأناضول[113]. وفي قضية الإعدامات المعروفة، كان موقف الأمير أن التهم المنسوبة إلى الزعماء على فرض صحتها (وهو لا يشك فيها) لا تدفع إلى الإعدام لأن ذلك سيجعل منهم أبطالًا ويوجد قضية من دون مبرر. وعلى الرغم من موقف الأمير المعارض لاتصالات البعض بالقناصل الأوروبيين وتآمرهم على الدولة خلال الحرب، إلا أنه لم ينج من بطش جمال باشا بسبب معارضته العنيفة له. ولعل ذلك يعود أيضًا إلى الصراع بين جمال وأنور «مما أدى إلى وقوع سورية ولبنان فريسة لهذا الخلاف»[114]. وخاف أرسلان على نفسه من الإعدام نتيجة احتدام الصراع مع جمال باشا. وخلال محاكمات عالية طلب الديوان العرفي التحقيق مع شقيقيه (نسيب وعادل) بسبب مشاركتهما في انتقاد جمال باشا وفي العمل ضده في سورية «ولكن الدولة كانت تعرف صداقة الأرسلانيين لها وكونهم من أشد الأسر السورية على النزعة الأجنبية وأن الاستقلال العربي عندنا محمود ما لم يكن مشوبًا بالسيطرة الفرنجية، إذ لا يعود استقلالًا إذ ذاك، فكانت شهرة أسرتنا بعداوتها للأجانب وعداوة الأجانب لها شفيعًا دائمًا لنا عندها وهذا سبب خلاص أخي نسيب وأخي عادل مع اشتراكهما في الحركة»[115]. لم يكن في الإمكان حسم الصراع مع جمال باشا من دون حدوث تغيير في ميزان القوى العام الذي يستمد منه حاكم سورية سلطته. وكان فشل حملة السويس ثم تزعزع مكانة جمال في الأستانة ونقمة الألمان عليه دافعًا قويًا للأمير للخروج بموقفه إلى العلن وتصعيد حملته ضده فقدم شكاوى عدة ضد جمال، وقام برحلة إلى ألمانيا حاضر خلالها عن الموقف في سورية ودعا إلى إقالة جمال باشا[116].

---

(113) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 120 و235. انظر أيضًا: الطاهر، ص 68-71؛ الشرباصي (1978)، ص 32-36؛ الدهان، ص 74-78، والشورى (17 تشرين الثاني/نوفمبر 1927) و(24 تشرين الثاني/نوفمبر 1927).

(114) الدهان، ص 133-134.

(115) أرسلان، السيد رشيد رضا، ص 81-83؛ أرسلان، روض الشقيق، ص 22-23، والشورى (23 تموز/يوليو 1926).

(116) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 167-168، 170، 183، 197 و225.

كتب كثيرون ممن عاصروا تلك المرحلة يشهدون للأمير عمله الكبير في خدمة اللبنانيين والمسيحيين منهم على وجه الخصوص، وجهده لإنقاذ كثيرين ومقاومته جمال باشا واستفادته من موقعه ومكانته عند العثمانيين لحماية أملاك وعائلات عدد من المنفيين وإرجاع بعضهم وإنقاذ العشرات من الإعدام[117].

خلال زيارته إلى ألمانيا، حيث حاضر فيها وشهَّر بجمال باشا وطلب عودته وإقصاءه عن سورية لأنه كان يثير المشكلات ويوجد الانقسامات بين المسلمين والمسيحيين ويدعو إلى سوء الظن بسياسة الدولة العثمانية. ووُفّق الأمير بإقناع الألمان وساسة الأتراك، فضيّقوا على جمال واضطروه إلى أن يطلب العودة إلى الأستانة فعاد إليها مقهورًا[118].

ثالث عشر: الثورة العربية

سيتخذ الاختلاف في المواقف بين شكيب أرسلان ورفاقه السوريين (وفي طليعتهم رشيد رضا) طابعًا دراميًا في ما بعد، إذ أثارت إجراءات جمال باشا الدموية في لبنان وسورية، ولا سيما عندما أعدم كوكبة من النخب العربية في بيروت ودمشق، سخطًا عربيًا قويًا على حكم الاتحاديين الأتراك، وبدا أن مسار المطالبة بالإصلاح والحقوق العربية واللامركزية أوصل إلى مأزق لا خروج منه إلا عبر الرهان على «استقلال عربي» محمول على «وعود إنكليزية» أو أوروبية كان يمهد له منذ أعوام.

بسبب توجسه من المشروعات الأوروبية لتقسيم المنطقة (قبل كشف السوفيات عن اتفاقية سايكس - بيكو وقبل إعطاء البريطانيين وعد بلفور إلى اليهود الصهاينة) خاف أرسلان من حسن نيّة بعض القوى العربية التي انخرطت في مشروع «الدولة العربية» باعتباره مشروعًا قوميًا عربيًا[119].

---

(117) انظر الشهادات عن شكيب أرسلان الواردة في: الطاهر، ذكرى الأمير، خصوصًا: رفائيل بطي، ص 68-69، وأمين الغريب، ص 70-71 و489-490، والضاهر، ص 430. انظر أيضًا: جورج حنا وحنا خباز، فارس الخوري: حياته وعصره (بيروت: مطابع صادر ريحاني، 1952)، ص 26-47؛ الشرباصي (1978)، ص 32-36، والدهان، ص 74-78.

(118) الدهان، ص 79.

(119) رشيد رضا، مختارات سياسية من مجلة «المنار»، تقديم ودراسة وجيه كوثراني؛ ساعد في جمع النصوص واختارها حاتم الحوراني (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 46-47.

بناء على كل ما سبق، اتخذ شكيب أرسلان موقف الإحجام عن مساندة «الثورة العربية» التي أطلقها الشريف حسين وأولاده (10 حزيران/ يونيو 1916)[120]. ولعل أبرز وثيقة في هذا السياق هي الرسالة التي وجّهها أرسلان إلى الشريف علي (قائد القوات العربية التي أغارت على أطراف حوران) التي يقول له فيها: «أتظن أيها الأمير أن الإنكليز يغدرون بكل هؤلاء الملوك والممالك ويستثنونك أنت من بين الجميع، فيتعلمون فيك الوفاء ويخرقون من أجلك خطة الغدر التي ساروا عليها إلى يومنا هذا. كم عقدًا عقد الإنكليز ولم ينقضوه؟ وكم عهدًا أبرموه ثم لم يجعلوه إنكاثًا؟ ...»[121].

أوضح أرسلان موقفه من الثورة العربية بعد أعوام طويلة في أنه لم يرفض الحركة العربية الاستقلالية بقدر ما رفض الخروج على الخلافة واستغلال الأجانب للعرب لإيقاع الجفاء بينهم وبين الترك: «كنت في الصف المقاوم للملك حسين قبل الحرب وأيام الحرب كما يعلم ذلك الجمهور منتقدًا سياسته. وكان الملك حسين عفا الله عنه وأنصاره من العرب يحملون عليّ حملات شديدة باللسان والقلم ... ولم يكن من هو عفُّ اللسان بحقّي غير الملك فيصل. وكنت أحبه منذ كان زميلًا لي في مجلس الأمة بالأستانة ...». «وعند تأسيس الحكومة المستقلة في دمشق أعلنت وجوب تأييد فيصل والانضواء تحت لوائه، وكتبت في الصحف وإلى أصحابي بأنني كنت ضد الملك حسين وأولاده في خروجهم على الدولة لأسباب يعرفها الخاص والعام، لأن القضية تكون حينئذٍ بين عربي وأجنبي. ولولا زحف ابن سعود على الحجاز و الحرب بينه وبين الحسين خفت أن تقع مذابح وتنزل بأهل الحجاز مصائب وأن تسيل الدماء في باحة المسجد الحرام فيحتقرنا الأجانب ويشمت بنا أعداء الإسلام، فكنت ذلك اليوم من دعاة الصلح بين الحسين وابن سعود ...»[122].

أما بالنسبة إلى رشيد رضا فكان الاستقلال عن الأتراك مرتبطًا (وعلى قاعدة ثقافة فقيه مسلم) بمدى الأمانة التاريخية للإسلام وفقًا لتصوّره لدوره التاريخي:

(120) أرسلان، سيرة ذاتية، ص 287-288.

(121) نص الرسالة في: المنار، السنة 25، العدد 2 (شباط/ فبراير 1925)، ص 713-718.

(122) أرسلان، السيد رشيد رضا، ص 361.

حماية الإسلام وإنشاء دولته. فإذا كان الاتحاديون (الملاحدة) كما يصفهم «قد خانوا الإسلام ونكلوا بالعرب»، ولم يعد بالإمكان الرهان عليهم، فإن مشروع الشريف حسين يقدم إلى رشيد رضا في عام 1916 احتمالًا لمشروع بديل في حال سقوط الدولة العثمانية: «الاحتياط لما يجب إذا سقطت الدولة» على حد قوله[123].

يقول رشيد رضا في خطبته التي ألقاها في منى لمناسبة الأضحى في عام 1916، وكان الشريف حسين قد أعلن الثورة واستقلال الحجاز عن الدولة: «لكن العمل لإنقاذ الدولة نفسها من الخطر قد أصبح فوق طاقته وطاقة غيره، فرأى أن يبدأ بالمستطاع وهو إنقاذ ما يمكن إنقاذه من البلاد العربية، ليكون ذلك بيئة لحفظ الاستقلال الإسلامي وعدم زواله لما يخشى ويتوقع أن يحل بالدولة العثمانية والعياذ بالله تعالى»[124].

الحال أن شكيب أرسلان صار يعتقد في آخر سنيّ الحرب بضرورة تحويل الدولة العثمانية إلى دولة فدرالية، فيحصل العرب فيها على حقوقهم السياسية، خصوصًا إذا انتهت الحرب لمصلحة ألمانيا وحلفائها. ولذلك عدّ ثورة الشريف حسين موقفًا متسرعًا، وكان الأولى به انتظار جلاء الموقف الدولي لأن الثورة تضعف الدولة العثمانية ولا تضمن للعرب استقلالهم[125]. وقام الأمير باتصالات كثيرة مع الساسة الألمان لإقناعهم بفكرة الدولة الاتحادية، خصوصًا بعد انتصار الثورة البلشفية في روسيا (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917) ثم الإعلان عن مبادئ الرئيس الأميركي وودرو ويلسون الأربعة عشر (8 كانون الثاني/ يناير 1918)، وما رافق ذلك من انتشار معلومات وتقارير صحفية تفيد بقرب انتهاء الحرب وعقد صلح بين الدول المتحاربة على أساس حق تقرير المصير لجميع الشعوب. ويبدو أن شكيب أرسلان اتصل بالسفير الألماني في الأستانة (الكونت برنستورف)[126]

---

(123) المنار، السنة 20، العدد 6 (شباط/ فبراير 1918)، ص 281.

(124) المصدر نفسه، ص 285.

(125) محمد أمين أبو عز الدين، «الأمير شكيب أرسلان،» الأديب، السنة 6، العدد 2 (شباط/ فبراير 1947).

(126) هو الكونت يوهان هاينرش فون برنستورف (1862-1939) كان سفيرًا لألمانيا في أميركا بين عام 1908 وقطع أميركا علاقاتها مع ألمانيا في 3 شباط/ فبراير 1917، ثم سفيرًا في اسطنبول =

ونقل إليه تمنياته بألا يكون الصلح على حساب الحرب إنما أن يحصلوا على حقوقهم وحريتهم مثل غيرهم. ومما نقله أرسلان مشروعًا بتغيير نظام الدولة العثمانية بعد الحرب وتأسيس دولة ثنائية القومية على غرار إمبراطورية النمسا - المجر. ويحسب بعض أصدقاء أرسلان وافقه السفير الألماني على طرحه وأخبره أن ألمانيا ستسعى إلى مساعدة العرب بعد الحرب لتحقيق أمانيهم. كما وافق الصدر الأعظم أيضًا على مقترحات أرسلان[127].

يبدو أيضًا أن شكيب أرسلان قدّم تقريرًا طويلًا إلى الخارجية الألمانية في أثناء زيارته إلى برلين في عام 1917 مقترحًا فيه قيام خمس إمارات عربية مستقلة استقلالًا داخليًا، وترتبط بالحكومة المركزية العثمانية في أمور الدفاع والخارجية فحسب، ويؤسس في كل منها مجلس أمة ومجلس شيوخ، ويُؤسس في الأستانة مجلس عام للدولة المركزية[128]. وفي زيارته الثانية إلى برلين في عام 1918 أعاد أرسلان طرح الفكرة خلال زيارة وفد عثماني إلى ألمانيا، وكان هو في عداد الوفد، حيث نقل أن طلعت باشا استشار برنستورف (وزير الخارجية الألمانية) في مشروع قيام دولة عربية - تركية على غرار النمسا - المجر وأن المسؤول الألماني وافق على الفكرة[129].

على كل حال، انتهت الحرب بهزيمة ألمانيا وحلفائها وأنهت الأوهام التي بُنيت على وعود الحلفاء في أذهان دعاة الاستقلال العربي، فكان انكشاف اتفاقية سايكس - بيكو ووعد بلفور ومن ثم تداعياتهما في مؤتمري سان ريمو ولوزان. وأصيب الاستقلاليون من أنصار الشريف حسين بخيبة أمل من وعود الإنكليز

= بين عامي 1917 و1918، ثم جرى لاحقًا اقتراحه وزيرًا للخارجية الألمانية مع حكومة فايمار في عام 1919 إلا أنه رفض المنصب وفضّل التقاعد. اتهمه الإنكليز والأميركيون بأنه كان أكبر وأهم جاسوس ألماني في أميركا (مع رفيقه الملحق العسكري الألماني في السفارة فرانز فون بابن) وأنه نظم عددًا من العمليات العسكرية التخريبية والتجسسية ضدهم. بعد الحرب، رئس في ألمانيا أول لجنة دعم للحركة الصهيونية في فلسطين التي أُسست في كانون الأول/ ديسمبر 1926.

(127) عن هذه المباحثات، انظر ما نقلته جريدة المعرض البيروتية من شهادة للأمير شكيب أرسلان: المعرض (11 شباط/ فبراير 1923)، ص 7.

(128) أرسلان، «كوارث سورية،» ص 121-133.

(129) المعرض (11 شباط/ فبراير 1923)، ص 7.

ومبادئ ويلسون. فكتب رشيد رضا: «ولكننا وجدنا أن عهد عصبة الأمم الذي يحسب الرئيس ويلسون أنه غيّر به في نظام الدول والأمم ونقل البشر من طور سافل إلى طور عالٍ من الحرية والسلام قد أجاز تقسيم بلاد الشعوب الضعيفة بين الأقوياء، بشرط أن يسمى تصرف كل دولة فيما تأخذه منها وصاية وتوكيلًا لا حماية ولا استعمارًا. وزاد على ذلك أن الشعوب الراقية من أولئك الضعفاء التي يُعترف باستقلالها مؤقتًا بشرط قبول هذه الوصاية - أي بشرط ألا تكون مستقلة - يسمح لها بأن يكون لها صوت في اختيار الدولة الموكلة بها، ليكون ذلك حجة عليها»[130].

انتقل رشيد رضا في رحلة البحث عن دولة تنقذ الإسلام والمسلمين، فبيّن تأييده لمصطفى كمال أتاتورك عندما كان هذا الأخير يقود حركة التحرير والتوحيد ضد تقسيم تركيا. ويرى رضا إمكانية إجراء مصالحة عربية تركية في إطار خلافة إسلامية، وذلك على وقع انتصارات مصطفى كمال في التصدي للمشروع التقسيمي والإلحاقي الذي رسمته معاهدة سيفر[131]، ثم خيبة أمله في أتاتورك القومي المعادي للإسلام، والحملة العنيفة ضده، فرهانه على الوهابية والمملكة العربية الناشئة على يد الملك عبد العزيز بن سعود؛ نجد الأمير شكيب أرسلان ينتقل إلى موقع عربي تمامًا. ويبتعد رشيد رضا أكثر فأكثر عن سياسات الحركة العربية ويتهمها بالخيانة، وكان قبل ذلك مؤيدًا لها في الحرب الأولى، يقترب (أرسلان) في مرحلة ما بعد العثمانية أكثر فأكثر من أطروحات الهاشمية العربية، ولا سيما من أطروحات الملك فيصل، في حين أنه كان خلال الحرب الأولى معاديًا لها. وهذه المفارقة يفسّرها أرسلان في تعليقه في الحاشية على رسالة من رشيد رضا مؤرخة في عام 1923 يهاجم فيها رضا «الأمراء الحجازيين»، فيكتب أرسلان في التعليق: «كان كتاب السيد رشيد هذا قبل استقلال العراق، لأنه مؤرخ في سنة 1923، واستقلال العراق جرى سنة 1932. والحق أن الملك فيصل الذي هو أحد الأمراء الذين أشار إليهم رشيد رضا في هذا الكتاب قد قام بنهضة كبيرة للأمة العربية، وهو الذي بدهائه ومرونته وحزمه وبصلابة الشعب العراقي في

(130) المنار، السنة 21، العدد 4 (1919).

(131) فبدت صورة مصطفى كمال كصورة السلطان «الغازي» في أذهان جماعات واسعة من المسلمين، الأمر الذي جدد في وعي رشيد رضا إمكانية تجديد للخلافة الإسلامية في صورته.

وجه الإنكليز تمكن من فك قيد الانتداب الإنكليزي على العراق، وإدخال ذلك القطر العراقي في دور الاستقلال ...»[132]. وكان رشيد رضا قد أرسل إلى شكيب أرسلان كتابًا مؤرخًا في 24 ربيع الأول 1342 (1924) يهاجم فيه الشريف حسين وأبناءه ويبارك لانتصار السعوديين في الحجاز ويدافع عن مواقفهم. ويمتنع شكيب أرسلان عن نشر كل ما ورد في الرسالة (في إخاء أربعين سنة) ويضطر إلى حذف ما يعتقد أنه «يوغر الصدور»[133].

رابع عشر: مسألة المسيحيين والمجاعة خلال الحرب

كان لشكيب أرسلان مذهب واضح في تقدير الموقف خلال الحرب العالمية الأولى، فهو كان يعارض سياسة جمال باشا الدموية في سورية، ويحذّره من مغبة هذه السياسة ومخاطرها على العلاقات العربية التركية، ويستنجد بصديقه طلعت باشا لردع زميله عن هذه الممارسات، لكنه يمتنع عن التصريح أو العمل ضد الدولة العثمانية، لأن رأيه يتلخص دائمًا في تفضيل الدولة العثمانية على حكم الأجانب، ومهما بلغت أخطاء الحكام الأتراك.

أثارت هذه المواقف خصومات حادة له، كما أدّت إلى شيوع تأويلات «وتقويلات» لمواقفه وآرائه. ولعل القصة الأبرز التي شاعت وروّجها كثيرون للنَيل من سمعة الأمير تتعلق بالوضع اللبناني خلال المجاعة التي ضربت سورية وكانت من أعظم حوادث الحرب ونتائجها على الإنسانية، والتي «لم يحدِّث التاريخ منذ قرون عديدة بأن سورية أُصيبت بمثله». عن أسباب هذه المجاعة في لبنان يقول شكيب أرسلان في تقرير طويل كتبه من برلين في 4 كانون الثاني/ يناير 1922 إن المجاعة لا تعود إلى مسؤولية الأتراك، بل إلى الحصار الذي ضربه الحلفاء على السواحل السورية واللبنانية، فأدى ذلك إلى إيقاف حركة التبادل السلعي والمالي التي يقوم عليها اقتصاد الساحل والجبل[134].

---

(132) أرسلان، السيد رشيد رضا، ص 320-319.

(133) المصدر نفسه، ص 361.

(134) انظر: أرسلان، سيرة ذاتية، لا سيما فصل «دور الحلفاء في مجاعة لبنان،» ص 227-238.

بحسب شكيب أرسلان[135]، وقوع هذه المصيبة في أواخر دور الدولة العثمانية في سورية جعل من البديهي «أن ينقم الناس أمر هذه المصيبة على هذه الدولة... ولأن سحر الإنكليز والفرنسيس وغيرهم من الحلفاء كان لا يزال ماشيًا إلى ذلك الوقت على السوريين». ثم يضيف أرسلان أن لجبل لبنان علةً ثانيةً زادته وبالًا على وبال، وهي «اعتمادهم على التوت الذي منه الحرير... فلما نشبت الحرب العامة نسوا أن البحر سيصبح مسدودًا في وجههم، وأن البر من الداخل ستقل فيه المزروعات بسبب ذهاب الشبان كلهم إلى العسكرية، وأخذ الجيش للبقر والجِمال، وربما لم ينتظروا أن يكون أمد الحرب سنوات متعددة، بل ظنوه بضعة أشهر، فلم يعملوا شيئًا من الحيطة لأنفسهم، وبقوا يعاملون التوت كالأول، وكما لو لم تكن حرب... ولم يكفِ الأناضول أرزاق تفيض عن حاجة أهلها، بل اشتد الغلاء في كثير من ديار الأناضول، ووقعت المجاعة في القسم الشرقي منه، ومات مئات ألوف من أهله جوعًا... والموصل - التي هي من أخصب بلاد الله وأوفرها زرعًا وأدرّها ضرعًا - بلغ من شدة المجاعة فيها أثناء الحرب أن أكل الناس فيها لحوم البشر... كنا في الأستانة سنة 1917 و1918، وكان كثير من الفقراء فيها يموتون جوعًا، وهي عاصمة الملك، وكان الأغنياء يوزِّع عليهم الخبز الأسود المجهول الماهية بمقادير قليلة». ثم يستشهد أرسلان على هذه الأمور بتقارير لبطاركة المسيحيين اللبنانيين مثل بطريرك الطائفة المارونية الحويك وبطريرك الروم الأرثوذكس غريغوريوس الرابع والمطران ديمتريوس القاضي قائم المقام البطريركي للروم الكاثوليك، وهي تقارير وصلت إلى الفاتيكان والدول الحليفة تنفي تهمة تجويع المسيحيين في لبنان عن الدولة العثمانية. بعدها يعرض أرسلان المساعي التي قام بها لأجل جلْب الأقوات اللازمة من الداخل إلى لبنان والساحل، ومنها برقياته المتكررة إلى الأستانة وإلى سفراء الدول، ومنها مساعدته علي منيف بك متصرف لبنان في تأسيس ملاجئ عدة في الجبل لطعام الأولاد. ولعل أهم ما في هذه المساعي هو إقناعه متصرف لبنان ووالي بيروت والباب العالي بضرورة السماح لأهل لبنان وبيروت الاتصال بالحلفاء لإغاثتهم «كما أغاثوا أهل بلجيكا

(135) نص التقرير نشرته المنار في الأعداد التالية: السنة 23: العدد 2 (1922) ص 121-134؛ العدد 3، ص 202-212؛ العدد 4، ص 290-299؛ العدد 5، ص 373-382، العدد 6، ص 459-466.

وغيرها وذلك بتسريب الإعانات من طريق البحر، فذهبت جميع مساعي الباب العالي سُدًى، وإذا بأميركا أرسلت باخرة، وقيل باخرتين مشحونتين أقواتًا وألبسة بناءً على إلحاح السوريين في أميركا، ووصلت هاتان إلى ميناء الإسكندرية، وذلك في أواخر عام 1916. وأُلّفت في بيروت لجنة من مسلمين ومسيحيين لأجل استقبال هذه الأرزاق وتوزيعها على المعوزين من جميع الطوائف، وبات الناس يرقبون وصولها... وهذه الأرزاق لا تصل». ثم يتحدث عن اتصالاته في اسطنبول مع المسؤولين العثمانيين بعد أن أبلغه سفير الولايات المتحدة أن سبب تأخر هذه الأرزاق في الإسكندرية هو أن حكومته تأبى تسليم هذه الأرزاق إلا بشرط توزيعها بمعرفة قنصل أميركا في بيروت، والحكومة العثمانية تستنكف من ذلك. وقابل أرسلان طلعت باشا وأخذ منه تفويضًا بأن يتفق مع سفير أميركا على الشرط الذي يريده، فطلب السفير مكاتبة بذلك من نظارة الخارجية، فذهب أرسلان إلى أحمد نسيمي بك (ناظر الخارجية)، وهو أخ حميم له، فاستكتبه الذي أراده السفير، ثم عاد إلى السفير، الذي ماطل مجددًا محتجًا بوجود غواصات الألمان المنتشرة في البحر المتوسط، فذهب أرسلان إلى سفير ألمانيا فون كولمان الذي أخذه بنفسه إلى الملحق البحري في السفارة فون هومان «واستكتبه الإنهاء المعجل بعدم تعرض الغواصات للبواخر المحمّلة أرزاقًا لسورية. ومع ذلك، تأخر الجواب نحو 20 يومًا، لأن البرقيات اللاسلكية إذا أُرسلت إلى الغواصات - وهي في البحر جائلة - قد يقع فيها غلط، فلا بدّ من انتظارها حتى ترفئ إلى مراسيها، فلما ورد الجواب أبلغته السفارة الألمانية إلى السفارة الأميركية»... ثم احتج السفير الأميركي بوجود الغواصات النمساوية!... فحصل أرسلان على الأمر من النمسا بواسطة سفارة ألمانيا... ليصطدم أخيرًا بموقف السفير الأميركي الذي قال له إن أميركا لا تستطيع إرسال هذه البواخر لأنها قررت إعلان الحرب على ألمانيا، فطرح له أرسلان حلولًا عدة، منها تحويل المسألة إلى إسبانيا أو هولندا كدول محايدة فإنها مسألة إنسانية، لا مدخل لها في السياسة، فلم يجاوب بالإيجاب. ثم لما فقد أرسلان الأمل من جهة أميركا، حوّله نحو إسبانيا، وأشار إلى ناظر الخارجية بمفاتحة سفير هذه الدولة، فلم يتمكّن من عمل شيء. ثم دفع أنور باشا لأن يراجع البابا بواسطة القاصد البابوي في الأستانة، فاستدعاه «طالبًا من الحضرة البابوية أن تنال من الحلفاء الإذن بإرسال باخرة مشحونة أرزاقًا كل شهر مرة؛ لأجل نصارى سورية، ولا سيما لبنان، وإن احتج الحلفاء بكون المقصود هو توزيع أكثرها على

المسلمين - فنحن (طلعت) نتعهد بترك التوزيع إلى قاصد البابا في بيروت وإلى البطاركة، ولا نتدخّل في هذه المسألة أصلًا! وإن ظهر من أول بعثة تأتي أننا مددنا يدنا إلى شيء منها فعليكم أنلا تعيدوا التجرِبة، ثم إن كان البابا لا يريد - أو لا يقدر - أن يؤدي ثمن هذه الأرزاق فأنا أؤديها إليك أيها القاصد من صندوق الحربية، فشكره القاصد كثيرًا، وذهب، وكتب إلى الفاتيكان، فلم يَرِدْ شيء، فراجعت أنور، فقال لي: إنه فاوض القاصد، ولا يزال منتظرًا الجواب، ثم استدعاه ثانية، فقال له القاصد: بلغت مرجعي كل ما ذكرتم، لكن إلى اليوم ما جاءني جوابٌ». ويورد أرسلان بعد ذلك أنه خلال زيارته ألمانيا في عام 1917 جدد مساعيه بواسطة القاصد البابوي في ميونيخ وأرسل معه مجددًا تقريرًا مفصلًا عن كل مساعيه، خصوصًا مع الفاتيكان. وبعد نحو 15 يومًا من كتابة هذا التقرير ورد من الفاتيكان الجواب على تقريره، ومآل الكتاب أن البابا سعى من قبل مرارًا وكرر السعي هذه المرة، لكن دولة - وأشار إلى إحدى دول الحلفاء - لا تزال تعارض في إرسال هذه الأقوات إلى سورية؛ لذلك «فإن فؤاد الأب الأقدس مجروح من خطة هذه الدولة»! ثم يقول: «وسيعلم مسيحيو الشرق - في ما بعد - أن الحَبْر الأعظم لم يهملهم في أزمتهم هذه، لكن... إلخ». وقد حرر أرسلان الخبر إلى لبنان، وطلب إلى الشيخ بان الخازن من وجوه الموارنة، أن يُطْلع عليه غبطة البطريرك.

خاتمة

أدت الحرب إلى تغييرات كثيرة في موازين القوى المحلية وإلى صعود فئات وهبوط غيرها وإلى انهيار تحالفات وانقلاب مراهنات ومع ذلك بقي الأمير على موقفه في ضرورة الذود عن «دولة الإسلام والمسلمين»، على الرغم من علمه باحتمال سقوطها وبتكالب الدول عليها. وفي خضم الموج المتلاطم من حوله والاضطراب العام الذي أصاب قادة العرب وشل تفكيرهم ومنعهم من التحرك في أعوام الحرب الأولى (لم تُعلن «الثورة العربية» إلا في حزيران/ يونيو 1916) وقف شكيب أرسلان يخاطب العرب[136]:

(136) ديوان الأمير شكيب أرسلان: وهو ما أمكن العثور عليه من شعر أمير البيان في خمسين سنة، وقف على طبع الجزء الأكبر من هذا الديوان وتصحيح ملازم محمد رشيد رضا (القاهرة: مطبعة المنار، 1935)، ص 105.

فيـا وطنـي لا تتـرك الحـزم لحظـة بعصـر أحيطـت بالزحـام مناهلـه

وكـن يقظًـا لا تسـتنم لمكيـدة ولا لـكلام يشـبه الحـق باطلـه

وكيـد علـى الأتـراك قيـل مصـوب ولكـن لصيـد الأمتيـن حبائلـه

فليسـت بغيـر الاتحـاد وسـيلة لمـن عـاف أن تغشـى عليـه منازلـه

وليـس لنـا غيـر الهـلال مظلـة ينـال لديهـا العـز مـن هـو آملـه

سيعلم قومي أنني لا أغشـهم ومهما اسـتطال الليـل فالصبـح واصلـه

الفصل الخامس عشر

تقرير المصير
أحد تداعيات الحرب العالمية الأولى

رياض شيّا

عاشت أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر أوضاعًا مضطربة، تفاقمت مع ظهور الدول القومية (الدولة - الأمة)، إذ أدّت الوحدة القومية ومركزية السلطة التي سادت ذلك العصر وما تبعهما من إبراز لقيم الدولة - الأمة المُعبّر عنها باللغة والثقافة الواحدة والدين الواحد، إلى مزيد من الاضطراب، بدلًا من النهوض السلمي. إذ قاد تكريس تلك القيم والجموح العرقي والقومي الذي رافقها إلى ممارسات من التعصب والقمع تجاه كل ما هو مختلف عن الأنموذج القومي، في لغته وثقافته أم في دينه وعرقه. وعندما كانت الجماعات المختلفة عن الأنموذج القومي داخل الدولة ترتبط بدورها بدول قومية أخرى تشترك معها في اللغة والثقافة والدين والعرق، جاءت الممارسات القمعية ضدها لتفتح الباب واسعًا أمام التوتر بين الدول.

على الرغم من محاولات حماية الأقليات الدينية التي تطورت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لتشمل الأقليات القومية مترافقة مع صعود القوميات في أوروبا، ازدادت حدة الصراعات القومية، ما أدى في ذروتها إلى انفجار الحرب العالمية الأولى في عام 1914، حيث كانت مسألة الأقليات الصاعق الذي فجّر العلاقات الدولية يومذاك.

تمخضت الحرب العالمية الأولى عن نظام عالمي جديد يرتكز على سلسلة من المعاهدات المخصصة لحماية الأقليات، تضمنها عصبة الأمم باعتبارها منظمة دولية تتمثل فيها القوى والدول كلها التي كانت قائمة أو أنشئت يومها أو جرى توسيعها على أسس عرقية - قومية. سعت المعاهدات السبع الأساسية التي عقدت مع انتهاء الحرب إلى حل مسألة الأقليات الشائكة، فنصّت على حماية حقوق أفرادها المدنية والسياسية، وعلى حرية العبادة والحفاظ على لغاتهم، لتستهدف في النهاية إقامة مساواة كاملة بين جميع مواطني الدولة، التي تشمل حتمًا أولئك المنتمين إلى الجماعات الأقلية.

ولدت «عصبة الأمم» في مؤتمر باريس للسلام الذي عُقد في كانون الثاني/ يناير 1919، حيث أُقرت الوثيقة النهائية لـ «عهد عصبة الأمم» في 28 نيسان/ أبريل 1919، نتيجة عمل هيئة خاصة ضمّت ممثلين عن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا واليابان وبعض الدول الصغيرة. وكامتداد مباشر لما كان قد تحقق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حافظت القوى المنتصرة في الحرب على المقاربة نفسها التي ترسخت من قبل، والتي مالت بوضوح نحو حماية الأقليات. إلا أن القوى العظمى، وتحت الضغط المتواصل والثابت من الرئيس الأميركي ويلسون تحديدًا، أرادت مراجعة ما تحقق بالفعل وتوسعة مدى شموله وتحسينه، بل إيجاد الآليات القانونية والعملية لتحقيق المبادئ العامة المتوافق عليها. كان مطلب إعادة بناء أوروبا مع الالتزام بتطبيق «حق تقرير المصير» واحدًا من المبادئ الأساس التي طرحها ويلسون على مؤتمر السلام في باريس. وعلى الرغم من التعثر في تطبيق هذا المبدأ في غير حالة، خصوصًا خارج أوروبا، طُبّق بالفعل في حالات أخرى، حيث أدّى إلى تقسيم موروث الإمبراطورية العثمانية، وتفكيك الإمبراطورية الهنغارية - النمساوية، كما ولادة دول أوروبية جديدة وضم مقاطعات عدة إلى دول أخرى.

لم يكن هذا الظهور البارز لحق تقرير المصير، واستخدامه مرجعًا ثابتًا غداة الحرب، وليد تلك الساعة، إذ لا يزال تقرير المصير منذ أبصر النور في القرن الثامن عشر، حيث كان مجرد فكرة، وصولًا إلى يومنا هذا حيث أصبح حقًا قانونيًا ملزمًا، شغل الأوساط المختلفة الشاغل. ففي القرنين التاسع عشر والعشرين، كان له الدور الأساس في توحيد، أو زوال، دولٍ وإمبراطوريات عدة في أوروبا، وفي تحرر دول عدة أخرى من الاستعمار واستقلالها. كما استمر على الدوام هدفًا ومطلبًا لكثير من الأقليات الإثنية/ العرقية والدينية واللغوية أو شعوب السكان الأصليين الذين يعتبرونه واحدًا من حقوقهم الطبيعية. في المقابل، رأى فيه كثيرون أنه يمثل السيادة الشعبية وحق للمواطنين بحكومة تمثل إرادتهم.

في دراستنا حق تقرير المصير باعتباره أحد تداعيات الحرب العالمية الأولى، ولما كان الشرق الأوسط، كما أوروبا، منطقة عمليات عسكرية استهدفت أساسًا الدولة العثمانية التي تضم في جزئها الشرقي عددًا من الشعوب والأقليات التي كانت تطمح أيضًا إلى الاستقلال وتقرير المصير، سنحاول الإحاطة بتقرير

المصير من جوانبه المختلفة، وسنبدأ بالبحث في الجذور التاريخية لمبدأ تقرير المصير، ثم ننتقل إلى معاينة كيفية تعاطي القوى العظمى معه بعد الحرب وفي مؤتمر السلام وما تلاه، ثم نلقي نظرة إلى محاولة تطبيق تقرير المصير في المنطقة العثمانية من الشرق الأوسط من خلال معاهدة سيفر وكيف تعثّر لاحقًا، لنخرج بعد ذلك ببعض النتائج والخلاصات.

أولًا: الجذور التاريخية لمبدأ تقرير المصير

وُلدت فكرة تقرير المصير أساسًا في أوروبا والولايات المتحدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وإذا كان جوهر القول إن تحقيق تقرير المصير يكون عندما يُحدّد الشعب بحريّة نظامه السياسي، ففي أوروبا الغربية والولايات المتحدة استمدت فكرة تقرير المصير إيحاءها الأول من أفكار التنوير في السيادة الشعبية والحكومة التمثيلية، في حين استندت فكرة تقرير المصير في أوروبا الشرقية في الأساس إلى ظاهرة القومية التي سادت في القرن التاسع عشر.

1 - السيادة الشعبية والحكومة التمثيلية

في القرن الثامن عشر، أصبحت السلطات السياسية والإدارية في بريطانيا وفرنسا أكثر كثافة وتركزًا، ما ولّد إحساسًا بالشخصية الوطنية التي شملت جميع المواطنين القاطنين ضمن حدود الدولة القائمة. فتمحور النقاش السياسي في بريطانيا وفرنسا يومذاك، وبشكل واسع، حول موضوعات السيادة السياسية والحرية والدستورية وفكرة مجتمع المواطنين الأحرار القائم على القوانين[1]. وأصبح موضوع السيادة السياسية ذا أهمية في إنكلترا بعد ثورة 1688، عندما حلّت سلالة ملكيّة محل أخرى. فأيّد الفيلسوف الإنكليزي جون لوك هذا الانتقال في السيادة في كتابه **مقالتان عن الحكومة** (1690) (Two Treatises of Government)، معلنًا أن السيادة السياسية في النهاية تستقر في الشعب الذي يمكنه نقل هذه السيادة من مَلك إلى آخر. وكان لوك قد أكد في عام 1667 أن الإرادة العليا هي

---

(1) انظر: Louis L. Snyder, *The Meaning of Nationalism*, Foreword by Hans Kohn (Westport: Greenwood Press, 1954), p. 119.

للشعب والحكومة ليست إلا وكيلًا له[2]. وأُكدت أهمية الحرية المدنية والحقوق الطبيعية وسيادة الشعب من فلاسفة سياسيين إنكليز آخرين في الفترة نفسها، منهم جيمس هارنغتون وجون ميلتون وغيرهما، إذ يقول ميلتون: «إن سلطة الملوك ليست إلا فرعًا انتقل إليهم وكُلّفوا به من الشعب من أجل الخير العام لجميع المواطنين الذين تنحصر بهم السلطة أساسًا التي لا يمكن نزعها منهم كونها حقًا طبيعيًا لهم»[3].

كان لهذه الأفكار والمفاهيم عن الحرية والسيادة الأثر الأكبر في فرنسا، إذ ألهمت أفكار لوك ومعاصريه فلاسفة التنوير الفرنسيين، وشكّلت أساس الليبرالية الفرنسية التي قادها مونتسكيو وفولتير وجان جاك روسو. فوصف مونتسكيو المعجب بالحكومة التمثيلية الإنكليزية في كتابه **روح الشرائع** (De L'Esprit des Lois) الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية في إنكلترا التي تعزّز بدورها الحرية. أما جان جاك روسو، في كتابه **العقد الاجتماعي** (Du Contrat Social)، فشرح وعرّف فكرة السيادة التي تتحقق برأيه من خلال ممارسة الإرادة العامة للشعب.

وجدَتْ أفكارُ هؤلاء الفلاسفة التنويريين تعبيرًا لها في الثورة الفرنسية، كما نُصّ عليها الإعلان الفرنسي للحقوق في عام 1789[4]، ثمّ انتقلت مفاهيم الحرية والحكومة التمثيلية وسيادة الشعب إلى المفكرين الأميركيين خلال القرن الثامن عشر. فإذا بالثورة الأميركية تنطلق على أصداء الثورة الفرنسية، وعلى وقع أفكار الفلاسفة الإنكليز والفرنسيين، ليأتي الإعلان الأميركي للاستقلال حاملًا مبادئ الحرية الفردية والحكومة التمثيلية[5].

---

(2) انظر: Thomas D. Musgrave, *Self-Determination and National Minorities*, Oxford Monographs in International Law (Oxford: Clarendon Press, 1997), pp. 2-3.

(3) انظر: Frank Allen Patterson, ed., *The Works of John Milton*, 18 vols. in 21 (New York: Columbia University Press, 1931-1938), vol. 5, p. 10, Cited by: Musgrave, p. 3.

(4) «يولد الجميع ويعيشون أحرارًا ومتساوي الحقوق، ولا يمكن للفروقات الاجتماعية أن تؤثّر في الوظائف العامة» (Common Utility) (م-1)؛ «إن مبدأ السيادة يستقرّ في الأمة، ولا يمكن لأي شخص ممارسة أي سلطة لا تستمدّ صراحة من ذلك المصدر» (م-3).

(5) نصّت الفقرة (2) من الإعلان الأميركي للاستقلال على: «نحن نتمسّك بالحقائق أن الجميع يولدون متساوين، وأنهم مُنحوا من الخالق حقوقًا لا يمكن التنازل عنها، ومنها الحق بالحياة والحرية =

هكذا، تطوّرت فكرة تقرير المصير في إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة من أفكار سيادة الشعب والحرية الفردية والحكومة التمثيلية. وكونه ارتكز على هذه المبادئ، أُدرج تقرير المصير في غرب أوروبا في مسارٍ ديمقراطي عالمي متطوّر.

2- نموّ القومية ونشوء الدول - الأمة

في وسط أوروبا وشرقها، لم يتطوّر مفهوم تقرير المصير من مفاهيم السيادة الشعبية والحرية الفردية والحكومة التمثيلية التي رأيناها في غرب أوروبا، بل ارتكز ذلك المفهوم على ظاهرة القومية. وفيما وجدت في إنكلترا وفرنسا دول موحّدة سياسيًا وثقافة متجانسة نسبيًا سهّلت السعي إلى سيادة الشعب والحكومة التمثيلية، لم تكن الحال كذلك في وسط أوروبا وشرقها، حيث لم يكن هناك أي رابط بين الدول والجماعات العرقية التي تعيش في كنفها.

في بداية القرن التاسع عشر بدأ بعض المفكرين الألمان، في طليعتهم هيردر، بالتركيز على أهمية العوامل العرقية والثقافية واللغوية في تحديد الهوية. فالأمة مجتمع يرتبط بعضه ببعض بروابط الدم، ويتميّز بلغة وثقافة ودين وعادات واحدة. وللأمة التي تمثل وحدة طبيعية، برأي هيردر، الحق ببناء دولتها الخاصة المعبّرة عن شخصيتها القومية، وهي بالتالي الدولة الأكثر طبيعية على عكس الدول متعددة القومية، حيث العلاقات مصطنعة وهشّة[6].

صار لنظرية هيردر شعبية كبيرة بين الألمان. ففي وقت كان فيه الألمان (المواطنون من العرق الألماني) مقسّمين إلى دول عدة، جاء مفهوم هيردر عن الأمة ليمثل لهم هوية مبنيةً على الثقافة الواحدة، وتعطيهم شعورًا بالوحدة بمعزل عن التقسيمات السياسية القائمة. وهكذا أُقيمت علاقة بين الدولة باعتبارها وحدة سياسية، والأمة باعتبارها وحدة ثقافية. وإلى القرن التاسع عشر، لم يكن للترتيب الإثني للدولة أي أهمية، إذ على الرغم من أن الدول كانت مؤلفة من وحدات

= والسعادة. ولتأمين هذه الحقوق، تؤسس الحكومات وتستمدّ سلطتها من تأييد الشعب وموافقته الذي بإمكانه إزالة هذه الحكومات عندما تقوم بأعمال لا تخدم تلك الحقوق ...».

(6) انظر: C. A. MaCartney, *National States and National Minorities* (New York: Russell & Russell, 1934), p. 62.

ثقافية منوعة، وكان بعض آخر متجانسًا من الناحية الثقافية، لم تكن المسألة ذات أهمية. لكن الأمر تغيّر، وأصبح التأكيد على أن هناك علاقة جوهرية بين الاثنين، ما قاد تاليًا إلى مفهوم «الدولة - الأمة»، حيث يجب أن تتطابق حدود الدولة مع حدود الأمة.

تبنّى نظرية هيردر عددٌ من الكتّاب الألمان، مثل فيخته وحنة أرندت وفون شليغل وفريدريك يان. وكان فيخته الأكثر تأثيرًا بينهم، حيث قاد تأكيده أهمية اللغة ودورها إلى تبنّيها باعتبارها عاملًا حاسمًا في القومية الألمانية، كما في الدول التي تأثرت بالتفكير الألماني. ففي إيطاليا، كان جوسيبي ماتزيني الداعية الأكبر لنظرية الدولة - الأمة، وآمن كما فيخته بأن لكل دولة دورًا يجب أن تحققه وهو تقدم الأمة، وفي النهاية التقدم الإنساني[7].

وجد نمو الوعي القومي في وسط أوروبا وشرقها تعبيرًا له في ثورات 1848-1849 التي وقعت في النمسا وشبه الجزيرة الإيطالية، والتي شكّلت قوة دافعة لولادة الدول القومية (دول - أمة) في إيطاليا (1861) وفي ألمانيا (1871) ولاحقًا في هنغاريا بعد ثورات عدة بدأت في عام 1867.

ولأن مفهوم تقرير المصير تطوّر من ظاهرة القومية في إيطاليا ووسط أوروبا وشرقها، يمكن القول إنه تميز في هذا الإطار بكونه محدودًا وخاصًا ويقيم أهمية للجماعة أكثر منها للفرد. لذلك، تختلف جدًا طبيعة تقرير المصير هنا عنها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

3- الأقليات القومية

ظن المفكرون القوميون الأوائل، أمثال هيردر وماتزيني، أن السلام سيعم عندما تنال كل مجموعة عرقية دولتها القومية (الدولة - الأمة). لكن الواقع لم يكن كذلك بل على العكس، كلما زاد الوعي القومي بين شعوب أوروبا المختلفة، كلما زاد الصراع العرقي. وقلما تطابقت على أرض الواقع حدود الدولة - الأمة مع حدود الأمة، إذ إن جماعات عرقية أخرى جرى ضمّها إلى الدولة، ما أوجد

(7) MaCartney, p. 9.

توترًا بين الجماعات التي تمثّل الأكثرية وتلك التي تمثّل الأقلية، لأن الأقلية طبيعيًا هي العنصر الغريب في الدولة القومية. ولما لم يكن في وسع الأقلية الانضمام إلى الشخصية والثقافة القومية للجماعة العرقية الغالبة، كما لم يكن بإمكانها تحقيق طموحاتها ببناء دولتها الخاصة، اعتُقد أنه يجب استيعاب الجماعات الأقلية داخل الأمة كي لا تكون عناصر إضعاف وتقسيم لها. ونتيجة ذلك، بُذل جهد مكثّف في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لاستيعاب الأقليات في أوروبا، كما حصل في ألمانيا لاستيعاب الأقلية البولونية والأقلية الفرنسية (في الألزاس واللورين) وفي روسيا لاستيعاب أقليات البلطيق (القومية أم الدينية) بطرائق إكراهية.

كان جهد الاستيعاب القسري في معظمه غير ناجح، بل أنتج مفاعيل عكسية. فمحاولات استيعاب أقلية عرقية معيّنة غالبًا ما أيقظت الشعور القومي عند هذه الأقلية، وأصبحت بالتالي أكثر مقاومة للخطر الذي يتهدّد هويتها القومية، حتى أنها طوّرت طموحاتها لبناء دولتها القومية الخاصة.

نتجت مشكلة أخرى من صعود القومية، وكانت ذات صلة بالأقليات القومية، وهي التي عُرفت بالشتات، والتي تعني بقاء أقسام من الجماعة العرقية خارج دولتها القومية (الدولة - الأمة) عند بنائها. بنظر القوميين، تبقى الدولة - الأمة ناقصةً ما دام بقي جزء من الأمة يعيش خارج هذه الدولة. فاستمرار وجود الشتات سيبقى بالتالي عامل إثارة للقوميين وعامل عدم استقرار داخلي في الدولة. ويصبح الوضع أكثر تعقيدًا مع حقيقة أن الشتات يتواجد في مناطق يعيش فيها خليط من السكان، حيث تتعايش الأقليات العرقية المختلفة، ما قد يوجد تنافسًا عرقيًّا إذا ما طُلب توحيد الشتات.

لا تنطبق هذه الأوضاع التي عاشتها الأقليات القومية في وسط أوروبا وشرقها في القرن التاسع عشر على الأقليات في أوروبا الغربية، حيث عاشت في أوضاع طبيعية جدًا مع الأكثرية التي كانت ترتبط بها سياسيًا، ولم تطمح بالتالي إلى استقلال سياسي. ولم يُعرّف تقرير المصير في أوروبا الغربية تبعًا للجماعات العرقية والدولة - الأمة، بل على العكس استنادًا إلى السيادة الشعبية والحكومة التمثيلية. كما أن دور الدولة هو تحقيق الحرية والتمثيل الحكومي لجميع السكان.

وكون الوعي القومي في أوروبا الغربية مركّزًا على قيم سياسية مثل الحرية الفردية والحكومة التمثيلية، لا على اعتبارات إثنية، كان تكامل الجميع (ومن ضمنهم الأقليات) في الدولة متاحًا بمعزل عن الهوية الثقافية أو المعتقد.

ثانيًا: القوى العظمى وتقرير المصير في أثناء الحرب وبعدها

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، بدأ عدد من الجماعات الإثنية الصغيرة بالضغط سعيًا وراء الاستقلال، مستفيدين من الغليان والاضطراب المرافقين للحرب. نتيجة ذلك، أصبح تقرير المصير موضوعًا مهمًا خلال الحرب وفي مؤتمر السلام الذي أعقبها، إذ لجأ طرفا الحرب (دول المحور والحلفاء) إلى استغلال الأقليات وإثارة مشاعرها للتأثير في جبهة الخصم الداخلية. فكان الألمان سباقين في ذلك للضغط على روسيا بتحريك أقليات الإمبراطورية الروسية المتعددة، ولا سيما في فنلندا ومقاطعات البلطيق وغيرها. أما الحلفاء فاستفادوا من الشعور الذي تكوّن عند شعوب أوروبا الشرقية عمومًا، من أن حق تقرير المصير لا يمكن أن يتحقق من دون هزيمة محور ألمانيا والنمسا - المجر والإمبراطورية العثمانية.

كان لانهيار الحكم القيصري في روسيا في عام 1917 واستلام البلاشفة الحكم بقيادة لينين، الأثر المهم جدًا في إعطاء تقرير المصير دفعة كبيرة إلى الأمام، إذ كان البلاشفة مؤيدين بقوة لهذا الحق، بل دعموا انفصال الجماعات العرقية المعنية إذا كانت ترغب في ذلك. لذلك أيدوا استقلال بولندا وفنلندا وأوكرانيا[8]. ويعتبر الشيوعيون أنهم آباء حق تقرير المصير، إذ جرى تبنّيه من الأممية الثانية في مؤتمر لندن الأممي في عام 1896[9]، وكان لينين المؤيد الأول لتقرير المصير، ودبّجه في عدد من مقالاته، وفي رأيه أن كره القوميات المختلفة لروسيا القيصرية كان ناتجًا من سياسة قمع القوميات والأقليات التي انتهجها النظام القيصري. وعلى الرغم من تأييده حق تقرير المصير، اعتقد لينين - كما سائر الماركسيين -

(8) انظر: Joseph Stalin, *Marxism and the National and Colonial Question* (London: Lawrence & Wishart, 1936), pp. 269-270.

(9) انظر: Vladimir Il'ich Lenin, *Selected Works*, 2 vols. (London: Lawrence & Wishart, 1947), pp. 591-592.

أن القومية هي إحدى ظواهر الحقبة الرأسمالية التي ستختفي مع زوال الرأسمالية نفسها.

تطبيقًا لدعمهم حق تقرير المصير، وبعد تسلّمهم السلطة مباشرة، أصدر البلاشفة في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 «إعلان حقوق شعوب روسيا» متضمنًا حق تقرير المصير وصولًا حتى الانفصال وإقامة الدولة المستقلة وحق الأقليات القومية في التقدم. وأصبحت هذه المبادئ ضمن الدستور السوفياتي الأول (1918). وفي 3 آذار/ مارس 1918، وقعوا مع الحلفاء معاهدة برست - ليتوفسك التي تضمنت مبدأ تقرير المصير لكل شعوب المنطقة، واعترفت بموجبها السلطات الروسية باستقلال دول عدة، مثل بولندا ولتوانيا وغيرهما[10].

إن المنحى الذي سار به البلاشفة قدم الكثير لجعل مبدأ تقرير المصير شرعيًا. هذا المبدأ سيتعزز بالتأثير الذي مارسه الرئيس الأميركي ويلسون، والذي أدّت أفكاره في شأن تقرير المصير دورًا مركزيًا بعد دخول الولايات المتحدة الحرب في عام 1917. ففي 9 حزيران/ يونيو 1917، أعلن ويلسون أن الولايات المتحدة دخلت الحرب دفاعًا عن الحرية والحكم الذاتي والتطور الحر للشعوب وعدم جواز إرغام أي شعب على العيش تحت سيادة لا يرغب فيها[11].

تطورت أفكار ويلسون وأصبحت أكثر إدراكًا لعمق مسألة القوميات وتجذّرها في أوروبا، فبات الحكم الذاتي الذي ينادي به يشمل تقرير المصير القومي. وفي جلسة مشتركة للكونغرس في 8 كانون الثاني/ يناير 1918، ألقى ويلسون خطابًا ضمّنه النقاط الأربع عشرة المعروفة، وعرض مشكلة الجماعات العرقية المختلفة التي تضمها إمبراطوريتا النمسا - هنغاريا وتركيا، مقترحًا حكمًا ذاتيًا لها، إذ أكدت النقطة الثالثة عشرة تقرير المصير في معرض دعوته إلى دولة بولندية مستقلة. وفي خطاب آخر أمام الكونغرس في 11 شباط/ فبراير 1918، قال ويلسون صراحة إن تقرير المصير ليس مجرد عبارة، بل هو مبدأ واجب تطبيقه[12].

---

(10) انظر: Musgrave, p. 21.

(11) انظر: Lee C. Buchheit, *Secession: The Legitimacy of Self-Determination* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1978), p. 63.

(12) انظر: H. W. V. Temperley, *A History of the Peace Conference of Paris*, 6 vols. (London: Oxford Press; Hodder and Stoughton, 1920-1924), vol. 1, pp. 160-161.

بحلول عام 1920، أُعيد رسم خريطة أوروبا جذريًا ونجحت الجماعات العرقية، مستفيدة من الفرص التي قدّمتها الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية، في تفكيك الإمبراطوريات المتعددة الإثنيات التي كانت قائمة قبل الحرب، واستبدلتها بدول قومية. ومع مؤتمر السلام في باريس، كانت هذه الدول قد أصبحت قائمة فعلًا، فاعترف المؤتمر باستقلالها وكرّس حدودها باتفاقات ومعاهدات أوكل الإشراف على تطبيقها إلى عصبة الأمم التي أُنشئت يومها.

كيف تناولت مداولات مؤتمر السلام تقرير المصير؟ أكدت جميع الوفود دوره الحاسم، وحاول ويلسون جاهدًا إدخاله نصًا في عهد عصبة الأمم، إلا «أن هذا الحق قوبل منذ إعلانه بالتحفظات الهادفة إلى المحافظة على كيانات الدول القائمة ومصالحها، كما قوبل بتحفظات أخرى سياسية رفضت المس بمصالح الدول الكبرى آنذاك وحالت دون إدخاله صراحة في عهد عصبة الأمم»[13]. كما تبين من ناحية أخرى، أن تطبيق تقرير المصير بصورة مجردة دونه الكثير من القيود الأساسية، ليس لأن الكثير من المقاطعات والمناطق المطلوب تطبيقه فيها تضم خليطًا من السكان فحسب، بل لأن تأسيس دول جديدة قابلة للحياة يعتمد على عوامل واعتبارات اقتصادية وجغرافية واستراتيجية تكون في حالات كثيرة مناقضة للاعتبارات العرقية. نتيجة ذلك، رأينا أن أقليات كثيرة وكبيرة نسبيًا وجدت نفسها ضمن دول قومية جديدة لا تنتمي إليها عرقيًا، كما كان الحال مع أقليات بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وغيرها.

حالت الاعتبارات الديموغرافية والاقتصادية والاستراتيجية والسياسية المتناقضة التي برزت في مؤتمر السلام في باريس دون جعل الحلفاء يتفقون على تلبية مطالب الجماعات الإثنية المختلفة بحق تقرير المصير. ونتيجة ذلك، كان من الضروري تأسيس نظام عالمي يحمي تلك الأقليات، ظنًا من الحلفاء أن مثل هذا النظام سينهي إمكانية عودتهم مستقبلًا إلى المطالبة بتقرير المصير[14]. فجاء النظام مؤلفًا من عصبة الأمم ومروحة واسعة من الاتفاقات والمعاهدات.

---

(13) يشار في هذا الإطار إلى المعاهدات السرية التي عُقدت بين الدول الحليفة لاقتسام تركة دول المحور، ولا سيما معاهدة سايكس - بيكو (سنتكلم عنها لاحقًا) ومعاهدة لندن السرية التي وعدت إيطاليا بضم بعض المناطق وغيرها.

(14) انظر: Musgrave, pp. 31 et 60.

على الرغم من رفض الدول الحليفة إدخال مبدأ تقرير المصير ضمن عهد عصبة الأمم، مكتفية بإشارة ضمنية إليه في المادة 22 التي تحدثت عن الانتداب من دون نص صريح، إلا أن المبدأ استمر واقعًا سياسيًا أكثر منه مفهومًا قانونيًا، «والواقع أن الحق في تقرير المصير بقي خلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين ذا طابع خلقي أكثر من كونه قانونيًا، على رغم وجود بعض النصوص التي لحظته كعنوان من عناوين الاستقرار الدولي المنشود، كما في وثيقة الأطلسي الصادرة في عام 1941 التي لحظت في أحد بنودها مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب، ولم يكتسب هذا الحق صفته القانونية الملزمة قبل العام 1945»[15].

بعد الحرب العالمية الثانية، أخذ تقرير المصير طريقه ليصبح قاعدة ثابتة في القانون الدولي، فنصّت عليه المواثيق الدولية وقرارات الأمم لمتحدة ومحكمة العدل الدولية، أو كما تقول الباحثة القانونية روزالين هيغينز: «إن تقرير المصير تطور ليصبح حقًا قانونيًا في القانون الدولي»[16]. وبالاستناد إلى آراء قانونية واضحة، إن فتاوى محكمة العدل الدولية المتناسقة معطوفة على المبادئ الإلزامية المعتبرة في ميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها جعلت من حق تقرير المصير قاعدة قانونية ملزمة، لها الموقع السامي في القانون الدولي المعاصر. وأبرز المواثيق الدولية التي تضمنته: ميثاق الأمم المتحدة (1945) والعهدان الدوليان لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية (1966). كما كان تقرير المصير موضوع عدد من قرارات الأمم المتحدة، إضافة إلى قرارات محكمة العدل الدولية في عدد من الحالات التي عرضت عليها[17].

---

(15) انظر: شفيق المصري، «الحق في تقرير المصير في تطوره القانوني،» الأبحاث (1997)، ص 40: وثيقة الأطلسي Atlantic Charter هي إعلان صادر عن الرئيس روزفلت وتشرشل في عام 1941، أرست أسس السلام لما بعد الحرب، وشكلت الركن الأول لميثاق الأمم المتحدة من دون أن يكون لها أي صفة ملزمة.

(16) انظر: Rosalyn Higgins, *The Development of International Law through the Political Organs of United Nations* (London; New York: Oxford University Press, 1963), pp. 101-103.

(17) انظر: رياض شفيق شيّا، حقوق الأقليات في ضوء القانون الدولي (بيروت: دار النهار للنشر، 2010)، ص 300-323.

ثالثًا: الشرق الأوسط ومحاولة تطبيق تقرير المصير

كان الشرق الأوسط ميدانًا واسعًا للعمليات الحربية بين الحلفاء ودول المحور، ولا سيما بين بريطانيا والدولة العثمانية التي كانت تحكم المنطقة التي ضمّت تنوعًا قوميًا وإثنيًا ودينيًا، وكانت معنية بشكل مباشر بتقرير المصير، وبما ستؤول عليه الحرب من نتائج. فالشعوب العربية التي تمثل أغلبية هذه المنطقة، كانت تطمح وتسعى إلى تحقيق استقلالها بشتى الوسائل، في الأقاليم المختلفة (قبل أن تصبح دولًا)، ولا سيما أوساط المثقفين العرب، في الجمعيات العربية أم في المنتديات السياسية أم في الصحف العربية. وكانت جميعها تطالب بزوال الحكم العثماني عن هذه المنطقة وقيام دول عربية مستقلة. وواجهت الدولة العثمانية هذه المطالب بالقمع والعنف، من الإعدامات الى التنكيل والنفي الذي طاول رموز الاستقلاليين العرب في العواصم والمدن العربية المختلفة.

الشعب الكردي هو المجموعة القومية والإثنية الثانية الكبيرة في المنطقة، بعد العربية، التي كانت تسعى بإصرار إلى تحررها ونيل استقلالها عن الدولة العثمانية. فالأكراد منتشرون منذ آلاف السنين في منطقة شاسعة من الشرق الأوسط يطلق عليها الهضبة الكردية، وكانت في معظمها تحت السيطرة العثمانية، باستثناء جزء منها أصبح تابعًا لإيران بعد معاهدة تنظيم الحدود بين الدولتين الإيرانية والعثمانية في عام 1847. وحفل التاريخ الكردي منذ القرن السادس عشر، أو منذ بداية الحكم العثماني، بالثورات شبه المتواصلة ضد هذا الحكم، ولا سيما في القرن التاسع عشر، حيث بدأ الوعي القومي الكردي في كردستان بالازدياد، وأصبح الأكراد أكثر اندفاعًا لتحقيق استقلالهم عن الدولة العثمانية[18]. لذلك، صُبغت العلاقات التركية -الكردية، ولا تزال، بالدم، إذ لم تتعامل السلطنة العثمانية مع

---

(18) قامت في كردستان ثورات عدة ضد الدولتين العثمانية والفارسية، أهمها: ثورة ابن جانبولاد (1607)، ثورة عشائر برادوست (1608)، ثورة عشائر المكري ضد الفرس (1610)، وثورة بدرخان باشا أمير بوتان - جزيرة ابن عمر بين عامي 1820 و1847 التي كانت ثورة قومية بكل معنى الكلمة، سعت إلى تحرير المقاطعات الكردية كلها، لكن بعد حملات عسكرية عدة وخيانة أحد قوّاده (المدعو عز الدين شير) تمكنت الدولة العثمانية من هزيمته وسقطت الإمارات الكردية وأصبحت تحت الحكم العثماني المباشر منذ ذلك التاريخ. ثم قامت ثورات أخرى أهمها ثورة الشيخ عبيد الله النهري 1879-1883 (انظر: إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا (بيروت: دار المدى، 2003)، ص 145-146).

الأكراد كما مع غيرهم من رعاياها، إلا بالعنف والإخضاع وقمع أي إقليم أو حركة أو مجموعة تفكر بالاستقلال أو تقاوم السلطة العثمانية.

أما الأرمن فهم المجموعة الإثنية والقومية الثالثة التي كان معظمها أيضًا خاضعًا للحكم العثماني، وعانت الكثير جراء هذا الحكم، نتيجة طموحهم وسعيهم إلى نيل استقلالهم، ما حمّلهم الكثير من التضحيات وآخرها المذبحة التي ارتكبت بحقهم عشية الحرب العالمية الأولى.

أمّا وقد وقعت الحرب العالمية بين عامي 1914 و1918 وتغيّر كل شيء في المنطقة، فكيف كان سلوك القوى العظمى المنتصرة في هذه الحرب مع طموحات هذه الشعوب المشروعة لنيل استقلالها وحقها في تقرير المصير؟

مثّلت الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية طرفًا فيها، وهزيمتها لاحقًا، مناسبة للشعوب الواقعة تحت حكمها لتطالب بحقها في تقرير المصير ونيل استقلالها وإقامة دولها القومية، أسوةً بما كان يحصل في أوروبا، حيث جرى نتيجة الحرب تفكيك الإمبراطورية النمساوية - المجرية والإمبراطورية العثمانية، وظهر إلى الوجود عدد من الدول الجديدة. لكن سلوك القوى العظمى الحليفة، وبالتحديد بريطانيا وفرنسا، تجاه الشعوب المذكورة أعلاه، كان مختلفًا عمّا رأيناه في أوروبا، إذ كان لديها حسابات مغايرة لطموحات هذه الشعوب ورغباتها. وكانت الدول الحليفة الثلاث بريطانيا وفرنسا وروسيا قد اتفقت في أيار/ مايو 1916 على اقتسام المنطقة العربية وتركيا من خلال معاهدة سايكس - بيكو، التي افتُضح أمرها بعد سقوط الحكم القيصري وانتصار الثورة البلشفية في روسيا. وكنت المعاهدة تقترح نزع معظم شرق الأناضول من السيطرة التركية ومنحها لروسيا، إضافة إلى اسطنبول والمضائق، ومنح إيطاليا شمال غرب الأناضول، واليونان المنطقة المحيطة بإزمير، في حين تقتسم بريطانيا وفرنسا الجزء العربي من التركة العثمانية[19]. ومثّل الكشف المبكر عن هذه المعاهدة من البلاشفة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 إحراجًا لبريطانيا وفرنسا اللتين سارعتا الى ملء الفراغ الناتج من الانسحاب الروسي واتفقتا على أن تكون مناطق القوقاز

(19) انظر: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص 108.

وأرمينيا وجورجيا وكردستان تحت النفوذ البريطاني. يضاف إلى سايكس - بيكو وعد بلفور في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، الذي يَعِد اليهود بوطن قومي في فلسطين، والذي صدر في اليوم نفسه الذي بدأت فيه القوات البريطانية بقيادة اللنبي بالهجوم على فلسطين. سيكون لهذا الوعد أثر كبير في التطورات التي ستعرفها منطقة الشرق الأوسط مستقبلًا بعد ترجمته فعليًا في معاهدة سيفر في 10 آب/ أغسطس 1920، التي تقرر فيها وضع فلسطين تحت الانتداب وتنفيذ وعد بلفور، ثم إقرار صك الانتداب البريطاني على فلسطين من عصبة الأمم في 24 تموز/ يوليو 1922[20].

بدا واضحًا أنّ لدى الحلفاء خططًا بعيدة الأثر تتجاوز الطموحات الإقليمية، ولو أنها لم تكن واضحة بعد. لكن الأمور تغيّرت بعد خروج روسيا من الاتفاق ودخول الولايات المتحدة القوي إلى قرار الحلفاء، ولا سيما في ضوء الاهتمام الأميركي المعلن بأرمينيا.

سارع ويلسون إلى نشر مبادئه الأربعة عشر بخصوص السلام العالمي، حيث أكدت النقطة الثانية عشرة «ضمان السيادة التامة للأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية مع ضمان الحياة للقوميات التي تنضوي حاليًا تحت الحكم العثماني وإعطاؤها الفرصة الكاملة من أجل تحقيق المصير»[21]. وما أن توقفت الحرب التي انجلت عن هزيمة ماحقة لتركيا في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 واحتلال قوات الحلفاء المنطقة حتى بدأ إعادة رسم الخريطة. وإذا كان قد أُشير إلى الجزء العربي من الأراضي العثمانية في بداية الحرب في مراسلات الشريف حسين - مكماهون، إلا أن الحلفاء بعد مؤتمر فرساي فرضوا انتدابهم على الدول العربية تطبيقًا لما رسم في سايكس - بيكو، ونكثوا وعودهم للشريف حسين من دون صعوبات مهمة تذكر. لكن المشكلة الكبرى التي تفاعلت في أعقاب الحرب كانت وضع تركيا نفسها ومعها وضع الأكراد والأرمن.

---

(20) انظر: رياض شفيق شيّا، اتفاقية الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية للعام 1949 في ضوء القانون الدولي، مقدمة غسان تويني (بيروت: دار النهار للنشر، 2003)، ص 27-28.

(21) انظر: ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، 2004)، ص 195.

بالنسبة إلى الأتراك، كانت القضية الرئيسة هي تقليص حدود المنطقة التي ربما يخسرونها. وأفضى الإجماع بين رجال الدولة إلى أن التعاون مع الحلفاء المنتصرين هو الكفيل الوحيد بإنقاذ السفينة من الغرق. وكان احتمال خسارة الأقاليم الشرقية ثقيلًا على العثمانيين، وبدا من الحكمة التسامح مع المطالب الكردية لمنعهم من الاتحاد مع الأرمن.

كذلك كان الأرمن قلقين على مستقبلهم، ومدركين أنّه على الرغم من تعاطف الحلفاء معهم، فمن غير المحتمل أن تبرز الدولة الأرمنية إلى الوجود إلا بجهد الأرمن أنفسهم. كما كان يساورهم القلق من مضامين معاهدة سايكس - بيكو في شأن تقسيم أرض أسلافهم بين مناطق نفوذ روسية وفرنسية، ولا سيما أنه لم يصدر عن الفرنسيين ما يدل على رغبتهم في التخلي عن كليكيا (أرمينيا الصغرى)، ما يعني تقسيم أرمينيا المنشودة.

أما الأكراد، فالقلة منهم التي كانت مطّلعة على اتفاق سايكس - بيكو بدت قلقة على مصير كردستان، كون الاتفاق يقسّمها بين مناطق مختلفة: واحدة للنفوذ البريطاني، وثانية للنفوذ الفرنسي، وثالثة تحت الحكم الفرنسي المباشر، إضافة إلى منطقة كبيرة كانت ممنوحة لروسيا وباتت غير محسومة في وقتها. لذلك باتوا غير واثقين من المستقبل، في حين كان بعضهم مدركًا معاقبة الحلفاء لهم بسبب دورهم في مجازر الأرمن.

إذا كان كل شيء محسوبًا في مؤتمر السلام، فإلى ماذا سيؤول مصير الأكراد؟ ربما كان القوميون الأكراد يعتقدون، بحلول ربيع 1919، أن الحلفاء يفكرون في تقسيم شرق الأناضول بين دولة أرمنية برعاية أميركية ودولة كردية برعاية بريطانية. إلا أنه بدا واضحًا أن بريطانيا لم تكن متحمسة لمنح الأكراد تقرير المصير، وكانت تنظر بعدم الثقة إلى إمكانية قيام دولة كردية. فهي لم تحسم بعد مصير جنوب كردستان (ولا سيما ولاية الموصل الغنية بالنفط)، وما إذا كان سيلحق ببلاد ما بين النهرين، وكانت تدرك الفتور الفرنسي إزاء مسألة الدولة الكردية، ما يعني عمليًا تقسيم كردستان.

غير أن تطورات أيار/ مايو 1919 حطّمت الآمال الكردية في تحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال في الأناضول الشرقية، إذ كانت أولى هذه التطورات هي وصول

اليونان الى إزمير بتشجيع من الحلفاء، على أمل الحصول على حصّتها من غنائم سايكس - بيكو بالقوة. وإلى الجنوب، وضعت إيطاليا قواتها في أنطاليا. وكان التأثير النفسي لهذا الاحتلال كبيرًا في السكان المسلمين في الأناضول، ولا سيما أنه معروف من مدى حساسية الأكراد، كما وصفه كالثروب (القنصل الإنكليزي في اسطنبول) في برقيته إلى وزارة الخارجية قائلًا: «إن العامل الأهم في الموقف هو الخوف من أن يوضع القسم الشرقي من تركيا تحت الحكم الأرمني. عدا ذلك هناك ميل قوي بين الأكراد والأتراك أن يعيشوا منفصلين، غير أن هذا الخوف يوحّدهم». ويضيف: «إن الأتراك باشروا ببث دعاية إسلامية شوفينية مكّنت من انتصار التلويح بالخطر الأرمني على العشائر الكردية الجاهلة بالصورة السياسية في إطارها العريض لما يجري هناك»[22]. وما قيام تركيا بإثارة المخاوف الكردية من التهديد المسيحي إلا سعيًا إلى استغلال خطر التعصب الديني الكردي والعنف ضد الأرمن المسيحيين، باعتباره أساسًا للقضاء على الأفكار القومية الكردية. وبالنظر إلى دورهم في المجازر الأرمنية في عام 1915، الذي حصل يومها بتشجيع ومشاركة تركية، فلإثارة هذه النقطة ما يبررها، وظهرت جليًا في حزيران/ يونيو 1919 عندما طُرد الزعيم الكردي الشيخ عبد القادر من حكومة فريد باشا التي عيّنها الحلفاء، وأغلق النادي الكردي في ديار بكر وتم اعتقال قادته، وتسارعت سياسة التتريك (نفسها التي اعتمدت سابقًا) التي تقضي بإعادة توطين اللاجئين الأكراد الذين فرّوا إلى داخل الأناضول بنتيجة الحرب، ولا سيّما ممارسات القوات التركية المنهزمة، أو من بقي منهم[23]، وتفريقهم بين السكان الأتراك لمنعهم من العودة الى كردستان.

على الرغم من تلك التطورات، لم يفقد الأكراد الأمل، إذ توصلت الجمعيات الكردية المختلفة التي كانت تناضل من أجل الاستقلال والمنتشرة في المدن التركية وفي الخارج، إلى توافق على ضرورة المشاركة في مؤتمر السلام في باريس، وكلفوا

(22) انظر: مكدول، ص 209.

(23) يقال إن عملية تهجير الأكراد الى الداخل جرت في فصل الشتاء، وتوفي بنتيجة البرد والجوع والسير مشيًا على الأقدام أكثر من ثلاثة أرباع المهجّرين. ويقول أحد المؤرخين (عبد العزيز ياملكي) توفي في نهاية الحرب العالمية الأولى أكثر من سبعمئة ألف كردي من سكان تركيا. انظر: عيسى، القضية الكردية، نقلًا عن: سيد عزيز الشمزيني، «الحركة التحررية القومية الكردية،» أطروحة دكتوراه، موسكو، [د.ت.])، ص 18.

الجنرال شريف باشا تمثيلهم فيه للدفاع عن القضية الكردية. توصل شريف باشا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 مع ممثل الأرمن إلى المؤتمر بوغوص نوبار إلى اتفاق على إقامة دولتين مستقلتين عن تركيا، واحدة أرمنية وثانية كردية، ورفعا إلى المؤتمر المنعقد في فرساي في آذار/ مارس 1919 مذكرتين وخريطتين لكردستان وأرمينيا ضمناهما مطالب وحقوق الشعبين الكردي والأرمني بتقرير المصير والاستقلال. ترك هذا الاتفاق أثرًا بإمكانية تعايش الأرمن والأكراد على الرغم من الحوادث المؤلمة التي جرت بينهما، فتيقن الأرمن والحلفاء أن تلك المذابح إنما وقعت بفعل التحريض التركي. إلاّ أن المؤتمر تجاهل المطالب الكردية، إذ نصّت المادة الأولى من مقرراته على: «... لذلك ولمثل هذه الأسباب، ولا سيما لسوء الإدارة التركية التاريخية في معاملة الشعوب الخاضعة لها، وللمذابح الأرمنية الهائلة وسواها في الأعوام الخمسة الأخيرة، قرر الحلفاء والدول المشتركة معهم فصل أرمينيا وسورية والعراق وفلسطين وبلاد العرب فصلًا تامًا عن الدولة التركية من دون إلحاق الضرر بسكان الأقسام الأخرى من هذه الدولة»[24].

أثارت هذه المقررات الأكراد الذين رفضوا انحياز القوى العظمى إلى الأرمن وتجاهلهم القضية الكردية، كما استغلها الأتراك أحسن استغلال لإثارة الأكراد على الأرمن، فيتسنى لهم القضاء على الطموحات الاستقلالية للأرمن والأكراد على السواء، وهذا ما ظهر جليًا في ما بعد. كما أدرك الأرمن، وهم متيقنون بالنيات التركية، أن عدم الاعتراف بالمطالب الكردية سيعرض مصير دولتهم المزمع إنشاؤها الى الخطر. لذلك سارع شريف باشا ونوبار باشا إلى الاتفاق في أول آذار/ مارس 1920 على مذكرتين جديدتين تتضمنان مجددًا اتفاقهما على ضرورة تحقيق المطالب الاستقلالية الكردية والأرمنية على السواء، ورفعهما الى مجلس الحلفاء الذي انعقد في سان ريمو في إيطاليا بين 19 و25 نيسان/ أبريل 1920 للاتفاق على شروط السلام مع الدولة العثمانية. أقر مجلس الحلفاء في المؤتمر هذه الرغبة المشتركة وجرى تضمينها مقررات معاهدة السلام بين الحلفاء وتركيا الموقعة لاحقًا في سيفْر في آب 1920، والتي أُجبرت حكومة اسطنبول برئاسة فريد باشا على توقيعها.

---

(24) انظر: عيسى، ص 126.

إلا أن مقررات مؤتمر سان ريمو كانت مخيّبة لآمال العرب، فالشعوب العربية التي كانت تطمح للاستقلال والتخلص من الحكم العثماني، وسبق أن أعلنت الثورة على العثمانيين في عام 1916 آخذين في الاعتبار الوعود التي أغدقها عليهم الحلفاء التي ظهرت في مراسلات الشريف حسين - مكماهون المشار إليها أعلاه، أصيبت بالصدمة نتيجة ما تقرر في سان ريمو. فتقرر في ما خص المنطقة العربية من الدولة العثمانية التي يقتسم الحلفاء تركتها ما يأتي:

- وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي
- وضع العراق تحت الانتداب الإنكليزي
- وضع فلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب الإنكليزي مع التزام وعد بلفور.

إضافة الى هذه المقررات عن المنطقة العربية، وافق مجلس الحلفاء بصورة مبدئية على إقامة الدولتين الأرمنية والكردية.

في 10 آب/ أغسطس 1920، وقّعت معاهدة سيفر للسلام بين الحلفاء والدولة العثمانية، وتضمنت مقررات خاصة بترتيب أوضاع المناطق والبلدان التي ستُسلخ عن الدولة العثمانية بما فيها أرمينيا وكردستان ومملكة الحجاز، كما حددت المناطق التي ستقع منها تحت السيطرة البريطانية والفرنسية والترتيبات الخاصة بالمضائق، وما سيكون تحت سيطرة اليونان وإيطاليا، إضافة الى الشروط التي فرضت على الإمبراطورية العثمانية وتتضمن القيود العسكرية والمحاكمات الدولية.

حققت معاهدة سيفر نسبيًا الطموحات الكردية في تقرير المصير، ونصّت المواد 62 و63 و64 منها على تأليف لجنة ثلاثية تمثل القوى العظمى تقوم في اسطنبول، مهمتها كتابة مشروع الحكم الذاتي للمناطق ذات الأغلبية الكردية خلال الشهور الستة التي تدخل فيها الاتفاقية موضع التنفيذ، مع الاحتفاظ بحق الأكراد مناشدة عصبة الأمم بالاستقلال التام خلال سنة واحدة (شرط أن تقتنع العصبة بقدرتهم على ممارسة هذا النوع من الاستقلال)، كما سمحت أيضًا بإلحاق كردستان الجنوبية (أي ولاية الموصل) بهذه الدولة في المستقبل[25].

---

(25) انظر نصوص معاهدة سيفر في: عيسى، ص 162-163، ومكدول، ص 227.

لم تسمح التطورات اللاحقة، خصوصًا في داخل تركيا نفسها، بتطبيق المعاهدة، إلا أنها تمثل مرحلة مهمة في تاريخ القضية الكردية. فلأول مرة تاريخيًا، نحن أمام وثيقة سياسية دولية تعترف بحق الأكراد في تقرير المصير وتقرر منحهم الاستقلال وبناء دولتهم القومية. وفي ما يماثل هذه الخلاصة، كتب كاميران بدرخان، الشخصية الوطنية الكردية البارزة، في عام 1958 يقول: «لقد ضمنت المعاهدة المبرمة قبل أكثر من ربع قرن حق الشعب الكردي في الوحدة والاستقلال. وتم التوصل إليها بفضل جهود طويلة وتضحيات كثيرة. ومع أن هذه المعاهدة لم تطبق في الواقع أبدًا، فقد تعززت قوتها المعنوية بوقائع كثيرة. وهنا نعني حق تقرير المصير الذي أقرته الأمم المتحدة، وحق الحكم الذاتي، والمبادئ المتعلقة بحقوق الانسان وكرامته. ومن المؤكد أنّ نصوص سيفر لا تنص على حدود ثابتة للدولة الكردية المقترحة، ولا تشكل حدود الدولة على كامل الوطن القومي، لكن أهميتها تكمن في إعلانها وتكريسها الطموحات السياسية للكرد، وإبرازها الاعتراف بها دوليًا...»[26].

على الرغم من أن المعاهدة لم تجد طريقها إلى التنفيذ، لا بل جرى التخلي عنها كليًا في لوزان 1923، إلا أنها تبقى على مدى الزمن رمزًا للاعتراف الدولي بعدالة القضية الكردية وبحق هذا الشعب في الحرية والاستقلال وفي بناء دولته القومية على تراب أجداده.

أما كيف سلكت الأمور بعد توقيع سيفر، وما الذي قاد الحلفاء للتخلي عنها في لوزان، فهذا ما سنسعى إلى عرضه في المبحث الرابع من هذه الدراسة.

رابعًا: من سيفر إلى لوزان

إذا كان لا بد من قول كلمة في معاهدة سيفر من منظار أشمل، فيمكن القول إنه جرى توقيعها من دون الاكتراث بجملة من الوقائع كانت تتفاعل على أرض الواقع. فتركيا لم تكن لتعترف بالمعاهدة إلا مرغمة، وحكومة السلطان التي وقعتها كانت يومها قد فقدت سلطتها على ثلثي الأناضول. فالدولة فعليًا

(26) منذر الموصلي، «الحياة السياسية والحزبية في كوردستان»: رؤية عربية للقضية الكردية (لندن: رياض الريس، 1991)، ص 171.

كانت في صراع من أجل البقاء، إذ تواجه حربًا أهلية في الداخل وغزوًا أجنبيًا من الخارج.

كان التمرد الكردي المنتشر في عدد من المدن والمناطق في شرق الأناضول ووسطه وجنوبه استمرارًا للمواجهات الكردية - التركية المتواصلة منذ أمد، وكان يشتد ويخبو على وقع الأوضاع التي تمر بها الدولة العثمانية. وفي أواسط عام 1920، بدأت القوى الأرمنية المنظمة بشن الهجمات على الحدود التركية الشرقية، فيما كانت القوات التركية تتصدى للقوات اليونانية في جنوب غرب البلاد.

هنا، مع نهاية الحرب العالمية الأولى بالتحديد، لا بد من التوقف عند ظهور شخصية تركية بارزة سيُقدّر لها أن تؤدي دورًا حاسمًا في تطور الأمور، لا بل في تبدّلها بصورة جذرية. إنه مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة، الذي سيتمكن من قلب المعادلات التي كانت قائمة وتغيير مجرى الحوادث في ذلك الوقت إلى مسار مغاير عما كان الحلفاء قد خططوا له في السابق، وما أقروه في معاهدة سيفر بالذات، والإطاحة بالمعاهدة كليًا في أقل من ثلاثة أعوام من توقيعها.

أطلق مصطفى كمال، الذي شارك بصفته أحد قادة الجيش البارزين في مفاوضات الهدنة التي وُقّعت في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 في مودرس لإنهاء الحرب بين تركيا والحلفاء، وبالتعاون مع مجموعة من الضباط الأتراك، مقاومة شعبية ضد الحلفاء وضد حكومة اسطنبول المعينة منهم، بدأت في 22 حزيران/ يونيو 1919 بإعلان نداء التمرد على حكومة اسطنبول من مدينة أماسيا. ولإدراكه بخطر الثورات الكردية على تحقيق أهدافه، تمكّن في بداية حركته من استمالة عدد من زعماء العشائر الكردية بأساليب ووعود مختلفة، ولا سيما بعد أن لعب بمهارة على الوتر الطائفي، وصوّر للأكراد أن حربه مع القوى الأجنبية هي دفاع عن الدين الإسلامي أولًا، مُقنعًا إياهم بتأجيل البحث في المطالب القومية الكردية إلى ما بعد طرد الحلفاء من تركيا. وكان كثير من الأكراد يسهل انقيادهم خلف الشعارات والوعود الفارغة بسبب عدم ترسخ الوعي القومي بينهم، وانتشار الجهل في المناطق الكردية، في الوقت الذي ينتشر فيه التعليم الديني ويغلب ما عداه. هذا ما استغله مصطفى كمال، وبعد شهرين فقط من انطلاق حركته، رئس

المؤتمر الذي عُقد في مدينة أرضروم في 23 تموز/ يوليو 1919 الذي دعت إليه جمعية الدفاع عن الولايات الشرقية الكردية التي كانت تدعو إلى منح الأكراد حقوقهم ضمن الدولة العثمانية، ولاحقًا في مؤتمر سيواس في 4 أيلول/ سبتمبر 1919. خاطب الحضور في أرضروم بقوله: «إن الدول المتحالفة احتلت عاصمة السلطنة وشجعت اليونانيين على احتلال إزمير وغيرها، ما كان يعني إذلال الشعب وخليفة المسلمين معًا في عدوان مكشوف... وأملنا كبير في أن يوفق الله تعالى بحرمة حبيبه الأكرم نبينا الكريم شعبنا المدافع عن دينه الحق، الدين المحمدي الجليل، إلى يوم القيامة، ومقام السلطنة والخلافة الكبرى وهيئتنا المكلفة بصيانة تلك المقدسات... آمين»[27]. أتاحت تلك الفرصة لمصطفى كمال إمكانية التحرك السريع والعمل الفاعل لتعبئة جماهير الأناضول الشرقية ذات الأغلبية الكردية بحركة التحرير التي قادها[28]. لذلك تمكن من تجنيد أعداد كبيرة من الأكراد في حركته، كان لهم دور مهم في المعارك التي خاضها الكماليون في تلك الفترة التي أطلق عليها حرب التحرير الوطنية أو حرب الاستقلال. وهذا ما أكده عصمت إينونو، رفيق مصطفى كمال، في مذكراته عن مساندة الأكراد للأتراك ودورهم المهم في أثناء حرب التحرير. هنا، وتعليقًا على هذا المنحى، لا بد لنا من القول إن هذا الاتحاد بين الأتراك والأكراد شكّل قضاءً مبكرًا على فكرة إنشاء دولة كردستان المستقلة تحت الحماية الدولية كما رسمتها معاهدة سيفر.

زادت قوة مصطفى كمال، وبسط سيطرته على معظم الأناضول وراح يتصدى للخطرين الأرمني واليوناني، وأبعد نسبيًا الخطر الكردي باستمالة نسبة مهمة من الأكراد للقتال إلى جانبه. ثم بدأ بالعمل على إسقاط حكومة اسطنبول المدعومة من الحلفاء والمتعاونة معهم. وإدراكًا منه لموقع تركيا الاستراتيجي بين الاتحاد السوفياتي والغرب، ورغبة في ممارسة الضغط على الحلفاء لإخراجهم من تركيا، بادر إلى اتصالات مكثفة مع السوفيات ستظهر نتائجها قريبًا (إذ سيعقد مع السوفيات معاهدة صداقة في آذار/ مارس 1921 تتيح له نقل قواته إلى الجبهة الغربية). من ثم راح يثبت أقدامه ويعقد المؤتمرات ويستقطب المزيد من التأييد

(27) انظر: الداقوقي، ص 158-159.

(28) تحدث مصطفى كمال في مذكراته عن مبادرة دعوته إلى ترؤس ذلك المؤتمر بكل شكر وامتنان (انظر: المصدر نفسه، ص 155).

والدعم الداخلي، فأجرى انتخابات في المناطق التي يسيطر عليها وأوصل بنتيجتها عددًا من النواب إلى «مجلس المبعوثان» الذي عقد في اسطنبول في 12 كانون الثاني/ يناير 1920، حيث قام النواب الكماليون بتحدي الحلفاء وحكومة اسطنبول بالذات. شعر الحلفاء بتزايد خطر الكماليين عليهم وبضعف الحكومة العثمانية المدعومة منهم، فاحتلوا اسطنبول في 16 آذار/ مارس 1920، واعتقلت القوات البريطانية النواب الكماليين والشخصيات البارزة ونفتهم إلى مالطا. استغل مصطفى كمال ذلك الحدث وأذاع بيانًا إلى الشعب التركي يشهّر بالإنكليز وبحكومة اسطنبول، كما دعا مجلس المبعوثان إلى اجتماع في أنقره. وفد النواب إلى أنقرة، وعُقد مجلس الأمة الجديد هذا في 23 نيسان/ أبريل 1920 وأقر الميثاق القومي الذي ينص على الحفاظ على وحدة الحدود التركية السابقة لاتفاق الهدنة، وانتخب مصطفى كمال بالإجماع رئيسًا له وللحكومة الموقتة التي جرى تعيينها، ما أعطى شرعية لكل ما يصدره كمال من أوامر[29].

احتدمت المقاومة بعد إعلان الميثاق القومي، وسرعان ما تطورت الى «حرب استقلال»، شكل التصدي للقوى الأرمنية المرحلة الأولى منها. فعندما حشد الأرمن المدعومون أوروبيًا قواتهم العسكرية في آب/ أغسطس 1920 على حدود تركيا الشرقية الشمالية لإنزال ضربة قاضية في مؤخر الجبهة الوطنية التركية لخطرها على أرمينيا الكبيرة التي ستمنحها معاهدة سيفر استقلالها، بادر مصطفى كمال والقادة الموالون له إلى التصدي للأرمن بجيش مؤلف في معظمه من الأكراد، وأنزلوا بالأرمن الذين كان يدعمهم الفرنسيون هزيمة كبرى، وبعدها تمكّن مصطفى كمال وبمساعدة الأكراد الحاسمة أيضًا، من مواجهة اليونانيين، وساعده في ذلك أيضًا توقيعه معاهدة «الأخوّة والصداقة» مع الاتحاد السوفياتي في آذار/ مارس 1921، فتمكن من نقل قواته إلى الجبهة الغربية وحشدها ضد اليونانيين، حيث شن الهجوم الأخير عليهم بقيادته شخصيًا في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 1921 ودحرهم إلى خارج الأراضي التركية.

كيف ستنعكس هذه التطورات على العلاقات التركية مع الحلفاء، وعلى ما رُسم في سيفر تاليًا؟

---

(29) انظر: الداقوقي، ص 168-169.

بعد الانتصارات التي حققها الأتراك الكماليون في الأناضول، ولا سيما في المواجهة العسكرية مع الأرمن واليونانيين والتصدي لحكومة اسطنبول، بدا الحلفاء في صدد تغيير سياستهم. ففرنسا التي عانت هزيمة الأرمن وحرب العصابات التي شنّها الكماليون عليها في كيليكيا، إضافة إلى الثورات في سورية وخسائرها البشرية، بادرت إلى تبديل سياستها في تركيا وعقدت مع الكماليين معاهدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 في أنقرة سلّمت بموجبها نصيبين وجزيرة ابن عمر إلى تركيا وبقيت في الإسكندرون. أما بريطانيا التي كان لها أيضًا أهدافها الاستراتيجية الخاصة، فما كان يعنيها من مواجهة تطور الأمور في تركيا هو حماية وجودها في العراق، خصوصًا في كردستان الجنوبية (ولاية الموصل) الغنية بالنفط، يضاف إلى ذلك قلقها من التعاون بين الكماليين في تركيا وروسيا البلشفية[30]. وهكذا ظهر أن التشتت والتفكك هو سيد الموقف بين الحلفاء، ولا سيما بين بريطانيا وفرنسا بعد انسحاب الولايات المتحدة كليًا من الميدان الأوروبي والدولي وعودتها الى عزلتها إذا صح التعبير، بعد خسارة الرئيس ويلسون الانتخابات. لذلك أصبحت معاهدة السلام التي وُقعت مع العثمانيين في سيفر ونتائجها كلها في خطر، ولا سيما مشروعات تقرير المصير المقررة، خصوصًا تلك المتعلقة بالأكراد.

إذًا، وانسجامًا مع هذه الوقائع الجديدة واعترافًا منهم بالتغيير الحاصل، بدأ الحلفاء بالعمل على تظهير هذا التغيير بسعيهم إلى إقناع الكماليين بقبول معاهدة سيفر، والكماليون هم الذين أعلنوا منذ البداية رفضهم لها واعتبروها بمنزلة حكم إعدام على تركيا، فباءت تلك المساعي بالفشل. وبناءً على ذلك، وفي آذار/ مارس 1922، اجتمع ممثلو الأتراك والحلفاء في لندن للتفاهم على ترتيبات جديدة، حيث كان هدف أنقرة التفاوض من أجل معاهدة على أساس الميثاق الوطني، في حين كان هدف الحلفاء إعادة صوغ معاهدة سيفر على نحو يحفظ مصالحهم ويأخذ في الاعتبار توفير الحماية والأمن للقوميات المختلفة التي سبق وتناولتها معاهدة سيفر، مسلمين كانوا أم مسيحيين أم من الأعراق أو العقائد الأخرى. وفي المفاوضات، وعلى الرغم من تخلي الحلفاء عن فكرة كردستان مستقلة، فشلوا في

(30) مكدول، ص 231.

تعديل المعاهدة على النحو الذي يريدونه أمام تماسك موقف الأتراك الكماليين وزياده قوتهم. ففي أواخر صيف 1922، أنهى الكماليون طرد القوات اليونانية في الأناضول وبدأوا بغزو منطقة المضائق، حيث واجه البريطانيون احتمال قتال الكماليين الوشيك في شوارع اسطنبول فوافقوا على مباحثات أدت إلى توقيعهم الهدنة مع الأتراك في مودانيا في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1922.

عندما بدأ الحلفاء بالدعوة إلى مفاوضات جديدة في لوزان من أجل مناقشة شروط السلام في 27 تشرين الأول/ أكتوبر، بتوجيه دعوات رسمية إلى حكومة أنقرة وحكومة اسطنبول، استجاب المجلس القومي التركي الأعلى الذي يرئسه مصطفى كمال للدعوة بإعلان إلغاء السلطنة في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922. قوّض هذا القرار الأسس القانونية التي قامت عليها حكومة اسطنبول، وبعد ثلاثة أيام لم يعد لها أي وجود، وأصبحت حكومة أنقرة هي الممثل الوحيد لتركيا في مفاوضات لوزان من دون منازع[31].

عُقدت مفاوضات لوزان على مرحلتين: **الأولى** بين 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 و4 شباط/ فبراير 1923؛ **والثانية** بين 24 نيسان/ أبريل و24 تموز/ يوليو 1923 تاريخ توقيع معاهدة لوزان التي جرى فيها التخلي عن أي بند يتعلق بتقرير المصير للأكراد أم للأرمن، ولم تثر مسألة استقلال كردستان أو أرمينيا. وتمسك ممثل تركيا، عصمت إينونو، بمبادئ الميثاق الوطني لجهة الحدود التركية، في الوقت الذي لم تطرح بريطانيا فيه إلا ضم كردستان الجنوبية (ولاية الموصل) إلى العراق الواقع تحت سيطرتها. في 4 شباط/ فبراير، توصل الفريقان إلى تأجيل البحث في قضية الموصل ورفعها إلى عصبة الأمم[32]. إن أفضل ما أمكن الحصول عليه من حقوق للأقليات الكردية والأرمنية وسواهم من أقليات في معاهدة لوزان هو ما أشارت إليه المادتان 38 و39 بأن تتعهد تركيا بألا تفرض قيودًا على ممارسة الشعائر الدينية، وعلى استعمال أي لغة من أي مواطن تركي، في التعامل الخاص أم في التجارة أم الدين أم الصحافة أم في النشر، ومنح

(31) مكدول، ص 234.

(32) أُحيلت قضية الموصل فعلًا إلى عصبة الأمم في 6 آب/ أغسطس 1924 التي أرسلت بعثة تحقق قامت باقتراح رسم «خط بروكسل» كحدود موقتة، ليتقرر لاحقًا منح المنطقة الواقعة جنوب خط بروكسل إلى العراق (المصدر نفسه، ص 237-238).

التسهيلات للمواطنين الأتراك من غير الناطقين باللغة التركية على الاستعمال الشفوي للغاتهم أمام المحاكم.

لا بد من التوقف أمام هذا المنحى الذي سلكته الأمور منذ توقيع معاهدة سيفر في 10 آب/ أغسطس 1920 حتى توقيع معاهدة لوزان في 24 تموز/ يوليو 1923، وتخلي الحلفاء عن تعهداتهم في المعاهدة الأولى بمنح شعوب الشرق التي كانت خاضعة للحكم العثماني حريتها بتقرير المصير، خصوصًا الشعب الكردي الذي خيبت معاهدة لوزان آماله، التي بدت أنها في متناول اليد في معاهدة سيفر. لذلك يبدو من المفيد استدراك الأسباب التي قادت إلى ذلك التبدل والتخلي عن منح الأكراد بالذات حقهم في إقامة دولتهم القومية وبتقريرهم مصيرهم بأنفسهم. إن أهم هذه الأسباب يدور في فلك ما يأتي من نقاط:

- أظهرت القوى العظمى في الفترة التي تلت معاهدة سيفر عدم اكتراثها بتنفيذ ما نصّت عليه المعاهدة. وانصرف هؤلاء إلى الاهتمام بقطف ثمار انتصارهم في الحرب في المجالين الاقتصادي والسياسي (النفط والاستعمار)، ولا سيما بعد انسحاب الولايات المتحدة التي كانت تمثّل القوة الضاغطة لتطبيق تقرير المصير، والرئيس الأميركي ويلسون بالذات الذي ترك الميدان السياسي في عام 1921. وهكذا بدأت مصالح الدول الكبرى المنتصرة، ولا سيما بريطانيا وفرنسا بالتضارب، على الرغم من اتفاقهم المسبق على اقتسام تركة الدولة العثمانية في الشرق من خلال سايكس - بيكو. إن خروج روسيا من هذا الاتفاق **أولًا**؛ والحاجة إلى ملء الفراغ واكتشاف النفط في العراق، خصوصًا في منطقة الموصل وكركوك **ثانيًا**؛ وترك الولايات المتحدة الميدان الدولي والأوروبي وعودتها إلى الانعزال **ثالثًا**؛ أوجدت هذه العوامل كلها تطورًا متناقضًا بين مصالح دول الحلفاء، جعلها تمعن في تعزيز مصالحها من دون الاكتراث لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها التي وعدت به قبل الحرب، حيث بدت تلك الوعود كأنّها ذر للرماد في العيون.

- الانقسام شبه الدائم بين زعماء العشائر الكردية هو أحد سمات هذه المرحلة بالذات، على الرغم من أنه في صلب التاريخ الكردي، إذ على الرغم من

وجود أسباب موضوعية كثيرة تقضي بالوحدة الكردية، فإن الأنانيات والمصالح الشخصية، دون المصلحة القومية الكردية، هي التي تحكمت بعلاقات وروابط العشائر الكردية وزعمائها، والتي قام الأتراك بتغذيتها واستغلالها في المراحل المختلفة، ما جعل من الصعوبة التوصل إلى موقف كردي موحّد مواجه للأتراك يساعد في اقتناص الفرصة التي لاحت في سيفر.

- لعب الأتراك في هذه المرحلة، خصوصًا الكماليين منهم، على الوتر الديني، فنادوا بالأخوّة الإسلامية والعلاقات التاريخية التي تربط بين الشعبين التركي والكردي. فالولاء الكردي التقليدي إلى الخلافة الإسلامية وانتشار المدارس والطرائق الدينية التي تعزز هذا الاتجاه سهّلا وقوع الكثير من العشائر الكردية في شرك الوقوف مع الأتراك والاشتراك معهم في مواجهة أعداء تركيا الخارجيين والداخليين، والأرمن بالذات، ما قاد كثيرين منهم إلى عدم الاتحاد مع أبناء جلدتهم الذين ساروا في مشروع الدولة الكردية المستقلة عن تركيا، كما رسمتها معاهدة سيفر.

- إن المهارة والدهاء الذي أظهره مصطفى كمال في قيادة هذه المرحلة الحرجة من تاريخ تركيا جعلته يتمكن من إحباط مخططات الحلفاء للقضاء على تركيا كدولة ومنع تقسيمها بالقضاء على فكرة الدولة الكردية المستقلة، وكذلك الدولة الأرمنية المستقلة. فهو من جهة أطلق الوعود المعسولة للأكراد بتحقيق رغباتهم بعد تحرير تركيا من الحلفاء، كما قام من جهة ثانية بمهادنة الدولة السوفياتية الناشئة حديثًا ومن ثم عقد معاهدة صداقة معها. فتمكّن من تحييد الأكراد، لا بل ضمان تأييدهم له أولًا، ثم تمكّن من القضاء على الخطر الأرمني وعلى الاحتلال اليوناني لبعض أجزاء تركيا ثانيًا، وجعل الحلفاء يغيّرون نظرتهم إلى تركيا والخطر الذي سيواجهونه في ما لو تعزز التعاون التركي - السوفياتي. هذه المهارة الكمالية ساعدت في تخلي الحلفاء عن فكرة كردستان المستقلة.

هذه أبرز وأهم الأسباب التي قضت على آمال الأكراد الموعودة، كما أن قسمًا من هذه الأسباب سيكون في أساس النتائج والخلاصات التي ساقنا إليها هذا البحث التاريخي - القانوني.

نتائج وخلاصات

قبل أن يجف حبر معاهدة سيفر، نقض الحلفاء في لوزان عهودهم سريعًا، وتراجعوا عن خططهم السابقة، وعما سُمّي بشروط السلام التي فرضوها على السلطنة العثمانية. وأول ما تخلوا عنه كان منح تقرير المصير للأرمن والأكراد، فقضوا بذلك على الآمال والطموحات المشروعة التي علقتها تلك الشعوب على إرادة الحلفاء التي ترجمت في سيفر. إلا أن هذه الخاتمة غير السعيدة لحق تقرير المصير في معاهدة لوزان لا يمكن أن تغطي بعض النتائج والخلاصات التي تظهر من تحليل ما انتهت إليه حوادث تلك الحقبة.

الخلاصة الأولى، غدا حق تقرير المصير عشية الحرب العالمية الأولى حقًا ثابتًا للشعوب، إذ على الرغم من تعثره في معاهدة لوزان ونقضها معاهدة سيفر التي سبق وأقرته، تبقى سيفر معاهدة دولية تعبر عن الرغبة الحقيقية للمجتمع الدولي لا عن حال الضرورة التي مثلتها معاهدة لوزان. وجاءت معاهدة سيفر في السياق نفسه الذي اعتُمد في أعقاب الحرب القاضي بمنح الشعوب حقها في تقرير المصير، والذي شاهدنا تطبيقه بنجاح في وسط أوروبا وشرقها، حيث نشأت أكثر من دولة قومية جديدة لشعوب كانت لا تزال رازحة تحت سيطرة دول وشعوب أخرى. وكما رأى أحد الكتاب، كانت معاهدة سيفر تعزيزًا للقانون الدولي، في حين أن لوزان كانت خطوة إلى الوراء[33]. إن تقرير المصير على الرغم من كبوته في الشرق، سيصبح بعد الحرب العالمية الثانية حقًا قانونيًا ملزمًا، تبنّته الأمم المتحدة في أكثر من معاهدة دولية. فمعظم دول العالم اليوم، إذا لم يكن كلها، صدّق العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين يُقرّان «حق الشعوب في تقرير المصير» في المادة الأولى من كل منهما، إضافة إلى العديد من القرارات الأممية الأخرى والقرارات الكثيرة لمحكمة العدل الدولية التي تُقر كلها هذا الحق.

الخلاصة الثانية، مثّلت معاهدة سيفر اعترافًا من المجتمع الدولي والقانون الدولي بأحقية القضية الكردية التي تتلخص بحق الأكراد في تقرير مصيرهم. عدم

---

(33) باسيلي نيكيتين، الكرد: دراسة سوسيولوجية وتاريخية، نقله من الفرنسية نوري طالباني، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2001).

تطبيق المعاهدة لا ينفي عنها صحتها وأهميتها على المستوى القانوني. كما أن النزوع المستمر للشعب الكردي نحو استقلاله والتضحيات الكبرى التي لا يزال يدفعها ثمنًا لحريته، يحتّم أن تأخذ الدول التي تقتسم الشعب الكردي والدول الكبرى صاحبة القرار على الرغم من مصالحها، تأخذ طموحات الأكراد وحقهم بتقرير المصير في الاعتبار.

الخلاصة الثالثة، كانت مصالح الدول الكبرى، ولا تزال، العامل المقرر في السياسة الدولية، في علاقاتها في ما بينها باعتبارها قوى عظمى أم في علاقاتها مع الشعوب الأخرى. فالمضمون الأخلاقي لحق الشعوب في تقرير مصيرها قلما أخذته تلك القوى في الاعتبار عند رسمها خططها في العالم، ولا سيما في الشرق.

ختامًا، أعتبر مسألة حق تقرير المصير واحدة من النقاط المضيئة التي أشعلتها الحرب العالمية الأولى ولا تزال تتوقد إلى يومنا هذا.

فهرس عام

-ش-

-غ-

-ف-

-ن-

-ي-